تشكيل العلاقات الدولية العالمية

أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية

تأليف: أميتاف أشاريا - باري بوزان
ترجمة: عمار بو عشة




المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923–1990) ود. فؤاد زكريا (1927–2010)

تشكيل العلاقات الدولية العالمية

أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية

تأليف: أميتاف أشاريا – باري بوزان
ترجمة: عمار بو عشة



يناير 2023
502



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ والتصحيح اللغوي

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 728 - 4

العنوان الأصلي للكتاب

The Making of Global International Relations

Origins and Evolution of IR at its Centenary

By

Amitav Acharya and Barry Buzan

Cambridge University Press

طُبع من هذا الكتاب اثنان وثلاثون ألفا ومائتان وخمسون نسخة

جمادى الثاني 1444 هـ ـ يناير 2023

حتويات

الفصل التاسع:

الفصل العاشر:

قائمة الاختصارات

Withe

م	الاختصار	الصيغة الأصلية	المقابل العربي
1	ADIZ	Air Defense Identification Zone	منطقة تحديد الدفاع الجوي
2	AI	Artificial Intelligence	الذكاء الاصطناعي
3	AIIB	Asian Infrastructure Investment Bank	البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
4	ARC	Asian Relations Conference	مؤتمر العلاقات الآسيوية
5	ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	رابطة دول جنوب شرق آسيا
6	AU	African Union	الاتحاد الأفريقي
7	BISA	British International Studies Association	جمعية الدراسات الدولية البريطانية
8	BRI	Belt and Road Initiative	مبادرة الحزام والطريق
9	BRICS	Brazil, Russia, India, China, South Africa	مجموعة «بريكس»
10	CCP	Chinese Communist Party	الحزب الشيوعي الصيني
11	CEE	Central and Eastern Europe	أوروبا الوسطى والشرقية
12	CEEISA	Central and East European International Studies Association	رابطة الدراسات الدولية لأوروبا الوسطى والشرقية
13	CFR	Council on Foreign Relations	مجلس العلاقات الخارجية
14	DPT	Democratic Peace Theory	نظرية السلام الديموقراطي
15	ECOWAS	Economic Community of West African States	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
16	EEC	European Economic Community	الجماعة الاقتصادية الأوروبية
17	EISA	European International Studies Association	الرابطة الأوروبية للدراسات الدولية
18	ES	English School	المدرسة الإنجليزية
19	EU	European Union	الاتحاد الأوروبي

م	الاختصار	الصيغة الأصلية	المقابل العربي
20	EUISS	European Union Institute for Security Studies	معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية
21	G8	Group of 8	مجموعة الثماني
22	G20	Group of 20	مجموعة العشرين
23	G77	Group of 77	مجموعة الـ 77
24	GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة
25	GDP	gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
26	GIS	global international society	المجتمع الدولي العالمي
27	GWoT	global war on terrorism	الحرب العالمية على الإرهاب
28	HST	Hegemonic Stability Theory	نظرية استقرار الهيمنة
29	IAB	Inter-American Bank	بنك البلدان الأمريكية
30	IBSA	India, Brazil, South Africa	منتدى «إبسا»
31	ICISS	International Commission on Intervention and State Sovereignty	اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول
32	ICWA	Indian Council of World Affairs	المجلس الهندي للشؤون العالمية
33	IGO	intergovernmental organisation	منظمة حكومية دولية
34	IIIC	International Institute of Intellectual Cooperation	المعهد الدولي للتعاون الفكري
35	IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
36	INGO	international non-governmental organisation	منظمة غير حكومية دولية
37	IPE	International Political Economy	الاقتصاد السياسي الدولي
38	IPR	Institute of Pacific Relations	معهد علاقات المحيط الهادئ

م	الاختصار	الصيغة الأصلية	المقابل العربي
39	IPSA	International Political Science Association	الرابطة الدولية للعلوم السياسية
40	IR	International Relations (discipline)	العلاقات الدولية (بوصفها حقلا معرفيا)
41	ir	international relations (practice)	العلاقات الدولية (بوصفها ممارسةً)
42	ISA	International Studies Association	جمعية الدراسات الدولية
43	ISC	International Studies Conference	مؤتمر الدراسات الدولية
44	ISS	International Security Studies	الدراسات الأمنية الدولية
45	JAIR	Japan Association of International Relations	الرابطة اليابانية للعلاقات الدولية
46	KMT	Kuomintang	الكومينتانغ (الحزب القومي الصيني)
47	LN	League of Nations	عصبة الأمم
48	MNE	multinational enterprise	شركة متعددة الجنسيات
49	NAM	Non-Aligned Movement	حركة عدم الانحياز
50	NATO	North Atlantic Treaty Organisation	منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)
51	NEFOS	New Emerging Forces	القوى الصاعدة الجديدة
52	NIEO	New International Economic Order	النظام الاقتصادي الدولي الجديد
53	NNWS	non-nuclear weapon state	دولة غير حائزة للأسلحة النووية
54	NWS	nuclear weapon state	دولة حائزة لأسلحة نووية
55	OAU	Organization of African Unity	منظمة الوحدة الأفريقية
56	OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

م	الاختصار	الصيغة الأصلية	المقابل العربي
57	OEP	Open Economy Politics	سياسات الاقتصاد المفتوح
58	OLDEFOS	Old Established Forces	القوى العريقة
59	OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)
60	R2P	Responsibility to Protect	مسؤولية الحماية
61	SCO	Shanghai Cooperation Organisation	منظمة شنغهاي للتعاون
62	SSA	sub-Saharan Africa	أفريقيا جنوب الصحراء
63	TPP	Trans-Pacific Partnership	الشراكة عبر المحيط الهادئ
64	TNC	transnational corporation	شركة عبر وطنية
65	TRIP	Teaching, Research and International Policy	التدريس والبحث والسياسة الدولية
66	UDHR	Universal Declaration of Human Rights	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
67	UK	United Kingdom	المملكة المتحدة
68	UN	United Nations	الأمم المتحدة
69	UNCTAD	UN Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
70	UNDP	UN Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
71	UNHCR	UN High Commissioner for Refugees	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
72	UNSC	UN Security Council	مجلس الأمن الدولي
73	US	United States	الولايات المتحدة الأمريكية
74	WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
75	WILPF	Women's International League for Peace and Freedom	الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية

م	الاختصار	الصيغة الأصلية	المقابل العربي
76	WISC	World International Studies Committee	لجنة الدراسات الدولية العالمية
77	WST	World Systems Theory	نظرية النظم العالمية
78	WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

مقدمة

الأهداف والمقاربات

يتمثَّل أحد الدوافع الرئيسة لتأليف هذا الكتاب في محاولة انتهاز ما يعتبره كثيرٌ من الباحثين في حقل العلاقات الدولية IR، وليس كلهم، «الذكرى المئوية» لتأسيس هذا التخصص المعرفي، والتي توافق حلولَ العام 2019. إنها «الأسطورة» المُؤَسِّسَة طويلة الأمد لحقل العلاقات الدولية التي تُدرَّس على نطاق واسع في الدورات التمهيدية، والتي تحولت في العام 1919 إلى مجال دراسة رسمي بوصف ذلك استجابة للكارثة التي خلَّفتها الحرب العالمية الأولى. تُصَوِّرُ هذه «الأسطورة» حقل العلاقات الدولية باعتباره جاء استجابة لمشكلة ملحة تتعلق بكيفية فهم إشكالية السلم والحرب في مجتمع الدول (سنراجع على نحو مُستفيض هذه «الأسطورة» والنقاش الدائر بشأنها في الفصل الثاني). إنَّ مثل هذه الذكريات السنوية الكبيرة لهي فرصٌ جديرة بالتوقف عندها

«إنَّ ما نهدف إليه، حيثما أمكن ذلك، هو تقديم نظرة عامة واسعة النطاق عن بعض الموضوعات الرئيسة والمراكز المُؤَسَّسِيَّة لحقل العلاقات الدولية الموجودة في مناطق خارج أوروبا وأمريكا الشمالية»

وتقييمها ومراجعة ما أُنجز وما لم يُنجز، والتفكير، انطلاقا من ذلك، في المكان الذي يجب التوجه إليه.

يتمثّل الدافع الآخر، والذي لا يَقِلُّ أهمية عن سابقه، في التفكير بشأن النقاشات المتزايدة عن طبيعة حقل العلاقات الدولية ونطاقه، خصوصا تلك النقاشات المُتَأَتِّيَة من أولئك الذين يشعرون بأن هذا المجال المعرفي ظل، وعلى مدى فترة طويلة، خاضعًا لمركزية أوروبية ضيقة الأفق، وأنه يحتاج إلى إظهار قدر أكبر من الشُمولِيّة. فعلى رغم أنّ مثل هذه الكتابات كانت مطروحة بعض الوقت، فإنها شهدت تزايدا كبيرا خلال العقد المنصرم. وعلى رغم ذلك، لا توجد أي دراسة موحدة تضع تفكير حقل العلاقات الدولية في نطاقٍ أوسع لِتَتَبُّعِ تطور هذا الحقل واتجاهاته خارج السياق الغربي. إنَّ جهدنا هذا يأتي بوصفه محاولةً لذلك الغرض، على الرغم من أنه لا يمكننا في هذا الكتاب أن نضطلع بأكثر من مجرد تبيان بعض المعالم المفقودة أو المُهْمَلة في التفكير غير الغربي لحقل العلاقات الدولية، والتي من شأنها أن تضفي على هذا الحقل لمسة أكثر عالمية. وإذا ما قارنَّا ذلك مع ما هو موجود في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثمة في اللغة الإنجليزية عددا قليلا جدًا من الأدبيات أو المعلومات عن أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره خارج السياق الغربي. تبدأ معظم الأعمال المُنْجَزَة بشأن تأريخ حقل العلاقات الدولية باعتباره تخصصًا خارج السياق الغربي بعد الحرب العالمية الثانية (انظر على سبيل المثال Tickner and Wæver, 2009a). وقد اقتصرت تلك الأعمال على نحو خاص على تقديم معلومات سطحية عن الجامعات ومراكز التعليم والمناهج والكتب المدرسية في مجال العلاقات الدولية خارج أوروبا والولايات المتحدة. إن هدفنا في هذا الكتاب ليس تقديم رواية شاملة عن ظهور حقل العلاقات الدولية خارج السياق الغربي، بل إن ما نهدف إليه، حيثما أمكن ذلك، هو تقديم نظرة عامة واسعة النطاق عن بعض الموضوعات الرئيسة والمراكز المُؤَسَّسِيَّة لحقل العلاقات الدولية الموجودة في مناطق خارج أوروبا وأمريكا الشمالية.

لقد صُمم هذا الكتاب ليكون جزءًا من التَفَكُّرِ في الذكرى المئوية لتأسيس حقل العلاقات الدولية، وللمساهمة في هذا النقاش عبر طرق رئيسة ثلاث:

1 - تعميق المُساءلة الحالية لرواية العام 1919 لتأسيس حقل العلاقات الدولية، وتوفير إطارٍ بديلٍ مُتعدد الطبقات لتطور هذا الحقل المعرفي.

2 - ربط تطور العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا (IR)(*) بالممارسة الفعلية للعلاقات الدولية (ir) ابتداءً من القرن التاسع عشر، وذلك لإظهار مدى الدقة التي عكست بها العلاقاتُ الدوليةُ IR النظامَ الدوليَّ الموجودَ عبر الزمن(**).

3 - الانفتاح على الرواية المُهْمَلَة بشأن التفكير في العلاقات الدولية والتي جَرَت فصولها خارج السياق الغربي طوال الفترة قيْد الدراسة.

كما يوفر الكتاب أيضًا نصًّا تمهيديًا متكاملًا عن تاريخ وتطور حقل العلاقات الدولية وتطورها بوصفها تخصصا معرفيا.

الملخص والحجة

تتمثل قصتنا إجمالا في أن تطور حقل العلاقات الدولية اِقتَفَى، في الواقع، أَثَر طبيعة العلاقات الدولية وممارساتها على نحو لصيق. بالنظر إلى أن حقل العلاقات الدولية كانت له دائمًا روابط قوية بالأحداث الجارية وعملية صنع السياسة الخارجية، فإن هذا الارتباط ليس هو الشيء المفاجئ في حد ذاته على نحو خاص(***). وتكمن فائدة هذا الارتباط بالنسبة إلى أغراضنا البحثية في تمكيننا من تطوير نظرة ثاقبة دقيقة بشأن متى وكيف ولماذا اكتسب حقل العلاقات الدولية بِنْيتَه المركزية الغربية المشهورة. على الرغم من المبالغة في التبسيط فإن القول بأن التيار السائد لنظرية العلاقات الدولية المعاصرة ليس أكثر بكثير من أن يكون تجريدا مستمدا من التاريخ الغربي المُتداخل مع النظرية السياسية الغربية يظل قولا صحيحا على نحو عام. فالواقعية هي فكرة تجريدية

(*) يرمز المؤلف إلى العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا بالحرفين الكبيرين «IR»، بينما يرمز إلى العلاقات الدولية بوصفها ممارسةً بالحرفين الصغيرين «ir». راجع قائمة الاختصارات. [المحرر].

(**) وهكذا تختلف مقاربتنا عن مقاربة شميدت (1998) - التي نأمل أن تكون مقاربة مكملة لها - والآخرين الذين يحاولون استكشاف أصول حقل العلاقات الدولية وجذوره من خلال فحص خطابات هؤلاء العلماء في إطار هذا التخصص. [المؤلفان].

(***) للحصول على حجة مفصلة بشأن كيفية تأسيس نظرية العلاقات الدولية وتاريخ العالم، انظر: Lawson 2012 وBuzan and Lawson 2018. وللاطلاع على عمل آخر يتخذ مقاربة مشابهة لربط ممارسة العلاقات الدولية بمسألة التفكير بشأنها، انظر (Knutsen 2016). [المؤلفان].

تَتَأَتَّى من ميزان القوة الأوروبي للقرن الثامن عشر، من السلوك المقترن بالقرنين السادس عشر والسابع عشر، وبالطبع، من النظرية السياسية اليونانية القديمة. أما الليبرالية، فهي فكرة تجريدية تَتَأَتَّى من المنظمات الحكومية الدولية للقرنين التاسع عشر والعشرين، ومن نظريات الاقتصاد السياسي. وفي حين أن الماركسية تعد تجريدا من فرع آخر ينبثق من نظريات القرنين التاسع عشر والعشرين الأوروبية المتعلقة بالاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع التاريخي، فإن المدرسة الإنجليزية عبارة عن تجريد ينبثق من السلوك الديبلوماسي الأوروبي في القرن التاسع عشر ومن تقليد أوروبي طويل للنظرية القانونية القائمة على افتراض أن كل قانون؛ بما في ذلك القانون الدولي، يستلزم وجود مجتمع. ومن الواضح أن البِنَائية ليست تجريدا منبثقًا من الممارسة الغربية، ولكنها نظرية مُستمدة من فلسفة المعرفة الغربية. لقد بُني حقل العلاقات الدولية - إلى حد بعيد - على افتراض أن التاريخ الغربي والنظرية السياسية الغربية هما تاريخ العالم ونظريته السياسية أيضًا.

إنه لمن السهولة بمكان الكشف عن مغالطة هذا الافتراض، وذلك من خلال التساؤل عن الشكل الذي كانت ستبدو عليه نظرية العلاقات الدولية لو طُوِّر هذا التخصص المعرفي في مكان آخر بدلًا من العالم الغربي. فالصين، على سبيل المثال، لديها تاريخٌ ونظريةٌ سياسية مختلفان جذريًا عن التاريخ والنظرية السياسية الغربيين. ففي حين أن التفكير والممارسة الغربيين قد انجذبوا أكثر نحو قضايا السيادة؛ والإقليمية؛ والفوضى الدولية international anarchy(*)؛ والحرب؛ والمجتمع الدولي، فقد وُجِّهت النظرية والممارسة الصينيان على نحو كبير نحو قضايا الوحدة؛ والتسلسل الهرمي؛ وتيانكسيا Tianxia (كل ما تحت السماء)؛ وعلاقات نظام الجِزْيَة tribute system relations(**). لقد جسَّدت الحرب والديبلوماسية والتجارة في النظام الصيني ممارسات وفهومًا مختلفةً تمامًا عن تلك الموجودة في

(*) الفوضى أو اللاسلطوية anarchy: وهي إحدى الأفكار في الفلسفة السياسية وتعني باختصار وجود مجتمع من دون وجود دولة أو حكم يتحكم في سلوك الأشخاص في هذا المجتمع. [المحرر].

(**) للحصول على مراجعة ممتازة بشأن كيف ولماذا تصرف وفكر النظام الصيني بتلك الطريقة، انظر (Pines 2012). [المؤلفان].

الغرب، وأدى ما يُصطلح على تسميته الآن بـ «القوة الناعمة» دورًا كبيرا جدا في ذلك. كان ادعاء الصين بأنها تُمثل «المملكة الوسطى» تأكيدًا على التفوقين الثقافي والمادي على حد السواء، وأن الممارسة والتفكير الصينيين لا ينسجمان على نحو مريح مع المفاهيم الغربية مثل: القوة الكبرى والإمبراطورية والهيمنة. ولو أن حقل العلاقات الدولية انبثق من التاريخ الإسلامي ونظريته السياسية، لربما كان سيركز أكثر على المجتمع العالمي بدلًا من نظام الدول الإقليمية ذات السيادة. وكما تُظهر رحلات ابن بطوطة في القرن الرابع عشر، فقد امتد مجتمع العالم الإسلامي من إسبانيا إلى الصين؛ وعبره كان يمكن للفرد السفر على نحو أكثر أو أقل أمانا، وكان يُعترف بمكانته واحترامه على طول الطريق (Mackintosh-Smith, 2002).

لقد ظهرت خلال العقود القليلة الماضية أدلة أخرى على أن التاريخ الغربي والنظرية السياسية الغربية لا يمثلان على نحو كافٍ بقية العالم، خصوصا مع اكتساب دراسة حقل العلاقات الدولية شعبية في جميع أنحاء العالم. إذ تُظهر الأبحاث الجارية في حقل العلاقات الدولية في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا انفصالًا متزايدًا بين مفاهيم حقل العلاقات الدولية السائدة المُطوَّرة في الغرب - بما في ذلك مفاهيم الدولة القومية، والقوة، والمؤسسات والمعايير - والحقائق التي يُدركها ويحللها الباحثون المحليون في تلك المناطق المختلفة.

وبالنظر إلى أن حقل العلاقات الدولية يُفْتَرَضُ أن يكون من أكثر العلوم الاجتماعية عَالَمِيَّةً، فكيف ظهرت فيه إذن هذا البِنْيَة غير المتوازنة؟ يمكن العثور على الإجابة الخاصة بهذا السؤال وإدراك الكيفية التي يمكن عن طريقها أن يعيد حقل العلاقات الدولية التوازن لنفسه في الصلة الكامنة بين العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا والعلاقات الدولية بوصفها ممارسة عملية خلال القرنين الماضيين. فخلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، نُظِّمت، وعلى نحو مكثَّف، طبيعة العلاقات الدولية وممارساتها من خلال علاقة غير متكافئة بحدة بين مَرْكَزٍ Core صغيرٍ نسبيًا ولكنه قوي جدًا، وأَطْرَافٍ Periphery كبيرة ولكنها ضعيفة نسبيًا. يتمثل المَرْكَز أساسا في العالم الغربي بالإضافة إلى اليابان، وقد كانت ممارساته تَنْبَني على الفصل الجامد بين «الدوَلِ المُتَحَضِّرَة» التي شكَّلت المجتمع الدولي، والمجتمعات «البَرْبَرِيَّة»

أو «الهَمَجِيَّة» التي يُتعامل معها في الأغلب بدرجات من التبعية الاستعمارية ولا تُعتبر جزءا من المجتمع الدولي. لقد كان تطور حقل العلاقات الدولية خلال هذه الفترة أكبر بكثير مما تشير إليه الأسطورة المُؤَسِّسة العائدة إلى العام 1919. حيث طُوِّر معظم أُسس حقل العلاقات الدولية الحديث قبل العام 1914، وانعكس هذا التطوُّر الحاصل في «حقل العلاقات الدولية قبل تقعيده بوصفه تخصصا معرفيا» على اهتماماته ومفاهيمه، ليصبح ممثلا لنظرة دول المَرْكَز (الغرب) تقريبا. وعلى الرغم من صدمة الحرب العالمية الأولى داخل المَرْكَز، فإن البِنية الاستعمارية غير المتكافئة للغاية لعلاقة المَرْكَز - الأَطْرَاف انتقلت إلى فترة بين الحربين العالميتين من دون تغيير كبير. الواقع أن صدمة الحرب وضعت مسألة سلام القوى الكبرى والحرب في مركز اهتمامات العلاقات الدولية سواء باعتبارها حقلا معرفيا أو ممارسة عملية. فمنذ العام 1919 شهد حقل العلاقات الدولية أول عملية تأسيسٍ وتسميةٍ رسمية له، وقد عَكَس ذلك تهميشًا لدول الأَطْرَاف، وهَوَسًا بحرب القوى الكبرى كما توحي بذلك أسطورة التأسيس للعام 1919. وقد ظلَّ الحقل يركز على نحو شبه كامل على اهتمامات الحرب/السلم ووجهات النظر الأيديولوجية المنقسمة الخاصة بدول المَرْكَز الغربي، مع بقاء دول الأَطْرَاف مُهمَّشةً داخل الإمبراطوريات الغربية واليابانية. وطوال هذه الفترة من الهيمنة الكلية لدول المَرْكَز، كانت الآراء بشأن العلاقات الدولية باعتبارها حقلًا معرفيًا/ ممارسةً تتطور داخل دول الأَطْرَاف. ونظرًا إلى أن عديدا من تلك الآراء كانت مدفوعةً بنزعة مناهضة الاستعمار، فقد تُجوهلت أو هُمِّشت إلى حدّ بعيد في خطابات المركزية الغربية المتعلقة بحقل العلاقات الدولية. إذ استُبعدت المستعمرات إلى حد بعيد من المجتمع الدولي في حد ذاته، ولم تُشَكِّل تلك المستعمرات جزءًا كبيرًا من اهتمامات حقل العلاقات الدولية خلال هذه الفترة أيضًا.

خلال حقبة الحرب الباردة/ إنهاء الاستعمار، وحتى العام 1989، كان بناءُ «المركز - الأطراف» ذو الطابع المتطرف هذا، والخاص بالعلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا/ممارسةً، قد شرع بالتغير. فبعد الحرب العالمية الثانية، وفي الفترة الواقعة بين منتصف الأربعينيات ومنتصف السبعينيات من القرن المنصرم، أدى إنهاء الاستعمار إلى الدفع بدول الأَطْرَاف بأكملها تقريبًا نحو عضوية رسمية في

المجتمع الدولي بحيث تكون على قدم المساواة من ناحية السيادة. في الوقت نفسه خضع حقل العلاقات الدولية لِما عُدَّ في الواقع عملية تأسيسٍ ثانية، مع زيادات هائلة في حجم الطابع المُؤَسَّسي المُضْفى على هذا التخصص المعرفي. لقد أدى مسار نزع الشرعية عن الاستعمارَية وعدم المساواة بين البشر إلى تحولات رئيسة في العلاقات الدولية، وكانت لذلك انعكاسات إلى حد ما على حقلها المعرفي. كما أصبح العالم الثالث ودراسات التنمية يشكلان جزءًا من البرنامج الدراسي لحقل العلاقات الدولية، وبدأت أفكارٌ من العالم الثالث؛ مثل نظرية التبعية وما بعد الاستعمارية، في اقتحام التيار السائد لهذا التخصص. لكن العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا، وإلى حد ما بوصفها ممارسة، ظلت على رغم ذلك مُركزة على نحو كبير على اهتمامات ورؤى المَرْكَز الغربي. وقد حدث هذا جزئيًا بعد العام 1947 بسبب استمرار هاجس حرب القوى الكبرى الذي هيمن على فترة بين الحربين العالميتين، وتَضخُّمِ هذا الهاجس بسبب خطر نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين المتنافستين. فالحرب النووية العالمية قد لا تدمر الحضارة فقط، بل البشرية جمعاء، ولذلك كان الاهتمام بمثل هذه القضايا يُشكل أولوية مُبرَّرَةً. والحال أن دول الأَطْرَاف؛ على رغم تَحَرُّرِهَا سياسيًا على نحو رسمي، ظلّت ضعيفة من الناحية الاقتصادية وخاضعةً لقوى المَرْكَز، أي خاضعةً للدول الغربية واليابان على نحو أساسي. وعلى الرغم من أن العالم الثالث كان لديه بعض هامش المناورة في السياسة العالمية، فإنه اختُرق بشدّة من خلال منافسة الحرب الباردة الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. لذلك، وعلى رغم أن حقل العلاقات الدولية دمج دول الأَطْرَاف ضمن اهتماماته البحثية، فإنه اضطلع بذلك وفق منظور دول المَرْكَز على نحو أساسي، ومن ثم فإنّ مِنظار هذا الحقل المعرفي المُوَجَّه إلى العالم الثالث وأحداثه لن يتم إلا من خلال عدسات القوى الكبرى وأجندتها. يعكس هذا التوجه أيضًا الهيمنة الفردية للولايات المتحدة داخل حقل العلاقات الدولية ليس من حيث الأرقام الهائلة فقط، ولكن أيضًا من حيث السيطرة على التمويل والمجلات والجمعيات الأكاديمية والمناقشات النظرية الحاصلة في مَرْكَز هذا المجال المعرفي. ولذلك، ليس من المستغرب أن يعكس حقل العلاقات الدولية الأمريكي (التخصص المعرفي) العلاقات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (الممارسة): أي

أنه يعكس اهتمامات الولايات المتحدة ومصالحها بشأن الحرب الباردة والاقتصاد العالمي والاصطفاف الأيديولوجي للعالم الثالث.

لن يبدأ هذا الاختلال بين المَرْكَز والأَطْرَاف في العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا/ ممارسةً في الانهيار حتى نصل إلى عالم ما بعد العام 1989، أي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار. فخلال فترة التسعينيات حُوفظ على عدم التوازن هذا فترة وجيزة، بينما حاولت العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا وممارسةً استكشاف عواقب ظهور نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة وعولمة العالم. لكن ذلك الوضع سرعان ما انهار تحت ضغوط مختلفة. وكان صعود الصين، وبدرجة أقل الهند وغيرها، مثالًا على ما يسميه فريد زكريا (Fareed Zakaria 2009) بـ «صُعُودِ البَقِيَّة» the rise of the rest. وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت فجوة الثروة والقوة بين المَرْكَز والأَطْرَاف؛ والتي جاءت نتيجةً لإرث التنمية غير المتكافئة والمشتركة التي أَفْضَت إليها ثورات الحداثة خلال القرن التاسع عشر، تتآكل على نحو واضح. إذ حولت الولايات المتحدة اهتماماتها الأمنية في البداية نحو مجموعة من «الدُوَلِ المَارِقَة» في العالم الثالث، ثم حولته، بعد العام 2001، نحو الإرهاب العالمي الذي تعود جذوره في الأغلب إلى دول العالم الثالث. خلال العقدين الأولَيْن من القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام 2008، كان الصعود الصيني يلوح في الأفق على نحو متزايد باعتباره التحدي الرئيس لهيمنة الولايات المتحدة على العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه شهد حقل العلاقات الدولية توسعًا، حيث أُضفي عليه الطابع المُؤَسَّسي في عديد من البلدان. وقد احتفظت الولايات المتحدة بهيمنتها في الجانب المعرِفي للعلاقات الدولية أكثر منه في الجانب الممارسي العملي، غير أنها كانت تواجه تحديًا من قِبل أوروبا وآسيا من نواحٍ عديدة خاصة على مستوى نظرية العلاقات الدولية؛ والمؤسسات؛ والجمعيات الأكاديمية؛ والمجلات العلمية (Acharya and Buzan, 2007a, b, 2017; Buzan and Hansen, 2009). ظلَّ حقل العلاقات الدولية الغربي بمنظوره المَرْكَزِي هو المُسيطر. لكن عديدا من المنظورات الأخرى كانت تحاول - وعلى نحو متزايد - إقحام تواريخها وفلسفاتها السياسية الخاصّة بُغية توسيع الأُسس التاريخية والفلسفية لحقل العلاقات الدولية.

وبحلول العام 2017، كان من الواضح - على نحو متزايد - أن الهيمنة العالمية للغرب على العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا/ممارسةً بدأت في التلاشي. حيث ظهر نظام عالمي ما بعد غربي لم يعد يشكل فيه الغرب المَرْكَز الوحيد أو المهيمن على الثروة والقوة والشرعية الثقافية. وعلى رغم ذلك فإن إرث الهيمنة الغربية؛ خصوصا في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، استمر فترة أطول مما كان عليه في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية بوصفها ممارسة.

ولأخذ صورة عامة عن تطور المُجْتَمَعِ الدولِي العَالَمِي Global International Society (GIS) على مدى القرنين الماضيين، سنستعين بتحقيبٍ لفترة زمنية واسعة طوره باري بوزان Buzan وسكوينبورغ (Schouenborg 2018): «الصيغَة الأُولَى للمُجْتَمَعِ الدولِي العَالَمِي» version 1.0 GIS، وهي بمنزلة التأسيس الأول للعلاقات الدولية الحديثة بوصفها ممارسة ir، الذي أخذ شكل الاستعمار الغربي (من القرن التاسع عشر حتى العام 1945)؛ «التعديل الأول على الصِيغَة الأُولَى للمُجْتَمَعِ الدولِي العَالَمِي» version 1.1 GIS، والذي يشكِّل المُراجعة الرئيسة الأولى التي أنهت الاستعمار ولكنها حقبة لاتزال تشهد هيمنة دول المَرْكَز بحيث تأخذ شكلًا غربيًا عالميًا (1945-2008)؛ ظهور «التعديل الثاني على الصِيغَة الأولى للمُجْتَمَعِ الدولِي العَالَمِي» version 1.2 GIS بعد العام 2008، وفي هذا التعديل ستفسح الهيمنة الغربية الطريق على نحو متزايد أمام الانتقال إلى شكل تعددي عميق يتضمن عديدا من مراكز الثروة والقوة والشرعية الثقافية. سنستخدم هذا المسار التاريخي للعلاقات الدولية بوصفها ممارسة ir، من حيث العلاقة المتغيرة بين المَرْكَز والأَطْرَاف، ليكون انطلاقة للتفكير في الطريق الذي يحتاج حقل العلاقات الدولية IR إلى سلوكه الآن لكي يصبح أكثر عَالَمِيَّةً بحيث يعكس «صُعُودَ البَقِيَّة». وهذا يعني من بين أمور أخرى إيلاء مزيد من الاهتمام للتاريخ على الصعيد المحلي بالإضافة إلى التاريخ الغربي، وأيضا تاريخ العالم الذي رُوِيَ من منظور عالمي. إن التفكير في العلاقات الدولية انطلاقا من ثقافات الآخرين وتواريخهم يحتاج إلى أن يُقحم في كل من السرديات التاريخية ومسارات التنظير. إذ يجب على تلك السرديات التاريخية أن تأخذ بعين الاعتبار المظالم التاريخية المُوجهة ضد دول المَرْكَز القديم (الغرب) والتي لاتزال موجودة

في كثير من دول الأَطْرَاف القديمة، مُستمرة بذلك في تسميم العلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا وتشويهها بوصفها ممارسة عملية.

ومن أجل الوقوف على التطور العالمي للعلاقات الدولية بوصفها حقلا معرفيا، سنعتمد النظرة الواسعة نفسها لما يُعَدُّ «تفكيرًا بشأن حقل العلاقات الدولية»، تمامًا مثلما فعلنا في عملنا السابق (Acharya and Buzan 2007a, b, 2010). لقد كان التفكير بشأن العلاقات الدولية في مراحله الأولى يُشكل نشاطًا للقادة السياسيين والمثقفين العامين بقدر ما كان يشكل أيضا نشاطًا للأكاديميين. الواقع أن حقل العلاقات الدولية لم يصبح نشاطًا أكاديميًا أساسيا، حتى في الغرب، إلا بعد العام 1945، لينتقل بعد ذلك التاريخ إلى العالم الثالث. سنتناول هذا التفكير غير الأكاديمي بشأن حقل العلاقات الدولية على محمل الجد بوصفه جزءا من تاريخ هذا التخصص المعرفي، ونُظهر كيف شكل هذا التَفْكِيرُ التطورات الأكاديمية اللاحقة في كلٍّ من دول المَرْكَز ودول الأَطْرَاف. وضمن حقل العلاقات الدولية الأكاديمي الذي تطور منذ الحرب العالمية الثانية، سنقدم أيضًا نظرة موسعة لما يمكن اعتباره «نظرية». إذ سيتضمن الفصل الثاني نقاشا مُستفيضًا عن هذا الموضوع.

إن لكل هذا تبعات على كيفية تدريس هذا الحقل المعرفي وكيفية إضفاء الطابع المؤسسي عليه. نحن نأمل أن يفتح هذا الكتاب نقاشًا لكامل تخصص العلاقات الدولية بخصوص كيف ولماذا يحتاج هذا الحقل إلى الانتقال من كونه حقلًا معرفيًا ذا خاصية مَرْكَزية غربية أنجلوساكسونية في الأساس، إلى أن يصبح حقلًا معرفيًّا عالميًّا حقًّا، ومن هنا تَأَتّى مُصطلح «حقل العَلاَقَات الدولية العَالَمِي» (Global IR Acharya 2014a).

لقد نُظمت الحُجة الموضحة أعلاه في شكل خمسة أزواج من الفصول، يُغطي كل زوج منها فترة زمنية واحدة: فترة القرن التاسع عشر حتى العام 1919؛ فترة 1919-1945؛ فترة 1945-1989؛ فترة 1989-2017، لنتطلع بعدها إلى فترة ما بعد العام 2017. يتناول الفصل الأول المُتكون من جزأين التاريخ الدولي لممارسة العلاقات الدولية ir المتعلقة بتلك الفترة، ويوضح الفصل الثاني تطور العلاقات الدولية باعتبارها تخصصًا معرفيًّا IR؛ وكيف ارتبط هذا التطور بتاريخ عصره. وكما لوحظ أعلاه، فإن حجتنا تتمثل في أن أحداث تاريخ العالم وضعت كثيرا من الأجندة

البحثية التي يتناولها حقل العلاقات الدولية. إن حقل العلاقات الدولية خاضعٌ إلى حد ما لتأثير الأحداث الجارية. غير أنه يشكل أيضًا طريقا ذا اتجاهين. فحقل العلاقات الدولية يحاول التحكم في هذا الواقع المُتَغير، وإعطاء الأولوية لبعض المسائل على حساب مسائل أخرى، وإضافة تسميات ومفاهيم مثل القطبية الثنائية والعولمة والمجتمع الدولي، وهي أشياء تؤثر بدورها في كيفية فهم الناس للعالم الذي يعيشون فيه، ومن ثم فهي تُشَكِّل طريقة تَصَرُّفِهم.

العالم حتى العام 1919: تشكيل العلاقات الدولية الحديثة

مقدمة

إذا كان حقل العلاقات الدولية بوصفه تخصصا معرفيا IR قد بدأ في الظهور في العام 1919 مثلما تؤكد ذلك الأسطورة المُتعارَف عليها، فإننا سنظل بحاجة إلى الرجوع إلى القرن التاسع عشر لنرى كيف ساهم التاريخ الدولي في صياغة التَشَكُّلِ الأولي لهذا الحقل. الواقع أن، وكما سنحاجج بذلك في الفصل الثاني، جذور حقل العلاقات الدولية ليست وحدها هي التي تمتد إلى أعماق القرن التاسع عشر، ولكن ثمة أيضًا ممارسة التفكير الحديث المرتبطة بهذا الحقل المعرفي، مما يعني أننا بحاجة إلى فهم أحداث القرن برمته من أجل فهم نَشأة هذا الحقل المعرفي.

يكشف هذا الفصل عن أربعة مواضيع أساسية متمايزة ولكنها مترابطة فيما بينها بشكل وثيق:

«دعمت النزعة القومية مسار الانتقال من وضعية الرعية إلى وضعية المواطن، ومن النزعة السلالية في الحكم إلى السيادة الشعبية»

1 - تأثير ثورات الحداثة في العلاقات الدولية.
2 - إِرساء المُجْتَمَعِ الدَوْلِي الاسْتِعْمَارِي الغَرْبِي الهرمي وردود الأفعال الناشئة ضده.
3 - صعود اليابان بوصفه أول تحرك كبير نحو «صُعُودِ البَقِية».
4 - صدمة الحرب العالمية الأولى.

1 - تأثير الحداثة في العالم

يحاجج باري بوزان وجورج لاوسون (Barry Buzan and George Lawson 2015a) بأن ثورات الحداثة خلال القرن التاسع عشر غيرت ما كان يُشكِّل نظامًا دوليًا تهيمن عليه الإمبراطوريات السلالية والزراعية، ووضعت الأسس لمجموعة من الأفكار والفواعل والأنظمة والمسارات التي لاتزال تحدد حقل العلاقات الدولية اليوم. ويعتمد هذا القسم على ذلك التحليل من أجل رسم صورة تحولات المشهد المادي والفكري للعلاقات الدولية(*).

1 - 1 - المشهد الفكري

من الناحية الفكرية، تمكنت ثورات الحداثة من إزاحة الأسس المفاهيمية للعالم الزراعي التقليدي. لقد هيمنت أفكار الدين والنزعة السلالية dynasticism؛ المترابطين أحدهما بالآخر بشكل وثيق، على الشرعية السياسية حتى القرن التاسع عشر، مما جعل من الإِقْلِيمِية فكرة مائعة إلى حد ما، ومن الإمبراطورية شكلًا سياسيًا جذابًا ومستمرا في كثير من الأحيان. وقد استُكمل هذا بالتفكير الاقتصادي الذي هيمنت عليه الميركانتيلية mercantilism: وهي الفكرة القائلة بأن التصدير بالنسبة إلى أي دولة أفضل بكثير من الاستيراد، وأن الرقابة الاحتكارية على العرض، والتي يُحصَل عليها عن طريق المصادرة المباشرة إذا لزم الأمر، أفضل من التجارة المفتوحة. كانت السيادة، على الأقل في أوروبا، فكرة راسخة، لكنها كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمَلِك، ومن ثم بالنظام السلالي. وكان

(*) يجب على القراء الراغبين في مزيد من التفاصيل ومراجع أعمق الرجوع إلى هذا العمل. [المؤلفان].
(Bary Buzan and George Lowsan 2015a)

هذا نظامًا من المفترض أن تَعْرِفَ فيه الطبقات والرتب المختلفة مواقعها داخل المجتمعات، ومن ثم المكوث في تلك المواقع. وهكذا، كانت الفرصة تتشكل أساسا عن طريق الحق المُكتسب بالمولد.

خلال القرن التاسع عشر الطويل (1776-1914)، أفسح هذا النظام من الأفكار والممارسات المجال على نحو متزايد لأربع أيديولوجيات تقدمية: الليبرالية؛ والاشتراكية؛ والقومية؛ والعنصرية العلمية. لقد غيرت هذه الأيديولوجيات الأربع معاني الحرب؛ والإقليمية؛ والطبقة؛ والشرعية السياسية؛ والسيادة؛ والقانون؛ والهوية الفردية والجماعية، والتجارة. ودعمت تلك الأيديولوجيات العلاقات الدولية الحديثة، وأعادت تعريف ما كانت تهتم به تلك العلاقات، كما أعادت تعريف من يمارسها وكيف يمارسها. وخلفت هذه الأيديولوجيات الأربع العديد من التناقضات في داخلها وفيما بينها، وأيضا مع الأفكار التقليدية التي كانت تَحِل مَحلها. حيث شكل العمل ببعض هذه التناقضات مُحركًا رئيسا للحروب العالمية الثلاث في القرن العشرين.

ارتبطت الليبرالية ببريطانيا، المجتمع الرائد لثورات الحداثة. وقد تطورت إلى شكل حزمة مُعقدة من المفاهيم التي تعود جذورها إلى فكرتين مركزيتين: أن حقوق الفرد يجب أن تكون ركيزة المجتمع والسياسة؛ وأن آلية الأسواق المفتوحة نسبيًا يجب أن تكون المبدأ الأساسي لإدارة الاقتصاد. وكانت هاتان الفكرتان تدعم إحداهما الأخرى إلى حد أن الأسواق استلزمت أن يكون للأفراد الحق في حيازة أملاك خاصة وحرية الابتكار والتفاعل، وأن تلك الفردانية بدورها ستتعزَّز في المقابل من خلال آلية الأسواق والمِلْكِية الخاصة. ولكي تشتغل هذه الحزمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، يجب أن يكون الأفراد متعلمين. سيصبح الرعايا مواطنين يتمتعون، وعلى نحو جماعي، بالحق في تقرير المصير. وسيتمخض كل هذا عن تَرْكِيز على مفاهيم الجديروقراطية Meritocracy(*) والعقلانية بدلًا من التركيز على مفهوم الحق المُكتسب بالمولد.

وهكذا، هاجمت الليبرالية العديد من أسس النظام التقليدي. فقد قوضت الفردانيةُ والجديروقراطيةُ الحق المُكتسبَ بالمولد والبِنيةَ الطبقيةَ الجامدة،

(*) ميريتوقراطية أو جديروقراطية وتعني حكم الجدارة، وهو نظام إداري وسياسي تُسند فيه التكليفات والمسؤوليات إلى الأفراد على أساس «استحقاقهم» القائم على ذكائهم وشهاداتهم ودرجة تعليمهم وكفاءتهم، التي تُقاس عن طريق التقييم أو الاختبارات. [المترجم].

ودَعَت الأفراد إلى السعي إلى الثروة والسلطة وفقًا لقدراتهم. وقوَّضت التركيبة نفسها (الفردانية والجديروقراطية) أيضًا؛ إلى جانب الحق في تقرير المصير، كلا من النزعة السُلالية والدور السياسي للدين. فقد دفعت النزعة الفردانية بالتوجه نحو السيادة الشعبية: بمعنى أن مِلْكِية الدولة تكون من قِبل الشعب وليس من قِبل المَلِكْ. ومن المحتمل أن تكون هذه الفكرة قد سحبت بعض الدعائم من تحت بساط الشرعية الإمبراطورية، على الرغم من أن الممارسات الليبرالية، وخاصة فيما تعلق بالجديروقراطية، استوعبت بسهولة الإمبريالية الجديدة لأواخر القرن التاسع عشر. كما دفعت النزعة الفردانية أيضًا نحو استيعاب الدين أو خصخصته وتقليص دوره في السياسة. إن الأفكار الليبرالية بشأن السوق تتعارض بشكل مباشر مع الميركانتيلية، حيث تتطلع إلى جعل السعي وراء الثروة والتنمية مُبَاراةً إيجابية، بدلًا من كونها مُبَاراةً صفرية. وقد سحب هذا أيضًا بعض الدعائم الفكرية من تحت بساط الشرعية الإمبراطورية. وبرغم أن الفردانية الليبرالية مرتبطة الآن بالديموقراطية، فإن هذا لم يكن كذلك خلال القرن التاسع عشر، إذ كان أي تفكير في منح الناس حق التصويت يشترط بشدة وجود مِلْكِيَة ومؤهلات تعليمية، كما كان لا يحق للنساء التقدم للتصويت؛ إذ إن أولئك الرجال الذين أثبتوا «جدارتهم» هم فقط من يملكون حق التصويت.

أما الاشتراكية فقد ظهرت بوصفها رد فعل على تجاوزات ممارسات الرأسمالية الليبرالية. وهي تتشارك في الكثير من النقاط مع الليبرالية، بما في ذلك النفُور من النزعة السلالية في الحكم والدين والحق المُكتسب بالمولد. لقد أراد الاشتراكيون أيضًا حل النظام الطبقي، وتعليم الناس، وتشجيع العقلانية، والسماح بالتنقل بين الطبقات، ونقل الناس من وضعهم بوصفهم رعايا لكي يصبحوا مواطنين. غير أن الاشتراكيين كانوا حريصين على الجماعة الوطنية أكثر من اهتمامهم بالفردانية، وعلى المساواة بدلًا من الجدارة، وعلى قيادة الدولة للاقتصاد بدلًا من آلية السوق. لقد نظروا إلى المِلْكِية الخاصة والسوق على أنهما تمثلان وسيلتين للاستغلال وليستا وسيلتين للتمكين. وفي حين رأى الليبراليون أن ثمة انسجامًا بين المصالح، ركز الاشتراكيون على مسائل الاستغلال والصراع

الطبقي. لقد نظروا إلى انعكاسات الجديروقراطية الليبرالية، والرأسمالية، وإلى حدٍ ما، التجارة الحرة، على أنها انعكاسات مُنْتِجَةٌ لحالات مُتطرفة غير مقبولة من الفقر وعدم المساواة. حيث تمسك الاشتراكيون بالإمكانات السياسية الجديدة التي أنتجتها نزعة التصنيع في شكل بروليتاريا صناعية موسعة. لقد سعوا إما إلى توزيع أكثر عدْلًا لثمار الرأسمالية، وإما، في صيغة أكثر تطرفًا، إلى استبدال الرأسماليةٍ باقتصاديات تُحكم وتُدار من طرف الدولة. وكان لكل من الليبرالية والاشتراكية وجهات نظر متناقضة بشأن الدولة، حيث اعتنق البعض تلك الأيديولوجيات على أساس أنها تمثل الشكل السياسي المرغوب فيه، في حين اعتنق البعض الآخر وجهات نظر أكثر كوزموبوليتانية. كانت الليبرالية والاشتراكية متناقضتين بشأن الشكل السياسي أيضا. فليبراليو القرن التاسع عشر لم يكونوا ديموقراطيين بالضرورة حينما أعطوا وزنًا لمفهوم الجديروقراطية، أما الاشتراكيون، وبينما كانوا يضغطون من أجل الحصول على امتيازات أوسع، فقد كانوا يتقسمون نحو اتجاهات ديموقراطية وسلطوية.

أما فيما تعلق بالنزعة القومية، فقد تزامن ظهورها مع الثورة الفرنسية، وكانت فكرتها الأساسية تَنْبَنِي على تعريف الناس بشكل أساسي من ناحية اللغة والثقافة والعرق والتاريخ المشترك، ومن ثم جعل الهوية الجماعية الناتجة عن ذلك هي الأساس الرئيس الذي تقوم عليه الشرعية السياسية. لقد استمد الفرنسيون الكثير من القوة العسكرية من جراء هذه الخطوة، حيث حشدوا وحفزوا جيوشًا ضخمة من المواطنين، مما خلق ضغطًا كبيراً لدى الآخرين لكي يحذوا حذوهم. لقد دعمت النزعة القومية مسار الانتقال من وضعية الرعية إلى وضعية المواطن، ومن النزعة السلالية في الحكم إلى السيادة الشعبية، على الرغم من أن بعض المَلَكِيَّات تمكنت من تكييف نفسها وتضمين تلك المفاهيم. كما عززت تلك المفاهيم الدولة بقوة من خلال الدفع بتزاوج فكرة الدولة مع فكرة الأمة، غير أنها عطلت بشدة الأشكال الإقليمية القائمة خاصة الإمبراطوريات. فالقومية أدت دور الغراء الذي حافظ على تماسك الكيانات السياسية السلالية المتباينة داخل ألمانيا وإيطاليا، لكنها أدت دور المُذيب للغراء الذي كان يُبقي على الإمبراطوريات متعددة الجنسيات متماسكة. كما أن القومية سببت اختلاق إشكالية بالنسبة إلى الولايات المتحدة باعتبارها دولة

ناشئة، حيث واجهت في البداية صعوبة في تمييز نفسها عن الهوية البريطانية من تلك النواحي(*). فمن خلال ابتكارها لهوية جماعية قوية، لم تقدم القومية فقط طريقًا للتغلب على النَّزَعَات المحلية وخلق مجتمع واسع النطاق مثلما تتطلبه الثورة الصناعية، بل قدمت أيضًا ثقلًا موازنًا للسياسات الطبقية الجديدة المثيرة للانقسام التي فتحتها الثورة الصناعية، كما قدمت الطرق الليبرالية والاشتراكية للتعامل مع تلك السياسات. إذ يمكن للقومية من الناحية التجارية أن تمضي في أي من الاتجاهين، سواء أكان اتجاها ليبراليا أم حمائيا، ويمكنها أيضًا أن تسير من الناحية السياسية في أي اتجاه، أي أن بإمكانها دعم الأنظمة الديموقراطية كما يمكنها دعم الأنظمة السلطوية أيضًا.

لقد أصبحت العنصرية العلمية Scientific Racism توجهًا أيديولوجيًا قويًا للحداثة بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. وكما يشير دونكان بيل (2013: 1): «خلال العقود القليلة الأولى من القرن العشرين، كان العرق يُعَد على نطاق واسع وعلى نحو صريح وحدة أنطولوجية أساسية للسياسة، وربما الوحدة الأساسية على الإطلاق». نشأت العنصرية العلمية بشكل أساسي من مزيج مكون من ثلاثة أشياء: المخططات التصنيفية التي كانت تحدد علم الأحياء؛ وانتقال مبدأ «البقاء للأصلح» من علم الأحياء إلى المجتمع (الداروينية الاجتماعية)؛ والمواجهات غير المتكافئة على نحو كبير التي كانت تحدث بشأن العالم بين الدول الأوروبية «المُتَحَضِّرَة» والشعوب «البَرْبَرِيَّة» أو «الهَمَجِيَّة». فرؤية تلك الجماعات البشرية لنفسها على أنها مُتَحَضِرَة، ورؤيتها لبقية الجماعات الأخرى على أنها بَرْبَرِيَّة لم تكن بالشيء الجديد. لكن هذه الممارسة القديمة والعالمية إلى حد ما كانت تستند أساسًا إلى أحكام بشأن الثقافة ودرجة التحضر. وضمن هذا الشكل من التمييز، كان ثمة مجال للحراك الاجتماعي. إذ يمكن للناس الرفع من مستوى ثقافتهم أو تبني ثقافة مجموعة أكثر حضارة. لقد أسهمت العنصرية «العلمية» بشكل أو بآخر في تعطيل هذا التنقل. فإذا كانت الدونية والتفوق شيئين وراثيين، فحينئذٍ تكون ثمة إمكانية ضئيلة أو معدومة للتحسن، وتكون النتيجة تسلسلًا هرميًا عرقيًا مع تَمَوضُعٍ

(*) يُقصد من نواحي اللغة والثقافة والعرق والتاريخ المشترك. [المترجم].

للبيض في الأعلى وتَمَوضُعٍ للسود في الأسفل. لقد عُرِّف التقدم بأنه تحسين المخزون العرقي واستبدال أنواع متفوقة محل تلك الأدنى. ومع التطور الذي شهدته العنصرية العلمية أصبحت هذه النزعة أكثر دقة في درجات التمييز بين الأعراق، لتفتح بذلك الطريق أمام التسلسل الهرمي بين الآريين واللاتينيين والسلاف داخل أوروبا. وفي هذه الصيغَة كان لنزعة العنصرية العلمية تآزرٌ واضح مع النزعة القومية. كما أنها قدمت تبريرًا قويًا للإمبريالية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر.

ومثلما سنبين في الفصول اللاحقة، لاتزال هذه الأيديولوجيات الأربع تهيمن على العلاقات الدولية، على الرغم من أن بعضها (القومية والليبرالية - على الأقل الليبرالية الاقتصادية) قد حقق نجاحًا مذهلًا، بينما دُفع بالبعض الآخر نحو الهامش (العنصرية العلمية، وإلى حد أقل، الاشتراكية). وباستثناء أيديولوجية الإشراف البيئي الصاعدة، لم تظهر أيديولوجيات جديدة ذات وزن مماثل لإعادة تشكيل العلاقات الدولية(*).

2 - 1 - المشهد المادي

من الناحية المادية، كان لثورات الحداثة ثلاثة تأثيرات بارِزة على العلاقات الدولية. أولًا؛ غيَّرت قدرة التفاعل داخل النظام الدولي من خلال تقليص الوقت والتكلفة والمخاطر المتعلقة بنقل البضائع والأشخاص والمعلومات عبر جميع أنحاء العالم. ثانيًا؛ غيَّرت الوحدات، مُنشئة بذلك طاقمًا مألوفًا من الفواعل الحديثة في مسرح السياسة العالمية. ثالثًا؛ أدخلت التغيير التكنولوجي السريع باعتبارها سمة دائمة للنظام الدولي مع تأثيرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية والعسكرية.

بدأ مسار الاندماج الأول للعالم خلال القرن التاسع عشر. حيث أدت البواخر والسكك الحديد الجديدة، إلى حد بعيد، دورا حاسما في تحطيم معظم الحواجز التاريخية للمسافة والجغرافيا. فخلال بداية ذلك القرن كان من الممكن أن يستغرق الأمر ما يقارب العام لإرسال أي شيء (سلع؛ أو أشخاص؛ أو معلومات) من لندن إلى أستراليا، مع وجود خطر كبير يتمثل في إمكانية ضياع كل شيء على طول الطريق.

(*) كانت الفاشية ببساطة مزيجًا من القومية والعنصرية «العلمية». [المؤلفان].

وبحلول العام 1914 أصبح من الممكن إيصال المعلومات في أقل من يوم، ونقل البضائع أو الأشخاص في غضون أسابيع قليلة وعلى نَحْوٍ آمن. لقد ربطت شبكة من كيبلات التلغراف معظم أنحاء العالم معًا، وتمكنت شركات الشحن والسكك الحديد من نقل أعداد كبيرة من الناس وكميات هائلة من البضائع عبر جميع أنحاء العالم بثمن زهيد وبسرعة وأمان إلى حد ما. بينما أسهمت القنوات المائية في السويس وبَنَمَا في قطع مسافات شاسعة من طرق الشحن بين المحيطات. شكلت هذه القدرة الجديدة على التفاعل دِعَامَةً للنسخة الأولى من نظام الاعتماد المتبادل الدولي شديد الترابط الذي نملكه اليوم. حيث مكنت من تكوين اقتصاد عالمي حقيقي لأول مرة، مما أدى؛ وعلى العكس من روابط طريق الحرير في العصور الكلاسيكية، إلى إنشاء أسواق عالمية في التمويل والتجارة مُشتملةً على جميع أنواع السلع. ما مكَّن أيضًا من حصول هجرات جماعية، حيث توجهت من خلالها أعداد كبيرة من الناس من أوروبا وجنوب آسيا والصين إلى قارات أخرى. كما مكن أيضا من عولمة الحرب كما يتضح من هزيمة بريطانيا للصين في العام 1840. وباستثناء الحركة عن طريق الجو، كانت جميع الخصائص اللوجستية الأساسية للنظام الدولي الحديث متوافرة بحلول نهاية القرن التاسع عشر.

مع نهاية القرن التاسع عشر وُضعت مجموعة كاملة من الفواعل التي شكلت نظام المجتمع الدولي العالمي الحديث. إن من بين أهم خصائص المجتمعات التي خضعت لمسار التحديث هو أن الدولة البيروقراطية العقلانية والوطنية في تلك المجتمعات (في شكلها الليبرالي الديموقراطي، والتنموي السلطوي) قد تمكنت إلى حد بعيد من إزاحة الدولة السلالية. فقد أضفت النزعة القومية شيئًا من القداسة على الإقليم وشددت قبضتها على الحدود (Mayall, 1990)، وشكلت معظم هذه الدول الحديثة في الماضي مراكز حضرية لإمبراطوريات ما وراء البحار الجديدة. وإلى جانب ظهور الدولة الحديثة، ظهرت أيضا الشركات عبر الوطنية Transnational corporation. لقد مُكِّن لهذه الشركات من خلال قانون الشركات البريطاني للعام 1862، مما أحدث ثورة في مفهوم الشركة، وفصلها إلى حد بعيد عن الشكل القديم للشركات المستأجرة التي كانت مرتبطة في حد ذاتها بالدولة وبالمنظمات شبه الحكومية (Phillips and Sharman, 2015).

وقد عكست هذه الشركات عبر الوطنية الأفكار الليبرالية عن التجارة والأسواق والاستثمار وعززتها، وأدت دورًا كبيرًا في توطيد اقتصاد رأسمالي عالمي.

وتعتبر المنظمات الحكومية الدولية Intergovernmental Organizations دعامة أخرى من دعامات المجتمع الدولي العالمي التي ترسخت في ذلك الوقت. فخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت المنظمات الحكومية الدولية في تلبية المطالب الوظيفية للتنسيق والتشغيل البينيين الناتجين عن الزيادات الهائلة في التدفقات العالمية للتجارة والاتصالات، والانتشار السريع للتكنولوجيات الجديدة مثل السكك الحديد والتلغراف. ونظرا إلى القاعدة العامة لتقسيم السيادة في المُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي الاسْتِعْمَارِي الغَرْبِي في ذلك الوقت، فقد كانت السمة المثيرة للاهتمام لتطور المنظمات الحكومية الدولية تتمثل في نجاح بعض الدول غير الغربية؛ بما في ذلك بعض الدول الواقعة تحت الحكم الاستعماري، في الحصول على العضوية فيها، حيث شكل ذلك صيغة مهمة من الاعتراف الديبلوماسي. ويُفَسَّرُ ذلك من خلال التركيز الكبير على الإدارة الوظيفية الفعلية بدلًا من السيادة الرسمية في تلك الاتحادات الدولية للقرن التاسع عشر (Howland, 2016: 2).

والأمثلة التالية تدل على أبعاد ذلك:

- الاتحاد الدولي للاتصالات (تأسس في العام 1865): انضمت إليه تركيا في العام 1866؛ ومصر 1876؛ وإيران 1868؛ والهند 1868؛ واليابان 1879؛ وتايلاند 1883؛ وسريلانكا 1896(*).

- الاتحاد البريدي العالمي (تأسس في العام 1874): انضمت إليه مصر عام 1875؛ وتركيا 1875؛ والهند 1876؛ وإندونيسيا 1877؛ وإيران 1877؛ واليابان 1877؛ وليبيريا 1879؛ وتايلاند 1885؛ وتونس 1888؛ وكوريا 1900؛ والجزائر 1907؛ وإثيوبيا 1908؛ والصين 1914(**).

(*) www.itu.int/online/mm/scripts/gensel8 (Accessed 20 January 2013).

[المؤلفان].

(**) www.upu.int/en/the-upu/member-countries.html (Accessed 20 January 2013).

[المؤلفان].

- المحكمة الدائمة للتحكيم (تأسست في العام 1899): انضمت إليها إيران العام 1900؛ واليابان 1900؛ وتايلاند 1900؛ والصين 1904؛ وتركيا 1907(*).

وبحلول العام 1913 كانت ثمة 45 منظمة حكومية دولية (Wallace and Singer, 1970:250–1)، وعلى الرغم من أنها كانت بداية متواضعة، فإنها أرست أسس التطورات الأكثر طموحًا التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى. لقد شكلت مؤتمرات لاهاي للسلام للعامين 1899 و1907 منعرجات تحول نحو اتساع المجتمع الدولي، حيث جلبت دول الأمريكتين إلى قلب الديبلوماسية الدولية (Simpson, 2004: 135). وأسس هذان المؤتمران أيضًا المحكمة الدائمة للتحكيم بوصفها آلية لتسوية المنازعات بين الدول، ومهَّدا الطريق أمام ظهور المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي كانت جزءًا من معاهدات فرساي للعام 1919. فالمنظمات الحكومية الدولية سرَّعت إذن التحول من القانون الدولي الطبيعي إلى القانون الدولي الوضعي الذي ميَّز أيضًا ثورات الحداثة.

إلى جانب المنظمات الحكومية الدولية والشركات عبر الوطنية، نشأت أيضًا المنظمات غير الحكومية الدولية International Non-Governmental Organizations التي شكَّلت المجتمع المدني العالمي في ذلك الوقت. غطت المنظمات غير الحكومية الدولية مجموعة واسعة جدًا من الاهتمامات بما في ذلك الحركات الثورية العابرة للحدود؛ ومجتمعات السلام؛ وجمعيات مناهضة العبودية؛ وجماعات التبشير الديني؛ وجماعات الضغط التي أدت دورًا في المناقشات الدائرة بشأن أخلاق وممارسات الحرب والإمبريالية، والتدخل؛ والصحة العامة؛ والتعليم؛ والإصلاح الجنائي وتوسيع الأسواق. وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر أصبحت الاتحادات عبر الوطنية تشارك في نقاشات عامة نشطة بشأن قضايا متنوعة مثل السياسة التجارية والنمو السكاني. وشُكِّل في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر عديدٌ من المنظمات غير الحكومية الدولية البارزة، بما في ذلك جمعية الشبان المسيحيين والصليب الأحمر الدولي، وكذلك المجموعات

(*) www.pca-cpa.org/showpage.asp?pag_id=1038 (Accessed 20 January 2013).

[المؤلفان].

القائمة للدفاع عن قضايا محددة مثل تلك التي تسعى إلى تحسين رفاهية الحيوان، وتعزيز الفنون وإضفاء الطابع الرسمي على الموضوعات الأكاديمية بدءا من علم النبات ووصولا إلى الأنثروبولوجيا. وشهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر نموًا إضافيًا في نشاط المنظمات غير الحكومية الدولية. حيث تشكلت مجموعات الحركة العمالية استجابةً لحالة عدم المساواة التي خلَّفتها نزعة التصنيع والكساد الأول للعصر الصناعي (الكساد الكبير). أما المنظمة الدولية للرياضة فقد تضمنت اللجنة الأولمبية الدولية، التي تأسست في العام 1894 لإحياء الألعاب اليونانية القديمة في شكلٍ حديث. كما ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حركة عبر وطنية من أجل الدفاع عن حق المرأة في التصويت. وشهدت الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى أيضًا ظهور حركات السلام النسائية. إذ أعرب المؤتمر الدولي للمرأة الذي انعقد في لاهاي في العام 1915 عن معارضته الشديدة للقومية وتجارة الأسلحة، ودعا إلى استبدال مقاربة توازن القوى بدعوة الدول إلى الوِفَاق فيما بينها، وإنشاء قوة دولية لتحل محل الجيوش الوطنية، والعمل على معالجة المظالم الاقتصادية التي تسبب نشوب الصراعات. وقد كانت هذه المطالب بمنزلة مقدمة قوية لأجندة الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة (Tickner and True, 2018: 2– 5).

في ذروة ما قبل الحرب العالمية الأولى، كان ثمة نحو 400 منظمة غير حكومية دولية نشطة حول العالم (Davies, 2013: 65– 76; Osterhammel, 2014: 505– 12). إن المجتمع المدني العالمي، الذي يعد سمة من السمات التي يُحتفى بها في القرن العشرين، تعود جذوره إلى القرن التاسع عشر الطويل. حيث كانت حركة مناهضة العبودية رائدة في أنشطة الضغط التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تحاول التأثير في معايير وممارسات مجتمع الدول، وقد تنبأ دعاة حركة السلام الحاضرون في مؤتمرات لاهاي بدمج المنظمات الحكومية الدولية الحالية في مسارات الدبلوماسية متعددة الأطراف (Buzan, 2017). إن كلا من التفكير الجديد في أيديولوجيات التقدم، والتكامل المادي والاجتماعي للعالم الناتج عن التحسينات الهائلة في القدرة على التفاعل، يعكسان حقيقة أن هذه المجموعة الجديدة من الفواعل كانت مرتبطة بعضها ببعض من خلال ديناميات

قضايا الرأسمالية الصناعية، والحرب، والثورة، والإمبريالية، والاقتصاد العالمي الصاعد والثقافة العالمية، وردود الأفعال تجاهها.

يتمثل التأثير المادي الثالث لثورات الحداثة في إدخال التغير التكنولوجي السريع كميزة دائمة للنظام الدولي. حيث كان لهذه الميزة الجديدة عواقب وخيمة على العلاقات الاقتصادية والعسكرية بدأت تتكشف خلال القرن التاسع عشر، ولاتزال تتسع حتى اليوم. ويشكل التغير التكنولوجي المستمر شكلًا من أشكال الثورة الدائمة في الشؤون الإنسانية التي تسبب خلق اضطرابات قاسية في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية على الصعيدين المحلي والدولي. إن التغيرات التكنولوجية عالية التأثير لم تكن، بطبيعة الحال، غير معروفة في المجتمعات الزراعية كما توضح ذلك قصص رِكاب السرج والحديد والبارود والبوصلة. لكن هذه التغيرات كانت نادرة وعادة ما تكون مفصولة بفترات طويلة من الاستقرار النسبي. لقد أسهم تزاوج المنهج العلمي مع نزعة التصنيع في تغيير كل ذلك. وعلى الرغم من أن آثاره كانت واضحة بالفعل في التحسينات التي أُدخلت على المُحركات البخارية خلال القرن الثامن عشر، فإن التغير التكنولوجي الواسع النطاق والسريع انطلق خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ليواصل الاستمرار في وتيرته المتسارعة منذ ذلك الحين.

لقد كان للتغير التكنولوجي السريع أوجه تآزر كبيرة مع الرأسمالية. فقد فتحت التقنيات الجديدة أسواقًا جديدة ومصادر ربح جديدة أيضا. وجعلت من السلع القديمة أرخص، وفي كثير من الأحيان ذات جودة أفضل (مثل القماش والحديد)، وصدَّرت سلعًا جديدة (مثل السكك الحديد والسيارات والطاقة الكهربائية) وسهَّلت على نحو كبير تدفق السلع والموارد بين المُنتجين الأوليين والمُصنعين والمستهلكين. بين العامين 1850 و1913 زادت قيمة التجارة العالمية (بالأسعار الثابتة) عشرة أضعاف (Osterhammel, 2014: 726). وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية الأساسية بمعامل 9 بين العامين 1800 و1913، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعامل 3.3، وبالمقارنة مع ما أصبح يُعرف بـ «العالم الثالث»، زاد الناتج المحلي الإجمالي لديهم بمعامل يبلغ 1.5 فقط، وظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على حاله تقريبًا (Bairoch, 1981: 7– 8, 12). ومثلما تشير

هذه الأرقام، فإن التقدم التكنولوجي، بالاقتران مع التوزيع غير المتكافئ للغاية لثورات الحداثة الأخرى، قد أُسس للتمييز والفصل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهو التمييز الذي لايزال يُعد سمة رئيسة للعلاقات الدولية، حيث استولت مجموعة صغيرة من الدول على معظم الثروة والقوة التي أنتجتها ثورات الحداثة، ووُظِّفت هذه الميزة من أجل إنشاء نظام مُكونٍ من مركَز - أطراف، تضع فيه دول المركَز القواعد وفقًا لمصالحها الخاصة، وتُستَغل في هذا النظام دول الأطراف التي غالبًا ما تكون دولًا مُسْتَعْمَرَة. كما أعطت التقنيات الجديدة أيضا مضمونًا (مُحتَوى) لفكرة التقدم المُتجسد في الأيديولوجيات الجديدة.

كان للتغير التكنولوجي السريع والمستمر تأثير كبير أيضا في العلاقات العسكرية. فمن الواضح أنه مهَّد الطريق لنشوء فجوة هائلة في نمط القوة بين دول المركز الحديثة ودول الأَطَراف المُتخلفة. وكما أظهرت بريطانيا للصين في العام 1840، فإن أولئك الذين يمتلكون النمط الصناعي الحديث للقوة لديهم قدرات تكنولوجية واقتصادية وتنظيمية جعلت من السهل عليهم عمومًا هزيمة أولئك الذين مازالوا يعتمدون على قدرات النمط الزراعي للقوة. لقد أدى ذلك إلى تعزيز بِنْية المَركز - الأَطْرَاف من خلال خلق فجوة كبيرة على مستوى القوة يصعب ردمها. وبالإضافة إلى ذلك، وفَّرت البيئة التكنولوجية الجديدة المؤهلات اللازمة لدول المركز لتكون قوى كبرى، كما أضافت عاملًا مُزعجًا للغاية للعلاقات القائمة بين القوى الكبرى داخل المركز يتمثل في سباق التسلح الصناعي. خلال العصور الكلاسيكية، كانت القوة الكبرى تتطلب عددًا كبيرًا من السكان وخزانة كبيرة وقيادة جيدة إلى حد معقول. والتكنولوجيا العسكرية لتلك العصور لم تكن تختلف كثيرًا بين الكيانات السياسية المجاورة. ولكن بمجرد أن بدأت نزعة التصنيع في العمل، فقد بدأت جودة ونوعية الأسلحة التي يمكن أن تعتمد عليها دولة ما في الميدان العسكري تكتسي أهمية بالغة، كما بدأت تظهر أهمية ما إذا كان بإمكان الدولة صُنع مثل هذه الأسلحة بنفسها أم لا. حيث شكَّل هذا حلقة مفرغة مستمرة؛ لأن جودة الأسلحة الموجودة مثل البنادق والمدافع كانت تشهد تحسنا طوال الوقت، وكانت أنواع جديدة من الأسلحة؛ أحيانًا تحويلية (مثل المدافع الرشاشة والغواصات والطائرات)، تظهر طول الوقت أيضا. على

هذا الأساس، أصبح من الضروري وعلى نحو متزايد أن تتصدر القوى الكبرى طليعة التنمية. لقد شهدت القوى الكبرى التقليدية مثل الصين، والإمبراطورية العثمانية، وروسيا تراجعا إلى حد ما، في حين كانت الدول التي حققت نجاحات على صعيدي التحديث والتصنيع، مثل بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان، تشهد صعودا.

ومثلما يتضح من خلال السباق البحري غير المعروف كثيرا بين بريطانيا وفرنسا خلال منتصف القرن التاسع عشر، والسباق المشهور جدًا بين بريطانيا وألمانيا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، فقد سبَّب سباق التسلح الصناعي نشوء حالة من انعدام الأمن العسكري الكلي بين القوى الكبرى. حيث كان يجب على كل واحدة من تلك القوى التخوف من أنه إذا لم تستمر في سباق التسلح، فإن الآخرين قد ينشرون أسلحة متفوقة قد تؤدي إلى هزيمتها السريعة والحاسمة. فإذا نشرت فرنسا أسطولا من السفن الحربية البخارية قبل بريطانيا، فلن تتمكن بريطانيا من الدفاع عن نفسها ضد غزو الجيش الفرنسي المتفوق. كان ثمة تآزر بين التقدم التكنولوجي العسكري والتقدم المدني، كما هو الحال في استخدام السكك الحديد والبواخر والتلغراف لتحويل الخدمات اللوجيستية للعمليات العسكرية. حيث غيَّرت هذه التقنيات الجديدة على نحو مستمر طبيعة الحرب، مما قلل من قيمة كثير من المعارف والحِكَم المكتسبة من الصراعات السابقة.

وعلى الرغم من أن القوى الاستعمارية سعت - إلى حد بعيد - إلى إبقاء الأسلحة الحديثة بعيدةً عن أيدي رعاياها المُسْتَعْمَرِين، فإنه كان ثمة أيضًا امتداد للرأسمالية إلى المجال العسكري في شكل تجارة للأسلحة. لقد أراد مصنعو الأسلحة بيع أسلحتهم ليس فقط لحكوماتهم، بل أرادوا أيضا ترويجها قدر الإمكان وعلى نطاق واسع - في مسارات تقييم أسباب الحرب التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أكسبهم ذلك لقب «تُجار المَوْت» (Engelbrecht and Hanighen, 1934). بدأت التطورات الجديدة في مجال الأسلحة بالدفع نحو الجهود الساعية إلى السيطرة على أنواع معينة من التقنيات العسكرية. وقد احتوت اتفاقية جنيف الأولى في العام 1864 واتفاقيات لاهاي لاحقًا في العامين 1899 و1907 على سلسلة من تدابير الحد من الأسلحة التي

تطورت بفعل التقنيات العسكرية الجديدة. ففي النزاعات بين «الدول المُتَحَضِّرة»، حُظِر الرصاص الذي يُفَجِّرُ الجسم (بناءً على اتفاقية سابقة بشأن عدم استخدام الرصاصة المتفجرة المسماة «الدوم دوم» dum dum في مؤتمر سانت بطرسبرغ في العام 1868)، وحُظِر القصف من أنواع مختلفة من الطائرات واستخدام الغازات كأسلحة. كما قُيِّد أيضا نشر الألغام والطوربيدات.

سببت أيضا الزيادة السريعة والمستمرة في عدد ونوع الأسلحة وفي قدرتها التدميرية وتكلفتها، نشوءَ المعضلة الدفاعية The Defence Dilemma (Buzan, 2007: 217– 33 [1991]). وقد شكلت هذه ظاهرة جديدة تختلف عن المعضلة الأمنية The Security Dilemma المألوفة الناشئة عن الخوف من الهزيمة بالسلاح الموجود في أيدي الآخرين. فالمعضلة الدفاعية تَحَدثْ الخوف من الهزيمة من خلال الخوف من المنافسة العسكرية (بسبب تكلفتها ونوعية تحريكها) والخوف من الحرب (لأن التكاليف المتزايدة والتدمير مقترنان بتعبئة المجتمع على نحو متزايد، مما يعني أن المجتمعات قد تُدَمَّرُ من خلال هذه العملية، بغض النظر عما إذا كانوا قد كسبوا أو خسروا الحرب). وعلى رغم ذلك، فإن المعضلة الدفاعية لم تكتسب زخمًا فعليًا حتى بداية الحرب العالمية الأولى، والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

2 - المجتمع الدولي العالمي الاستعماري الغربي

أوجدت الآثار المادية والفكرية لثورات الحداثة أول مجتمع دولي على مستوى عالمي، والذي نشير إليه بـ «الصيغَة الأولى للمجتمع الدولي العالمي». وعُرِّف المجتمع الدولي من طرف هيدلي بول Hedley Bull وآدم واتسون Adam Watson (1984a:1)) بأنه: «مجموعة من الدول (أو على نحو أعم، مجموعة من المجتمعات السياسية المستقلة) التي لا تشكل مجرد نظام فقط - بالمعنى الذي يكون فيه سلوك كل منها عاملا ضروريا في حسابات الآخرين - بل تُنْشِئ أيضا من خلال الحوار والتوافق مجموعة قواعد ومؤسسات مشتركة من أجل تسيير علاقاتها، وتُدرك أن مصالحها المشتركة تكمن في الحفاظ على تلك الترتيبات».

إن الفكرة الأساسية بسيطة للغاية: وهي أن الدول (أو الأنظمة السياسية على نطاق أوسع)، مثلها مثل الأفراد، تعيش في مجتمعات تُشَكلُ وتَتَشَكلُ من خلال

هُوياتِها وسُلوكاتها. لتأخذ المجتمعات شكل القواعد والمؤسسات المشتركة التي تُحدد الهوية والعضوية والسلوك المشروع. قبل القرن التاسع عشر كان بالإمكان العثور على مجتمعات دولية فرعية عالمية مميزة في أماكن مختلفة. فقد كان ثمة مجتمع ويستفالي دولي في أوروبا يقوم على سيادة السلالة الحاكمة؛ ومجتمع دولي في المحيط الهندي يقوم على التجارة بين مزيج من الكيانات بما في ذلك المدن التجارية والإمبراطوريات والشركات الأوروبية المستأجرة؛ ومجتمع دولي هرمي في شرق آسيا يقوم على نظام الجزية الصيني (Suzuki, Zhang and Quirk, 2014; Phillips and Sharman, 2015). وخلال القرن التاسع عشر توسع المجتمع الدولي الأوروبي ليشمل النطاق العالمي، وقد تغير هو في حد ذاته بسبب ثورات الحداثة والمواجهات التي كانت قائمة مع المجتمعات الدولية الأخرى.

كان ثمة ثلاثة عوامل رئيسة تقف وراء ظهور الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي: إنشاء اقتصاد مَرْكَز - أطراف عالمي يتمركز في أوروبا؛ وخلق فجوة كبيرة على مستوى القوة بين دول التحديث والبَقِية في أثناء المرحلة الأولى من الحداثة؛ والثورات التي أوجدت مجموعة من الدول الجديدة في الأمريكتين والتي سيطر عليها المهاجرون القادمون من أوروبا.

لقد أدى إنشاء اقتصاد عالمي متكامل إلى جعل الأوروبيين يعتمدون على مصادر متنوعة من الإمداد والأسواق العالمية، مما أدى إلى نشوء حاجة قوية إلى تنظيم وتوحيد السلوك عبر مجموعة واسعة من الثقافات ومستويات مختلفة من التنمية. وكما يشير جيريت و. جونغ (Gerrit W. Gong 1984: 7– 21)، كانت الحاجة الأوروبية إلى الوصول إلى (التجارة؛ والتبشير؛ والسفر) هي التي دفعت الجوانب الوظيفية لما أصبح يعرف باسم «معيار الحضارة» (لحماية الحياة، وحرية وممتلكات الأوروبيين في البلدان الأخرى)، ومن ثم المطالبة بإقليمية أكبر وعلاقات غير متكافئة، حيث إن السكان المحليين لا يستطيعون أو لا يمكنهم توفيرها. لقد أُوجِدت فجوة كبيرة ودائمة على صعيد القوة بين تلك الدول والمجتمعات التي كانت تتصدر طليعة الحداثة، وتلك المجتمعات التي لم تُمَكِّن في نهاية المطاف من هم في الطليعة من السيطرة المباشرة على البقية، إذا ما رغبوا في ذلك. وقد أُشير إلى هذا التطور من خلال هزيمة بريطانيا السهلة للصين في العام 1840. بعد ذلك شهدت موجة جديدة

من الإمبريالية استيلاء القوى الأوروبية والولايات المتحدة واليابان على مساحات شاسعة من أفريقيا وآسيا، حيث تمكنت من إخضاع القوى الكبرى السابقة التي فشلت في التصالح مع الحداثة؛ مثل الصين والإمبراطورية العثمانية. وأخيرًا، تمكنت ثورات أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في الأمريكتين ضد الحكم الاستعماري من إضافة أعضاء جدد إلى المجتمع الدولي العالمي الناشئ. حيث شكّلت هذه الدول الجديدة مزيجًا من الثقافة الأوروبية والثورية، وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، أصبحت الولايات المتحدة في حد ذاتها قوة كبرى.

ليس من الصحيح تمامًا اعتبار أن إنشاء المجتمع الدولي العالمي كان مجرد توسيع للمجتمع الدولي الأوروبي ليشمل الصعيد العالمي. فالمجتمع الدولي الأوروبي في حد ذاته كان قد تلقى خلال مسار تَشَكُّلِه مُدْخَلَاتٍ من آسيا والعالم الإسلامي، ومن ثم كان يشهد بالفعل اندماجًا في بعض النواحي. وبحلول القرن التاسع عشر كان هذا الاندماج في حد ذاته يمر بثورات الحداثة، أي يمر بمسار عالمي مرة أخرى، وقد أصبح قويًا بما يكفي للسيطرة على بقية العالم. حيث هيمن هذا التوسع على المجتمعات الدولية ما قبل الحديثة التي كانت موجودة في أجزاء أخرى من العالم. ومن خلال مسارات الاستعمار وإصلاح المواجهة، حاول الأوروبيون - وقد نجحوا في ذلك إلى حد ما - إعادة تشكيل العالم وفق تصورهم السياسي والاقتصادي والثقافي، وإن كان الأخير بشكل أقل(*).

كانت هذه الصيغة الأولى من المجتمع الدولي العالمي صيغة جديدة ليس من ناحية كونها عالميةً فقط، ولكن أيضًا من ناحية تَشَكُّلِ قواعدها ومعاييرها ومؤسساتها. إذ لم يكن عديد من أجزاء هذه الصيغة الأولى أوروبيةً على وجه التحديد. فنزعة الحكم السُّلالِي، على سبيل المثال، كانت شكلًا شائعًا من أشكال الحكم لدى عديد من الثقافات. وبالمثل كان مبدأ عدم المساواة بين البشر نظاما شائعا في عديد من المجتمعات يُبَرر الممارسات بدءا من العبودية والتمييز بين الجنسين وصولا إلى الإمبراطورية. لقد أدت الأفكار المسيحية والليبرالية في أوروبا،

(*) الأدبيات الرئيسة بشأن توسع المجتمع الدولي تشمل:
Bull and Watson, 1984b; Gong, 1984; Watson, 1992; Keene, 2002; Buzan and Little, 2010; Dunne and Reus-Smit, 2017.

[المؤلفان].

إلى حد ما، إلى تقويض مبدأ عدم المساواة بين البشر، خصوصا تلك الحملات الناجحة التي قُيِّدت لمكافحة العبودية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لكن تصاعد «العنصرية العلمية» و«الداروينية الاجتماعية» خلال القرن التاسع عشر أبقت إلى حد كبير على وضع عدم المساواة بين البشر على ما هو عليه، ووظَّفته كمسوغ رئيس لشرعنة الإمبريالية والاستعمار والتمييز بين الأجناس (Towns, 2009, 2010). وقد كانت الحرب أيضًا نظاما واسع الانتشار في معظم المجتمعات، مع وجود قيود قليلة نسبيًا تتعلق بالأسباب المُوجِبَة للحرب، وقَبَولٍ عَامٍ بأن للغازي الحق في التملك.

ربما كانت السمة الرئيسة للصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي هي أنه قُسِّم بشكل هرمي بين مَركَزٍ مُتَمَيزٍ مع مجموعة واحدة من القواعد التي صِيغَت على مقاسه، وأَطْرَافٍ خاضعةٍ تنطبق عليها مجموعة أخرى مختلفة من القواعد. إنه لمن المعقول تسمية ذلك بالمجتمع الدولي العالمي الاستعماري الغربي، لأن المَركز core كان غربيًا على نحو أساسي، على الرغم من أن اليابان أثبتت أن عضوية ذلك المَركز كانت مفتوحة لأولئك الذين يمكنهم تلبية مِعْيَار الحضارة. وسيأتي الحديث عن هذا بالتفصيل في القسم التالي. داخل المركز، كانت قواعد ومؤسسات المجتمع الدولي مأخوذة إلى حد كبير من المجتمع الدولي الوستفالي، ولكنها كانت تتكيف مع الاحتياجات والأفكار الجديدة للحداثة (Buzan, 2014: 113– 33). وكما لُوحظ أعلاه، فقد انتقلت السيادة من السلالة الحاكمة إلى الشعب مع إحساس أقوى بالمساواة القانونية، وأصبح القانون الدولي أقل تجذرا في القانون الطبيعي (وُضِع من قِبل الله، واكتشفه البشر باستخدام العقل)، وأكثر رسوخا في القانون الوضعي (أي القانون الذي وُضِع من قِبَل البشر كقواعد مُتَفَقٍ عليها لتنظيم اللعبة السياسية). وانتقلت الدبلوماسية من كونها مدفوعة بمصالح السلالة الحاكمة والتسلسل الهرمي، لتكون متعددة الأطراف على نحو متزايد وتعكس المصالح الوطنية والحاجة إلى إيجاد عناصر للتعاون في نظام دولي أكثر تعقيدًا وترابطًا. لقد جعل المركز الأوروبي النزعة القومية تَحِلُّ مَحَل السلالة الحاكمة باعتبارها أساسا للشرعية السياسية. كما عزز المركز الأوروبي ميزان القوى باعتباره مبدأ أساسيا لتسيير علاقات القوى الكبرى، وأضفى الطابع الرسمي على

ذلك من خلال نظام «الوفاق الأوروبي»(*). لبضعة عقود خلال القرن التاسع عشر، أضفى «الوفاق الأوروبي» الطابع المؤسسي على إدارة القوى الكبرى، ومنح القوى الكبرى حقوقًا ومسؤوليات خاصة فوق تلك التي تمتلكها الدول العادية ذات السيادة، مما شكل انتقاصًا كبيرًا على مستوى المساواة في السيادة. فقد حاولت بريطانيا، باعتبارها قوة صناعية رائدة، الترويج للسوق بوصفه نظاما للمجتمع الدولي العالمي. لكن، وفي حين أن هذا قد حقق بعض النجاح، فإنه أعطى ميزة كبيرة للتجارة والصناعة البريطانيتين، حيث جرت مواجهتهما من طرف النزعة الحمائية الصناعية الناشئة في معظم قوى المركز الأخرى. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت جزئيًا خارج هذا المجتمع المركزي لأنها تجنبت سياسة توازن القوى، واتبعت بدلًا من ذلك سياسة العزلة السياسية، بينما ظلت منخرطة في معظم المسارات الأخرى.

لقد حُرِمت دول الأطراف من المساواة في السيادة، حيث كانت خاضعة بدرجات تتراوح بين الدمج الكامل وسيادة السلطة الحضرية - من خلال المحميات التي تتمتع ببعض السيادة المحلية - إلى السيادة التي لديها قدر معقول من الحكم الذاتي المحلي. كما حُرمت دول الأطراف أيضًا من المساواة العرقية والثقافية تحت ذريعة منطق «الداروينية الاجتماعية» و«معيار الحضارة». كما أُعيد تشكيل اقتصادات الدول المُسْتَعْمَرَة لتلبية الموارد التي تحتاج إليها مراكز الحواضر، وأيضا من أجل العمل كأسواق أسيرة لمنتجاتها. ففي أماكن مثل الهند، أدت هذه التبعية لمصالح المراكز الحضرية إلى تراجع كبير في مستوى التصنيع؛ لذلك، وفي حين كان ثمة داخل المركز ما وصفه على نحو رائع هيدلي بول (1977) «بالمجتمع الفوضوي ذي السيادة المتساوية»، كان ثمة في الأطراف بِنْيَةٌ هَرَمِيةٌ من السيادة المُنقَسِمة، حيث تعرضت دولها للاستغلال والعنصرية والتدخل من قِبَل دول المركز.

(*) مثَّل الوفاق الأوروبي Concert of Europe توازن القوة الأوروبي من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى من 1815 إلى بداية الستينيات من القرن ذاته، وأما المرحلة الثانية فمن بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر وإلى العام 1914. هيمنت على المرحلة الأولى للوفاق الأوروبي، والتي تعرف بنظام المؤتمرات Congress System أو نظام فيينا Vienna System وذلك بعد مؤتمر فيينا (1815-1814)، قوى أوروبا العظمى وهي: بروسيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا. واستعمل أكثر أعضاء الوفاق الأوروبي اعتدالا، والذين كانوا أيضا أعضاء التحالف المقدس، هذا النظام لمعارضة الحركات الثورية وإضعاف القوى القومية ودعم توازن القوى. [المترجم].

في المقابل، وجدت دول الأطراف نفسها؛ سواء كان ذلك عن قصد أو من دون قصد، في مُوَاجَهَةٍ مع المصادر المادية والفكرية للحداثة. من الناحية الفكرية، فإن الأيديولوجيات الأربع «للتقدم» التي نُوقشت أعلاه مستمدة بشكل شبه حصري من السياق الغربي ومن نقاشاته الفكرية والسياسية. إذ نادرًا ما قام المفكرون الغربيون المدافعون عن تلك الأيديولوجيات بأي محاولة للاستفادة من أفكار مماثلة أو متوافقة معها مُتَأَتِيَة من العالم غير الغربي. لقد رأوا أفكارهم معيارا عالميا لـ «الحضارة» المُتجذرة في التاريخ الأوروبي وفواعله، والتي يمكن أن تنهض وترتقي بظروف دول الأطراف إذا تعلمت هذه «المجتمعات غير المتحضرة» تلك الأفكار واستوعبتها على نحو صحيح. من الناحية المادية، حصلت دول الأطراف إلى حَد معين فقط على بعض الالتزام من القوى الاستعمارية لتعزيز التنمية فيها والدفع بالشعوب المُتخلفة لكي تصبح قادرة على تلبية معيار الحضارة. فلربما فَقَدَت الهند صناعاتها في النسيج والصلب وهَيْبَتها الثقافية والعرقية واستقلالها، لكنها حصلت بالفعل على السكك الحديد وتذوقت آلات وأفكار الدولة العقلانية الحديثة.

ضمن المجتمع الدولي العالمي هذا، كانت القوى الأوروبية مسكونة بالخوف من الثورة على الرغم من قوتها وثرواتها الهائلة. ففي دول المركز، كان الخوف يَتَأَتى من الثورات الناشئة عن التحولات السريعة للحداثة. وكما لوحظ أعلاه، فقد احتوت الأيديولوجيات الأربع للتقدم التي أطلقتها الحداثة على تناقضات ليس مع النزعة السلالية في الحكم والتقاليد الدينية فقط، ولكن احتوت أيضًا على تناقضات فيما بينها. لقد كان الخوف يَتَأَتى جزئيًا من إمكانية صدام السلالات الحاكمة التقليدية؛ خاصة في روسيا وبروسيا والنمسا والمجر، مع الثورات الشعبوية والقومية والجمهورية مثل تلك التي أطاحت بالنظام الملكي الفرنسي في العام 1789. وكما يذهب إلى ذلك ج. جرانت (12 :1916)، فإن القوى الكبرى، لا سيما الرجعية منها، «تُركت الثورة الفرنسية على أعصابها». كما كان الخوف يَتَأَتى، في جزء منه، من النخب الرأسمالية الليبرالية ذات الديناميات الطبقية الجديدة التي أطلقتها نزعة التصنيع وحشدها المؤمنون بالاشتراكية. حيث أدت الاضطرابات الثورية، مثل تلك التي حدثت في العام 1848، إلى عدم ارتياح النخب الأوروبية في مواقعها. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى احتمال حدوث ثورات في المستعمرات الأفريقية والآسيوية.

فقد شكلت ثورات الاستقلال في الأمريكتين خطرا مثل الذي شكله التمرد ضد شركة الهند الشرقية في جنوب آسيا في العامين 1857 و1858. وفي حين أن الثورات في الأمريكتين أنتجت دولًا تحت قيادة النخب البيضاء، كان العنصريون قلقين من أن التمردات في المستعمرات غير البيضاء ستمكن لـ «السلالة الأدنى». وقد أدى مثل هذا التفكير إلى ظهور الخطاب العنصري عن «الخطر الأصفر»، والأمر الزجري بـ «ترك الصين تنام».

وقد ألقى هذا التوتر الحاصل داخل المركز، حتى خلال ذروة عظمة عهده الإمبراطوري، بظلاله على ظهور الحركات المناهضة للاستعمار في كل من آسيا وأفريقيا والعالم العربي وأماكن أخرى خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ففي الهند تأسس حزب المؤتمر الوطني الهندي في العام 1885، الذي يراه البعض «أول حركة قومية حديثة صاعدة في الإمبراطورية غير الأوروبية» (Marshall, 2001: 179). وكان من بين مُؤسسيه ألان أوكتافيان هيوم؛ وهو موظف حكومي بريطاني، ودادابهاي ناوروجي Dadabhai Naoroji؛ وهو مدرس هندي سنتطرق إلى الحديث عنه مرة أخرى في الفصل الثاني. نشأت الحركة المناهضة للاستعمار في الهند وأماكن أخرى من مصادر مختلفة كان من بينها تَصَاعُد النزعة القومية. لكن القومية لم تكن مجرد مسألة إنشاء «مجتمعات مُتَخَيَّلَة» (Anderson, 2006) من طرف النُّخب المحلية. فمن المؤكد أن بعض العوامل التي حددها أندرسون، مثل تأثيرات التجانس للبيروقراطيات الاستعمارية المركزية، وإنشاء واستخدام لغة وطنية من قِبَل القوة الاستعمارية، وانتشار وسائط الطباعة، مارست كلها دورًا في الجمع بين أُنَاس من مجموعات عرقية مختلفة. غير أن القومية في العالم الاستعماري ظهرت في الأساس كمقاومة للحكم والهيمنة الأجنبيين، وبعبارة أخرى؛ جاءت القومية نتيجة ثانوية، وليس سببا للمقاومة ضد الاستعمار، على الرغم من أن الاثنين سارا جنبًا إلى جنب، وكان يُعَزز كل منهما الآخر.

وبينما يتحدث أندرسون عن الأصول «الكرِيبُولية» للقومية، التي تفسر التفاعل بين التأثير الأوروبي ودور النخب المحلية في تطوير المجتمع المُتَخَيَّل للأمة، فقد تعرض تفسيره لانتقادات بسبب اعتبار القومية فكرة عالمية يمكنها أن تتلاءم مع

السياقات الاستعمارية المختلفة، وأيضا بسبب تجاهله «المكان المُرَكب للتابعين في هذه القصة، لا سيما مكان السكان الأصليين المحاصرين داخل الحكم الاستعماري» (Calhoun, 2017). علاوة على ذلك، لا يمكن تفسير انتشار القومية وتأثيراتها في المستعمرات على أنه انتشار معياري لفكرة أوروبية عالمية بشكل افتراضي (Nath and Dutta, 2014) «تَعَلَمَتْهَا» النُّخَبُ التي درست وعملت في أوروبا قبل العودة إلى أوطانها. بدلًا من ذلك، وكما يحاجج بارثا شاترجي (1993)، فإن تطور القومية والنضالات المناهضة للاستعمار اتخذت أشكالًا عديدة، ففي حين أن القوميين المحليين ربما يكونون قد تبنوا الجوانب المادية للحداثة الغربية، لكنهم احتفظوا أيضًا بمعتقداتهم الثقافية والروحية في بناء القومية. باختصار، لقد طور العالم غير الغربي أنواعًا مختلفة من الأفكار والمقاربات التي تقف وراء النضالات المناهضة للاستعمار وفقًا للسياق والحاجة المحليين: إنها حالة كلاسيكية من التوطين النشط والتكويني (Acharya, 2004)، بدلًا من كونها تبنيًا شاملا وسلبيا لـفكرة أجنبية من قِبَل القادة والمجتمعات المحليين.

لقد كان لظهور القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جذور علمانية ودينية على حد سواء، وكانت تلك النزعة موجهة ضد الحكم العثماني وكذلك ضد الإمبريالية الغربية، على الرغم من أنها كانت موجهة أكثر ضد الغرب في البلدان العربية في شمال أفريقيا. وباستثناء المغرب، كان جزء كبير من الشرق الأوسط الحديث خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يقبع؛ على الأقل اسميًا، تحت الحكم العثماني. لفترة طويلة قَبِلَ العرب بالحكم العثماني، وذلك بفضل دينهم المشترك، وكذلك بفضل قوة وسلطة الإمبراطورية العثمانية التي كان بإمكانها أن تتحدى الغرب على أبواب فيينا وتوفر فرصًا للحكام العرب المحليين للعمل في البلاط العثماني. لكن ذلك تغير مع انهيار الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر. فبينما وقعت انتفاضات محلية ضد القوى الاستعمارية الغربية؛ مثل الثورة التي قادها الأمير عبدالقادر في الجزائر في أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن البداية الحقيقية للقومية الأكثر اتساعًا في العالم العربي يمكن إرجاعها إلى «النهضة العربية» خلال القرن التاسع عشر (Kramer, 1993). وقد شكلت العلمانية أحد مصادر تلك الحركة، حيث تُزُعِّمَتْ حركة النهضة من طرف المسيحي اللبناني جُرجي

زيدان وجهود العرب المسيحيين الليبراليين من أجل تكييف اللغة العربية وسيلةً لنشر الحداثة الغربية من خلال التعليم والأدب. كما شكل الدينُ أيضا أحد مصادر تلك الحركة، وقد انعكس في رغبة العرب المسلمين في الابتعاد عن القيادة الثقافية العثمانية المتدهورة، ورسم الحضارة العربية، بدلًا من ذلك، كحامل للواء ماضي الإسلام المجيد ومستقبله (Kramer, 1993). كان ثمة أيضًا مصدرٌ سياسي للقومية العربية، التي وجدت أقوى تعبير لها عندما أبرم حسين بن علي، شريف مكة، اتفاقًا مع بريطانيا في العام 1915 من أجل الثورة ضد العثمانيين مقابل الحصول على الدعم البريطاني لاستقلال المشرق العربي. غير أن البريطانيين عقدوا صفقة مع فرنسا (اتفاقية سايكس بيكو 1916) لتقسيم المنطقة فيما بينهم ولم يفوا بالتزاماتهم. وبالإضافة إلى ذلك، أدى وعد بلفور البريطاني في العام 1917، الذي دعا إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلى تفاقم الشكوك حول بريطانيا وغذّى نزعة مناهضة الاستعمار لدى العرب، والتي ستجد تعبيرًا لها بصورة أكمل بعد الحرب العالمية الأولى.

وفي أفريقيا اخْتَص تَصَاعُد نزعة مناهضة الاستعمار أيضًا بمجموعة متنوعة من الإستراتيجيات والمقاربات التي تعكس حجم وتنوع القارة. ففي حين أن الدول الساحلية؛ التي كانت على اتصال بالأوروبيين في وقت سابق (منذ القرن الخامس عشر)، كانت في البداية أكثر تكيفًا مع الحكم الاستعماري، فإن المجتمعات الداخلية غير المسيحية؛ والتي أصبحت على اتصال مع الأوروبيين لاحقًا على نحو أكثر سطحية، طورت إلى نضالات ذات طابع أكثر عسكرية. لقد كانت النضالات ضد الاستعمار أكثر عُنفًا في مستعمرات المستوطنين الأوروبيين في شرق أفريقيا وشمالها؛ مثل كينيا والجزائر اللتين كانتا تُحكَمان من طرف الأوروبيين على نحو مباشر، مقارنة بالمستعمرات غير الاستيطانية في الساحل الغربي؛ مثل نيجيريا والكاميرون. توسع الحكم الاستعماري الأوروبي في أفريقيا على نحو كبير بعد مؤتمر برلين (1884–1885) الذي قسَّم أفريقيا بين القوى الأوروبية المختلفة. وقد ألهم هذا أيضًا النضالات القائمة ضد الاستعمار والتي كانت تهدف إلى منع مزيد من الاستغلال لموارد أفريقيا والإطاحة بالحكم الأوروبي. وعلى رغم أن البعض من تلك النضالات اتخذ طابعًا عسكريًا، فإن إثيوبيا فقط هي التي تمكنت من هزيمة قوة أوروبية؛ إيطاليا في

العام 1896، لتظل مستقلة خلال تلك الفترة. وقد تضمنت تلك النضالات المناهضة للاستعمار خلال أوائل القرن العشرين تمرد ماجي ماجي في تنجانيقا في العام 1905؛ وثورات مدغشقر في العامين 1904 و1905 والعام 1915؛ وثورات المهدي في السودان (1900-1904)؛ وثورة أرض الصومال (1895-1920)؛ وثورة إجبا في نيجيريا في العام 1918(*). وفي أثناء مواجهة القوة الأوروبية المتفوقة، لجأ الأفارقة أحيانًا إلى الهجرة الجماعية الموسمية أو الدائمة، خصوصًا في المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والألمانية والبرتغالية، تاركين وراءهم المناطق التي كان الحكم الاستعماري ينتهج فيها حكمًا قمعيًّا على نحو خاص، لينتقلوا إلى مناطق أكثر أمانًا نسبيًّا. وكان لظهور وسائل الإعلام المطبوعة دور مساعد للحركات المناهضة للاستعمار في أفريقيا.

على الرغم من الانقسامات وغياب الأمن، فإن الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي تمكنت من وضع أسس ما نسميه الآن بالحوكمة العالمية Global Governance(**). وكما لوحظ أعلاه، فقد أصبح لكل من المجتمع المدني العالمي الذي أخذ شكل منظمات غير حكومية دولية؛ والمَأْسَسَةَ الجديدة لمجتمع ما بين الدول الذي أخذ شكل منظمات حكومية دولية دائمة، أدوار بارزة خلال القرن التاسع عشر، وقد شهدت الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي أيضا ضم بعض الأعضاء من دول الأَطْرَاف.

3 - اليابان تُنْذِرُ بـ «صُعُودِ البَقِية»

باستثناء الأدبيات المتخصصة في شمال شرق آسيا والتاريخ الاقتصادي، فإن قصة اليابان قبل الحرب العالمية الأولى كانت مُهَمَّشة على نحو عام أو تم تجاهلها في سرديات حقل العلاقات الدولية. ويجدر الانتباه إليها هنا، ليس فقط لِإصلاح اختلال التوازن هذا، ولكن أيضًا لأن قصة اليابان تُجَسِّدُ ثلاثة موضوعات

(*) كانت حرب البوير (1899-1902) حالة غير عادية لنخبة استعمارية بيضاء في أفريقيا تتمرد ضد أخرى. [المؤلفان].

(**) يُستخدم مصطلح الحوكمة العالمية على نحو واسع للإشارة إلى جميع الأحكام الهادفة إلى تنظيم ومَرْكَزة الجماعات البشرية وفقًا لمقياس عالمي. ويعرّف منتدى الحوكمة العالمية الجديدة المصطلح كالتالي: «إدارة كوكب الأرض بصورة جماعية». إنها إذن عبارةٌ عن نظام يسعى إلى اتخاذ القرارات بالاعتماد على تطبيق القانون الدولي، والمعاهدات الدولية بين دول العالم، وذلك من خلال سعيه إلى تطبيقِ نظام إداري عالمي يتعاملُ مع الحكومات الدولية، ويعملُ على إدارة شؤونها العالمية وفقا للنصوصِ السياسية، والإدارية المُتَّفق عليها. [المترجم].

سيتردد صداها في الفصول اللاحقة(*). يتمثل الموضوع الأول في أن اليابان كانت جزءًا من المجموعة الأولى من الدول التي شرعت بنجاح في مسار التحديث قبل الحرب العالمية الأولى. لذلك، لم تكن الطليعة الرائدة للحداثة حدثًا غربيًّا بحتًا، بل حدثًا كانت اليابان تشكل جزءًا لا يتجزأ منه. يتجسد الموضوع الثاني في أنه وقبل الحرب العالمية الأولى، كانت اليابان تؤدي دورًا مهمًا في تقويض أسطورة القوة البيضاء التي لا تُقهر، وهي الأسطورة التي كانت تشكل إحدى الدعائم المهمة التي يقوم عليها المُجْتَمَع الدُوَلِي العَالَمِي الاِسْتِعْمَارِي الغَرْبِي. الموضوع الثالث هو دور اليابان في التشكيك في العنصرية، والذي ساعد أَيْضًا على تآكل شرعية الاستعمار كنظام للمجتمع الدولي.

1 - 3 - اليابان كجزء من المرحلة العامة الأولى للحداثة

أين ومتى وكيف انسجمت اليابان مع مسار الحداثة الذي انطلق خلال القرن التاسع عشر؟ تُعتبر اليابان عادةً أنها تشكل استثناءً، وهي الدولة الوحيدة غير الغربية التي حُدِّثت بطريقة ما قبل قرن من الزمن وقبل أي دولة غير غربية أخرى، حيث أصبحت دولة مُعترفًا بها كقوة كبرى من قِبَل الدول الرائدة الأخرى. إن هذا لا ينسجم مع الرواية الأكثر انتشارا بشأن آسيا والتي تتعلق بالدول الزراعية «الراكدة» التي إما أن تكون مُسْتَعْمَرَة من قِبل القوى الغربية (كدول الجنوب ودول جنوب شرق آسيا) وإما تُجَابِه من موقع ضعف مواجهتهم العنيفة والمؤلمة (كالصين). كما أنه لا ينسجم مع الرواية الغربية التي ترغب في رؤية الظهور الحاسم لحداثة صناعية مستقرة كشيءٍ حدث في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فقط مهما كانت المُدخلات التي قد تتأتى إلى أوروبا من بقية العالم. إن السؤال الدائم الذي تطرحه الحالة اليابانية هو ما إذا كانت اليابان تشكل جزءًا من الشرق أم جزءًا من الغرب؟

مثلما أوضح المؤرخون الاقتصاديون، كانت اليابان عضوًا في مجموعة أساسية صغيرة جدًا من البلدان التي استجابت بنجاح للتحدي البريطاني وحققت حداثة

(*) هذا القسم سيعتمد على نحو كبير على أفكار كوياما وبوزان (2018). [المؤلفان].

صناعية دائمة قبل الحرب العالمية الأولى (Bairoch, 1982: 288; Maddison, 2001 ; R. Baldwin, 2016). وعلى الرغم من أن اليابان شرعت في مسار التحديث متأخرة مقارنة بفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، فإنها كانت جزءًا من مجموعة فرعية ثالثة من المرحلة الأولى للتحديثيين إلى جانب كل من روسيا وإيطاليا وإسبانيا والنمسا والمجر. وعلى عكس معظم البلدان غير الغربية الأخرى وكذا بعض الدول الغربية ولاسيما تلك الواقعة في أوروبا الشرقية وإيبيريا، كانت اليابان تتمتع بظروف محلية مواتية نسبيًّا سهَّلت مسار تحولها إلى حداثة صناعية (Maddison, 2001: 27, 38, 46). حيث كان لديها اقتصاد تجاري متطور، بينما شكلت بِنْيَتُها الطبقية وديموغرافيتها ونظام ملكية الأراضي فيها شروطا مواتية للتحديث (Curtin, 2000: 156–71; Totman, 2005: locs. 8028–56; Allinson and Anievas, 2010: 479–85)، بحيث ابتكر مصلحو حركة الميجي في اليابان اِنْدِماجًا مُتَوازِنًا بين التقاليد (الإمبراطور وشينتو) والحداثة، وسرعان ما أقاموا دولة عقلانية حديثة بإمكانها أن تُهَذب النزعة القومية، وتسعى وراء التصنيع، وتقاوم السيطرة الأجنبية (Jansen, 2000: chs. 11– 12; Totman, 2005: locs. 8198– 429).

وبمجرد أن شرعت اليابان في مسار الحداثة حتى تحركت القيادة اليابانية بسرعة. فقد أرسلوا بعثات إلى الخارج لمراقبة كيفية سيْر الأمور في الدول الغربية، واستوردوا بِحُرية الخبراء من الخارج للمساعدة في جميع جوانب التحديث. إذ سرعان ما أدرك اليابانيون أن التحديث الغربي كان تطورًا حديثًا، ومن ثم فإن فجوة التنمية ليست كبيرة أو لا يمكن التغلب عليها كما قد تبدو للوهلة الأولى (Jansen, 2000: locs. 5364–438). وخلال الفترة الممتدة بين العامين 1870 و1913، لحقت اليابان على نطاق واسع بمعدلات النمو في أوروبا الغربية بالنسبة إلى السكان والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Maddison, 2001:126). ليتضاعف الناتج المحلي الإجمالي الياباني ثلاث مرات خلال هذه الفترة مقارنة بألمانيا وروسيا، وأفضل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، كما تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزًا على نحو طفيف المعدل في أوروبا الغربية (Maddison, 2001: 129, 206, 261, 264– 5).

وارتفع متوسط العمر المتوقع في اليابان خلال هذه الفترة مثلما حدث في دول المَرْكَز الأخرى، ولكنه لم يتجاوزها (Topik and Wells, 2012: 602– 3; Osterhammel, 2014: 170– 2). وعلى عكس دول العالم الثالث الأخرى، احتفظت اليابان إلى حد كبير بحصتها في التصنيع العالمي بين العامين 1800 و1913 (Bairoch, 1982: 294, 296). وخلال الفترة نفسها ارتفع مستوى التصنيع للفرد فيها (مع الأخذ باعتبار المملكة المتحدة في العام 1900 هي الأعلى درجة في مستوى التصنيع للفرد بنسبة 100) من 7 إلى 20، وبين العامين 1820 و1913، ظلت حصة اليابان من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ثابتة إلى حد ما عند نحو 3 في المائة حيث حافظت على وتيرتها لتكون في طليعة الدول المُصَنِّعة (Maddison, 2001: 127, 263). وبحلول العام 1913، احتلت اليابان المرتبة الثامنة من حيث إجمالي الإنتاج الصناعي، وذلك بنسبة 20 في المائة من المستوى البريطاني و17 في المائة من المستوى الألماني (Bairoch, 1982: 284).

وكما تظهر البيانات، من الواضح أن اليابان كانت جزءًا ضمن مجموعة أوائل التحديثيين للقرن التاسع عشر، على الرغم من كونها كانت غير غربية على نحو عميق. ومثل كل أولئك الذين اتبعوا القيادة البريطانية، استجابت اليابان للضغط الخارجي الذي فرضه الشكل العام الجديد للحداثة، وكان لديها الحظ والمهارة لامتلاك وخلق ظروف محلية مواتية للدخول في مسار الحداثة. وفضلا على النماذج البريطانية، كان لديها أيضا نماذج يمكن الاعتماد عليها. فقد كانت تتساوى مع التحديثيين المتأخرين في المرحلة الأولى، وتركت وراءها تلك الدول الأوروبية التي فشلت في الاستجابة بفعالية للتحديات التي فرضتها الحداثة. لقد استَحدَثت اليابان اِدمَاجها المتميز بين الثقافة والحداثة، وأصبحت تمثل نموذجًا للدولة التنموية الآسيوية. إن فكرة أن اليابان كانت جزءًا لا يتجزأ من المرحلة الأولى من التحديث هي الأساس الذي يجب أن يُفهم على أساسه موقعها في العلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس، سرعان ما أصبحت اليابان تمثل النموذج المحلي للتحديث في شمال شرق آسيا، حتى أنها انتزعت اعتراف الإصلاحيين الصينيين بها (Koyama and Buzan, 2018).

2 - 3 - تَحَطم أسطورة القوة البيضاء

سعت اليابان كغيرها من القوى الصناعية الكبرى الأخرى في ذلك الوقت إلى الحصول على مكانة «قوة كبرى»(*)، وتجهيز العُدة للإمبراطورية التي كانت تمثل نمط القوة الكبرى خلال القرن التاسع عشر. لقد وضعت الحرب اليابانية الناجحة ضد الصين (1894-1895) البلد على طريق الاعتراف به كقوة كبرى، وهو ما أكده التحالف الإنجليزي - الياباني في العام 1902، والذي عُزِّز بهزيمته لروسيا في العامين 1904 و1905. ولا يُعترف اليوم بالأهمية العالمية لانتصار اليابان، إلا قليلا، سواء من قبل التيار السائد في حقل العلاقات الدولية (Buzan and Lawson, 2014a)، أو من قبل منتقدي المركزية الأوروبية داخل العلاقات الدولية، الذين يركزون على الاستعمار الياباني الوحشي أكثر من التركيز على مساهماته في تقويض النظام الاستعماري برمته. لكن أهمية انتصار اليابان كانت واضحة تمامًا للمراقبين في ذلك الوقت. فقد كان من المقرر أن يلقي ألفريد زيمرن Alfred Zimmern، الذي ربما أصبح الأكاديمي الرائد لحقل العلاقات الدولية البريطاني في فترة بين الحربين، محاضرة للطلاب في جامعة أكسفورد بشأن التاريخ اليوناني، ولكن بدلًا من ذلك، بدأ حديثه بالإعلان عما يلي: «أشعر بأنني يجب أن أتحدث إليكم عن أهم حدث تاريخي حصل؛ أو من المرجح أن يحصل، على مدى حياتنا: إنه انتصار الشعب غير الأبيض على الشعب الأبيض» (Vitalis, 2005: 168). توضح هذه الملاحظة أهمية العِرْق خلال أوائل القرن العشرين والذي تم تناسيه إلى حد كبير في حقل العلاقات الدولية، وتُبرز كيف حطمت انتصارات اليابان العسكرية أسطورة القوة البيضاء التي لا تُقهر والتي تأسست في القرن التاسع عشر من خلال الانتصارات الأوروبية

(*) يحدث لدى الكثيرين التباس في ترجمة مصطلح Great Power، إذ يترجم عادة إلى «القوة العظمى»، ويبدو أن هذا خطأ شائع في أدبيات العلاقات الدولية العربية. فالأصح من الناحية العلمية هي ترجمته إلى قوة كبرى. وثمّة ثلاثة مفاهيم مفتاحية في هذا الخصوص. القوة الإقليمية Regional power، وهي القوة التي يكون نفوذها مقتصرا على إقليمها (مثل نفوذ المملكة العربية السعودية، أو تركيا، أو إيران في منطقة الشرق الأوسط، وهي كلها تعدُّ قوى إقليمية في المنطقة). القوة الكبرى Great Power، وهي القوة التي يتخطى نفوذها وتأثيرها إقليمها ليكون لها تأثير ونفوذ في مناطق بعيدة محددة (مثل تأثير فرنسا في أفريقيا، وتأثير بريطانيا في الشرق الأوسط). القوة العظمى Superpower، وهي القوة التي يكون كل العالم مجالا لمصالحها ونفوذها وتأثيرها، ولا تحوز وضع القوة العظمى اليوم سوى الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي شكل القوة العظمى الوحيدة المنافسة خلال فترة الحرب الباردة. [المترجم].

والأمريكية السهلة نسبيًا على الصين والإمبراطورية العثمانية وأجزاء كثيرة من أفريقيا. وبذلك أعطت اليابان الأمل وقدمت نموذجًا لحركات التحديث ومناهضة الاستعمار في جميع أنحاء العالم. فالشعب غير الأبيض يمكنه أن يصبح بالفعل قوة كبرى ناجحة. وقد تجسَّدت «الصحوة»، التي عززتها هزيمة اليابان لروسيا، في الثورات القومية ضد «التَخَلُّف» في إيران والصين والإمبراطورية العثمانية، كما تجسدت كذلك في التيار الفكري لـ «النزعة الوحدوية الآسيوية» Pan-Asianism التي احتوت على أصوات قيادية كالشاعر البنغالي رابندرانات طاغور، واستطاعت أن تجتذب جمهورًا كبيرًا (Collins, 2011). وقد سعى الأتراك الشباب (تركيا الفتاة)(*) إلى جعل الدولة العثمانية «يابان الشرق الأدنى»، مشيدين بإصرارها وتشكيلها لـ «حداثة آسيوية» على نحو متميز (Aydin, 2007: 78). كما كان يُطلق على أولئك التحديثيين المحيطين بالإمبراطور في إثيوبيا خلال أوائل القرن العشرين اسم «اليابانيون» Japanisers (Westad, 2007: 253).

3 - 3 - العنصرية

لقد تمثلت مساهمة اليابان الأخرى باعتبارها القوة الكبرى الوحيدة غير البيضاء في مواجهة القوى الكبرى الأخرى في قضية العنصرية خلال مفاوضات فرساي خلال العام 1919. كانت محاولة الإصلاح هذه لما كان يعتبر بمنزلة نظام رئيس للمُجْتَمَع الدُوَلِي الاِسْتِعْمَارِي تُشكل بالنسبة إلى اليابان مصلحة ذاتية على نحو أساسي: إذ كانت تتعلق بمكانة اليابانيين، وليس بمبدأ العنصرية في حد ذاته. وكما تحاجج الباحثة ناوكو شيمازو (1998)، فإن قضية عدم المساواة العرقية هددت مكانة اليابان كقوة كبرى والتي اكتسبتها بشق الأنفس، وذلك من خلال وضعها في مرتبة عرقية أدنى من القوى البيضاء، ووضعها جنبًا إلى جنب مع رعايا المستعمرات من غير البيض. لقد رُسِّخت هذه الإهانة من قِبل سياسات الهجرة المعادية لليابانيين والآسيويين في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. فمن دون الاعتراف بمساواتهم بين الناس، كيف يمكن لليابان تجنب النظر إليها باعتبارها قوة كبرى من الدرجة الثانية؟

(*) تركيا الفتاة أو الأتراك الشباب هما اسمان للحركة السياسية نفسها التي قادت الثورة لإسقاط الحكم العثماني. [المحرر].

وكما تحاجج ناوكو شيمازو، كانت نتيجة ذلك أن اليابان كانت «قوة متعجرفة لكنها غير آمنة، رافضة، لكنها حساسة تجاه الرأي العام الدولي» (Shimazu, 1998: loc. 138). وحتى في هذه الشروط الضيقة، فشلت اليابان في التغلب على العنصرية التي قام عليها النظام الاستعماري الغربي عندما رفضت القوى الغربية سعيها لكي تكون متساوية من الناحية العرقية (Clark, 2007:83–106). لقد نتج عن هذه الإهانة تحول معادٍ للغرب في السياسة اليابانية التي أرست أسس التنافس الجيوسياسي خلال سنوات بين الحربين (Zarakol, 2011: 166–73). ويقدم كونراد توتمان (2005: locs. 8960–82) في هذا الصدد رابطًا مثيرًا للاهتمام، وهو أن هذا الحرمان لليابان من وجود منفذ لفائض سكانها قد غذّى مبررات بناء الإمبراطورية من قبل اليابان لأجل حل هذه المشكلة بطريقة مختلفة. وعلى الرغم من مقاربتها القائمة على المصلحة الذاتية وفشل تلك المقاربة، شنت اليابان على الأقل أول تحدٍ كبير للتسلسل الهرمي العرقي للمُجْتَمَع الدُوَلِي العَالَمِي الاِسْتِعْمَارِي الغَرْبِي.

4 - الحرب العالمية الأولى

شكلت حرب 1914 - 1918 أول أزمة كبرى في العصر الحديث. ففي وقت سابق، كانت ثمة حروب خطيرة نشبت بين القوى الكبرى (بروسيا والنمسا والمجر في العام 1866، وفرنسا وألمانيا في العام 1870، وروسيا واليابان في العامين 1904 و1905)، كانت كلها حروبا قصيرة وحاسمة، كما أن فترة السبعينيات من القرن التاسع عشر شهدت ركودا اقتصاديا كبيرا. لكن الحرب العالمية الأولى كانت أكبر بكثير وأكثر تدميرًا من أي من تلك الحروب. ومن المثير للاهتمام أن الحرب لم تنشب بسبب التوترات الأيديولوجية التي ولّدتها الحداثة أو بسبب أي أزمة اقتصادية مباشرة. بل كان المحرك الرئيس لها هو توازن القوى. ففي مطلع القرن كان النظام العالمي قد وصل إلى نهايته، بمعنى أن جميع الأراضي والشعوب التي كان يمكن استعمارها بسهولة، قد استُعمرت بالفعل. ومثلما أشار كل من الماركسيين والمحللين الجيوسياسيين، فإن هذه المنافسة الإمبريالية اشتدت من خلال جعل إعادة التوزيع (الأراضي) السبيل الوحيد لكل قوة كبرى لتوسيع إمبراطورياتها (Lenin, [1916] 1975; Mackinder, [1904] 1996)، إذ كانت القوى الصاعدة مثل ألمانيا واليابان

والولايات المتحدة تبحث جميعها عن «مكان لها تحت الشمس»، ولم يكن بإمكانها فعل ذلك إلا على حساب القوى الاستعمارية الحالية.

لقد استُقطبت بِنْية القوة الأوروبية في شكل كتلتين، غير أن كلا من التحالف الثلاثي (ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا) والوفاق الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وروسيا) جاءا نتاجا لتوازن القوى، وليسا نتيجةً للتحالفات الأيديولوجية. فقد كانت اليابان متحالفة مع بريطانيا، وظلت الولايات المتحدة تتبنى «نزعة انعزالية» منفصلة بذلك عن التوازن الأوروبي، وتحالفت الإمبراطورية العثمانية مع ألمانيا عند اندلاع الحرب. وتؤكد الرواية التقليدية لأسباب الحرب العالمية الأولى دور التحالفات غير المرنة وسباق التسلح الصناعي والتخطيط العسكري الصارم والديبلوماسية السرية. كانت بريطانيا وألمانيا قد أمضتا أكثر من عقد من الزمان قبل العام 1914 في خضم سباق تسلح بحري باهظ، حيث هدد ذلك التوسع البحري الألماني التفوق البحري لبريطانيا (Marder, 1961). كانت ألمانيا قلقة من وتيرة التحديث الروسي الذي يمكن أن يغير من التوازن العسكري القائم بينهما في المستقبل غير البعيد. نظرًا إلى بِنْية التحالف هذه، كان على ألمانيا؛ إذا أرادت تجنب حرب على جبهتين، هزيمة روسيا بسرعة قبل أن يتمكن الروس من تعبئة جيشهم الكبير. أُضيف إلى هذا الجو المشحون شُعُورٌ بـ «القومية ذات النزعة الداروينية الاجتماعية» بشأن التنافس لكي تكون الأمة المتفوقة، وشَرْعَنَةٌ للحرب باعتبارها أداة للسياسة. لم تقدم حروب القوى الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر أي تحذيرات جدية بشأن تكلفة ودمار ما سيأتي، وكانت جميع القوى تتوقع وتستعد لحصول حرب أخرى تكون قصيرة وحادة(*).

(*) لقد قدمت الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، بخسائرها الكبيرة وطول مدتها وتقنياتها الغريبة مثل المدافع الحديد والغواصات، بعض الإنذارات بالحرب العالمية الأولى، لكن دروسها تم تجاهلها من طرف حروب القوى الكبرى الحديثة التي هيمنت عليها السرعة والتنقل. حشدت الحرب الأهلية الأمريكية نصف الذكور الأمريكيين البيض، وقد فقد ثلث هؤلاء حياتهم،

Belich, 2009: 331; see also C. S. Gray, 2012: ch. 4.

كما قدم تمرد تايبينغ في الصين (1850-1871) تحذيرًا آخر لم يُلتفت إليه. ونتيجة للحرب المطولة بين العامين 1850 و1873، فقد ما يقرب من 20 إلى 30 مليون شخص حياتهم، وربما يصل العدد إلى 66 مليونًا، وانخفض عدد سكان الصين ككل من 410 ملايين إلى 350 مليون نسمة،

Phillips, 2011: 185; Fenby, 2013: 19; Schell and Delury, 2013: 45; Osterhammel, 2014: 120–1, 547–51

[المؤلفان].

شكّل التَغَيُّرُ في وتيرة وحجم وتكلفة حروب القوى الكبرى إحدى نتائج الحداثة الصناعية التي كشفت عنها الحرب العالمية الأولى. إذ لم تكن الحرب العالمية الأولى حرب إنتاج فقط (من يستطيع إنتاج أكبر عدد من القوات والأسلحة)، بل كانت أيضًا حربًا للابتكار التكنولوجي. فقد أوجدت التقنيات الجديدة أشكالًا وظروفًا جديدة للحرب، مما جعل كثيرا من الحِكَمِ الإستراتيجية والعسكرية التقليدية حِكَمًا بالية. وعلى الرغم من أن بعض جوانب هذه الديناميات كانت موجودة في حروب القرن التاسع عشر في أمريكا الشمالية وآسيا، فإن الحرب العالمية الأولى كانت أول صراع كبير أدت فيه الغواصات والطائرات والدبابات والمدافع الرشاشة والأسلحة الكيميائية أدوارًا قيادية. على الأرض، خلقت القوة النارية الجديدة مأزقًا دمويًا طويل الأمد على الجبهة الغربية لم يُكْسَر إلا من خلال تطوير أساليب الأسلحة المشتركة للحرب، بما في ذلك الدبابات (C. S. Gray, 2012: chs. 6–7). أما في البحر، فقد اقتربت الغواصات من الانتصار في معركة الأطلسي لأجل ألمانيا.

على أي حال، فإن ما يمكن اعتباره أول حرب حديثة شاملة بين القوى الصناعية الكبرى كان حدثًا مدمرًا وصادمًا للغاية. فقد سببت الحرب العالمية الأولى إسقاط الإمبراطوريات، وإفلاس القوى الكبرى، وإثارة الثورات وإنتاج مستويات غير مسبوقة من الموت والدمار. وبالنسبة إلى الكثيرين، بدا أن الحرب الصناعية قد استنفدت الدول التي حاربتها، مُهددة بتدمير الحضارة الأوروبية نفسها. كان شعار «الحرب لأجل إنهاء الحرب» محاولة يائسة لتصور وتبرير الصراع الذي كان يبدو أن مدته وتكاليفه وخسائره تفوق بكثير أيا من الأسباب الأولية لخوض الحرب. فقد بلغ عدد الضحايا نحو 15 مليونًا، أي نحو أربعة أضعاف عدد ضحايا الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية (Clodfelter, 2002)، أو ازداد إلى الضعف نظراً إلى الزيادة في عدد السكان بالنسبة إلى نصيب الفرد خلال القرن المنصرم (Maddison, 2001: 241). وباستثناء الولايات المتحدة واليابان، كانت الحرب بمنزلة كارثة حلت على جميع الدول التي شاركت فيها. وعلى الرغم من أن الانتصار كان أفضل من الخسارة، فقد أُزيلت إمبراطوريتان (العثمانية والنمساوية المجرية) من الخريطة، وخضعت الإمبراطورية الثالثة (الروسية) لثورة اجتماعية. من بين «المُنتصرين»، عانت بريطانيا وفرنسا خسائر فادحة ومُصَادَرَة للاقتصاد، وأُضْعِفَت شرعية إمبراطورياتهما من

خلال إشراك أعداد كبيرة من القوات الاستعمارية في القتال(*). وحققت الولايات المتحدة مكاسب اقتصادية وسياسية جمة مقابل خسائر خفيفة نسبيًا. لكنها أدارت ظهرها للدور القيادي الدولي الذي ظَفِرَت به، وعادت إلى نزعتها الانعزالية. وعلى رغم ذلك، فإن انخراطها في الحرب كان بمنزلة بداية لنهاية وقوف الولايات المتحدة بمعزل عن مسؤوليات توازن القوى وإدارة القوى الكبرى. أما ألمانيا باعتبارها الخاسر الرئيس، فقد خضعت للإذلال السياسي والتفكك والاقتطاع الإقليمي، كما تعرضت للإفقار الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية.

لقد أنتجت الحرب العالمية الأولى ثلاث تَبِعَات كانت بمنزلة إرثٍ دائم للعلاقات الدولية. إحداها كانت الثورة الروسية التي عزَّزت الأيديولوجية الاشتراكية على الرغم من تجاوز القومية الواضح للهوية الطبقية في معظم البلدان التي شاركت في الحرب. فالثورة الروسية رسَّخت مبدأ تنظيم اجتماعي جديد في إطار دولة قوية، ومن ثم أثَّرت في التكوين الأيديولوجي والنسق النزاعي للنظام الدولي على مدى العقود السبعة التالية. وتتمثل التَبِعَة الثانية في تفكك الإمبراطورية العثمانية وإقامة دولة قومية في تركيا، وظهور شرق أوسط مُجَزأ سياسيًا وخاضعٍ لاستعمار كل من بريطانيا وفرنسا، الدولتين المنتصرتين في الحرب.

تتمثل التَّبِعَة الثالثة في ترسيخ المعضلة الدفاعية المذكورة أعلاه. فقد ولدت التكلفة الهائلة والمذابح التي خلَّفتها خمس سنوات من القتال العنيف خوفًا من الحرب والأسلحة الحديثة التي كانت قوية بما يكفي لتحدي الخوف من الهزيمة، ولإثارة الشك في شرعية الحرب ووظائفها. كان من الواضح أن أي حرب لم تعد تشبه سابقاتها، وأن الأسلحة الجديدة؛ وخاصة الغازات السامة والطائرات، ستجعل من أي حرب جديدة حربًا مُدَمِّرةً على نحو مُرَوِّع. يُنْذِر الخوف الذي ولَّدته الأسلحة النووية بعد عقود بأن عديدا من الأوروبيين سيبدأون في التخوف من أن قيام أي حرب أخرى ستكون كفيلة بتدمير حضارتهم. فألمانيا تُرِكَت غاضبة ومُمتعضة ومُعرضَة للتمييز، وهو إِرْثٌ سيدفع الجميع ثمنه بعد عقدين.

(*) قاتل أكثر من مليون فرد من الجيش الهندي من أجل بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، كما فعل عدد مماثل من القوات القادمة من المناطق ذات السيادة البيضاء ونحو 150 ألف جندي من المستعمرات الأخرى (Abernathy, 2000: 112). [المؤلفان].

وعلى رغم ذلك، وبخلاف هذه التَبِعَات الكبيرة الثلاث، لم تفعل الحرب العالمية الأولى كثيرا لتغيير البِنْية الأساسية للصِيغَة الأُولَى للمُجْتَمَعِ الدَوْلِي العَالَمِي، وعلى هذا الأساس صنفها باري بوزان وجورج لوسون (2014a) باعتبارها تاريخا مرجعيا ثانويا لحقل العلاقات الدولية. حيث ظلت بِنْية القوة متعددة الأقطاب، ولم تتغير قائمة القوى الكبرى كثيراً. سرَّعت الحرب من انحدار بريطانيا وبَشَّرَتْ - لكنها لم تمثل ذلك - بتحولٍ في انتقال القوة والقيادة من أوروبا إلى أمريكا الشمالية. لقد أحدثت فقط تغييرات هامشية في توزيع القوة(*)، بينما لم تُحدث أي تغييرات تقريبًا في مبادئ التنظيم الاجتماعي. وباستثناء الإمبراطورية العثمانية، شكلت دول الأَطْرَاف على نحو أساسي هدفًا سلبيًا في الحرب: أي أن دول الأَطْرَاف اقتصر دورها فقط على توفير الموارد للقوى الحضرية، وشكَّلت غنائم محتملة للمُنتصرين. وقد ظلت النظم الأساسية للصِيغَة الأُولَى للمُجْتَمَعِ الدَوْلِي العَالَمِي؛ وأبرزها الاستعمار/الإمبريالية وعدم المساواة البشرية، قائمة إلى حد كبير. وقد عجَّلت الحرب بزوال النزعة السلالية كشكل شرعي للحكم، وعززت النزعة القومية. كما أضعفت، ولكنها لم تدمر، زَعْمَ أوروبا بتمثيل «معيار الحضارة». إن نجاح كل من التعبئة الجماهيرية للحرب كنموذج للحكم الاشتراكي والثورة في روسيا (في مقابل فشلها في ألمانيا) عزز مكانة الاشتراكية. لكن الأخيرة لم تفعل شيئًا يُذكر لحل التوترات القائمة بين الليبرالية والاشتراكية والعنصرية العلمية، ودفعت بهم فقط إلى الواجهة لتُحل تلك التوترات في العقود اللاحقة. وحتى عصبة الأمم لم تعدو كونها مجرد امتداد - وإن كان طموحًا - لتطورات في المنظمات الحكومية الدولية الدائمة التي بدأت قبل عدة عقود.

خلاصات

لقد شكَّل القرن الذي أفضى إلى الحرب العالمية الأولى مرحلة تحولية على نحو عميق. إذ إن في هذه الحقبة تغير كل شيء تقريبًا في العلاقات الدولية، ونشأت خلالها معظم سمات العلاقات الدولية المعاصرة. فقد ظهرت قوى فكرية ومادية قوية جديدة أزاحت جانبًا الأنماط القديمة للإنتاج، والتدمير، والقوة، والحكم.

(*) يقصد توزيع القوة داخل النظام الدولي. [المترجم].

وأُنشئ لأول مرة اقتصاد عالمي مترابط على نحو وثيق. ولكن في ظل الظروف التي كان فيها التمييز العنصري والاستعمار لايزالان أمرًا سائدًا خلال تلك الحقبة، اتخذ ذلك وبجلاء شكل المَرْكَز-الأَطْرَاف، وانعكس في المُجْتَمَع الدُوَلِي العَالَمِي الاِسْتِعْمَارِي الغَرْبِي. باختصار، لقد ظهر إلى الوجود لأول مرة نظام ومجتمع دولي عالمي وحديث.

عند نهاية هذه الحقبة أرسلت حرب ضخمة موجات صدمة عبر النظام الدولي مما جعله ضعيفًا لكنه لم يتغير في معظم النواحي على نحو أساسي. لقد خلَّفت هذه الحرب صدمتين كبيرتين. تمثلت إحداهما في إطلاق العنان للتناقضات المُتأصلة في أيديولوجيات التقدم في ساحة السياسة الدولية. وقد كان ثمة نذيرٌ بذلك خلال القرن التاسع عشر تجسَّد في التوترات التي كانت قائمة بين الحكومات الملكية والجمهورية، غير أن الحرب العالمية الأولى أفسحت الطريق أمام منافسة أيديولوجية ثلاثية بين الاشتراكية والفاشية والديموقراطية الليبرالية، مع إزاحة المَلَكِيَات إلى الخلف. وبهذا، انتهت إلى حد كبير المرحلة الأولى من الصراع السياسي للحداثة الذي كان قائما بين النزعة السلالية والسيادة الشعبية. وكانت المرحلة الثانية؛ التي حددتها الصراعات داخل أيديولوجيات التقدم، تشهد بداياتها. لقد تجسَّدت الصدمة الكبيرة الأخرى في شرعية وصلاحية حرب القوى الكبرى باعتبارها أداة للسياسة. كما سببت المعضلة الدفاعية إيجاد حالة لم تكن موجودة من قبل من الخوف والانزعاج من اللجوء إلى الحرب. حيث كان لهذا المنعطف نتائج كبيرة على العلاقات الدولية كممارسة في فترة بين الحربين، وأيضا على تأسيس حقل العلاقات الدولية كمجال أكاديمي معترف به.

2

حقل العلاقات الدولية حتى العام 1919: إرساء الأسس

«إن حقل العلاقات الدولية لم ينشأ من العدم في العام 1919، حيث لم يكن ولادة جديدة بقدر ما كان إعادة تغليفٍ وإعادة إطلاقٍ للأفكار والممارسات التي كانت مستمرةً فترة طويلة»

مقدمة

في العام 1789 صاغ جيريمي بينثام مصطلح «دولي» international للإشارة إلى المعاملات القانونية القائمة بين الملوك. وعلى رغم ذلك، فإن تاريخ تأسيس مجال أو تخصص حقل العلاقات الدولية المعاصر (تتنوع الآراء بشأن ذلك) يرجع اتفاقا إلى العام 1919، عندما أُنشئ أول الكراسي الجامعية ومراكز التفكير الخاصة به، وأصبحت «العلاقات الدولية» تمثل تسمية واحدة من بين عدة تسميات (الدراسات الدولية، والسياسة الدولية، والسياسة العالمية) لمجال معين من الدراسة(*). والسؤال المطروح في هذا الفصل

(*) هذا النقاش بشأن التسمية لايزال مستمرا اليوم. ولمناقشة معنى هذه التسميات المختلفة، انظر Albert and Buzan (2017: 900-1). [المؤلفان].

هو ماذا حدث خلال الـ 130 عامًا التي تفصل بين هذين التاريخين (1789 و1919)، وكيف يرتبط ذلك بكل من التاريخ الذي كُشف عنه في الفصل الأول واللحظة التكوينية المفترضة في العام 1919؟ وفيما يلي سنقسم المناقشة إلى ثلاثة أقسام رئيسة. يغطي القسم الأول ذلك «التفكير والبحث» داخل دول المركز، وهو ما يطلق عليه اليوم اسم حقل العلاقات الدولية، حيث لم يكن يحمل هذه التسمية خلال ذلك الوقت. وبالمنظور نفسه، يبحث القسم الثاني عن حقل العلاقات الدولية قبل تقعيده بوصفه تخصصا معرفيا، وذلك من خلال الآراء والأفكار المتعالية القادمة من دول الأطراف. في حين يبحث القسم الثالث في النقاش الدائر بشأن تاريخ التأسيس (1919)، وكيف يرتبط ذلك بما حدث من قبل.

يتأسس هذا الفصل على حُجتين رئيستين، تتمثل أولاهما في أن حقل العلاقات الدولية لم يظهر إلى الوجود في العام 1919 باعتباره رد فعل محددا على أهوال الحرب العالمية الأولى. يتحمل إدوارد هاليت كار E. H. Carr (1946: 1–2) بعض المسؤولية في الدعاية لأسطورة التأسيس للعام 1919، مؤكدًا أنه لم تكن ثمة أي دراسة مُنَظِّمَة للشؤون الدولية الراهنة قبل العام 1914، سواء في الجامعات أو في الدوائر الفكرية على نطاق أوسع... فالسياسة الدولية كانت من اختصاص الدبلوماسيين. وقد كان كوينسي رايت (1955: 26) مُخطئًا على نحو طفيف في وجهة نظره القائلة إنه لا يمكن تَتَبع تخصص العلاقات الدولية ككل قبل الحرب العالمية الأولى عندما عمدت الجهود المبذولة لتنظيم العالم من خلال عصبة الأمم إلى إجراء فحص أكثر منهجية للتخصصات المساهمة في تنظيم العالم مثل القانون الدولي والسياسة الدولية والاقتصاد الدولي. حُجتنا هي أن الأسس الرئيسة لحقل العلاقات الدولية؛ من حيث أجندته البحثية والمقاربات النظرية لموضوع بحثه، قد وُضِعت خلال عدة عقود قبل العام 1919. لقد غطى «حقل العلاقات الدولية» الذي ازدهر خلال القرن التاسع عشر مجموعة واسعة من الموضوعات بدءا من الأيديولوجيا السياسية والقانون الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والتجارة الدولية؛ مرورا بالإمبريالية والإدارة الاستعمارية ونظرية العرق، وصولا إلى الجغرافيا السياسية والدراسات الحربية. وكما يلاحظ أولي ويفر ذلك بذكاء (1997: 8) فإنه: «بعد الاطلاع على مقال رانكي عن القوى الكبرى، وأعمال كل من كلاوزفيتز، وبنثام،

وربما كوبدن وأخيرًا كانط، فإنه، باستثناء الشكل والغطاء العلمي، من الصعب أن تُفَاجأ بالكثير في حقل العلاقات الدولية للقرن العشرين».

الحجة الثانية هي أن كل هذا التفكير بشأن العلاقات الدولية يمثل تقريبًا رؤية مجموعة صغيرة من الدول الصناعية التي كانت تتصدر طليعة الحداثة، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة. لقد كان حقل العلاقات الدولية للقرن التاسع عشر يمثل إلى حد كبير رؤية للعالم تعكس اهتمامات قوى المركز، على الرغم من أننا نلاحظ أيضًا بعض البوادر المبكرة للتفكير الحديث بشأن حقل العلاقات الدولية خارج السياق الغربي. فصدمة الحرب العالمية الأولى سهَّلت نوعًا ما من إعادة طرح هذه الأجندة بطريقة ضيقة وأكثر تركيزًا. فكان حقل العلاقات الدولية الجديد الذي تأسس في العام 1919 مهووسًا بصدمة الحرب العالمية الأولى وكيفية منع حدوث مثل هذه الكارثة مرة أخرى. كما أراد معرفة الأسباب التي تقف وراء تلك الحرب، وعقد الكثير من الآمال على المنظمات الحكومية الدولية؛ لا سيما عصبة الأمم، ومراقبة التسلح ونزع السلاح، التي يمكن أن تكون وسائل للحل. باختصار، كرَّس حقل العلاقات الدولية الجديد نفسه لإشكالية كبرى ونبيلة، ألا وهي إشكالية الحرب والسلم، كما ثبت نظرته بثبات نحو المستقبل. ومن خلال الاضطلاع بذلك، كما سنكشف في الفصل الرابع، استمر هذا المسار الجديد في تهميش واستبعاد العالم الاستعماري من حقل العلاقات الدولية.

1 - حقل العلاقات الدولية قبل ظهوره كحقل علمي في المركز

يوضح هذا القسم أنواع ونطاق التفكير خلال القرن التاسع عشر، والتي تعتبر اليوم حقلا للعلاقات الدولية: إنه ممارسة لمفارقة تاريخية عن وعي تستخدم المفاهيم الحالية لهيكلة الماضي. إن الكُتَّاب الذين سنتطرق إليهم لم يروا أنفسهم عمومًا على أنهم يمارسون التنظير لحقل العلاقات الدولية، على الرغم من أن بعض الإحساس بـحقل العلاقات الدولية باعتباره موضوعا منفصلا بدأ في الظهور منذ تسعينيات القرن التاسع عشر (Schmidt, 1998a: 70–121)، وعلى نحو أكثر وضوحًا قبل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها (Olson and Groom, 1991: 47). لم يكن كثير من هؤلاء الكُتاب أكاديميين بالمعنى المعاصر، لكنهم كانوا يشكلون خليطا

من المثقفين والمهنيين العامين. إذ كانوا يمارسون في الأغلب أشياء أخرى (الاقتصاد، ودراسات الحرب، والقانون، والاقتصاد السياسي، والعلوم السياسية، والفلسفة، وعلم الوراثة البشرية، وما إلى ذلك)، وهي تخصصات امتدت إلى المجال الدولي. إن هياكل التفكير هذه تحتوي على عناصر من نظرية العلاقات الدولية بالمعنى البنيوي (كيف يسير العالم في الواقِع) وبالمعنى المعياري (كيف يجب أن يسير).

ومثلما سنبين ذلك، تنطبق هذه الإشكالات أيضًا على تفكير حقل العلاقات الدولية داخل دول الأطراف خلال هذه الفترة وما بعدها. ومن ثَم فإن مقاربتنا تُثير أسئلةً واجهناها في عمل سابق بشأن ما هو حقل العلاقات الدولية، وعلى نحو أكثر تحديدًا، ما الذي يمكن اعتباره نظرية للعلاقات الدولية؟ حيث أشرنا إلى:

«الانقسام بين الفهم الوضعاني الصعب للنظرية المُهيمن في الولايات المتحدة، والفهوم الانعكاسية الأكثر ليونة للنظرية الموجودة على نطاق أوسع في أوروبا (Wæver, 1998). يستخدم عديد من الأوروبيين مصطلح النظرية لأي شيء ينظم المجال المعرفي على نحو منهجي، ويصمم الأسئلة ويؤسس مجموعة متماسكة وصارمة من المفاهيم والتصنيفات المترابطة فيما بينها. وعلى رغم ذلك، فإن التقليد الأمريكي المُهيمن يتطلب عادة تعريف تلك النظرية بمصطلحات وضعانية: إنه يحدد المصطلحات في شكلٍ عملي، ثم يحدد ويشرح العلاقات القائمة بين الأسباب والنتائج. يجب أن يحتوي هذا النوع من النظرية - أو أن يكون قادرًا على توليد - فرضيات ذات طبيعة سببية قابلة للاختبار. لقد رُصِدت هذه الاختلافات في تمييز هوليس وسميث (1990) المستخدم على نطاق واسع بين الفهم والتفسير. إذ لديهما (هوليس وسميث) جذور إبستيمولوجية (المعرفية) وأنطولوجية (الوجودية) تتجاوز الانقسام الصريح بين أوروبا والولايات المتحدة، وبالطبع يمكن العثور على أنصار للموقف «الأوروبي» في الولايات المتحدة، وأنصار للموقف «الأمريكي» في أوروبا. في كلا الشكلين، تدور النظرية حول التجريد بعيدًا عن حقائق الأحداث اليومية في محاولة للعثور على أنماط وتجميع أحداث معًا في شكل مجموعات وطبقات من الأشياء» (Acharya and Buzan, 2010: 3–4).

لقد شبَّه ستانلي هوفمان (1977: 52)، مُستحضرًا ريموند آرون، نظريات العلاقات الدولية بنظريات «السلوك غير المحدد التي يمكن أن تضطلع بأكثر من

تعريف المفاهيم الأساسية، وتحليل التكوينات الأساسية، ورسم السمات الدائمة لمنطق ثابت للسلوك، وبعبارة أخرى، جعل المجال المعرفي واضحًا ومفهومًا». وعلى المنوال نفسه، حاججنا بأن «النظرية تتعلق إذن بتبسيط الواقع، حيث تبدأ من الافتراض القائل إن كل حدث، بمعنى أساسي تمامًا، ليس فريدًا من نوعه، ولكنه يمكن تجميعه مع مجموع الأحداث الأخرى التي تتشارك معه في بعض أوجه التشابه المهمة» (Acharya and Buzan, 2010: 4). لقد حاججنا أيضًا بأن:

«تفضيل نوع من النظريات على غيره من شأنه أن يحبط إلى حد كبير الغرض من مشروعنا، الذي يتمثل في إجراء تحقيق أولي للعثور على «ما هو موجود» في التفكير الآسيوي عن العلاقات الدولية. ستعطينا المقاربة الواسعة للنظرية فرصة أفضل بكثير للعثور على مُنْتَج محلي بدلًا من مُنْتَج ضيق، ويمكن لأولئك الذين يأخذون بآراء معينة تطبيق مُرَشِّحَاتِهم الخاصة لفصل ما هو مهم (أو ليس مهما) بالنسبة إليهم» (Acharya and Buzan, 2007a: 291).

قدمنا أيضًا فكرة عما يمكن تسميته «ما قبل النظرية»، أو «عناصر التفكير التي لا تضيف بالضرورة إلى النظرية بحد ذاتها، ولكنها توفر نقاط انطلاق محتملة للاضطلاع بذلك» (Acharya and Buzan, 2007a: 292; see also Acharya and Buzan, 2010).

يثير هذا الطرح مسألة العلاقة بين النظرية والممارسة، فالنظرية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالممارسة، حيث كانتا خلال المراحل المبكرة من ظهور تخصص العلاقات الدولية مرتبطتين معا بشكل أوثق بكثير مما هو عليه اليوم. فقد كتب إدوارد كار (1964: 12): «ينظر الواقعي إلى النظرية السياسية باعتبارها نوعا من تدوين الممارسة السياسية». وبالنسبة إلى هانز مورغنثاو (1948: 7)، «لا يمكن للمرء في دراسة السياسة الدولية فصل المعرفة عن الفعل و... السعي وراء المعرفة من أجله». وعند تحليل تطور تخصص العلاقات الدولية داخل الولايات المتحدة، يلاحظ هوفمان (1977: 47) أن: «الاهتمام بشأن السلوك الأمريكي في العالم امتزج مع دراسة العلاقات الدولية... كانت دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعني دراسة النظام الدولي. ودراسة النظام الدولي لا يمكنها إلا أن تحيل المرء إلى دراسة دور الولايات المتحدة».

لا يتعين على المرء أن يكون واقعيًا ليدرك أو يقبل بأن جزءا كبيرا من حقل العلاقات الدولية المعاصر هو تجريد يَتَأَتى من الممارسة. وكما لاحظنا في المقدمة، فإن جزءا كبيرا من نظرية العلاقات الدولية المعاصرة هو مجرد تجريد يَتَأَتى من التاريخ الغربي. إذ غالبًا ما تتبع النظرية الممارسة، أي أنها تتبع تطورات العالم الحقيقي. ومن ثَم فإن أفكار القادة السياسيين أو رُؤَاهُم للعالم، سواء في الغرب أو عند البَقِية، يجب اعتبارها بمنزلة تفكيرٍ في العلاقات الدولية أو حتى نظرية للعلاقات الدولية، إذا كانت قوية ومؤثرة ومعممة أو قابلة للتعميم بشكل كافٍ. فكل صانع سياسة، سواء اعترف بذلك أو لا، لديه نموذج عقلي يفكر ويعمل من خلاله في مجال السياسة. ومثلما يُحاجج ستيفن والت، فإن «ثمة رابطًا لا مَنَاصَ منه بين عالم النظرية المجرد والعالم الحقيقي للسياسة. وحتى صانعو السياسات الذين يحتقرون النظرية يجب أن يعتمدوا على أفكارهم الخاصة (غالبًا ما تكون غير مذكورة) بشأن كيفية سيْر العالم، لأجل فهم عاصفة المعلومات التي تجتاحنا يوميًا» (Walt, 1998: 29). ومع أخذ هذا الفهم في الحسبان، فإننا سنُقَارِبُ ما يُعَد تفكيرا بشأن حقل العلاقات الدولية في كل من المركز والأطراف، سواء في تلك الفترات الزمنية أو في الفترات اللاحقة.

في المساحة المتاحة لنا هنا، لا يمكننا أن نجعل هذا مسحًا منهجيًا وشاملًا. إن هدفنا هو إظهار الخطوط العريضة لأنواع تفكير حقل العلاقات الدولية التي كانت جارية. وتقف وراء الاضطلاع بذلك ثلاثة مبررات: أولًا، نريد أن نثبت على نحو مقنع أن حقل العلاقات الدولية لم ينشأ من العدم في العام 1919، حيث لم يكن ولادة جديدة بقدر ما كان إعادة تغليفٍ وإعادة إطلاقٍ للأفكار والممارسات التي كانت مستمرة فترة طويلة. وكما يُظهر ويليام أولسون وجون غروم (1991: 37–55)، فإن عديدا من الموضوعات الرئيسة لحقل العلاقات الدولية الحديث بدءا من الواقعية والليبرالية، مرورا بحركات السلام، وصولا إلى الثورة، كانت جميعها تؤدي دورًا في القرن التاسع عشر. لقد قام لوسيان أسوورث (2014: loc. 7) بتمييز رائع بين حقل العلاقات الدولية الحديث والتفكير الأولي لهذا الحقل: «في حين أن مسألة كيفية التعامل مع الغرباء من المجتمعات الأخرى كانت ثابتة طوال تاريخ البشرية، بيد أنه في القرون الأخيرة فقط أصبحت مسألة «العلاقات الخارجية»

(وخاصة الإمبريالية والحرب) مسألة ملحة بالنسبة إلى جميع قطاعات المجتمع في جميع أنحاء العالم». ثانيًا، نريد أن نظهر مدى عمق هذه الرؤية الحديثة الناشئة من المركز، لنقوم بتمييز حاد بين حقل العلاقات الدولية باعتبارها علاقات قائمة بين الدول «المُتَحَضِرَة» داخل المجتمع الدولي من ناحية، والعلاقات الاستعمارية القائمة بين الدول «المُتَحَضِرَة» والشعوب والمجتمعات «البَرْبَرِية» و«الهَمَجِية» من ناحية أخرى. ثالثًا، نريد الإعداد لحُجة تكون واردة في فصول لاحقة مفادها أن حقل العلاقات الدولية «الجديد» لما بعد العام 1919 أصبح ضيقًا نسبيًا في تركيزه. حيث شُكِّل من خلال تأثير الحرب العالمية الأولى، أي من خلال هواجس دول المركز المتعلقة بالحرب والسلم، والديناميات العسكرية لسباق التسلح الصناعي القائم بين القوى الكبرى.

في إطار التعامل مع هذه الأدبيات الواسعة الخاصة بـ «حقل العلاقات قبل تقعيده باعتباره تخصصا معرفيا»، من المفيد محاولة تقدير سياق العصر. لقد أدى التطور غير المتكافئ للغاية للحداثة الصناعية، أولًا في بريطانيا ثم داخل حفنة من الدول الغربية الأخرى واليابان، إلى فتح فجوة هائلة على صعيدي القوة والتنمية بين دول المركز والبَقِية. لقد كان من الصعب سد هذه الفجوة، وسرعان ما مكَّن التركيز الهائل للثروة والقوة في مَرْكَزٍ صغيرٍ من السيطرة على الأطراف. عاشت حفنة من المجتمعات المتموضعة في طليعة الحداثة نوعًا من النشوة لقدرتها الجديدة على تَسَيُّد الطبيعة واستغلالها، وفَتْحِ موارد لا حدود لها من الثروة والقوة. وقد رأوا أنفسهم ممثلين لطليعة الحضارة والتقدم. وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو أمرًا مستهجنًا بالنسبة إلينا الآن، فإنه ليس من المستغرب أن هذه الفجوة الضخمة بين «المُتَحَضِر» (على نحو أساسي من البيض) و«البَرْبَرِي» و«الهَمَجِي» (من الصُّفر، أو السمر أو السود) اكتسبت إيحاءات عنصرية قوية(*). إذ كان من السهل والفعال من الناحية السياسية ربط الحضارة بالعرق الأبيض، وتبرير؛ خلال هذه العملية، تفوق المُهمة الحضارية والإمبراطورية على «السلالات الأدنى».

(*) كانت اليابان، التي كانت أيضًا من أوائل التحديثيين، تمثل دائمًا مشكلة لهذه الصيغة العنصرية. انظر (Koyama and Buzan 2018). [المؤلفان].

وبالنسبة إلى أولئك الذين كانوا يمارسون التفكير بشأن العلاقات الدولية في ذلك الوقت، فإن هذا التطور الهائل وفجوة القوة سلّطا الضوء على قضيتين: (1) إشكالية كيفية تعامل القوى الكبرى الرائدة بعضها مع بعض في عصر الحداثة الصناعية وتزايد الاعتماد المتبادل والمنافسة الإمبراطورية، (2) إشكالية كيفية ارتباط الدول والمجتمعات المتصدرة لطليعة الحداثة بالشعوب المتخلفة من «الأعراق الأدنى». وقد تراوحت الخيارات هنا بدءا من الإبادة، مرورا بالاستغلال الإمبراطوري، وصولا إلى شكل من أشكال الوصاية الإمبراطورية في فنون الحضارة. وكما يحاجج ديفيد لونج وبريان شميدت (2005)، كان النقاش الرئيس في حقل العلاقات الدولية المبكر يدور حول التوتر القائم بين الإمبريالية والنزعة الأممية. إن اختفاء هذه المرحلة التكوينية لحقل العلاقات الدولية إلى حد كبير من وعي حقل العلاقات الدولية المعاصر يرجع جزئيًا إلى أسطورة التأسيس للعام 1919، وأيضًا إلى العنصرية الصارخة المُتأصلة في كثير من أدبيات ما قبل العام 1914 - وفي الواقع ما قبل العام 1939. ولهذا السبب لاتزال أعمال المفكرين المُؤَسسين الرئيسين لحقل العلاقات الدولية من أمثال بول راينش Paul S. Reinsch أعمالًا غير معروفة إلى حد كبير (Schmidt, 2005: 45–6; L. Ashworth, 2014: 107–9). ولرصد الاستمرارية الهائلة بين اهتمامات حقل العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر وحقل العلاقات الدولية المعاصر، من الضروري اختراق حدود العام 1919 ومواجهة حقيقة أن العنصرية و«معيار الحضارة» كانا أساسيين بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية، وعلى الرغم من قمعهما أو تناسيهما على نحو كبير، فإنهما لايزالان يشكلان عناصر مؤثرة (Vitalis, 2005).

إن المكان الواضح لبدء التمعن في حقل العلاقات الدولية قبل تقعيده باعتباره تخصصا يتجسد في الأيديولوجيات الأربع للتقدم التي نوقشت في الفصل السابق: الليبرالية؛ والاشتراكية؛ والقومية والعنصرية العلمية. ففي حين أن العنصرية العلمية قد خرجت عن النسق باعتبارها مقاربة سائدة واضحة للعلاقات الدولية، غير أن العنصرية الضمنية لم تختف بأي حال من الأحوال من العلاقات القائمة بين الشمال والجنوب. ولاتزال الليبرالية والاشتراكية والقومية تشكل أجزاء واضحة جدًا من الخطابات المعيارية والبنيوية لحقل العلاقات الدولية. لقد احتوت جميع هذه الأيديولوجيات الأربع على خيوط رئيسة من التفكير الحديث لحقل العلاقات الدولية

على المستويين البنيوي والمعياري، وغالبًا ما كانت هذه الخيوط منسوجة معًا بطرق مختلفة حول موضوعات الإمبريالية والداروينية الاجتماعية التي سيطرت على تفكير القرن التاسع عشر حيال السياسة العالمية. شكَّلت هذه الأيديولوجيات الأربع مزيجا معقدا. وكانت هذه الأيديولوجيات الأربع؛ في جزء منها، بمنزلة مُحرِّكاتٍ للحداثة التي شكَّلت طريقة فهم الأشياء، وشكَّلت؛ في جزء آخر، رد فعل على الحداثة يحاول تأطير واقع جديد كان قد بدأ بالفعل. وقد حدث هذا المسار المعقد جنبًا إلى جنب بالتزامن مع ظهور الرأي العام ووسائل الإعلام بوصفها قوى اجتماعية وسياسية خلال العقود اللاحقة من القرن التاسع عشر (Buzan and Lawson, 2015a). وفيما يتعلق بظهور التفكير بشأن حقل العلاقات الدولية، يمكننا تجميع هذه الأيديولوجيات في شكل مجموعة من الأزواج: فقد كانت الليبرالية والاشتراكية من نواحٍ عديدة بمنزلة استجابات متجانسة وكوزموبوليتانية لعالم يشهد عولمة بشكلٍ مكثف خلال القرن التاسع عشر. كما كانت القومية والعنصرية «العلمية» ضيقتي الأفق، مما يميز الردود الناشئة تجاه العولمة نفسها. لكنهم مثلوا أيضًا دوافع واستجابات للتكثيف الموازي المتعلق بالتكامل الاجتماعي والسياسي الذي كان يحصل خلال تشكيل الدول العقلانية الحديثة.

1 - 1 - الليبرالية والاشتراكية

كما يلاحظ فِرِيد هاليداي (5–73 :1999): «من نواحٍ كثيرة، يختلف المنظور الدولي لماركس وإنجلز قليلًا عن منظور الليبراليين الآخرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر». فقد كانت كلتا المجموعتين من المفكرين على دراية كبيرة بالإنشاء السريع وغير المسبوق لاقتصاد السوق العالمي الذي كان يحدث حولهما، وكانت كلتاهما تفهم هذا على أنه مسار كوزموبوليتاني مُتعولم. وتلخيصًا لكل هذا في نهاية هذه الفترة، أشار آرثر غرينوود (77 :1916) إلى أن إنشاء اقتصاد عالمي قد حل نسبيًا محل الاقتصادات التي كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي في عصور ما قبل الحداثة، مما أدى إلى توتر نسقي بين التجارة الحرة والنزعة الحمائية، وأشار إلى الحاجة إلى «منظمة سياسية تتحكم في النشاط الاقتصادي العالمي الذي تطور في العصر الحديث». يحاجج هاليداي (80 :1999) بأن هذه النظرة الكوزموبوليتانية

كانت مشابهة لتلك التي رُصدت من خلال «الاعتماد المتبادل» و«العولمة» في نقاشات حقل العلاقات الدولية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. فالعولمة المعاصرة، وعلى الرغم من كونها ليبرالية على نحو أساسي من ناحية المنظور، فإنها ترى أيضًا أن الرأسمالية تُشكل قوةً لتحقيق التجانس على نطاق عالمي؛ إذ تخترق الدولة على نحو متزايد؛ تشتبك معها وتُهمشها(*).

ويشير هاليداي (1999: 164–72) عمومًا إلى الرؤية الكوزموبوليتنانية لليبراليين خلال القرن التاسع عشر، ورغبتهم في استبدال السيادة الشعبية بالنزعة السلالية في الحكم باعتبارها حلولا للحرب والميركانتلية (المذهب التجاري). فقد أدى ظهور الفهوم الليبرالية للاقتصاد؛ وعلى وجه الخصوص فكرة أن كلا من الازدهار والسلام ينشآن من خلال السعي وراء التجارة الحرة، إلى تعزيز الفكرة القائلة إن مثل هذه الإصلاحات السياسية داخل الدول ستؤدي أيضًا إلى تغيير العلاقات بين تلك الدول بشكل مفيد. من بعض مخاطر التبسيط المفرط، إمكانية تلخيص محتوى حقل العلاقات الدولية المتعلق بليبرالية القرن التاسع عشر على أنه مزيج متآزر من السلام الديموقراطي (الدول الواقعة تحت السيادة الشعبية ستكون أقل جُنوحًا للحرب من المَلَكِيات) والتجارة الحرة (حيث ستقلل الأسواق العالمية من الحوافز للاستيلاء على الأراضي لأسباب اقتصادية). جُسِّدت هذه الأفكار في كل من سلسلة الكتابات الليبرالية الكلاسيكية والنشاط السياسي المباشر، وليس من قبيل المصادفة أن معظم هذا كان يتركز في بريطانيا، الدولة الأكثر تقدمًا على طريق الحداثة الصناعية. لقد أرسى مجموعة من الكُتاب، بدءا من آدم سميث (1776)، مرورا بديفيد ريكاردو (1817)، وصولا إلى جون ستيوارت ميل (1848) أسس تخصص الاقتصاد الدولي الحديث، وأسسوا لنظرة ليبرالية للعلاقات الدولية. تضمنت أفكارهم مفاهيم الفردانية، واليد الخفية(**)، والنفعية، وتقسيم العمل، والميزة المقارنة، وعمليات

(*) للحصول على مراجعة ممتازة بشأن تأثير ثورات الحداثة والشعور بالتحول العالمي على مجموعة واسعة من كتّاب القرن التاسع عشر، انظر (Deudney 2007: chs. 7–8). [المؤلفان].

(**) اليد الخفية Invisible hand هي استعارة ابتكرها الاقتصادي آدم سميث، وشرح مبدأها في كتابه «ثروة الأمم» وكتب أخرى، حيث يرى أن الفرد الذي يهتم بمصلحته الشخصية يسهم أيضا في ارتقاء مصلحة مجتمعه ككل من خلال مبدأ «اليد الخفية»، حيث يشرح بأن العائد العام للمجتمع هو مجموع عوائد الأفراد. فعندما يزيد العائد الشخصي لفرد ما، فإنه يسهم في زيادة العائد الإجمالي للمجتمع. [المترجم].

السوق المفتوحة نسبيًا للأسواق داخل الدول وفيما بينها. وقد شن نشطاء سياسيون مثل ريتشارد كوبدن وجون برايت حملة ضد السياسات الميركانتلية، مثل قوانين الذرة في بريطانيا (التي ألغيت في العام 1846)(*)، وذلك لمصلحة التجارة الحرة على الصعيد الدولي (L. Ashworth, 2014: 75–9). وهكذا، كانت النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر تُبشر بأن السيادة الشعبية بالإضافة إلى التجارة الحرة ستقطع شوطًا طويلًا نحو القضاء على ويلات الحرب في السياسة العالمية. وكانت لهذه النظرة بالتأكيد عناصر كوزموبوليتانية وعولمية قوية، لكنها كانت نظرة قد تكون متوافقة أيضًا مع الدولة، وإلى حد ما، مع القومية.

لقد كان تبني الاشتراكيين للعولمة الكوزمبوليتانية أقوى، وهذا الموقف يذهب إلى حد ما نحو تفسير سبب اعتبار تأثير الماركسية المبكرة ضعيفا على نحو عام في حقل العلاقات الدولية كما هو مفهوم الآن. يقدم أندرو لينكلايتر (2001: 131–9) شرحًا مُتَبصرا لتفسير سبب ذلك. ففي سرديته، أعطى كارل ماركس وأتباعه الأولوية للرأسمالية الصناعية والدينامية الجديدة للطبقة التي كانت تُولدها، ولهذا السبب أُهمِل مخططهم للأشياء، ودفع إلى الهامش كُلا من الدولة والقومية. لقد رأوا الرأسمالية باعتبارها كوزمبوليتانية وعولمية هائلة تربط جميع شعوب العالم معًا بشكل أعمق وأوثق أكثر من أي وقت مضى. وضمن هذا الإطار، يمكن أن تكون العناصر التقليدية والمُجزأة مثل الدولة والقومية عناصر مؤقتةً وغير مهمة نسبيًا. إن القوة المُهَيمنَة والمُتجانسة للرأسمالية الصناعية ستُضَمِّنُ وتُدمِجُ الجميع قريبًا، وتفرض على الجميع المنطق المهيمن للصراع الطبقي الذي كان مُتأصلًا في الفهم الماركسي للرأسمالية.

وفي حين تبين أن التفكير الماركسي كان مُخطئًا بشأن أهمية الدولة والقومية، ومن ثم تباعد عن التيار السائد في تفكير حقل العلاقات الدولية، فلايزال من الممكن اعتباره صيغةً مبكرةً ومتبصرةً من بعض النواحي لما يمكن أن يسمى الآن فَهْمًا مُعَوْلَمًا لحقل العلاقات الدولية. لقد شرح فلاديمير لينين ([1916] 1975) الإمبريالية

(*) هي سياسات حمائية، كانت عبارة عن قوانين من التعريفات الجمركية وغيرها من القيود التجارية المفروضة على المواد الغذائية والحبوب المستوردة (الذرة) التي فرضت في بريطانيا العظمى بين العامين 1815 و1846. وقد صُممت للحفاظ على أسعار الحبوب مرتفعة لمصلحة المنتجين المحليين. [المترجم].

كنوع من اللحظات الأخيرة من عمر القومية قبل أن تفسح المجال لعالم أكثر عولمة. وقد اشتُهر بتفسير ديناميات الرأسمالية على أنها تؤدي إلى المنافسة للتقسيم ومن ثم إعادة تقسيم الأراضي والشعوب والموارد والأسواق في العالم. لقد ربط هذه الدينامية الطبقية أساسًا بالقومية والدولة، واعتبرها «أعلى مراحل الرأسمالية» (أي المرحلة الأخيرة)، وأطلق عليها اسم الإمبريالية، واستخدمها لشرح الحرب العالمية الأولى. لقد كان هذا، إلى جانب فكرة نيكولاي بوخارين (1916) عن اندماج رأس المال والدولة، أقرب ما توصلت إليه الماركسية المبكرة لربط فهمها للعولمة بتحليلات العلاقات الدولية التقليدية الخاصة بسياسات القوة بين الدول.

في حين كان ثمة بعض أوجه التشابه اللافتة للنظر في وجهات النظر الليبرالية والاشتراكية بشأن العلاقات الدولية، لم يكن ثمة الكثير للاختيار بينهما من حيث موقفهما من العلاقات بين «المُتَحَضر» و«البَرْبَرِي». ويؤكد تشابه مواقفهم على مدى انتشار الموقف الهرمي العميق عن الأسس العرقية والثقافية تجاه الشعوب «الأدنى» داخل المجتمع الدولي الاستعماري (J. M. Hobson, 2012: ch. 2). لنقارن بين النصوص التالية، النص الأول للمفكر الليبرالي جون ستيوارت ميل، والثاني من بيان الحزب الشيوعي لماركس وإنجلز:

«إن افتراض أن العادات الدولية نفسها، وقواعد الأخلاق الدولية نفسها، يمكن أن تحصل بين أمة متحضرة وأخرى، وبين الأمم المتحضرة والبرابرة، لهو خطأ جسيم ولا يمكن لأي رجل دولة أن يقع فيه، إلا أن يكون مع أولئك الذين ينتقدون رجال الدولة من موقع آمن وغير مسؤول».

من بين الأسباب العديدة التي تقف وراء عدم إمكانية تطبيق القواعد نفسها على مواقف مختلفة تمامًا، يعد السببان التاليان من بين الأكثر أهمية. في المقام الأول، تنطوي قواعد الأخلاق الدولية العادية على مبدأ المعاملة بالمثل. لكن البرابرة لن يردوا وفق هذا المبدأ؛ إذ لا يمكن الاعتماد عليهم لمراقبة أي قواعد. فلا عقولهم قادرة على بذل مثل هذا الجهد العظيم، ولا إرادتهم تتمتع بما فيه الكفاية لفعل ذلك تحت تأثير دوافع مختلفة. في المقام التالي، فإن الدول التي لاتزال بربرية لم تتجاوز الفترة التي من المرجح أن يكون من مصلحتها غزوها وإخضاعها من قِبل الأجانب. فالاستقلال والجنسية؛ وهما شيئان ضروريان جدًا لنمو وتطور

شعب أحرز تقدمًا أكثر في مسار الإصلاح، يشكلان عموما عوائق أمام شعوبهم. إن الواجبات المقدسة التي تدين بها الأمم المتحضرة تجاه استقلال وجنسية بعضهم البعض ليست ملزمة تجاه أولئك الذين تشكل الجنسية والاستقلال لهم شرًا معينًا، أو؛ في أفضل الأحوال، خيرًا مشكوكا فيه.

إن وصف أي سلوك مهما كان تجاه شعب بربري بأنه انتهاك لقانون الأمم، يُظهر فقط أن من يتحدث بهذه الطريقة لم يفكر في الموضوع قط. قد يكون هذا انتهاكًا للمبادئ الأخلاقية العظيمة، لكن البرابرة ليست لديهم حقوق كأمة باستثناء الحق في مثل هذه المعاملة التي قد تناسبهم لكي يصبحوا أمة في أقرب وقت ممكن. إن القوانين الأخلاقية الوحيدة للعلاقة بين حُكْم حضاري وحُكم بربري هي القواعد العالمية للأخلاق بين الإنسان والإنسان» (Mill, 1874: vol. 3, 252–3).

وبهذه الطريقة، تمكن المفكرون الليبراليون من مواءمة التزامهم بالفردانية بمنظور عنصري بشأن العلاقات الدولية والإمبراطورية.

وبالمثل، كان التفكير الماركسي في هذا الوقت تفكيرا ذا مركزية غربية، حيث رأى الحداثة الصناعية والرأسمالية باعتبارها قوى تقدمية بعمق. وعلى الرغم من رسالتها الثورية، فإن الماركسية كانت تمثل رؤية للعالم مُتَأَتِّيةً من مركز غربي مُهَيمِن، ينظر إلى أطراف «بَربَرِية» سلبية.

«أولًا، أسعار المنتجات الصناعية المنخفضة والمُتدنية التي نتجت عن العمالة الآلية دمرت على نحو كامل؛ وفي جميع بلدان العالم، النظام القديم للإنتاج أو الصناعة القائمة على اليد العاملة. وبهذه الطريقة، أُجبرت جميع البلدان شبه البربرية التي كانت حتى الآن غريبة إلى حد ما عن التطور التاريخي وكانت صناعتها قائمة على الإنتاج، على الخروج على نحو عنيف من عزلتها. لقد اشتروا السلع الأرخص ثمنًا من الإنجليز وسمحوا لعمالتهم المنتجة بالتحطم. أما البلدان التي لم تشهد تقدمًا منذ آلاف السنين - على سبيل المثال: الهند – فقد أُحدِثت فيها ثورة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وحتى الصين هي الآن في طريقها إلى الثورة. لقد وصلنا إلى نقطة حيث اختُرعت في غضون عام واحد آلة جديدة في إنجلترا تحرم ملايين العمال الصينيين من مصادر رزقهم. وبهذه الطريقة، جعلت الصناعة الضخمة جميع سكان الأرض في اتصال بعضهم مع بعض، ودمجت جميع الأسواق المحلية في سوق عالمية

واحدة، ونشرت الحضارة والتقدم في كل مكان، ومن ثم ضمنت أن كل ما يحدث في البلدان المتحضرة ستكون له تداعيات على جميع البلدان الأخرى» (Marx and Engels, [1848] 2010: 45).

مثلهم مثل الليبراليين، رأى كل من ماركس وإنجلز «نمط الإنتاج الآسيوي» ومجتمعات ما قبل الحداثة عمومًا مُتخلفةً وإستاتِيكِية. فقد لاحظ ماكسين مولينو وفِرِيد هاليداي (1984:18) أن ماركس «شدد على الطابع التقدمي للتطور الرأسمالي في توسيع القوى المنتجة للمجتمعات في آسيا وأفريقيا». كما جادل تشارلز بارون (13–12 :1985) بأن ماركس رأى تأثير الإمبريالية على أنه استغلالي، بالطريقة نفسها التي كانت بها الرأسمالية استغلالية بطبيعتها في كل مكان، ولكنها كانت أيضًا تقدمية، وفي بعض النواحي قوة ضرورية وإيجابية للتنمية. وعلى الرغم من أن الإمبرياليين احتلوا أماكن مثل الهند لمصالحهم الخاصة، فإنهم لم يستطيعوا إلا هدم البنى السياسية والاجتماعية لما قبل الحداثة في تلك الأماكن وزرع بذور الحداثة محلها. وبينما كانت الثورة بحاجة إلى أن تُوَلد من الداخل في المجتمعات الصناعية المتقدمة، كان لا بد من فرضها من أعلى على مجتمعات ما قبل الحداثة، والتي لولا ذلك فلن يكون بمقدورها توليد أي إمكانات ثورية.

لقد جرى التأكيد على مدى انتشار مثل هذه المشاعر داخل المجتمعات الغربية إبان منتصف وأواخر القرن التاسع عشر من خلال وصف بريان شميدت (1998a: 125) للمواقف التي أُبديت في اجتماعات جمعية العلوم السياسية الأمريكية خلال العقد الذي سبق الحرب العالمية الأولى:

«إن مناقشة المناطق المستعمرة في العالم، والتي غالبًا ما توصف بلغة قد يجدها معظم الناس اليوم مسيئة وغير مناسبة، تقع خارج النطاق الذي حدده خطاب أوائل القرن العشرين بشأن العلاقات بين الدول ذات السيادة. يعتقد معظم علماء السياسة أن المناطق المستعمَرة - الأماكن «المظلمة»؛ أو «غير المتحضرة»؛ أو المناطق «المتخلفة» أو «البربرية» في العالم - لا تنتمي إلى مجتمع الدول. وبدلًا من اعتبارهم أعضاء مكوِّنين للمجتمع الدولي، كان يُنظر إلى المناطق المستعمَرة على أنها تقع خارج مجتمع الأمم وأنها أماكن ابتُليت بالفوضى الداخلية».

إن انتشار مثل هذه الآراء يشير بقوة إلى تأثير الأيديولوجيتين الأخريين للتقدم: القومية والعنصرية «العلمية».

2 - 1 - القومية والعنصرية «العلمية»

على النقيض من الحتميات الليبرالية والاشتراكية لتحقيق التجانس لهذا العالم المُعولم وفقًا لقراءاتهم العالمية للحداثة، كانت حتمية القومية والعنصرية «العلمية» تتمثل في تقسيم العالم وتمييزه. لقد نشأت القومية والعنصرية «العلمية» من جذور مختلفة تمامًا، لكنهما تشتركان على الرغم من ذلك في بعض أوجه التشابه التي يمكنها أن تُوَلِّد تآزرًا قويًا. وكما هو موضح في الفصل الأول، كانت القومية تدور حول فكرة تكوين مجموعات

كان ثمة عديد من الاختلافات داخل المعسكرين القومي والعنصري، بدءًا من الصراع الأساسي ذي المُحصل الصفري(*) من جهة، مرورا بالأنظمة الهرمية، وصولا إلى أنظمة المساواة من جهة أخرى. ربما كانت القومية أكثر ميلًا إلى حد ما إلى نظم المساواة على أساس أن استخدامها أساسا للشرعية السياسية سيربطها بالمساواة القانونية والسيادة بين الدول. ضمن هذا الإطار، كان ثمة مجال لبعض التسلسل الهرمي بين القوميات الكبيرة والصغيرة بالموازاة مع ذلك التسلسل الهرمي القائم بين القوى الكبرى والدول العادية. ولكن بمجرد أن أصيبت القومية بعدوى الداروينية الاجتماعية، فإن الإثنية (على سبيل المثال الآرية) والمَدَنِية (مثل الولايات المتحدة)، كانتا بالإمكان أن تصبحا - وقد أصبحتا بالفعل - أكثر تراتبية. لقد فتح منطق «البقاء للأصلح» الباب أمام الشعوب الأقوى للهيمنة على الشعوب الأضعف ومُصادرتها. وكما يلاحظ فرانسيس فورتسكو أوركهارت (60 ,52 ,40 :1916)، فإن القومية كانت مصدر إزعاج كبير للسلام الدولي: «لقد أثبتت القوميات أنها تأكيدية للذات واكتسابِية مثل الملوك القدامى». ربما كانت العنصرية «العلمية» هي الأكثر ميلًا نحو العلاقات الهرمية، وغالبًا ما أفضت إلى تسلسلات هرمية عرقية مع تموضعٍ للبيض في الأعلى وتموضعٍ للسود في الأسفل. وفي أقصى صيغ تطرفها، بررت بسهولةٍ

(*) المحصل الصفري: وهي تعني تحقيق الربح والنجاح على حساب خسائر وفشل الآخرين. [المحرر].

هيمنة أو إبادة الشعوب الأضعف من قِبل الشعوب الأقوى، على الرغم أيضًا من أن الأعراق يمكن أن تنشأ على أساس أنها مختلفة ولكن متساوية. ويمكن اعتبار نوع القومية الإثنية المتطرفة التي أدت إلى التفكير بشأن الآريين والأنجلوساكسون واللاتينيين والسلاف ضمن الفئة العامة للبيض / الأوروبيين، شكلًا أكثر دقة من العنصرية «العلمية».

كما ذكرنا سابقًا، فإن قدرًا كبيرًا من التفكير المبكر لحقل العلاقات الدولية تم من خلال سياسات العرق (Schmidt, 1998a: 125; Vitalis, 2005, 2010 ;. Bell, 2013; J. M. Hobson, 2012) ويظهر بنجامين دي كارفالو، وهالفارد ليرا، وجون هوبسون (2011: 750–1) كيف أن تفكير حتى الشخصيات الرئيسة التي يُعتقد عمومًا أنها ليبرالية؛ وعلى الأخص وودرو ويلسون (see also Vitalis, 2005: 169)، كان مُشبعا أيضًا بالنزعة العنصرية. ويجادل روبرت فيتاليس (2005: 161) بأنه في حقل العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى «كانت الأعراق والدول أهم وحدات للتحليل بالنسبة إلى هذا التخصص قَيْدَ التَشَكُّل». كما يسلط الضوء على كيف أن التطور المؤَسسي لـحقل العلاقات الدولية عَكَس فكرة العنصرية هذه، موضحًا كيف أدى «التوسع الإقليمي الأمريكي بعد العام 1900 إلى موجة من الدورات العلمية الجديدة والمنشورات والمجلات الشعبية والعلمية» وأين يمكن العثور فيها على «الأصول المؤَسسية الحقيقية لحقل العلاقات الدولية»، وليس في عشرينيات أو أربعينيات القرن الماضي كما تذهب إلى ذلك الحكمة المُتَعارَف عليها (Vitalis, 2005: 166). فبالنسبة إلى روبرت فيتاليس (2000: 333)، فإن ثمة «قاعِدَةً مُتبَعَة تمنع من ملاحظة» التاريخ الحقيقي لحقل العلاقات الدولية.

دعمت القومية والعرق تبريرات الحرب والإمبريالية على نحو خاص في أشكالهما الهرمية، وخلقت طِبَاقًا قويا ومميزا للعولمة الكوزموبوليتانية الخاصة بالليبراليين والاشتراكيين. وقد انقسم المفكرون في قضايا العرق والسياسة العالمية بشأن مسألة الإمبريالية. ففي حين يعتقد البعض أنها طريقة جيدة لترقية «السلالات المتخلفة»، يعتقد البعض الآخر أنها وسيلة جيدة لإبقاء الشعوب الملونة في مرتبة «دونية»، وتعزيز قضية تفوق البيض. وعلى رغم ذلك، عارض آخرون الإمبريالية إما على أساس أنها تدخُّل غير ضروري في التطور الطبيعي للأعراق الأخرى، أو على أساس

أنها تشكل تهديدا لنقاء العرق الأبيض من خلال الهجرة أو تمازج الأجيال (J. M. Hobson, 2010: 29–30; 2012). لقد اختلف مؤيدو الإمبريالية إذن من حيث مستويات التفويض الممنوحة للشرق. إذ كان بعض «العنصريين الدفاعيين» مثل هربرت سبنسر ووبليام غراهام سمنر مناهضين للإمبريالية لأنهم اعتقدوا أنها ستعوق التطور التلقائي للشرق. في حين كان آخرون مثل جيمس بلير وديفيد ستار مناهضين للإمبريالية، ليس لأنهم اعتقدوا أن الشرق يمكن أن يتطور على نحو مستقل، ولكن لأن الشرق لا يمكن أن يتطور على الإطلاق بسبب دونيته العرقية، ومن ثم فإن «مُهِمةَ الحَضْرَنَة» كانت مُمَارَسَةً عقيمة. علاوة على ذلك، كان الكُتَّاب مثل تشارلز بيرسون ولوثروب ستودارد مهتمين أكثر بحماية البيض من «الخطر الأصفر» البربري في عملية منح مستوى عالٍ جدًا من التفويض للشرق، وإن كان تفويضا «رجعيا» و«متوحشا» (J. M. Hobson, 2012: 8). كما كان ثمة توجهٌ آخر للعنصرية ضد الإمبريالية يتلخص في فكرة أن الشرق يمكن أن يتطور من تلقاء نفسه، لكنه سيتبع مسار التطور والتقدم الذي كان قد حدده الغرب. فقد كان لدى الشرق «تفويض مشتق» (J. M. Hobson, 2012: 6)، والذي من الممكن أن تقمعه الإمبريالية الغربية، مما يجعله شيئا غير مرغوب فيه. ولذلك ليس من المستغرب أن تكون إحدى المجلات الأولى لحقل العلاقات الدولية، والتي تأسست في العام 1910، تسمى بـ «مجلة تطور العرق».

وحتى التوتر الذي أصبح الآن مألوفا بين الحتميات الاقتصادية المُفَضلَة للهجرة وبين ردود الفعل الاجتماعية والسياسية الناشئة ضدها، تأسس خلال القرن التاسع عشر:

«لقد اعتاد العامل المهاجر على العيش في مستوى معيشي منخفض. كان على استعداد لقبول أجور أقل بكثير من أجور العامل الأبيض. لقد كان خارج النقابات العمالية. وكان عادة ينتمي إلى الطبقة العاملة وهي الأكثر تخلفًا على الإطلاق، والأقل عُرضة للاندماج في الحضارة الأوروبية. وقد أصبح، من ثم، يشكل تهديدًا خطيرًا بالنسبة إلى الطبقة العاملة البيضاء التي رأت في الغرباء تهديدا لآفاقهم في العمل المستقر، ليس لسبب آخر سوى أنهم يستطيعون العيش بمستوى أقل بكثير، ويمكنهم تحمل قبول أجر أقل بكثير. علاوة على ذلك، كان العامل مُرافقا أو مُتابَعًا

من طرف التاجر، والتاجر الآسيوي لم يكن يعمل في العادة ساعات أطول فقط، بل كان راضيًا عن الأرباح القليلة المتأتية بخلاف التاجر الأبيض. لذلك كان يميل إلى الحصول على العملاء ليس فقط من زملائه، ولكن أيضًا من الزبائن البيض. وهكذا عانى التاجر الأبيض وكذلك العامل الأبيض» (Kerr, 1916: 175).

لكن هذه الأيديولوجيات الأربع لم تكن بأي حال من الأحوال تمثل التفكير الوحيد لحقل العلاقات الدولية الذي كان جاريًا خلال القرن التاسع عشر. فقد كان ثمة عديد من الخيوط الفكرية الأخرى التي نُسجت من خلالها وإلى جانبها الواقعية؛ والجغرافيا السياسية؛ والدراسات الحربية والإستراتيجية؛ والإدارة الاستعمارية والإمبريالية؛ والقانون الدولي والمنظمات الحكومية الدولية.

3 - 1 - الواقعية

لطالما صنعت الواقعية صنمًا لنسبها الفكري الطويل الذي يعود إلى ثوقيديدس(*). بهذا المعنى، فإن المفكرين الواقعيين لا يرون بالتأكيد أنفسهم على أنهم بدأوا التفكير بشأن العلاقات الدولية في العام 1919. وعلى الرغم من ذلك، وفي حين أنهم يسترشدون بهوبز ومكيافيللي كأسلاف لهم، فإنهم يميلون إلى نسيان ذلك الجزء من جذورهم الذي يكمن في الواقعية الألمانية الواضحة خلال القرن التاسع عشر، والتي تعود إلى كل من هاينريش فون تريتشكي (1899-1900) وتلميذه فريدريش مينيكي (1908) (Wæver, 1997: 8). لقد كانت رؤية فون تريتشكي لسياسات القوة باعتبارها الحقيقة الأساسية للعلاقات الدولية، رؤيةً مشوبة بشدة بالداروينية الاجتماعية والعنصرية. حيث كانت رؤيته تمجد الحرب كوَظِيفَة للأمة، كما كانت ملتزمةً تمامًا بالصراع الألماني ضد الإمبراطورية البريطانية. أما فريدريش مينيكي، فقد كانت رؤيته أيضًا مشوبةً بالعنصرية وملتزمةً بالنزعة التوسعية الألمانية(**).

(*) Thucydides (395 ق.م - 460 ق.م) مؤرخ إغريقي شهير، صاحب كتاب «تاريخ الحرب البيلوبونيسية». ويعتبره المجتمع المعرفي للعلوم السياسية والعلاقات الدولية أبًا من آباء مجال العلاقات الدولية لما كتبه من تشريح للعلاقات بين أثينا وإسبرطة في أثناء الحرب بينهما (405 ق.م – 431 ق.م)، وملامح فلسفته الواقعية في تناول الصراعات بين القوى والدول، حيث يراها منظرو العلاقات الدولية حاليًا نواة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. [المترجم].

(**) للحصول على ملخص قصير عن الواقعية الألمانية، انظر (Deudney 2007: 70–3). وللحصول على ملخص عن تأثير الداروينية في السياسة، انظر (Carr 1946: 46–50). [المؤلفان].

ومثلما لاحظ مايكل ويليامز (2005)، فإن التقليد الألماني بشأن سياسة القوة شكَّل؛ على الرغم من إهماله من قِبل حقل العلاقات الدولية، مصدرًا قويًا للتفكير الواقعي خلال القرن العشرين، لا سيما أنه نُقل هذا التقليد عبر فون تريتشكي إلى كُتاب آخرين مؤثرين في حقل العلاقات الدولية من أمثال فريدريك نيتشه، ماكس فيبر وهانز مورغنثاو(*).

4 - 1 - الجغرافيا السياسية

تعتبر الجغرافيا السياسية قريبة جدًا من الواقعية من ناحية تركيزها على سياسة القوة، لكنها تختلف عنها على وجه التحديد في دوافعها الجغرافية. صِيغ مصطلح الجغرافيا السياسية في العام 1899 لضَبط هيكلٍ فكريٍ ناشئٍ سعى إلى الدفع نحو التزاوج بين الجغرافيا والسياسة، والنظر إلى تاريخ العالم على أنه مدفوع بتبسيط كبير يربط الموقع الجغرافي بالقوة العالمية. إن استخدام المُحددات البنيوية الهائلة والبسيطة قد أعطى الجغرافيا السياسية كنظرية للعلاقات الدولية بعضًا من تلك الجاذبية نفسها التي ستتمتع بها الواقعية الجديدة لاحقًا لثمانية عقود. تمتلك الجغرافيا السياسية أيضًا أوجه تشابه أخرى مع عوامل الجذب الموجودة في الواقعية الجديدة، ليس أقلها نظرتها الشاملة إلى العالم باعتباره نظاما واحدا. ولأن الإمبريالية الجديدة التي أقدمت بحلول تسعينيات القرن التاسع عشر على تحويل العالم إلى نظام واحدٍ فعليًا، كانت جميع أجزائها معروفة ومترابطة إلى حد ما، فقد عُد ذلك منظورًا قويًا جاء في الوقت المناسب. لقد ركزت الجغرافيا السياسية الكلاسيكية إلى حد كبير على التنافس بين القوى الكبرى، ومن ثم فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأشكال السائدة اليوم للقومية ذات النزعة الداروينية الاجتماعية وبالإمبريالية وأيضا بفرضية تفوق العرق الأبيض والحضارة الغربية على جميع الشعوب والثقافات الأخرى. فخلال هذه الفترة عمومًا، لم ينظر المفكرون الجيوسياسيون إلى

(*) لم يذكر مورجنثاو (1967) لا هاينريش فون تريتشكي ولا فريدريش مينيكي. كما يعطي كنيث والتز (1979) إشارة عابرة إلى مينيكي. أما جون ميرشايمر (2001) فلا يذكر أيًا منهما. من بين النصوص الواقعية الرائدة، ثمة فقط إدوارد كار (1946: 14-15، 49، 88-9) من يعطي إشارة عادلة عن كليهما. في حين يقدم كل من دونلي (2000) وميشيل ويليامز (2005) إشارات عابرة فقط عن مينيكي. [المؤلفان].

الفوضى الدولية على أنها مشكلة، ولكن رأوها على أساس أنها مجرد بيئة تتطلب وجود قدرة وطنية إذا أرادت الأمم أن تعيش وتتطور (L. Ashworth, 2014: 106– 7). وقد كانت هذه الرؤية، كغيرها من معظم الرؤى السائدة حول العلاقات الدولية خلال تلك الفترة، رؤيةً تَتَأَتَى من دول المَرْكَز.

لقد مثل كل من الألماني فريدريك راتزل والبريطاني هالفورد ماكيندر الشخصيات الرئيسة لحقل الجغرافيا السياسية خلال أواخر القرن التاسع عشر (L. Ashworth, 2014: 98–102)، على الرغم من أن أعمالهما كان لها تأثير سياسي أكبر في سنوات ما بين الحربين أكثر مما كان عليه في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى. كانت المساهمة الرئيسة لفريدريك راتزل (1901) تتمثل في فكرة المجال الحيوي المرتبط بمفهوم عضوي للأمة (Ó Tuathail, 1998: 4). وعلى رغم أن عمله كان مرتبطًا على نحوٍ خاصٍ بألمانيا، وكان متوافقًا مع تفكير الواقعيين الألمان، فإنه كانت له صِلَة أكبر بعالم الداروينية الاجتماعية الذي يضم قوى إمبريالية كبرى متنافسة، وأُممًا وأعراقًا تتنافس للسيطرة على الأراضي، ولم يكن عملا مهتمًا كثيرا بحقوق السكان الأصليين.

كان عمل هالفورد ماكيندر ([1904] 1996)، ولا سيما فكرته عن «قلب الأرض» أو «محور الارتكاز»، أكثر انتشارًا على الصعيد العالمي، على رغم أنه سعى إلى أن يكون عملًا تسترشد به إستراتيجية الإمبراطورية البريطانية (Ó Tuathail, 1998: 4, 15–18). وقد كانت المقولة المأثورة لماكيندر (1919: 194) تتمثل في أن:

من يتحكم في شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض؛

ومن يتحكم في قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم؛

ومن يتحكم في جزيرة العالم يسيطر على العالم؛

لقد وضعت هذه الفكرة روسيا، وربما ألمانيا، في مركز القوة العالمية. فنظرة ماكيندر الشاملة أعطته إحساسًا بأن النظام الدولي كان يتجه بحلول أواخر القرن التاسع عشر نحو إغلاق إقليمي وسياسي، مع عدم وجود مساحات «لم يطالب بها أحد». وقد تبنى لينين هذه الفكرة فيما بعدُ ([1916] 1975) كتفسير للإمبريالية والمنافسة الضرورية بشأن إعادة تقسيم الأراضي، وأيضا كمرحلة أزمة بالنسبة إلى الرأسمالية. قدم ماكيندر نظرية واقعية عنصرية كانت هجومية-إمبريالية بطبيعتها، مزجت بين الجغرافيا السياسية وعلم تَحْسينِ النسْل. ووفق تعبير جيمس تاينر

(1999: 58)، فإن «التقاء الجغرافيا السياسية مع علم تَحْسينِ النسْل يُنذر بعالم خطير، حيث يمكن أن يؤدي التقارب العرقي والتوسع الإقليمي إلى انحطاط عرقي واجتماعي، مع احتمال نشوب حروب عرقية». وقد كان ماكيندر يخشى فترة من المواجهة بين الغرب والشرق بعد العام 1900، لأن العالم بأسره كان مُستعمرًا بالفعل ولم يكن ثمة شيء يمكن للقوى الغربية فعله لتوسيع أراضيها ومنع صعود الشرق (J. M. Hobson, 2012: 124–30).

كان الكاتب الجيوسياسي البريطاني الآخر، جون روبرت سيلي (1883)، كاتبا مؤثرًا في الترويج لفكرة «بريطانيا العظمى» (Bell, 2007). ومرة أخرى، كان لهذا روابط وثيقة بالإمبراطورية ومنافسة القوى الكبرى. لقد مثلث «بريطانيا العظمى» مزيجًا من الجغرافيا السياسية (تحقيق الكتلة الحرجة المرتبطة بالقوى الصاعدة على المستوى القاري، مثل الولايات المتحدة وروسيا)؛ العنصرية/ القومية (توطيد العرق الأنجلوساكسوني)؛ والإمبراطورية (توطيد الإمبراطورية البريطانية في شكل كيان سياسي أكثر إحكامًا). وبغض النظر عما يمكن أن يقال عن عنصريتهم وإمبرياليتهم، فإن المفكرين الجيوسياسيين في أواخر القرن التاسع عشر لم يكونوا خائفين من التفكير بعمق. وقد كانوا، على الرغم من ذلك، مهتمين على نحوٍ شبه كامل بسياسات القوى الكبرى في المَرْكَز، وبالكاد كانوا مهتمين بالأَطْرَاف التي لم تشكل بالنسبة إليهم إلا موضوعًا للمُصَادرة والتنافس بين القوى الكبرى.

5 - 1 - الدراسات الإستراتيجية والحربية

يحاجج البعض بأن الجغرافيا السياسية الكلاسيكية كانت أصل ما أصبح بعد العام 1945 دراسات إستراتيجية داخل حقل العلاقات الدولية (Olson and Onuf, 1985: 12–13). لكن، وفي حين أن ثمة بالتأكيد تداخلات بين المجالين والتي ربما مثَّل ألفريد ثاير ماهان (1890) أبرزها، فإن دراسة الحرب والإستراتيجية كانت موجودة قبل ذلك على نحوٍ مستقل وبمُحاذاةٍ مع الجغرافيا السياسية. وعلى الرغم من عدم وجود حروب عالمية خلال القرن التاسع عشر، فإن هذا كان وقتا كُتبت فيه بعض الكلاسيكيات الراسِخة في دراسة الحرب والإستراتيجية. ومثلما لاحظ ماديسون غرانت (1916: 17–32)، لم يكن يُنظر بالضرورة إلى تلك الأوقات من قِبل أولئك الذين

عايشوها على أنها أوقات سلام على نحوٍ خاص. وعلى رغم مُضي 40 عامًا من السلام بعد الحرب الفرنسية - البروسية في العام 1870، فإن أوروبا تميزت بسباقات التسلح في البَر والبحر، وبالتنافس الاستعماري في الخارج وفي الجوار القريب، وبالتنافس في منطقة البلقان. وعلى الرغم من ذلك، لم تشكل تلك الأحداث الراهنية المحور الرئيس لهذه الكلاسيكيات التي ترجع جميعها إلى القرن الماضي، والتي كُتبت كلها من طرف ضباط عسكريين محترفين. فقد بحث كل من كتاب «عن الحرب» «On War» لكارل فون كلاوزوفيتز (1832) وكتاب «فن الحرب» «The Art of War» لأنطوان هنري جوميني ([1838] 1854)، على نحوٍ أساسي في الحروب النابليونية (see C. S. Gray, 2012: ch. 2). وعلى رغم أن كلاوزفيتز كَتَب قبل اندلاع الثورة في مجال التكنولوجيا العسكرية، فإنه استوعب العناصر السياسية الجديدة للحرب التي جلبتها الثورة الفرنسية والقومية، كما استوعب غاياتها أيضا - أي عقلانية الحداثة (Booth, 1975: 23–9). أما كتاب ماهان عن «تأثير القوة البحرية على التاريخ» The Influence of Sea Power upon History 1660-1783 (1890) فقد كان دراسة مُستمدة من الهيمنة البحرية البريطانية في عصر الشِراَع. ولم تسجل هذه المقاربة، التي كانت حبيسة لأفكار الماضي، على نحوٍ كبير التغييرات الهائلة في التكنولوجيا العسكرية التي حدثت خلال القرن التاسع عشر، لكن هذا الضعف لم يمنع هذا العمل من امتلاك بعض السمات والخاصيات الخالدة.

احتوى عمل ماهان على عناصر من الجغرافيا السياسية، سواء في ربطه للقوة البحرية بالقوة البرية، أو في قبوله افتراضات الداروينية الاجتماعية (Ó Tuathail, 1998: 4, 18; L. Ashworth, 2014: 103–5). وقد حث على بناء القوة البحرية التي تتضمن السيطرة على البحار من خلال بناء قدرات دفاعية بحرية وإستراتيجية قوية، والسيطرة على نقاط الاختناق الإستراتيجية في أجزاء مختلفة من العالم. كان أحد الأهداف هو منع الشرق من الحصول على أي موطئ قدم. فماهان كان، مثله مثل ماكيندر، قلقًا بشأن صعود الاعتماد المتبادل العالمي أو «تقريب العالم» (J. M. Hobson, 2012: 125)، لأن ذلك سيعمل على تقليل المسافة بين الغرب والشرق. كما دعا إلى بناء قاعدة أمريكية قوية في هاواي لاحتواء صعود الصين. ووفق وجهة نظر جون هوبسون (30 – 124 :2012)، فقد كانت الحلول التي

قدمها ماكيندر وماهان تهدف إلى إجهاض صعود الشرق في مهده، وذلك من خلال مشاريع إمبريالية عنصرية وعدوانية.

وبحلول نهاية القرن كان ثمة عددٌ قليل فقط من الناس ممن توقعوا على نحوٍ صحيح ما كانت تفعله الثورة التكنولوجية بالقدرات العسكرية. وكان من أبرز هؤلاء المفكرين إيفان بلوخ (1898) ونورمان أنجيل (1909). نهض إيفان بلوخ بحسابٍ مفصل (ستة مجلدات) لتأثيرات القوة النارية المتزايدة، وجادل بأنه لا يمكن كسبٍ حرب شاملة، وأن الأخيرة قد تدمر المجتمعات التي تشنها (Pearton, 1982: 137–9). كما توقع أيضا نشوء المعضلة الدفاعية، وقد اقتربت الحرب العالمية الأولى من إثبات وجهة نظره. أما نورمان أنجيل فقد رافع لأجل نسخة مبكرة من أطروحة الاعتماد المتبادل المعاصرة التي تقول إن الحرب في ظل الظروف الحديثة لم تعد تخدم المصالح الاقتصادية للمجتمع. فبالنسبة إلى المجتمعات الصناعية، دمرت الحرب ثروات أكثر من تلك التي أوجدتها لأنها عطلت التجارة العالمية التي تعتمد عليها الثروة والقوة. وقد دعمت هذه الحُجج على نطاق واسع التوجه الليبرالي المتعلق بالاعتماد المتبادل. إذ لم يعد بإمكان الدول أن تكتسب ثروةً من خلال الاستيلاء على أراضي وموارد بعضها البعض كما فعلت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر (de Wilde, 1991: 61–90; Howard, 1981: 70–1; L. Ashworth, 2014: 116–19). ومرة أخرى، ركَّز منظِّرو الحرب هؤلاء؛ وعلى نحوٍ غير مفاجئ، على العلاقات القائمة بين القوى الكبرى المَرْكَزية.

6 - 1 - الإمبريالية والإدارة الاستعمارية

شكَّلت الإمبريالية الجديدة للغرب واليابان في أفريقيا وآسيا خلال أواخر القرن التاسع عشر حقيقة أساسية في تفكير العلاقات الدولية خلال هذه الفترة. وكما اتضح من خلال المناقشة حتى الآن، فإن الإمبراطورية والإمبريالية غذَّتا الكثير من نقاشات العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، سواء كان ذلك من منظور الليبرالية أو الاشتراكية أو القومية أو العنصرية «العلمية» أو الواقعية أو الجغرافيا السياسية. يرى أولسون وغرووم (1991: 47) أن «التخصص المعرفي للعلاقات الدولية كان قد شهد بداياته الحقيقية داخل إطار الدراسات الإمبريالية». كما

يتفق لونغ وشميدت (2005: 1–15) على أن المفهومين التوأمين للإمبريالية والأممية والجدل الدائر بشأنهما هو الذي حدد خطاب حقل العلاقات الدولية المبكر. ومثلما يجادل جون هوبسون (2010: 28)، فإن العديد من المفكرين الليبراليين البارزين، بما في ذلك جون ستيورات ميل، وريتشارد كوبدين، ونورمان أنجيل، وأتكينسون هوبسون، دعموا الإمبريالية على أساس ضرورة مساعدة الغربِ الثقافاتِ المتخلفةَ على تحقيق «معيار الحضارة». في حين عارض بعض الليبراليين الإمبراطورية على أساس تناقضها مع التجارة الحرة (على سبيل المثال، بيل سيدني سميث 1859). وقد تجسَّدت أشهر تلك المعارضات في نقد جون أتكينسون هوبسون (1902) الليبرالي للإمبريالية باعتبارها غير أخلاقية وغير فعَّالة من الناحية الاقتصادية. لقد رفض جون أتكينسون هوبسون الإمبريالية بناء على أسس وظيفية وليست أخلاقية، وذلك باعتبارها تشكل عبئًا على الغرب وشيئًا محكومًا عليه بالفشل في النهاية. كما ميز جون أتكينسون هوبسون بين الإمبريالية «العاقلة» و«المجنونة»، وكان على استعداد لدعم الأولى (J. M. Hobson, 2012). كان بالإمكان العثور على وجهات نظر منقسمة في معظم المنظورات. فبتسلسلها الاجتماعي الدارويني للأعراق، شكلت العنصرية «العلمية» بلا شك واحدة من الدعائم الشرعية الرئيسة للإمبريالية. ولكن، كما يجادل جون هوبسون (2012: ch. 4)، كان ثمة أيضًا اتجاه قوي مناهض للإمبريالية داخل التفكير العنصري أراد تجنب الاتصال «المُلَوِث» بين الأعراق، والحروب بين البيض بشأن المنافسة الإمبراطورية. وبالمثل، كان للاشتراكيين توجهان بشأن الإمبريالية، حيث رأوها في صيغٍ تقدمية واستغلالية. ربما كانت الإمبراطوريات والمنافسة الإمبريالية هي الواقِع الرئيس الذي كان على كُتَّاب القرن التاسع عشر التعامل معه: كيف يمكن شرحه، هل يُعارَضُ أو يُدْعَمُ، وكيف يمكن للإمبراطوريات أن تُدار على نحوٍ أفضل؟

ومثلما جادل بوزان (2014: 153–6)، فإن ثمة مثالا جيدا يمكن من خلاله رصد الاهتمام بمسألة التنمية بعد العام 1945، وظهورها كنظام للمجتمع الدولي العالمي باعتبارها الخَلَفَ المباشر لنظام الإمبريالية/ الاستعمار الذي انهار بعد الحرب العالمية الثانية. فخلال القرن التاسع عشر كان النقاش القائم بشأن هذا يُمثل أحد الموضوعات الرئيسة في تفكير العلاقات الدولية، وقد دار ذلك النقاش

تحت عنوان الإدارة الاستعمارية. وكانت الأسئلة المطروحة بشأن كيف يجب أن ترتبط القوى الحضرية بالشعوب المستعمرة - سواء أكانت تلك الشعوب من السكان الأصليين أم من المستوطنين - تشكل أسئلةً سابقة للقرن التاسع عشر. غير أن القرن التاسع عشر شهد تحولاً كبيراً في كيفية ممارسة الإمبريالية. فخلال هذه الفترة تولت معظم القوى الأوروبية المسؤولية المباشرة عن مستعمراتها بدلًا من الشركات المستأجرة التي غالبًا ما مثلت طليعة الإمبريالية الأوروبية. وكما ذُكر أعلاه، قام مفكرو العلاقات الدولية في أواخر القرن التاسع عشر بتمييز حاد بين علاقات الدول «المُتَحَضِّرَة» القائمة فيما بينها، والعلاقات القائمة بين تلك الدول «المُتَحَضِّرَة» والدول والشعوب «البَرْبَرِيَّة». وقد انعكس هذا التمييز منذ تسعينيات القرن التاسع عشر في الأدبيات المتنامية بشأن الإدارة الاستعمارية (Schmidt, 1998 a: 136–40). ففي أول اجتماع لجمعية العلوم السياسية الأمريكية في العام 1904 صُنِّفت «الإدارة الاستعمارية» واحدا من الفروع الأساسية الخمسة للعُلُوم السِيَاسِية (Vitalis, 2010).

ويمكن العثور على رؤية متبصرة بخصوص التفكير بشأن هذه المسألة (واللغة التي وُصِفت بها!) في مقال كير (1916) بشأن «العلاقات السياسية القائمة بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة» Political Relations between Advanced and Backward Peoples. كان كير يدافع على نحوٍ أساسي عن ضرورة الحكم الاستعماري للتعامل مع المشكلات التي خلقتها المواجهات القائمة بين الشعوب وعلى مستويات مختلفة جدًا من التطور. لقد كان منظوره - الذي يوضح التيارات المتداخلة لذلك العصر والتي تبدو غريبة الآن – عبارةً عن مزيج من الإمبريالية الليبرالية والعنصرية «العلمية»، ومدافعًا عن حتمية الإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى دفاعه عن نوع من الفصل العنصري لمنع الأعراق من الاختلاط (Kerr, 1916: 174–9).

جاءت النتائج المُؤسِفة على الدوام بعد ظهور التاجر المتحضر بين الشعوب المتخلفة... إن الأفراد الذين انخرطوا في التجارة كانوا قد ولجوا فيها من دون أي فكرة عن مساعدة الأعراق المتخلفة، لقد انخرطوا في التجارة بهدف مشروع جني الأرباح من عملية التبادل التجاري العادية والمفيدة ماديًا... إنها قاعدة عامة... أنه عندما يكون ثمة فرق كافٍ بين مستويات حضارة شعبين، فإن القوة الأكثر حضارة

ستسعى إلى مصلحة العدالة والإنسانية، لتتدخل وتُنظم بأي حال من الأحوال آثار العلاقة القائمة بين الاثنين... ويجب على الأشخاص الأكثر تقدمًا الذين تدخلوا لمصلحة الحضارة والحرية والتقدم، أن يديروا الحكم من أجل تعزيز تلك الغايات نفسها (Kerr, 1916: 144–5, 163, 166).

وكما هو الحال مع معظم منظورات حقل العلاقات الدولية الأخرى السائدة في ذلك الوقت، كانت رؤية كيرر تَتَأَتَّى من المَرْكَز، حيث كانت تتلاءم مع النظرة المستقبلية لـ «معيار للحضارة» كما حددها جونغ (1984: 24–53, 64–93)، الذي لاحظ أن حاجة الأوروبيين للوصول إلى (التجارة؛ والتبشير؛ والسفر) كانت هي التي حددت الجوانب الوظيفية لـ «معيار الحضارة» (لأجل حماية الحياة والحرية والممتلكات من خلال تبادل الالتزامات المتبادلة في القانون). وإذا لم يتمكن السكان المحليون من توفير هذا أو لم يرغبوا في ذاك، فقد يؤدي ذلك إلى مطالب أوروبية بعلاقات غير متكافئة خارج الحدود الإقليمية (Gong, 1984: 24–53).

وفي حين أن طريقة تفكير حقل العلاقات الدولية هذه كانت تولي اهتماما لدول الأَطْرَاف، فإنها اضطلعت بذلك من منظور دول المَرْكَز، وبطريقة فصلت دراسة العلاقات القائمة بين الدول «المُتَحَضِّرَة» فيما بينها، عن العلاقات القائمة بين الدول «المُتَحَضِرَة» والدول «البَرْبَرِية».

7 - 1 - القانون الدولي، المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع الدولي

خلال أواخر القرن التاسع عشر كان القانون الدولي بمنزلة فرع تفكير رئيس وسابق لتفكير حقل العلاقات الدولية (Schmidt, 1998a: 45). لقد ظلت الأفكار بشأن «قانون الأمم» موجودة في أوروبا على مدى عدة قرون، ولكن، وتحت ضغط زيادة كبيرة في النقل والتجارة، شهد القرن التاسع عشر انتقالا من النمط القديم للقانون الطبيعي، نحو القانون الوضعي (أي تلك القوانين التي وافقت عليها الدول، والتي تسترشد بفكرة أن الدول ملزمة فقط بما وافقت عليه). لقد نُشر عمل هنري ويتون (1866) الذي جاء تحت عنوان «عناصر مؤثرة في القانون الدولي» «Elements of International Law» لأول مرة في العام 1836. وسار تطوير القانون الدولي الوضعي جنبًا إلى جنب مع انتشار المنظمات الحكومية الدولية التي نوقشت في

الفصل الأول، حيث كان يغذي كل منها الآخر. إن ما يمكن اعتباره النص الرائد بشأن المنظمات الحكومية الدولية (Reinsch, 1911) كان قد كُتب قبل الحرب العالمية الأولى بفترة طويلة (Schmidt, 1998a: 118). فإذا كانت الدول لاتزال ترغب في خوض الحرب، فإن بإمكانها فعل ذلك بالتأكيد. ولكن إذا أرادت الدول السعي وراء التجارة والسلام، فإن المجال الأكثر كثافة من أي وقت مضى والمُتَضمِّن القواعد واللوائح الدولية المتعلقة بالتجارة والنقل والاتصالات، سيساعد في تنسيق السلوكات بين الدول (Koskenniemi, 2001 ; Davies, 2013). عَكَس ظهور القانون الدولي الوضعي الهيمنة المتزايدة لأوروبا، لأن القانون الوضعي كان في الأساس قانونًا أوروبيًا. إن الميْل داخل تقليد القانون الطبيعي لمعاملة (معظم) غير الأوروبيين على أنهم متساوون استُبدِل به ربطُ القانون الوضعي مع التسلسل الهرمي الذي يوفره «معيار الحضارة» (Gong, 1984: 5–32). وبهذا المعنى، احتوى القانون الوضعي على غرض مزدوج: ترتيب السلوك بين المتساوين السياديين داخل المَرْكَز؛ وتنظيم «الاختلاف» بين المَرْكَز والأَطْرَاف على الصعيد العالمي (Shilliam, 2013). فخلال مواجهاتهما مع القوى الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر، لجأت كل من الصين واليابان إلى الكتابات الغربية بشأن القانون الدولي والديبلوماسية لمحاولة إيجاد أفضل السبل للرد على القوى المستبدة التي وصلت إلى أراضيها (Suzuki, 2009: 69–85; Howland, 2016).

وبحلول العام 1906 أصبح القانون الدولي موضوعًا متميزًا بدرجة كافية، وذلك لوجود الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، والمجلة الأمريكية للقانون الدولي. وقد تركزت اهتمامات القانون الدولي على تدوين القانون العرفي والتحكيم وإنشاء محاكم العدل الدولية وإضفاء الطابع المؤسسي على الديبلوماسية متعددة الأطراف (Schmidt, 1998a: 110). وبحلول أواخر القرن التاسع عشر كان القانون الدولي جزءًا من ممارسة العلاقات الدولية وكذا جزءا من التفكير الجاري بشأنهما.

لقد أدى القانون الدولي إلى التوجه بسهولة نحو فكرة المجتمع الدولي، لأنه إذا كان ثمة قانون دولي فيجب أن يعكس ذلك وجود مجتمع دولي، لأن القانون؛ وخاصة القانون الوضعي، لا يمكن أن يوجد خارج المجتمع. يحاجج شميدت (1998a:124) أنه بحلول أواخر القرن التاسع عشر حدد التفكير القانوني والسياسي الأمريكي بشأن

العلاقات الدولية على نحوٍ واضح وجودَ مجتمع دولي بين الدول «المُتَحَضِرَة»، وقد رُصد هذا في مصطلح الأُممية Internationalism. في موضع آخر وضع نقاش المؤرخ الألماني هيرمان لودفيج هيرين (1834) بشأن أنظمة الدول فكرة المجتمع الدولي التي التُقطت لاحقًا من قِبل المفكرين داخل تقليد المدرسة الإنجليزية (Keene, 2002 ; Little, 2008)، وكان مصطلح المجتمع الدولي جوهريًا في نقاشات القانون الدولي التي تعود إلى القرن التاسع عشر (Schwarzenberger, 1951). الواقع أن توربيورن كنوتسن (2 :2016) يُحاجج بأن جيمس لوريمر (1877، 1884) ابتكر إلى حد كبير مفهوم «المجتمع الفوضوي»، ولكن نُسي عمله الرائد. كان مجتمع الدول هذا قائمًا على تزايد الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بشأن السلام والتجارة والنقل والاتصالات. وكانت النزعة الأممية واضحة على نحوٍ متزايد في كل من القائمة المتزايدة للمنظمات الحكومية الدولية ومؤتمرات لاهاي، وعلى هذا الأساس شجعت الأممية التفكير والاقتراحات بشأن صيغ ما من المنظمات الحكومية الدولية في جميع أنحاء العالم بغية التخفيف من آثار الفوضى. وبحلول ذلك الوقت ظهر أيضًا التفكير في الفدرالية العالمية: بنيامين تروبلود (1899) وريموند بريدغمان (1905) (Schmidt, 1998a: 112).

وكبقية المنظورات المتعلقة بحقل العلاقات الدولية، كان كل هذا التفكير محاطًا بالإمبريالية والعنصرية، وقد مثل مرة أخرى وعلى نحوٍ حاسم رؤية للعالم مُتَأَتِّيَةً من المَرْكَز.

8 - 1 - خلاصات

لا يمكن أن يكون ثمة شك في أنه خلال العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى طوِّر، وعلى نحوٍ متنامٍ، خطاب جوهري ومنهجي بشأن العلاقات الدولية. الواقع أن توربيورن كنوتسن (2016)(*) تتبع التفكير النظري بشأن العلاقات الدولية منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية. كان هذا الخطاب الحديث الأول لحقل العلاقات الدولية متموضعا أساسًا في بريطانيا والولايات المتحدة، وكان يشتمل على اهتمامات

(*) للحصول على مزيد انظر (Olson and Groom 1991:1-15) و (Dougherty and Pfalzgraff 1997: 6-11). [المؤلفان].

القرن التاسع عشر على نحوٍ أساسي: تفوق (أو عدم تفوق) الشعوب البيضاء والغرب؛ وكيفية إدارة العلاقات بين الشعوب الأكثر والأقل «تحضرا»؛ ودور الجغرافيا السياسية في تشكيل النظام الدولي؛ وصواب الإمبريالية وأخطائها؛ والتمسك المتزايد بمفاهيم السيادة الشعبية وتقرير المصير؛ وعلاقة التجارة الحرة والحمائية بالصراع الدولي؛ والمخاطر والعواقب المتزايدة للتكنولوجيا العسكرية؛ وقدرة القانون الدولي والمؤسسات الحكومية الدولية على التخفيف من حدة الحرب. ليس من المستغرب أن يشكل القرن التاسع عشر حقبة ثريةً جدًا من التفكير بشأن العلاقات الدولية. وكما أوضحنا في الفصل الأول، كانت العقود الواقعة بين العامين 1840 و1914 مشبعة بتحولات هائلة مدفوعة بانتشار الحداثة في كل من الدول والمجتمعات، وبتحول في توازنٍ مَا شكل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعيدًا عن العوامل المحلية؛ ومتجهًا نحو العوامل الدولية. خلال معظم القرن العشرين كان الدافع الرئيس وراء تطور حقل العلاقات الدولية هو الحرب والخوف من الحرب. غير أن القرن التاسع عشر تميز، على الأقل بالنسبة إلى دول ومجتمعات المَرْكَز، بسلام طويل الأمد، وداخل تلك المجتمعات المركزية تطور تفكير حقل العلاقات الدولية. ومن ثم، فإن الدوافع الرئيسة لتفكير العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر تمثلت في الاقتصاد السياسي العالمي الجديد للحداثة؛ وميزان القوى الجديد؛ والمجتمع الدولي العنصري الاستعماري الجديد وغير المتكافئ إلى حد كبير والذي ينبني على ثنائية المَرْكَز – الأَطْرَاف التي سببت خلقَها الفجوةُ الهائلةُ على مستوى القوة والتنمية بين أولئك الذين يقودون ثورات الحداثة، وأولئك الذين تركتهم قوى التحديث يقبعون في الخلف. لقد كان التفكير بشأن حقل العلاقات الدولية خلال القرن التاسع عشر، بتعبير روبرت كوكس، يتم من قِبَلِ قوى المَرْكَز ولأجلها، مع اختزال الأَطْرَاف إلى حد كبير إلى موضوع – أي أن التفكير بشأن حقل العلاقات الدولية خلال القرن التاسع كما وصفه على نحوٍ لطيف كل من كارفالو ولايرا وهوبسون، أصبح يُمثل «قصة الجانب الغربي»(*).

(*) يمكن المحاججة بأن الفضاء الفكري الذي انتقل إليه حقل العلاقات الدولية خلال أواخر القرن التاسع عشر قد نشأ بسبب فشل تخصص علم الاجتماع الناشئ في التعامل على نحو فعال مع قضية الحرب (Tiryakian, 1999; Joas, 2003). [المؤلفان].

وعلى رغم أن هذه التطورات لم تكن قد تقعَّدت بعدُ في شكل تخصص أو مجال من مجالات حقل العلاقات الدولية، فإن ثمة علامات واضحة على إضفاء الطابع المؤَسسي من ناحية الكتب والمجلات والدورات الجامعية. فثمة العديد من كتب حقل العلاقات الدولية التي كُتبت خلال هذه الفترة، من مثل:

- هنري ويتون ([1836] 1866) عناصر القانون الدولي.

Henry Wheaton ([1836] 1866) Elements of International Law.

- جيمس لوريمر (1884) معاهد قانون الأمم: رسالة في العلاقات القانونية للمجتمعات السياسية المنفصلة.

James Lorimer (1884) the Institutes of the Law of Nations: A Treatise on the Jural Relations of Separate Political Communities.

- أليين إريلاند (1899) الاستعمار المداري: مقدمة لدراسة هذه المسألة.

Alleyne Ireland (1899) Tropical Colonization: An Introduction to the Study of the Subject.

- بنجامين ف. تروبلود (1899) فدرالية العالم.

Benjamin F. Trueblood (1899) the Federation of the World.

- بول راينش (1900) السياسة العالمية في نهاية القرن التاسع عشر المتأثرة بالوضع الشرقي.

Paul Reinsch (1900) World Politics at the End of the Nineteenth Century as Infl uenced by the Oriental Situation.

- بول راينش (1902) الحكم الاستعماري: مقدمة لدراسة النظم الاستعمارية.

Paul Reinsch (1902) Colonial Government: An Introduction to the Study of Colonial Institutions.

- ريمون ل. بريدجمان (1905) المنظمة العالمية.

Raymond L. Bridgman (1905) World Organization.

- بول راينش (1911) النقابات الدولية العامة - عملها وتنظيمها: دراسة في القانون الإداري الدولي.

Paul Reinsch (1911) Public International Unions –Their Work

and Organization: A Study in International Administrative Law.

- لويس ديكنسون (1916) الفوضى الأوروبية.

G. Lowes Dickinson (1916) the European Anarchy.

- إيه إف جرانت، آرثر غرينوود، جي دي آي هيوز، بي إتش كير وإف إف أوركوهارت (1916) مدخل إلى العلاقات الدولية.

A. F. Grant, Arthur Greenwood, J. D. I. Hughes, P. H. Kerr and F. F. Urquhart (1916) an Introduction to International Relations.

- ديفيد ب. هيتلي (1919) الديبلوماسية ودراسة العلاقات الدولية.

David P. Heatley (1919) Diplomacy and the Study of International Relations.

إن ما يمكن اعتباره أول مجلة مهنية خاصة بالعلاقات الدولية «مجلة التوفيق الدولي» International Conciliation يعود تاريخها إلى العام 1907 (Schmidt, 1998a: 101)؛ ويعود تاريخ «المجلة الأمريكية للقانون الدولي» American Journal of International Law إلى العام 1907؛ ومجلة «تطور العرق» Journal of Race Development (فورين أفيرز / الشؤون الخارجية منذ العام 1922) إلى العام 1910. وكانت أقدم مجلة لحقل العلاقات الدولية في بريطانيا هي «المائدة المستديرة» The Roundtable (1910) التي جاءت في الأصل مع العنوان الفرعي «مراجعة ربع سنوية لسياسة الإمبراطورية البريطانية». وقد أعطى شميدت (1998a: 54–7, 70) بعض الأهمية لإنشاء مدرسة للعلوم السياسية في جامعة كولومبيا في العام 1880، وهو ما شكل علامة فارقة في إضفاء الطابع المؤسسي على حقل العلاقات الدولية، على الرغم من أن أول دورة محددة لحقل العلاقات الدولية وُضعت في العام 1899-1900 في جامعة ويسكونسن. وفي العام 1898 أنشأت جامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، مدرسة الفقه القانوني المقارن والديبلوماسية، والتي ستمر بالعديد من المراحل بما في ذلك عمليات الدمج مع أقسام العلوم السياسية والحكم، قبل أن تصبح مدرسة للشؤون العامة والدولية في الستينيات، لتكتسب لاحقًا اسمها الحالي تحت اسم «مدرسة إليوت للشؤون الدولية» Elliott School of International Affairs في العام 1988. وفي العام 1915 تأسست الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية

كمجموعة ضغط، ولكنها أصبحت أيضًا محورًا مؤثرًا لمجموعة من المفكرين النسويين خلال سنوات ما بين الحربين (L. Ashworth, 2017). وربما يكون الغائب الأكثر وضوحًا خلال هذه الفترة هو الجمعيات ذات العضوية الأكاديمية المُؤَسَّسَةُ بشأن حقل العلاقات الدولية.

2 - حقل العلاقات الدولية قبل ظهوره كحقل معرفي في الأَطْرَاف

في حين أنه لايزال صحيحًا إلى حد كبير اعتبار أن حقل العلاقات الدولية في ذلك الوقت كان بمنزلة مشروعٍ قد أُسس من طرف الغرب ولأجله، فإنه يمكن للمرء أيضًا أن يجد البواكير الأولى لتفكيرٍ حديثٍ بشأن حقل العلاقات الدولية ناشئٍ في أمكنة أخرى، وذلك كرد على المواجهاتٍ التي سبَّب كلٌّ من الغرب والحداثة خلقَها. لقد أدى توسع المُجْتَمَع الدُوَلِي العَالَمِي الاِسْتِعْمَارِي الغَرْبِي (بمحاسنه ومساوئه) على نطاق عالمي إلى دفع جميع الشعوب والأنظمة السياسية (سواء أرادوا ذلك أو لا) إلى التوجه نحو اقتصاد عالمي، ونظام عالمي لسياسات القوة، وتسلسلٍ هرمي عالمي للعرق والتنمية. كان الجمع بين النطاق العالمي والتفاعل المكثف والتسلسل الهرمي السياسي والاقتصادي والعرقي يمثل مع كلها أشياء جديدة. وكان أولئك المتواجدون في الأَطْرَاف يقبعون في أسفل التسلسل الهرمي للثروة والقوة والمكانة، حيث وجدوا أنفسهم يتعرضون لضغوط من القوى الحداثية المتجانسة. خلال ذلك الوقت كان من الصعب فصل التحديث عن التغريب، مما طرح على الشعوب والكيانات السياسية الموجودة في الأَطْرَاف معضلة حادة تتعلق بما إذا كان يتعين عليهم التخلي عن هوياتهم الثقافية من أجل تحسين موقعهم داخل التسلسلات الهرمية العالمية. وانطلاقا من هذه الوضعية، ليس من المستغرب أن التفكير المبكر لحقل العلاقات الدولية الحديث في الأَطْرَاف كان مدفوعًا بشدة بنزعة مناهضة الاستعمار، وانجذب بقوة نحو قضايا الهويات الإقليمية / العرقية، وذلك بهدف تأكيد الذات ضد الغرب.

1 - 2 - اليابان

بالنظر إلى ما ناقشناه في الفصل الأول بشأن كون اليابان شكلت جزءًا من المرحلة العامة الأولى للحداثة وأيضا قوة كبرى بحلول العام 1902، فليس من المستغرب أن

نجد تطورات حقل العلاقات الدولية فيها قبل الحرب العالمية الأولى مشابهةً إلى حدٍ ما لتلك الموجودة في الغرب، أي أنها شكلت بوادر واضحة لظهور مجال دراسة منهجي. وكما لاحظ تيتسويا ساكاي (2008: 234–7)، كانت اليابان مُدركة تمامًا لموقعها الغريب كونها كانت موجودة جزئيًا في المجتمع الدولي الاستعماري، ولكنها كانت تطمح أيضًا إلى الانضمام إلى المجتمع الفوضوي للقوى الغربية الكبرى. إذ لاحظ أنه بحلول العام 1893 كان ثمة نص منهجيٌ عن حقل العلاقات الدولية في اليابان (Kuga [1893] 1968). لقد كان محامو اليابان الدوليون نشطين في ديبلوماسيتها بشأن الحرب الصينية - اليابانية حيث نشروا عديدا من الكتب عنها (Ariga, 1896; Takahashi, 1899). وفي العام 1897 أُسِّست الرابطة اليابانية للقانون الدولي. وتُرجمت أعمال الكاتب الأمريكي في حقل العلاقات الدولية بول رينش (1900، 1902) بسرعة، وقد أثرت تلك الأعمال في التفكير الياباني بشأن الإمبريالية والإدارة الاستعمارية. وقد احتوى عمل يوكيتشي فوكوزاوا (2009 [1875]) Yukichi Fukuzawa بشأن الحضارة المقارنة وحاجة اليابان إلى التحديث أيضًا على عناصر من حقل العلاقات الدولية(*). وقُدمت دورات بشأن التاريخ الديبلوماسي في عديد من الجامعات اليابانية قبل الحرب العالمية الأولى (Hosoya, 2009: 22–3). ومثلما هو الحال خلال مسار تطورها على نحو عام، كانت اليابان سريعة في اللحاق بركب التفكير الغربي بشأن حقل العلاقات الدولية، خصوصا في جانب القانون الدولي، كما كانت سريعة في إنشاء رؤيتها الخاصة المتعلقة بهذا الحقل (Howland, 2016).

وبسبب نجاحها المبكر في مجال التنمية على وجه التحديد، كانت اليابان أول من واجه معضلة التحديث/ التغريب. لقد لخص آر تاغارت مورفي (2014: 63) ببراعة مدى التحدي الذي كانت تواجهه اليابان، ومن ثم جميع دول وشعوب الأَطْرَاف، والذي فرضه عليهم مبدأ «معيار الحضارة»:

«لقد واجه قادة حركة الميجي ثلاث مهمات عاجلة ومتشابكة. كان يستوجب عليهم أن يبنوا جيشًا قويًا بما يكفي ليكون بمنزلة رادعٍ للإمبريالية الغربية. كما

(*) نحن ممتنون لتاكسشي انوغوشي وهيتومي كوياما لنصائحهما بشأن هذه المصادر. هنا، نضع اليابان في النقاش الذي كان دائرا في الأَطْرَاف لأنها كانت تنتمي إليه فقط إلى غاية نهاية هذه الفترة، وبعد هزيمتها للصين وروسيا، أصبحت اليابان مقبولة على نحو واضح كجزء من المَرْكَز. [المؤلفان].

كان يستوجب عليهم تجميع رأس المال والتكنولوجيا اللازمين لتحويل بلادهم إلى قوة صناعية متطورة بما يكفي لتجهيز هذا الجيش. وكان يستوجب عليهم كذلك إرساء المؤسسات اللازمة ليس فقط لإنجاز تلك المهمات الأخرى، ولكن أيضا لإقناع الغرب بأن اليابان قد راكمت المتطلبات الأساسية للعضوية في نادي الدول التي يجب أخذها على محمل الجد. لم يكن ذلك يعني فقط وجود جيش جديد بالثقة - يُفَضل أن يتجلى ذلك في الانتصارات خلال الحروب الإمبريالية التي شُنت على أراضٍ ضعيفة - ولكن يعني أيضًا وجود مؤسسات مثل البرلمانات والمحاكم، والبنوك، والزواج الأحادي، والانتخابات، ومن الناحية المثالية، والكنائس المسيحية، فضلا على التآلُف والإلمام بالطرق والمظاهر الغربية في أمور مثل الهندسة المعمارية واللباس والأعراف الجنسية وآداب المائدة. فقط من خلال حكمهم كقادة يحاكون عن اقتناع أمة إمبريالية حديثة، تَمكن هؤلاء الرجال من إقناع الغرب بمراجعة المعاهدات غير المتكافئة، ومن ثم استعادة السيطرة من الأوروبيين على نظام التعريفة الجمركية وأيضا على الأجهزة الأمنية في بلادهم».

تناول المفكرون اليابانيون، المطلعون على الغرب وأيضا على ثقافتهم الخاصة، قضايا حقل العلاقات الدولية. فقد حاجج مقال افتتاحي شهير في العام 1885 كان منسوبًا إلى فوكوزاوا، بأن اليابان يجب أن تغادر آسيا وتنضم إلى الغرب (Jansen, 2000: loc. 6450; Dreyer, 2016: 44). أما أوكاكورا تينشين Okakura Tenshin (المعروف أيضًا باسم كاكوزو)، وهو باحث ياباني بارز آخر، فقد كان مدركًا تمامًا المفارقات المتعلقة بالمكانة الدولية لبلاده. وقد كتب عن هذا بقوة في كتابه «كتاب الشاي» Book of Tea الذي نُشر لأول مرة في العام 1906 (cited in Suzuki, 2005: 137):

«في الأيام التي كانت تنخرط فيها اليابان في أعمال سلمية، اعتاد الغرب التفكير فيها باعتبارها دولة غير متحضرة. ومنذ أن بدأت اليابان في قتل الآلاف من الناس في ساحات القتال بمنشوريا، أطلق عليها الغرب اسم دولة متحضرة».

لقد أسهم أوكاكورا أيضا في بناء رؤية للنزعة الوحدوية الآسيوية Pan-Asianism التي كان لها صدى أيضًا في جنوب آسيا كما سنرى ذلك لاحقا. وباعتبارها دولة تحديثية مبكرة ناجحة ارتقت بسرعة إلى مصاف القوى العالمية الكبرى، نظر

كثيرون، وليس فقط اليابانيون، إلى اليابان باعتبارها قائدا طبيعيا لآسيا (Okakura, 1903, 1904). وعلى أي حال، فقد رأى أوكاكورا اليابان أفضل حضارة آسيوية، لأنها «عكست وتعكس الوعي الآسيوي برمته» (Tankha and Thampi, 2005: 60). كما أن رؤيته للوحدة الآسيوية ضد الغرب كانت تمثل رؤية ثقافية:

«إن آسيا واحدة. تقسمها جبال الهيمالايا فقط لإبراز حضارتين عظيمتين؛ الحضارة الصينية ذات النزعة الشيوعية للكونفوشيوسية؛ والحضارة الهندية ذات النزعة الفردانية للفيدا. ولكن حتى الحواجز الثلجية لا يمكنها أن تعطل للحظة واحدة ذلك الامتداد الواسع من الحب المطلق والعالمي، وهو الميراث الفكري المشترك لكل عرق آسيوي، إذ يُمكنهم من إنتاج جميع الديانات الكبرى في العالم، ويميزهم عن تلك الشعوب البحرية في البحر الأبيض المتوسط ودول البلطيق، تلك الشعوب التي تحب الإسهاب في الحديث والبحث عن وسائل الحياة، لا الغاية منها» (Okakura, 1903: 1).

وبعيدًا عن اليابان، كان تفكير حقل العلاقات الدولية خلال هذه الفترة يتجسد على نحو أقل في شكل دراسة أكاديمية منظمة، كما كان، مثله مثل كثير من تفكير حقل العلاقات الدولية المعاصر في الغرب خلال القرن التاسع عشر (على سبيل المثال: التجارة الحرة؛ ومناهضة العبودية)، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقضايا السياسة العامة وتفكير السياسيين والمفكرين العامين.

2 - 2 - أمريكا اللاتينية

إن أمريكا اللاتينية، وهي تمثل اليوم أولى المناطق في «الجنوب العالمي» Global South التي خرجت من الاستعمار الأوروبي، لم تكن «غير غربية» بالمعنى نفسه التي كانت عليه اليابان والشعوب والأنظمة السياسية الأخرى في آسيا وأفريقيا، ولم تكن أيضا تشكل قوة كبرى صاعدة. وعلى الرغم من أنها حققت إنهاء الاستعمار في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر؛ ومن ثم أصبحت عضوًا في المجتمع الدولي، فإن دولها كانت لاتزال تشكل جزءًا من الأَطْرَاف في معنيين: لقد كانوا يقبعون على نحوٍ متزايدٍ تحت ظل الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة، وكانوا مثل بقية المستعمرات من الناحية الاقتصادية، يشكلون موردا للسلع الأساسية

المتوجهة نحو المَرْكَز المُصنع بدلًا من أن يكونوا هم أنفسهم يسيرون على مسار التحديث. حيث كانوا رعايا ما يسمى بـ «الإمبراطورية غير الرسمية». وانطلاقا من هذا المنظور، ليس من المستغرب أن يركز تفكير أمريكا اللاتينية خلال هذه الفترة على نحو أساسي على الدفاع عن الحق في المساواة في السيادة، ومن ثم التركيز على الدفاع عن مبدأ عدم التدخل كنتيجة طبيعية لذلك. كان ثمة أيضًا عنصر قوي من عناصر النزعة الإقليمية الوحدوية الأمريكية Pan-American regionalism، على الرغم من أن هذه النزعة قد تمزقت بسبب غرضين مُتَنَازِعين.

في البداية، ظهرت النزعة الوحدوية الأمريكية Pan-Americanism في القرن التاسع عشر من أجل بناء التعاون بين دول النصف الغربي للكرة الأرضية، وقد نشأت بقيادة الولايات المتحدة (Lockey, 1920). وعلى الرغم من أن أصول النزعة الوحدوية الأمريكية تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فإن المؤتمر الدولي الأول بشأن الدول الأمريكية كان قد عُقد في العام 1890. والجدير بالذكر أن هذا كان قبل عقد من انعقاد مؤتمر لاهاي الأول. وعلى ذلك، فقد واجهت النزعة الوحدوية الأمريكية مفارقة. فمن ناحية، كانت حركةً مثاليةً لتعزيز التعاون بين الدول حتى أنها استثارت لاحقًا مقارنات مع عصبة الأمم بسبب بِنْيتها القانونية. ومن ناحية أخرى، كانت حركة اضطلعت بها دول أمريكا اللاتينية لمواجهة الهيمنة الأمريكية ومبدأ مونرو. فبسبب وجود القوة المهيمنة داخل هذه الحركة، فإن النزعة الوحدوية الأمريكية تختلف إذن عن الحركات الوحدوية القومية الأخرى التي نشأت كرد فعل على نحو أساسي على الهيمنة الخارجية، على رغم أنها تشبه شرق آسيا، حيث كانت اليابان أيضًا قوة مهيمنة داخلية. كانت العلاقات بين الأمريكيين بهذا المعنى مشروطة «باستغلال وسوء استغلال الإمكانيات السياسية» المتاحة للولايات المتحدة بحكم موقعها المهيمن (Hula, 1942: 22). وعلى الرغم من هذه الإشكالية، فإن النزعة الوحدوية الأمريكية تطورت لتعكس مفاهيم «تضامن أمريكا اللاتينية»، وقد كانت بطبيعتها معادية للهيمنة على غرار الحركات الوحدوية القومية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وعلى رغم أن معايير المساواة في السيادة وعدم التدخل هي معايير بارزة في جميع أنحاء العالم، فإن المساهمات المبكرة لأمريكا اللاتينية لها أهمية خاصة،

لأن هذه المعايير ظهرت هناك أولاً قبل الانتقال إلى أجزاء أخرى من العالم. وبينما تم التأكيد على مبدأ السيادة في صلح وستفاليا للعام 1648، فإن مبدأ عدم التدخل لم يحظَ بذلك. ومن أبرز معايير أمريكا اللاتينية كان ثمة مبدأ الحيازة الجارية (uti possidetis juris)، أو احترام الحدود الموروثة. وقد أصبح هذا المعيار؛ الذي يحترم الحدود الإدارية للإمبراطورية الإسبانية، «إطارًا للشرعية المحلية والدولية خلفًا للعبور الدموي من الإمبراطورية إلى الدول الأمريكية التي خلفتها» (Dominguez, 2007: 90). من الواضح أن هذا المعيار دعم وأسهم في معيار السلامة الإقليمية العالمية، أو ما يسميه إيان براونلي ([1966] 1998) «إنشاء ونقل السيادة الإقليمية». يتمثل معيارٌ آخر لأمريكا اللاتينية في «عدم التدخل المطلق في مجتمع نصف الكرة الغربي» كمبدأ مجرد وكوسيلة لتحدي عقيدة مونرو الأمريكية. وقد تطورت هذه القاعدة تحت راية النزعة الوحدوية الأمريكية، وجاءت استجابة إزاء ما يُتصور أنه نفاق مُهَيْمِنٍ إقليمي في التعامل مع جيرانه الجنوبيين (Castle, 2000 ; Leonard, 2000).

كان أبرز الأمثلة عن تفكير أمريكا اللاتينية بشأن مبدأ عدم التدخل يتمثل في مذهبي كالفو ودراغو، إذ إن كليهما طُرح من قبل هؤلاء الأرجنتينيين. يرتبط الأول بالديبلوماسي والمؤرخ كارلوس كالفو، الذي أفصح في العام 1868 عن مذهبه القائل إن «سلطة تسوية نزاعات الاستثمار الدولية مستقرة في حكومة البلد الذي يوجد فيه هذا الاستثمار» (Wood, 2008: 46–7). كان هذا المذهب مُوَجهًا ضد التدخل في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية الممارس من قِبل القوى الأجنبية (الأوروبية والولايات المتحدة)، إذ أصبح سمة أساسية للدساتير والمعاهدات في أمريكا اللاتينية. كما ظل مذهب كالفو مذهبا قانونيا، وقد أُخذ به إلى أبعد من ذلك من خلال مذهب دراغو، الذي طرحه وزير الخارجية الأرجنتيني لويس ماريا دراغو في العام 1902، والذي تحدى من خلاله الموقف الأمريكي والأوروبي القائل إن لهما الحق في التدخل لإجبار الدول على الوفاء بديونها السيادية (Dominguez, 2007: 92). إذ يحظر هذا المذهب التدخل العسكري على وجه التحديد. وبناء على هذه الأسس، يشير جيري سيمبسون (2004: 126-59) إلى التمثيل القوي لأمريكا اللاتينية في الدفاع عن المساواة في السيادة ضد الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة في مؤتمر

لاهاي الثاني في العام 1907. حيث يحاجج بأن هذه المُنَاصَرَة ساعدت في تمهيد الطريق لأجل حل وسط لهيكل جمعيات ومجالس المنظمات الحكومية الدولية في القرن العشرين، والجمع بين المساواة في السيادة والتسلسل الهرمي.

ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أننا وجدنا أيضًا عناصر من التفكير الحديث المرتبط بحقل العلاقات الدولية الناشئ في الصين والهند، وهي الدول التي لم تكن من رواد المرحلة الأولى للحداثة أو من القوى الكبرى. لكن في كلتا الحالتين، كانت عناصر التفكير تلك عبارة عن عناصر مبعثرة، ولا تشير بعدُ إلى ظهور مجال دراسة منهجي.

3 - 2 - الصين

على رغم أن الصين؛ وعلى عكس الهند، لم تكن مُسْتَعْمَرة على نحو رسمي، فإنها اختُرقت بشدة من طرف قوى خارجية بما في ذلك اليابان. وفي ذلك الوقت، لم تكن ثمة في الصين دراسة أكاديمية منهجية لحقل العلاقات الدولية يمكن التعرف عليها، وذلك لأسباب ليس أقلها الاضطراب المستمر الناجم عن تفاعل سلالة تشينغ المتدهورة مع الضغط الأجنبي المتزايد. لكن، كان ثمة عناصر متناثرة من تفكير النزعة الوحدوية الآسيوية كما لوحظ في الفصل الأول، وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، كان عديد من الإصلاحيين الصينيين يركزون على اليابان، ويفكرون مليًا في كيفية إنقاذ الصين من أن تُبتلع من طرف الإمبرياليين الأجانب.

ربما كان أبرز عمل مرتبط بحقل العلاقات الدولية في الصين في ذلك الوقت هو كتاب كانغ يووي Kang Yuwei الموسوم بـ «الانسجام الكبير» (The Great Harmony [1935] 1958). لقد ارتبط كانغ يووي بقوة بالحركة الإصلاحية التحديثية في الصين خلال نهاية القرن التاسع عشر. كُتبت النسخ الأولى من كتابه في العامين 1884 و1885، ونُشر جزء منها في العام 1913. لقد جمعت حُجة كانغ بين الحداثة والتقاليد. إن تركيزها على فكرة الانسجام وعالم موحد بلا حدود يعكس الأفكار الكونفوشيوسية، ولكن يبدو أن كثيرا من محتواها بشأن إزالة حدود الطبقة والعرق والأمة والجنس وغيره من الأشياء، يجد له جذورا في النزعة الاشتراكية الطوباوية.

كان ليانغ تشيتشاو (1873-1929) Liang Qichao أحد أبرز أتباع كانغ يووي؛ وهو صحافي ومفكر من أواخر سلالة تشينغ. لقد سعى، مثله مثل كانغ، إلى إعادة

تفسير الكونفوشيوسية للصين، لكن مشاعره كانت تعيش نوعا من التضارب من خلال الرغبة في محاكاة الغرب مع الحفاظ على القيم والهوية الثقافية التقليدية. لقد جسَّد ليانغ تشيتشاو رغبة المثقفين الصينيين إبان تلك الفترة في إصلاح وتحديث بلدهم للتغلب على الإذلال الوطني والتهديد المادي القادم من اليابان والغرب، بيْد أنه فشل في التوفيق بين الديموقراطية والقيم الصينية التقليدية (Mishra, 2012: 123–215). وخلال زيارة للولايات المتحدة في العام 1903، أصيب ليانغ بخيبة أمل من الديموقراطية الأمريكية بعد أن شاهد عنصريتها وفسادها وانعدام المساواة فيها (Shepard, 2012).

كان سون يات سين (SunYat-sen) أحد المنفيين الصينيين إلى اليابان، وقد كان بصدد تطوير «رؤية آسيوية قائمة على الدولة ومعادية للإمبريالية»، غير أنه كان ثمة أشكال أخرى من الإقليمية بين المثقفين الصينيين متجذرة في الممارسات غير المرتكزة على الدولة وفي التعددية الثقافية غير الشوفينية - القومية (Karl, 1998: 1096–7). كان أحد الأمثلة على هذه الإقليمية البديلة هو أنشطة منظمة غير معروفة تسمى جمعية التضامن الآسيوي، التي تأسست في طوكيو في العام 1907 من طرف مفكرين صينيين واشتراكيين يابانيين ومنفيين قادمين من الهند وفيتنام والفلبين. كان أحد الجوانب المثيرة للاهتمام في هذه النزعة الإقليمية هو الاعتراف الممنوح «للفلبيني الأول» خوسيه ريزال (1861-1896) José Rizal، باعتباره «القومي الآسيوي المثالي الذي يجب أن تتعلم منه الصين والآسيويون الآخرون» (Karl, 1998: 1106). وعلى الرغم من أن ريزال معروف على نحو كبير بأنه بطل وحدة عرق الملايو، فإن رسالته كانت قد اعتمدت على التنوع غير المرتكز على الدولة الخاص بفكرة الإقليمية الآسيوية. ولاحقًا في هذا الفصل، سيكون ثمة مزيد من الأفكار بشأن النزعة القومية عند ريزال.

4 - 2 - الهند

كما هي الحال في كثير من مناطق العالم غير الغربي المُستعمَر، لم تكن ثمة دراسة منهجية لحقل العلاقات الدولية في الهند، ولكن كان ثمة تفكير نشط بشأن هذا الحقل بين المثقفين العامين، حيث كان تفكيرا يتعلق أساسا بمناهضة الاستعمار وأفكار النزعة الوحدوية الآسيوية. ولعل أبرز تلك الأفكار فكرة الدمج بين الحداثة

والتقاليد التي طرحها طاغور(*)، والذي أصبح أول حائز جائزة نوبل في الأدب في آسيا في العام 1913. لقد تمركزت مساهمة طاغور في الفكر الدولي بشأن نقده الصارم ورفضه القومية، في حين أن خيطًا آخر من تفكيره اهتم بالنزعة الوحدوية الآسيوية. لقد أدار حملة ذات نزعة وحدوية آسيوية ومناهضة للنزعة للقومية تعود جذورها في الأساس إلى النزعة البوذية، ومن المفارقات أن طاغور رأى اليابان باعتبارها تمثل القوة الرائدة في آسيا. بالنسبة إلى طاغور، كما صرح بذلك خلال جولته في الولايات المتحدة في شتاء العامين 1916 و1917، فإن «فكرة الأمة هي واحدة من أقوى أدوية التخدير التي اخترعها الإنسان... تحت تأثير أَبْخِرَتِهَا يمكن أن يحمل كل الناس برنامجها المنهجي للبحث الأكثر ضراوة عن الذات، من دون أن يدركوا على الأقل انحرافها الأخلاقي» (Tagore, [1917] 2002: 98). لم تكن مناهضة طاغور للقومية في الوقت الذي أصبحت فيه القومية جزءًا لا يتجزأ من النظام الرئيس للمجتمع الدولي العالمي (Mayall, 1990) فكرة غريبةً تمامًا. فالمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold Toynbee؛ مدير الدراسات في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) من العام 1924 إلى العام 1954، دان أيضًا القومية: «قوميتنا الغربية الحديثة... هي عودة إلى عبادة الذات الوثنية للقبيلة» (cited in Brewin, 1995: 280).

يعتقد طاغور أن القومية لم تسبب فقط نشوب صراع دولي، ولكنها سببت أيضًا القمع المحلي، أو قمع الفردانية التي اعتبرها واحدة من المساهمات الرئيسة للمجتمعات الغربية. وفيما يتعلق بالصراع الدولي، حذّر طاغور خلال زيارةٍ لليابان في العام 1916 من أن القومية ولدت المنافسة، أو عقلية «البقاء للأصلح»، أو نسخة متطرفة من مبدأ المساعدة الذاتية: «ساعد نفسك، ولا تكترث أبدا لما يحدثه هذا للآخرين» (Tagore, [1917] 2002: 33). كما حذّر طاغور اليابان من تقليد الغرب، خشية أن تصبح هي الأخرى أيضًا قمعيةً وعسكريةً. وذكّر الجمهور بأنه «حيثما

(*) روبندرونات طاغور (Rabindranath Tagore 1941-1981) فيلسوف وشاعر هندي مشهور، كان له أثر كبير في التأثير في التفكير والتقاليد الهندية. قدم طاغور للتراث الإنساني عديدا من القصائد الشعرية، والروايات الأدبية، إضافة إلى عشرات الكتب والمقالات والمحاضرات في الفلسفة والدين والتربية والسياسة والقضايا الاجتماعية. وقد نال جائزة نوبل في الآداب للعام 1913 ليكون بذلك أول أديب شرقي ينالها. [المترجم].

تَسُدْ الروح القومية، يُعلِّم كل الناس منذ الصغر الكراهية والطموحات بجميع أنواع الوسائل، وذلك من خلال صناعة أنصاف الحقائق والأكاذيب في التاريخ، والتشويه المستمر للأعراق الأخرى... وهكذا، تختمر في أذهانهم باستمرار فكرة خطر الشر تجاه الجيران والأمم الأخرى من غير دولهم» (Tagore, [1917] 2002: 35). لقد رأى طاغور القومية باعتبارها تمثل عمىً للبصيرة تجاه القانون الأخلاقي القائل إن «الإنسان يصبح أكثر صدقًا كلما أدرك نفسه من خلال الآخرين». علاوة على ذلك، «إن الأمم التي تزرع بصرامة العمى الأخلاقي كعبادة القومية؛ ستنهي وجودها بموتٍ مفاجئٍ وعنيف» (Tagore, [1917] 2002: 34). وفيما يتعلق بتأثير القومية في الحرية الفردية، أشار طاغور خلال جولته في الولايات المتحدة إلى أنه «لا يسعنا إلا أن نعترف بالمفارقة القائلة إنه بينما تسير روح الغرب تحت راية الحرية، فإن أمة الغرب تصوغ سلاسلها الحديد من التنظيم، سلاسل تنظيم هي الأكثر قسوة والأقل قابلية للكسر التي صُنِّعت طوال تاريخ الإنسان» (Tagore, [1917] 2002: 78).

لقد كان ثمة أيضًا كتابات عن موقع الهند المُستغَل في الاقتصاد الدولي للإمبراطورية البريطانية، مثل «نظرية الاستنزاف» لدادبهي ناوروجي Dadabhai Naoroji. ففي كتابه «الفقر والحكم غير البريطاني في الهند» Poverty and Un-British Rule in India الذي نُشر في العام 1901، حاول ناوروجي أن يفحص على نحو إحصائي الربح القومي الصافي للهند، وخَلُصَ إلى أن معظم ثروة الهند كانت «تُستنزف» من قِبل بريطانيا، وذلك من خلال تثبيط تطور الصناعة في الهند، ومن خلال جعل المستعمرة تدفع التكاليف المدنية والإدارية الهائلة التي ينطوي عليها الحفاظ على الإمبراطورية (Ganguli, 1965). لم ينخرط ناوروجي في نشاط مناهضٍ للاستعمار، بل كان مشروعه يهدف إلى إجراء دراسة علمية. وعلى رغم ذلك، فإنه من الصحيح القول إن نظرية ناوروجي أعطت دفعة لحركة الاستقلال الهندية بسبب رفضها للحكم البريطاني، حتى لو كان ذلك في الجانب الاقتصادي فقط.

5 - 2 - حقل العلاقات الدولية في مناطق استعمارية أخرى

كان أحد التحديات التي تواجه تحليل أصول حقل العلاقات الدولية في أجزاء مختلفة من العالم قبل الحرب العالمية الأولى يتمثل في غياب المفاهيم المعاصرة المتعلقة

بـ «الإقليم» Region. لقد كانت مصطلحاتٌ مثل: «الشرق الأدنى» و«الشرق الأوسط» و«الشرق الأقصى» و«جنوب آسيا» و«جنوب شرق آسيا» عبارة عن بناءات استعمارية أُنشئت لخدمة الأغراض الإستراتيجية والجيوسياسية للقوى الإمبريالية، وخاصة بريطانيا العظمى. وعلى سبيل المثال، فالمنطقة الممتدة من أفغانستان في الغرب إلى إندونيسيا في الشرق مُقسمة الآن إلى جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، مع ميانمار (بورما) التي تُعد بمنزلة خطٍ فاصل. وعلى رغم ذلك، لم تكن هذه المفاهيم الإقليمية لجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا قد تشكلت بعد في مطلع القرن العشرين. والواقع، ستظهر جنوب شرق آسيا كفكرة إقليمية مميزة على نحو رئيس بعد إنشاء قيادة جنوب شرق آسيا من قِبل القوى المتحالفة خلال الحرب العالمية الثانية (Acharya, 2013a:38). وقد أُشير إلى المنطقة تاريخيًا من قِبل عديد من العلماء الغربيين باسم الهند الكبرى، وهو مصطلح من شأنه أن يلهم القوميين الهنود في منطقة كالكوتا Calcutta فيما بعد خلال عشرينيات القرن المنصرم لتشكيل جمعية الهند الكبرى تحت الرعاية الروحية لرابندرانات طاغور (Keenleyside, 1982 ; S. Bayly, 2004).

كان جزء كبير من المنطقة المعروفة اليوم باسم الشرق الأوسط يقبع تحت السيادة العثمانية خلال هذه الفترة، وكان هناك في تلك المنطقة جزء نسبي من التفكير بشأن العلاقات الدولية. فالنزعة الوحدوية العربية Pan-Arabism لم تظهر حتى الحرب العالمية الأولى، ولكن كان هناك بعض من التفكير في العلاقات الدولية كحقل معرفي ضمن السياق الإسلامي. ففكرة الخلافة الإسلامية الموحدة تُعَد فكرة قديمة (Hashmi, 2009: 172–3). ويوفر التمييز في المصادر الشرعية الإسلامية الكلاسيكية (وليس القرآن) بين دار الإسلام ودار الحرب أساسًا للتفكير في العلاقات الدولية وإن لم يكن ذلك داخل دار الإسلام، لأنه من المفترض أن تكون هناك دولة إسلامية واحدة فقط (Tadjbakhsh, 2010: 176–84). لقد ظهرت فكرة الوحدة الإسلامية في سياقٍ مناهضٍ للاستعمار على وجه التحديد، وحصل ذلك داخل الإمبراطورية العثمانية خلال أواخر القرن التاسع عشر كطريقة لمواجهة التعديات الأوروبية على العالم الإسلامي. وقد دعا السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لأجل شكل من أشكال الوحدة الإسلامية في ظل الإمبراطورية العثمانية لتقوية المقاومة ضد الغرب، غير أن هذه الفكرة لم تصل إلى أي مكان.

استلهم عديد من المثقفين في العالم الاستعماري الأفكار الغربية؛ بما في ذلك الليبرالية، كوسيلة لإصلاح مجتمعاتهم ومحاربة الاستعمار و/أو الإذلال. بيد أنهم لم يجدوا دائمًا الأفكار والأساليب الغربية جذابة أو قابلة للتطبيق في سياقاتهم المحلية. وقد أدت جهودهم إلى التوفيق بين الحداثة الغربية والقيم والهوية الأصلية في بعض الأحيان إلى الفشل من حيث النتائج السياسية، لكنها تركت تأثيرًا عميقًا على الحركات القومية في العالم الاستعماري. وبصرف النظر عن تشيتشاو الصيني الذي سبق ذكره في هذا الفصل، فإن المثال البارز على ذلك هو جمال الدين الأفغاني (1838-1897)، وهو صحافي وناشط سياسي فارسي المولد دعا إلى إسلام حداثي كوسيلة لمحاربة الهيمنة الغربية (Kedourie, 2018). دَرَس جمال الدين الأفغاني وسافر إلى آسيا (الهند ومصر وتركيا)، وكذلك إلى أوروبا (لندن وباريس) في أثناء تطوير ونشر الأفكار السياسية الإسلامية التي من شأنها أن تُلهم الأجيال اللاحقة من القوميين الإسلاميين في جنوب آسيا (بما في ذلك مؤسس باكستان محمد علي جناح) ومصر وتركيا (Mishra, 2012: 46–123).

وإذا كان يُنظر إلى الأفغاني على أنه مؤسس القومية الإسلامية الحديثة، فإن ريزال المذكور أعلاه؛ وهو طبيب عيون وكاتب وزعيم سياسي تلقى تعليمه في أوروبا، يمكن اعتباره أول قومي علماني أو «قومي بدائي» في آسيا (Chong, 2017). فبينما حاول الأفغاني التوفيق بين الحضارة التقليدية (الإسلامية) والحداثة الغربية، جسَّد ريزال التوترات القائمة بين القوميات الثورية والإدماجية في دول الأَطْرَاف. ثمة جدل قائم بشأن ما إذا كان ريزال إدماجيا (إصلاحيا) أم ثوريا أم كليهما. حيث تحتوي روايتاه «لا تلمسني» Touch Me Not و«عهد الجشع» The Reign of Greed على مؤامرات ثورية مسلحة، ولكن في كلتا الحالتين فشلت تلك الجهود. ويرى البعض أنه يرفض الثورة المسلحة لمصلحة الإصلاح الليبرالي الذي من شأنه أن يمنح الشعب الفلبيني حكومة جمهورية، والمساواة والحقوق؛ بما في ذلك المشاركة والتمثيل السياسيين، وحرية الصحافة والتعبير. وإذ تعذر ذلك، فإنه عارض الحكم الإسباني الذي اعتبره «حكما لا يهتم بالناس، وأنه أصبح حالة شاذة في وسط الناس الصالحين، تمامًا مثله مثل الأشخاص ذوي الأفكار الشريرة، لا يمكنهم البقاء في ظل حكم صالح» (Funtecha, 2008). ما لا لبس فيه هو أن ريزال كان من بين قلة من

الفلبينيين الذين لم يقبلوا بالفلبين القابعة تحت الاستعمار الإسباني كشرط طبيعي، وكان لديهم الشجاعة للوقوف ضده.

أما فيما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء، فقد كانت هي الأخرى غير غربية أيضًا، وكانت تقبع بقوة في قبضة الاستعمار. وبالمقارنة مع الصين والهند، كانت هذه المنطقة تفتقر على نحو واسع إلى مؤسسات وتقاليد التعليم العالي الرسمي بخلاف تلك البنى التي وفرتها القوى الاستعمارية. وعلى ذلك، عُقد المؤتمر الأفريقي الأول في لندن في العام 1900، وحظي حينها باهتمام دولي كبير. خلال تلك المرحلة، استفادت النزعة الوحدوية الأفريقية Pan-Africanism على نحو كبير من صلاتها بحركة من أجل تحرير السود في الولايات المتحدة، وتأثير القادة الأمريكيين السود مثل وليام إدوارد دو بويز W. E. B. Du Bois. ولم تقتصر مؤتمرات الوحدة الأفريقية على مناهضة الاستعمار أو التمييز العنصري فقط، بل تبنت اهتمامات وقضايا أكبر في العلاقات الدولية. ففي خطابه في مؤتمر العام 1900، أعلن وليام إدوارد دو بويز:

«لا تدع العالم يأخذ خطوة إلى الوراء على درب ذلك التقدم البطيء ولكن الواثق، ذلك التقدم الذي رفض على التوالي السماح لروح الطبقة؛ روح الطبقة الاجتماعية أو روح الامتياز أو الولادة، بالحرمان من الحياة والحرية والسعي وراء السعادة؛ روح البشرية المناضلة. فلا يجب أن يكون اللون أو العرق سمة من سمات التمييز بين الرجال البيض والسود بغض النظر عن القيمة أو القدرة»(*).

إن هذا مؤشر واضح إلى أن المؤتمر تبنى قضية أوسع من مجرد حقوق السود أو العرق، وقدم تلميحات لأفكار المساواة والحرية على المستوى الدولي. ومن المثير للاهتمام أن المؤتمر الأفريقي الأول في العام 1900 قد حضره ناوروجي، مبتكر «نظرية الاستنزاف» للإمبريالية البريطانية.

(*) To the Nations of the World, www.blackpast.org/1900-w-e-b-du-bois-nations-world (Accessed 27 May 2018).

[المؤلفان].

3 - أسطورة العام 1919 لتأسيس حقل العلاقات الدولية

بالنظر إلى النطاق المثير للإعجاب إلى حد ما وعمق تفكير حقل العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى، والعلامات الواضحة المتعلقة ليس بإضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحقل في دول المَرْكَز فقط، ولكن المتعلقة أيضًا بتطوراته المهمة في دول الأَطْرَاف، كيف يمكننا تفسير الفهم الواسع النطاق القائل إن حقل العلاقات الدولية لم يخرج إلى حيز الوجود إلا في العام 1919؟ كمثل كل أمة أو تخصص معرفي، تمتلك العلاقات الدولية «أساطيرها المُؤَسِسَة» الخاصة بها، والتي يمكن فهمها على أنها «جزء من الخيال/ جزء من الحقائق» (Booth, 1996: 328). ومثل معظم الأساطير، فإن أصول حقل العلاقات الدولية محاطة بالجَدَل. إذ يوجد الآن نقد قوي «لأسطورة» حقل العلاقات الدولية لعام 1919. حيث يفتتح شميدت (1998a : 149) القضية بحجة تجريبية تشبه إلى حد كبير الحُجة الواردة أعلاه، مُحاججًا بأنه كانت ثمة أفكار بشأن حقل العلاقات الدولية قبل العام 1919:

«على عكس ما هو متعارف عليه، فإن مجال العلاقات الدولية لا يدين بأصله أو نشأته إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. إن الفكرة القائلة إن هذا الحقل المعرفي لم يظهر إلى الوجود إلا بعد الحرب هي إحدى الأساطير السائدة التي تُزَود معظم الروايات المتعارف عليها بتاريخ هذا الحقل...على مدى السنوات العشرين الماضية، ناقش العلماء مزايا إنشاء نوع من الهيكل التنظيمي الذي يمكن أن يخفف من الفوضى الدولية».

لقد قدم كنوتسن (2016) أيضًا حالة تجريبية مفصلة، ورفض كل من كارفالهو وليرا (2011) وجون هوبسون (2012: locs. 356–94) بشدة قصة تأسيس في العام 1919، وركزوا بحق على الإهمال أو حتى الإِغفال الكامل الذي طال الجذور الحديثة والعميقة والجوهرية لحقل العلاقات الدولية. تتميز حجج كارفالهو وليرا وهوبسون بالخط السياسي الأكثر ملاءمة لإِغفال روابط حقل العلاقات الدولية بالإمبريالية والإدارة الاستعمارية والعنصرية (التي تمكن إضافتها إلى الجغرافيا السياسية) كجزء من جاذبية أسطورة العام 1919. لقد أثر هذا الإغفال بالتأكيد في الطريقة التي تطورت بها العلاقات الدولية السائدة، على الرغم من أن معظم هذا الإِغفال حصل بعد العام 1945 مثلما سيتضح ذلك في الفصلين الرابع والسادس.

وعلى رغم ذلك، ثمة سببان جوهريان يفسران استمرار أسطورة العام 1919؛ يتمثلان في: إضفاء الطابع المُؤَسسي، وصدمة الحرب العالمية الأولى. من الواضح أن حقل العلاقات الدولية كان فيَ طريقه إلى أن يصبح مُمَأْسَسًا باعتباره تخصصًا أكاديميًا أو حقلًا للدراسة قبل العام 1914. لكن هذا لم يحدث إلا في العام 1919. وبعد ذلك، وعندما انطلق سباق المَأْسَسَة هذا بالفعل، تكررت هذه الظاهرة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية. لقد تمثلت الأحداث الأكثر تكرارًا في: تأسيس قسم السياسة الدولية وكرسي وودرو ويلسون Woodrow Wilson في السياسة الدولية في جامعة أبيريستويث Aberystwyth في العام 1919، وإنشاء اثنين من مراكز التفكير في حقل العلاقات الدولية؛ المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن Royal Institute of International Affairs in London في العام 1920 ومجلته لـ «الشؤون الدولية» International Affairs في العام 1922؛ ومجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations في نيويورك في العام 1921. وقد أُنشئ مزيد من كراسي وأقسام ومعاهد حقل العلاقات الدولية طوال سنوات ما بين الحربين، وسنوضح ذلك في الفصل الرابع.

وعلى رغم ذلك، كانت موجة المَأْسَسَة هذه مدفوعة إلى حد كبير بصدمة الحرب العالمية الأولى، ومن دون تأثير تلك الحرب كان من شبه المؤكد أنها لم تكن لِتَحْدُثَ بهذه السرعة أو بالطريقة نفسها. ولايزال من الممكن رؤية عمق تأثير الحرب العالمية الأولى بالطريقة التي يُعَرفُ بها قسم السياسة الدولية في جامعة أبيريستويث نفسه اليوم:

«لقد تأسس القسم في العام 1919 كرد فعل على أهوال الحرب العالمية الأولى التي فقد فيها ملايين الأشخاص حول العالم حياتهم. وقد مثل مشروعًا معياريًا بهدف فهم ديناميات السياسة العالمية من أجل تجاوز الحرب في نهاية المطاف»(*).

لم تكن الحرب العالمية الأولى هي الحرب الأولى التي تم خوضها على نطاق عالمي: فقد حققت الثورة الفرنسية والحروب النابليونية ذلك. والواقع، كانت الحرب العالمية الأولى أول صراعٍ شاملٍ شمل مجموعة كاملة من القوى الصناعية

(*) www.aber.ac.uk/en/interpol/about/ (Accessed 28 May 2017).

[المؤلفان].

الكبرى. وقد تم خوض تلك الحرب بأسلحة على عكس تلك المستخدمة في الحروب السابقة، حيث كانت أسلحة باهظة الثمن ومدمرة وصعبة المواجهة على نحو كبير أكثر مما كان متوقعًا. إن تلك الدول التي دخلت في الحرب العالمية الأولى بدرجة من الحماس الداروني الاجتماعي لإثبات أنها الدولة المتفوقة كما فعل البعض، خرجت منها في الأغلب، إذا نجت بالفعل، برعب شديد من أي تكرارٍ للحرب. وكما وصفنا ذلك في الفصل الأول، بدت الحرب وكأنها تهدد وجود الحضارة الأوروبية، وتركت الشعور بالخوف الشديد من الحرب (ما نسميه بالمعضلة الدفاعية) واسع الانتشار. وأثارت التساؤل بشأن الديبلوماسية، وأيضا بشأن الحكمة من السماح بتطويرٍ لا نهاية له على مستوى التسلح بغرض السيطرة على العلاقات بين القوى الكبرى.

لقد كان تأثير هذه الاعتبارات الطاغية هو الذي شكل حقل العلاقات الدولية الناشئ كما يظهر من تعريف قسم السياسة الدولية لنفسه في جامعة أبيريستويث. ومثلما حاجج جيمس جول (1982)، فقد دمرت الحرب العالمية الأولى جميع خيوط التفكير الثلاثة للقرن التاسع عشر بشأن كيفية ترويض الحرب: ثقة المحافظين بميزان القوى؛ إيمان الليبراليين بالآثار الوسيطة للتجارة الحرة والدساتير؛ وإيمان الاشتراكيين بأن التضامن الطبقي سوف يتفوق على القومية. وحتى آمال أولئك الذين اعتقدوا، مثل بلوخ، أن الخوف من استخدام أسلحة جديدة مدمرة من شأنه أن يردع الحرب لم تتحقق (Pearton, 1982: 137–9). وكما يحاجج بوزان ولوسون (2015a: 62– 3):

«انطلاقا من عشرينيات القرن الماضي فصاعدًا، كان حقل العلاقات الدولية يركز على نحو شبه مستحوذ على الحاضر والمستقبل القريب اللذين حُددا إلى حد كبير من منظور علاقات القوى الكبرى. هذا النشُوء أطلق حقل العلاقات الدولية باعتباره تخصصا معرفيًا حاضرًا كانت اهتماماته الأساسية تتمثل في النظام/ اللانظام المتعلق بالقوى الكبرى وكيفية فهم الظروف التي قد تؤدي إلى نشوب الحرب أو تعزيز السلم. لقد عزز انكشاف القرن العشرين بانقساماته الأيديولوجية العميقة والتحسينات المستمرة في قوى التدمير مركزية هذين الاهتمامين التوأمين. وفي ظل هذه الظروف، كان من السهل إغفال العالم لما قبل العام 1914 بخلاف كونه فقط مادة للمناقشات بشأن أسباب الحرب واحتمالات تخفيفها... وفي عالم القرن

العشرين، كان الأمر الأكثر أهمية هو كيفية احتواء اندلاع الحرب بين القوى الكبرى المستقطبة أيديولوجيًا».

خلاصات

على الرغم من كل أفكار حقل العلاقات الدولية التي جاءت من قَبل، فإن الحرب العالمية الأولى وضعت حدا لها على نحو أو بآخر. فبدلًا من النظر إلى «من أين أَتَت، ركز حقل العلاقات الدولية نظرته بثبات نحو المستقبل، وعلى المشكلة النبيلة لكيفية منع الحرب وإحقاق السلام. لقد أصبحت الحاجة إلى إدارة الفوضى الدولية لعلاقات القوى الكبرى وسباق التسلح والاقتصاد العالمي من أجل منع حرب أخرى هي الأولوية المهيمنة للنظام «الجديد». وما أصبح ينتظرنا بدا أكثر إلحاحًا بكثير من القضايا الاستعمارية التي تُركت على الجانب. إن توازن القرن التاسع عشر في حقل العلاقات الدولية بين إدارة دول المَرْكَز من ناحية، وإدارة العلاقات الأساسية لدول الأَطْرَاف من ناحية أخرى، أفسح المجال إلى حد كبير أمام المخاوف بشأن إدارة العلاقات الدولية داخل المَرْكَز. كان سلام القوى الكبرى الطويل في مَرْكَز القرن التاسع عشر هو الذي أطاحت به الحرب، وكان ذلك يحتاج إلى اهتمام عاجل. فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى اضطراب العلاقات الاستعمارية، ولكن ليس بالطرق التي كانت تتطلب اهتمامًا فوريًا. وقد بدا النظام الاستعماري قويًا في العام 1919 كما كان في العام 1914، ومن ثم صار من الممكن الدفع به نحو الخلف وإبقاؤه منفصلًا إلى حد كبير عن دراسة العلاقات الدولية داخل المَرْكَز.

3

العالم 1919-1945: الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي

«ربما بدت الفاشية، التي ظهرت خلال عشرينيات القرن الماضي، كأنها أيديولوجية جديدة لكنها لم تكن كذلك، إذ كانت مجرد اندماج بين العنصرية «العلمية» والقومية ضمن صيغة متطرفة خاصة من الداروينية الاجتماعية»

مقدمة

ربما يمكن النظر إلى الحرب العالمية الأولى باعتبارها الجولة الأولى من أزمة نسقية للحداثة على نطاق عالمي. ومثلما سنبين في فصول لاحقة، احتلت الجولات اللاحقة من هذه الأزمة (الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة وإنهاء الاستعمار، و«صعود البَقِية») معظم فترة القرن العشرين. وكما ورد في الفصل الأول، كانت أسباب الحرب العالمية الأولى متأصلة على نحو عام في زعزعة استقرار علاقات القوى الكبرى التي سببتها الحداثة، وخاصة في زعزعة استقرار العلاقات العسكرية الناجمة عن كل من النزعة القومية وديناميات سباق التسلح الصناعي. ولم تكن الحرب ناتجة على نحو كبير عن صراعات

أيديولوجية حول أشكال الحكم، أو أزمة اقتصادية ناجمة عن الحداثة، على الرغم من أن كلتيهما كانت لهما عواقب وخيمة. يغطي هذا الفصل كلًا من سنوات ما بين الحربين التي شكّلت محاولة فاشلة لاستعادة وتحسين المجتمع الدولي الخاص بالمركز منذ ما قبل العام 1914، كما يغطي فترة الحرب العالمية الثانية التي جاءت نتيجة لذلك الفشل.

يلتقط القسم التالي الموضوعات الرئيسة من الفصل الأول، ويتطرق إلى مسألة الاستمرارية وعدم الاستمرارية مع فترة ما قبل العام 1914. نحن نحاجج بأن الحرب العالمية الأولى كانت مجرد أزمة جزئية للحداثة، وأن عواقبها لم تغير على نحو أساسي بنية الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي على الرغم من أنه كانت لها عواقب وخيمة في بعض النواحي. تبحث الأقسام اللاحقة في الموضوعات الرئيسة للسياسة الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين والحرب العالمية الثانية، وتجد أن الأخيرة شكلت أزمة عالمية أكبر بكثير من الأولى. ونحن نتبنى الحجة القائلة بأن الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة؛ بالإضافة إلى مرحلة إنهاء الاستعمار، لم تكن أحداثًا منفصلة فعلًا، ولكنها مثّلت مراحل في أزمة أكثر شمولًا تكشفت من عواقب التحول الشامل الذي شهدته العلاقات الدولية والذي ولّدته ثورات الحداثة في القرن التاسع عشر (Buzan and Lawson, 2015b).

1 - الاستمرارية وعدم الاستمرارية من عالم ما قبل 1945

يلتقط هذا القسم المناقشات الرئيسة من الفصل الأول وينظر في كيفية مُضي تلك المناقشات قُدمًا من عدمه خلال هذه الفترة: الآثار المادية والفكرية للحداثة؛ الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي الاستعماري الغربي؛ والقصة الفريدة لليابان، تلك الدولة المتأرجحة بين الغرب والبقية من دون أن تكون جزءًا من أي منهما.

فيما يتعلق بالتأثيرات المادية، استمرت ثورات الحداثة من دون هوادة في تقديم وتيرة من التغيير التكنولوجي على الصعيد المدني والصعيد العسكري، وغالبًا على الصعيدين معًا. فالتقنيات الحالية للبواخر والسكك الحديد والتلغراف التي قلّصت مسافة العالم لأول مرة خلال القرن التاسع عشر، استمرت في التحسن على مستوى السرعة والموثوقية والفعالية، وأيضا من حيث التكلفة وتغطية جميع أرجاء العالم.

ومع زيادة القدرة على التفاعل، استمر العالم في التقارب بسرعة. إذ يمكن للمرء الآن الطيران إلى عديد من الوجهات، أو استخدام القصف من الطائرات كوسيلة رخيصة للسيطرة على رجال القبائل المتمردين في المواقع الاستعمارية البعيدة. لقد جعلت الإذاعة الاتصالات العالمية فورية إلى حد ما، وفتحت أيضًا وسيلة جماهيرية جديدة وقوية. كما أصبحت محركات الاحتراق الداخلي والكهرباء والمواد الكيميائية تتصدر طليعة الصناعة. بالإضافة إلى الإنجازات المبكرة في سعة التفاعل، أُضيف الإنتاج الضخم والاستخدام الواسع النطاق للسيارات والطائرات وأجهزة الراديو. أما في القطاع العسكري، فقد طُبق المزيج نفسه من التحسينات والابتكارات، حيث حُسِّنت أشياء مثل الغواصات وحاملات الطائرات والغازات السامة والدبابات والمقاتلات والقاذفات والسونارات على نحو كبير، وأُدخِلت ابتكارات جديدة مثل الرادار. فالثورة الدائمة في الشؤون العسكرية التي انطلقت في القرن التاسع عشر ظلت مستمرة بلا هوادة.

وعلى النقيض من ذلك، استمر المشهد الفكري ليكون تحت سيطرة الأيديولوجيات الأربع نفسها للتقدم التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر. فقد تطورت تلك الأيديولوجيات مع الزمن، لكنها لم تحمل في طياتها شيئا جديدًا جوهريًا يذكر. فلم تكن الحرب العالمية الأولى ناجمةً عن المنافسات الأيديولوجية بشأن أشكال الحكم، على الرغم من أن القومية شكلت عاملًا مهما في نشوبها وعجلت بزوال النزعة السلالية للحكم باعتبارها الشكل الرئيس للشرعية السياسية. لكن الحرب لم تفعل الكثير لمعالجة أو حل التناقضات القائمة بين أيديولوجيات التقدم. أدت تلك الأيديولوجيات إلى تآكل الإمبراطورية خاصة داخل أوروبا، وإن كان ذلك قد حصل في الخارج على نحو أقل بكثير. ربما بدت الفاشية، التي ظهرت خلال عشرينيات القرن الماضي، كأنها أيديولوجية جديدة لكنها لم تكن كذلك. إذ كانت مجرد اندماج بين العنصرية «العلمية» والقومية ضمن صيغةٍ متطرفةٍ خاصةٍ من الداروينية الاجتماعية.

وعلى رغم أن الحرب العالمية الأولى لم تفعل شيئًا يذكر لحل التناقضات الأيديولوجية للحداثة، فإنها فعلت الكثير لتركيزها على نحو أكبر وجعلها عاملًا رئيسًا في العلاقات بين القوى الكبرى، وذلك من خلال ربطها بسلطة الدولة في دول المركز.

قبل العام 1914 لم تمارس أيديولوجيات التقدم دورًا كبيرًا في تحديد العلاقات بين القوى الكبرى، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن السلالة الحاكمة كانت لاتزال مؤثرة للغاية. وبعد العام 1919 أصبحت أيديولوجيات التقدم تشكل عاملًا مركزيًا في علاقات القوى الكبرى، بل يمكن المحاججة بأنها شكلت العامل الأساسي. فقد كانت النزعة القومية قوية في كل مكان، وحلَّت محل السلالة الحاكمة باعتبارها الأساس الرئيس للدولة. وكانت لأشكال الليبرالية بالفعل سلطة دولة في بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وقد أدى هذا التقارب الأيديولوجي دورًا ما خلال الحرب. كانت الخطوة الأولى لتحدي الليبرالية وصعودها تتمثل في الثورة البلشفية في روسيا في العام 1917. إذ لم تؤدِ هذه الخطوة إلى إخراج روسيا من الحرب العالمية الأولى فقط، بل جعلتها أيضًا مُمَثِّلة لفكرة عالمية بديلة من الاقتصاد السياسي للحداثة. لقد أقام الاتحاد السوفييتي دولة/ مجتمعًا شموليًا واقتصادًا موجهًا ضد الرأسمالية الفردية والليبرالية الديموقراطية الخاصة بالغرب. وسرعان ما تحوَّلت هذه الثنائية الأيديولوجية إلى ثالوث مع استيلاء الفاشيين على إيطاليا خلال عشرينيات القرن الماضي، وعلى ألمانيا وإسبانيا واليابان خلال الثلاثينيات من القرن نفسه(*). كما قدمت الفاشية فكرة بديلة عن الاقتصاد السياسي للحداثة، ولكنها كانت فكرة ضيِّقة الأفق وليست عالمية، حيث كانت تجمع بين الدولة/ المجتمع الشمولي ورأسمالية الدولة، مع إضافة جرعة كبيرة من الداروينية الاجتماعية العنصرية. وهكذا، بالإضافة إلى الشد والجذب الطبيعي على مستوى ميزان القوى، ظلت علاقات القوى الكبرى خلال سنوات ما بين الحربين مدفوعة بالمنافسة الأيديولوجية القائمة بين نزعتين كونيتين متناقضتين، وبالمنافسة الأيديولوجية القائمة بين كل واحدة من تلك الأيديولوجيات، وأيضًا بمجموعة من القوميين المتطرفين ضيقي الأفق.

وبطريقة أبطأ وأكثر دقة، بدأت أيديولوجيات التقدم هذه في الترشيح والتآكل داخل بِنيَة المركز - الأطراف الخاصة بالمجتمع الدولي العالمي الاستعماري. لقد شككت الأفكار القومية بشأن السيادة الشعبية التي دُفِع بها من طرف الرئيس

(*) لقد كانت اليابان حكومة عسكرية بالإضافة إلى إمبراطور - إله أكثر من كونها فاشية على النمط الغربي (Sims, 2001: 179–85; Totman, 2005: chs. 15–16). لكنها كانت تتناسب مع الصيغة الفاشية، وارتبطت بألمانيا وإيطاليا في تحالف المحور في العام 1940. [المؤلفان].

ويلسون في شرعية الحكم الاستعماري. وكذلك فعل الليبراليون فيما يتعلق بحقوق الإنسان الفردية وتقرير المصير للشعوب وحرية الأسواق. وصار من الممكن استخدام الأفكار العنصرية لبناء تسلسل هرمي يزيح فيه اليابانيون والصينيون والأفارقة وغيرهم البِيضَ عن القمة. فقد قدمت الأفكار الاشتراكية أدوات ثورية ليس فقط لمحاربة الرأسمالية، ولكن أيضًا للإطاحة بالحكومات الإمبريالية. وهكذا، كان ثمة - خلال فترة ما بين الحربين العالميتين - تجمع معين من الزخم في الحركات المناهضة للاستعمار في دول الأطراف.

كانت أمريكا اللاتينية (باستثناء منطقة البحر الكاريبي) بالفعل مستقلة رسميًا، ولكنها خلال القرن العشرين شهدت إحياءً لنزعة مناهضة الاستعمار. وتوقعًا للتطور الواسع لإنهاء الاستعمار بعد العام 1945، أُعيدت صياغة نزعة مناهضة الاستعمار تلك لتكون نزعة تسعى إلى إنهاء التبعية الاقتصادية والسياسية أكثر من كونها مطلبًا للاستقلال الرسمي. ففي بيرو تأثر القومي البيروفي خوسيه كارلوس مارياتغي José Carlos Mariátegui بكل من المهاتما غاندي وماو تسي تونغ بالإضافة إلى ليون تروتسكي وفلاديمير لينين وأنطونيو غرامشي والثوار الأيرلنديين. وربما كانت الحركة المناهضة للاستعمار في الهند هي الأكثر اتساعًا وتأثيرًا عبر الحدود بين هذه الحركات خلال تلك الفترة، لكنها لم تكن حركة فردية. قاد غاندي، الذي عاد إلى الهند في العام 1915 بعد أن قاد حملته «اللاعنف» (ساتياغراها Satyagraha، أو «حب الحقيقة») ضد العنصرية البيضاء في جنوب أفريقيا، إذ كان مذهبه في اللاعنف مصدر إلهام لنيلسون مانديلا ومارتن لوثر كينج. ولكن على الرغم من التأثير المهيمن لغاندي، فإن الفكر والمقاربة الهنديين لمناهضة الاستعمار لم يكونا ينتميان إلى نوع واحد. إذ كانت المقاربات الأخرى ثورية وبارزة على نحو خاص في منطقة البنجاب (مع الثوري بهجت سينغ) والبنغال (والمفكر أوروبيندو غوش)، (أطلق عليه البريطانيون لقب «إرهابي»)؛ والقومية الهندوسية (التي دافعت عنها حركة هندوتفا بزعامة في دي سافاركار(*)، وهي الحركة الناشئة في عشرينيات القرن

(*) هندوتفا hindutva هو الشكل السائد للقومية الهندوسية في الهند. حظي المصطلح بشعبية منذ إطلاقه من قبل مؤسسه فيناياك دامودار سافاركار في العام 1923. وقد تبناها حزب بهاراتيا جناتا كأيديولوجية رسمية له في العام 1989. تزعم هندوتفا أن «الهندوس» يجب أن يهيمنوا على الهند، وأن على الدولة أن تكون ذات هوية «هندوسية». [المترجم].

الماضي). علاوة على ذلك، وفي تحدٍ لنهرو، دعا سوبهاس شاندرا بوس إلى التعاون مع القوى الفاشية لتسريع استقلال الهند. وهكذا، بدأ البعض على الأقل في دول الأطراف في توقع اقتطاع دور في توازن القوى داخل دول المركز.

وفي أفريقيا، تراوحت المقاومة ضد الاستعمار بين مقاطعة التجارة الخاصة بالمنتجات الاستعمارية، والكفاح المسلح الصريح. ففي أفريقيا الناطقة بالإنجليزية - غانا ونيجيريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا - تشكلت الحركات المناهضة للاستعمار في عشرينيات القرن الماضي، على الرغم من أنها لم تصبح قوية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وحصل هذا في حين كان الوضع في أفريقيا الناطقة بالفرنسية مختلفًا. وعلى عكس البريطانيين الذين اعتبروا مستعمراتهم حضارات منفصلة وأقل شأنًا واتبعوا مزيجًا من الحكم المباشر وغير المباشر، عَد الفرنسيون مستعمراتهم جزءًا من الحضارة الفرنسية، واتبعوا سياسة الدمج الرسمي في الأمة. قُسمت الحركات المناهضة للاستعمار في أفريقيا الناطقة بالفرنسية إلى أولئك الذين قبلوا بالهوية الثقافية الفرنسية لكنهم طالبوا بالمساواة الرسمية، وأولئك الذين رفضوا الدمج لمصلحة الاستقلال والهوية مع الثقافة والقيم الأفريقية الأصلية. وكانت معظم تلك الحركات توجد في فرنسا نفسها وليس في المستعمرات، وهو وضع لم يتغير إلا بعد العام 1945 (Goebel, 2015 ; Elam, (2017. وقد كان لاحتلال قوات موسوليني إثيوبيا في العامين 1935 و1936 تأثير مضاعف في تأجيج القومية الأفريقية. حيث أصبحت هزيمة إثيوبيا للغزو الإيطالي في العام 1896 رمزًا للمقاومة الأفريقية للاستعمار.

خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، اتخذت القومية العربية طابعًا معاديًا للغرب على نحو أكثر حسمًا، وذلك على عكس «النهضة العربية» التي كانت سائدة في القرن الماضي، والتي كانت موجهةً سياسيًا ضد الحكم العثماني ولكنها سعت ثقافيًا إلى التعلم من الغرب (على الأقل جزء منها بقيادة العرب المسيحيين). وكان لهذا علاقة كبيرة بإنشاء الانتداب البريطاني والفرنسي في ظل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، خاصة مع حصول بريطانيا على الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن، وفرنسا على لبنان وسورية. لقد دمَّر هذا الانتداب أي آمال فورية لاستقلال العرب، وأدى وعد بلفور البريطاني، الذي يتصور إنشاء وطن لليهود، إلى مزيد من المعارضة للاستعمار الغربي.

وعلى رغم ذلك، لم تولِّد هذه التطورات خلال هذه الفترة ضغطًا كافيًا للاستقلال من شأنه تهديد بِنية الحكم الإمبراطوري الغربي والياباني لما وراء البحار. لذلك، وفيما يتعلق ببنية المجتمع الدولي العالمي، استمرت سنوات ما بين الحربين إلى حد كبير مع الصيغة الأولى للنظام الاستعماري الغربي الذي أُنشئ خلال القرن التاسع عشر. بُذلت جهود كبيرة لترميم هذا النظام وتعزيزه لا سيما من خلال ترميم الاقتصاد العالمي ومتابعة سياسة الحد من التسلح وبناء هيكل دائم للمنظمات الحكومية الدولية العالمية. غير أن الانقسامات الحاصلة بين القوى الكبرى؛ والتي كانت تقوم جزئيًا على أسس أيديولوجية وجزئيًا بسبب الانتقام والقيادة الضعيفة، قوَّضت هذا المشروع. وسنتطرق لمزيد عن هذا الموضوع في القسم التالي.

إن النقطة الأساسية التي يجب توضيحها هنا هي أن الحرب العالمية الأولى لم يكن لها تأثير كبير في بِنية المجتمع الدولي العالمي. إذ كان تأثيرها الرئيس، كما لوحظ، يتمثل في دفع الانقسامات الأيديولوجية إلى صدارة علاقات القوى الكبرى. كما أن الحرب العالمية الأولى غيَّرت توزيع القوة من خلال تدمير الإمبراطوريتين النمساوية المجرية والعثمانية، وخفض مرتبة ألمانيا، وإضعاف بريطانيا وفرنسا، وتقوية الولايات المتحدة واليابان. ولكن بخلاف ذلك، ظلت السمات الرئيسة للصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي الاستعماري الغربي على حالها. فقد صارت بنية المركز - الأطراف ونظام الاستعمار موضع تساؤل على نحو أكثر قليلًا من قبل، لكنهما ظلا يشكلان بنيةً ونظامًا شرعيين. وكذلك فعل أيضًا نظام العنصرية (عدم المساواة البشرية) الذي دعم النزعة الاستعمارية واحتضنته القوى الفاشية كعقيدة لها ودعم لتطلعاتها الإمبريالية. إن التغييرات الحاصلة على مستوى توزيع القوة كانت لاتزال تحافظ على بِنية متعددة الأقطاب على نحو عام. وعلى رغم وجود بعض التغييرات في المواقع داخل إطار القطبية التعددية، فإن أوروبا ظلت المحور المركزي لسياسات القوة، مع استمرار تموقع اليابان والولايات المتحدة على الحواف. لم تكن ثمة تغييرات جوهرية في المبادئ التنظيمية للمجتمع الدولي العالمي، فالسيادة المُقسمة، والإقليمية، والقومية، والديبلوماسية، وميزان القوى، والقانون الدولي والحرب كلها لم تتغير إلى حد كبير. وحتى نظام عصبة الأمم كان أصليًا فقط في نطاق طموحاته: فلم تكن فكرة المنظمات الحكومية الدولية الدائمة فكرة

جديدة، مما جعل عصبة الأمم تمثل امتدادًا للممارسات الحالية بدلًا من كونها تمثل انطلاقة جديدة (Reus- Smit, 1999:145–9).

استمرت قصة اليابان خلال سنوات ما بين الحربين في مسار سلس إلى حد ما، وذلك منذ ما قبل العام 1914(*). فقد خاضت اليابان حربًا سهلة ومربحة. وبعد ذلك، عملت عضوا عاديا في نادي القوى الكبرى، على الرغم من فشلها في العام 1919 في الحصول على اعتراف الغرب بأنها قوة متساوية من الناحية العرقية. ونتج عن ذلك الإذلال تحولٌ معادٍ للغرب في السياسة اليابانية التي أرست أسس التنافس الجيوسياسي مع بريطانيا والولايات المتحدة خلال سنوات ما بين الحربين (Zarakol, 2011: 166–73). وتماشيًا مع التغييرات الحاصلة في سياساتها الداخلية، ابتعدت اليابان عن التوافق مع بريطانيا، واتجهت نحو مزيد من الاعتماد على الذات والاصطفاف النهائي مع ألمانيا وإيطاليا. وفي مؤتمر واشنطن البحري في العامين 1921 و1922، ظفرت اليابان بالمرتبة الثالثة باعتبارها قوة بحرية متقدمةً بذلك على فرنسا وإيطاليا. وواصلت بناء إمبراطوريتها في شمال شرق آسيا بهدف بناء معقل إقليمي لها قادر على مقاومة الغرب. ولتحقيق هذه الغاية، استولت على منشوريا في العام 1931 والتي كانت بالفعل دولة أمراء حرب شبه مستقلة، وأنشأت هناك دولة استعمارية تنموية ناجحة (Duara, 2003). وقد أقدمت اليابان على غزو الصين في العام 1937، ولكن على الرغم من تحقيق عديد من الانتصارات العسكرية فإنها لم تتمكن من هزيمة الصينيين، لتتورط بذلك في حرب طويلة وشرسة. وفي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، انسحبت اليابان، مثل عديد من القوى الكبرى الأخرى، من عصبة الأمم.

وفقًا لمعايير اليوم، لم يكن سلوك اليابان مختلفًا على نحو ملحوظ عن سلوك القوى الكبرى الأخرى التي أقامت أيضًا تحالفات تقوم على أساس الفرص والأيديولوجيا، وسعت إلى بناء مجالات إمبراطورية ذات اكتفاء ذاتي. وعلى رغم ذلك كله، كانت اليابان إلى حد ما قوة استعمارية غير عادية بين الحربين؛ ذلك أنها بذلت كثيرا من الجهد لتحديث مستعمراتها، وفرضت عليها صيغة من إصلاحاتها

(*) تعتمد هذه المناقشة على نحو كبير على: Koyama and Buzan, 2018. [المؤلفان].

الخاصة المرتبطة بحركة الميجي. وكما يرى جان يانسن ويورغن أوسترهاميل Jan Jansen and Jürgen Osterhammel (2017: 61): «كانت اليابان القوة الاستعمارية الوحيدة قبل العام 1945 التي رأت فرصة في تقوية المدينة الكبرى من خلال مخطط إضفاء الطابع الصناعي على أطراف الإمبراطورية». ويتفق بروس كامينغز Bruce Cumings مع هذا الطرح (1984: 12–13): «قبل العام 1945 كانت اليابان من بين القوى الإمبراطورية القليلة جدًا التي وطَّنت الصناعات الثقيلة الحديثة في مستعمراتها: الصلب؛ والمواد الكيميائية؛ ومنشآت الطاقة الكهرومائية في كوريا ومنشوريا؛ وإنتاج السيارات فترة من الوقت لاحقا. وبحلول العام 1945 كان لدى كوريا بنية تحتية صناعية، وعلى رغم انحيازها الشديد نحو المصالح الحضرية، فإنها كانت من بين الأفضل تطورًا في العالم الثالث». كما يُظهر أتول كوهلي (2004: 25–61) بالتفصيل كيف أن الحكم الاستعماري الياباني كان أكثر اختراقًا وتحديثًا من البريطانيين والفرنسيين، حيث أعاد تشكيل الزراعة الكورية، وحوَّل الهياكل الطبقية والسياسية وإلغاء العبودية، وأسهم في خلق اقتصاد حديث موجه إلى التصدير مع إيجاد قطاع صناعي كبير. ويروي براسونجيت دوارا (2003) قصة مماثلة عن منشوريا، حيث يكشف أن الهجرة الداخلية الكبيرة من الصين إلى منشوريا، والتي كانت مستمرة منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، استمرت على قدم وساق خلال فترة الاحتلال الياباني. وبينما قاوم بعض الصينيين استيلاء اليابان على السلطة، انجذب كثيرون نحو الفرص الاقتصادية المتزايدة وفرصة الهروب من فوضى أمراء الحرب. وعلى الرغم من أن تلك كانت من دون شك دولًا استعمارية قَهرِية وقمعية، فإن اليابان نجحت في استمالة قطاعات كبيرة من مجتمعات هذه المستعمرات، خصوصا في كوريا (Tudor, 2012: 19). وقد حصلت تايوان أيضًا على بنية تحتية كبيرة للنقل والتنمية الصناعية. فاليابان تعاملت مع تايوان، مثل كوريا، من نواحٍ عديدة على أنها جزء منها، بما في ذلك توسيع نظامها التعليمي الشامل ليشمل السكان (J. Gray, 2002: 456). ومن المؤكد أن استغلال اليابان لمستعمراتها ومحاولتها تجاوز ثقافتهم وهويتهم ولَّد معارضةً، ولكن مع كل ذلك مارس الكوريون دورًا مهمًا في استعمار اليابان وفي تحديث كل من بلدهم ومنشوريا، وبين العامين 1910 و1940 حققت كل من كوريا وتايوان متوسط نمو للناتج المحلي الإجمالي أعلى

من اليابان بنسبة 3.36 في المائة، ونمت القدرة التصنيعية لكوريا بنسبة 10 في المائة سنويًا (Cumings, 1984: 2).

على رغم استعمارها وهزيمتها في نهاية المطاف، فإن الانتصارات المبكرة لليابان على الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهولنديين خلال عامي 1941 و1942 حطمت مرة أخرى أسطورة القوة البيضاء في آسيا، ومهَّدت الطريق على نحو كبير لإنهاء الاستعمار الذي أعقب تلك المرحلة (Westad, 2007: 88–9).

2 - المواضيع الرئيسة للعلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين

يبحث هذا القسم بمزيد من التفصيل في كيف ولماذا فشلت محاولة الدفع بالمجتمع الدولي العالمي نحو التعافي والاستقرار على الرغم من الجهود المبذولة للسيطرة على التسلح والحرب، وإنعاش الاقتصاد العالمي، وبناء منظمات حكومية دولية عالمية أكثر شمولًا. هذه قصة مألوفة في حقل العلاقات الدولية، وتحتاج فقط إلى إيضاحها هنا. إنها تنقسم إلى مرحلتين واضحتين: محاولة إعادة بناء نظام مُحسَّن بعد الحرب خلال عشرينيات القرن الماضي، والانهيار التدريجي لهذا النظام خلال سنوات الثلاثينيات من القرن نفسه. وفي كلتا المرحلتين تدور القصة بالكامل تقريبًا حول المركز، الذي سبَّبت الحرب زعزعةَ استقراره اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وعسكريًا. وعلى رغم الاضطراب الحاصل داخل المركز، فإنه لم يكن ثمة خلال هذه الفترة أي تهديد كبير يأتي من الأطراف من شأنه تهديد النظام الاستعماري المتمثل في بنية المركز - الأطراف، على الرغم من أنه قد وُضعت، كما لوحظ، الأسس لمجابهة أي مقاومة قوية قد تنشأ في وقت لاحق. لقد أصبحت نزعة مناهضة الاستعمار أكثر تنظيمًا في فيتنام والهند وإندونيسيا وأجزاء كثيرة من الشرق الأوسط، وكان على القوى الاستعمارية أن تتعامل، ليس فقط مع المعارضة الفكرية والسياسية التي يغذيها جزئيًا خطاب ويلسون عن حق تقرير المصير، ولكن كان عليها في بعض الأحيان التعاطي مع الاحتجاجات العنيفة وحركات التمرد (Jansen and Osterhammel, 2017: 35–70). غير أنه وخلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، كانت المخاوف الاستعمارية تتركز على نحو كبير على طول الخطوط الجيوسياسية للمنافسة القائمة بين القوى الكبرى لإعادة تقسيم

الغنائم الاستعمارية؛ مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة باعتبارها تشكل قوى الوضع القائم؛ ومع ألمانيا وإيطاليا واليابان، وإلى حد ما الاتحاد السوفييتي؛ وهي القوى التي كانت تسعى إلى تغيير الوضع القائم. كانت القوى الاستعمارية لاتزال تتمتع بميزة كبيرة داخل الأطراف خاصة فيما يتعلق بالقوة والتنمية، كما تتمتع بميزة كبيرة إلى حد ما فيما يتعلق بمعايير المجتمع الدولي العالمي، أي السلطة الشرعية. وداخل المركز، كانت النزعة الاستعمارية لاتزال تشكل نظاما شرعيا بأتم المعنى بالنسبة إلى المجتمع الدولي العالمي.

تركزت محاولة ترميم وتقوية المجتمع الدولي العالمي بعد الحرب العالمية الأولى بشأن بناء نظام من المنظمات الحكومية الدولية العالمية؛ وإنعاش الاقتصاد العالمي؛ والسيطرة على سباق التسلح؛ وحظر الحرب. وكان ثمة بعض النجاحات الملحوظة في كل هذه المجالات.

لقد أنشأت، ولأول مرة، عصبة الأمم وعائلة المنظمات الحكومية الدولية الوظيفية المرتبطة بها منتدىً دائما متعدد الأطراف على نطاق عالمي. وعلى الرغم من أن السياسة الداخلية منعت الولايات المتحدة من الانضمام إلى ما أنشأه رئيسها وودرو ويلسون، فإن عصبة الأمم أضفت مع ذلك الطابع المُؤَسسي على الدبلوماسية متعددة الأطراف القائمة في مركز المجتمع الدولي العالمي. كانَت عصبة الأمم تأمل استبدالَ ميزان القوى سيئ السُّمْعة بنظامٍ للأمن الجماعي. وقد أفسحت المجال أمام الرأي العام، وكانت تهدف إلى إنشاء إِطارٍ قانوني لدعم السلام العالمي. ومثل بقية المنظمات الحكومية الدولية السابقة المذكورة في الفصل الأول، لم يتكون أعضاء عصبة الأمم من القوى الرائدة فقط، ولكن ضُم أيضًا عديد من الدول غير الغربية، حيث كان بعضها لايزال يقبع تحت الحكم الاستعماري. ومن بين الأعضاء المُؤَسِسين توجد الصين؛ والهند؛ وليبيريا؛ وبلاد فارس/ إيران؛ وسيام/ تايلند. وانضمت لاحقًا الحبشة/ إثيوبيا؛ (1924) وتركيا؛ (1932) والعراق؛ (1932) وأفغانستان؛ (1934)؛ ومصر (1937). داخل بعض القوى الكبرى، وأبرزها بريطانيا، كان ثمة دعم شعبي قوي وأمل معقود على عصبة الأمم. فقد جمع اتحاد عصبة الأمم في بريطانيا أكثر من 400 ألف عضو، وكان تعبيرًا رائدًا عن فكرة أن الرأي العام الديموقراطي يجب أن يمارس دورًا كبيرًا في تعزيز السلام والحفاظ عليه.

حققت محاولة إنعاش الاقتصاد العالمي بعض النجاح خلال عشرينيات القرن الماضي، حيث تعافت التجارة العالمية إلى حد ما بعد الحرب، وكانت إعادة إنشاء معيار الذهب باعتباره أساساً لنظام مالي عالمي أمرًا فعالًا إلى حد ما. وقد انهار نظام القرن التاسع عشر هذا خلال الحرب العالمية الأولى، ولكن بحلول أواخر العشرينيات من القرن الماضي عادت عديد من الدول إليه مجددا.

كانت النجاحات الرئيسة في الحد من التسلح تتمثل في معاهدة واشنطن البحرية (1922) وبروتوكول جنيف (1928) الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في الحروب. وقد تناول كلاهما القضايا الناشئة عن الحرب العالمية الأولى: أي سباق التسلح البحري الذي سبق الحرب والذي كان مسؤولًا عنها جزئيًّا؛ واستخدام الأسلحة الكيميائية في أثناء الحرب. وحددت معاهدة واشنطن نِسَب السفن الرأسمالية بين القوى البحرية الخمس الرئيسة، وسمحت بإلغاء البوارج على نطاق واسع وأوقفت إلى حد كبير برامج البناء البحري الطموحة التي كانت لاتزال تتمتع بزخم مُتأتٍّ من الحرب. كما أعاد بروتوكول جنيف فعليًّا فرض حظر وُضِع لأول مرة في مؤتمرات لاهاي قبل نشوب الحرب. كان ثمة أيضًا عملٌ تحضيريٌّ خلال العشرينيات من القرن الماضي لأجل مؤتمر عالمي لنزع السلاح، وذلك لتنفيذ الوعود التي جرى التعهد بها في معاهدة فرساي. وفي العام 1925 قطعت معاهدة لوكارنو بعض الأشواط نحو تطبيع العلاقات مع ألمانيا، وتأكيد التسوية الإقليمية للحرب. وفي العام 1928 نال ميثاق كيلوغ بريان دعمًا واسعًا لحظر الحرب كأداة شرعية لسياسة الدولة، وقد أُرفق هذا الميثاق بالقانون العام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية. كان هذا يُعَد مثاليا حتى في ذلك الوقت. لكنه عكس الصدمة التي سببتها الحرب العالمية الأولى والخوف الذي ولَّدته من تكرار مثل هذا الحدث، كما قدم أساسًا لقوانين الحرب وجرائمها التي ستأتي لاحقا.

خلال ثلاثينيات القرن العشرين انهارت إلى حد كبير العناصر الأساسية المرتبطة بهذه المحاولة الرامية إلى تقوية المجتمع الدولي العالمي. لقد أُضعِفت عصبة الأمم منذ البداية، وتم ذلك بشكل رئيس من خلال استخدام حق النقض ضد عضوية الولايات المتحدة من قِبل الانعزاليين الأمريكيين، وأيضًا بسبب السلام العقابي ضد ألمانيا التي لم تُقبَل عضويتها في عصبة الأمم حتى العام 1926. وقد انسحبت عدة

دول في أمريكا اللاتينية من عصبة الأمم خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. كما انسحبت القوى الفاشية الكبرى خلال الثلاثينيات من القرن نفسه: انسحبت اليابان في العام 1933 بسبب رفض الآخرين الاعتراف بدولتها العميلة في مانشوكو؛ وانسحبت ألمانيا في العام 1933 ظاهريًا بسبب فشل مؤتمر عصبة الأمم لنزع السلاح؛ وانسحبت إيطاليا في العام 1937 بسبب العقوبات المفروضة عليها بسبب غزوها لإثيوبيا؛ كما طُرِد الاتحاد السوفييتي في العام 1939 بسبب غزو فنلندا. فشلت عصبة الأمم في الصمود باعتبارها آلية لإدارة الأمن الجماعي، وذلك بسبب ضعف وانقسام قيادة القوى الكبرى من جهة، وبسبب التوقعات غير الواقعية والقدرات الضعيفة لإنفاذ القرارات من جهة أخرى. لم يكن الرأي العام مسالمًا على الصعيد العالمي كما كان مأمولًا، إذ إنه أيَّد في بعض البلدان السياسات القومية العدوانية. فالمصالح المتباينة القائمة بين القوى الكبرى سرعان ما دمرت أي فرصة للإجماع الذي كان يمكن أن يكون ضروريا لتحقيق الأمن الجماعي.

إن الوهن نفسه الذي أصاب عصبة الأمم على إثر غياب الولايات المتحدة أثَّر أيضًا في الاقتصاد العالمي. فقد كانت بريطانيا ضعيفة اقتصاديًّا بسبب الحرب إلى درجة أنها لم تكن قادرة على استئناف القيادة المالية والتجارية، بينما كانت الولايات المتحدة؛ التي قوَّتها الحرب ماليًّا وصناعيًّا على نحو كبير، غير راغبة سياسيًّا في تولي الدور القيادي (Kindleberger, 1973: 28, 292). وأدى انهيار السوق في العام 1929 في الولايات المتحدة بسرعة إلى التوجه نحو النزعة الحمائية وانهيار التجارة العالمية ومعيار الذهب، حتى أن بريطانيا أُجبرت على الخروج من معيار الذهب في العام 1931، والتخلي عن التجارة الحرة في العام 1932 (W. Ashworth, 1975: chs. 8–9; Foreman- Peck, 1982: chs. 7–8; Gilpin, 1987: 127 – 31).

لقد تلاشى ذلك الزخم الذي كان يقف وراء كل من سياسة الحد من التسلح وحظر الحرب خلال ثلاثينيات القرن العشرين. فالمؤتمر العالمي لنزع السلاح الذي انعقد في العام 1932، انهار بسرعة في العام 1933، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى تعقيدات التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، وجزئيًّا إلى ألمانيا التي رفضت قبول القيود العسكرية المستمرة والدونية بينما رفض الآخرون نزع السلاح إلى مستواها. وقد بدأت الحكومة النازية الجديدة في برلين في إعادة التسليح، وحذا

الآخرون حذوها. وجرى التخلي عن القيود المفروضة على أعداد وأنواع الأسلحة، وبدأ سباقُ تسلحٍ يشبه إلى حد ما ذلك الذي سبق الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من الخوفً من الحرب الذي لايزال قويًّا داخل الدول الساعية إلى الحفاظ على الوضع القائم، فإن الخوف من الهزيمة أطلق العنان لدينامية الأسلحة الصناعية والتحسينات النوعية والكمية السريعة على نحو كبير. لم يسبب حظر الحرب سوى التخلي عن إعلان الحرب عندما غزت دول مثل إيطاليا واليابان بلدانا أخرى. وقد قُوِّضت الحركات السلمية القوية في أماكن مثل بريطانيا عندما أجبرت أحداث مثل الحرب الأهلية الإسبانية عديدا من دعاة السلام الاشتراكيين على الاختيار بين مسالمتهم ومعارضتهم للفاشية.

باختصار، وبحلول منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت محاولة إعادة بناء نظام ما قبل الحرب تشهد تراجعا تاما. فقد كانت عصبة الأمم تشهد فشلا واضحا في منع القوى الكبرى من غزو البلدان الأخرى، كما كانت ألمانيا تكسر القيود والعقوبات المفروضة عليها بموجب معاهدة فرساي. وانهار الاقتصاد العالمي، مع التخلي عن معيار الذهب ورفع الحواجز الجمركية في كل مكان تقريبًا. ودخلت جميع القوى الكبرى على نحو متزايد في لعبة صفرية بغرض محاولة إنشاء تكتلات اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي. كانت محاولة كبح دينامية الأسلحة تتهاوى، وشرعت القوى الكبرى واحدة تلو الأخرى في برامج إعادة التسلح. حيث بدت فكرة إمكانية حظر الحرب ساذجةً بشكل ميؤوس منه، وازداد الاحتفاء بالحرب بين القوى الفاشية باعتبارها تشكل مصير الأمة.

تُفسر القيادة الضعيفة للمجتمع الدولي العالمي بعضًا من هذا الانهيار، ولكن التآزر القوي بين إقحام الأيديولوجيا في علاقات القوى الكبرى، والضغط الذي لا هوادة فيه لدينامية الأسلحة الصناعية يقدمان تفسيرا أشمل. فقد أدى التقسيم الأيديولوجي ثلاثي الاتجاهات إلى جعل ميزان القوى وتوازن التهديد والحسابات أمورا صعبة ومعقدة للغاية. هل كانت الديموقراطيات الليبرالية مهددة أكثر من قِبل الشيوعية أم من قِبل الفاشية؟ وهل كانت الفاشية مهددة أكثر من قِبل الشيوعية أم من قِبل الديموقراطية الليبرالية؟ وهل كان الشيوعيون أكثر عرضة للتهديد من قِبل الفاشيين أم من قِبل الديموقراطيات الليبرالية؟ وفي ظل هذه الظروف، هل

يمكن أن يكون عدو عدوي صديقي؟ لم يكن لمثل هذه الأسئلة إجابات واضحة تؤدي إلى إجماع سهل. ومما زاد من تعقيد هذه الحسابات، كانت تلك التغييرات السريعة الحاصلة في التوازن العسكري الذي أحدثته مسارات إعادة التسلح الألمانية واليابانية والسوفييتية، وردود الفعل الناشئة تجاهها في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. لم تكن هذه التغييرات كميةً فقط (عدد الطائرات والسفن والدبابات والقوات)، بل كانت تغييرات نوعية أيضًا. وكانت الأجيال الجديدة من الأسلحة أكثر فاعلية من الأجيال القديمة، وكانت لبعض الأشياء الجديدة تمامًا، مثل الرادار، القدرة على تغيير اللعبة تمامًا.

لقد شكَّل انهيار الاقتصاد العالمي والسباق لأجل بناء تكتلات اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي متغيرا إضافيا إلى هذا الجو المشحون. حيث أعادت هذه الحركة التجارية على نحو أساسي تأسيس الصلة بين الازدهار والسيطرة على الأرض. وبذلك، زادت من حدة التوترات القائمة داخل المركز بين القوى الساعية إلى الحفاظ على الوضع القائم والقوى الساعية إلى تغيير ذلك الوضع. كانت القوى «التي تملك»، مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، من أوائل التحديثيين الذين كانت لديهم بالفعل مجالات نفوذ و/أو إمبراطوريات يمكن تحويلها إلى تكتلات اقتصادية. وكانت القوى «التي لا تملك»، مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا، في وقت لاحق من دعاة التحديث الذين احتاجوا إلى «تَمَلُّك» (أو في حالة ألمانيا وروسيا إعادة تَمَلُّك) إمبراطورياتهم الخاصة حتى لا يُطرَدوا. في ظل هذه الظروف، كان تحقيق الأمن الجماعي شيئا مستحيلًا. إن منطق «تقريب العالم» الذي استخدمه بعض المحللين الجيوسياسيين لشرح الحرب العالمية الأولى كان يعمل على نحو أكثر كثافة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين كان هذا المزيج قد أشعل شرارة نزعة إمبريالية تنافسية لإعادة تقسيم الأطراف الاستعمارية من قِبل قوى المركز الكبرى التي وضعت العالم بثبات على طريق الحرب العالمية الثانية.

3 - الحرب العالمية الثانية

كما لوحظ في المقدمة، يمكن النظر إلى الحرب العالمية الثانية على نحو أفضل باعتبارها الجولة الثانية من أزمة الحداثة التي انطلقت منذ الحرب العالمية الأولى.

كما يمكن اعتبار الحربين معًا نوعًا من الحرب الأهلية الأوروبية :Preston, 2000) (153–4. إذ كان ثمة فيهما كثير من الاستمرارية وأوجه الشبه. ومرة أخرى، كانت ألمانيا تتموضع في قلب الإشكالية الأوروبية. فالحرب العالمية الأولى لم تحل مشكلة قوة ألمانيا في قلب أوروبا، ولا استيائها من وضعها داخل المجتمع الدولي العالمي. والواقع أن التسوية القاسية في فرساي أدت إلى تفاقم الحالة الأخيرة، إذ ساعدت في تمهيد الطريق أمام ظهور النزعة الفاشية الانتقامية في ألمانيا. لقد اتخذت تحالفات الحرب العالمية الثانية شكلًا مشابهًا تمامًا لتلك التي كانت موجودة خلال الحرب العالمية الأولى، مع اصطفاف بريطانيا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة في نهاية المطاف ضد ألمانيا وإيطاليا ومختلف بقايا الإمبراطورية النمساوية المجرية. وأدى فشل محاولة تعزيز المجتمع الدولي العالمي خلال عشرينيات القرن الماضي إلى إطلاق ديناميات التنمية والتسلح نفسها التي زعزعت استقرار علاقات القوى الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى. حيث زادت روسيا وألمانيا واليابان بسرعة من قوتها الصناعية والعسكرية، وكانت أسلحة جديدة مثل القاذفات تُنبئ بجعل الحرب جديدة ومختلفة تمامًا عن سابقاتها. كانت الحرب العالمية الثانية أيضًا، مثلها مثل الحرب العالمية الأولى، حدثًا اختص به المركز إلى حد كبير، حيث كانت دول الأطراف تعتبر بمنزلة مصدر إمداد لها، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من القوات، وأيضا بمنزلة هدف للمنافسة بين القوى الكبرى. وقد ظلت القومية ذات النزعة الداروينية الاجتماعية تمارس تأثيرا قويا في سلوك العلاقات الدولية وتأطيرها، واتخذت الفاشية شكلًا أكثر تطرفًا مما كانت عليه قبل العام 1914.

كانت ثمة بعض الاختلافات على مستوى التحالفات، حيث انضمت اليابان إلى قوى المحور بدلًا من الانضمام إلى بريطانيا، وبقيت تركيا على الحياد، ولم تنشق إيطاليا عن ألمانيا في بداية الحرب. لكن هذا الاختلاف كان طفيفًا نسبيًّا مقارنة باختلافين اثنين آخرين: الأيديولوجيا والنطاق. ففي حين أن الحرب العالمية الأولى كانت في الأساس صراعًا مباشرًا بين القوى الكبرى بشأن توازن القوى والقومية، كانت الحرب العالمية الثانية، في النهاية، تمثل معركة بشأن الأيديولوجيا: ما هي صيغة الاقتصاد السياسي للحداثة التي كانت ستصبغ المستقبل؟ وفي حين أن القومية انتصرت إلى حد كبير في كل مكان، فإن التناقضات المتأصلة

في الأيديولوجيات الثلاثة الأخرى للتقدم خلال القرن التاسع عشر لم تكن قد حُلَّت بعد. فقد كانت الاشتراكية والليبرالية والفاشية بمنزلة ورثة شرعيين لثورات الحداثة. وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين كان الجميع منغمسين بقوة في منافسة القوى الكبرى، وذلك سعيًا إلى حل المشكلات القائمة بينهم عن طريق القتال. من جهة، كانت هناك الأيديولوجية الفاشية الضيقة الأفق التي هددت بجلب التسلسلات الهرمية الاستعمارية الخاصة بالعرق والهيمنة الإمبريالية إلى داخل المركز. ومن جهة أخرى، كانت هناك أيديولوجيتان كونيتان؛ الرأسمالية الليبرالية والشيوعية الشمولية، حيث وعدتا بتقديم رؤى مختلفة لكيفية تنظيم الجنس البشري ككل بغية المضي قدمًا بالحداثة. وقد حدث هذا الاصطفاف عن طريق المصادفة. في العام 1939 حاولت اليابان مهاجمة الاتحاد السوفييتي لكنها هُزمت، وعقدت سلامًا معه واتجهت جنوبًا ضد الولايات المتحدة. وفي العام 1941 كسر هتلر اتفاقه مع ستالين ولم يغزُ الاتحاد السوفييتي فقط، بل أعلن الحرب على الولايات المتحدة أيضًا.

كانت الحرب العالمية الثانية أكبر بكثير من حيث النطاق والشدة من الحرب العالمية الأولى. لقد كانت، في الواقع، اندماجا لحربين إقليميتين: واحدة في أوروبا كانت تمثل الجولة الثانية من الحرب العالمية الأولى، والأخرى في شمال شرق آسيا. وقد جاءت هذه الأخيرة نتيجةً لتَبَاعُد اليابان عن الولايات المتحدة وبريطانيا خلال سنوات ما بين الحربين الموصوفة أعلاه، ومحاولتها بناء معقل إقليمي لها في شرق آسيا بإمكانه أن يصمد أمام الضغط الغربي. بدأت حرب شرق آسيا هذه بشكل جدي في العام 1937 مع غزو اليابان للصين، واندمجت مع الحرب الأوروبية في العام 1941 عندما هاجمت اليابان الولايات المتحدة واغتنم هتلر هذه الفرصة لإعلان الحرب على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من طبيعتها العالمية المندمجة، فإن الحرب العالمية الثانية ظلت تتمحور حول أوروبا. كانت ألمانيا أكثر قوة وتهديدًا من اليابان؛ لأنها كانت تملك إمكانية توحيد المركز الصناعي لأوروبا بأكمله وتصبح قوة عظمى عالمية. إذ لم يكن لدى اليابان لا النية ولا القدرة على غزو الولايات المتحدة، بما يهدد على نحو أساسي بإعادة انتداب المستعمرات الغربية الضعيفة في آسيا والمحيط الهادئ لمصلحتها.

أدى هذا الاندماج بين حربين إقليميتين إلى حرب عالمية حقيقية ذات رهانات إمبريالية أكبر بكثير. فخلال الحرب العالمية الأولى، كان الشرق الأوسط فقط هو الذي يشكل محل نزاع خطير، مهما كانت الأحلام الواسعة التي قد تكون لدى ألمانيا بشأن إخراج البريطانيين من الهند. وفي أماكن أخرى، كما هو الحال في أفريقيا وشرق آسيا، كان تطهير المستعمرات الألمانية مسألة ثانوية نسبيًّا. لكن خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط على المحك، ولكن كانت ثمة أيضًا الإمبراطوريات الاستعمارية في جنوب وجنوب شرق آسيا. على مدى بعض الوقت، هددت ألمانيا وإيطاليا موقع بريطانيا في البحر المتوسط ومصر، كما سيطرت اليابان على جنوب شرق آسيا وهددت الهند. لقد وسَّعت الأسلحة الجديدة والمُحسَّنة نطاق العمليات العسكرية، وباستثناء الولايات المتحدة، جُلبت الجبهة الداخلية على نحو مكثف إلى الصراع، خصوصا من خلال القصف العنيف للمدن. ويمكن من خلال التمعن في الأرقام المماثلة للضحايا، رؤية بعض الأفكار المتعلقة بالاختلاف في كل من النطاق الواسع والتقنيات الجديدة اللذين أنتجتهما حرب القوى الكبرى: نحو 15 مليون قتيل خلال الحرب العالمية الأولى، و41 مليون قتيل خلال الحرب الثانية (Clodfelter, 2002).

وبسبب هذه الاختلافات كانت عواقب الحرب العالمية الثانية أكبر بكثير من عواقب الحرب الأولى. وكما يحاجج بوزان ولوسون (2014a)، فإن مجموعة الأحداث التي كانت دائرة خلال الحرب العالمية الثانية تستحق المكانة التي تتمتع بها باعتبارها تاريخا مرجعيا أوليا لحقل العلاقات الدولية، في حين أن الحرب العالمية الأولى تُصنف فقط باعتبارها تاريخا مرجعيا ثانويا. لقد أسهمت الحرب العالمية الأولى على نحو طفيف نسبيًّا في تغيير سواء البنية المادية أو المعيارية للمجتمع الدولي العالمي، بينما غيَّرت الحرب العالمية الثانية الكثير. فبعد العام 1919 استمرت الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي. وبعد العام 1945 كانت التغييرات كبيرة بما يكفي لتبرير تسمية ما أنتجته الحرب بالصيغة الأولى المُعَدَّلة للمجتمع الدولي العالمي. وقد تجسدت النتائج الرئيسة للحرب العالمية الثانية فيما يلي:

- إزاحة فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان، ولاحقا، بريطانيا من أعلى سلم ترتيب القوى.

- ارتقاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى مكانة قوة عظمى superpower، والتحول من نظام دولي متعدد الأقطاب أيديولوجيًّا وماديًّا إلى هيكل ثنائي القطبية سواء على مستوى توزيع القوة أو في تقلص التنافس الأيديولوجي الذي يقود السياسة العالمية، ليضحي ذلك التنافس قائمًا بين صيغتين من النَّزَعَات الكونية: النزعة الرأسمالية الديموقراطية الليبرالية؛ والنزعة الشيوعية الشمولية.

- تخفيض مرتبة أوروبا من كونها تمثل مركز المركز إلى كونها الهدف الرئيس للنزاع بين القوتين العظميين.

- إنهاء النزعة الانعزالية الأمريكية، والاستعداد داخل الولايات المتحدة لتولي القيادة الاقتصادية والسياسية بدلًا من بريطانيا. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تحولًا كبيرًا نحو الدبلوماسية المتعددة الأطراف وإعادة بناء مجموعة مُحسَّنة من المنظمات الحكومية الدولية العالمية. وعلى الرغم من وجود قوتين عظميين فإن الولايات المتحدة في الواقع كانت متقدمة على نحو كبير على الاتحاد السوفييتي من حيث الثروة والقدرات المادية. إذ لم ينافسها الاتحاد السوفييتي بجدية إلا على مستوى القدرات العسكرية وعلى المستوى الأيديولوجي.

- إعادة توحيد الصين باعتبارها قوة مستقلة في ظل الحكم الشيوعي بدلًا من الحكم القومي.

- نزع الشرعية عن العنصرية وعدم المساواة البشرية كنظم أساسية للمجتمع الدولي العالمي، واستبدال المساواة وحقوق الإنسان مكانهما. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك نزع الشرعية عن الفاشية كشكل من أشكال الحكم الحديثة على أساس أنها هي المُسببة لنقل العنصرية والاستخدام غير المقيد للقوة - الذي كان منحصرا في السابق في الأطراف - إلى داخل المركز.

- نزع الشرعية عن الاستعمار/ الإمبريالية كنظام أساسي للمجتمع الدولي العالمي واستبداله بالتنمية. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي التخلي السريع عن السيادة المقسمة رسميًّا، واستبدال المساواة العالمية في السيادة مكانها، وبداية توسع كبير في عضوية المجتمع الدولي العالمي. ولكن، وبينما أنهى هذا المسار الجانب السياسي لبنية المركز - الأطراف الخاصة بالصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي، فقد أبقى على الجانب الاقتصادي لتلك البنية ثابتًا في مكانه.

- وصول الأسلحة النووية وما يترتب على ذلك من عودة المعضلة الدفاعية على نحو أكثر حدة (الخوف من الحرب يفوق الخوف من الهزيمة). وقد عزز وضع التكنولوجيا العسكرية الذي تُوُصِّل إليه بحلول العام 1945 فكرة أن الحرب كانت غير منطقية، لأنه سيكون من المستحيل التمييز بين المنتصرين والخاسرين؛ حيث أوجدت الأسلحة النووية لأول مرة إمكانية انتحار الأنواع البشرية. وكما حدث بعد الحرب العالمية الأولى؛ ولكن هذه المرة بقوة أكبر، كانت الفكرة السارية تتمثل في أن نشوب حرب جديدة من شأنه أن يهدد وجود الحضارة برمتها، وأن الإشكالية لا تكمن في كيفية خوض مثل هذه الحرب، ولكن في كيفية إيقافها لكيلا تتكرر مرة أخرى.

خلاصات

لقد حددت نتيجة الحرب العالمية الثانية السمات الرئيسة التي كانت تهيمن على العلاقات الدولية حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين:

- تنافس أيديولوجي ومادي مكثف وعلى نطاق عالمي بين القوتين العظميين.

- صعود الصين بوصفها زعيما سياسيا ثالثا في لعبة القوة والأيديولوجيا الكبرى.

- دينامية غير مقيدة إلى حد كبير بالنسبة إلى الأسلحة من شأنها أن تستمر في ضخ أسلحة جديدة ومُحَسَّنة في النظام الدولي، مما يخلق زعزعة مستمرة لعلاقات القوتين العظميين.

- إشكالية كبيرة للغاية بشأن كيفية التعامل مع التأثير الهائل للأسلحة النووية في أهداف وممارسات الحرب.

- كيفية التكيف مع تفكك النزعة الاستعمارية، والتضاعف السريع لعضوية المجتمع الدولي العالمي الذي وصل إلى ثلاثة أضعاف، حيث إن معظم الأعضاء الجدد كانوا ضعفاء على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبعيدين عن استيعاب ثورات الحداثة وإدماجها في شؤونهم الداخلية. فبعد نزع الشرعية عن الاستعمار، كيف يمكن إذن للواقع الاقتصادي - الذي لايزال غير متساوٍ إلى حد كبير وينبني على ثنائية المركز/ الأطراف الخاصة بالصيغة الأولى المعدلة للمجتمع الدولي العالمي - أن يدار في إطار نظام تنمية جديد؟

4

حقل العلاقات الدولية 1919-1945: التأسيس الأول للتخصص المعرفي

«إن الحرب ومؤتمر السلام للعام 1919 وإنشاء عصبة الأمم كانت كلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بظهور حقل العلاقات الدولية كتخصص معرفي»

مقدمة

لقد حاججنا في الفصل الثاني بأنه طوال القرن التاسع عشر وخلال الحرب العالمية الأولى، كان ثمة قدرٌ كبيرٌ من التفكير والتنظير الذي من شأنه، وفقا لمعايير اليوم، أن يُعَد حقلا للعلاقات الدولية. لقد تَركز كثير من هذا التفكير والتنظير في بلدان المَرْكَز عَاكِسا تصوراتها واهتماماتها؛ بما في ذلك التمييز القوي بين العلاقات القائمة بين الدول والشعوب «المُتَحَضِّرَة» داخل المجتمع الدولي، والعلاقات القائمة بين الشعوب «المُتَحَضِّرَة» وتلك الشعوب التي استعمرتها. لقد أدى التفكير من منظور التسلسل الهرمي العرقي والتنموي دورا مركزيا في كثير من هذا الحقل قبل أن يُقَعَّد. وكان ثمة بعض المؤشرات

المبكرة على إضفاء الطابع المُؤَسسي عليه من حيث الكتب والمجلات والدورات الجامعية، إذ إن معظمها تطور فقط في العقد أو العقدين السابقين للحرب العالمية الأولى داخل عدد قليلٍ من بلدان المَرْكَز واليابان. كان ثمة تفكير بشأن حقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف أيضا، حيث كان الكثير منه مدفوعا بنزعة مناهضة الاستعمار والعنصرية (البيضاء)، حيث لم يتخذ بعدُ هذا التفكير شكلا أكاديميا. ولم يكن «لحقل العلاقات الدولية قبل تقعيده» تسمية جماعية بعدُ، لكن التفكير المعني به كان قد غطى كثيرا من أجندة حقل العلاقات الدولية المعاصر. واختتمنا الفصل بالقول إن «الأسطورة» المُؤَسسَة للعام 1919 كانت في أفضل الأحوال تمثل نصف الحقيقة. صحيحٌ أنه بدءا من العام 1919 أصبح حقل العلاقات الدولية مجالا للدراسة يعتمد على الوعي الذاتي، واكتسب درجة كبيرة من المَأْسَسَة. وإنه من الصحيح أيضا أن صدمة الحرب العالمية الأولى أعادت توجيه تركيز أولويات هذا المجال الجديد نحو الإشكالية الأساسية المُتمثلة في الحرب والسلم بين القوى الكبرى في عالم تسوده الانقسامات الأيديولوجية الحادة. لكن ليس من الصحيح التسليم بأن التفكير المنهجي والتنظير لأجل حقل العلاقات الدولية الحديث كان قد بدأ في العام 1919.

مثلما حُوجج في الفصل الثالث، فإنه على رغم أن الحرب العالمية الأولى عطلت أشياء كثيرة، فإنها لم تحطم بنية المجتمع الدولي العالمي الاستعماري أو التسلسلات الهرمية العرقية والتنموية التي قام عليها. ولأن العلاقات الدولية كممارسة ظلت داخل إطار الصيغة الأولى للمُجْتَمَع الدوَلي العَالَمي الاِسْتِعْمَاري الغَرْبِي، فقد كانت الاختلافات الرئيسة التي كانت قائمة بشأن العلاقات الدولية باعتبارها حقلا معرفيا تكمن في إضفاء الطابع المُؤسسي عليه، وفي هَوَسِ دول المَرْكَز بإشكالية الحرب والسلم بين القوى الكبرى. في الواقع، لقد أدت صدمة الحرب إلى زيادة تهميش الاهتمام بعلاقات المَرْكَز - الأَطْرَاف كجزء من العلاقات الدولية سواء باعتبارها حقلا معرفيا أو ممارسة. فخلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، كان ثمة، إذن، استمرارية كبيرة للغاية مع أجندة تفكير حقل العلاقات الدولية لما قبل العام 1914، وكان هذا صحيحا سواء في داخل المَرْكَز أو الأَطْراف. لذلك، يمكننا استخدام البِنية العامة نفسها في هذا الفصل مثلما فعلنا في الفصل الثاني، وذلك لأجل التمعن في تفكير حقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز، ثم داخل الأَطْرَاف. بيد أننا سننظر أولا إلى إضفاء

الطابع المؤسسي على هذا الحقل المعرفي في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل جوهر الادعاء التأسيسي للعام 1919.

1 - مأسسة حقل العلاقات الدولية

سنتطرق أولا إلى مأسسة حقل العلاقات الدولية في دول المَرْكَز، وهي قصة قد غُطيت جيدا إلى حد ما، ثم نتطرق إلى بدايات مأسسته في دول الأَطْرَاف، وهي القصة التي لم تحظَ بعدُ بتغطية وافية في هذا الخصوص.

1 - 1 - المَرْكَز

ليس ثمة شك في أن الحرب العالمية الأولى أثارت تغييرا طفيفا في دراسة حقل العلاقات الدولية، حيث أسهمت في صعوده كمجال دراسة رسمي معترف به، أو حتى كتخصص أكاديمي (تباينت الآراء بشأن هذا الأمر في ذلك الوقت، كما هي الحال الآن، بين تفسيرات ضيقة وأخرى أوسع). ولم تحدث هذه المأسسة وإضفاء الطابع الرسمي على خلفية حرب مدمرة ومكلفة للغاية فقط، ولكن أيضا على خلفية مؤتمر فرساي للسلام وتشكيل عصبة الأمم. وهكذا، كان إنشاء حقل العلاقات الدولية متشابكا مع المشاعر المناهضة للحرب ومع الآمال المعقودة على عصبة الأمم الجديدة كضامن للسلام العالمي، وهو ما تبلور في شكل قوي من النزعة المثالية. لقد أدَّى صعود الرأي العام ووسائل الإعلام منذ أواخر القرن التاسع عشر دورا متزايدا في العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة، خصوصا بعد العام 1919، وكان عنصرا كبيرا في المشاريع «الطوباوية» للسلام العالمي والأمن الجماعي (Seton- Watson, 1972). لم تظهر الرغبة في إخراج العلاقات الدولية من أيدي الديبلوماسيين والمهنيين إلا بعد الحرب العالمية الأولى. حيث يلاحظ إدوارد كار (2: 1964) أن تغير المزاج، مع «التحريض» ضد المعاهدات السرية شكَّل «أول أعراض المطالبة بتعميم السياسة الدولية التي بشَّرت بميلاد علم جديد». كما يردد كل من مايكل بانكس (10: 1985) وإيكهارت كريبندورف (34 : 1989) وجهة النظر المألوفة القائلة إن الحرب ومؤتمر السلام للعام 1919 وإنشاء عصبة الأمم كانت كلها مرتبطة ارتباطا وثيقا بظهور حقل العلاقات الدولية كتخصص معرفي.

ومثلما لوحظ في الفصل الثاني، كانت الخطوة الرمزية الأولى لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدولية هي منح كرسي وودرو ويلسون في السياسة الدولية في جامعة أبيريستويث في العام 1919 (Booth, 1996: 328, 330). وقد كان الهدف من تأسيس هذا القسم الجديد هو «إصلاح عائلة الأمم الممزقة»(*) وترسيخ دعم عصبة الأمم. ثمة كثير من الدلائل لدعم الرأي القائل إن المملكة المتحدة كان لها دور مهم، إن لم يكن الأهم، في نشأة العلاقات الدولية الحديثة مثلها مثل الولايات المتحدة. فبعد تأسيس قسم السياسة الدولية في جامعة أبيريستويث، تأسس المعهد الملكي للشؤون الدولية؛ الذي يشار إليه عادة باسم تشاتام هاوس، في العام 1920 (Olson, 1972) وبدأ في نشر مجلته «الشؤون الدولية» في العام 1922. وتأسس كرسي إرنست كاسل للعلاقات الدولية في العام 1924 في كلية لندن للاقتصاد، وكان فيليب نويل بيكر هو أول من شغل هذا المنصب. تَبِعَ ذلك قسم كامل للعلاقات الدولية في الكلية نفسها في العام 1927، حيث أصبح كرسي إرنست كاسل هو كرسي مونتاج بيرتون بدءا من العام 1936(**). وفي العام 1930 أُنشئ كرسي مونتاج بيرتون للعلاقات الدولية في جامعة أكسفورد.

كان إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدولية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين في الولايات المتحدة أكثر غزارة، وقد اشتمل ذلك على إنشاء أقسام ومعاهد ومراكز فكر في العلاقات الدولية.

ففي العام 1918 تأسست رابطة عصبة الأمم الحرة لدعم مُثُل ويلسون عن «السلام العادل»، وكان من بين مؤسسيها جون فوستر دالاس وإليانور روزفلت. وشهد العام 1921 إنشاء مجلس العلاقات الخارجية الذي تأسس بمهمة «تحمل عقد مؤتمر مستمر بشأن المسائل الدولية التي تؤثر في الولايات المتحدة، من خلال الجمع بين الخبراء في فن الحكم والتمويل والصناعة والتعليم والعلوم»(***). وكان

(*) www.aber.ac.uk/en/interpol/about/history/ (Accessed 29 September 2017).

(**)http://blogs.lse.ac.uk/internationalrelations/201726/04//foundation-and-history-of-the-international-relations-department/ (Accessed 29 September 2017).

[المؤلفان].

(***) www.cfr.org/who-we-are (Accessed 29 September 2017).

[المؤلفان].

مجلس العلاقات الخارجية «منزلا شقيقا» لشاتام هاوس بلندن، وبالمثل عمل كمركز فكر مُوَجه للسياسة (Olson, 1972: 13). تَبِعَ ذلك في العام 1923 إعادة تشكيل رابطة عصبة الأمم الحرة لتصبح جمعية السياسة الخارجية، والتي كانت تقدمية إلى حد ما وكانت بمنزلة بديل لمجلس العلاقات الخارجية ذي التوجه المحافظ (Vitalis, 2005: 175). واشتملت المنشورات الرئيسة الصادرة عن الجمعية على تقارير السياسة الخارجية؛ ونشرة السياسة الخارجية؛ وسلسلة العناوين الرئيسة.

سلكت الجامعات طريق معاهد البحث في هذا الموضوع. ففي العام 1919 أطلقت جامعة جورجتاون مدرسة والش إدموند للخدمة الخارجية، كما أُسست لجنة العلاقات الدولية بجامعة شيكاغو في العام 1928 من قبل كوينسي رايت وهانز مورغنثاو، وتَزْعُم أنها «أقدم برنامج دراسات عليا في أمريكا في الشؤون الدولية»(*). تبع ذلك في العام 1930 إنشاء جامعة برينستون لمدرستها للشؤون العامة والدولية (سُمِيت لاحقا باسم وودرو ويلسون في العام 1948). وتأسست كلية فليتشر للقانون والديبلوماسية بجامعة تافتس في العام 1933. وفي العام 1935 تأسس معهد ييل للدراسات الدولية بقيادة نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman وفريدريك دون Frederick Dunn(**)، وفي العام 1936 أُنشئت كلية الدراسات العليا للإدارة العامة في جامعة هارفارد. وقد تأسست كلية الدراسات الدولية المتقدمة في العام 1943 في واشنطن العاصمة (أصبحت جزءا من جامعة جونز هوبكنز في العام 1950). يلاحظ شميدت (1998a: 155–7) أنه بحلول أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة، كان هناك 204 مقررات جامعية بشأن العلاقات الدولية، و67 بشأن المنظمة الدولية، و196 بشأن القانون الدولي، والعديد من الكتب المدرسية لحقل العلاقات الدولية للاختيار من بينها.

وكان من المعالم البارزة الأخرى إنشاء معهد علاقات المحيط الهادئ في العام 1925 في هونولولو؛ «أول مركز دراسات إقليمي رسمي في الولايات المتحدة»

(*) https://cir.uchicago.edu/content/about (Accessed 29 September 2017). [المؤلفان].

(**) أُغلِق المعهد في العام 1951 بعد هروب جماعي للكلية إلى برينستون بعد مواجهة مشاكل مع رئيس جامعة ييل الجديد. [المؤلفان].

(Vitalis, 2005:177). وعلى عكس مجلس العلاقات الخارجية، سعى معهد علاقات المحيط الهادئ إلى أن يكون تجمعا أكثر شمولا، إذ كان يتألف من المجالس الوطنية لدول المحيط الهادئ، على الرغم من هيمنة المجلس القومي الأمريكي (المعهد الأمريكي لعلاقات المحيط الهادئ) في الممارسة العملية. وقد عقد المعهد مؤتمرات في اليابان (1929) والصين (1931). وكان للنزعة المثالية الويلسونية تأثير قوي فيه مثلما انعكس ذلك في مجلته الرئيسة «شؤون المحيط الهادئ» Pacific Affairs. وفي العام 1926 أنشأ مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية أول لجانه الاستشارية للعلاقات الدولية.

على الرغم من أن الإجراءات الرئيسة المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي على حقل العلاقات الدولية حصلت في بريطانيا والولايات المتحدة، غير أنه كان ثمة أيضا تطورات أوسع في أماكن أخرى، ولكنها في الأغلب كانت أقل زخما. حيث قُلِّد تشاتام هاوس ومجلة الشؤون الدولية على نطاق واسع في أجزاء من أوروبا (بداية في ألمانيا في العامين 1921 و1923، ثم في المجر وبولندا والدنمارك وتشيكوسلوفاكيا)؛ والإمبراطورية البريطانية (أستراليا وجنوب أفريقيا والهند ونيوزيلندا) (Riemens, 2011: 914–16). كما أُسس المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف في العام 1927.

لم تشهد سنوات ما بين الحربين العالميتين مَأْسَسَة على شاكلة الجمعيات الأكاديمية القابلة للعضوية الخاصة بحقل العلاقات الدولية، والتي أصبحت سمة من سمات هذا المجال الدراسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبدلا من ذلك، كان التركيز الرئيس ينصب على مجموعة متنوعة من لجان التنسيق الوطنية بشأن العلاقات الدولية، وخاصة منها الأوروبية والأمريكية، والتي كانت تعمل من خلال المعهد الدولي للتعاون الفكري في باريس. كان هذا المعهد تحت رعاية فرنسية ولكنه كان مرتبطا بعصبة الأمم. حيث سهل هذا المعهد من العام 1928 حتى الحرب العالمية الثانية من عقد المؤتمر السنوي للدراسات الدولي (ISC)، والذي بث في مواضيع مختلفة ونشر العديد من التقارير عن أعماله. في البداية، كان يطلق عليه مؤتمر مؤسسات الدراسة العلمية للعلاقات الدولية، وهي التسمية التي جسَّدت على نحو أكثر دقة هيكله الفدرالي ومسؤولياته. حيث حوى مندوبين من

عديد من البلدان، وازداد عدد المشاركين في المؤتمر إلى أكثر من مائة. كرّس المؤتمر السنوي للدراسات الدولية (ISC) كثيرا من وقته لمحاولة تحديد نطاق ومحتوى تخصص العلاقات الدولية الجديد. وعلى رغم أن هذا المؤتمر عُلِّقَ خلال الحرب العالمية الثانية، فإنه أُعيد إحياؤه من جديد فترة وجيزة بعد ذلك، لينتهي في العام 1954 (Long, 2006 ; Riemens, 2011). كان للمؤتمر السنوي للدراسات الدولية دور رائد في إضفاء الطابع المؤسسي على حقل العلاقات الدولية الأكاديمي الذي انطلق خلال الخمسينيات من القرن العشرين. وكان هذا المؤتمر السنوي خاضعا لهيمنة أمريكية/ أوروبية/ أصحاب البشرة البيضاء على نحو أساسي، مع وجود هيئات وطنية في عضويته، على الرغم من أنه كان يضم مندوبين من الهند والصين ومصر واليابان وتركيا كانوا قد شاركوا فيه أيضا (Riemens, 2011: 920).

إن التطور المثير للاهتمام في كل هذا يكمن في دور المؤسسات الأمريكية في تمويل مسارات المأسسة المبكرة لحقل العلاقات الدولية (Kuru, 2017). كان لهذه المؤسسات نظرة عالمية ليبرالية على نطاق واسع، وكانت تعارض الانعزالية الأمريكية وأرادت تعزيز «مقاربة هندسية» عملية في العلوم الاجتماعية (Kuru, 2017: 50–3). لقد مول كل من روكفلر وكارنيجي اجتماعات المؤتمر السنوي للدراسات الدولية (ISC): مول كارنيجي كراسي حقل العلاقات الدولية في برلين وباريس في منتصف عشرينيات القرن الماضي؛ بينما مول روكفلر معهد السياسة الخارجية في هامبورغ في العام 1923 ومعهد ييل للدراسات الدولية في العام 1935. وهكذا، في الوقت الذي ابتعدت فيه السياسة الأمريكية عن المسؤوليات الدولية، كانت المؤسسات الرأسمالية الأمريكية تفعل بالعكس.

وعلى رغم تطور مسار مأسسة حقل العلاقات الدولية، لم يكن ثمة اتفاق بشأن اسم هذا التخصص المعرفي. فكان كرسي جامعة أبيريستويث يُسمى بكرسي «السياسة الدولية» وليس «العلاقات الدولية». آخرون مثل إدوارد كار وهانز مورغنثاو، استخدموا أيضا مصطلح «السياسة الدولية»، وكان مصطلح «الدراسات الدولية» يؤدي دورا قويا أيضا. حيث عُد حقل العلاقات الدولية فرعا من العلوم السياسية كما هو واضح في الولايات المتحدة (Schmidt, 1998a: 55; L. Ashworth, 2014: 13; Kuru, 2017: 46)، ومثلث مصطلحات «السياسة الدولية» و«السياسة

العالمية» التسميات الأكثر وضوحا. كما حملت بعض الكتب المبكرة مصطلح «العلاقات الدولية» في عناوينها، مثل كتاب غرانت وآخرين «مقدمة لدراسة العلاقات الدولية» Introduction to the Study of International Relations (1916)، وكتاب ديفيد بلايفير هيتلي «الديبلوماسية ودراسة العلاقات الدولية» Diplomacy and the Study of International Relations (1919)، وكتاب إدموند والش «تاريخ وطبيعة العلاقات الدولية» The History and Nature of International Relations (1922). تناولت هذه الكتب مواضيع متنوعة بما في ذلك الاقتصاد والتاريخ والقانون، لكنها ركزت على نحو خاص على الديبلوماسية. وقد كتب الباحث الأمريكي ريموند ليزلي بويل Raymond Leslie Buell في العام 1925 كتابا بعنوان «العلاقات الدولية» International Relations، وربما كان أول كتاب مدرسي عن العلاقات الدولية. وخلال ذلك الوقت، كان هذا الكتاب المدرسي الأمريكي يعد الأكثر مبيعا، حيث كان مخصصا لأحد فروع علم السياسة، أي العلاقات الدولية (Vitalis, 2005: 159). كما أن نص فريدريك لويس شومان Frederick Schuman في العام 1933 جاء أيضا تحت عنوان «السياسة الدولية» (Schmidt, 1998a: 213).

2 - 1 - الأَطْرَاف

لم نتمكن من العثور على دليل لمأسسة حقل العلاقات الدولية في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو الشرق الأوسط، على الرغم من أن هذه قد تكون فرصة بحثية للآخرين. وعلى رغم ذلك، كانت ثمة تطورات مهمة جارية في اليابان، وبدرجة أقل في الهند والصين، وربما أيضا في أماكن أخرى. لقد لاحظنا أعلاه أن مندوبين من الهند والصين ومصر واليابان وتركيا شاركوا في المؤتمر السنوي للدراسات الدولية (ISC)، وهذه الحقيقة تشير إلى أن تلك البلدان كان لديها مَأْسَسَة بِدَائِية لحقل العلاقات الدولية. والمنطق نفسه ينطبق على مؤتمرات «معهد علاقات المحيط الهادئ» التي عُقدت في اليابان (1929) والصين (1931). يستشهد مايكل ريمنز Michael Riemens (2011: 925) بدراسة لعصبة الأمم صُنفت فيها اليابان في الطبقة الثانية من الدول (بعد بريطانيا والولايات المتحدة في الدرجة الأولى، وإلى

جانب أستراليا وفرنسا وإيطاليا وكندا)، من حيث الجودة وعمق وإضفاء الطابع المؤسسي على دراسات حقل العلاقات الدولية الخاص بها؛ وجاءت الهند في المرتبة الثالثة بين اليابان والصين؛ فيما احتلت الصين المرتبة الرابعة، مما يعني أن بعض خبراء العلاقات الدولية «الأفراد» كانوا نشطين في هذا المجال، ولكن مع القليل من المأسسة أو دونها.

وفي اليابان كان ثمة مؤسسات تُدَرَّسُ فيها «السياسة الدولية»، مثل كلية وكرسي جامعة طوكيو (التي كانت تُسمى آنذاك جامعة طوكيو الإمبراطورية) والتي تأسست في العام 1924؛ وجامعة واسيدا Waseda University التي قدمت مقررا دراسيا في العام 1932 (Kawata and Ninomiya, 1964:193–4). وفي الهند كان أول معهد مخصص لدراسة حقل العلاقات الدولية هو المعهد الهندي للشؤون الدولية الذي شكلته الحكومة البريطانية في ثلاثينيات القرن العشرين. وعلى رغم ذلك، أُنشئ هذا المعهد وكُوِّن من طرف أعضاء من السلطات الاستعمارية. وكان رد النخبة المثقفة الهندية هو إنشاء مركز فكر سُمي بالمجلس الهندي للشؤون العالمية (ICWA) في العام 1943، والذي كما أوضحنا في الفصل السادس شكل من نواحٍ عديدة نشأة تطور تخصص العلاقات الدولية في الهند.

إن قصة حقل العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين في الصين مثيرة للجدل ولاتزال خاضعة للبحث. يتخذ معظم الباحثين؛ الذين يتتبعون تأريخ حقل العلاقات الدولية في الصين، في العام 1949 كنقطة انطلاق لهم (Song, 2001 ; Zhang, F., 2012a). غير أنهم تجاهلوا حقيقة وجود حقل للعلاقات الدولية في الصين خلال فترة ما قبل الشيوعية. إذ إن معظم الباحثين الصينيين لا يدركون بعدُ هذا الإرث. إن تطور العلاقات الدولية في الصين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية محجوب بالتطورات السياسية لما بعد الثورة الشيوعية للعام 1949. حيث يُحاجج لو بينج Lu Peng (2014) بأن مجال الدراسات الدولية كان راسخا في الصين خلال فترة النظام القومي وذلك بمساعدة الباحثين الذين تمرسوا في الغرب، ولكن بعد الثورة الشيوعية، تخلى الباحثون عن ذلك الإرث. لقد اتبع حقل العلاقات الدولية في الصين قبل العام 1949 موضوعات ومقاربات؛ من قبيل القانون والتنظيم الدوليين، كانت شائعة في الغرب، مع وجود جامعات مثل جامعة تسينغهوا University

Tsinghua (التي أصبحت تُسمى بعد ذلك بجامعة تسينغهوا الوطنية)؛ وجامعة بكين؛ وجامعة سانت جون في شنغهاي (أسسها مساعدون أمريكيون في العام 1879 ولكن أغلقتها الحكومة في العام 1952)، حيث أخذت هذه الجامعات زمام المبادرة في هذا المجال. في تلك الجامعات كان ثمة تركيز واضح على دراسة مكانة الصين في العالم وعلاقات الصين مع العالم، مع العلم أن تخصص العلاقات الدولية ظل منفصلا عن السياسة الصينية الداخلية، على رغم وجوده في أقسام العلوم السياسية (Lu, 2014).

2 - تفكير حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز

لقد كان لهيمنة العالم الناطق باللغة الإنجليزية Anglosphere على مسار إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدولية تكلفة معينة. ومثلما أشار إلى ذلك شميدت بحق (13 :1998a)، فقد «اصطبغت الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية بالتفكير الضيق الأُفق للبريطانيين، وخصوصا للأمريكيين»(*). وقد تمخض عن هذه النظرة الضيقة «أسطورة» تأسيسية أخرى لحقل العلاقات الدولية تمثلت في «النقاش الكبير» بين النزعتين الواقعية والمثالية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين. إن النقاش من هذا القبيل الذي نُظِّم باعتباره لعبة صفرية بين موقفين غير متوافقين، كُشف زيفه إلى حد كبير (Schmidt, 1998a; Wilson, 1998; L. Ashworth, 2014: 134–7). لقد تحدى شميدت التوصيف الواسع النطاق لتطور حقل العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين باعتباره أحد الأمثلة على هيمنة النزعة المثالية. حيث يشير إلى تعددية الآراء ووجهات النظر خلال فترة بين الحربين العالميتين في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى سبيل المثال، حاجج غولدسورثي لويس ديكنسون G. Lowes Dickinson، على رغم أنه يُنظر إليه باعتباره مثاليا، «بالطريقة نفسها التي حاجج بها الواقعيون الجدد؛ على أن وجود دول مستقلة ذات سيادة لا تعترف

(*) لقد أوضح أولسون وجرووم (Olson and Groom 1991: 74–5) نقطة جيدة مفادها أن: «... في الدول الاستبدادية لا يمكن أن توجد دراسة العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية إلا كتفسير وتبرير لسياسة الدولة». ويقدم هذا بعض التفسير لهيمنة الأنجلوسفير، والديموقراطيات الغربية، على حقل العلاقات الدولية، وهو شيء وثيق الصلة بقصة اليابان المذكورة سابقا، وبالاتحاد السوفييتي وأيضا بقصة الصين في فترات لاحقة. [المؤلفان].

بأي سلطة أعلى منها كان السبب الأكثر أهمية لنشوء الحرب» (Schmidt, 1998b: 444). لقد كان «الطوباويون» مُدركين تماما جانب سياسة القوة في حقل العلاقات الدولية، وكانوا يحاولون إيجاد طرق للسيطرة عليها وإدارتها (Long and Wilson, 1995 ; Wilson, 1998; L. Ashworth, 2002). وعلى رغم ذلك، يوضح بيتر ويلسون (1998) أنه على الرغم من تعرضه لانتقادات شديدة عندما نُشر للمرة الأولى في العام 1939، فإن كتاب إدوارد كار «أزمة العشرين سنة» The Twenty Years' Crisis طرح نقاشا قويا كان له تأثير كبير في ذلك الوقت، وأيضا في فترة ما بعد العام 1945. وكبقية كل هذه الأساطير، لم يكن النقاش المثالي - الواقعي بلا عواقب أو من دون قيمة. ومثلما أشار إلى ذلك سكوت بورشيل Scott Burchill وأندرو لينكلاتر Andrew Linklater (2013: 9) فإن «أسطورة النقاش الكبير بين الواقعيين والمثاليين أعطت للتخصص المعرفي للعلاقات الدولية هويته خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية». ومن ثم فإن النقاش الكبير الأول يُعَد بناء لحقل العلاقات الدولية بعد العام 1945 أكثر من كونه تمثيلا لما حدث خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين (L. Ashworth, 2014: 134–7).

ولفهم هذا «النقاش الكبير الأول»، من المهم مرة أخرى أن نأخذ بعين الاعتبار الصلة القائمة بين العلاقات الدولية كممارسة؛ وحقلها المعرفي. لقد نشأ التخصص المعرفي الجديد لحقل العلاقات الدولية في أعقاب كارثة الحرب العالمية الأولى التي أطاحت بالإمبراطوريات؛ وسببت إفلاس الأمم؛ ودمرت جيلا من الشباب. لقد جرى خوض الحرب (في النهاية) من قبل بريطانيا والولايات المتحدة تحت شعار «الحرب لأجل إنهاء الحرب»، وكان حقل العلاقات الدولية الجديد مدفوعا على نحو كبير بهذا الهدف. لقد سعى إلى فهم أسباب الحرب العالمية الأولى من خلال الدبلوماسية السرية وسباق التسلح وتوازن القوى. وخلال لعبة الشوطين التي كانت قائمة في أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين (انظر الفصل الثالث)، هيمنت على النصف الأول الآمال المعلقة على عصبة الأمم لإيجاد إمكانية لحل إشكالية الحرب عن طريق التحكم في الأسلحة؛ وتنوير الرأي العام والمؤسسات الحكومية الدولية. في الشوط الثاني، وعندما كانت هذه الآمال تتداعى، أعادت حقائق سياسات القوة تأكيد نفسها من جديد. وبينما لم يكن ثمة «نقاش كبير»

على هذا النحو خلال هذه الفترة، كان هناك بالتأكيد مجموعة واسعة من الآراء بشأن كيفية التعامل مع إشكالية الفوضى في أعقاب الحرب العالمية الأولى. تراوحت تلك الآراء بدءا من أولئك الآملين أن يشكل الرأي العام قوة جديدة في مواجهة الحرب؛ ومرورا بأولئك الذين علّقوا الآمال على قدرة المؤسسات الحكومية الدولية القوية في التوسط لإيجاد حلول لأسباب الحرب؛ ووصولا إلى أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى توازن القوى على الرغم من فشله خلال العام 1914. وخلال العشرينيات من القرن العشرين، كان لأولئك الذين ينتمون إلى الطرف الليبرالي من هذا الطيف (وحتى الاشتراكي إلى حد ما) سيطرة على حقل العلاقات الدولية(*). وكما ذُكر عن السير ألفريد زيمرن Sir Alfred Zimmern؛ أول حائز كرسي وودرو ويلسون في أبيريستويث والباحث الذي كان يمثل الهدف الرئيس لانتقادات إدوارد كار، قوله:

«لقد كان ثمة حالة هلع عُبِّرَ عنها عن طريق إنشاء كرسي وودرو ويلسون للسياسة الدولية في كلية جامعة ويلز أبيريستويث في العام 1919، وهو أول كرسي جامعي على الإطلاق في العالم. يكشف هذا الكرسي الجامعي بوضوح كيف أن النزعة التفاؤلية والنزعة المثالية العالمية الجديدة الشجاعة المرتبطة بالفترة المباشرة التي أعقبت الحرب؛ ركزتا على إنشاء عصبة الأمم الجديدة في مؤتمر باريس للسلام في العام 1919. وقد عكست تسمية الكرسي بعد ويلسون حقيقة أن فكرة عصبة الأمم كانت في الواقع فكرة أنجلو-أمريكية» (Morgan, 2012).

جسَّد ألفريد زيمرن مثالا جيدا عن التفاعل العميق الدائم بين مفكري حقل العلاقات الدولية وأولئك الذين كانوا يدافعون عن عصبة الأمم ويروجون لها. فخلال الثلاثينيات أصبحت الأصوات الواقعية المتعالية أقوى من قبل. وجمَّع الجدل الذي أحدثه إدوارد كار الليبراليين معا تحت مسمى «الطُّوبَاوِيين» و«المثاليين»، والذين، كما لاحظ ويلسون (1 :1998)، كانوا أكثر بقليل من «فئة واقعية سيئة الاستغلال».

(*) وكما يشير لوسيان أشوورث (Lucian Ashworth 2014: 147–71): كانت المواقف تجاه عصبة الأمم أكثر تعقيدا من أي انقسام بسيط بين اليسار واليمين. فقد كان عديد من المحافظين من المؤيدين الأقوياء لعصبة الأمم، كما عارضها كثيرون في اليساريين. إذ إنه من المستحيل استخلاص أي انقسام بسيط بين الواقعيين/ المثاليين من السياسة الفعلية لليوم. [المؤلفان].

كان تأثير عمل إدوارد كار بعد العام 1945 أكثر مما كان عليه خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، وقد فعل هذا العمل الكثير لتأسيس وجهة نظر واقعية مفادها أن المشاريع «الطوباوية» للسيطرة على الحرب كانت حمقاء وخطيرة. لكن فكرة «النقاش الكبير الأول» كانت تجسِّد في بعض النواحي طبيعة حقل العلاقات الدولية الجديد، خصوصا أنه يشتبك مع الإشكالية التي كشفت عنها الحرب العالمية الأولى والمتمثلة في أن التصنيع جعل الحرب مكلفة ومدمرة للغاية بحيث لا يمكنها أن تكون أداة عادية لسياسات القوى الكبرى. لقد أُسس حقل العلاقات الدولية في وقت كان ثمة شعورٌ قوي بين النخب والجمهور بأن العالم (أو على نحو أكثر دقة الحضارة الغربية) كان في أزمة، مع وجود فرص حقيقية لحصول كارثة أو إنشاء نظام عالمي جديد (L. Ashworth, 2014: 138). ثمة الكثير من الكتابات بشأن نقد إدوارد كار للنزعة الطوباوية (ومختلف تفسيراتها الخطأ) إلى درجة أنه ليس من الضروري في هذا السياق إعادة النظر فيها بشيء من التفصيل (M. Cox, 2001). حيث تم فيها تحدي تصنيف إدوارد كار باعتباره واقعيا مُعتَرَفا به. فإدوارد كار كان ينتقد في بعض الأحيان النزعة الواقعية بقدر ما كان ينتقد النزعة المثالية، مُحاججا بأن «الانحدار المفاجئ من قمة الآمال الحكيمة للعقد الأول [1919-1929] نحو قاع اليأس الكئيب للعقد الثاني [1929-1939] كان علامة على التحول «من الطوبَاوِية التي لم تأخذ بعين الاعتبار الواقع إلا قليلا، إلى الواقع الذي استُبعد فيه، وعلى نحو صارم، كل عنصر من عناصر تلك الطوبَاوِية» (Carr, [1939] 2016: 207).

ففي نقده للطوبَاوِية، استهدف إدوارد كار على نحو خاص مبدأ «انسجام المصالح»، ومذهب التجارة الحرة والمؤسسات الدولية التي كانت تمثلها آنذاك عصبة الأمم وعقيدتها الأساسية للأمن الجماعي. إذ حاجج بأنه قد أُعيد من خلال كتابات «الطوبَاوِيين»، من أمثال نورمان أنجيل Norman Angell، تقديم عقيدة «دعه يعمل» التي عفَّى عليها الزمن بعد الحرب العالمية الأولى في شكل مبدأ «انسجام المصالح» (Carr, [1939] 2016: 49)، خصوصا في الولايات المتحدة. وقد عُد هذا غير عملي بل وخطيرا. شدد إدوارد كار على تبني النزعة الواقعية بديلا من ذلك. وعلى الرغم من أن عمله مثَّل على نحو أساسي رفضا للمثالية الويلسونية التي نَبَّأت بالكثير عن تطور العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين، فإنه كان يعتقد

أن السياسة هي مزيج من القوة والأخلاق. إذ يمكن المغالاة في درجة الاختلاف بين النزعتين المثالية والواقعية: فهما لم يتضمنا اختلافات جوهرية بشأن الرؤية للعالم. وخلال التفسيرات/ إعادة التفسيرات الحديثة أُعيد تصنيف السير ألفريد زيمرن باعتباره «مِثَاليا حَذِرا»، وهو الذي اختلف مع/ وانتقد الطوباويين والاشتراكيين الأكثر تطرفا من أمثال هارولد لاسكي Harold Laski، ولم يتجاهل أهمية القوة وأولوية القوى الكبرى، واعترف بحدود وإخفاقات عصبة الأمم (Rich, 1995).

إن معظم الأمثلة التي قدمها إدوارد كار عن مغالطات النزعة الطوبَاوِية ومنطق النزعة الواقعية مستمدة من التجربة الأوروبية. فحجته القائلة بأن نظرية العلاقات الدولية المبكرة كانت مثالية في جزء منها لأنها نشأت في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) التي لم «تستفد» مطلقا من الحرب (Carr, [1939] 2016: 50)، قد تبدو حجة موضع اعتراض ورفض لمن هم خارج الغرب. فقد رأى ضحايا الاستعمار الغربي أن بريطانيا وكذلك القوى الاستعمارية الأخرى في أوروبا قد استفادت على نحو كبير من الحروب الاستعمارية.

ضمن هذا الهوس بشأن كيفية التعامل مع إشكالية حرب القوى الكبرى، استمرت جميع الموضوعات والمقاربات التي ميَّزت حقل العلاقات الدولية قبل العام 1914 في أداء دورها. ولم يكن هذا أمرا مفاجئا نظرا إلى أن العديد من الشخصيات الرئيسة في حقل العلاقات الدولية قبل العام 1914 ظلت نشطة خلال سنوات ما بين الحربين: جون أتكينسون هوبسون؛ وهالفورد ماكندر Mackinder؛ ونورمان أنجيل وغيرهم (L. Ashworth, 2014: 137). وإلى الحد الذي كانت فيه «المثالية» ليبرالية في الأساس كما يوحي هجوم إدوارد كار على أفكار الانسجام الطبيعي للمصالح، كان النقاش الكبير يدور حول التوتر المستمر القائم بين «عولمة» النزعة الليبرالية و«المصلحة الوطنية» كما تطرحها النزعة الواقعية. فبعد الحرب العالمية الأولى كان يُنظر إلى المنطق الواقعي على اعتبار أنه يمثل مشكلا أكثر من كونه يمثل الحل، مما سمح للتفكير الليبرالي بعقد من الهيمنة. ولكن عندما أصبحت مقاربة الحرب أكثر وضوحا خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، انعكست تلك المواقف وبلغت ذروتها في الجدال الذي أثاره إدوارد كار.

لقد أدى الدافع الذي يقف وراء بروز «المثالية» الليبرالية خلال عشرينيات القرن العشرين إلى إنشاء منظمة دولية كمجال فرعي متميز لحقل العلاقات الدولية مثلما تطور في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد صِيغ العمل في المنظمة الدولية بلغة مثالية ومعيارية، وغالبا ما اشتمل عملها على دراسات وتحليلات متعمِّقة لعمل ووظائف المنظمات الدولية، مع التركيز الأساسي على عصبة الأمم. الواقع، يجادل بيتمان بنيامين بوتر Pitman B. Potter (1922) في كتابه الموسوم بـ «مقدمة لدراسة المنظمة الدولية» An Introduction to the Study of International Organization، بأن المنظمة الدولية التي تُصوِّرت على أنها «إجراء لتسهيل التنسيق والانسجام الدولي بين الدول» تختلف عن السياسة الدولية أو القانون الدولي على وجه التحديد، وذلك بسبب توجهها المثالي (Schmidt, 1998b: 449–52). إن عدد الكتب التي تبحث في آفاق «حكومة دولية»، ولكنها أيضا تناشدها على نحو غير مباشر، مثل كتب هوبسون «نحو حكومة عالمية» Towards International Government (1915)؛ وليونارد وولف Leonard Woolf «الحكومة العالمية» International Government (1916)؛ وكلايد إغلتون Clyde Eagleton «الحكومة العالمية» International Government (1932)، كانت كتبا شاهدة على الخط المثالي في المنظمة الدولية. وبالمثل، ظل مفهوم المجتمع الدولي قويا خلال هذه الفترة. ومن بين الكتب التي تناولت هذه المقاربة يوجد: توماس جوزيف لورانس T. J. Lawrence «مجتمع الأمم: ماضيه وحاضره ومستقبله الممكن» The Society of Nations: Its Past, Present and Possible Future (1923)؛ وفيليب مارشال براون Philip Marshall Brown «المجتمع الدولي: طبيعته ومصالحه» International Society: Its Nature and Interests (1923)؛ وس.ش بيلي S. H. Bailey «إطار المجتمع الدولي» The Framework of International Society (1932)؛ وفيليكس مورلي Felix Morley «مجتمع الأمم: تنظيمه وتطوره الدستوري» The Society of Nations: Its Organization and Constitutional Development (1932)؛ وألفريد زيمرن «عصبة الأمم وسيادة القانون» The League of Nations and the Rule of Law (1936).

على الرغم من الإهمال الذي شاب إلى حد ما الروايات المتعلقة بالنقاش الكبير، فإن العنصرية «العلمية» والقومية والجغرافيا السياسية مارست جميعها دورا في ذلك النقاش، لينحاز معظمها إلى جانب سياسات القوة الواقعية. غالبا ما كانت العنصرية والجغرافيا السياسية تعزز كل منهما الأخرى مثلما حصل قبل العام 1914. فقد وصلت العنصرية «العلمية» إلى ذروتها خلال هذه الفترة لا سيما في الدول الفاشية، إذ اندمجت مع القومية المفرطة. وظل موقف التسلسلات الهرمية العرقية لما قبل العام 1914؛ والذي كان يحدد العلاقات القائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف، من دون تغيير إلى حد كبير. كما كان التطور الجديد ينحصر في تكثيف السياسات العرقية داخل المَرْكَز، ولكن هذه المرة مع تمييز للبيض داخل التسلسلات الهرمية العرقية وتصنيفهم إلى أعراق آرية ولاتينية وسلافية. لقد أعاد الكتاب المهتمون بقضايا العرق والسياسة العالمية، مثل لوثروب ستودارد (Lothrop Stoddard (1923: 12، إحياء النقطة التي رُصدت في الفصل الأول، والتي ترى أن انتصار اليابان على روسيا في العام 1905 كان يعني أن «أسطورة الأبيض الذي لا يُقهر قد فقدت بريقها ومصداقيتها». وكما يلاحظ روبرت فيتاليس (Vitalis (2005: 159–60، فقد كان ثمة «طوفان من الكتابات الجديدة وعمليات التنظير في عشرينيات القرن الماضي بشأن كل من العرق والحرب العرقية». وقد كتب إدوارد دو بويز، الذي تطرقنا إليه في الفصل الثاني بصفته أحد دعاة النزعة الوحدوية الأفريقية، (على سبيل المثال في مجلة الشؤون الخارجية) عن العرق في العلاقات الدولية (Vitalis, 2005: 172– 3). يُقدم إدوارد دو بويز نظرة متبصرة مثيرة للاهتمام بشأن انتشار العنصرية في ذلك الوقت. وباعتباره طالبا في جامعة هارفارد، كان عليه أن يكتب في وقت لاحق: «لم يكن من السهل على طالب الشؤون الدولية المدرَّب في المؤسسات البيضاء ومن طرف الأيديولوجية الأوروبية أن يتبع العمل المخفي جزئيا المتعلق بالمكائد الدولية، والذي كان يحول الإمبراطوريات الاستعمارية إلى خطر المنافسة المسلحة على الأسواق والمواد الرخيصة والعمالة الرخيصة. إن المستعمرات مازالت تعني الارتقاء بالمستويين الديني والاجتماعي في الدعاية الحالية» Du Bois, [1940] 1992: 232.

كانت الجغرافيا السياسية أيضا مؤثرة في التفكير الإِمبِريالِي قبل العام 1919 وظلت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (L. Ashworth, 2013; Guzzini, 2013).

ففي ألمانيا التقط كارل هاوسهوفر Karl Haushofer أعمال كل من ماكيندر وراتزيل لما قبل العام 1914 بشأن نظرية قلب الأرض وليبنسراوم (مساحة المعيشة) وركَّب بينهما. إذ أسس مجلة الجغرافيا السياسية Zeitschrift für Geopolitik في العام 1924، وكان له بعض التأثير في تفكير هتلر بشأن الإستراتيجية الكبرى لألمانيا (Ó Tuathail, 1998: 4, 19– 27; J. M. Hobson, 2012: 154–9; L. Ashworth, 2014:203–6). وقد ظل ماكيندر نشطًا مع تبني رؤية تعتمد على نحو أقل على الحتمية الجغرافية في كتابه للعام 1919 الذي حمل عنوان «المثل الديموقراطية والواقع» Democratic Ideals and Reality. في كتاب آيسايا بومان IsaiahBowman المؤثر في الولايات المتحدة والصادر في العام 1921 والموسوم بـ «العالم الجديد: إشكاليات في الجغرافيا السياسية» The New World: Problems in Political Geography، مُزِج أيضًا بين العوامل المادية والعوامل الفكرية في فهم السياسة العالمية. كما طوَّر كل من آيسايا بومان وديرونت ويتليسي Derwent Whittlesey جغرافيا سياسية أكثر انفتاحًا لمواجهة النسخة الألمانية، ولتمهيد الطريق أمام الإستراتيجية الكبرى ذات التوجه العالمي للولايات المتحدة لما بعد العام 1945 (L. Ashworth, 2014: 141–7, 206–9). وفي الولايات المتحدة أيضًا، التقط نيكولاس سبيكمان (1942) أفكار الحتمية الجغرافية وموضوع الأرض في مواجهة القوة البحرية من كل من ماكيندر وماهان، وذلك بغية الدفاع عن جيوبوليتيك الريملاند (حافة الأرض) ضد مقاربة «قلب الأرض» القارية لماكيندر، وأن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تعود إلى النزعة الانعزالية بعد الحرب العالمية الثانية (L. Ashworth, 2014: 206–13). وقد تأثر كل من نيكولاس سبيكمان وكارل هاوسهوفر بالأفكار المُتَأتية من الجغرافيا السياسية والنزعة العنصرية «العلمية» لما قبل العام 1914 والمرتبطة بحماية الأعراق البيضاء واستخدام الاحتواء الإمبراطوري لمنع «الخطر الأصفر» من الاستيلاء على الغرب. لم ير المفكرون الآخرون التهديد نفسه قادمًا من الشرق كما فعل ماكيندر وماهان. حيث يصف جيمس تاينر (1999: 58) العلماء الجيوسياسيين بما في ذلك هوسوفر وراتزل ورودولف كيلين Rudolf Kjellén بأنهم يطرحون «نظرية الدولة العضوية»، بسبب التركيز على المساحة التي تتطلبها الدولة للبقاء، وذلك على عكس نظرية «تحسين النسل» لماكيندر وماهان.

ثمة مثال آخر على التأثير السائد للنزعة العنصرية يتجسد عند وودرو ويلسون. إن النظرة التقليدية لتطور حقل العلاقات الدولية تُصَوِّرُ وودرو ويلسون باعتباره بطلا للمثالية وتقرير المصير والقيم الحرة. لكن وودرو ويلسون، وعلى الرغم من مؤهلاته الليبرالية، فإنه كان داعيةً نشطًا لسياسات العرق والتفوق الأبيض على الصعيدين المحلي والدولي (Vitalis, 2005: 168). ويُحاجج بول راهي (2013) وجون هوبسون (2012: 167–75) بأن وودرو ويلسون لم يكن تقدميًّا كما يصوره تأريخ حقل العلاقات الدولية، ولكنه في الحقيقة كان عنصريًّا بشدة. لقد كان تقرير المصير الويلسوني طريقة أخرى للتعبير عن «الحاجة إلى مهمة حضارية إمبريالية غربية في الشرق البدائي» (J. M. Hobson, 2012: 168). ولم يرغب الليبراليون مثل وودرو ويلسون في غرس التغيير بل أرادوا الحفاظ على الوضع القائم، مثلما ينعكس ذلك في تصميم وعمل عصبة الأمم. حيث كان نظام الانتداب الخاص بعصبة الأمم في الأساس عبارة عن استعمار باسم آخر. وكان أقوى مؤشر على عنصرية ويلسون على المستوى الدولي يتمثل في جهوده المستمرة لرفض إدراج بند المساواة العرقية لليابان في مؤتمر باريس للسلام. وعلى الصعيد المحلي سعى ويلسون إلى تبرير الأنشطة العنصرية للبيض في الجنوب؛ بما في ذلك نشاطات منظمة كو كلوكس كلان(*)، مشيرًا إلى أنه ليس لديهم خيار كبير بسبب «التحرر المفاجئ والمطلق للزنوج» (cited in J. M. Hobson, 2012: 171). وقد حدَّد جيمس تاينر (1999) كيف استبعدت الولايات المتحدة، بما في ذلك خلال عهد ويلسون، الفلبينيين من الهجرة بسبب الاختلاف العرقي. لقد برَّر وودرو ويلسون أيضًا استعمار الفلبين، بحجة أن الأمريكيين يمكنهم تعليم الفلبينيين كيفية الحكم، وتوفير إمكانية تقرير المصير بعد تلقينهم هذه التعاليم الضرورية عن أسلوب الحكم الغربي المتفوق (J. M. Hobson, 2012: 172–3).

لقد فشلت مقاربة «النقاشات الكبرى» لدراسة العلاقات الدولية في إدراك أنه خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أسهمت العنصرية والجغرافيا السياسية في

(*) بالإنجليزية Ku Klux Klan واختصارا تدعى أيضا KKK، هي جماعة عنصرية متطرفة برزت بعد الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، قامت على الإيمان بتفوق العرق الأبيض ونفذت هجمات دامية ضد السود والمتعاطفين معهم على مدى 151 عاما. [المترجم].

استمرار نمط تفكير حقل العلاقات الدولية لما قبل العام 1914، كونهما كانتا مؤثرتين ومعززتين إحداهما للأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت كلتاهما تتموضع داخل إطار المركزية الأوروبية العامة لحقل العلاقات الدولية، وكانتا ملتزمتين بها. إذ يُحاجج جون هوبسون (2012) بأن جميع نظريات العلاقات الدولية، بغض النظر عن أي جانب من النقاشات كانت ترافع لأجله، كانت تركز على الحفاظ على الأفكار والقيم الغربية ونشرها. حيث اتخذت هذه المركزية الغربية بسهولة محتوى عنصريا. وقد كان هوبسون محقا تمامًا في عَدِّه مفكري العنصرية «العلمية» والجغرافيا السياسية جزءًا من «استمرارية قوية بين النظرية الدولية لما قبل العام 1914 وخليفتها في فترة ما بين الحربين» (J. M. Hobson, 2012: 15).

تعد الاشتراكية، التي احتُضِنت بعد العام 1917 داخل قوة كبرى، جزءا آخر مُهْمَلًا في النقاش الكبير. ومثلما يلاحظ لوسيان أشوورث (2014: 7)، كان ثمة «نقاش محتدم في حقل العلاقات الدولية في الثلاثينيات من القرن العشرين بشأن دور الرأسمالية كسبب للحرب». فقد رفض عديد من الاشتراكيين النضال من أجل الرأسمالية وشكّلوا خطًّا واحدًا من النزعة السلمية المناهضة للحرب خلال هذه الفترة. الواقع أن اليسار كان مجزأ تمامًا في موقفه تجاه عصبة الأمم، حيث عارضها البعض باعتبارها تمثل أداةً للرأسمالية، في حين عارض آخرون أي فكرة عن قوة جيش أو شرطة دوليين، بينما أراد آخرون إصلاحها وتقويتها للمساعدة في ترويض السياسة الدولية (L. Ashworth, 2014: 159–71). وإلى الحد الذي أثَّرت فيه أهداف السياسة الخارجية لستالين في التفكير في اليسار، كان ثمة أيضًا رابطٌ آخر بين ممارسة العلاقات الدولية وحقلها المعرفي. فقد كانت سياسة ستالين تسعى إلى منع اليابان وألمانيا من التحالف ضد الاتحاد السوفييتي. وللاضطلاع بذلك، شجع فرنسا وبريطانيا على التحالف ضد ألمانيا، وشجع اليابان على التورط في الصين وعلى أن تكون على خلاف مع الولايات المتحدة (Paine, 2012: loc. 5672, 2017: 149–56).

كان ثمة أيضًا استمرارية لأدبيات متميزة عن الحرب والدراسات الإستراتيجية. حيث سيطر المهنيون العسكريون على تلك الأدبيات تماما مثلما كان حاصلًا في فترة ما قبل العام 1914. وتَمثل الاختلاف في أنه خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين

كان هنالك تركيز أكبر على التقنيات الجديدة للدبابات والطائرات بوصفها طرقا لاستعادة القدرة على الحركة المرتبطة بالأعمال الحربية. فقد دافع باسيل ليدل هارت (1946) Basil Liddell Hart عن حرب الأسلحة المختلطة، واكتشف جون فريدريك فولر (1945) J. F. C. Fuller الحرب المدرعة (وكلتاهما التُقِطتا من قبل الألمان كأساس لفكرة الحرب الخاطفة). وكتب جوليو دوهيت Giulio Douhet (1998 [1921]) عن القوة الجوية في كتابه الكلاسيكي «قيادة القوة الجوية» The Command of the Air. وفي إشارة إلى ما سيحدث بعد العام 1945 (Buzan and Hansen, 2009)، كان ثمة أيضًا أعمالٌ أُعِدت من طرف مدنيين في هذا السياق؛ لم تنحصر فقط في الدعاية المكثفة لأجل منظمات السلام، ولكن اشتملت أيضًا على أعمال الأكاديميين مثل أعمال فيليب نويل بيكر Philip Noel- Baker بشأن نزع السلاح وتجارة الأسلحة (Buzan, 1973).

ثمة نقطة أخرى تستحق التطرق إليها بشأن حقل العلاقات الدولية لفترة ما بين الحربين، وهي تشابك السياسة الدولية بالاقتصاد الدولي. وكما يلاحظ لوسيان أشورث (2014: 253–4)، كان هذا المزج طبيعيًا وغير واعٍ إلى حد كبير، ويَتأَتى أساسًا من حقل العلاقات الدولية لفترة ما قبل العام 1914. وقد عُبِّر عن هذا المزج في أعمال كُتَّاب عديدين من أمثال نورمان أنجيل؛ وكارل بولاني؛ وديفيد ميتراني؛ وألبرت أوتو هيرشمان.

إن أحد خطوط التفكير الجديدة التي لم تكن موجودة في حقل العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى وتَأَسس خلال سنوات ما بين الحربين تَمَثَّل في النزعة النسوية. ربما يرجع تاريخ هذه النزعة إلى كتيب هيلينا سوانويك Helena Swanwick للعام 1915 بعنوان «النساء والحرب» Women and War والذي كُتب لمصلحة «اتحاد الرقابة الديموقراطية» (UDC L. Ashworth, 2008, 2014: 125–6). يُحاجج لوسيان أشوورث (2017) بوجود حركة نسوية مؤثرة مبكرة في العلاقات الدولية، كانت تتمحور حول «الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية» WILPF. فقد طوَّرت الكاتبات المرتبطات بهذه الحركة رؤية «للأمومة» بشأن الحرب والأمن الجماعي، بحجة أن النساء بوصفهن مانحات للحياة كان لهن منظورٌ مُختلف عن منظور الرجال بشأن هذه القضايا. وقد قُبِل هذا الموقف وتأثيره في

خطابات حقل العلاقات الدولية اليوم. إن تجاهل هذا التطور النسوي المبكر في حقل العلاقات الدولية جعل الحركة النسوية تبدو كأنها تطورٌ حديثٌ أكثر مما تبدو عليه في الواقع.

وعلى الرغم من كل اختلافاتهم العديدة، فإن مفكري حقل العلاقات الدولية لفترة ما بين الحربين العالميتين كانوا متشابهين على نحو أساسي في التعامل مع الإمبريالية ليس باعتبارها القضية المركزية لحقل العلاقات الدولية ولكن باعتبارها عَرَضا جانبيا، ولم يقدموا سوى رفض جزئي أو مشروط لها. وقد مثَّل هذا نوعًا آخر من العمى الذي أصاب فهم «النقاش الكبير» لحقل العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين. إن نقد إدوارد كار اللاذع للطوباوية قد طال الإمبريالية أيضا، لكنه عَكَسَ روح العصر ولم يعتبرها قضية مركزية. إذ اعتبر إدوارد كار الإمبريالية على نحو أساسي مثالا على النفاق الطوباوي أو نقدا لأطروحة «انسجام المصالح» المثالية، وليس شرا أخلاقيا بحد ذاته. ففي رأيه، «أُسِّس انسجام المصالح من خلال تضحية الأفارقة والآسيويين غير الأَكِفَاء» (Carr, 1964:49). وعلى رغم ذلك، لم تكن الزاوية الاستعمارية زاوية مركزية، بل كانت زاوية هامشية في جميع ادعاءاته المُوجَّهة ضد النزعة الطوباوية. لقد عارض كثير من اليساريين، من أمثال هنري نويل برايلسفورد H. N. Brailsford، وبعض الليبراليين الإمبريالية، ولكن نظرًا إلى التأثير القوي للحرب العالمية الأولى، كان ثمة اهتمام أكبر في هذه الأوساط بشأن العلاقة القائمة بين الرأسمالية من ناحية، والحرب والفاشية من ناحية أخرى، أكثر من الاهتمام بالإمبريالية (L. Ashworth, 2014: 213–21). وبالنظر إلى تأثير العنصرية «العلمية» والجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين، وربط كلتيهما بالإمبريالية، فإن روبرت فيتاليس (2005, 2015) كان محقًّا جزئيًّا في دحض وجهة النظر القائلة إن العلاقات الدولية أهملت الإمبريالية في ذلك الوقت. حيث يحاجج بأن العلاقات بين الأعراق والإدارة الاستعمارية كانت من الاهتمامات المركزية لعلماء حقل العلاقات الدولية الأمريكيين. وكما كان عليه الحال قبل العام 1914، استمرت الإدارة الاستعمارية في كونها فرعًا مهمًّا للدراسة، ولكن أيضًا ومثلما كانت قبل العام 1914، لم تُعتبر جزءًا من حقل العلاقات الدولية، بل كانت تشكل مجالا منفصلا عنه. وقد تطرق آرثر بيريديل كيث (1924) Arthur

Berriedale Keith، على سبيل المثال، إلى طبقات السلطات القانونية والسياسية ضمن الإمبراطورية البريطانية - بما في ذلك مشاركة المستعمرات كالهند - في عديد من المنظمات الحكومية الدولية: المفاوضات بين بريطانيا ومستعمراتها بشأن توفير ودفع تكاليف الدفاع؛ التوترات القائمة بين مطالب المستوطنين البيض ومسؤولية الإمبراطورية في تطوير الشعوب الأصلية نحو الحضارة؛ التوتر القائم داخل الإمبراطورية بشأن هجرة غير البيض إلى مستعمرات المستوطنين البيض. لكن بينما كانت الإمبريالية حاضرة في حقل العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين، كانت رؤيتها تَتَأَتى من المركز، واستمرت إلى حد كبير في ممارسات ما قبل العام 1914 المتمثلة في عدم رؤية العلاقات الاستعمارية كجزء من حقل العلاقات الدولية.

خلاصات

خلاصة القول أنه من المفهوم عمومًا أن تخصص حقل العلاقات الدولية قد نشأ خلال فترة ما بين الحربين العالميتين لأجل هدف محدد تمثَّل في منع اندلاع حرب عالمية أخرى واسعة النطاق قد تكون مدمرة ومنهكة. وفي هذا السياق، يُنسَب إلى حقل العلاقات الدولية في أول تأسيسٍ له الغرض المعياري المتمثل في تجنب الحرب وتحسين ظروف الناس في جميع أنحاء العالم لجعله مكانًا أفضل للعيش. وتتجسد هذه الرؤية في أسطورة النقاش الواقعي/ المثالي. إن أيا من هذه الأساطير ليس صحيحًا. فحقل العلاقات الدولية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين كان أكثر تعقيدًا واتساعًا وتعددًا للتخصصات مما توحي به صيغة «النقاش الكبير»، وكما بين كل من بريان شميدت (Schmidt 1998b) ولوسيان أشوورث (Lucian Ashworth 2014) على نحوٍ مفصل، فقد كان أقل استقطابًا بين المعسكرين «المثالي» و«الواقعي». تصوير النزعة المثالية للناس على أنها نزعة غير مجدية، كانت خدعة ناجحة قام بها الواقعيون إلى حد كبير بعد العام 1945 (Kahler, 1997: 27). لقد تميَّز أيضًا حقل العلاقات الدولية خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين بكثير من الاستمرارية مع حقل العلاقات الدولية لما قبل العام 1914، وعلى الأخص مع الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمركزية الغربية؛ والإمبريالية؛ والجغرافيا السياسية؛ والاقتصاد السياسي الدولي؛ والتسلسل الهرمي العرقي، وهي الافتراضات

التي ظلت من دون تغيير إلى حد كبير. عقب صدمة الحرب العالمية الأولى، ومع التجربة العظيمة لـعصبة الأمم في مواجهتها، ليس من المستغرب أن يُظهر حقل العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين اهتمامًا خاصًا بـالمنظمات الحكومية الدولية باعتبارها طريقة ممكنة لإدارة إشكالية الفوضى في النظام الدولي. لذلك، كان لدى حقل العلاقات الدولية ميراثٌ وجذورٌ قاتمان بالإضافة إلى الإرث الإيثاري لفهم الحرب والسعي إلى السلام. كان حقل العلاقات الدولية و«النظرية الدولية» على نحو عام متشابكين بشكل لا ينفصم مع مشروع النهوض بالأفكار الغربية وحمايتها، مما أدى إلى ظهور المركزية الأوروبية في أحسن الأحوال، وظهور الجغرافيا السياسية والعنصرية «العلمية» في أسوئها. وقد انبثقت الانتقادات المُوجَّهة ضد العنصرية والإمبريالية من منظور معياري ومن وجهة نظر المُضْطَهَدين من القادة والمفكرين القوميين داخل المستعمرات. وشكَّلت تلك المساهمات الأسس الأصلية لمشروع حقل العلاقات الدولية العالمي الذي يدور حوله هذا الكتاب.

3 - تفكير حقل العلاقات الدولية في الأطراف

إن الكتابات التأسيسية لحقل العلاقات الدولية المُتأتية من دول المركز أهملت إلى حد كبير تفكير ومناقشات حقل العلاقات الدولية في العالم غير الغربي. ويعترف إدوارد كار بإيجاز بأن الصين القديمة هي أحد المَوْقِعَيْن اللذين جَرَتْ في سياقهما محاولات لابتكار «علم السياسة»، وأن الموقع الآخر هو اليونان القديمة (Carr, 1964: 6). ففي رأيه «النظريات الحالية للعلاقات الدولية... انبثقت على نحو شبه حصري من البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية» (Carr, 1964: 52). إن المساهمات غير الغربية (غير الأوروبية، وغير الأمريكية) في دراسة العلاقات الدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين دُرِست على نحو جدي. وعلى رغم ذلك، شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين ظهور عدد من الأفكار الرئيسة خارج السياق الغربي والتي من شأنها أن تسهم في تشكُّل ليس السياسة الخارجية للدول غير الغربية بعد الحرب العالمية الثانية فقط، ولكن سيكون لها أيضًا تأثيرٌ كبيرٌ في السياسة العالمية ككل.

مثلما فعلنا في الفصل الثاني، سنستخدم المعايير العامة التي وُضِعت في عملنا السابق المتعلق بما يُعَد حقلًا للعلاقات الدولية. وبالنظر إلى البيئة القاسية التي

أوجدتها الحرب العالمية الأولى، تميزت فترة ما بين الحربين بعلاقة قوية على نحو خاص بين النظرية والممارسة حتى داخل المركز. إنه لمن المستحيل فهم أصول وتشعبات النقاش المثالي الواقعي من دون إمعان النظر في المناقشات السياسية المحيطة بنقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة؛ وعصبة الأمم؛ وميثاق كيلوغ بريان؛ والجهود المبذولة لنزع السلاح وما شابه ذلك. وقد جرى تأطير النقد الواقعي للمثالية بقوة في إطار نقد التوقعات بشأن عصبة الأمم وإخفاقاتها. لم يكن ألفريد زيمرن مؤلفًا لكتاب مهم عن عصبة الأمم فقط، بل كان أيضًا مُنخرطًا بعمق في الترويج لفكرة عصبة الأمم، وذلك باعتباره مسؤولًا حكوميًا بريطانيًا وأيضًا يمثل جزءا من المجموعة المناصرة للمنظمة. كان الشيء نفسه يحصل في السياق غير الغربي. فبالقدر نفسه، تأثرت أفكار القادة القوميين والحركات والمؤسسات التي ألهموها بحقائق الحياة الدولية كما عاينوها بآمالها وآلامها. حيث تركت أفكار الحركات القومية والمناهضة للاستعمار في سنوات ما بين الحربين أيضًا إرثًا ثريًا وطويل الأمد أثَّر في سلوك السياسة الخارجية والتفاعلات العالمية والإقليمية للحرب الباردة وحقبة إنهاء الاستعمار بعد العام 1945. الواقع أن تلك الأفكار شكَّلت واستمرت في تشكيل معتقدات وممارسات السياسات الخارجية للقوى الصاعدة مثل الصين والهند. وإذا كان ثمة أي شيء مثير للانتباه، فهو عودتهم، لأن هذه الدول أصبحت أكثر قوة وتأثيرًا في المسرح العالمي.

لقد انبثقت حركة عدم الانحياز، التي تأسست رسميًا في بلغراد في العام 1961، عن مؤتمر آسيا وأفريقيا في باندونغ في العام 1955، والذي تأثر بدوره بالمؤتمر الدولي الأول ضد الإمبريالية والاستعمار الذي عُقد في بروكسل في العام 1927 (Prasad, 1962: 79–99). وكان الهندي جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru مشاركًا رئيسًا في المؤتمرات الثلاثة: بروكسل وباندونغ وبلغراد. وقد استلهمت المنظمات الإقليمية مثل «منظمة الوحدة الأفريقية» من المُثل العليا للنزعة الوحدوية الأفريقية وحركات التحرر في أوائل القرن العشرين، بما في ذلك فترة ما بين الحربين العالميتين. لم يكن تفكير حقل العلاقات الدولية داخل الأطراف خلال سنوات ما بين الحربين يدور حول مناهضة الاستعمار فقط، بل احتوى أيضًا على أفكار بشأن النزعة الأممية والنظام العالمي والتنمية الدولية والتعاون والعدالة. ليمتد إلى ما هو أبعد من

معاداة الإمبريالية، على الرغم من أن الأخيرة شكّلت في الأغلب موضوعًا تنظيميًّا مركزيًّا بالنسبة إليهم. فقد كان لحقل العلاقات الدولية خلال فترة ما بين الحربين أصول متعددة وعالمية وليس أصولًا غربية فقط، وهذا مهم لفهم كيفية وصول هذا الحقل إلى شكله الحالي، وإلى أين يجب أن يتجه انطلاقا من ذلك. وكما فعلنا في الفصل الثاني، سنتعامل مع تفكير حقل العلاقات الدولية في الأطراف من حيث الدول والمناطق الرئيسة.

1 - 3 - اليابان

إن تصنيف اليابان لوضعها داخل المركز أو داخل الأطراف خلال هذه الفترة يعد مسألة صعبة. وسنعمد إلى ترك هذه الدولة في الأطراف جزئيًّا لأن اليابان كانت تسير على مسار مختلف عن الغرب حيث إنها كانت مستفيدة على نحو معتبر من الحرب العالمية الأولى؛ وذلك بسبب أنه كان لايزال يتعين عليها النضال ضد مسألة العرق التي طُرحت ضدها من طرف الغرب. لقد تطور تفكير حقل العلاقات الدولية في اليابان انطلاقا من جذوره التي تعود إلى ما قبل العام Kawata 1914) and Ninomiya, 1964: 190; Sakai, 2008: 237–44). وقد تأثر الفكر الدولي لليابان بشدة بنظرية الدولة الألمانية Staatslehre وبالتقاليد الماركسية Inoguchi,) 2007). تتوافق الأبحاث اليابانية المبكرة بشأن حقل العلاقات الدولية مع صعود اليابان كقوة كبرى ساعية إلى فهم مكانة اليابان في العالم، ولكن تلك الأبحاث لم تكن تتمركز حول اليابان على نحو تام. فقد كان ثمة عمل عن السياسة العالمية (Royama, 1928, 1938) وأيضًا عن الإدارة الاستعمارية (Yanaihara, [1926] 1963). وعلى غرار الغرب، درس الباحثون اليابانيون في هذه الفترة موضوعات مثل القانون الدولي؛ والمنظمة الدولية؛ والتاريخ الديبلوماسي؛ والتكامل الإقليمي؛ والاقتصاد السياسي الدولي Kawata and Ninomiya, 1964; Inoguchi,) 2007). حتى أن تاكاشي إنوغوتشي (Takashi Inoguchi 2007, 379–80) كان يُعَرِّف نيشيدا كيتارو Nishida Kitaro بأنه «بِنَائِي مُتَأَصل»، وذلك بسبب تركيزه على مسألة الهوية. كما كان لليابان حضور في النظام القانوني الدولي، وبخاصة مع مينيشيرو أداتشي Mineichiro Adachi، الباحث القانوني الدولي الذي كان

ديبلوماسيًّا ثم رئيسًا لقضاة المحكمة الدائمة للعدل الدولي (لاهاي)، والذي كتب أيضًا عن عصبة الأمم (Adachi and De Visscher, 1923). كان لايزال يتعين على اليابان مواجهة إشكالية ردود الفعل العنصرية تجاه «الخطر الأصفر»(*) الصادرة عن الغرب، حيث استجابت لذلك بفلسفة مدرسة كيوتو عن «قوة ما بعد البيض» (D. Williams, 2004; Shimizu, 2015). وقد كان لعنصرية «الخطر الأصفر» مفعولها ضد كل من الهجرة اليابانية إلى الأمريكتين، وأيضًا ضد استقبال اليابان عضوا جديدا في نادي القوى الكبرى (Shimazu, 1998).

خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، تحوَّل التركيز نحو «الإقليمية المُهَيمِنة» حيث انسحبت اليابان من عصبة الأمم وبدأت في اتباع رؤيتها الخاصة بشأن «مجال الازدهار المشترك في شرق آسيا الكبرى»(**) بقيادة اليابان (Acharya, 2017: 6–7). لقد كان صعود آسيا مساويًا لصعود اليابان. حيث تبنت اليابان النزعة الوحدوية الآسيوية لمواجهة الهيمنة الغربية، ولكن في تلك العملية راهنت على المطالبة بالاعتراف بمركزيتها وإمبراطوريتها، على اعتبارها الدولة الحديثة الوحيدة في آسيا (Koyama and Buzan, 2018). وقد أدت الهيمنة المتزايدة لهذه السياسات الإمبريالية في النهاية إلى تأخير نمو حقل العلاقات الدولية الأكاديمي الذي قُمِع من طرف السلطات (Kawata and Ninomiya, 1964: 194).

2 - 3 - الصين

بينما أصبحت العلاقات الدولية مجالًا دراسيا مُزدهرًا في الصين منذ تسعينيات القرن العشرين، ظل باحثو العلاقات الدولية الصينيون، كما ذُكر أعلاه، متحفظين

(*) الخطر الأصفر yellow peril: هو استعارة ألوان عنصرية تعتبر جزءا لا يتجزأ من نظرية كره الأجانب. يلمح هذا التعبير العنصري إلى الازدياد السكانيّ في آسيا كما يتصوره الغربُ، وأن تلك الشعوب تشكل خطرا قادما من الشرق على العالم الغربي. حيث يمزج هذا المصطلح بين المخاوف الغربية بشأن جنسه، ومخاوفه العنصرية من الآخر المختلف. ويذهب المؤرخون على تفسير هذه المقولة بأنها ربما تنصرف إلى الشعب الياباني بسبب تقدمه السريع ولا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين. [المترجم].

(**) مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى: هو عبارة عن مفهوم نظَّرت وروَّجت له حكومة وجيش الإمبراطورية اليابانية في فترة حكم الإمبراطور شووا خلال نهاية ثلاثينيات القرن المنصرم، حيث إن اليابان روجت لوحدة ثقافية واقتصادية للعرق الشرق آسيوي. كما أعلنت نيتها لإنشاء اكتفاء ذاتي تحت شعار «كتلة الدول الآسيوية بقيادة يابانية خالية من القوى الغربية»، وأعلن عنه في خطاب إذاعي لوزير الشؤون الخارجية الياباني آنذاك هاتشيرو أريتا، وكان الخطاب بعنوان «الوضع الدولي وموقف اليابان»، وذلك بتاريخ 29 يونيو 1940. [المترجم].

بشأن الاعتراف بإرث تطور حقل العلاقات الدولية في الصين قبل العام 1949. وفقًا للأسطورة المُؤَسَّسَة الحالية، يقال إن العلاقات الدولية الصينية بدأت في منتصف الستينيات تقريبًا. فعلى سبيل المثال، يُقَسِّم زهانغ فانغ Zhang Feng تاريخ حقل العلاقات الدولية في الصين إلى أربع مراحل. كانت المرحلة الأولى من العام 1949 إلى العام 1963، عندما لم يكن حقل العلاقات الدولية قد شكل تخصصًا أكاديميًا بعدُ، وكان البحث العلمي محظورًا. حيث «كانت الدراسة الدولية مرادفة إلى حد كبير لتحليل السياسات في شكل تقارير أو مشورة سياسية تتضمن شروحا» (Zhang, F., 2012a: 69). إن «نمط التفاعل بين السلطة والمعرفة» المُحَدد (Lu, 2014:133) الذي أوقف نمو حقل العلاقات الدولية الصيني خلال الخمسينيات ليس شيئًا فريدًا بالنسبة إلى العالم غير الغربي، على الرغم من التحول السياسي الثوري في الصين وتأثير الثورة الثقافية بالإضافة إلى القيود السياسية المستمرة المفروضة على الأوساط الأكاديمية الصينية، قد يكون له تأثيرٌ خاصٌ في كيف ولماذا استمر حقل العلاقات الدولية الصيني في رفض الاعتراف بأصوله التي تعود إلى ما قبل العام 1949. لقد سعى الحكم الشيوعي إلى فرض سرديته الخاصة على الشؤون الدولية، وهي السردية التي تحداها الباحثون بنوع من المخاطرة. حيث نُدِّد ببعض الباحثين البارزين بعد مراجعاتهم في العام 1957 للتخصصات الأكاديمية. إن «الذاكرة الصامتة» لما قبل الحرب في الصين، كما يقول الباحث لوو بانغ (Lu Peng 2014: 149)، ظلت مهمة لأسباب سياسية، ولاتزال كذلك، لأنها تشهد أن العلاقات الدولية غير الغربية موجودة ولكنها غير مرئية، وأن الظروف المحلية يمكن أن تكون عاملًا رئيسا، وليس فقط الظروف الدولية أو الهيمنة الغربية على حقل العلاقات الدولية. كما يشير أيضًا إلى أن تطور حقل العلاقات الدولية غير الغربي قد شُكِّل من خلال مصدرين: أفكار السكان الأصليين (خصوصا القادة القوميين)، والأكاديميين المُدَربين في الغرب.

وعلى نحو أقل اتسامًا بالطابع الرسمي، كان سون يات سين Sun Yat-sen يمثل مصدرًا رئيسًا للفكر الدولي في الصين. فقد كانت النزعة الأممية عنده تتسم بالكوزموبوليتانية والمركزية الصينية. وقد دافع عن التعاون مع اليابان ودول أخرى في آسيا، لكنه شدد على تفوق التقاليد الصينية في فن الحكم والإدارة. حيث شدد سون يات سين على المجد الماضي لآسيا ولم يتحدث عن «الصين

واليابان فقط، بل تحدث أيضا عن كل الشعوب في شرق آسيا... موحدين معًا لاستعادة الوضع السابق لآسيا» (Sun, 1941: 144). ولكن، ولكي يحدث ذلك، كان على دول آسيا أولاً التخلص من نيْر الاستعمار والحصول على الاستقلال. كان سون يات سين (1941: 144) يأمل في حدوث ذلك لأنه رأى «أدلة ملموسة عن تقدم الفكرة القومية في آسيا». وعلى رغم ذلك، فإن النزعة الوحدوية الآسيوية عند سين كانت أيضًا هرمية كتلك الموجودة عند اليابان. لقد استدعى سين (1941: 146) نظام الجِزْيَة الصيني Chinese tributary system(*)، مشيراً إلى أن «الدول الأضعف... احترمت الصين باعتبارها دولة متفوقة وأرسلت تكريمًا سنويًّا للصين بإرادتها، والسماح لهم بذلك يعتبر تكريما مشرفا بالنسبة إلى هذه الدول». ويؤكد سين على الطبيعة الطوعية للعلاقات القائمة في نظام الجِزْيَة الصيني، بحجة أن الصين يحكمها «الحق»، أي أنها محكومة بمبادئ الصداقة والمعاملة بالمثل، وليس بمبادئ «القوة».

لقد كان الهدف الأوسع للنزعة الوحدوية الآسيوية عند سون يات سين هو «إنهاء معاناة الشعوب الآسيوية و... مقاومة عدوان الدول الأوروبية القوية» (Sun, 1941: 151)، مما كشف عن وجود خيط قوي مناهض للاستعمار، وهو القاسم المشترك الساري في عروق الفكر الدولي داخل العالم غير الغربي. لقد حرصت كتابات سين (1941: 151) على تضمين اليابان. والواقع أنه يمكن للمرء أن يرى أن تلك الكتابات كانت تستهدف اليابان، على رغم أن تلك الدولة «أصبحت على دراية بأصول حكم القوة الخاص بالحضارة الغربية». وقد أكد سين (1941: 151) أنها «تحتفظ بخصائص الحضارة الشرقية المرتبطة بحكم الحق»، وأنها كانت مفتاحًا لضمان قطف ثمار الحركة الوحدوية الآسيوية. لقد تحدث سين عن الفضائل الآسيوية، ولكن على نحوٍ ما كان يتصادم بأتم معنى الكلمة مع كل من الاستعمار الأوروبي والياباني. كما حث اليابان على عدم تطوير

(*) كان نظام الجزية (العطايا) هو النظام الصيني التقليدي لإدارة العلاقات الخارجية. وفقا للممارسة المعتادة، يُمنح الأجانب إذنا لإقامة التجارة والاتصال مع الصين بشرط أن يُظهر حكامهم أو مبعوثو حكامهم خضوعهم للأباطرة الصينيين من خلال دفع الجزية لهم شخصيا. إذ يقدم هؤلاء الحكام أو المبعوثون الجزية التي عادة ما تكون عبارة عن عطايا من المنتجات والسلع المحلية الثمينة، وكانوا على ذلك يؤدون أيضا طقس الطاعة المسمى «كوتاو» Kowtow، ويعني فعل الانحناء تجاه الإمبراطور الصيني كنوع من الاحترام العميق. [المترجم].

النزعة الوحدوية الآسيوية من خلال الإمبراطورية، ولكن من خلال الفضائل الآسيوية؛ مثل الأخلاق والاستقامة والإحسان. كما عقد سين مقارنة بين النزعتين المادية والعسكرية الأوروبيتين (طُرق الهيمنة) وهذه الفضائل الآسيوية. لكن العدد الافتتاحي من مجلة «آسيا الجديدة» (New Asia)، التي أُطلقت في الصين في العام 1930 لتعزيز دعوة سين القومية، حاجج بأن: «انبعاث الصين هو نقطة البداية لانبعاث الشعوب الآسيوية» (cited in Tankha and Thampi, 2005: 108)، حيث زعمت أن سون يات سين يمثل القائد الوحيد الذي يمكنه أن يأتي لإنقاذ الشعوب الآسيوية. فقد كان سين مؤيدًا قويًّا للنزعة الوحدوية الآسيوية، لكنه كان يتوق إلى استمرار تفوق الصين. وعلى رغم ذلك، كانت ثمة أفكار متنافسة بشأن الوحدة الآسيوية داخل الصين، وكذلك داخل دول أخرى في آسيا (Acharya, 2017).

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لإريك هيلينر Eric Helleiner (2014, 376–8) كان سين هو من ابتكر فكرة التنمية الدولية. وبتحليله لأصول التعاون الإنمائي الدولي، يعارض هيلينر الرأي السائد القائل إن معيار التنمية الدولية نشأ مع خطاب العام 1949 الذي قُدم من طرف الرئيس الأمريكي هاري ترومان. فهو ينسب هذا المعيار إلى سون يات سين، حيث يعود تاريخه إلى العام 1918، مثلما ورد في كتاب نُشر في العام 1922 بعنوان «التنمية الدولية للصين». ففي هذا الكتاب يصف سين «منظمة التنمية الدولية» التي من شأنها أن تساعد الصين على التطور. وفي حين أن أفكاره جسَّدت أفكارًا ذات خاصية مركزية صينية؛ أي أنها تهدف إلى تطوير الصين، فإنها ربما تكون قد أثرت في مؤسسات بريتون وودز.

3 - 3 - الهند

من المحتمل أن يكون الإنجاز المميز لنظرية حقل العلاقات الدولية الأكاديمي في الهند هو إنجاز الباحث بينوي كومار ساركار Benoy Kumar Sarkar (M. J. Bayly, 2017a). ففي العام 1919 نشر «النظرية الهندوسية للعلاقات الدولية» في مجلة العلوم السياسية الأمريكية. حيث حلَّل عددا من المفاهيم الهندية؛ بما في ذلك مفهوم مجال التأثير Mandala؛ ومفهوم السيادة العالمية Sarva-Bhauma،

وذلك بالاعتماد على أعمال الكتاب الكلاسيكيين مثل كاوتيليا؛ ومانو؛ وشوكورا؛ ونص ماهابهاراتا Mahabharata(*). من ضمن تلك المفاهيم ادعى بينوي كومار أن:

«مفهوم السيادة «الخارجية» كان راسخًا في الفلسفة الهندوسية للدولة. إذ لم يحلل المفكرون الهندوس مفهوم السيادة فقط لارتباطه بالعناصر المكونة للدولة الواحدة. بل أدركوا أيضًا أن السيادة لا تكتمل إلا إذا كانت خارجية وداخلية على حد السواء؛ أي حينما تتمكن الدولة من ممارسة سلطتها الداخلية من دون عوائق تُفرض عليها من قِبل الدول الأخرى، بحيث تمارس سلطتها على نحو مستقل عن تلك الدول» (Sarkar, 1919: 400).

لقد كتب ساركار (1921) مقالًا آخر في «فصلية العلوم السياسية» Political Science Quarterly جاء تحت عنوان «النظرية الهندوسية للدولة» Hindu Theory of the State، حيث قارن فيه المفاهيم الهندية لـ «حالة الطبيعة»(**) بمفاهيم الفلاسفة السياسيين الأوروبيين ووجد أنها متشابهة من حيث إن كلتيهما دعت إلى قمع الفتنة بمساعدة سلطة أعلى قادرة على التلويح بالعقوبة وإنفاذ العقاب. كما كتب ساركار (1916) أيضًا مقالًا بعنوان «بداية الثقافة الهندوسية كقوة عالمية» The Beginning of Hindu Culture As World-Power، الذي درس فيه الروابط الدولية للهند القديمة، وخاصة مع الوحدة الآسيوية؛ بما في ذلك التجارة والغزو وتدفق الأفكار. لقد تزامن توقيت هذه المنشورات مع السنوات المبكرة لنشأة حقل العلاقات الدولية باعتباره مجالا دراسيا، وبقدر ما اعتمدت تلك

(*) Mahabharata، هي واحدة من أعظم الكتب الهندية. وهي أيضا أطول قصيدة كُتبت على مر العصور. تمثل ملحمة المهابهاراتا إحدى أشهر قصيدتين ملحميتين معروفتين في الهند، والقصيدة الأخرى هي رامايانا. وقد كُتبت بالسنسكريتية. وتتألف من 220 ألف مقطع شعري. مقسَّمة إلى ثمانية عشر فصلا. كتبت القصيدة باللغة السنسكريتية وهي اللغة القديمة المقدسة للهند. تُرجمت هذه القصيدة إلى عدد من اللغات الهندية الحديثة. والقصيدة هي مصدر آلاف المعتقدات والأساطير والأفكار والتعاليم والشخصيات التي تشكل جزءا من الحياة الهندية. تحكي هذه القصيدة العظيمة قصة النزاع الدموي الطويل بين مجموعتين من أبناء العمومة: الباندافا، وهم خمسة إخوة، والكورافا، الذين يوجد منهم مائة. وهذا النزاع العائلي الذي يدور حول من سيحكم ينتهي بمعركة طاحنة يتهدد فيها مصير العالم. [المترجم].

(**) حالة الطبيعة state of nature، هو مفهوم مفتاحي الفلسفة السياسية، ويقصد به طبيعة الإنسان قبل الارتباط سياسي، أي خلال حالة ما قبل سيادة حكم الدولة. وقد تناول هذا مفهوم عديد من منظِّري العقد الاجتماعي، مثل توماس هوبز وجون لوك، لأجل فحص حدود وتبرير السلطة السياسية. وتباينت المواقف إزاء هذه المسألة، حيث يعتقد البعض أن الإنسان ذو طبيعة شريرة (يمثل هذا الموقف هوبز)، في حين يجادل البعض الآخر بأنه خيِّر بطبعه (يمثل هذا الموقف هوبز جون لوك). [المترجم].

الكتابات على التقاليد الهندية، فإنها كانت أيضا مستقلة إلى حد كبير عن النقاشات الغربية. قد تكون هذه المنشورات أول مساهماتٍ رئيسةٍ خاصة بحقل العلاقات الدولية كُتِبَت من طرف هندي، وواحدا من أولى الجهود الحديثة لتطوير نظرية أصلية غير غربية لحقل العلاقات الدولية.

وكما يحاجج مارتن بايلي (2017b)، انخرط بعض باحثي حقل العلاقات الدولية الهنود في نقاشات حقل العلاقات الدولية الغربي. حيث حوّل م.ن. تشاترجي M. N. Chatterjee (1916) «مُدَونَات دراسات السلام الغربية، بما في ذلك العائدة إلى كل من نورمان أنجيل وفيكتور هوغو وجون برايت وكوبدين وكانط، لتكون في مواجهة القوى الأوروبية المتحاربة التي من المفترض أنها أمم متحضرة» (M. J. Bayly, 2017b: 22). وصاغ بونتامبيكار S. V. Puntambekar (1939) خطوط تفكير واقعية ومثالية وطوباوية لفكر حقل العلاقات الدولية خلال الوقت نفسه الذي قدَّم فيه إدوارد كار هو الآخر إسهاماته في هذا المجال.

في الجانب الأقل أكاديمية كان ثمة كثير من الأعمال التي خَلَفَت عمل روبندرونات طاغور الذي نوقشت أفكاره في الفصل الثاني. فجواهر لال نهرو، الزعيم الصاعد في المؤتمر الوطني الهندي، تبنى نزعة مناهضة الاستعمار مع جرعة قوية من النزعة الأممية. وقد اتخذ بعض المفكرين الهنود موقفًا نسبيًّا، حيث سلطوا الضوء على الفرق القائم بين الفكر الغربي والشرقي، بل أكد البعض منهم على الطبيعة الأكثر شمولًا نسبيًّا للفكر الشرقي. وكغيرهم من المفكرين الآخرين في آسيا، شددوا على التمييز بين النزعة الروحانية الشرقية والنزعة المادية الغربية. ورأى أحد تلك المواقف أن العالم بحاجة إلى أفكارٍ ومقارباتٍ شرقية، بل حتى إلى هيمنتها، وذلك لعلاجه من ويلات المنافسة والحرب. فقد ذهب بانديت كريشنا كانت مالافيا Pandit Krishna Kant Malaviya، خلال مناقشات الجمعية التشريعية الهندية في العام 1936، إلى القول إن «هيمنة الشرق تمثل العلاج الوحيد لجميع العلل في هذا العالم». «نحن بحبنا للسلام وروحانيتنا وحسن نياتنا تجاه الجميع، لا يمكننا إلا أن نحقق السلام على هذه الأرض» (cited in Keenleyside, 1982: 211). لكن البعض الآخر من المفكرين كان أكثر اعتدالًا، ودافع عن فكرة التآزر بين الشرق والغرب. ففي العام 1933 حاجج الفيلسوف الهندي (ورئيس الهند لاحقًا)

سارفيبالي راداكريشنان Sarvepalli Radhakrishnan، والذي كان أيضًا أستاذًا في جامعة أكسفورد، بأن الآسيويين كانوا «مسالمين بالتقاليد والطباع، وأن بإمكانهم توفير التكملة والترياق الضروريين لأجل معالجة النزعة القومية البراغماتية للغرب» (cited in Keenleyside, 1982: 211). وفي العام 1940 حاجج جواهر لال نهرو بأن نظام ما بعد الحرب يجب أن يجمع بين «أفضل عناصر الشرق والغرب، بحيث يُهذِّب العلم الغربي من خلال التأثير الكابح والخلفية الثقافية للهند والصين» (cited in Keenleyside, 1982: 212). يمكن أيضًا العثور على أمثلة على نوع من الفكر الطوباوي الموجود في الغرب في خطاب مهاتما غاندي الرئاسي أمام المؤتمر الوطني الهندي في العام 1924، إذ قال: «إن الفكر الأسلم للعالم لم يرغب في وجود دول مستقلة تماما تتقاتل بعضها ضد بعض، بل أراد اتحادا من الدول الصديقة المترابطة» (cited in Prabhu, 2017).

غير أن النزعة المثالية لم تكن العنصر المهيمن أو حتى العنصر الرئيس للفكر الدولي في الهند خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ومن المثير للاهتمام أنه حتى قبل هجوم إدوارد كار على النزعة الطوباوية، وفي الوقت الذي كان فيه القوميون الهنود يبشرون بمقاومة الاستعمار الغربي ووحدة العالم، كان علماء السياسة الهنود يعتمدون على أطروحة أرتاساسترا Arthashastra المكتشفة أخيرا(*)، وذلك من أجل وضع عقيدة لسياسة واقعية. فساركار، على سبيل المثال، طرح الأفكار الرئيسة بشأن العلاقات الدولية المُستمدة من النصوص الهندية الكلاسيكية. فالمفهوم الهندوسي ماتسيا نيايا Matsya-Nyaya (منطق السمكة)، الوارد في عديد من النصوص الهندية، سواء العلمانية منها أو الدينية بما في ذلك ملحمة ماهابهاراتا

(*) هي أطروحة سنسكريتية هندية قديمة بشأن فن الحكم والسياسة الاقتصادية والإستراتيجية العسكرية تُنسب إلى كوتيليا، المعروف أيضا باسم فيشنوجوبتا وتشاناكيا، كمؤلف للنص. كان الأخير عالما في منطقة ثيكسلا Takshashila، والمُعلم والوصي على الإمبراطور تشاندراغبت موريا، مؤسس الإمبراطورية الماورية. يعتقد بعض العلماء أنهما الشخص نفسه، بينما شكَّك معظمهم في هذا الأمر. ومن المحتمل أن يكون هذا النص القديم من عمل العديد من المؤلفين على مدى قرون. وقد أُلف ووُسِّع وحُرِّر بين القرن الثاني قبل الميلاد والقرن الثالث الميلادي، وكان كتابا مؤثرا حتى القرن الثاني عشر، عندما اختفى حينها. ليعاد اكتشافه في العام 1905 على يد ر. شاماستري، الذي نشره في العام 1909. للمزيد من المعلومات انظر:

Roger Boesche (2002). The First Great Political Realist: Kautilya and His Arthashastra. Lexington Books.

[المترجم].

وأرتاساسترا ومانو سامهيتا Manusmriti (قانون مانو) ورامايانا Ramayana، شرح نشأة الدولة من خلال حالة الطبيعة. ويرى نص ماهابهاراتا أنه في حالة عدم وجود دولة أو حاكم له سلطة العقاب، سيُحكمُ المجتمع حينئذٍ بمنطق الأسماك، بحيث «يلتهم القوي الضعيف تماما مثل ما يحدث في عالم الأسماك» (cited in Sarkar, 1921: 80). وبالمنطق نفسه ينطبق أيضا على العلاقات الدولية.

تبرز جوانب عديدة من هذا التفكير الهندي في العلاقات الدولية. أولها، هو أن التفكير الهندي يمثل محاولة لتحديد وتوضيح مفاهيم العلاقات الدولية؛ سواء بالإشارة إلى السياسة المحلية أو إلى الصعيد الدولي حصريا، وذلك لشرح كيفية ارتباط الدول بعضها ببعض. ثانيا، احتوى هذا التفكير على مجموعة متنوعة من المواقف المتوافقة إن لم تكن متطابقة مع كل من النزعات الطوباوية أو المثالية والواقعية بالمعنى الغربي. ثالثا، غالبا ما أجرى بعض الباحثين والقادة الهنود مقارنات مع التفكير الغربي بشأن هذه الموضوعات. حيث لم يكتفِ ساركار برسم أوجه التشابه بين الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي والفكر الدولي (بما في ذلك الفكر اليوناني القديم وكذلك الحديث)، بل ادَّعى أيضا أن الأفكار الهندية يمكن أن تساعد في فهم السياق الغربي المعاصر. وبمقارنة منطق الأسماك بأفكار هوبز وسبينوزا وستوارت ميل، جادل ساركار بأن «الإجابة الهندوسية كانت متطابقة مع الأوروبية» (Sarkar, 1921: 79). وبالمثل، وفي المجال الدولي، «يمكن التحقق من المآثر الدبلوماسية التي تصورها الفلاسفة السياسيون الهندوس تقريبا بالحرف من خلال عديد من الأمثلة الحاصلة في التاريخ الأوروبي والآسيوي» (Sarkar, 1919: 407). هذه الإشارة إلى الفكر والسياق الأوروبيين توقعت حصول ممارسة واسعة النطاق في التطور اللاحق لـحقل العلاقات الدولية، حيث بدأ الباحثون غير الغربيين غالبا أبحاثهم بشأن حقل العلاقات الدولية من خلال استدعاء الأفكار الغربية، واستخدامها كنقاط مرجعية لتسليط الضوء على المفاهيم والممارسات الأصلية/ المحلية والتحقق من صحتها. وعلى رغم أن هذا ربما أعاق تطور نظريات أصلية/ المحلية بحتة، فإنه قدم، من حيث المبدأ وليس من حيث الممارسة العملية، أساسا لمناقشة عالمية بشأن نظريات العلاقات الدولية.

يمكن العثور على بيان مهم لمقاربة نهرو في العلاقات الدولية في عمله الذي حمل عنوان «اكتشاف الهند» The Discovery of India، والذي ألَّفه في أثناء

وجوده في السجن في العام 1944. ففي ذلك العمل، وتحت عنوان «الواقعية والجغرافيا السياسية: الفتح العالمي أم الرابطة العالمية؟»، انتقد نهرو بقوة فكرة اقترحها سبيكمان ووالتر ليبمان (المدعوم أيضا من ونستون تشرشل) ترى أنه يجري تنظيم النظام العالمي لما بعد الحرب بشأن أنظمة الأمن الإقليمية ضمن «نطاقات» القوى الكبرى. لقد وصف نهرو أفكارهم باعتبارها «استمرارا لسياسات القوة على نطاق أوسع... من الصعب أن نرى كيف يستطيع [ليبمان] أن يرى السلام العالمي أو التعاون المنبثق عنه» (Nehru, [1946] 2003: 539). وبصرف النظر عن رفضه لسياسات القوة، فقد أشار أيضا إلى رغبته وأمله في تعاون دولي أكبر، ليس في شكل تحالفات عسكرية من شأنها أن تعكس سياسات القوة، ولكن في شكل «كومنولث الدول» أو «رابطة عالمية». ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذا الطرح كُتب قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية.

بعد ذلك بعامين، وفي خطاب ألقاه في 7 سبتمبر 1946، قدم نهرو مزيدا من التفصيل عن معتقداته المعيارية:

«نقترح الابتعاد قدر الإمكان عن سياسات القوة الخاصة بالمجموعات المتحالفة بعضها مع بعض، وهي السياسات التي أدَّت في الماضي إلى نشوب حروب عالمية، والتي قد تؤدي مرة أخرى إلى كارثة على نطاق أوسع. نحن نؤمن بأن السلام والحرية غير قابلين للتجزئة، وأن الحرمان من الحرية في أي مكان من شأنه أن يعرِّض الحرية للخطر في مكان آخر ويؤدي إلى الصراع والحرب. نحن مهتمون على نحو خاص بتحرير الأراضي والشعوب المستعمرة والتابعة والاعتراف نظريا وممارسةً بالفرص المتساوية لجميع الشعوب... لا نسعى إلى الهيمنة على الآخرين ولا ندَّعي امتلاك أي مركز متميز على الشعوب الأخرى... وعلى الرغم من الخصومات والأحقاد والصراعات الداخلية التي يشهدها العالم، فإنه يتحرك حتما نحو توثيق التعاون وبناء عالم الكومنولث. ولأجل تحقيق هذا العالم الواحد ستعمل الهند الحرة، عالم يوجد فيه تعاون حر للشعوب الحرة، ولا توجد فيه طبقة أو مجموعة تستغل أخرى» (cited in Mani, 2004: 66).

وعلى رغم ذلك، لا يوجد لنقد نهرو مكانٌ في نصوص حقل العلاقات الدولية التي تتعاطى مع النقاش المثالي - الواقعي أو النقاش الواقعي - الليبرالي.

4 - 3 - أمريكا اللاتينية

لقد رصدنا في الفصل الثاني الإسهامات المميزة لأمريكا اللاتينية خلال القرن التاسع عشر بشأن الإقليمية؛ والمساواة في السيادة؛ وعدم التدخل. وخلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، نشأت مفاهيم رئيسة أخرى أصبحت الآن أساسية في حقل العلاقات الدولية ومُتأصلة في الحركة الوحدوية الأمريكية Pan-American. ولعل أهمها مفهوم كيان الدولة المعلن المُتضمن في اتفاقية مونتفيديو بشأن حقوق وواجبات الدول، والتي تُبنيت في مؤتمر البلدان الأمريكية في مونتيفيديو في العام 1933. لقد قُننت هذه الاتفاقية ضمن إطار القانون الدولي، وربما بفضلها أصبحت، ولأول مرة، المكونات التعريفية للدولة في العلاقات الدولية تتكون من: الشعب؛ والأراضي؛ والحكومة؛ والاعتراف. وقد أدى تأييد أمريكا اللاتينية في النهاية إلى تخلي الولايات المتحدة رسميا، إن لم يكن دائما من الناحية العملية، عن مبدأ مونرو في العام 1933 وقبول عدم التدخل كمبدأ أساسي في علاقاتها مع المنطقة. وبعد فترة قليلة لم يكتسِ معيار عدم التدخل قوة في أمريكا اللاتينية فقط، بل انتشر أيضا في أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما في آسيا ما بعد إنهاء الاستعمار.

وفي حين تشتهر أمريكا اللاتينية بتطوير نظرية التبعية Dependency Theory في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يسلط إريك هيلينر وأنتوليو روساليس Antulio Rosales (2017) الضوء على المساهمات السابقة الأكثر عمومية والمُتأتية من هذه المنطقة، وهي المساهمات التي تدور حول قضايا المركزية الأوروبية؛ والإمبريالية؛ والتبعية؛ والتعاون الإقليمي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. كما أن أعمال اثنين من المفكرين البيروفيين، فيكتور راؤول هايا دي لا توري Víctor Raúl Haya de la Torre (1895-1979) وخوسيه كارلوس مارياتغي لا شيرا José Carlos Mariátegui La Chira (1894-1930)، كانت تكتسي أهمية خاصة. لقد شعر فيكتور راؤول هايا بأن الأفكار السياسية في أمريكا اللاتينية استُعيرت من أوروبا من دون إيلاء اعتبار كبير لسياق وشروط أمريكا اللاتينية (أو ما أسماه «إندوأمريكا» Indoamerica). ورفض الرأي القائل إن الأفكار الأوروبية؛ بما في ذلك الماركسية التي كان يؤمن بها، كانت أفكارا عالمية كما ادَّعى أنصارها، فالأجزاء المختلفة من العالم طورت رؤى مختلفة للعالم تعكس شروطها وتواريخها المحليتين.

ومن ثم فإنه «من الضروري إدراك أن التطبيق الشامل والمُبسَّط في بيئتنا للمذاهب الفكرية الأوروبية وقواعد التفسير تلك يجب أن يُخضعا لتعديلات عميقة» (cited in Helleiner and Rosales, 2017:673). أما فيكتور راؤول هايا فقد كان تفكيره ينزع إلى الإقليمية، حيث دعا إلى القومية الاقتصادية «لأمريكا اللاتينية» التي تضم السكان الأصليين المُهمشين. وعلاوة على ذلك، فقد تحدى فرضية لينين القائلة إن الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية. وفي حين أن هذا قد يكون هو الحال في أوروبا، فقد كانت هذه تمثل المرحلة الأولى بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية. غير أنه اعتُرض على هذا الرأي من طرف مارياتغي Mariátegui الذي قبل بموقف لينين. لقد طوَّر كلاهما صيغا مبكرة من نظرية التبعية، لكن مارياتغي كان مهتما على نحو خاص باعتماد البيرو الشديد على صادرات السلع التي تسيطر عليها المصالح الأجنبية؛ ومن ثم تعرُّضها للتقلبات في أسعار السلع الأساسية. وذهب مارياتغي إلى أبعد من فيكتور راؤول هايا ليقول إن فكر التنمية الاشتراكية في المناطق يجب أن يدمج قيم الشعوب الأصلية للمنطقة، ومن ثم إضافة مزيد من السياقات والفواعل المحليتين إلى مفاهيم التنمية في أمريكا اللاتينية. لكن مارياتغي عارض تفضيل فيكتور راؤول هايا لـ «جبهة موحدة» من الثوار والعناصر البرجوازية لمحاربة الإمبريالية. كان موقف مارياتغي مشابها لموقف المفكر الماركسي الدولي والناشط من الهند مانابندرا ناث روي Manabendra Nath Roy (1887-1954) - الذي كان مُؤسسا للحزب الشيوعي المكسيكي والذي تحدى سابقا موقف لينين - الذي عُبِّر عنه في العام 1920، والقائل بتطوير تحالف واسع النطاق مناهض للإمبريالية. كانت هذه الأفكار والمناقشات بمنزلة بواكير للتطور اللاحق لتفكير حقل العلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية، بما في ذلك؛ على سبيل المثال لا الحصر، نظرية التبعية. وكما لاحظ كل من هيلينر وروزاليس (2017: 671)، فإن رفض فيكتور راؤول هايا للنزعة العالمية «الأحادية» الأوروبية وحساسيته تجاه التغيرات والتكيفات الإقليمية يُعِدَّان مقدمة قوية لأفكارنا الخاصة بإضفاء الطابع المحلي والعالمي التعددي على حقل العلاقات الدولية العالمي Global IR.

لقد ظهر مفهوم التنمية الدولية على نحو ملموس في أمريكا اللاتينية. ففي الثلاثينيات من القرن الماضي طوَّرت دول أمريكا اللاتينية أفكارا بشأن التنمية،

وسعت إلى إنشاء بنك البلدان الأمريكية IAB لتسهيل تدفق الأموال من الولايات المتحدة لأغراض تنمية تلك البلدان. وفي الوقت الذي وُلد فيه بنك البلدان الأمريكية ميتا، أثَّرت المقترحات الخاصة به بالتأكيد في المسودات الأمريكية الأولية لمؤسسات بريتون وودز التابعة لصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) (Helleiner, 2014). في الواقع، يوضح هيلاينر كيف كانت دول أمريكا اللاتينية، إلى جانب الصين والهند، من المساهمين الرئيسين في مؤتمر بريتون وودز للعام 1944.

إن المجال الآخر الذي شملته مساهمة أمريكا اللاتينية في العلاقات الدولية تمثل في حقوق الإنسان. فخلال مناقشة المعالم الرئيسة لمساهمة أمريكا اللاتينية في مسائل حقوق الإنسان، تستحضر كاثرين سيكينك (2016:122–33) Kathryn Sikkink مؤتمر البلدان الأمريكية بشأن إشكالات الحرب والسلام للعام 1945، والذي حضرته 19 دولة من أمريكا اللاتينية، وعُقد في مدينة مكسيكو سيتي. بعد ثلاث سنوات، وقعت 21 دولة؛ بما في ذلك الولايات المتحدة، على الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان في العاصمة الكولومبية بوغوتا في أبريل 1948، وذلك قبل سبعة أشهر من إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات في أمريكا اللاتينية جاءت خلال سنوات 1945-1948، أولا في الفترة التي سبقت صياغة ميثاق الأمم المتحدة في العام 1945 ثم صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، فإن باولو كاروزا Paolo Carozza يجادل (2003: 282, 311) بأنها عكست «فترة طويلة من التقاليد العميقة لفكرة حقوق الإنسان في المنطقة»، والتي تطورت من خلال نضالات المنطقة ضد الغزو الإسباني والثورات الجمهورية الليبرالية في القارة، وأيضا من خلال الدستور المكسيكي للعام 1917، الذي ركَّز بقوة على مسألة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. يجادل كاروزا (2003: 311–12) كذلك بأن التفكير المتطور في أمريكا اللاتينية بشأن حقوق الإنسان «كان عالميا بقوة في توجهه، إذ كان ينبني على المساواة في الكرامة للجميع». لقد تمكنت إذن دول أمريكا اللاتينية من إنتاج «لغة حقوق دستورية مع تكريس قوي لفكرتي الحرية والمساواة».

5 - 3 - الشرق الأوسط

خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت النزعة الوحدوية الإسلامية Pan-Islamism والنزعة الوحدوية العربية Pan-Arabism «نزعتين» رئيستين، أو خطوطا فكرية في الشرق الأوسط تتفاعل على نحو وثيق مع النزعة القومية لتشكيل الفكر والممارسة الدوليين في العالم العربي. ربما تشترك النزعة الوحدوية الإسلامية والنزعة الوحدوية العربية في أهداف مماثلة تتعلق بتعزيز إنهاء الاستعمار، لكن النزعة الوحدوية العربية كانت ظاهرة أكثر علمانية. ظهرت فكرة العرب كأمة، على الصعيدين الثقافي والسياسي، على نحو أساسي خلال الحرب العالمية الأولى، وظلت مع الثورة العربية ضد الإمبراطورية العثمانية. وكان من أبرز المدافعين عنها في تلك المرحلة حسين بن علي، شريف مكة، الذي حصل على دعم بريطاني ضد العثمانيين ودافع عن «دولة عربية موحدة تمتد من حلب إلى عدنٍ»(*). ولكن بسبب اعتماده على الدعم البريطاني، قلل حسين بن علي من أهمية الجوانب الدينية للنزعة الوحدوية العربية. فقد أظهرت النزعة الوحدوية العربية تقاربا مع النمط الغربي العلماني. ومارس المفكرون اللبنانيون والسوريون دورا رئيسا في تطوير هذه النزعة، حيث تأثروا بالفكر الغربي وبالمؤسسات الغربية، مثل الكلية البروتستانتية السورية (الجامعة الأمريكية في بيروت لاحقا) (Antonius, [1938] 2001). وخلال ثلاثينيات القرن العشرين اكتسبت النزعة الوحدوية العربية قوة فكرية أكبر، حيث تأثرت بالماركسية. وكان تأسيس حزب «البعث» أو «النهضة» في الأربعينيات على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار نقطة بارزة أخرى في تاريخ الحركة القومية العربية، على الرغم من أنه لم يصبح فعالا للغاية. ومن اللافت للنظر أن الاهتمام بالوحدوية العربية ظل ضعيفا في مصر، على الرغم من أهميتها التاريخية كمركز فكري وسياسي في العالم العربي. فقد كانت القومية المصرية، وليس النزعة الوحدوية العربية، هي المحور المهيمن للقومية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين في مصر. وعلى ذلك، ستبرز مصر

(*) The two “isms” of the Middle East’, Aljazeera News, www.aljazeera.com/focus/arabunity/2008200852518534468346/02/.html (Accessed 5 October 2018).

[المؤلفان].

كمصدر لصيغة أكثر نضالية ودولية من النزعة الوحدوية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك تحت قيادة جمال عبدالناصر.

لقد رُفض التأثير الغربي في النزعة الوحدوية العربية ولونها العلماني من طرف النزعة الوحدوية الإسلامية التي قدمت نفسها بديلا. إذ كانت الأخيرة تقف في مواجهة المشاريع القومية بسبب اختلاف قاعدة الهوية. فقد أدى إلغاء تركيا الخلافة في العام 1924 إلى حدوث انقسام سياسي بشأن من قد يرث اللقب، مما أدى إلى إضعاف النزعة الوحدوية الإسلامية مقارنة بالعهد العثماني (Hashmi, 2009:181–6). وعلى النقيض من النزعة الوحدوية العربية، كانت الوحدوية الإسلامية قلقة بشأن تآكل القيم الإسلامية، ورفضت مسارات التغريب والنزعة العلمانية. وكان من أبرز نقاط تطورها تأسيس جماعة الإخوان المسلمين على يد المصري حسن البنا في العام 1928.

كان الهدف المشترك للنزعتين الوحدويتين العربية والإسلامية هو رفض الدولة القومية الوستفالية. وسيؤدي هذا إلى صراعات سياسية كبيرة ونزاعات إقليمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما سيشكل الفكر والمقاربة الدوليين في الشرق الأوسط، على رغم أن فكرة الدولة القومية ستظل مرنة وستسود على التيارات الوحدوية بشقيها العربي والإسلامي (Barnett, 1995).

6 - 3 - أفريقيا والكاريبي

كما هو مذكور في الفصل الثاني، اختلفت النزعة الوحدوية الأفريقية عن الحركات الوحدوية القومية الأخرى من ناحية أن دافعها الأولي لم يتأتَ من قادة قارة أفريقيا، بل من الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي. لقد استمر إدوارد دو بويز في كونه يمثل شخصية مهمة. وكان دو بويز مهتما بشأن «إشكالية اللون» التي لم تكن إشكالية داخلية بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقط، بل كانت تُشكل إشكالية كبيرة بالنسبة إلى العالم بأسره؛ بما في ذلك الأفارقة داخل أفريقيا. لقد أكد زعماء الوحدوية الأفريقية منذ عشرينيات القرن العشرين، من أمثال ماركوس غارفي Marcus Garvey المولود في جامايكا (1887-1940)، على الماضي الجماعي والخبرة المشتركة للسود على جانبي المحيط الأطلسي. كما دافع غارفي عن

القومية السوداء والنزعة الوحدوية الأفريقية واعتقد أن الشيوعية ستفيد البيض أكثر من إفادتها للسود. كما أن الجمعية العالمية لتحسين الزنوج The Universal Negro Improvement Association ورابطة المجتمعات الأفريقية the African Communities League التي أسسهما برزا كمنظمات دفعتا بمثل هذا التفكير إلى المسرح الدولي (Kuryla, 2016). لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين انعقاد ما لا يقل عن أربعة مؤتمرات للحركة الوحدوية الأفريقية؛ ابتداء من العام 1919 في باريس وانتهاء بالعام 1927 في نيويورك. ولم يكن أي من تلك المؤتمرات فعالا، لكنها سمحت بالتنشئة الاجتماعية وتمرير الشعلة من خارج أفريقيا إلى الأفارقة. ومع التقدم الذي عرفته الحركة، انتقل قلبها النابض من الأمريكيين الأفارقة إلى الأفارقة في أفريقيا والدول الأفريقية. لقد اتسمت مؤتمراتها بمناهضة شديدة للاستعمار، واتخذت قرارات طالبت عبرها بإنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال، مع التركيز على قضية التمييز العنصري العرقي(*). كما رددت الحركة الوحدوية الأفريقية هذه الملاحظة الخاصة بالتخلف والجهود الدولية غير الكافية لمعالجة هذه المشكلة. وقد تراوحت أفكار إدوارد دو بويز بين الدعوة إلى «الرأسمالية السوداء» والأفكار الاشتراكية والماركسية بشأن التمييز المُمأسس في تنمية السود والبيض.

إن الارتباط الإنساني والفكري الوثيق بين النشطاء والمفكرين في أفريقيا؛ ومنطقة البحر الكاريبي؛ والحركة القومية السوداء في الولايات المتحدة تجلى أيضا في العمل الرائد لروبرت جيمس من ترينيداد. فقد كان كُتيبه الذي حمل عنوان «قضية الحكم الذاتي لغرب الهند» The Case for West-Indian Self Government (James, 1933) أول بيان مهم يدعو إلى الاستقلال الوطني في جزر الهند الغربية البريطانية (Fraser, 1989). أما كتابه الموسوم بـ «الثورة العالمية» World Revolution (James, [1937] 2017) فقد عمد إلى تحليل تاريخ الأممية الشيوعية مع التركيز على نزاعاتها الداخلية. وعلى الرغم من تعاطفه مع الحركة التروتسكية ومشاركته فيها، فإنه تحدى موقف تروتسكي من خلال

(*) Anticolonial Movements, Africa', http://what-when-how.com/western-colonialism/ anticolonial-movements-africa/ (Accessed 27 May 2018).

[المؤلفان].

الدعوة إلى تنظيم حركة تحرير السود على نحو مستقل عن الحزب الشيوعي التروسكي الطليعي. كما أن كتاب جيمس الذي جاء تحت عنوان «اليعاقبة السود» The Black Jacobins ([1938] 1989)، فلايزال يمثل سردا كلاسيكيا لدراسة ماركسية لثورة العبيد في هايتي في تسعينيات القرن الثامن عشر. ثمة عمل آخر مهم في هذه الفترة ألا وهو كتاب «الرأسمالية والعبودية» Capitalism and Slavery لإريك ويليامز (1994 [1944]) Eric Williams، الذي أصبح أول رئيس وزراء لترينيداد وتوباغو من العام 1962 إلى العام 1981. حيث درس هذا العمل كيفية مساهمة العبودية في عملية التراكم الرأسمالي الهائل في بريطانيا والثورة الصناعية، وجادل بأن إلغاء بريطانيا النهائي لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في العام 1807 والعبودية في العام 1833 لم يكن مدفوعا بالمخاوف الإنسانية، ولكن بأسباب اقتصادية، خاصة أن الاقتصاد الصناعي البريطاني مع نمو اعتماده على العمل المأجور، جعل العبودية غير فعالة اقتصاديا وزائدة على الحاجة.

7 - 3 - خلاصات

لقد كانت نزعة مناهضة الاستعمار موضوعا ودافعا مُشتركا لكثير من تفكير حقل العلاقات الدولية في الأطراف. كان هذا صحيحا على نحو خاص في تلك الأماكن التي كانت لاتزال مُستعمرة أو مُخترقة بشدة من طرف القوى الغربية، وغالبا ما كان ذلك مُتشابكا مع مزيج من الإقليمية والنزعة الوحدوية، والتي يمكن أن يكون له علاقة معقدة بالقومية. يمكن للنزعة الوحدوية القومية أن تكمل الحركات القومية ذات القاعدة الضيقة من خلال توفير إطار دعم لمناهضة الاستعمار. ولكن حتى في حالة وجود نوع من التجانس العرقي (مثل أفريقيا) أو القومي (مثل العالم العربي) أو الثقافي (مثل أمريكا اللاتينية والعالم الإسلامي)، فإن النزعة الوحدوية القومية والدولة القومية يمكن أن تقعا في توتر. لم تتضمن النزعة الوحدوية الآسيوية أي عامل تجانس واضح على الإطلاق باستثناء جغرافيا مشتركة ضخمة ومتنوعة، ورغبةٍ في الانعتاق من الهيمنة الغربية. لقد كانت هذه الحركات الوطنية والإقليمية، مثلها مثل معظم فروع حقل العلاقات الدولية الغربي لفترة ما بين الحربين العالميتين، ذات خاصية معيارية/ مثالية. لكنهم كانوا

ضد الإمبريالية، وليس ضد حرب القوى الكبرى. لقد احتلت الإمبريالية بالنسبة إلى المثقفين في المستعمرات المكانة نفسها التي احتلتها إشكالية الحرب لدى باحثي حقل العلاقات الدولية الغربيين خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين. ولم تكن النزعة الوحدوية القومية في فترة ما بين الحربين تتعلق بقضية التحرر فقط، بل كانت أيضا تمثل رؤية لكيفية تنظيم العالم. وحتى في هذه المرحلة المبكرة، كانت ثمة بدايات اهتمام بفكرة التنمية، كما لوحظ ذلك في أمريكا اللاتينية والصين. ليس من المستغرب أن يكون لدى مفكري الدول غير الغربية خلال فترة ما بين الحربين وما قبلها الكثير ليقولوه بشأن فكرة التنمية الدولية، والتي كان شيء منها سابقا للتفكير الغربي بشأن هذا الموضوع. فلم تكن أفكار العالم غير الغربي متوافقة دائما مع الأفكار الغربية، بل كانت في الواقع تتعارض معها. وقد حصل هذا جزئيا لأن تلك الأفكار كانت معادية للاستعمار بطبيعتها وأصلها. حيث احتوت تلك الحركات على مواقف متنوعة؛ بما في ذلك المثالية والواقعية. وغالبا ما شددت على التحرر الثقافي عن الثقافة الغربية وإيجاد بديلٍ منها. لكن في بعض الأحيان، وعلى نحو أكثر وضوحا مع النزعة الوحدوية الآسيوية اليابانية - وإلى حد ما مع الصينية - اقترحت تلك الحركات الهيمنة الإقليمية كمضاد ضروري للهيمنة الغربية. فبالنسبة إلى الأطراف، يمكن رؤية الاهتمام طويل الأمد بالمساواة في السيادة؛ وعدم التدخل؛ وحقوق الإنسان؛ ومناهضة الهيمنة في أمريكا اللاتينية - مثلما سيصبح أكثر عمومية بعد إنهاء الاستعمار بعد العام 1945- كوضع متابعةٍ طبيعي يتأتى من نزعة مناهضة الاستعمار.

إن معظم النصوص الغربية الحالية بشأن العلاقات الدولية تتجاهل هذه الأفكار الإقليمية والقومية كمصدر للعلاقات الدولية. ومن المثير للاهتمام أن نرصد المواقف التي أُبديت تجاه تلك الأفكار من نص كان واسع الاستخدام في فترة ما بين الحربين كُتب من طرف ريمون ليزلي بويل (91 :1925)، الذي ساوى بين هذه الأفكار والعنصرية؛ أو «القومية العرقية»، ومن ثم اعتبرها أفكارا رجعية أو ذات مركزية عرقية. إن هذا الاعتراف بالعرق كقوة مهمة في العلاقات الدولية وفكر ما قبل الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين يُعد شيئا مهما، مما يشير إلى أن حقل العلاقات الدولية لم ينشأ فقط نتيجة للانقسام المثالي والواقعي

القائم في الغرب فقط، ولكن نشأ أيضا نتيجة للانقسام العنصري والاقتصادي والسياسي القائم بين الغرب والبقية. ومن المثير للاهتمام أيضا أن بويل بالكاد يميز بين مثل هذه الحركات في أوروبا (مثل النزعة الوحدوية الجرمانية؛ أو النزعة الوحدوية السلافية؛ أو مفاهيم التفوق الآري والتوتوني والشمالي) والنزعة الوحدوية القومية في العالم غير الغربي (كما هو الحال في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي). حيث لا يميز بين الدوافع الرجعية والتحررية التي فرقت بينهما. في الواقع، لقد مُثِّل كل من التيارات الرجعية والتحررية في معظم الحركات الوحدوية القومية. وحتى اليابان؛ التي طورت نسخة متطرفة من النزعة الوحدوية منذ أواخر القرن التاسع عشر تحت غطاء النزعة الوحدوية الآسيوية (وشعار آسيا للآسيويين)، طَوَّرت رؤية أكثر تحررية كتلك التي مثلها أوكاكورا تينشين وآخرون.

يرى بويل (1925: 92) الحركات الوحدوية القومية في الغرب كمصدر صراعٍ، أكثر أهمية من الصراع الناجم عن أسباب اقتصادية أو سياسية بحتة، ومن ثم توقع حدوث «صراع الحضارات» على نمط هنتنغتون. وفيما يتعلق بـ «الحركات الوحدوية القومية الملونة في العالم»، التي ضم إليها الوحدوية الأفريقية؛ والإسلامية؛ والعربية؛ والطورانية (التركية)؛ والآسيوية، فبينما كان العرق مهما في إنشائها، لم يكن لدى هؤلاء كثير لدعم أنفسهم باستثناء «الاستياء المشترك تجاه الإمبريالية الأوروبية والأمريكية؛ واستغلال الرجل الأبيض» (Buell, 1925: 93). كان بويل يعتقد أن هذه الحركات سوف تتلاشى بمجرد إزالة مصادرها الخارجية، أي زوال الإمبريالية والهيمنة. وفي حين أن بويل يُعرِّف الإمبريالية على نحو صحيح على أنها مصدر رئيس لهذه الحركات الوحدوية القومية، فإن العوامل المحفزة وتأثيرها كان في الواقع متعدد الأبعاد وأطول أمدا مما توقعه. فتلك الحركات لم تحتوِ على رؤى بشأن تنظيم العالم والإقليم فقط، بل وفرت أيضا الأساس لتطوير معايير توجيه السلوك للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الاستعمار، كما وفَّرت الأفكار التي قامت عليها التأسيسات اللاحقة لحركات عالمية مهمة مثل مؤتمر باندونغ في العام 1955؛ وحركة عدم الانحياز في ستينيات القرن العشرين (Acharya, 2009, 2011a).

خلاصات

خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أصبح حقل العلاقات الدولية مُمأسسا إلى حد كبير باعتباره تخصصا أكاديميا على نحو أساسي في الغرب؛ خاصة في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية، وأيضا مُمأسسا إلى حد ما على الصعيد العالمي. وعلى ذلك، فقد احتفظ حقل العلاقات الدولية بكثير من الاستمراريات مع سابقه في القرن التاسع عشر. وتماشيا مع الممارسة الفعلية في العلاقات الدولية، اشتملت تلك الاستمراريات على فصل حاد جدا بين حقل العلاقات الدولية داخل المركز؛ الذي كان يركز إلى حد كبير على رؤى وإشكاليات دول المركز، وحقل العلاقات الدولية داخل الأطراف؛ والذي كان مدفوعا على نحو أساسي بنزعة مناهضة الاستعمار. كان هناك أيضا كثير من الاستمرارية في الأنواع الرئيسة للموضوعات والمقاربات والنظريات في حقل العلاقات الدولية، بما في ذلك الليبرالية؛ والاشتراكية؛ والواقعية؛ والعنصرية «العلمية»؛ والقومية؛ والمنظمة الدولية؛ الاقتصاد السياسي الدولي؛ والجغرافيا السياسية داخل المركز؛ ومناهضة الاستعمار والإقليمية داخل الأطراف. كما ظلت الإدارة/ التنمية الاستعمارية موضوعا لكل من المركز والأطراف على حد السواء، وإن كان ذلك وفق منظورات مختلفة. لقد كانت معظم الموضوعات والنظريات الرئيسة التي ستشكل حقل العلاقات الدولية بعد العام 1945 موجودة بالفعل، وكان بعضها؛ خاصة النسوية والاقتصاد السياسي الدولي، تعمل على نحو كامل، ولن تظهر مرة أخرى في مرحلة ما بعد العام 1945 حتى السبعينيات. أيضا، وعلى الرغم من المأسسة الأكاديمية لحقل العلاقات الدولية داخل كل من المركز والأطراف، ظلت هناك عناصر غير أكاديمية كبيرة جدا تشارك في النقاشات القائمة بشأن هذا الحقل، بما في ذلك المفكرون العامون؛ ومنظمات مناصرة القضايا المختلفة؛ والخطابات السياسية.

لم تُبالغ الروايات المُتعارف عليها لحقل العلاقات الدولية خلال فترة ما بين الحربين في هيمنة النزعة المثالية فقط، ولكنها بالغت أيضا في الاختلافات القائمة بين المثاليين والواقعيين، بينما كانت تُخفي تلك الاختلافات القائمة داخل كل معسكر (Long, 1995: 302–3; L. Ashworth, 2014). تمنح هذه الروايات أيضا امتيازا للمركز وتتجاهل إلى حد كبير تفكير حقل العلاقات الدولية داخل الأطراف. مع

الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الأخير يُظهر أن أصول حقل العلاقات الدولية كانت أكثر تنوعا وتعقيدا. ففي بعض الحالات، تتبعت المساهمات غير الغربية الاتجاهات السائدة في الغرب، وفي حالات أخرى طُوِّرت على نحو مستقل. وعلى سبيل المثال، فإن انتقادات طاغور للقومية والإمبريالية تسبق نظريتي توينبي وهوبسون عن الإمبريالية. لقد أرست فترة ما بين الحربين العالميتين الأساس لمقاربات التبعية وما بعد الاستعمارية في حقل العلاقات الدولية التي شقت طريقها إلى حقل العلاقات الدولية داخل المركز بمجرد أن بدأ مسار إنهاء الاستعمار في كسر الفصل القائم بين المركز والأطراف، وتعطيل استبعاد المركز للأطراف من العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة.

إن إجراء تحقيق عالمي بشأن أصول حقل العلاقات الدولية سيحيلنا إلى حقيقة وجود تنوع وتعقيد لم يُسجَّل في النصوص المتاحة في هذا التخصص المعرفي؛ بما في ذلك تلك النصوص التي سعت إلى التشكيك في فكرة النقاش الأول. أولا، إن تصنيفات مثل النقاش المثالي - الواقعي أو النزعة المثالية، والنزعة الطوباوية والنزعة الواقعية، تعتبر مفرطة في التبسيط بحيث لا تتناسب مع تنوع طرق التفكير والأساليب التي يمكن أن تشكل مصدرا لحقل العلاقات الدولية على نحو شرعي. كما أنها لن تتناسب بسهولة مع التصنيفات الثورية أو ما بعد الاستعمارية مثلما أصبحت معروفة عليه خلال تطور هذا التخصص بعد الحرب العالمية الثانية. فجواهر لال نهرو، الذي يُنظر إليه عموما في الغرب على أنه ذو نزعة مثالية (وهي التسمية التي رفضها) أو حتى ذو نزعة ليبرالية عالمية، انجذب لفترة وجيزة نحو النزعة الماركسية، ورفض تحالفات القوى الكبرى.

لقد تجاوز الفكر الدولي خلال فترة ما بين الحربين النقاش المثالي والواقعي. ففي حين أن عديدا من المفكرين والقادة غير الغربيين اتفقوا مع «المثاليين» الغربيين بشأن البشاعة الأخلاقية والمخاطر الجسدية للحرب، فقد اتفقوا أيضا مع أولئك الواقعيين الذين رأوا النفاق المُتجسد في النزعة الليبرالية الغربية/ المثالية عندما يتعلق الأمر بالاستعمار في العالم غير الغربي. فهم لم يتقبلوا منظور «انسجام المصالح» الذي انتقده إدوارد كار. كما أنهم لم يتقبلوا الرؤية المثالية لفترة ما بين الحربين القائلة إن الحرب يمكن منعها من خلال الاعتماد المتبادل أو من خلال المؤسسات في ظل

غياب الجهود اللازمة للقضاء على الاستعمار. كان المثاليون والواقعيون الغربيون أكثر اهتماما بإشكالية الحرب بين الدول الغربية؛ وإشكالية الفوضى الدولية؛ وعلى نحو أقل، بالإمبريالية. في حين أن المفكرين في العالم غير الغربي كانوا مهتمين في المقام الأول بالإمبريالية والاستعمار. هذا لا يعني أنهم لم يكونوا مهتمين بمسألة السلام العالمي، لكنهم لم يؤمنوا بإمكانية تحقيق السلام أو النظام العالمي ببساطة عن طريق القضاء على الحرب بين القوى الأوروبية. إذ إن ذلك سيتطلب أيضا معالجة قضايا الإمبريالية، وفي بعض الحالات معالجة قضايا القومية أيضا.

5

العالم بعد العام 1945: عصر الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار

مقدمة

يرصد هذا الفصل قصة التاريخ الدولي بدءا من التاريخ الذي توقفنا عنده في الفصل الثالث على مشارف نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد جادلنا هناك بأن الحرب العالمية الثانية أنتجت عديدا من التغييرات الرئيسة المعيارية والمادية في المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي، وبما يكفي لِيُعَدَّ بمنزلة انتقال من الصيغة الأولى من المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي الغَرْبِي الاسْتِعْمَارِي الذي أُنشئ خلال القرن التاسع عشر، واستمر بعد الحرب العالمية الأولى، إلى الصيغة الأولى المُعَدَّلة من المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي الغَرْبِي بعد العام 1945. نحن نسميه بالصيغة المعدلة، بدلًا من الصيغة الثانية، لأنه وعلى الرغم من أن التغييرات التي

«كان يُنظر إلى الرأسمالية الغربية على نطاق واسع في العالم الثالث على أنها استمرار مباشر لعدم المساواة والاستغلال الاستعماريين، وأنها تمثل تهديدًا للسيادة المكتسبة حديثًا لدول العالم الثالث»

طالته كانت كثيرة وكبيرة، فإنها كانت تغييرات في النظام/ المجتمع وليست تغييرات على مستوى الصيغة ككل. فقد كانت العلاقات الدولية لاتزال قائمة على شكل نظام من الدول، وبقي عديدٌ من المؤسسات الرئيسة المحددة لذلك النظام على حاله.

يُلخصُ القسم التالي بإيجاز الاستمرارية وعدم الاستمرارية بدءا من المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي لما قبل العام 1945. في حين يتطرق القسم الذي يليه بمزيد من التفصيل إلى الموضوعات الرئيسة للصيغة الأولى المُعَدَّلة من المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي خلال الفترة الممتدة من العام 1945 إلى العام 1989: أي خلال فترة الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار.

1 - الاستمرارية وعدم الاستمرارية من عالم ما قبل 1945

مثلما ورد في الفصل الثالث، كان ثمة قدرٌ كبيرٌ من الاستمرارية في الفترة الواقعة بين ما قبل العام 1914 وسنوات ما بين الحربين العالميتين. وقد بدأ الانقطاع الرئيس منذ الحرب العالمية الأولى نفسها، حيث سبب حجم الموت والدمار والتكلفة التي خلفتها الحرب موجةَ صدمة كبيرة ضاعفت من المعضلة الدفاعية إلى حد كافٍ للتشكيك في جدوى حرب القوى الكبرى. على النقيض من ذلك، أحدثت الحرب العالمية الثانية عديدا من التغييرات الرئيسة في البنية المادية والفكرية للمُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي (Buzan and Lawson, 2014a). كما أن هذه الحرب تجاوزت وتيرة الحرب العالمية الأولى بكثير من حيث حجم الموت والدمار والتكلفة، ولكنها أضافت إلى ذلك شبح الأسلحة النووية؛ التي زادت على نحو كبير من الخوف من الحرب؛ وجعلت من إمكانية انتحار نوع الجنس البشرى أمرًا واضحًا للجميع. ففي حين أن الحرب العالمية الأولى أثارت احتمال أن تؤدي حربٌ عالمية جديدة إلى تدمير الحضارة الغربية، فإن الأسلحة النووية أثارت إمكانية انقراض الجنس البشري. ربما كان التعزيز اللاحق للمعضلة الدفاعية هو الاستمرارية الرئيسة الحاصلة بين فترة ما بين الحربين والحرب الباردة. وما عدا ذلك فإن القصة هي في الأغلب واحدة من حيث التغييرات الحاصلة داخل هيكل المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي.

عادة ما يُوصَّف نظام الحرب الباردة الذي ظهر بسرعة في السنوات التي تلت العام 1945 بمصطلح القطبية الثنائية bipolarity، وفي بعض النواحي توجد

حالة مناسبة لفعل ذلك(*). فقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي أكبر المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وسرعان ما برزا كمركزين مهيمنين للقوة العسكرية والمنافسة الأيديولوجية. أصبحت خطوط وقف إطلاق النار بينهما في أوروبا وشمال شرق آسيا هي الحدود التي ترسم النظام العالمي الجديد. كان هذا تشكيلًا بين الشرق والغرب عُرِّف بأنه منافسة أيديولوجية عالمية بين الرأسمالية الديموقراطية الليبرالية والاقتصاد الشيوعي الشمولي المُوجَّه بشأن من سيهيمن على مستقبل الحداثة. إن تطوير ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية، وأنظمة الإيصال بعيدة المدى اللازمة لنقلها عبر مسافات عابرة للقارات، ميَّز بسرعة هاتين «القوتين العظميين» Superpowers عن بقية «القوى الكبرى» Great Powers. أما المجموعة التقليدية من القوى الكبرى فقد تراجعت جميعها إلى المرتبة الثانية من القوى الكبرى، أو تراجعت إلى ما هو أسوأ. لقد احتُلت ألمانيا واليابان ونُزع سلاحهما وأُخضِعتا للقوتين العظميين. وفي حين أنهما استعادتا بسرعة قوتيهما الاقتصادية، فإنهما فقدتا إلى حد كبير ليس الإرادة السياسية والشرعية الدولية فقط، بل فقدتا أيضًا الاستقلال السياسي لكي تصبحا قوتين كبريين كاملتين. حُلَّت المشكلة الألمانية من خلال تقسيم البلاد بين المعسكرين السوفييتي والأمريكي. وكانت بريطانيا أيضًا من بين المنتصرين، ومارست على مدى فترة وجيزة دورًا باعتبارها قوة عظمى ثالثة third superpower، ولكن سرعان ما تحولت إلى مجرد قوة كبرى بسبب ضعفها الاقتصادي وفقدانها للإمبراطورية. أما فرنسا فقد كافحت للتغلب على هزيمتها وإعادة تأكيد وضعها باعتبارها قوة كبرى. وتراجعت مكانة أوروبا من كونها تمثل مركز السياسة العالمية وتوازن القوى إلى كونها تمثل محطة رئيسة للتنافس بين القوتين العظميين. وتحول التركيز الرئيس للقوى المتبقية في أوروبا الغربية من

(*) ثمّة أيضا حجّة ضد استخدام مصطلح القطبية الثنائية. تميز نظرية القطبية فقط بين القوى العظمى والبقية. إنها تتجاهل التمييز بين القوى العظمى Superpowers والقوى الكبرى Great Powers، والذي يمكن المحاججة بأنه يظل ذا تأثير كبير على كيفية عمل المجتمع الدولي العالمي باتباع هذا التفكير. كان للمجتمع الدولي العالمي خلال فترة الحرب الباردة قوتان عظميان وعدة قوى كبرى: الصين، والجماعة الأوروبية، ويمكن إضافة اليابان. لقد تكرر الخطأ نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. حيث أُعلن عن الأحادية القطبية على نطاق واسع، ولكن الواقع كان الهيكل الدولي يتشكل من قوة عظمى واحدة وأربع قوى كبرى. هناك فرق بنيوي هائل بين نظام يحوي فقط قوى عظمى وقوى صغرى أو إقليمية، ونظام توجد فيه قوى كبرى تقف بين القوة (القوى) العظمى والبقية. لمزيد بشأن هذا الموضوع انظر: (Buzan 2004a). [المؤلفان].

ممارسة دور الإمبراطوريات العالمية إلى محاولة إيجاد طريق للتكامل الإقليمي، وإبقاء الولايات المتحدة في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لأجل حمايته. وأصبحت اليابان حليفًا تابعًا لأمريكا وقاعدة أمامية لها في غرب المحيط الهادئ.

لكن بينما تُقدم القطبية الثنائية قصة قوية، فإنها لم تكن القصة الوحيدة في هذا المشهد والتي حددت تلك الحقبة، وقد لا تكون أيضا القصة الرئيسة التي شوهدت خلال هذا التاريخ الطويل. إن القصة الكبيرة الأخرى تمثلت في قصة إنهاء الاستعمار بين الشمال والجنوب. وفي حين أن القطبية الثنائية حددت القوتين العظميين ومعسكراتهما؛ كما حددت الأيديولوجيتين المتنافستين بشأن مستقبل الحداثة، فإن إنهاء الاستعمار حدد عالمًا ثالثًا؛ وموقفًا لعدم الانحياز، خارج الهيكل ثنائي القطب. تُقدم القطبية الثنائية على نحو أساسي قصة القوى المَرْكَزية، مع تفضيلٍ للمَرْكَز وتهميشٍ للأَطْرَاف. ويتماشى هذا مع قصة القوى الكبرى منذ فترة ما بين الحربين العالميتين، حيث كان ثمة تركيز رئيس على المنافسة بين القوى الكبرى، كما أن الاستعمار المستمر سمح بإلغاء دور الأَطْرَاف في العلاقات الدولية إلى حد كبير. ولكن منذ العام 1945 أدى إنهاء الاستعمار إلى تغيير صورة الصيغَة الأُولَى للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي بطريقة جذرية. فقد نُزعت الشرعية عن العنصرية والاستعمار كنظم للمجتمع الدولي العالمي، وسرعان ما تضاعفت عضويته لثلاثة أضعاف مع إضافة أكثر من مائة دولة جديدة ذات سيادة يقع معظمها في أفريقيا وآسيا، وتحول نظام المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي الغَرْبِي الاسْتِعْمَارِي إلى الصيغة الأولى المُعَدَّلة من المُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي الغَرْبِي: لقد ظل المجتمع الدولي خاضعًا لثنائية المَرْكَز-الأَطْرَاف من حيث المواقع الاقتصادية المهيمنة والتابعة، ولكن أصبح للأَطْرَاف الآن صوتها ومكانتها السياسية الخاصة. لقد قُسِّم الآن الاقتصاد السياسي العالمي بشكل مضاعف: الشرق والغرب، والشمال والجنوب. وبعد العام 1945 انهار الفصل الحاد بين العلاقات الدولية التي كانت قائمة فيما بين دول المَرْكَز «المتحضر»؛ والعلاقات الاستعمارية التي كانت قائمة بين المَرْكَز المُتَحَضِّر والأَطْرَاف المُسْتَعْمَرة، واندمج هذان العنصران بشكل متزايد في قصة واحدة.

وفي حين أن هذه القصص المُتَأَتِية من الشرق والغرب والشمال والجنوب تُمثل قصصًا متميزةً لها دينامياتها ونتائجها، بيد أنها قصص لها أيضًا روابطها. فقد

تنافست القوتان العظميان وحلفاؤهما على النفوذ والحلفاء داخل العالم الثالث، ورأوا نجاحاتهم وإخفاقاتهم هناك كمؤشرات على من كان يربح ومن يخسر الصراع الأيديولوجي الكبير الدائر بينهما. في الاتجاه الآخر، أدت دول العالم الثالث دور القوتين العظميين إحداهما ضد الأخرى من أجل تعظيم نفوذهما في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والعسكرية. أما الصين فقد تموقعت بشكل محرج في كل من قصص الشرق والغرب والشمال والجنوب. كما تصرفت كأنها قوة كبرى تجاه العالم الثالث أكثر من كونها عضوًا فيه، على الرغم من أنها كانت دولة نامية. وأصبحت على نحو متزايد تمثل العجلة الثالثة داخل بنية القوة والأيديولوجيا ثنائية القطب.

2 - الصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي: المواضيع الرئيسة للعلاقات الدولية 1945-1989

لرصد الموضوعات الرئيسة للعلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، نحتاج إلى مزيد من النظر ليس في القطبية الثنائية فقط، ولكن نحتاج التمعن أيضًا في التحول الحاصل على مستوى بنية المَرْكَز - الأَطْرَاف والعلاقات الناتجة عن مسار إنهاء الاستعمار. لذلك، سيركز هذا القسم على الموضوعات الرئيسة المُتناولة في كل من دول المَرْكَز ودول الأَطْرَاف، وكذلك على العلاقة القائمة بينهما. ومثل اليابان سابقًا، تحتاج قصة الصين إلى أن تُروى على أنها تُمثل قصتها الخاصة التي تبتعد إلى حد ما عن هذا التأطير (بنية المَرْكَز - الأَطْرَاف)، ولكن بشكل يرتبط به.

1 - 2 - المَرْكَز

ثمة موضوعان رئيسان سيطرا على العلاقات الدولية لدول المَرْكَز بين العامين 1945 و1989، وميزاها عن فترة ما بين الحربين العالميتين: التحول من التوزيع متعدد الأقطاب إلى التوزيع الثنائي القطب للقوة، والثورة في الشؤون العسكرية؛ وهو التحول الذي عجَّل بحصوله ظهور الأسلحة النووية.

وكما أشار ألكسيس دي توكفيل (2006 [1835]) Alexis de Tocqueville في كتابه «الديموقراطية في أمريكا» Democracy in America، فإن روسيا وأمريكا كانتا تبرزان كقوتين عملاقتين من شأنهما أن تهيمنا على العالم يومًا ما

على الرغم من أنهما كانتا تتبعان طُرقًا مختلفة تمامًا للتنمية. وفي العام 1945 تحققت تنبؤات دي توكفيل الجيوسياسية. فقد حطمت الحرب القوى الكبرى التقليدية الأخرى وخفضت من مرتبة كل منها. حيث تعرضت ألمانيا واليابان للهزيمة والسحق والاحتلال. وتعرضت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا للضرر والنضوب والتأرجح على شفا الإفلاس. في حين أن الولايات المتحدة لم تتضرر، وصارت مهيمنة على الأصعدة المالية والصناعية والعسكرية والسياسية. أما الاتحاد السوفييتي فقد تعرض لأضرار جسيمة من الناحية الاقتصادية سببت له خسائر فادحة، لكنه ظل قويًا على الصعيدين العسكري والسياسي. إذ كان في حالة احتلال دائم لأوروبا الشرقية وألمانيا الشرقية ومنشوريا على مدى فترة كافية مكنته من نهب الصناعة التي وطنتها اليابان هناك.

لقد تميز هذا التحول في القطبية بظهور المصطلح الجديد «القوى العظمى» superpowers[*]، لكن القطبية الثنائية كانت أكثر بكثير من مجرد ترتيب مادي جديد للقوة. فعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية القوية القائمة بينهما، فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تعاونا في النهاية من أجل هزيمة الفاشية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل الثلاثية الأيديولوجية لفترة ما بين الحربين إلى ثنائية أبسط ولكن أكثر كثافة، إذ انحسرت بين الرأسمالية الديموقراطية من جهة؛ والاقتصاد الشمولي الموجه من جهة أخرى. كان السؤال الذي لايزال قائمًا يتمحور حول ماهية الشكل الذي سيتخذه الاقتصاد السياسي للحداثة، لكن الخيارات التي كانت مطروحة تراجعت الآن إلى خيارين اثنين – يتموقعان على طرفي نقيض. كما مكن القضاء على الفاشية من إقصاء الصيغة الضيقة والعنصرية للحداثة من تلك المنافسة القائمة بين الرأسمالية والاقتصاد الشمولي. ربما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتموضعان على طرفي نقيض من الطيف الأيديولوجي، ولكن على عكس القوى الفاشية، كان كلاهما يمثل أيديولوجيات تشمل الجميع. من حيث المبدأ، يمكن لأي شخص أن يقبل أو يُقبل، في أسلوب الحياة والاقتصاد السياسي لكل منهما، كما أن كليهما كان يعتقد

(*) حازت هذا الوضع دولتان اثنتان فقط بعد الحرب العالمية الثانية، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. [المترجم].

أنه يمتلك مستقبل الحداثة. لقد أدى هذا إلى جعل التنافس بينهما يأخذ طابعًا تنافسيًا صفريًا على نحو حاد، وسرعان ما أظهر نفسه ليس فقط في القطبية الثنائية القائمة بين القوتين العظميين، ولكن أيضًا في استقطاب دول المَرْكَز ضمن تحالفين (حلف الناتو مقابل حلف وارسو) واقتصادين (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) وصندوق النقد الدولي IMF، في مواجهة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة).

امتلك الاتحاد السوفييتي ميزة أيديولوجية تمثلت في: أنه برغم احتلال روسيا الطويل لآسيا الوسطى، ومحاولة ستالين بعد الحرب كسب موطئ قدم له في تركيا وإيران وليبيا (Westad, 2007: 57–66)، لم تربط دول العالم الثالث شكلها الحداثي مع الاستعمار، بل على النقيض من ذلك، كان يُنظر إلى الرأسمالية الغربية على نطاق واسع في العالم الثالث على أنها استمرار مباشر لعدم المساواة والاستغلال الاستعماريين، وأنها تمثل تهديدًا للسيادة المكتسبة حديثًا لدول العالم الثالث. وعلى رغم ذلك، كانت كلتا القوتين العظميين مناهضة للاستعمار على طريقتها. حيث عارضت كلتاهما الإمبريالية القديمة للقوى الأوروبية واليابان، مما مثّل تحولًا أيديولوجيًا كبيرًا في شخصية ونظرة القوى المهيمنة في المَرْكَز مقارنة بسنوات ما بين الحربين. فقد منحت الولايات المتحدة الاستقلال لمستعمراتها في الفلبين في العام 1946. ولكن بالنظر إلى أن كلتا القوتين العظميين اتبعتا بنشاط صيغ الإمبراطورية غير الرسمية؛ وذلك بحثًا عن عملاء وقواعد ومحميات، كان ثمة نوع من النفاق البسيط في موقفهما المناهض للاستعمار، ولا سيما عند الجانب السوفييتي نظرًا إلى احتلاله العسكري والسياسي الإمبراطوري المُقنَّع لأوروبا الشرقية بعد العام 1945. غير أن خطابه كان عنصرا مهمًا لأنه كان إحدى القوى العديدة التي أسقطت الاستعمار والعنصرية كنظم للمجتمع الدولي العالمي.

على الرغم من بساطتها الجذابة وملاءمتها السطحية، كانت القطبية الثنائية - كما لوحظ سابقا - دائمًا طريقة غير دقيقة إلى حد ما لتحديد بنية المَرْكَز. حيث لم تقتصر القطبية الثنائية على استبعاد مجموعة من القوى القديمة التي كانت لاتزال «كبرى» إن لم تكن «عظمى» (أوروبا الغربية واليابان)، ولكنها استبعدت

أيضًا الصين الصاعدة التي بدت/ وكانت تتصرف على نحو متزايد مثل «القطب» الثالث في النظام الدولي. وعندما أعادت ألمانيا واليابان بناء اقتصاداتهما، وبدأتا في منافسة (وفي حالة اليابان تجاوزت) اقتصاد الاتحاد السوفييتي، بدأ التمييز بين «القوة الكبرى» Great power و«القوة العظمى» Superpower في التلاشي. فقد أصبحت ألمانيا واليابان «قوى مدنية هائلة» (Maull, 1990)، أما بريطانيا وفرنسا فأصبحتا تمتلكان أسلحة نووية وبعض القدرة على القيام بعمليات عسكرية على المستوى العالمي. لقد تجاهلت القطبية الثنائية أيضًا رؤية الظهور المطرد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC باعتبارها نوعا جديدا من القوة على المسرح العالمي.

وحتى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فإن التكافؤ الذي توحي به كلتا القوتين العظميين لم يصمد أمام التَفَحُّص الدقيق لذلك (Dibb, 1986). ربما كان التكافؤ مُبررًا أكثر من الناحية العسكرية. وبرغم أن الاتحاد السوفييتي كان في كثير من الأحيان يتموضع وراء الولايات المتحدة من الناحية التكنولوجية، فإنه سعى بقوة إلى الحصول على التكافؤ العسكري معها والحفاظ عليه. في البداية، تم ذلك من خلال الاستمرار في التعبئة بعد الحرب، بينما سرعان ما سرحت الولايات المتحدة قواتها الحربية الضخمة واستندت إلى احتكارها للأسلحة النووية. لقد اختبر الاتحاد السوفييتي سلاحه النووي في العام 1949، وبدا فترةً من الوقت خلال الخمسينيات من القرن العشرين أنه كان رائدًا في أنظمة إطلاق الصواريخ. في حين أجبرت الحرب الكورية (1950–1953) الولايات المتحدة على إعادة التعبئة، ومن تلك النقطة فصاعدًا، انخرط الاثنان في سباق تسلح شامل للأسلحة التقليدية والنووية، وأنظمة التوصيل الخاصة بالأخيرة. لقد نجح الاتحاد السوفييتي في تحقيق التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة خلال السبعينيات. كما احتفظ بقوات برية أكبر من الغرب خلال الحرب الباردة، ولكن برغم توسعه البحري، فإنه لم يحقق القدرة على العمل كقوة بحرية عالمية مماثلة للولايات المتحدة. إذ كان على الاتحاد السوفييتي أن يعمل بجد للحفاظ على التكافؤ العسكري. وقد كان تعليقًا مُنصفًا القول بأنه في حين كان لدى الولايات المتحدة مجمع صناعي عسكري، كان الاتحاد السوفييتي إلى حد ما مجمعًا صناعيًا عسكريًا في حد ذاته (Buzan and Hansen, 2009: 76–7). إذ لم ينتج اقتصاد الاتحاد السوفييتي سوى القليل من السلع الأساسية، وكان عليه

أن ينفق نسبة أكبر من ناتجه المحلي الإجمالي الصغير على الدفاع من أجل مواكبة الولايات المتحدة(*).

لقد كان الادعاء السوفييتي بأنه يحوز وضع القوة العظمى superpower ادعاء واهيا في القطاع الاقتصادي. فخلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، بدا الادعاء السوفييتي جيدًا. إذ منحه التعافي من الحرب معدل نمو قويا، وبدا الاقتصاد الموجه منافسًا ذا مصداقية للرأسمالية الغربية من حيث عديد من الأشياء مثل إنتاج الصلب والطاقة. إن التفاخر الشهير لنيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev والذي جسدته عبارته «سوف ندفنكم»(**) وذلك خلال زيارته إلى أمريكا في أوائل الستينيات، لم يكن تهديدًا عسكريًا ولكنه كان تهديدا يتعلق بإنتاج السلع الاستهلاكية. لقد مُنحت هذه المصداقية ليس فقط من خلال الإنجازات السوفييتية في التكنولوجيا العسكرية والإنتاج، بل أيضًا من خلال النجاحات المبكرة في سباق الفضاء، والذي شكل إطلاق القمر الاصطناعي سبوتنيك في العام 1957 إيذانًا ببدايته. ولكن بحلول سبعينيات القرن العشرين أصبح خواء تفاخر خروتشوف واضحًا. فقد فشل الاقتصاد السوفييتي في إنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية، وبخلاف القطاع العسكري، فشل في الابتكار ومواكبة التقدم التكنولوجي في قطاعات أخرى. وبحلول أواخر السبعينيات أصبحت اليابان تمثل ثاني أكبر اقتصاد(***)، حيث أذهلت العالم بابتكاراتها في مجال

(*) نظرا إلى المستوى العالي من السرية السوفييتية، وصعوبة تفسير الإحصائيات التي نشرها على الملأ، كان ثمّة كثير من الجدل بشأن كيفية حساب كل من الناتج المحلي الإجمالي السوفييتي والإنفاق العسكري. تشير الإحصاءات التي قدمها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (1971: 62) إلى أنه بين العامين 1951 و1970، تفوقت الولايات المتحدة بانتظام على الاتحاد السوفييتي على مستوى الدفاع بما يتراوح بين الربع والثلث. ويشير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (1979: 36-9) إلى أن الفجوة كانت أشبه بالثلث إلى النصف، وأن الاتحاد السوفييتي ينفق بانتظام ما بين 1 في المائة و3 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي على الدفاع، أكثر مما أنفقته الولايات المتحدة. [المؤلفان].

(**) هي عبارة استخدمها رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروتشوف، بينما كان يلقي خطابا. وقد تُرجمت هذه العبارة في الأصل إلى اللغة الإنجليزية على نحو حرفي من قبل مترجم خروتشوف الشخصي فيكتور سخدروف. وفُسِّر ذلك عند عديد من الأميركيين بأنه بمنزلة تهديد نووي، وهو ما كاد يسبب أزمة بين البلدين. ولكن نيكيتا خروتشوف كان يشير إلى مقولة مجازية ماركسية في الفصل الأول من بيان الحزب الشيوعي «إن البرجوازية هم حفارو قبورهم الخاصة، حيث إن سقوطها وانتصار البروليتاريا أمران حتميان». والمقصود بعبارة «سوف ندفنكم» في تصريح رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروتشوف، هو أن الطبقة الرأسمالية البرجوازية هي التي ستنتهي نفسها بنفسها وسوف تنتصر عليها الشيوعية. [المترجم].

(***) United Nations National Accounts Main Aggregates Database: all countries for all years, https://unstats.un.org/unsd/snaama/dnllist.asp (Accessed 5 July 2017).

[المؤلفان].

الإلكترونيات الاستهلاكية والدراجات النارية والسيارات والقطارات عالية السرعة وتقنيات الإنتاج. وعلى مدى فترة وجيزة خلال الثمانينيات، بدا الأمر كأن اليابان قد تتفوق على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد (Vogel, 1980). وبالمقارنة، كانت صناعة الدراجات النارية السوفييتية لاتزال تنتج الأورال، وهي نسخة (رخيصة الثمن ولكنها رديئة الجودة) من سيارة بي إم دبليو التي تعود إلى أربعينيات القرن العشرين، حيث أنتجها الاتحاد السوفييتي بناءً على التصاميم والمعدات المنهوبة من المصانع الألمانية بعد الحرب. لقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي، الذي كان في العام 1970 أقل قليلًا من نصف مثيله في الولايات المتحدة، إلى الثلث بحلول العام 1980، ومع ركود الاقتصاد السوفييتي خلال الثمانينيات، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من السبع بحلول العام 1990(*). وقد كان من المتوقع أن الصين ستتخلى عن نموذج الاقتصاد الموجه في أواخر السبعينيات وتحتضن اقتصاد السوق. وبرغم نجاحه في القطاع العسكري، فإن النموذج الاقتصادي السوفييتي فشل على نحو ملحوظ في مواكبة الاقتصادات الرأسمالية من حيث الثروة والإنتاج الاستهلاكي والابتكار. وبحلول أواخر الثمانينيات كان من الواضح أن الرأسمالية كانت المنتصر في الصراع الدائر بشأن المستقبل الاقتصادي للحداثة.

كانت هذه القصة متشابهة إلى حد ما في القطاع السياسي أيضًا. ففي البداية، كان أداء الاتحاد السوفييتي جيدًا وبدا قويًا. حيث اكتسب الكثير من الشهرة لكونه منتصرا في الحرب ضد الفاشية، وكذلك لنجاحاته المبكرة في تحدي القيادة الاقتصادية والتكنولوجية للولايات المتحدة. وقد كان نموذج الاقتصاد الموجه للتنمية الاستبدادي جذابًا بالنسبة إلى عديد من القادة في العالم الثالث، تمامًا مثلما كانت معارضته للرأسمالية والغرب جذابةً هي الأخرى، خاصة أن الأخيرين (الرأسمالية والغرب) لايزالان مرتبطَين بقوة بالاستعمار والاستغلال. لقد اكتسب الاتحاد السوفييتي حلفاء رئيسين في الصين والهند وفيتنام ومصر وكوبا، كما رُوِّجَت نماذجه الثورية والاشتراكية والتنموية على نحو جيد في كثير من دول أفريقيا وأجزاء من الشرق الأوسط. وكانت

(*) United Nations National Accounts Main Aggregates Database: all countries for all years, https://unstats.un.org/unsd/snaama/dnllist.asp (Accessed 5 July 2017).

[المؤلفان].

الأحزاب السياسية الماركسية قوية في أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية، كما كانت الحركات الثورية المستوحاة من الماركسية شائعة في أمريكا اللاتينية.

لكن اللمعان السياسي الأولي للاتحاد السوفييتي سرعان ما بدأ في التلاشى. فالقمع القاسي الذي مارسه تجاه الانتفاضات في بولندا والمجر (1956)؛ وتشيكوسلوفاكيا (1968)، جعله يبدو كأنه إمبراطورية أكثر من كونه منبعًا للإلهام الأيديولوجي، كما أدى التحول إلى المواجهة الأيديولوجية مع الصين في أواخر الخمسينيات إلى تقسيم الولاءات الشيوعية في جميع أنحاء العالم. ومنذ سبعينيات القرن الماضي أصبح أداؤه الاقتصادي الضعيف نسبيًا واضحًا على نحو متزايد، مما قوض مزاعمه بتَسَيُّد مستقبل الحداثة. لقد كانت قيادته عبارة عن خلافة غير ملهمة لأعضاء الحزب القدامى، كما أن غزوه أفغانستان في العام 1979، والحرب التي استمرت عقدًا من الزمان بعد ذلك، جعلته يبدو مرة أخرى قوةً إمبرياليةً في نظر الكثيرين حول العالم الثالث. وبصرف النظر عن بعض الإنجازات البارزة في الرياضة والثقافة العالية، بدا المجتمع السوفييتي رماديًا وباهِتا عند مقارنته بثقافة البوب والأزياء والترفيه الجماهيري والنقاش المفتوح والنزعة الاستهلاكية الوافرة في المجتمعات الرأسمالية. لقد كان الانهيار السريع للإمبراطورية السوفييتية في أوروبا الشرقية؛ فور أن رفع ميخائيل جورباتشوف خطر التدخل، بمنزلة الضربة القاضية للمعقولية السياسية السوفييتية، وسرعان ما تَبِعَ ذلك تفكك الاتحاد السوفييتي نفسه.

وبحلول منتصف الثمانينيات أصبح من الواضح على نطاق واسع أن الاتحاد السوفييتي قد خسر الحرب الباردة، أو، على العكس من ذلك، أن الاقتصاد السياسي للرأسمالية كان يفوز بتلك الحرب. وعلى نحو متزايد، ظلت ترسانته النووية الضخمة والتكافؤ النووي الواسع مع الولايات المتحدة يمثل الأساس الوحيد المتبقي لمزاعم الاتحاد السوفييتي بأنه يُعَدُّ قوةً عظمى.

بالمقارنة مع الاتحاد السوفييتي، كانت الولايات المتحدة في الواقع تُعَد قوة عظمى كاملة الطيف. حيث كانت جميع قواتها المسلحة، وليس فقط أسلحتها النووية، تتمتع فعلًا بامتداد عالمي. لقد أظهرت الولايات المتحدة هذه القدرة على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية، وعاودت فعل ذلك مرة أخرى مع انتشارها العسكري في أوروبا واليابان، وكذا مع الحروب البعيدة التي خاضتها في

كوريا وفيتنام. وبفضل شبكة قواعدها في جميع أنحاء العالم، ونشر أساطيلها في عديد من المحيطات وقدرتها الهائلة على النقل البحري والجوي، أصبح بإمكان الولايات المتحدة في كثير من الأحيان أن تتحرك عسكريا في كل من العالم الثالث وجميع أطراف المعسكر الشيوعي. أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الولايات المتحدة تمثل مركز النظام المالي والتجاري الذي شمل جميع الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، والذي تغلغل بعمق في بلدان العالم الثالث. وفي حين أن كلًا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ والجات GATT؛ وصندوق النقد الدولي مثلما هو مقترح فيما سبق، يمكن اعتبارها أدوات للمعسكر الاقتصادي الغربي، ربما كان يُنظر إليها بشكل أفضل على أنها تشكل مؤسسات للاقتصاد العالمي اختارت دول المعسكر الشيوعي إقصاء نفسها منها. ومع ضعف اقتصاد الاتحاد السوفييتي، أصبحت الطبيعة العالمية للنظام الاقتصادي الغربي أكثر وضوحًا. إن كون النظام الاقتصادي الغربي يمثل النظام العالمي، كان شيئا واضحًا بالتأكيد لدينغ شياو بينغ(*) عندما قرر في أواخر السبعينيات أن الصين يجب أن تنضم إليه.

إن أولئك الذين كانوا يسعون في العالم الثالث إلى الحد من الاستغلال الاقتصادي وتحسين تنميتهم الخاصة لم يكن لديهم أدنى شك في أنهم مازالوا يتحركون داخل اقتصاد عالمي خاضعٍ لمنطق بنية المَرْكَز - الأَطْرَاف، وأنهم كانوا يفعلون ذلك من موقع تبعية مجحف. لقد اشتكوا من شروط التبادل التجاري القائم بين المَرْكَز الصناعي والأَطْرَاف التي تزوده بالمواد، ووجدوا أنفسهم عالقين في مختلف الأزمات (الديون والنفط) التي ابتليت بها الأنظمة الرأسمالية. تأثرت العديد من دول العالم الثالث بشدة من جراء ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينيات، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، وذلك بسبب أزمة الديون المتفاقمة خلال فترة الثمانينيات. وعلى الرغم من هذا الاضطراب السائد وبعض التقلبات المحلية، فإن الاقتصاد الأمريكي ظل قويًا ومُبْتَكِرًا ومُزْدَهِرًا خلال فترة الحرب الباردة. ومع تعافي أوروبا واليابان خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، خسرت الولايات المتحدة هيمنتها

(*) دينغ شياو بينغ (22 أغسطس 1904 ـ 19 فبراير 1997) سياسي ومنظِّر وقائد صيني، في عهد رئاسته للبلاد، قاد الصين (بين العامين 1978 و1992) نحو تبني اقتصاد السوق. تولى قيادة الحزب الشيوعي الصيني بعد إطاحته بهوا جيو فينج الذي كان خليفة ماو تسي تونغ كزعيم للحزب الشيوعي الصيني وجمهورية الصين الشعبية [المترجم].

الاقتصادية المتطرفة التي كانت تتمتع بها في العام 1945، لكنها ظلت تمثل المَرْكَز الذي ربط النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي بعضه ببعض. وبما أن النمور الآسيوية، وأيضًا الصين منذ العام 1978، ازدهرت في ظل التطور الرأسمالي، فإن الولايات المتحدة، وعلى عكس الاتحاد السوفييتي بحلول الثمانينيات، كان لايزال بإمكانها أن تدعي على نحو معقول أنها تمتلك مستقبل الحداثة.

لقد كان للولايات المتحدة أيضًا أيديولوجية ومجتمع جذابان بالنسبة إلى كثيرين. ومثل الاتحاد السوفييتي، بدأ الأمر بفضل كبير من كون أمريكا كانت القوة الرئيسة التي تقف وراء هزيمة الفاشية. ومع استقطاب عالم ما بعد الحرب سريعًا نحو معركة أيديولوجية ذات محصل صفري، نصَّبت الولايات المتحدة نفسها حصنا ومدافعا عما يسمى بـ «العالم الحر». من الناحية الأيديولوجية، قَدَّمَت الولايات المتحدة النزعة الفردية؛ والرأسمالية؛ والديموقراطية؛ وحقوق الإنسان، في مواجهة النزعة الجماعية؛ والاقتصاد الموجه؛ والاستبداد؛ وأولوية الحزب/ الدولة التي قدمتها الكتلة الشيوعية. وكمجتمع، عرضت الولايات المتحدة فكرة الحراك الاجتماعي: يجب أن يكون للأفراد الحق في الازدهار وفقًا لمواهبهم وعملهم الشاق، وليس على أساس الحق المكتسب بالمولد أو على أساس الولاء الأيديولوجي. وعلى الرغم من العنصرية المستمرة داخل المجتمع الأمريكي، فإن فكرة الحراك الاجتماعي تمكنت من جذب ملايين المهاجرين إلى الولايات المتحدة سعيا وراء «الحلم الأمريكي». وبينما أثارت السياسة الخارجية الأمريكية معارضةً قوية في كل من الغرب والعالم الثالث، فإن المجتمع الأمريكي ظل جذابًا. ربما يكون الناس قد تظاهروا ضد حرب فيتنام والتدخلات الأمريكية الأخرى، وكذا ضد سياسات الولايات المتحدة بشأن الأسلحة النووية والردع، لكنهم مازالوا يرتدون سترات أمريكية، ويبدون إعجابهم بالقادة الأمريكيين المُلهمين مثل جون كينيدي ومارتن لوثر كينغ، وغالبًا ما يرغبون في الهجرة إلى الولايات المتحدة.

من ناحية المَرَكز، كانت القطبية الثنائية حقيقيةً ولكنها كانت غير متساوية، وباستثناء القطاع العسكري، كانت بقية القطاعات تشهد حالة عدم تكافؤ على نحو متزايد. لقد رُصدت هذه الصورة على نحو جيد من طرف إيان كلارك (2011: 123-46)، الذي جادل بأن الولايات المتحدة كانت مهيمنة على نطاق واسع فقط

داخل الغرب، حيث كانت قادرة على توفير الأمن والسيطرة على الانتشار النووي وإنشاء نظام اقتصادي ليبرالي. وعلى رغم ذلك، فقد قدمت هيمنتها من منظور عالمي على أنها تمثل هيمنة كونية، وقد حققت بعض النجاح في قبول هذا الرأي. فالولايات المتحدة مارست إلى حد كبير دورا في خلق ممارساتٍ ومؤسساتٍ متعددة الأطراف، وحدَّدت قوتها الخاصة بما يكفي لجعل هذا الادعاء يبدو حقيقيًا، برغم أن قيادتها للعالم كانت دائمًا موضع نزاع من طرف الكتلة الشيوعية وعديد من دول العالم الثالث. انطلاقا من هذا المنظور، من السهل أن نرى كيف أصبحت القطبية الأحادية Unipolarity خلال التسعينيات تُمثل المصطلح البديل من القطبية الثنائية Bipolarity لتوصيف البنية القاعدية للنظام الدولي، وهو موضوع سنعود إلى مناقشته في الفصل السابع.

لقد تمثَّل الموضوع الرئيس الثاني للعلاقات الدولية داخل المَرْكَز خلال هذه الفترة في ثورة الشؤون العسكرية التي عجَّلت الأسلحة النووية بظهورها. فمنذ أول تجربة نووية أُجريت في العام 1945، كان تطوير التكنولوجيا الخاصة بكل من الأسلحة نفسها وأنظمة إيصالها يتم بطريقة سريعة للغاية. وكما هو الحال مع التغيرات السريعة التي كانت حاصلة على مستوى التقنيات البحرية في أواخر القرن التاسع عشر، أدَّت هذه الدينامية الصناعية/ العلمية/ العسكرية إلى زعزعة استقرار العلاقات بين القوى الرائدة. جزئيًا، كانت تلك التقنيات مهيأة للتطور السريع، وجزئيًا تطورت بسرعة لأن القوتين العظميين وغيرهما ضخت موارد هائلة لتحقيق ذلك. حيث إن القوة التفجيرية للرؤوس الحربية النووية قفزت من مستوى قياسها بآلاف الأطنان من مادة «تي إن تي» TNT (ثلاثي نيترو التولوين) إلى مستوى قياسها بملايين الأطنان، متجاوزةً بسرعة الحد الأقصى لحجم الانفجار الذي يمكن لأي شخص أن يفكر فيه للاستخدام العسكري. كما أن زيادة دقة الإيصال جعلت الرؤوس الحربية الكبيرة غير ضرورية. وبحلول الستينيات من القرن العشرين، كان من الممكن إيصال هذه الأسلحة بالصواريخ إلى أي مكان على الكوكب في غضون 30 دقيقة. وبحلول السبعينيات من القرن نفسه، تقلص مستوى دقة إصابة الصواريخ من بضعة كيلومترات؛ مثلما كانت عليه خلال الخمسينيات، إلى بضعة أمتار. وارتفعت أعداد الرؤوس الحربية النووية التي نشرتها القوتان

العظميان إلى عشرات الآلاف، مما جعل قوة التدمير؛ التي كانت نادرة في الماضي، متاحة الآن بمستويات قد تُغيِّر بسهولة مناخ الكوكب وتقضي على جميع أشكال الحياة على ظهر الأرض.

كان للقوة التدميرية غير العادية للأسلحة النووية تأثيران كبيران في العلاقات الدولية داخل المَرْكَز خلال هذه الفترة. أولًا، أدت على نحو كبير إلى تَضَخمِ منطق المعضلة الدفاعية وضرورة تجنب حرب القوى الكبرى، وهي المعضلة التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى. ثانيًا، جعلت من ضرورة انتشار الأسلحة النووية داخل دائرة صغيرة جدًا من القوى الكبرى أمرًا حتميًا تتبناه كلتا القوتين العظميين على الرغم من عمق خلافاتهما الأخرى. وحتى من دون الأسلحة النووية، فإن الموت الهائل والدمار وتكلفة الحرب العالمية الثانية مثلث كلها عوامل من شأنها أن تعزز المعضلة الدفاعية. لقد خسر الخاسرون في الحرب العالمية الثانية أكثر مما خسروه في الحرب العالمية الأولى، كما أن كثيرا من المنتصرين عانوا بشدة مرة أخرى. غير أن المنتصرين كانوا قد كسبوا الحرب بطريقة مهمة، حتى إن بعضهم؛ مثل الولايات المتحدة، حقق نصرًا كبيرًا. إن ما كان واضحًا حتى بالنسبة إلى المفكرين الأوائل (مثل برنارد برودي) بشأن أهمية الأسلحة النووية هو أن أي حرب شاملة قد تنشب بين القوتين العظميين باستخدام أعداد كبيرة من الأسلحة النووية لن ينتج عنها أي منتصر بما قد تحمله كلمة الانتصار من معنى. لقد كان المأزق الذي طرحته الثورة النووية يكمن في كيفية تجنب نشوب مثل هذه الحرب، وذلك مع الاستمرار في خوض صراعٍ أيديولوجي ذي محصلة صفرية بشأن من سيُشكل مستقبل الحداثة. وقد كان حل هذا المأزق يتمثل في الردع، والسعي وراء «حرب» يجب أن تكون «باردة» بدلًا من كونها حربًا «ساخنة».

كان الردع هو المنطق المحدد للعلاقات النووية بين القوتين العظميين. وكان الهدف منه هو إقناع الجانب الآخر بأنه لا توجد ظروف يمكنه فيها الهجوم أولًا وعدم التعرض لضربة مدمرة في مقابل ذلك. كان هذا المبدأ بسيطًا في حد ذاته بما فيه الكفاية، ولكن تنفيذه على نحو معقول في ظل ظروفٍ تتغير فيها بسرعة التقنيات ذات الصلة؛ والتي قد يتعين في إطارها اتخاذ قرارات تتعلق بالحياة أو الموت في غضون بضع دقائق، كان ذلك المبدأ بعيدًا جدًا عن كونه شيئا بسيطا.

إن تعقيدات التسلسل الكبير لمنطق «إذا هاجمت؛ فإنك إذن سَتُهَاجَم» والمتعلقة بالاستفزاز والاستجابة، قد أنتجت أدبيات واسعة بشأن منطق الردع (for a review of it seeBuzan and Hansen, 2009: 66–100). وقد أدت الحاجة إلى تغطية جميع حالات الطوارئ إلى تكديس ترسانات ضخمة ومتنوعة من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى كونه مُكلِفًا على نحو مخيف، فإن نظام الردع هذا يحمل في طياته مخاطر حقيقية تتمثل في أن أي حادثٍ (قراءة الرادار الخاطئة للصواريخ القادمة) أو سوء تقدير (أحد الجانبين يخطئ في المنطق أو يرى نقطة ضعف حيث قد تنجح الضربة الأولى) قد يسبب اندلاع حرب نووية. في هذه الحالة، نجح «توازن الرعب»، على الرغم من وجود مناسبات اختُبرت فيها على نحو مؤلم وخطير خصوصا في أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962؛ عندما أمضى العالم عدة أيام على شفا حرب نووية.

ومع كبح إمكانية نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين، فتح منطق الردع الطريق أمام الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لمواصلة صراعهما بوسائل أخرى: المنافسة الاقتصادية؛ البحث عن أصدقاء وحلفاء حول العالم؛ تخريب أصدقاء وعملاء وحلفاء الطرف الآخر حيثما أمكن ذلك؛ وأحيانًا استخدام النزاعات المحلية كفرصة لخوض حروب محدودة. ونظرًا إلى أن القطبية الثنائية كانت غير متكافئة، فقد نشأت الحرب الباردة على أساس أنها لعبة احتواء، حيث حاولت الولايات المتحدة منع الاتحاد السوفييتي من تحقيق أي اختراق إضافي في المجتمع الدولي العالمي الغربي. من جانبه، حاول الاتحاد السوفييتي كسر الاحتواء وزيادة نفوذه الأيديولوجي حيثما أمكنه فعل ذلك. لقد جعل المأزق النووي من الخطورة للغاية على الولايات المتحدة أن تحاول بأي طريقة عسكرية كبرى دحر المجال السوفييتي. وقد حافظ الردع إلى حد كبير على خطوط وقف إطلاق النار منذ العام 1945، مما أدى إلى تحويل المنافسة القائمة بين القوتين العظميين نحو قطاعات ومناطق أخرى.

وكما ذكرنا سابقًا، انتصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في نهاية المطاف في المنافسة الاقتصادية، وكذا في عملية استنزاف شرعيةِ المشروع الأيديولوجي للاتحاد السوفييتي. لقد نجح كلا الجانبين في البحث عن أصدقاء وعملاء وحلفاء، على رغم أن الولايات المتحدة كانت أكثر نجاحًا خلال فترة الحرب الباردة. وكان نظام

التحالف الغربي يُمثل تحالفًا توافقيًا أكثر من كونه تحالفًا قسريًا، في حين كان النظام السوفييتي يميل إلى الاتجاه المعاكس في بناء تحالفاته. فقد خسر الاتحاد السوفييتي الصين بسرعة، لكنه نجح في الحفاظ على صداقة توافقية مع الهند. بينما أُكِّد الوزن التوافقي للتحالفات الأمريكية من خلال استمرارها بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. ولم تحقق أي من القوتين العظميين نجاحًا كبيرًا عبر الحروب بالوكالة. حيث تورطت الولايات المتحدة على نحو مكلف في فيتنام خلال السبعينيات، أي هُزمت على نحو مهين وأُجبرت على الانسحاب من هناك في العام 1975. أما الاتحاد السوفييتي فقد تورط خلال الثمانينيات في مستنقع أفغانستان الذي كلفه الكثير، إذ هُزم هو أيضا هناك على نحو مهين وأُجبر على الانسحاب في العامين 1988 و1989. وقد دعمت كلتا القوتين العظميين عملاءهما على نحو مكلف في الشرق الأوسط، ولكن من دون اكتساب كثير من النفوذ للتأثير في سلوكهم. إذ انفجر استثمار أمريكا في إيران؛ كحليف رئيس، في وجهها في العام 1979، وخسر الاتحاد السوفييتي مصر بعد العام 1973. كما أدت تدخلاتهما في الحروب الأهلية في أفريقيا إلى رفع مستوى إراقة الدماء على المستوى المحلي، لكنها لم تتمكن من إعادة تشكيل المنطقة على نحو دائم لمصلحة أي من الجانبين. وحتى النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد السوفييتي في ضم كوبا الثورية إلى معسكره، أدى فيما بعد إلى نشوب أزمة الصواريخ المزعجة في العام 1962، والتي أعقبتها تبعية باهظة الثمن. كما أنتج تدخل ومنافسة القوتين العظميين في العالم الثالث تهديدًا بزعزعة استقرار علاقة الردع الأساسية القائمة بينهما. إذ كان ثمة خوف من أن الصراعات التي تشمل العملاء، لا سيما في الشرق الأوسط، قد تخرج عن نطاق السيطرة وتدفع بالقوتين العظميين نحو مواجهة مباشرة غير مرغوب فيها. وقد أصبح الاهتمام بهذا الشأن يشكل جزءًا من تفكير الردع المتعلق بكيفية التحكم في التصعيد من مستويات منخفضة إلى مستويات أعلى من الصراع، وهو ما قد يؤدي إلى ضغوطٍ لا يمكن وقفها من شأنها أن تدفع إلى استخدام الأسلحة النووية.

في إطار مسألة المعضلة الدفاعية وتجنب الحرب، ثمة إشكالية تتعلق بكيفية وقف انتشار الأسلحة النووية. كان واجب منع الانتشار يتعلق جزئيًا بوضع القوة العظمى؛ لأن الترسانات النووية الكبيرة كانت علامة رئيسة لهذا الوضع. لقد

تسامحت القوتان العظميان، حتى إنهما ساعدتا إلى حد ما، حفنة من حلفائهما الرئيسين على امتلاك أسلحة نووية: بريطانيا وفرنسا والصين. هذه الدول من المرتبة الثانية الحائزة أسلحة النووية، أبقت ترسانتيهما صغيرة، مما سمح للقوتين العظميين بالاحتفاظ بترساناتهما الكبيرتين كعلامة على وضعهما. علاوة على ذلك، عارضت القوتان العظميان على نحو عام الانتشار النووي، وخلال الستينيات أنشأتا على نحو مشترك نظامًا لمنع هذا الانتشار. فمن خلال التحكم في التكنولوجيا النووية والتجارة، وفصل الاستخدامات العسكرية عن الاستخدامات المدنية للتكنولوجيا النووية، صُمم هذا النظام لجعل من الصعب على الدول الأقل قوة أن تمتلك أسلحة نووية. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت القوتان العظميان؛ وخاصة الولايات المتحدة، تقنية توفير «مظلة نووية» (الردع الممتد extended deterrence) لحلفائهما من أجل تقليل حوافز عملائهما وحلفائهما الرامية إلى الحصول على أسلحة نووية خاصة بهم.

كانت مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية تتعلق جزئيًا بمصلحة القوتين العظميين في الدفاع عن وضعهما الخاص، وذلك بغية تجنب التعقيدات التي قد يسببها انتشار الأسلحة النووية على استقرار علاقة الردع النووي المعقدة والحساسة القائمة بينهما. لكن هذه المسألة كانت أيضًا تتعلق جزئيًا بمصالح الدول غير الحائزة أسلحة النووية. فقد كان ثمة قبول واسع النطاق لفكرة أنه كلما زاد عدد الدول التي تملك الأسلحة النووية، زاد احتمال استخدام تلك الأسلحة، سواء عن طريق المصادفة أو التخطيط. ولم يكن اندلاع الحرب النووية يصب في مصلحة أي طرف على نحو واضح، لذا كانت تلك الحجة تتمتع ببعض القوة، وإن كانت شرعيتها تتعرض باستمرار للضغط من خلال فرض التمييز بين الدول الحائزة أسلحة النووية والدول غير الحائزة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. حيث ألزمت تلك المعاهدة الدول الحائزة أسلحة النووية بالسعي إلى نزع السلاح النووي، وهو التزام كانوا يتشدقون به، لكنهم لم يوفوا به على نحو جدي. لقد قبلت عديد من الدول غير الحائزة أسلحة النووية بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية لأنها لم تكن تريد تحمل التكلفة والمخاطر التي قد تنجر عن امتلاك أسلحة نووية إذا كان جيرانها قد قرروا فعل الشيء نفسه. غير أن هذا

النظام لم يؤدِ دوره على أكمل وجه. فقد سربت بعض الدول الحائزة أسلحة النووية من المرتبة الثانية التكنولوجيا إلى أطراف ثالثة: فرنسا إلى إسرائيل، والصين إلى باكستان، ومن باكستان إلى عدة أماكن أخرى في العالم الإسلامي. كما تمكنت بعض الدول النامية (الهند والبرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا وكوريا الشمالية وإيران) بمرور الوقت من بناء خبراتها النووية. وعلى رغم ذلك، ومن خلال زيادة التكاليف وتقليل الحوافز، يكاد يكون من المؤكد أن نظام عدم الانتشار أبطأ انتشار الأسلحة النووية على نحو كبير. حيث سهل ذلك على ألمانيا واليابان قبول وضع الدول غير الحائزة أسلحة النووية، كما سهَّل أيضا على دول مثل السويد وسويسرا وكوريا الجنوبية وتايوان اتخاذ قرار عدم امتلاك أسلحة نووية(*).

2 - 2 - الأطراف

كان الموضوع الرئيس للعلاقات الدولية بالنسبة إلى دول الأَطْرَاف يتمثل في إنهاء الاستعمار. ففي العقود الثلاثة التي تلت العام 1945، حقق الجزء الأكبر من العالم الاستعماري استقلاله السياسي، وأنجزت الحركات المناهضة للاستعمار التي نُوقشت في الفصول السابقة ما كانت تصبو إليه. لقد فعلوا ذلك من خلال طرق مختلفة، سالكين مسارات عنيفة وسلمية على حد السواء، وبحلول العام 1975 انتهى الاستعمار باعتباره بنية سياسية رسمية للعلاقات غير المتكافئة بين المَرْكَز والأَطْرَاف. بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت القومية العربية طابعًا أكثر عسكرية، وكان الجزء الأكبر منها مُوجهًا ضد دولة إسرائيل المُشكَّلة حديثًا. وكما ذهب إلى ذلك مارتن كرامر (184 :1993)، فإن القومية العربية، التي كانت «معادية للإمبريالية» بعد العام 1920، أصبحت «ثورية» بعد العام 1948. ولكن في آسيا كانت النضالات ضد الاستعمار أكثر اختلاطًا، حيث كانت الصراعات المسلحة هي لسان الحال في إندونيسيا وفيتنام وبورما (خاصة في أثناء وقت الحرب)، بينما اتخذ القوميون الملايو مقاربةً أكثر اعتدالاً ودبلوماسية. لقد منح استقلال الهند في العام 1947 دفعة

(*) ثمّة مؤلفات واسعة ومستمرة بشأن الانتشار النووي. للحصول على لمحات عامة، انظر:
Feiverson and Taylor 1977, Sagan and Waltz 1995, Buzan and Hansen 2009: 114–17.
[المؤلفان].

قوية للمسارات السياسية والدبلوماسية الرامية للاستقلال. ومع نيْل عديد من الدول الآسيوية استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة؛ بما في ذلك الهند وباكستان (1947)؛ وسريلانكا (1948)؛ وبورما (1948)؛ وإندونيسيا (التي أعلنت استقلالها في العام 1945 ولكن لم يعترف بها الهولنديون إلا في العام 1949). واحتلت أفريقيا مركز الصدارة في النضالات الموجهة ضد الاستعمار، وكانت غانا في العام 1957 أول دولة من جنوب الصحراء الكبرى تنال الاستقلال. لقد اشتملت العوامل التي أسهمت في دعم جهود مناهضة الاستعمار في أفريقيا على: ميثاق الأطلسي للعام 1941 الذي اعترف بحق تقرير المصير للدول التي دعمت دول الحلفاء (لكن الولايات المتحدة أرادت تطبيقه عالميًا)؛ إضعاف القوى الاستعمارية الأوروبية؛ إلهام وتأثيرات الاستقلال التي حصلت عليها الدول الآسيوية في الأربعينيات؛ استخدام الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعبئة الضغط الدبلوماسي؛ الرأي العام الدولي؛ ومعايير حقوق الإنسان والحق في تقرير المصير.

وبهدف تشكيل الحركات المناهضة للاستعمار، سارت القومية ومناهضة الاستعمار والنزعة الإقليمية جنبًا إلى جنب. ففي أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، كان يُنظر إلى الإقليمية باعتبارها وسيلة ضرورية لترويض لعنة القومية التي حُمِّلت وِزْر نشوب حربين عالميتين. لكن القادة في العالم غير الغربي طوال القرن العشرين نظروا إلى الإقليمية من خلال منظور معاكس تمامًا. إذ كانت أداةً مفيدة لتحقيق الاستقلال الوطني والسيادة التي فقدوها لمصلحة الغرب. وهذا ما يفسر الاختلاف الأساسي القائم بين نموذج الإقليمية الخاص بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC/ الاتحاد الأوروبي EU وتلك النماذج الإقليمية الموجودة في العالم الثالث؛ بما في ذلك جامعة الدول العربية التي أُنشئت في العام 1945؛ ومنظمة الوحدة الأفريقية التي أُنشئت في العام 1963؛ ورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN التي تأسست في العام 1967. لقد رأى عديد من القادة القوميين الإقليمية على أنها وسيلة لدفع مسار إنهاء الاستعمار ليس فقط في بلدانهم، ولكن أيضًا لإنهاء الاستعمار على نحو عام. فقد كانت هذه العلاقة واضحة على نحو خاص في الصلة القائمة بين النزعة الوحدوية الأفريقية والنضالات الجارية ضد الاستعمار في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. كما أن هذه العلاقة

ستكون واضحة أيضًا في دعم الهند لاستقلال إندونيسيا في مؤتمر العلاقات الآسيوية الثاني (ARC) في نيودلهي في العام 1949، وكذلك في مؤتمر آسيا - أفريقيا للعام 1955 في باندونغ، والذي دفع بقوة نحو إنهاء ما تبقى من الاستعمار خصوصا في أفريقيا. ومثلما كان الحال مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كانت فكرة الإقليمية في العالم الثالث تدور حول الحد من الصراع الإقليمي وخلق مواقف أقوى في السياسة العالمية. وعلى عكس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، عزَّزت هذه المنظمات النزعة القومية؛ ومبادئ السيادة وعدم التدخل.

وكما لاحظ جانسون وأسترهاميل (Jansen and Osterhammel (2017: 1، كان إنهاء الاستعمار بمنزلة تحول فكري وسلوكي هائل للصيغة الأولى من المُجْتَمَع الدوَلِي العَالَمِي الاِسْتِعْمَارِي الغَرْبِي الذي نظَّم العلاقات الدولية إلى غاية العام 1945: فقد كان ثمة «اختفاءٌ للإمبراطورية كشكل سياسي، ونهايةٌ للتسلسل الهرمي العرقي كأيديولوجيا سياسية مقبولة على نطاق واسع وكمبدأ هيكلي للنظام العالمي». في إطار الصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي، انخرط العالم الاستعماري السابق في البنية الثنائية القطب للحرب الباردة تحت مسمى «العالم الثالث» الجديد. فهذه البلدان تتمتع الآن بالحرية السياسية لتشق طريقها الخاص في السياسة العالمية، لكنها، وكما أشار ماركس (1 :1963 [1852]) على نحو معروف، كانت تقوم بذلك ليس في إطار ظروف من اختيارهم. لقد انتزع قادة وشعوب العالم الثالث استقلالهم السياسي أو مُنِحُوا إياه. لكن دولهم كانت في الأغلب دولًا فقيرة ومتخلفة، مع اقتصادات ضعيفة ظلت تعتمد على نحو كبير على المتروبولات السابقة(*) metropoles. إذ غالبًا ما كانت سياساتهم الداخلية مضطربة وغير مستقرة، وغالبًا ما أدت أفكار القومية وتقرير المصير التي دعمت نضالهم من أجل نيْل الاستقلال إلى زعزعة استقرار الدول المتعددة الأعراق والثقافات التي بُنِيَت بعد الاستقلال. لقد احتفظت معظم تلك البلدان بحدودها الاستعمارية، ونادرًا ما رُسمت على أساس أي فكرة تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الأمة، خاصة في بلدان أفريقيا. وكما لاحظ جانسون وأسترهاميل (177 :2017): فإن «ما يقرب من 40 في

(*) يقصد بالمصطلح البلدان الاستعمارية التي كانت تمثل قلب الصناعة في العالم. [المترجم].

المائة من طول جميع الحدود الدولية اليوم كانت قد رُسمت في الأصل من طرف بريطانيا العظمى وفرنسا». لقد كان الافتقار إلى وجود شعوب موحدة، وما يترتب على ذلك من مشكلات الانفصال و/أو النضال من قبل مجموعات مختلفة للسيطرة على الدولة، أمرا مُتَوطِّنًا. وعلى الرغم من أن تلك الدول لم تعد تؤدي دور الغنائم في المنافسات الاستعمارية القائمة بين القوى الكبرى البعيدة، فإنها كانت دولا خاضعة للمنافسة الأيديولوجية والعسكرية العالمية القائمة بين القوتين العظميين بشأن طريقة تنمية تلك الدول وتحالفاتها السياسية. ومثلما يلاحظ أود أرن ويستيد (Odd Arne Westad 2007: 5)، فإنه يمكن اعتبار الحرب الباردة «واحدة من المراحل النهائية للسيطرة الأوروبية على العالم».

لذلك، وبينما كان قادة العالم الثالث يجلسون أخيرًا على طاولة المجتمع الدولي العالمي كأنداد متساويين من ناحية السيادة، كانوا يملكون أوراقًا تفاوضية ضعيفة. ومن بعض النواحي، كانوا يلعبون لعبة مألوفة تتعلق بعلاقات المَرْكَز-الأَطْرَاف، حيث أصبح لديهم الآن على الأقل صوت مستقل. ولكن من نواحٍ أخرى، كانت تلك اللعبة جديدة بالنسبة إليهم، حيث شكلت القطبية الثنائية والحرب الباردة مجموعة مختلفة تمامًا من التحديات والفرص عن تلك التي كانت موجودة إبان الحقبة الاستعمارية. حيث كان على قادة وشعوب العالم الثالث أن يتعاملوا مع قضايا متعددة وعلى عدة جبهات مختلفة.

فعلى الصعيد المحلي، كان على قادة وشعوب العالم الثالث السعي إلى ترسيخ دولهم الجديدة والعمل على استقرارها، وإيجاد اتجاه سياسي وإستراتيجية تنموية تمكنهم من دخول مسار التحديث في أسرع وقت ممكن من أجل تلبية تطلعات الشعوب والقادة نحو الثروة والقوة (Westad, 2007: 90). وقد اختلفت نماذج التنمية الرأسمالية والاشتراكية التي قدمتها (سواء كانت تدعمها أو تعارضها) القوتان العظميان على نحو صارخ: فقد جاءت الرأسمالية بمساعدة غربية، لكنها ارتبطت بسهولة بالممارسات الاستعمارية الاستغلالية التي أثارت استياء شديدا. في حين بدت الاشتراكية وكأنها تنسجم مع رغبة عديد من قادة العالم الثالث الرامية إلى سلوك طريق بسيط وسريع وسلطوي نحو تحقيق التنمية (Westad, 2007: 91–3). ونظرًا إلى الشعوب المجزأة التي كانت تمثل الإرث السياسي بالنسبة إلى

عديد من دول ما بعد الاستعمار، كان أمن النظام ضد المنافسين الداخليين بالنسبة إلى عديد من قادة العالم الثالث يشكل مشكلة أكبر نسبيا من المخاوف المتعلقة بالتهديدات القادمة من الجيران. ونظرًا إلى كونها كانت ضعيفة في الأغلب كدول وكقوى، لم تكن دول العالم الثالث عمومًا في وضع يمكنها من تهديد جيرانها عسكريًا. لكن موثوقية حرب العصابات؛ التي طُبِّقت خلال بعض نضالات إنهاء الاستعمار، شكلت رادعًا معقولاً ضد أي تهديد بالاحتلال. وقد كان ثمة بعض الاستثناءات بخصوص ذلك، خاصة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، حيث رأت عديد من الدول الجديدة أن جيرانها يشكلون تهديدات عسكرية وسياسية وجودية بالنسبة إليهم.

على الصعيد الإقليمي، كان على دول العالم الثالث إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وأمنية مع جيرانها المستقلين حديثًا، ووضع سياساتٍ للعمل داخل مناطقهم. كان هذا الأمر يمثل في الأغلب تحديا. حيث إن عديدا من المناطق الجديدة وُلِدَت داخل بؤر الصراع (Buzan and Wæver, 2003). فقد تحتَّم على منطقة جنوب آسيا، على سبيل المثال، أن تنتقل من كونها مركزًا مُوَحَّدًا للإمبراطورية البريطانية إلى كونها مُرَكَّبًا أمنيًا إقليميًا مُمَزقًا بسبب الدين والتاريخ. كما انتقلت منطقة الشرق الأوسط من السيطرة العثمانية إلى الانقسام إلى مستعمرات ومناطق انتداب أوروبية بعد الحرب العالمية الأولى؛ ثم إلى كونها مُرَكَّبًا أمنيًا إقليميًا شديد الصراع مُقَسَّمًا على أُسس دينية وعرقية وسياسية عديدة. وغالبًا ما كان لدى المستعمرات السابقة داخل منطقة ما القليل من العلاقات الاقتصادية لمنحها مصلحة مشتركة، وكان كثير من تلك المستعمرات السابقة تسعى إلى إذكاء النزاعات السياسية والدينية والثقافية والحدودية لوضع تلك المناطق على خلاف بعضها مع بعض. ومن المفارقات أن إحدى الإستراتيجيات المقبولة على نطاق واسع للتعامل مع التحديات المحلية والإقليمية كانت الموافقة على إبقاء الحدود الاستعمارية من دون تغيير. وقد أنتجت دول العالم الثالث، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة في كثير من الأحيان، عديدا من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وشبه الإقليمية وفوق الإقليمية ليس فقط تلك المذكورة أعلاه، ولكن أيضًا منظمة الدول الأمريكية (1948)؛ ومنظمة التعاون الإسلامي (1969)؛ والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (1975)؛ ومجلس التعاون الخليجي (1981)؛ ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (1985).

على الصعيد العالمي، كان على الدول الجديدة التي تنتمي للعالم الثالث أن تؤدي أيضًا دورا في لعبة السياسة العالمية التي تهيمن عليها الآن القوتان العظميان. وعلى هذا المستوى أيضًا، مارست المنظمات الحكومية الدولية دورًا حاسمًا في تمكين دول العالم الثالث من تأدية دور نشط في الديبلوماسية، وتزويدها على الأقل ببعض الطرق التي يمكن من خلالها استغلال كثرة أعدادها للتعويض عن ضعفها الاقتصادي. وبهذا المعنى، كان ثمة في الصيغَة الأُولَى المُعَدَّلة للمُجْتَمَعِ الدولي العَالَمِي تآزرٌ مهم قائمٌ بين التزام الولايات المتحدة بتعزيز الديبلوماسية متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية من ناحية، وبين حاجة العالم الثالث إلى الدخول في لعبة السياسة العالمية ومحاولة التأثير فيها من ناحية أخرى. بطبيعة الحال، لم تكن الولايات المتحدة مهتمة على نحو مباشر بتعزيز تأثير العالم الثالث. بل أرادت إنشاء نظام مستقر ومواصلة صراعها ضد الشيوعية، وكانت مستعدة إلى حد ما لربط قوتها بالمؤسسات القائمة من أجل الاضطلاع بذلك. وعلى رغم ذلك، فقد وفَّرت منظومة الأمم المتحدة منتدىً وإطارًا أخلاقيًا يمكن لدول العالم الثالث أن تبدي آراءها من خلاله. حيث إنها زودتهم؛ على الأقل في الجمعية العامة، بمنتدى تحظى فيه كثرتهم بأهمية عندما يتعلق الأمر بالفوز بالأصوات.

لقد شكَّل إنشاء نظام شامل من المنظمات الحكومية الدولية أهمية أساسية بالنسبة إلى وظيفة الصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَعِ الدَولي العَالَمِي أكثر مما أُدرك مباشرة. وكما يجادل باري بوزان وريتشارد ليتل (2010: 317–18)، فإن التوسع الكبير في عدد الدول الذي نتج عن إنهاء الاستعمار، خَلَقَ نوعًا من الأزمة بالنسبة إلى الممارسات الديبلوماسية الثنائية المعتادة. إذ كان من المستحيل؛ خاصة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة سواء بسبب التكلفة أو بسبب عدم وجود عدد كاف من الأشخاص المدربين، أن يكون لكل دولة سفارة في عاصمة كل دولة أخرى. ومن ثم فإن المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والعالمية ليست مجرد منتديات مفيدة لمناقشة المشكلات الجماعية، بل تشكل آليات أساسية لتركيز الديبلوماسية بطريقة تُمَكِّن البلدان الفقيرة من أداء دورها على أكمل وجه.

وعلى رغم ذلك، فإن عديدا من دول العالم الثالث أصبحت تنظر إلى بعض المؤسسات الدولية على أنها أدوات للإكراه في أيدي الشمال؛ تُسهم في تفاوت القوى

في النظام الدولي؛ وتُوجَّهُ نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية الأمريكية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك قدرة صندوق النقد الدولي على فرض التكيف الهيكلي في أفريقيا على الرغم من تكاليفه البشرية والسياسية الهائلة. لقد كان تقييم روبرت كوكس للمؤسسات الدولية ينم عن ذلك، خاصة عند النظر إليها من منظور دول العالم الثالث: «يمكن الآن إعادة تعريف المنظمة الدولية باعتبارها عملية إضفاء الطابع المؤسسي على الهيمنة. حيث تعمل المؤسسات الدولية على تعميم المعايير المناسبة لبنية القوة العالمية، وتحافظ بنية القوة هذه على نفسها من خلال دعم تلك المؤسسات. وبهذا المعنى، فإن المؤسسات هي كوابح للحفاظ على الوضع القائم» (R. W. Cox, 1980: 377). وردا على ذلك، سعت دول العالم الثالث إلى إنشاء مؤسسات تكون أكثر دعماً لمصالحها وتطلعاتها. فعلى المستوى العالمي طوروا ثلاث مؤسسات. حيث سخرت مجموعة الـ 77 (1964) قوتها التصويتية في المنظمات الحكومية الدولية والمفاوضات العالمية متعددة الأطراف بشأن قضايا مثل قانون البحار وانتشار الأسلحة النووية. كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1964) UNCTAD اعترض على هيمنة الغرب على المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الجات) وسعى إلى تعويض خلل التوازن ذاك. أما حركة عدم الانحياز (1961)، فقد حاولت خلق مساحة سياسية خارج نطاق القطبية الأيديولوجية للقوتين العظميين.

خلال السبعينيات من القرن الماضي اضطلعت مجموعة صغيرة من الدول المُصدِّرة للنفط بإيجاد واستغلال رافعة اقتصادية قوية يمكن استخدامها ضد الغرب. فمن خلال تقييد العرض، تمكنوا من استخدام منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) لزيادة أسعار النفط على نحو كبير. وقد سمح لهم المجال السياسي والأمني الذي فتحته المنافسة بين القوتين العظميين بالمضي قُدما في ذلك. وعلى رغم ذلك، تبين أن نجاحهم كان لمرة واحدة فقط، إذ أخفق مُصدرو السلع الأساسية الآخرون في بناء كارتلات ناجحة مماثلة، وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى إلحاق كثير من الضرر بالبلدان النامية الأخرى التي اضطرت إلى استيراده ولم تستطع التعامل مع ارتفاع الأسعار بالسهولة نفسها التي يمكن أن تتعامل بها البلدان الغنية.

وعلى نحو أكثر نجاحًا، وظَّفت دول العالم الثالث أوراقًا أخلاقية، وذلك باستخدام الإطار المعياري المُتَضَمن في الوثائق التأسيسية لمنظومة الأمم المتحدة وفي بيانات

أهدافها المُسطرة. وبما أن مسار إنهاء الاستعمار ظل غير مكتمل، فقد ضغطوا بلا هوادة من أجل حلحلة القضايا المتبقية. بالتوازي على رغم ذلك، اضطلعوا، وبلا كلل، بحملات مستمرة ضد العنصرية، وأدُّوا على نحو خاص دورا ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، واتهموا إسرائيل باتباع سياسات استعمارية وعنصرية ضد الفلسطينيين. كما عزز لوبي العالم الثالث من مسألة المساعدة والتنمية لكي تكون مسألة حقوق، ودافع عن سيادته المكتسبة حديثًا ضد كل أشكال التدخل القديمة والجديدة.

على الرغم من الحرب الباردة، نجحت دول العالم الثالث في فتح مساحة سياسية كبيرة لها. وعلى الرغم من اختراق هذه المساحة بشدة من طرف ديناميات تنافس القوتين العظميين خلال مرحلة الحرب الباردة، فإنهم استخدموا أيضا التقسيم الثنائي القطب لخلق أوراق نفوذ للمساومة على كل شيء بدءا من المساعدات ووصولا إلى مناهضة العنصرية. ربما كانت الحرب الباردة «واحدة من المراحل النهائية للسيطرة الأوروبية على العالم»، ولكن بالمقارنة مع الفترة الاستعمارية الغربية، كانت أيضا تمثل وعلى نحو كبير مرحلة تحرر. وعلى رغم ذلك، كان الشغل الشاغل لمعظم دول العالم الثالث هو السعي وراء مسار التحديث والتنمية، وهنا قُوبلت الآمال الكبيرة التي صاحبت مسار إنهاء الاستعمار بخيبات أمل مريرة. لقد افترض كثيرون، سواء من الطرف المستعمَر أو الطرف المستعمِر السابق، أن الاستقلال بالإضافة إلى المساعدة من شأنه أن يحل بسرعة مشكلة التخلف. في هذه الحالة نجح عددٌ قليل فقط من النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة) في الانتقال الكامل نحو الحداثة الصناعية، في حين حكم على معظم التجارب التي تبنت إستراتيجيات التنمية الاشتراكية والاكتفاء الذاتي و/أو «استبدال الواردات» بالفشل الذريع.

ففي معظم أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعطلت التنمية بسبب مزيج مختلف من الصراع؛ والكلِبتوقراطية(*)؛ والأيديولوجية المضللة؛ والبيروقراطية؛

(*) الكلِبتوقراطية Kleptocracy: تعني حكم اللصوص، وهو نوع من الحكم يستخدم قادته الفاسدون السلطة السياسية للاستيلاء على ثروة شعوبهم؛ عادة عن طريق اختلاس أو سرقة الأموال على حساب عموم السكان. وهذا المصطلح مركَّب من مقطعين باللغة الإغريقية؛ أولهما «كلِبتو» (Klepto) بمعنى لص، وثانيهما «قراط» (cracy) بمعنى حكم. [المترجم].

والفساد؛ والحكم الهش؛ وسوء التعليم؛ وسوء الصحة. لقد كافحت الدول الضعيفة في العالم الثالث للحفاظ على استقلالها في مواجهة عولمة التمويل والإنتاج في الاقتصاد العالمي. حيث وجدوا أنفسهم منخرطين في صراع غير متكافئ ليس فقط مع الدول القوية والقوى المتموقعة في الشمال، ولكن أيضا مع الشركات عبر الوطنية القوية والهياكل التجارية والمالية العالمية التي لم يكن لديهم نفوذ أو سيطرة عليها(*). إن ما كان لافتا في هذه الفترة لم يكن نجاح تنمية العالم الثالث، ولكن كيف تعافت تلك البلدان الصناعية التي دمرتها الحرب على نحو سريع وشامل. إذ سرعان ما أصبحت اليابان وألمانيا من عمالقة الصناعة الحديثة مرة أخرى؛ وازدهر الغرب ككل (Westad, 2007: 91). في حين لم تنحسر الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية، بل كانت تتسع في عديد من الأماكن وعلى كثير من الأصعدة.

كانت عملية إعادة بناء مجتمع حديث بالفعل أسهل بكثير من تطوير مجتمع لم يُحدَّث بعد، وأي قياسٍ بين الاثنين سيكون قياسا خاطئا. وكما جادل بعض المفكرين الاستعماريين، ومثلما ضُمِّن في نظام انتداب عصبة الأمم، لم يكن كل أولئك الذين حصلوا على الاستقلال مستعدين للحكم الذاتي في ظل الظروف شديدة الاختراق والمتطلبة لسياسات العالم الحديث. وكما في الفترات السابقة، تطلبت التنمية خوض غمار ثورات الحداثة مع الحفاظ على الاستقرار السياسي، ولم تكن هذه مهمة سهلة خصوصا مع الانتقال من وضع السيطرة الاستعمارية إلى الاستقلال. لقد تحول التزام القوى الاستعمارية برفع مسؤوليتها إلى مستوى «معيار الحضارة» إلى التزام بتقديم المساعدة وتعزيز التنمية. لكن مجموع الحالات والظروف كانت واسعةً للغاية، وكانت أماكن البداية غير المتكافئة للغاية في السباق من أجل التنمية تقابلها درجات نجاح متفاوتة للغاية. ففي أحد طرفي الطيف، كانت هنالك النمور الآسيوية مثل كوريا وتايوان، والتي حدِّثت مجتمعاتها بالقوة، ولكن على نحو فعال، من طرف اليابان عندما كانت تشكل تلك الدول إحدى مستعمراتها. كما نجحت هذه الدول القليلة، بما في ذلك سنغافورة،

(*) من أجل لمحة عامة مفيدة عن التطورات في الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة انظر:
Gilpin 1987, Hurrell and Woods 1995, Stubbs and Underhill 1994.
[المؤلفان].

في التطور بسرعة، وإن كان ذلك يحصل في الأغلب في ظل أنظمة سلطوية. وفي منتصف الطيف كانت توجد دول مثل الهند، التي لديها حكومات فعالة على نحو معقول، وكانت تحوي بعض عناصر التصنيع والحداثة. وقد كان ذلك مزيجا معقَّدا من النجاحات والإخفاقات مع بعض التقدم نحو التحديث، ولكنه كان تقدما بطيئا وغير مكتمل. ففي الهند وأماكن أخرى ظلت عديد من المناطق الريفية للبلاد زراعية إلى حد كبير وتعيش حالة ما قبل الحداثة. وفي الطرف الآخر من الطيف كانت هناك عديد من البلدان في أفريقيا، حيث لم يكن من المتوقع أن يُحدث مسار إنهاء الاستعمار أي شيء مثل ما أحدثه في السابق، حيث كان إرث الحدود الاستعمارية صعبا على نحو خاص، وكانت تلك البلدان تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموارد التعليمية والاجتماعية والبيروقراطية والمالية الضرورية لتسيير دولة حديثة. بل إن بعض هذه الموارد قد تراجعت مقارنة بمستوى التطور الذي كانت عليه أيام الاستعمار، حيث كان النظام السياسي أقل رسوخا وكانت ظروف الاستثمار أسوأ، كما أن تلك البلدان عجزت عن الحفاظ على بعض البنى التحتية الموروثة مثل السكك الحديد. وحتى بعض النجاحات التي حُققت على مستوى التنمية، مثل تحسين الرعاية الصحية والسيطرة على الأمراض، كانت لها عواقب يصعب حلها تجسَّدت في شكل المعدلات العالية للنمو السكاني.

إن الإشكالية التي واجهها المسؤولون الاستعماريون بشأن كيفية إيجاد طرق عادلة ومستقرة وتقدمية لربط الاقتصادات الصناعية القوية بالاقتصادات الضعيفة وغير الحديثة لم تُحل عن طريق إنهاء الاستعمار. لقد طُرحت تلك الإشكالية على أنها مهمة طويلة وصعبة للغاية. ففي حين أنه كان من الممكن مع نهاية تلك الفترة تخيل أن العالم كله سوف يتطور يوما ما على نحو متساوٍ، فقد أصبح من الصعب أو المستحيل تخيل أن هذا سيحدث إما بسرعة وإما على نحو متساوٍ. وفي أحسن الأحوال كانت ستكون عملية طويلة وممتدة، إذ تتحرك خلالها مجموعة من الدول للانتقال من حالة الدول النامية إلى حالة الدول المتطورة، والتي قد تقضي فيها هذه الدول وقتا طويلا في منطقة وسط بين الحالتين (أي بين حالتي التخلف والتطور). كان من غير الصواب من الناحية السياسية التعبير عن مثل هذه الأفكار، ولكن كان هذا هو ما أشارت إليه كل تجارب إنهاء الاستعمار/ حقبة الحرب الباردة.

3 - 2 - إعادة هيكلة علاقة المركز - الأطراف

خلال العقود التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية كان كل من المركز والأطراف يشهد تحولا. فقد تحول المركز إلى قطبية ثنائية ذات طابع نزاعي بشدة، حيث تُخُلِّي عن خيار حرب القوى الكبرى وذلك بسبب المعضلة الدفاعية التي طرحتها الأسلحة النووية. وقد انتقلت الأطراف من وضع الحالة الاستعمارية إلى حالة الاستقلال، وأيضا إلى حالة كفاحٍ جماعي وفردي لإيجاد مسارات عملية بغية تحقيق التنمية على جميع الأصعدة. كانت هذه القصص متشابكة من الناحية السببية. وعندما صارت المستعمرات تشكل دولا، كان على الإمبراطوريات أيضا أن تتحول هي الأخرى إلى دول. لقد أسهمت الحرب العالمية الثانية في إيجاد قوتين عظميين جزئيا من خلال إضعاف أو تحطيم القوى الكبرى الأوروبية واليابان، كما أن إضعاف القوى الإمبريالية الرئيسة كان يمثل السبب الذي يقف وراء تسهيل مسار إنهاء الاستعمار. لكن القصتين لهما أيضا ديناميات مميزة خاصة بهما. فقد كان صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما لاحظ ألكسيس دو توكفيل، في طور التكوين وعلى مدى فترة طويلة. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى مسار إنهاء الاستعمار، الذي امتدت جذوره إلى القرن التاسع عشر متمظهرة في كل من المقاومة المحلية؛ والثقافة المحلية؛ والدين؛ وأيضا في أيديولوجيات الليبرالية والاشتراكية والقومية. وكما يلاحظ ويستاد (2007: 86-97)، في حين أنه ربما كانت الحرب العالمية الثانية هي التي دمرت الاستعمار، فإن الحرب العالمية الأولى ألهمته على نحو كبير وفتحت باب المقاومة في وجهه داخل الأطراف.

لقد سارت الحرب الباردة ومسار إنهاء الاستعمار جنبا إلى جنب وتعاطى كل منهما مع الآخر بطرق لا تعد ولا تحصى. من وجهة نظرنا ربما تكون النقطة الأكثر أهمية هي أنه خلال هذا التفاعل أصبحت العلاقات الدولية ولأول مرة علاقاتٍ دولية عالمية بحق. فقد أدى إنهاء الاستعمار على نحو مطرد إلى حل الفصل الذي يقسِّم العلاقات الاستعمارية القائمة بين المتروبولات وأطرافها من ناحية، وبين العلاقات الدولية القائمة بين الدول «المتحضرة» من ناحية أخرى، وهو الفصل الذي ميَّز بقوة الصيغة الأولى للمجتمع الدولي العالمي. لقد أدت السرعة والحجم غير المتوقعين لمسار إنهاء الاستعمار بين العامين 1945 و1975 إلى تحويل المجتمع

الدولي العالمي الاستعماري الغربي إلى المجتمع الدولي العالمي الغربي. وعلى الرغم من أن علاقات القوة والثروة ومستويات التنمية من ناحية التحديث ظلت غير متكافئة للغاية، فإن العلاقات القانونية والسياسية أصبحت قائمة على أساس المساواة في السيادة، وذلك على نحو فعال وعلى مستوى عالمي. أما ما كان يُعدُّ في القرن الماضي أو القرون التي سبقته علاقاتٍ رسميةً لعدم المساواة، فقد أصبحت الآن متساوية رسمية؛ وإن كان مع بقاء كثير من عدم المساواة غير الرسمية. إذ قُضي على العنصرية على نحو رسمي - وإلى حد كبير على نحو غير رسمي - كأساس لتحديد العلاقات السياسية والقانونية.

على هذا الأساس، أدَّى التنافس بين القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة دورا في العالم الثالث الجديد. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، أصبح العالم الثالث يشكل ساحة رئيسة خاضوا فيها صراعهم. لقد عرضوا وعلى نحو مذهل إستراتيجيات مختلفة للتحديث، وقد أصبحت قدرتهم على جذب العملاء والحلفاء، وتشكيل الاقتصاد السياسي للتحديث في العالم الثالث، علامة مهمة على كيفية أدائهم خلال تلك المنافسة الشاملة. وقد تقاطعت مصالح القوتين العظميين هذه مع عديد من خطوط الصدع داخل دول العالم الثالث وبينها، مما أدى إلى تدخلات تنافسية شملت المساعدات وإمدادات الأسلحة وأحيانا الدعم السياسي والعسكري المباشر إلى طرف معين أو آخر. وبالإضافة إلى تسجيل بعض المكاسب الأيديولوجية إحداهما على حساب الأخرى، كانت القوتان العظميان مهتمتين أيضا باهتمامات القوى الكبرى مثل الوصول إلى الموارد (مثل النفط في الشرق الأوسط وأفريقيا، واليورانيوم في الكونغو البلجيكية السابقة) والقواعد (على سبيل المثال في الفلبين، وكوبا، والخليج، والشام، والمحيط الهندي). وفي ظل ظروف الحرب الباردة، كان من الصعب على دول العالم الثالث تجنب اختراق القوتين العظميين في علاقاتهما المحلية والإقليمية. تميل كل واحدة من القوتين العظميين إلى تفسير العالم الثالث ليس من ناحية الديناميات المحلية، ولكن من خلال رؤية الأحداث ومن خلال منظور مكائد منافستها الأخرى. عندما انخرطت القوتان العظميان على نحو مباشر في صراعات العالم الثالث، كما فعلت الولايات المتحدة في فيتنام وكما فعل الاتحاد السوفييتي في أفغانستان، حاول كل منهما جعل تدخل الآخر صعبا

ومؤلما قدر الإمكان، وذلك من خلال تأليب وتشجيع جميع أشكال المعارضة المحلية ضده. كان معنى كلمة «الباردة» في الحرب الباردة هو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لا يمكنهما المخاطرة بالدخول في حرب معا على نحو مباشر. ففي الشمال تعني كلمة «الباردة» سباق التسلح وخلق مواجهات عسكرية وسياسية في أوروبا وشمال شرق آسيا. أما في الجنوب فقد كانت تعني كلمة «الباردة» منافسة واسعة النطاق عبر القطاعات العسكرية والسياسية والاقتصادية، والاستعداد للدخول في حروب بالوكالة.

وهكذا حولت الحرب الباردة الالتزام الاستعماري للقوى المتروبولية، والقائل إن القوى الاستعمارية ترقى بمسؤولياتها إلى «معيار الحضارة»، إلى صراعٍ أيديولوجي عالمي بشأن أفضل وأسرع طريق للتحديث والتنمية. قبل العام 1945 كان مدى جودة أو سوء تنفيذ الالتزام الاستعماري هذا متنوعا على نحو كبير، ولم يكن يسير على نحو جيد في كل الأماكن. لقد سيَّست الحرب الباردة مسألة التنمية، مما أدى إلى زيادة موارد المساعدة المتاحة لها، ورفع مستويات الخلاف والنزاع والارتباك بشأن كيفية استخدام تلك الموارد. وقد تقاطع هوس العالم الثالث بتحقيق التنمية مع النقاط الأيديولوجية للقوتين العظميين الرامية لإعادة تشكيل دور المنظمات الحكومية الدولية في السياسة العالمية. وبينما حاولت عصبة الأمم إدارة علاقات القوى الكبرى من خلال مقاربة الأمن الجماعي، فإن الحرب الباردة سرعان ما أبعدت الأمم المتحدة عن هذه الوظيفة. وبدلا من ذلك، ومع إنهاء الاستعمار، أصبحت منظومة الأمم المتحدة تشكل المنتدى الرئيس لسياسات الشمال والجنوب بشأن التنمية؛ والانتشار النووي؛ وإدارة الاقتصاد العالمي؛ ومجموعة من القضايا الأخرى. أما بالنسبة إلى العالم الثالث، فقد كان نظام الأمم المتحدة يمثل المنتدى المفضل لأنه كان المكان الوحيد الذي تتمتع فيه دوله بقوة سياسية وأخلاقية.

خلال هذه الفترة، ظلت دول الأطراف ضعيفة ومعتمدة على دول المركز إلى حد كبير. فقد ثبت أن مسار التنمية، بغض النظر عن الطريق الذي سلكته، كان أبطأ وأكثر صعوبة وأقل استقرارا مما كان متوقعا. إذ تمكنت حفنة من النمور الآسيوية فقط من الدخول في مسار الحداثة. وبنهاية الحرب الباردة، ومع استثناء كبير يتعلق بالصين والنمور الآسيوية، ظلت الفجوات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية

كما كانت عليه في البداية. وبينما أعادت الدول التي دمرتها الحرب في المركز بناء نفسها بسرعة، ظل معظم العالم الثالث يقبع في حالة التبعية الاقتصادية. لقد أعاد العالم الثالث الجديد تشكيل السياسة الدولية من بعض النواحي المهمة، ليس أقلها تحويل الغاية الرئيسة من المنظمات الحكومية الدولية ووظائفها. فخلال هذه الفترة أصبحت العلاقات الدولية عالمية حقا، بمعنى أن جميع الشعوب - أو على نحو أكثر دقة جميع الحكومات - أصبحت تشارك الآن فيها على نحو مستقل. لكن المجتمع الدولي العالمي كان لايزال يقبع تحت سيطرة الغرب، وكان العالم الثالث لايزال في وضعٍ ضعيفٍ داخل الاقتصاد العالمي لبنية المركز - الأطراف. ومع زوال الاتحاد السوفييتي، فقد العالم الثالث نفوذه ضد الغرب.

ثمة ميزة أخرى لهذا التطور لا تتعلق فقط بهذه الفترة، ولكنها تتعلق أيضا بما قبلها وما بعدها. يتعلق ذلك بالطريقة التي يُتَذكر بها التاريخ - ويُنسى - على نحو مختلف في الشمال والجنوب. فمعظم الشعوب والحكومات في الشمال تتذكر هذه الفترة على نحو أساسي على أنها «حقبة الحرب الباردة»، وتفكر في إنهاء الاستعمار - إذا فكروا في الأمر أصلا - كعرضٍ جانبي لذلك. وبالنظر إلى الوراء على نحو أعمق، فهم أصلا بالكاد يتذكرون الحقبة الاستعمارية ودور بلدانهم فيها. وإذا كانوا يتذكرون ذلك بالفعل، فإن هذا يكون مرفوقا في الأساس بتوهج فخور بأمجاد وموروثات الماضي(*). وبصرف النظر عن حفنة من المؤرخين واليساريين، فقد نسوا إلى حد كبير مدى تواطؤ دولهم ومجتمعاتهم في قضايا العنصرية، ومدى العنف والقسوة التي ارتكبوها من خلال الممارسة الإمبراطورية. على النقيض من ذلك، فإن معظم الشعوب والحكومات في الجنوب، وخاصة في أفريقيا وآسيا، تتذكر على نحو أساسي هذه الفترة على أنها فترة التحرر وإنهاء الاستعمار. إن ذكراهم عن الاستعمار والعنصرية السابقة والعنف والإهانة التي لحقت بهم لاتزال قوية، وغالبا ما تُصقل ويُعاد إنتاجها على نحو نشط. وقد سهَّل التفاوت الاقتصادي المستمر بين الشمال والجنوب من إعادة إنتاجها، تماما كما فعلت حاجة حكومات العالم الثالث إلى العثور

(*) تعدُّ الولايات المتحدة استثناء هنا لأنها كانت قوة استعمارية صغيرة نسبيا قبل العام 1945. كانت تجربتها «الاستعمارية» داخلية إلى حد كبير بسبب استيراد العبيد الأفارقة؛ والعنصرية المرتبطة بذلك؛ والمشكلة المستمرة لكيفية التعامل مع قضية العرق في السياسة الداخلية الأمريكية. [المؤلفان].

على طرف آخر غيرها لتلقي اللوم عليه بسبب فشلها في تحقيق التنمية السريعة. لقد ظهر هذا الانفصال بين النسيان في الدول المتحضرة المستعمرة والاستياء التي مازالت تتذكره دول الأطراف ما بعد الاستعمار، كميزة رئيسة للسياسة العالمية خلال هذه الفترة، وترددت أصداؤه بقوة من هناك في قضايا تتراوح بدءا من المساعدة وشروط التجارة، مرورا بمسائل حقوق الإنسان وحفظ السلام، ووصولا إلى عدم التدخل والإرهاب.

4 - 2 - الصين باعتبارها الغريب الغامض

لا تنسجم الصين على نحو مريح مع أي من جوانب هذه القصة. حيث لم تكن تشكل قوة عظمى، لكنها أدت وعلى نحو مستقل دورا في لعبة القوتين العظميين على الصعيدين المادي والأيديولوجي. لقد كانت دولة نامية لديها استياءٌ شديد ضد الغرب وروسيا واليابان بسبب «قرن الإهانة»(*) الذي عاشته الصين على أيديهم. ومن ثم فقد تشاركت مع العالم الثالث في المشاعر المناهضة للإمبريالية والعنصرية. كما شاركتهم شغفهم لإيجاد طريق سريع للحداثة، وذلك من أجل استعادة الصين ثروتها وقوتها. وعلى رغم ذلك، لم تكن الصين في حد ذاتها مستعمرة سابقة. وكبقية دول العالم الثالث الأخرى، تمسكت بهويتها وبتصنيفها كدولة نامية، ولكن على عكس معظم دول العالم الثالث، رأت نفسها أيضا قوة رئيسة، وإن كانت تعيش في وضع ضعيف مؤقتا. لقد تشاركت الصين مع الهند في هذا المزيج. غير أن مزيج الصين الذي كان يجمع الحجم الهائل؛ والحضارة الراسخة؛ وتقاليد الدولة؛ والعرق المتماسك نسبيا؛ والسيطرة بلا هوادة على الحكم المركزي، ميزها على نحو حاد عن جميع دول العالم الثالث الأخرى، بما في ذلك الهند.

بعد نهاية الحرب الأهلية الصينية في العام 1949، تحالفت الصين فترة وجيزة مع الاتحاد السوفييتي وقبلت المساعدات السوفييتية ونموذج التنمية السوفييتي. وقد اصطدمت مع الولايات المتحدة في كوريا، ورأت أن الولايات المتحدة تمنع

(*) قرن الإهانة century of humiliation: هو وصف يطلق على فترة تدخل القوى الأجنبية، من بينها روسيا واليابان، في الصين ما بين العامين 1839 و1949. [المترجم].

إعادة التوحيد النهائي للبلاد من خلال حماية نظام الكومينتانغ (KMT) الذي انسحب إلى تايوان. وعلى الرغم من استمرار الشعور بالتهديد القادم من الولايات المتحدة، فض نظام ماو تسي تونغ(*) تحالفه مع الاتحاد السوفييتي في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى تعزيز أيديولوجيته الخاصة داخل الكتلة السوفييتية والعالم الثالث على حد سواء، ساعيا وراء طريقه المتسارع نحو التنمية. حيث بدأ يمارس دورا مستقلا في معارضة وتحدي القوتين العظميين. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الصين مارست دورا مهما في مؤتمر باندونغ للعام 1955، فإنها لم تنضم إلى حركة عدم الانحياز، وقد كانت حرب الحدود الصينية الهندية في العام 1962 بمنزلة ضربة كبيرة لتماسك العالم الثالث (Westad, 2007:107). وفي السبعينيات من القرن العشرين، شكَّلت الصين شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي، لكنها تخلَّت عن ذلك في التسعينيات بمجرد أن تضاءل التهديد السوفييتي.

لقد حقق نظام ماو تسي تونغ بعض الإنجازات البارزة، ليس أقلها توحيد البلاد بعد عقود من الحرب الأهلية والأجنبية المدمرة، والحصول بسرعة على الأسلحة النووية. لكنه وسَّع أيضا من تاريخ الصين المؤسف في إيذاء الذات الذي يعود إلى القرن التاسع عشر. فقد سببت محاولته تدمير الثقافة التقليدية والبنية الاجتماعية للصين وإيجاد مسار سريع للتنمية إلحاق أضرار مادية واجتماعية هائلة بالبلد. حيث أدى مشروع «القفزة العظيمة للأمام»؛ والمجهض في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، إلى تدمير الاقتصاد وأسفر عن وفاة نحو 35 مليون صيني بسبب العنف والمجاعة.

(Rummell, 1991: 12–13; J. Gray, 2002: 310–15; Shirk, 2007: 18; Dikötter, 2011: locs. 61–74, 5602–784; Westad, 2012: loc. 5188; Schell and Delury, 2013: 236–40; Fenby, 2013: 396, 415, 481).

(*) ماو تسي تونغ Mao Zedong (1893–1976) هو ثوري شيوعي صيني ومؤسس جمهورية الصين الشعبية، والتي حكمها من خلال قيادته للحزب الشيوعي منذ تأسيس الحزب في العام 1949 حتى وفاته في العام 1976. يعرف أيضا باسم الرئيس ماو. اشتهر ماو بأيديولوجيته الماركسية اللينينية وإستراتيجياته العسكرية ونظرياته وسياساته الخاصة، حيث شكلت كل هذه الأفكار مجتمعة ما بات يعرف بالماوية. [المترجم].

كما سببت «الثورة الثقافية البروليتارية (العمالية) العظمى» في منتصف الستينيات مقتل عدد أقل بكثير من الناس، ودمرت معيشتهم وعطلت التنمية على نطاق واسع.

(Kissinger, 2011: 181–4; Westad, 2012: loc. 5482; Fenby, 2013: 560; Dikötter, 2016: loc. 4070).

وعلى رغم ذلك، وتماما كما سبق أن فعلت في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، خرجت الصين مرة أخرى عن الإطار المألوف لتلك الحقبة في أواخر السبعينيات من خلال الشروع في سياسة «الإصلاح والانفتاح» التي قادها دينغ شياو بينغ(*). الواقع أن الحزب الشيوعي الصيني احتفظ بديكتاتوريته بينما تحول من نموذج التنمية الاشتراكي إلى النموذج الرأسمالي. وعلى المدى القصير، كان هذا التحول الدراماتيكي بمنزلة علامة على ناقوس الموت بالنسبة إلى التحدي السوفييتي للغرب بشأن مستقبل الحداثة، والنهاية الوشيكة للحرب الباردة. وخلال عقد وبضع سنوات، اندثر الاتحاد السوفييتي نفسه، وكانت الصين بصدد الانضمام إلى النمور الآسيوية من خلال مسارٍ سريع الصعود للتنمية تقوده الصادرات. أما على المدى الطويل، فقد أشار ذلك التحول إلى وجود تحدٍ أعمق للغرب، حيث ألزم الحزب الشيوعي الصيني نفسه بخلق شكل من أشكال الرأسمالية الاستبدادية المستقرة التي من شأنها فك الارتباط الليبرالي بين الرأسمالية والديموقراطية. وفي أثناء السعي وراء تحقيق تلك الأجندة، تخلى الحزب الشيوعي الصيني عن محاولة ماو تسي تدمير الثقافة الصينية التقليدية، وشرع بدلا من ذلك في إحياء وإعادة إضفاء الشرعية على تلك العناصر الكونفوشيوسية التي يمكن أن تدعم نموذج طريقٍ ثالثٍ للتنمية. وقد بدأت عبارة «الخصائص الصينية» تصبح أداة أساسية للحديث عن اندماج التقاليد والحداثة الذي احتاجه الحزب الشيوعي الصيني من أجل تثبيت هذا النموذج.

إن أحد الأسباب الرئيسة لوضع الصين في فئة خاصة بها باعتبارها الغريب الغامض بالنسبة إلى الأنماط الواسعة التي حددتها كل من الحرب الباردة ومسار إنهاء الاستعمار، يتمثل في التقلب الشديد في سياستها الخارجية. وكما هو موضح سابقا، فقد تأرجح انحيازها بين القوتين العظميين بينما كانت تبحث في الوقت نفسه عن القوة للوقوف بمفردها. إذ لم يكن من الواضح ما إذا كانت الصين

تريد أن تؤدي دورا من أجل قيادة العالم الثالث، أم أنها كانت واحدة من القوى الكبرى التي تتنافس على الهيمنة الأيديولوجية والسياسية داخل العالم الثالث. وعلى الرغم من فقرها، فإن الصين قدمت في ظل حكم ماو تسي مساعدات سخية لعديد من دول العالم الثالث (Fenby, 2013: 423). وفي بعض الأحيان، تدخلت الصين بلا رحمة في شؤون جيرانها في جنوب شرق وجنوب آسيا، ودعمت الأنظمة والحركات الثورية، وساعدت باكستان على أن تصبح دولة حائزة أسلحة نووية وذلك من أجل إثارة المشكلات للهند. وفي أحايين أخرى سعت إلى إقامة علاقات منسجمة. وبشأن الانتقال من موقف الدفاع عن الوضع القائم إلى الموقف التعديلي، تحولت الصين من كونها ثورية متفانية في تغيير/ تعديل الوضع القائم في عهد ماو، إلى تقديم نفسها على أنها قوة ساعية إلى الحفاظ على الوضع القائم وعلى الاستقرار في ظل حكم دينغ.

وبإلقاء نظرة إلى الماضي، ومع التطلع نحو المستقبل، بدأت ثورة دينغ بالفعل تبدو كأنها حدث أكثر أهمية من زوال الاتحاد السوفييتي.

3 - انتهاء الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار

لقد انتهت الحرب الباردة بين أواخر الثمانينيات والعام 1991، وذلك بدءا من محاولة ميخائيل غورباتشوف الفاشلة للاضطلاع بنسخته الخاصة من الإصلاح والانفتاح؛ ومرورا بتفكك الإمبراطورية السوفييتية في أوروبا الشرقية؛ وانتهاء بتفجر وضع الاتحاد السوفييتي من الداخل لينقسم إلى 15 دولة جديدة. ومسألة هل شكّل ذلك إيذانا بنهاية مسار إنهاء الاستعمار أم أن الأخير قد حدث في منتصف السبعينيات (استقلال المستعمرات البرتغالية في أفريقيا) أو منتصف التسعينيات (جنوب أفريقيا وهونغ كونغ)، فهي مسألة محل نقاش (Jansen and Osterhammel, 2017). وفي كلتا الحالتين كان من الواضح أن الاتحاد السوفييتي وأيديولوجيته كانا أكبر الخاسرين في الحرب الباردة. وبمعنى ما، يمكن القول إن الولايات المتحدة على وجه التحديد، والغرب واليابان على نحو عام، قد انتصروا في الحرب الباردة. لقد خسر الاتحاد السوفييتي المعركة التي كانت قائمة بشأن تسيد مستقبل الحداثة، وكان ثمن الاستقلال بالنسبة إلى العالم الثالث هو اتخاذ الشكل السياسي الغربي

الخاص بالسيادة؛ والإقليمية؛ والدولة الوطنية، ومشاركته في الاقتصاد العالمي بقيادة الغرب باعتباره يمثل الأطراف. وعلى رغم ذلك، وبمعنى أكثر تحديدا، كانت الأفكار (الرأسمالية والقومية) هي الرابح الأكبر في الحرب (Buzan and Lawson, 2015a: 280–91). من ناحية معالجة التوترات الفكرية التي انطلقت في القرن التاسع عشر، أصبحت القومية تشكل الأساس شبه العالمي لشرعية الدولة، وأصبحت الرأسمالية تمثل أفضل طريق مقبول نحو التنمية، ومن ثم نحو الثروة والقوة. وعلى رغم ذلك، انقسمت الرأسمالية إلى عدة أصناف خلال مسار الانتصار في الحرب الباردة، وانفصلت عن الديموقراطية، خصوصا في الصين.

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إنهاء مفاجئ لكل من القطبية الثنائية والمعضلة الدفاعية النووية. إذ بدت الولايات المتحدة كأنها تقف بمفردها بوصفها قوة عظمى وحيدة، وقد أدى نزع فتيل التوترات الأيديولوجية والعسكرية التي كانت قائمة بين الشرق والغرب إلى التقليل من الترسانات النووية، ونقلها من حالة التأهب القصوى إلى حالة ضعف احتمال التصعيد أو الاستخدام غير المنضبط لتلك القوة. لقد بدا أن فترة ما بعد الحرب الباردة أنتجت قطبية أحادية، وتسابقا غير معارضٍ إلى حد ما للرأسمالية الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة. أما العالم الثالث، فلم يتمكن في الأغلب من حل مشكلة التنمية والتبعية، وفقد هامش المناورة السياسية والفاعلية التي وفرتها له القطبية الثنائية وأحد نماذجها التنموية. وهذه هي القصة التي سنسعى إلى رصدها في الفصل السابع.

خلاصات

عند التمعن في هذه الفترة من منظور تاريخي طويل، قد يُنظر إلى مسار إنهاء الاستعمار على أنه السمة المميزة الرئيسة لها، مع حلول انتصار الرأسمالية (وإن لم يكن الديموقراطية) كسمة في المرتبة الثانية. قد تبدو الحرب الباردة على نحو كبير كأنها مجرد حلقة أخرى في مشهد متغير باستمرار لسياسات القوى الكبرى. إن القطبية في حد ذاتها قد لا تبدو ذات أهمية خاصة. فثمة شيئان مميزان يستشفان من الحرب الباردة. أولا، تبدو تلك الحرب مهمة لأنها كانت جولة رئيسة في لعبة

تحديد الخيارات الأيديولوجية القائمة بشأن الاقتصاد السياسي المستقبلي للحداثة التي وُضِعت خلال القرن التاسع عشر. فقد كانت الرأسمالية ستدفع بالحداثة للمضي قدما، ولكن إذا كان الصينيون يستطيعون العمل بها، فلن يكون ذلك بالضرورة بالتزامن مع العمل بالديموقراطية. ثانيا، كانت هذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها الجنس البشري تهديدا بأنه قد يتعرض للانتحار، وبمساعدة بعض الحظ السعيد، تمكن جنسنا البشري من النجاة من ذلك الاختبار الأول.

6

حقل العلاقات الدولية 1945-1989: التأسيس الثاني للتخصص المعرفي

«لا يمكن أن توجد في الدول الاستبدادية دراسة للعلاقات الدولية أو للسياسة الخارجية إلا باعتبارها تفسيرا وتبريرا لسياسة الدولة»

مقدمة

يرصد هذا الفصل قصة تخصص العلاقات الدولية منذ المرحلة التي توقفنا عندها في الفصل الرابع. سنستخدم البنية نفسها تقريبًا للتمعن في تفكير حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز وفي الأَطْرَاف، ولمحاولة رسم صورة عن مسار مأسسة هذا الحقل داخل كلا الجانبين. سوف نعمد إلى تسجيل الاستمرارية حيثما وجدت، ولكن كما يشير العنوان الفرعي لهذا الفصل، سنكون مهتمين أكثر برصد الاختلافات القائمة بين الجانبين. يرى كريبندورف Krippendorff (1989: 34) أن العام 1945 مثَّل التأسيس الثاني لـحقل العلاقات الدولية باعتباره تخصصا معرفيا، بل إنه شكّل تأسيسًا «أكثر جدية» مما كان عليه

في العام 1919. ونحن نتفق مع هذا الطرح. وبالنظر إلى حجتنا العامة القائلة إن حقل العلاقات الدولية يعكس ممارسة العلاقات الدولية، فإن هذا ليس شيئًا مفاجئًا لأن الحرب العالمية الثانية، وكما جادلنا في الفصل الخامس، تميزت بتحول مهم في ممارسة العلاقات الدولية، حيث انتُقل من الصيغَة الأُولَى للمُجْتَمَع الدوْلي العَالَمِي الذي أُنشئ لأول مرة خلال القرن التاسع عشر، إلى الصيغَة الأُولَى المُعَدَّلة للمُجْتَمَع الدوْلي العَالَمِي. وقد تمثلت التغييرات الرئيسة التي حددت الصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي فيما يلي:

- التحول من نظام دولي متعدد الأقطاب يحوي عديدا من القوى الكبرى إلى نظام دولي ثنائي القطب يحوي قوتين عظميين فقط، حيث تسعى كل واحدة منهما إلى الترويج لأيديولوجية عالمية شاملة منافسة.
- أدى إدخال الأسلحة النووية وأنظمة الإيصال العابرة للقارات إلى تعميق حاد للمعضلة الدفاعية والمخاوف بشأن الحرب.
- نَزْعُ شرعية العنصرية والاستعمار، وتَضَاعُف عضوية المجتمع الدولي العالمي ثلاث مرات، حيث أدى إنهاء الاستعمار إلى ظهور المستعمرات السابقة باعتبارها تشكل الأَطْرَاف الجديدة للعالم الثالث، أي «البلدان النامية».

لقد أدى التغيران الأول والثاني من هذه التغييرات إلى دفع الولايات المتحدة نحو صدارة العلاقات الدولية، وذلك بسبب أنها تحولت من الانعزالية إلى المشاركة العالمية، ولأنها أيضا أصبحت تمثل القوة النووية الرائدة. فالجمع بين التنافس العالمي الثنائي القطب المكثف المدفوع أيديولوجيًا مع توافر قدرات الأسلحة النووية القادرة على تدمير العالم، أدى إلى زيادة هَوَسِ حقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز، وهو الحقل المعرفي الذي أُنشئ بالفعل خلال سنوات ما بين الحربين، حيث تأثر بعلاقات القوى الكبرى والحرب. لقد كان إنهاء الاستعمار يمثل تحولًا جذريًا للغاية في العلاقات السياسية القائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف، وعلى رغم ذلك لم يؤثر هذا التحول كثيرًا في اهتمامات القوى الكبرى المتعلقة بتفكير حقل العلاقات الدولة في المَرْكَز. وكما لاحظ كل من أرلين تينكر Arlene Tickner وأولي ويفر Ole Wæver (2009b: 7)، فإن الاهتمام بالعلاقات بين الشرق والغرب سيطر على حقل العلاقات الدولية خلال هذه الفترة، مما دفع الاهتمام بالعلاقات بين الشمال

والجنوب والعلاقات بين الجنوب والجنوب إلى الهامش. لقد أدى إنهاء الاستعمار إلى إضعاف موضوعات مناهضة الاستعمار والعنصرية في تفكير حقل العلاقات الدولية داخل الأَطْرَاف، ولكن ذلك لم يكن على نحوٍ كبير. وبدلًا من ذلك، تحولت معارضة الاستعمار القديم إلى معارضةٍ للاستعمار الجديد الناتج عن عدم المساواة الاقتصادية والمركزية الأوروبية والعنصرية الخفية التي طبعت جزءا كبيرا من تفكير حقل العلاقات الدولية الغربي.

تستند فكرة أن حقل العلاقات الدولية كان له «تأسيسٌ ثانٍ» بعد العام 1945 إلى عديد من التطورات التي سنستكشفها بمزيد من التفصيل فيما يلي:

- تَوسعٌ هائلٌ لمأسسة حقل العلاقات الدولية من نواحي التدريس والأبحاث والمنشورات.
- زوال مؤتمر الدراسات الدولية ISC الذي كان يتمركز حول عصبة الأمم، وظهور جمعيات أكاديمية مستقلة مرتبطة بحقل العلاقات الدولية.
- تَحَوُلٌ ملحوظٌ - في المَرْكَز على وجه الخصوص - لحقل العلاقات الدولية من كونه يمثل موضوعًا فكريًا وسياسيًا واسعا إلى موضوع يغلب عليه الطابع المهني والنظري والأكاديمي (L. Ashworth, 2014: 256).
- إِغفال أو رفض الكثير مما حدث من قبل.
- الظهور السريع للمجالات التخصصية الفرعية الجديدة، وأبرزها الدراسات الإستراتيجية، مع تركيزها على المشكلات الفريدة من نوعها التي تطرحها الأسلحة النووية.
- بدايات الاعتراف داخل المَرْكَز بتفكير حقل العلاقات الدولية القادم من الأَطْرَاف.

يمكن تفسير معظم هذه التغييرات من خلال تحول مركز ثقل العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة إلى الولايات المتحدة. وباعتبارها قوة عظمى منخرطة على الصعيد العالمي وزعيمة للعالم الغربي، كان لدى الولايات المتحدة حاجة مُلِحة لمعرفة مزيد عن العلاقات الدولية. لقد كان لديها بالفعل أُسس قوية مكتسبة من فترة ما بين الحربين للبناء عليها، وهي تملك الآن الحافز والأشخاص والمال لفعل ذلك. لقد أفسح التقليد العملي الطويل الأمد في العلوم الاجتماعية الأمريكية الطريق

أمام نفسه لبلوغ هذه الحاجة الجديدة، وبسبب الكمية وإلى حد ما النوعية التي حظي بها حقل العلاقات الدولية الأمريكي، أصبحت الولايات المتحدة على نحو سريع، تمثل الدولة الأكثر إنتاجًا وتأثيرًا في هذا التخصص المعرفي. يجادل كريبندورف (1989: 33) بأن حقل العلاقات الدولية باعتباره تخصصا معرفيا في الولايات المتحدة نشأ بوصفه مبادرة حكومية ليس فقط لأجل إنتاج البحوث ذات الصلة بالسياسات، بل أيضًا لتدريب الموظفين الحكوميين المؤهلين تأهيلًا عاليًا والمُكَلَّفين بفهم العالم الخارجي. وقد تراجعت بريطانيا إلى المركز الثاني، بينما خضعت ألمانيا واليابان للتأثيرات الأمريكية. ولم يكن للاتحاد السوفييتي تأثير كبير في تفكير حقل العلاقات الدولية بخلاف ذلك التأثير الذي كان جاريا داخل كتلته، حيث وقع ذلك التفكير ضحية للواقع كما هو موضح في الفصل الرابع، أيْ أنه «لا يمكن أن توجد في الدول الاستبدادية دراسة للعلاقات الدولية أو للسياسة الخارجية إلا باعتبارها تفسيرا وتبريرا لسياسة الدولة» (Olson and Groom, 1991: 74–5; see also Sergounin, 2009). ومن المثير للاهتمام أن الصين في ظل حكم ماو تسي تونغ أصبحت تشكل استثناء إلى حد ما بالنسبة إلى هذه القاعدة.

أدى تحول مركز ثقل العلاقات الدولية إلى الولايات المتحدة بعد العام 1945 بمعنى ما إلى تكريس وتعزيز الهيمنة الحالية للعالم الناطق باللغة الإنجليزية على هذا التخصص المعرفي الموروث عن سنوات ما بين الحربين العالميتين. ولكن، في حين أن هذا التحول جلب عديدا من المزايا كالتمويل الأمريكي لباحثي حقل العلاقات الدولية الأجانب، غير أنه دفع أيضًا ببعض الخصائص الأمريكية إلى مركز الصدارة. وكما لوحظ بالفعل، كان حقل العلاقات الدولية في الولايات المتحدة مرتبطًا بشدة بالعلوم السياسية (Schmidt, 1998a: 55; L. Ashworth, 2014: 13; Kuru, 2017: 46)، وخلال أيامه الأولى كتخصص أكاديمي، كان حقل العلاقات الدولية على نحوٍ عام مُدمجا كتخصص داخل أقسام العلوم السياسية (Richardson, 1989: 287–8). حيث كانت هذه الميزة سائدة طوال فترة الحرب الباردة ولاتزال كذلك حتى يومنا هذا. كانت إحدى النتائج الرئيسة لهذا الارتباط هي أن حقل العلاقات الدولية الأمريكي ظل مُرَكَّزًا على نحوٍ ضيق لفهم الموضوع على أنه مجموعة فرعية من المجال السياسي، وكان يميل بشدة إلى الأساليب «العلمية»

الرسمية. لم يكن هذا الارتباط القوي بين حقل العلاقات الدولية والعلوم السياسية صحيحًا على نحوٍ عام في أي مكان آخر. فجذور العلاقات الدولية في بريطانيا تعود إلى التاريخ والقانون الدولي والنظرية السياسية، بينما كانت له روابط قوية في القارة الأمريكية مع علم الاجتماع.

في وصفه الشهير لـحقل العلاقات الدولية بأنه «علم اجتماعي أمريكي»، حدد هوفمان (1977) ثلاثة عوامل مُؤَسَّسِيَة أدت إلى أن يحمل هذا الحقل طابعًا أمريكيًا مميزًا، وذلك «لم يكن موجودًا في الوَقْتِ نَفْسِه في هذا الحقل في أي مكان آخر». تمثل العامل الأول في «الرابط الأكثر وضوحًا بين العالم الأكاديمي وعالم السلطة (نظام الحكم الداخلي والخارجي)، الذي مكن الأكاديميين والباحثين ليس فقط من ولوج ممرات السلطة ولكن مكنهم أيضًا من ولوج مطابخها». كان العامل الثاني، والمتعلق بالأول، يتمثل في «المبادلات القائمة بين مطابخ السلطة والصالونات الأكاديمية»، أو الارتباط الوثيق، كما قد يقول البعض، بين العالم الأكاديمي وعالم السياسة. وقد شكلت الجامعات العامل المُؤَسَّسي الثالث لكونها كانت «مرنة» بسبب تنوعها الخاص، وهو ما ضمن وجود المنافسةَ والتخصص، وأظهر الغياب شبه الكامل للقوانين الجامدة؛ والتقاليد شبه الإقطاعية؛ والاعتماد المالي؛ والروتين الفكري الذي غالبًا ما كان يشل الجامعات الأوروبية في فترة ما بعد الحرب» (Hoffmann, 1977: 49–50).

وعلى رغم ذلك، فرض التفوق الأمريكي معاييره على نحوٍ طاغ على بقية التخصص المعرفي بعد العام 1945. وكما أشار إلى ذلك تيكنير وويفر (2009c: 329): «تُعَدُّ صيغة حقل العلاقات الدولية الأمريكي حالة محلية فريدة للتخصص، كما تُعَدُّ في الوقت نفسه عنصرا مُكوِّنًا لا يتجزأ من أي حالة عالمية أخرى». وعلى رغم ذلك، بينما حددت الولايات المتحدة معيار حقل العلاقات الدولية عالميًّا وذلك من خلال حجمها النسبي وقدرتها على التحكم في الموارد (المالية؛ والمؤسسات الأكاديمية؛ والمجلات المرموقة)، كان من الصحيح أيضًا القول بأن الاختيار العقلاني والمناهج الكمية التي سيطرت على نحوٍ متزايد على حقل العلاقات الدولية الأمريكي كانت شبه غائبة تمامًا في بقية العالم: «إنه لمن اللافت للنظر كيف أن الصيغ السائدة حاليًّا من حقل العلاقات الدولية الأمريكي لا تنتقل عبر العالم» (Tickner and Wæver, 2009a: 5, 339; Maliniak et al., 2018).

كما أدى إضفاء الطابع المهني الأكاديمي على حقل العلاقات الدولية وفقًا للمعايير الأمريكية إلى تعميق استبعاد حقل العلاقات الدولية غير الأكاديمي الخاص بالأَطْرَاف من المناقشات التخصصية الجارية في المَرْكَز: «ثمة القليل فقط من المساهمات المتأتية من خارج المَرْكَز معترف بها بوصفها طرقا مشروعة للتفكير في السياسة الدولية» (Tickner and Wæver, 2009b: 3).

ربما كان الإغفال الرئيس الذي حصل في التخصص مرتبطًا أيضًا بالتفوق الأمريكي في حقل العلاقات الدولية. فبينما نشأ حقل العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية بدرجة ما من التنوع؛ بمعنى وجود اهتمامات مواضيعية مختلفة وبتوجه معين متعدد التخصصات، أصبح هذا الحقل بعد الحرب العالمية الثانية ضيقًا وأقل تعددية على نحوٍ ملحوظ. فبعد أن ازدهرت خلال القرن التاسع عشر وسنوات ما بين الحربين، نُزعت الشرعية عن الجغرافيا السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وغرقت في طي النسيان بسبب ارتباطها بالفاشية، مما سمح لبقية الغرب بأن يتناسوا أنهم كانوا أيضًا يشكلون جزءًا من تراثها. وقد كان هذا الانقطاع عميقًا لدرجة أن الجغرافيا السياسية (على نحوٍ أساسي في شكل الجغرافيا السياسية النقدية) لم تعاود الظهور مرة أخرى في حقل العلاقات الدولية الأنجلو-أمريكي إلا خلال فترة التسعينيات (Ó Tuathail, 1996; Ó Tuathail, Dalby and Routledge, 1998; Guzzini, 2013). وبالمثل، فإن الخط الواعد للفكر النسوي الذي انفتح خلال فترة ما بين الحربين لم يعاود هو الآخر الظهور حتى التسعينيات أيضًا. وأُسقِط الاقتصاد السياسي الدولي - باستثناء نظرية التبعية (التي سوف نتحدث عنها لاحقا) التي كانت فكرة غير غربية بامتياز- من اهتمامات حقل العلاقات الدولية بعد العام 1945، بحيث ركز التخصص خلال تلك الفترة على المُشكلات الأمنية للحرب الباردة، ولم يظهر الاقتصاد السياسي الدولي مرة أخرى حتى نشوب الأزمات النفطية والمالية التي أثرت في الولايات المتحدة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. لقد شكل كل من الاستيعاب العام لـحقل العلاقات الدولية من قِبل العلوم السياسية في الولايات المتحدة؛ وفَصْلُ هانز مورغانثو للمجال السياسي باعتباره التركيز المنفصل لدراسة حقل العلاقات الدولية، خطوتين رئيستين لإسكات صوت الاقتصاد السياسي الدولي مدة

ثلاثة عقود (L. Ashworth, 2014: 253–4). ومع اختفاء الإمبراطوريات الرسمية القديمة بسرعة خلال العقدين التاليين للعام 1945، اختفت أيضا روابط حقل العلاقات الدولية مع الاستعمار. لم يكن الموضوع اللاحق للإدارة الاستعمارية – أي موضوع التنمية - يشكل قضية رئيسة داخل حقل العلاقات الدولية. ويعود ذلك جزئيًا إلى أنه تنوول ضمن تخصصات أخرى (اقتصاديات التنمية، والسياسة المقارنة)، وجزئيًا لأنه كان يمثل إحدى قضايا الشمال والجنوب التي خضعت لقضايا الشرق والغرب. لقد أُغفلت أيضًا الجذور العنصرية لحقل العلاقات الدولية، خاصة في الولايات المتحدة (Vitalis, 2005:161–5)، وهذا لا يعني أن العنصرية الخفية لم تستمر في ممارسة دور مهم في كثير من تفكير حقل العلاقات الدولية (J. M. Hobson, 2012). بالإضافة إلى ذلك، أُغفِلت إلى حد ما جذور هذا التخصص التي تعود إلى القرن التاسع عشر. فقد أُسِّس أول «نقاش كبير»، كما لوحظ في الفصل الرابع، على نحوٍ أساسي بعد العام 1945 باعتباره طريقة لرفض حقل العلاقات الدولية لفترة ما بين الحربين، مع تركيزٍ كبيرٍ على عصبة الأمم باعتبارها ذات نزعة طوباوية على نحوٍ أساسي، وأنها غير مناسبة تمامًا للعالم الواقعي الخاص بالحرب الباردة الذي بدأ في التشكل مع أواخر الأربعينيات.

1 - مأسسة حقل العلاقات الدولية

كانت السمة الرئيسة لـ «التأسيس الثاني» لـحقل العلاقات الدولية بعد العام 1945 هي التوسع الكبير في مأسسته الأكاديمية من ناحية التدريس؛ وأقسام الجامعات؛ ومراكز الفكر؛ والكتب المدرسية؛ والمجلات العلمية؛ وتأسيس جمعيات أكاديمية وطنية ترتبط في الأغلب بهذا الحقل (أو على نحوٍ أكثر شيوعًا «بالدراسات الدولية» الواسعة النطاق)، لتحل بذلك محل مؤتمر الدراسات الدولية ISC. كانت هذه التطورات حاصلةً في الأغلب في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، برغم أننا في هذه الفترة نقلنا اليابان وكوريا من الأَطْرَاف إلى المَرْكَز. وكما كان عليه الحال خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، لم يظهر إجماع بشأن ما يمكن تسميته بتخصص العلاقات الدولية، مع بقاء عديد من التسميات قيْد التداول.

1 - 1 - المركز

من نواح عديدة، اتبع مسار مأسسة حقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز نمطًا مشابهًا لذلك المسار الذي كان عليه خلال سنوات ما بين الحربين. فداخل تلك البلدان التي أُسِّس فيها أو أُنشئ حقل علاقات دولية، كان ثمة زيادة عامة في عدد الأماكن التي تدرِّس هذا المجال الدراسي؛ وفي عدد المجلات ومراكز الفكر المهتمة به؛ وفي عدد الأشخاص الذين ينهضون بالتدريس والبحث فيه، كما كان ثمة أيضا توسعٌ على مستوى إنشاء جمعيات أكاديمية مرتبطة بهذا التخصص. كان هذا التوسع ملحوظًا في الأماكن التي تطور فيها حقل العلاقات الدولية بالفعل خلال سنوات ما بين الحربين وما قبلها، ولكن كان ثمة أيضًا توسعٌ حاصلٌ في بلدان أخرى. وتماشيا مع حجمها وثروتها وأدوارها العالمية الجديدة، فقد قادت الولايات المتحدة على نحوٍ رئيس هذه التطورات على كبرى المستويات في معظم النواحي.

هذا التطور المهم بالفعل لحقل العلاقات الدولية والذي نوقش في الفصل الرابع، استمر في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية، واكتسب زخما أكبر في فترة ما بعد الحرب (العالمية الثانية). وكما يشير نورمان بالمر (1980: 348)، فإن «الدورات المتعلقة بالعلاقات الدولية... انتشرت في الكليات والجامعات الأمريكية، مع تزايد الاعتراف والقبول بالعلاقات الدولية باعتبارها مجالا للدراسة». وقُدِّر أنه اعتبارًا من العام 1980 كانت ثمة «زيادة بمقدار خمسة أضعاف في عدد المقررات الدراسية في العلاقات الدولية» مقارنة بثلاثينيات القرن الماضي. وعلى نحوٍ ملحوظ كان ثمة ارتفاع في كل من المقررات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا. وبصرف النظر عن أقسام العلوم السياسية، توافرت مقررات في دراسة العلاقات الدولية أو ذات صلة بها من خلال تخصصات التاريخ والاقتصاد، وأصبحت أقسام وبرامج الدراسات الإقليمية متوافرة في الجامعات، وكذلك في كليات القانون والأعمال. فقد ظهرت مدارس منفصلة للعلاقات الدولية؛ مثل كلية الشؤون الدولية والعامة في كولومبيا (تأسست في العام 1946)؛ وكلية الخدمة الدولية في الجامعة الأمريكية (1957)؛ ومدرسة مماثلة في دنفر (كلية الدراسات العليا للدراسات الدولية في العام 1964). ونتيجةً طبيعيةً لنمو الأقسام والدورات الجامعية، انتشرت أيضًا الكتب المدرسية والجمعيات والمجلات العلمية الخاصة بالعلاقات الدولية في الولايات

المتحدة أكثر من أي دولة أخرى. إذ إن أغلبية الكتب المدرسية الخاصة بـحقل العلاقات الدولية التي يستخدمها طلاب هذا التخصص على جميع المستويات وفي جميع أنحاء العالم، تُنشر في الولايات المتحدة(*).

يقدم نِيل ريتشاردسون عدة أسباب وراء الزيادة الكبيرة في اهتمام الطلاب الجامعيين بحقل العلاقات الدولية في الولايات المتحدة: من بينها موقف رونالد ريغان «البارز» في السياسة الخارجية؛ وأرباب العمل الذين يبحثون عن خريجي الجامعات الذين يحوزون معرفة بالشؤون الدولية؛ وتغير سياق العلاقات الدولية (Richardson, 1989: 288–9). يجب أيضًا مراعاة الزيادة على مستوى خريجي الدكتوراه في الحقل كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الميزات النوعية لبرامج الدراسات العليا التي تجذب اهتمام طلاب الدراسات العليا - تلك البرامج التي كانت «فريدة من نوعها في سعيها لتحقيق التوازن بين الصرامة الأكاديمية والتدريب العملي والمهني المناسب لمجموعة متنوعة من الوظائف في القطاعين العام والخاص» (Richardson, 1989: 290).

لقد حدثت توسعات مؤسسية مماثلة في أماكن أخرى، وإن كان حصل ذلك على نحوٍ رئيس في العالم الناطق باللغة الإنجليزية وفي أماكن مثل الدول الإسكندنافية حيث كانت اللغة الإنجليزية قوية باعتبارها لغة ثانية. وفي بريطانيا انتشر حقل العلاقات الدولية سريعًا لينتقل إلى معظم الجامعات، مع أقسام مخصصة في جامعة سيتي، وسانت أندروز، ووارويك، وكيلي، وبرادفورد (دراسات السلام). كما حصلت توسعات مماثلة في أستراليا (مع الجامعة الوطنية الأسترالية بوصفها مركزا خاصا)، وكندا (معظمها في أقسام العلوم السياسية) ونيوزيلندا (Cox and Nossal, 2009:295–301). وقد اكتسبت الدول الإسكندنافية مكانة مهمة في حقل العلاقات الدولية، مع التركيز على نحوٍ خاص على أبحاث السلام (Friedrichs and Wæver, 2009). وكانت أبحاث السلام أيضًا تشكل القوة الرائدة لحقل العلاقات الدولية في ألمانيا خلال ذلك الوقت. وفي اليابان وكوريا لقد توسع تدريس حقل العلاقات الدولية أيضًا، بما في ذلك التركيز القوي على أبحاث السلام، ولكن في ظل غياب أقسام للعلوم السياسية في اليابان، ظلت

(*) See Sandole (1985) for a review of post-1945 textbooks.

[المؤلفان].

مأسسة هذا الحقل مبعثرة وضعيفة إلى حد ما من ناحية الجامعات (Inoguchi, 2009:94, 97). وقد شهدت المؤسسات الفكرية هي الأخرى طفرة خلال هذه الفترة. حيث شُكِّلت في أوروبا الغربية 19 مؤسسة بحثية تختص بحقل العلاقات الدولية، وفي الولايات المتحدة أُسِّست 18 مؤسسة أخرى، وثلاث أخرى في اليابان(*).

كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي زيادة في عدد الأشخاص المنخرطين في حقل العلاقات الدولية الأكاديمي، وهذا يرتبط بأحد التحولات المُؤَسسِية الكبيرة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية: زوال مؤتمر الدراسات الدولية واستبدال جمعيات أكاديمية مستقلة، نُظِّمت في الأغلب على المستوى الوطني، مكانه. إن انتهاء مهمات مؤتمر الدراسات الدولية (ISC) في العام 1954 عندما حوَّل كل من المؤسسات والأكاديميين الأمريكيين اهتمامهم نحو الجمعية الدولية للعلوم السياسية (IPSA) التي أسستها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في العام 1949 (Long, 2006: 607– 12). وبعد فترة وجيزة من زوال مؤتمر الدراسات الدولية، شُكِّل عديد من الجمعيات الأكاديمية الوطنية للعلاقات الدولية: الرابطة اليابانية للعلاقات الدولية (JAIR)؛ والرابطة الكورية للعلاقات الدولية في العام 1956؛ وجمعية الدراسات الدولية (الأمريكية) (ISA) في العام 1959؛ والجمعية البريطانية للدراسات الدولية (BISA) في العام 1975(**). كانت هذه الجمعيات متشابهة إلى حد كبير في الشكل والغرض، وتشبه الجمعيات التي أنشأتها التخصصات الأخرى. وعلى نحوٍ عام، كانت تلك الجمعيات القابلة للعضوية مهنية ومستقلة. وقد كانت مهامها الرئيسة تتمثل في: إدارة المؤتمرات الأكاديمية؛ ودعم مجموعات العمل المتخصصة(***)؛ ونشر مجلة واحدة أو أكثر؛ ومنح الجوائز؛

(*) For detailed information about the associations and think tanks, see McGann (2018); www.wiscnetwork.net/about-wisc/members; www.isanet.org/ISA/Partners (Accessed 14 February 2018).
[المؤلفان].

(**) At least in the case of BISA there was a connection to the ISC because the British Coordinating Committee generated the Bailey Conferences which ran from 1960, and were the precursors to BISA (Long, 2006: 619).
[المؤلفان].

(***) For a comparison of these between BISA and ISA see Cox and Nossal (2009: 293–4).
[المؤلفان].

وتنمية الشعور بالهوية؛ والمشاركة بين أعضاء التخصص على نحوٍ عام. موَّلت تلك الجمعيات نفسها من خلال رسوم العضوية؛ وأرباح المؤتمرات؛ والدعم المقدم من طرف المؤسسات؛ والدخل المتأتي من المجلات التي يصدرونها. وقد ترافقت زيادة عدد هذه الجمعيات جنبًا إلى جنب مع التوسع العام الذي شهده حقل العلاقات الدولية داخل الجامعات بوصفه موضوعا للدراسة والبحث، حيث تجاوزت بسرعة حجم العضوية الصغيرة نسبيًا التي ميزت مؤتمر الدراسات الدولية (ISC). وبحلول أواخر التسعينيات كان لدى الرابطة اليابانية للعلاقات الدولية أكثر من ألفي عضو؛ وبلغ عدد أعضاء الجمعية البريطانية للدراسات الدولية أكثر من ألف عضو بحلول العام 2006؛ وزاد أعضاء جمعية الدراسات الدولية من 200 عضو في العام 1959 إلى أكثر من ألفي عضو بحلول نهاية الحرب الباردة(*).

كانت جمعية الدراسات الدولية ISA بلا شك هي الأكبر والأكثر ثراءً والأكثر تأثيرًا بين جمعيات حقل العلاقات الدولية الأكاديمية الجديدة تلك، وقد روى قصتها الخاصة كل من هنري تيون (1982) Henry Teune وأولي هولستي Ole Holsti (2014) ومايكل هاس (2016) Michael Haas. فقد سعت جمعية الدراسات الدولية إلى الاقتصار على العلوم السياسية ووُسِّعت لاحتضان بعض من التخصصات المتعددة، وبمعنى ما كانت تتحدى إذن الارتباط المؤسسي الوثيق والطويل الأمد (فضلا على الارتباط المعرفي والمنهجي) القائم بين العلاقات الدولية والعلوم السياسية في الولايات المتحدة. لقد أثار حجم جمعية الدراسات الدولية أيضًا سؤالًا دائمًا عن مسألة التدويل. فعلى عكس معظم جمعيات حقل العلاقات الدولية الأكاديمية الأخرى، لم يُظْهِر اسم جمعية الدراسات الدولية أي انتماء وطني، مما ترك الباب مفتوحًا أمام احتمال أن تكون، أو أنها ستكون، بمنزلة هيئة عالمية. ثمة بالطبع شيء من التأثير الأمريكي لهذا النوع من الغموض العالمي، فعلى سبيل المثال، يمكن التفكر فيما يسمى بـ «بطولة العالم» للعبة البيسبول وهي إلى حد كبير لعبة أمريكية. لقد سمحت جمعية الدراسات الدولية بالعضوية بالنسبة إلى الكنديين وبعدهم للأوروبيين، ومنذ السبعينيات (على الرغم من أن التوقيت الدقيق لذلك

(*) www.isanet.org/ISA/About-ISA/Data/Membership (Accessed 18 September 2017). [المؤلفان].

غير واضح) قبلت بالعضوية القادمة من خارج أمريكا الشمالية. قد يكون التخلف النسبي لتكنولوجيا الاتصال في ذلك الوقت قد أعاق مشاركة علماء الجنوب العالمي في جمعية الدراسات الدولية خلال سنواتها الأولى (المعلومات بشأن مشاركة علماء الجنوب العالمي في اتفاقيات جمعية الدراسات الدولية نادرة للغاية). ومع اقتراب نهاية الثمانينيات بدا أن جمعية الدراسات الدولية شرعت في حملة للتوسع في أوروبا. حيث أثار ذلك معارضةً، خاصة من بريطانيا، مما أدى بدوره إلى إعادة تشكيل كبيرة للمشهد المؤسسي لجمعيات حقل العلاقات الدولية الأكاديمية، وهي قصة سنتعرض لها في الفصل الثامن.

قد يدعم الحجم النسبي لـجمعية الدراسات الدولية وثروتها وانفتاحها على المشاركة زَعْمَ مايكل هاس (10 :2016) أن «علماء الجمعية الأمريكيين دشنوا مجال دراسة دوليا حقًا». ولكن كما لوحظ سابقا، فإن اقتراح جمعية الدراسات الدولية للمقاربة الأمريكية تجاه العلاقات الدولية، خاصة بعد أن بدأت الثورة السلوكية «العلمية» في الستينيات، لم يلق رواجا كبيرا في بقية العالم. وكما يجادل هاس (10 :2016)، فإن مؤسسي جمعية الدراسات الدولية:

«بحثوا عن نظريات أو نماذج معرفية قائمة على البحث التجريبي الذي يتضمن اختبار الاقتراحات (النظريات متوسطة المدى) التي من شأنها إعمال المفاهيم المتأتية من المقترحات المشتقة من النظريات الكلية في شكل فرضيات منخفضة المستوى. لقد عُرفوا باسم «السلُوكيون» behavioralists ويمكن العثور عليهم في جامعات ميشيغان؛ ونورثويسترن؛ وستانفورد؛ وييل. لقد سعوا إلى استبدال أبحاث العلاقات الدولية التقليدية وتقديم توجيه سياسي قائم على البحث العلمي».

إذا كانت جمعية الدراسات الدولية باعتبارها منظمة قد أعطت دفعة قوية للسعي الأمريكي المتميز وراء «علم» العلاقات الدولية وساهمت في الثورة «السلوكية» التي مست هذا التخصص المعرفي، فإن هذه الرغبة والتركيز لم تتقاسمهما أوروبا أو المناطق النامية الأخرى، كما هو واضح في النقاش الدائر بين هيدلي بول (1966) ومورتن كابلان (1966) (see also Tickner and Wæver, 2009a). ومن ثم قد تكون جمعية الدراسات الدولية خلال بدايتها قد عمقت الهوة بين «علم الاجتماع الأمريكي» وتطوير مجال العلاقات الدولية في بقية العالم، بما في ذلك الجنوب العالمي.

لقد رافق كل هذا توسعٌ كبيرٌ في عدد دوريات العلاقات الدولية (Palmer, 1980: 349–50)، وشكلت الولايات المتحدة مقر عديد منها، ولكن عديدا منها أيضًا كان موجودا في أوروبا وبقية العالم الناطق باللغة الإنجليزية. وقد ارتبط بعضها بأقسام أو معاهد جامعية (مجلة الشؤون الدولية Journal of International Affairs [جامعة كولومبيا، 1947]؛ والسياسة العالمية World Politics [جامعة برينستون، 1948]؛ ومجلة ميرشون للدراسات الدولية Mershon International Studies Review [جامعة أوهايو، 1957]؛ ومجلة العلاقات الدولية International Relations [جامعة أبريستويث، 1960]؛ ومجلة الدراسات الآسيوية Asian Survey [معهد دراسات شرق آسيا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، 1961]؛ ومجلة الألفية Millennium [معهد لندن للاقتصاد، 1971]؛ ومجلة الأمن الدولي International Security [جامعة هارفارد، 1976]؛ مجلة كامبريدج للشؤون الدولية Cambridge Review of International Affairs [جامعة كامبريدج، 1986]). وقد كان بعض المجلات منتسبًا إلى مراكز أبحاث ومعاهد بحثية مستقلة (المجلة الأسترالية للشؤون الدوليةAustralian Journal of International Affairs، التي كان مسماها في الأصل Australian Outlook [المعهد الأسترالي للشؤون الدولية، 1946]؛ والمجلة الدولية International Journal [المجلس الكندي الدولي ومركز بيل جراهام للتاريخ الدولي المعاصر، 1946]؛ ومجلة حل النزاعات Journal of Conflict Resolution [مجتمع علم السلام، 1957]؛ ومجلة أوربيس Orbis [معهد تحليل السياسة الخارجية، 1957]؛ ومجلة النجاة Survival [المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 1959]؛ ومجلة أبحاث السلام Journal of Peace [معهد أبحاث السلام أسلو، 1964]؛ ومجلة الحوار الأمني Security Dialogue والتي كانت في الأصل تحمل اسم نشرة مقترحات السلام [معهد أبحاث السلام أسلو، 1970]؛ ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy [أندرو كارنيغي للسلام الدولي، 1970]. كما أُنشئ بعض تلك المجلات عن طريق الجمعيات الأكاديمية الجديدة لحقل العلاقات الدولية مثل: السياسات الدولية Kokusai Seiji [JAIR، 1957]؛ وفَصلِية الدراسات الدولية International Studies Quarterly [جمعية الدراسات الدولية ISA، 1959]؛ ومجلة التعاون والنزاع Cooperation and Conflict [جمعية الدراسات الدولية

الشمالية، 1965]؛ ومجلة الدراسات الدولية Review of International Studies والتي كانت في الأصل المجلة البريطانية للدراسات الدولية [BISA، 1975]. كما أن بعض تلك المجلات كانت تتمتع بالاستقلالية كمجلة المنظمة الدولية [1947]؛ ومجلة السياسة الدولية International Politics التي كانت في الأصل تحمل اسم التعايش: مجلة دراسات الشرق والغرب [2000/1963]؛ ومجلة الدراسات الإستراتيجية [Journal of Strategic Studies 1978]؛ ومجلة السياسة الأمنية المعاصرة [Contemporary Security Policy [1980].

ومثلما كان الحال خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، وبنمط مماثل، استمرت المؤسسات الأمريكية في كونها من الممولين المؤثرين لحقل العلاقات الدولية. فقد موَّلت مؤسسة فورد مركز دراسات العلاقات الدولية في معهد العلوم السياسية بباريس منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. كما موَّل روكفلر وفورد الجامعة الحرة في برلين. وموَّل روكفلر أيضا اللجنة البريطانية، ومُوِّلت الجمعية الدولية للعلوم السياسية IPSA من قبل مؤسسة فورد (Kuru, 2017: 56–8). كما مارست المؤسسات الأمريكية أيضًا دورًا كبيرًا في تمويل تطوير حقل العلاقات الدولية في العالم الثالث (Tickner and Wæver, 2009a: 232).

وخلال فترة الحرب الباردة كان تطور حقل العلاقات الدولية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية يحمل أوجه تشابه (بالإضافة إلى اختلافات) مع المَرْكَز ومع الأَطْرَاف على حد السواء. لقد شُكِّل حقل العلاقات الدولية في الاتحاد السوفييتي من خلال دراسات المناطق وبعض العوامل المحلية المماثلة التي قَيَّدت تخصص العلاقات الدولية في آسيا وأجزاء أخرى من الأَطْرَاف. وفي العام 1947 أُغلِق معهد الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، الذي تأسس في العام 1924 من قبل الحكومة التي شعرت بتحدٍ قادمٍ من الكتابات الرئيسة التي أشارت إلى استمرار بقاء الرأسمالية. وقد أنشأت جامعةً موسكو الحكومية كلية العلاقات الدولية في العام 1943، حيث ركزت مناهجها الدراسية على التاريخ الديبلوماسي بطريقة مشابهة للتطور الأولي الذي عرفه حقل العلاقات الدولية في أوروبا الغربية (Lebedeva, 2004:263). كما ازدهرت مراكز الفكر أيضا في الاتحاد السوفييتي خلال تلك الفترة. وفي العام 1956 أنشأت الأكاديمية السوفييتية للعلوم معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية الذي

سيضطلع بقيادة دراسة القضايا الفرعية في الشؤون العالمية، بينما أنشأت الأكاديمية أيضًا عددًا من معاهد دراسات المناطق لأجل دراسة مناطق مختلفة من العالم؛ بما في ذلك معهد أفريقيا (1959)؛ ومعهد أمريكا اللاتينية (1961)؛ ومعهد الشرق الأقصى (1966)؛ ومعهد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (1967). كما أُجريت دراسة قضايا الاقتصاد والسياسة في البلدان الشيوعية الأخرى في معهد اقتصاد النظام الاشتراكي العالمي (1960) (Lebedeva, 2004: 264–5). وقد أظهر هذا توجهًا واضحًا نحو دراسات المناطق في تطوير حقل العلاقات الدولية في الاتحاد السوفييتي، وهو ما شهدته أيضا بعض البلدان النامية، ولا سيما الهند. ولكن على عكس الهند كانت دراسة حقل العلاقات الدولية في الاتحاد السوفييتي مقيدةً بفرض حظر رسمي على النصوص باللغة الإنجليزية القادمة من الغرب، والرقابة الرسمية وعدم الاتصال بالباحثين الغربيين. حيث أثر هذا على نحوٍ خاص في الأبحاث الدراسية في نظرية العلاقات الدولية. وقد واجه تطوير حقل العلاقات الدولية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (CEE) قيودًا متشابهة من حيث الموارد والأيديولوجية، وكان توجهه البحثي في الأغلب تجريبيًا وليس نظريًا وبقي على نحوٍ عام حقلا متخلفًا (Drulák, Karlas and Königová, 2009: 243). وفي بعض النواحي، تأثرت أبحاث العلاقات الدولية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بالنموذج الألماني، الذي يعطي الكثير من السلطة لرؤساء المؤسسات وكبار الأساتذة في المنشورات العلمية (Drulák, Karlas and Königová, 2009: 257).

خلال فترة 1945-1989، ومهما كانت الأسس النظرية التي كان يحتوي عليها حقل العلاقات الدولية في الاتحاد السوفييتي، فقد كان يشكل مزيجًا من الماركسية اللينينية و«الواقعية». وينظر البعض إلى الواقعية على أنها كانت الخط الفكري المهيمن، كونها كانت تتمركز حول الدولة. وإذا كان الأمر كذلك، فهذا أيضًا يعد سمة من سمات حقل العلاقات الدولية في جميع أنحاء الأَطْرَاف. لكن هذا الخط الواقعي داخل الاتحاد السوفييتي تطور من دون تأثير مباشر كبير من الباحثين الغربيين من المدرسة الواقعية والواقعية المحدثة، وذلك بسبب عدم توافر كتاباتهم (Lebedeva, 2004: 268). من شأن وجهة النظر الواقعية الضمنية هذه أن تُفسِّر صعود الجغرافيا السياسية في حقل العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الاتحاد

السوفييتي الروسي، حتى عندما تحولت الأبحاث هناك لتأخذ طابعًا أكثر نظرية وتبنت مجموعة متنوعة من المقاربات النظرية.

2 - 1 - الأَطْرَاف

من الأصعب بكثير تتبع التطور المؤسسي لحقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف. فمن ضمن ما تمكنا من العثور عليه، لم يكن ثمة ذلك القدر الكبير عند مقارنته بالمَرْكَز. فمن ناحية التدريس والبحث، دُرِّست دورات حقل العلاقات الدولية في تركيا (جامعة أنقرة) في الخمسينيات، وكان هناك قسم للعلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوسط التقنية بحلول العام 1984. وفي إسرائيل كانت الجامعة العبرية تستصدر شهادات في العلاقات الدولية بحلول العام 1946، وقد أُنشئ قسم مستقل للعلاقات الدولية في العام 1969. وفي الهند أدت التطورات التي نوقشت في الفصل الرابع إلى تشكيل المدرسة الهندية للدراسات الدولية في العام 1955، والتي أطلقت في العام 1959 مجلة الدراسات الدولية، وهي واحدة من أوليات المجلات الأكاديمية الصادرة باللغة الإنجليزية والمتخصصة في العلاقات الدولية في آسيا والعالم الثالث (فصلية الهند India Quarterly، وهي مجلة أكثر توجهًا نحو السياسات، بدأت في النشر في العام 1954 تحت رعاية المجلس الهندي للشؤون العالمية ICWA). وفي العام 1969 انضمت المدرسة الهندية للدراسات الدولية إلى جامعة جواهر لال نهرو المُنشأة حديثًا بوصفها مدرسة للدراسات الدولية (Batabyal, 2015: 137–63). أما في الصين فقد أخضعت الإصلاحات التعليمية في العام 1952 التعليم العالي إلى الحزب الشيوعي الصيني، مما أدى إلى إلغاء العلوم السياسية من المناهج الدراسية، وتفكيك حقل العلاقات الدولية باعتباره موضوعا متماسكا. وفي العام 1963 أمر الحزب الشيوعي الصيني بتقوية دراسة العلاقات الدولية وإنشاء أقسام العلاقات الدولية في جامعات بكين ورينمين Renmin وفودان Fudan، لكن تلك الأقسام كانت في خدمة احتياجات السياسة الخارجية للصين على نحوٍ أساسي، وكان حقل العلاقات الدولية هناك مؤطرا إلى حد كبير ضمن إطار الأيديولوجية الماركسية (Lu, 2014:133–4, 144–9). وفي أفريقيا أُنشئ أول كرسي للعلاقات الدولية في العام 1977 في الجامعة النيجيرية

إيفي (University of Ife (Ofuho, 2009. وعلى نحوٍ عام، كان أداء المراكز الفكرية المتعلقة بحقل العلاقات الدولية أفضل إلى حد ما، حيث يوجد واحد في أفريقيا وواحد في أمريكا اللاتينية وثلاثة في الشرق الأوسط وثلاثة في جنوب آسيا وعشرة في شرق آسيا، وكان معظمها الآخر موجودا في الصين.

إن الدراسة الأكاديمية لحقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف لم يكن لديها خلال هذه الفترة اتساق كافٍ أو مقياس كافٍ لاتباع نمط المؤسسات الموجودة في دول المَرْكَز. فقد كانت جمعيات العلاقات الدولية الأكاديمية نادرة، على الرغم من الاستثناء الملحوظ الذي تمثل في تشكيل الجمعية المكسيكية للدراسات الدولية (Asociación Mexicana de Estudios Internacionales) في العام 1967. كما كان هناك بضع من المجلات تمركز مقرها إما في الجامعات (مجلة الدراسات الدولية International Studies [تولت نشرها جامعة جواهر لال نهرو في العام 1969]؛ ومجلة قضايا ودراسات Issues & Studies [جامعة تشينغتشي الوطنية، 1964]) أو في المعاهد (مجلة جنوب شرق آسيا المعاصرة Contemporary Southeast Asia [معهد دراسات جنوب شرق آسيا، 1979]).

2 - تفكير حقل العلاقات الدولية في المركز

إن قصة تطور حقل العلاقات الدولية حتى الحرب العالمية الأولى، وخلال سنوات ما بين الحربين كما سُردت في الفصلين الثاني والرابع، ليست قصة معروفة على نطاق واسع داخل التخصص. لكن قصة التطور النظري لـحقل العلاقات الدولية، وحروب «النموذج الفكري» Aparadigm و«النقاشات الكبرى» great debates التي كانت جارية خلال تلك الفترة تمثل تقريبًا جزءا قياسيا من أي استقراء في الموضوع، ولا تحتاج إلى التكرار بالتفصيل هنا. وهي متوافرة في عديد من الكتب المدرسية لحقل العلاقات الدولية التي تقدم هذا الموضوع للطلاب الجدد، ومتوافرة أيضا في عديد من التأملات الذاتية المطروحة بشأن التخصص. وفي هذا القسم سينصبُّ اهتمامنا الرئيس على ربط هذه القصة المألوفة بموضوعاتنا الرئيسة:

- إلى أي مدى وبأي طرق يعكس تطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية (النظرية) التطورات الرئيسة الحاصلة في عالم العلاقات الدولية الحقيقي (الممارسة)؟

- هل استمر هذا الحقل في عكس اهتمامات ووجهات نظر دول المَرْكَز، وتهميش دول الأَطْرَاف؟

كما ذكرنا سابقًا، كانت التطورات الرئيسة الحاصلة في العلاقات الدولية بوصفها ممارسة تتمظهر في القطبية الثنائية؛ والحرب الباردة؛ والأسلحة النووية من جهة، وفي إنهاء الاستعمار من جهة أخرى. لقد مارست كل من القطبية الثنائية والحرب الباردة والأسلحة النووية دورا كبيرا في التأثير في العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة داخل دول المَرْكَز، في حين لم يتمكن مسار إنهاء الاستعمار من فعل ذلك. حيث أدى إنهاء الاستعمار، وكما سنوضح ذلك في القسم التالي، دورًا قويًا في حقل العلاقات الدولية داخل دول الأَطْرَاف. سوف نستكشف أيضًا التناقض، المذكور سابقا، بين الهيمنة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية وممارسة العلاقات الدولية كحقل معرفي من ناحية، وتنوع وتمايز تفكير حقل العلاقات الدولية داخل دول المَرْكَز من ناحية أخرى. سنبدأ بالتطرق إلى التنوع والاختلاف القائم داخل المَرْكَز. حيث يبحث القسم الفرعي التالي في ادعاء هوفمان بشأن حقل العلاقات الدولية باعتباره «علم اجتماع أمريكيا». وتتناول الأقسام الفرعية اللاحقة بإيجاز التطورات السائدة في الواقعية، والدراسات الإستراتيجية، وأبحاث السلام، والليبرالية، والماركسية، والمدرسة البريطانية باعتبارها تمثل الوجه الجديد لحقل العلاقات الدولية المعاد تأسيسه، والذي، كما هو موضح سابقا، أغفل أو أبعد جانبًا الكثير مما كان يضمه هذا التخصص خلال السنوات التي سبقت العام 1939.

1 - 2 - التنوع والتمايز داخل مركز حقل العلاقات الدولية

لقد كان التنوع والتمايز داخل مركز حقل العلاقات الدولية كبيرًا. وعلى الرغم من عدم التطرق إليه على نحوٍ كاف خلال ذلك الوقت، أو في الواقع حتى الآن، فقد كان هذا نذيرًا مهمًا بالتطور نحو حقل علاقات دولية عالمي مثلما سنناقش ذلك في الفصلين الثامن والعاشر. كان ثمة كثير من التشابه داخل المَرْكَز من ناحية إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الحقل المعرفي، ولكن ليس هناك الكثير من التشابه من حيث الروابط الأكاديمية أو المناهج، لكن كان ثمة أيضا اختلافات كبيرة قائمة بشأن الموضوعات والمقاربات. لقد حذت كوريا، وكندا، وحتى ألمانيا إلى حد معين، حذو

الولايات المتحدة في تقعيد حقل العلاقات الدولية داخل إطار العلوم السياسية. لكن هذا لم يكن الحال على نحوٍ عام في أماكن أخرى. ففي فرنسا وألمانيا ارتبطت العلاقات الدولية ارتباطًا وثيقًا بعلم الاجتماع. وفي بريطانيا وبقية العالم الناطق باللغة الإنجليزية، باستثناء كندا، غالبًا ما كان حقل العلاقات الدولية مُنَظَّمًا حول ذاته، وله جذوره الرئيسة في التاريخ والقانون الدولي والنظرية السياسية. وفي اليابان لم يكن هناك أقسام للعلوم السياسية، غير أن حقل العلاقات الدولية لم يتطور هناك مع أقسام مستقلة أخرى (Inoguchi, 2009: 94). وكما يرى يورج فريدريش Jörg Friedrichs وأولي ويفر (Ole Wæver 2009: 262) ، كانت وضعية تفكير حقل العلاقات الدولية في المركز خلال هذه الفترة تتمثل في أن: «جميع مجتمعات حقل العلاقات الدولية في أوروبا الغربية تقف في وجه التيار الأمريكي المهمين داخل علاقة المَرْكَز - الأَطْرَاف». وعلى رغم ذلك، وكما هو مذكور سابقا، لم يكن ثمة اهتمام كبير في أوروبا أو اليابان بالمناهج «العلمية» للولايات المتحدة، حيث يرى واين كوكس Wayne Cox وكيم ريتشارد نوسال (Kim Richard Nossal 2009: 303) أن الدول الأخرى للعالم الناطق باللغة الإنجليزية، بما في ذلك كندا، كانت تشكل المصدر الرئيس لتحدي نظرية المعرفة العقلانية الوضعية التي يُفَضِّلُها حقل العلاقات الدولية الأمريكي. وفي إطار التعامل مع موقعهم الهامشي داخل العلاقة القائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف، طورت مجتمعات حقل العلاقات الدولية الأوروبية ثلاث إستراتيجيات مختلفة للتكيف: الاعتماد الأكاديمي على الذات (فرنسا)؛ والتهميش المستقيل (إيطاليا وإسبانيا)؛ والتعاون البحثي متعدد المستويات (دول الشمال والمناطق الناطقة بالهولندية والألمانية) (Friedrichs and Wæver, 2009: 262). ومن الغريب أن الأسلوب الأكاديمي الياباني القائم على الوصف الكثيف ينسجم على نحوٍ أكبر مع الأَطْرَاف فيما يتعلق بتقسيم العمل الذي لاحظه كل من تينكر وأولي ويفر (2009c: 335)، حيث يضطلع المَرْكَز بعملية التنظير في حين لا تفعل الأَطْرَاف ذلك. لقد أنتجت أوروبا وبقية العالم الناطق باللغة الإنجليزية نظريةً، ولكن ليس دائمًا النظرية نفسها التي كان الأمريكيون يتبعونها.

كان ثمة بعض الوحدة القائمة حول «النقاشات الكبرى» بين أوروبا وأمريكا، وكذلك كان ثمة قدر كبير من القواسم المشتركة بشأن «النماذج الفكرية» الرئيسة

للواقعية والليبرالية والماركسية. وهذا يحيلنا إلى أن اليابان لم تهتم كثيراً بـ «النقاشات الكبرى»، واضطلعت إلى حد كبير بتأسيس مرجعي ذاتي في التفكير بشأن حقل العلاقات الدولية، تمامًا كما فعلت فرنسا (Inoguchi, 2009: 90; Friedrichs and Wæver, 2009: 263–4, 267–8). ونظرًا إلى تركيز حقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز على العلاقات بين الشرق والغرب وقضايا الأمن النووي، فليس من المستغرب أن توفر القضايا والنظريات الأمنية (الدراسات الإستراتيجية) أرضية مشتركة، ولكن كانت أبحاث السلام على رغم ذلك أكثر بروزًا باعتبارها مقاربة للأمن في كل من أوروبا واليابان أكثر مما كانت عليه في الولايات المتحدة. كانت الماركسية أيضا أكثر بروزًا في التفكير بشأن العلاقات الدولية في كل من أوروبا واليابان أكثر مما كانت عليه في الولايات المتحدة. وقد اضطلع المَرْكَز - الإنجليزي أيضًا بتطوير «المدرسة الإنجليزية» أو مقاربة «المجتمع الدولي» لنظرية العلاقات الدولية، وهي بديل اجتماعي عن المقاربات الواقعية المادية والليبرالية السائدة التي كانت مهيمنة داخل الولايات المتحدة. خلال هذه الفترة، لم تُخترق أوروبا ولا اليابان على نحوٍ كبير من قِبل حاملي شهادات الدكتوراه الذين تكونوا في الولايات المتحدة مثلما حدث مع كوريا، حيث إن الأخيرة أقدمت على هيكلة نفسها على نحوٍ أكبر وفقًا لنموذج العلوم السياسية والمقاربة المنهجية الرسمية للعلاقات الدولية السائدة بالولايات المتحدة (Cox and Nossal, 2009: 300–1; Inoguchi, 2009: 95–7). لم يكن هناك كثير من عبور حاملي درجات الدكتوراه بين الولايات المتحدة وبقية المَرْكَز الإنجليزي واليابان (كوريا هي الاستثناء)، على الرغم من أن كلًا من الولايات المتحدة والمَرْكَز - الإنجليزي صدَّرا حاملي درجات الدكتوراه إلى أماكن أخرى. وكما أوضح ويفر (1998) منذ فترة طويلة، وبينما كان تفكير الولايات المتحدة المرتبط بحقل العلاقات الدولية يُقرأ على نطاق واسع في بقية المَرْكَز، ظلت الولايات المتحدة في حد ذاتها معزولة نسبيًا عن تفكير حقل العلاقات الدولية القادم من أوروبا أو اليابان أو ذلك التفكير القادم من الأَطْرَاف. وفي حين أنه من السهل اتهام الولايات المتحدة بالهيمنة والعزلة، غير أن أيا من تلك الاتهامات لا يُعَد انعكاسًا دقيقًا. حيث تُعَد الولايات المتحدة مهيمنة على نحوٍ أساسي لأنها تمثل جزءًا كبيرًا من حقل العلاقات الدولية في المجمل العام. وهي ليست مهيمنة سواء من الناحية المعرفية

أو الموضوعية. وعلى الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة كانت معزولة، فإنها ليست أقل من اليابان أو فرنسا أو إيطاليا في هذا الشأن؛ إذ يعود الاستياء من عزلة الولايات المتحدة إلى حجمها النسبي أكثر من كونه استياء مبنيًا على المبدأ.

2 - 2 - القوة الأمريكية، العلوم الاجتماعية الأمريكية

نظرًا إلى الثقل الكبير للولايات المتحدة في العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة، فإن ادعاء هوفمان القائل بأن حقل العلاقات الدولية كان «علم اجتماع أمريكيا»، مَثَّلَ وجهة نظر دقيقة للتخصص كما يُرى ذلك في الولايات المتحدة، ولكن هذا الادعاء كان محل خلاف في أجزاء أخرى داخل المَرْكَز. إن انعزالية حقل العلاقات الدولية الأمريكي، والأولوية العالية التي تُعطى للمشاركة الجديدة للبلاد كقائد للغرب في مواجهة منافس أيديولوجي وعسكري رئيس، جعلتا هذا الرأي بالتأكيد ممكنًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فقد كانت الحرب الباردة الشغل الشاغل للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث دعمت تلك الحرب التطور النظري للعلاقات الدولية هناك. وقد أدت القصص الرئيسة الأخرى لهذه الفترة - إنهاء الاستعمار؛ وظهور العالم الثالث؛ وتطور النزعة الإقليمية في مناطق ما بعد الاستعمار؛ والعلاقات الأساسية مع الأَطْرَاف على نحوٍ عام - دورًا ثانويًا نسبيًا في تطوير حقل ونظرية العلاقات الدولية في الغرب.

يدعي هوفمان أن حقل العلاقات الدولية «وُلد ونَشأ» في الولايات المتحدة (Hoffmann, 1977: 50). إن هذا يتجاهل بالطبع الأصول البريطانية للعلاقات الدولية فيما عدا مساهمة إدوارد كار، الذي أدرك هوفمان أنه قدم، في كتابه «أزمة العشرين سنة»، أول معالجة «علمية» لسياسات العالم الحديث، على الرغم من إصراره على أن ذلك كان في أمريكا، وليس في إنجلترا، حيث كان لنقد إدوارد كار الواقعي التأثير الأكبر (Hoffmann, 1977: 43). ولم يقتصر تأثير إدوارد كار على نيكولاس سبيكمان وخاصة في كتابه «إستراتيجية أمريكا في السياسة العالمية» America's Strategy in World Politics فقط، بل الأهم من ذلك أن عمله ساهم في إنجاب هانز مورغنثاو باعتباره «الأب المُؤسس» لحقل العلاقات الدولية في أمريكا. ما يبدو واضحًا هو أن هانز مورغنثاو، مثل إدوارد كار من قبله، كان عازمًا على

تطوير نوع من دراسة حقل العلاقات الدولية التي اعتبرها علمية، ليس بالمعنى المنهجي كما هو الحال مع المناهج السلوكية أو العقلانية اللاحقة التي ظهرت في حقل العلاقات الدولية منذ الستينيات، ولكن بمعنى أنها تتميز عن النزَعَات الطوباوية أو المثالية. ولم ينتبه هوفمان كثيرًا إلى تطور دراسة البحث العلمي في أماكن أخرى، حيث لم يذكر سوى الأسترالي هيدلي بول Hedley Bull والباحث الفرنسي بيير هاسنر Pierre Hassner و«مساهماتهما الفردية الرائعة»، والتي في رأيه لم «تتمكن من تقعيد تخصص معرفي» (Hoffmann, 1977: 49). بالنسبة إلى هوفمان، كان صعود الولايات المتحدة، الذي ظهر من خلال النمو الاقتصادي السريع في الداخل ونجاح السياسة الخارجية في الخارج، قوةً تأسيسيةً تدعم صعود حقل العلاقات الدولية والهيمنة الأمريكية على مجال الدراسة هذا: «لقد امتزج الاهتمام بشأن السلوك الأمريكي في العالم مع دراسة العلاقات الدولية... كانت دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعني دراسة النظام الدولي. ودراسة النظام الدولي لا يمكنها إلا أن تحيل المرء إلى دراسة دور الولايات المتحدة» (Hoffmann, 1977: 47).

وقد شاركه هانز مورغنثاو (1948: 8) هذا الشعور: «إن التفكير في السياسة الدولية في الولايات المتحدة، مع اقترابنا من منتصف القرن العشرين، يعني إذن التفكير في المشكلات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في عصرنا». فمن خلال روابطه بالعلوم السياسية، تأثر حقل العلاقات الدولية الأمريكي أيضًا بنجاح الاقتصاد باعتباره علما، وسعى إلى محاكاة الاقتصاد في محاولة منه لكي يصبح أكثر «مهنية». لقد أشار هوفمان إلى بعض الميول البارزة الأخرى في حقل العلاقات الدولية الأمريكي مثل البحث عن اليقين والحاضر (الخوف من التاريخ) وتجاهل الضعيف بسبب التركيز على القطبية الثنائية.

لقد كان حقل العلاقات الدولية الأمريكي هو المهيمن لأنه كان كبيرًا وغنيًّا ومتمركزًا داخل القوة الرائدة في الغرب. وليس ثمة شك في أن أسلوب التفكير الأمريكي في الواقعية والليبرالية والدراسات الإستراتيجية شكَّل عمومًا القاطرة بالنسبة إلى كثير من تفكير حقل العلاقات الدولية في أماكن أخرى من المركز. غير أن حقل العلاقات الدولية الأمريكي لم يكن مهيمنا من الناحية المعرفية؛ لأن قلة آخرين شاركوا الهوس الأمريكي بشأن «العلم» الذي يُفهم على أنه منهج وضعي. كما أنه كان بعيدا على

كونه مهيمنًا عالميًّا في مناهج العلاقات الدولية أيضًا، خاصة مع التحديات المتأتية من المدرسة البريطانية وأبحاث السلام(*).

3 - 2 - الواقعية

بالنسبة إلى مراقبي السياسة العالمية، فإن بروز الواقعية Realism في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شكّل أمرا مثيرا للسخرية، إن لم يكن أمرا محيرًا. لقد كان أمرا مثيرا للسخرية لأن فترة الحرب (1939-1945) كانت أيضًا فترة لبناء المؤسسات العالمية على نحو مكثف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي المؤسسات التي تمخض عنها مؤتمر سان فرانسيسكو في العام 1945 الذي وضع مسودة ميثاق الأمم المتحدة. وكل هذا كان يجب أن يجعل من سنوات ما بعد الحرب المبكرة «لحظةً ليبراليةً» في نظرية العلاقات الدولية، حيث إن النظرية الليبرالية كانت قد قدمت كثيرا من الإسهامات بشأن فكرة «النظام الدولي الليبرالي» بعد الحرب (Deudney and Ikenberry, 1999; Ikenberry, 2011)، وأيضا بشأن نظام المؤسسات المتعددة الأطراف الذي أُنشئ بمبادرةٍ وتوجيهٍ أمريكي، ووفرت بذلك منافع عامة عالمية في الأمن والاستقرار والانفتاح الاقتصادي. وكما لاحظ لوسيان أشوورث (2014: 237–9)، لم تكن الواقعية مهيمنة على الفور في حقل العلاقات الدولية الأمريكي بعد العام 1945، لكنها كانت تعد لبنة أساسية من لبناته خلال أواخر الأربعينيات والخمسينيات (أي بداية الحرب الباردة). فلم يكن هناك أي «انتصار» واضح للواقعيين في «النقاش الكبير» المفترض خلال سنوات ما بين الحربين. وإذا كان ثمة شيء يذكر، فهو أن تفكير حقل العلاقات الدولية في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، وخاصة في الولايات المتحدة، كان تفكيرا مثاليًا محضًا، بمعنى أنه كان يتطلع مرة أخرى إلى المؤسسات الدولية لتعزيز السلام. وكما يجادل مايكل ويليامز (2013)، فإن العديد من الشخصيات الرئيسة في الواقعية الأمريكية، مثل هانز مورغنثاو؛ ورينهولد نيبوهر Reinhold Niebuhr؛

(*) تحدت أبحاث السلام في أوروبا الدراسات الإستراتيجية على أسس معيارية، ولكنها، وعلى وجه الخصوص في الدول الإسكندنافية (انظر مجلة أبحاث السلام)، غالبًا ما شكلت أيضًا نموذجًا للمنهجية الكمية والوضعانية التي كانت شائعة في الولايات المتحدة ولكنها رفضت إلى حد كبير في بقية حقل العلاقات الدولية الأوروبي. [المؤلفان].

ووالتر ليبمان؛ وجون هيرز كانوا في الواقع يحاولون تجاوز إشكالية الواقعية أو الطوباوية التي دشنها إدوارد كار، وذلك من خلال تطوير رؤية وسطية (see also Hacke and Puglierin, 2007). لقد أرادوا إنقاذ الليبرالية من الطوباوية، وإنقاذ الواقعية من القيود المنهجية لعلم السياسة الأمريكي، والتي اعتقدوا أنها منهجية لا تستطيع بالضرورة التعامل مع الدراسة المعيارية للسياسة.

لكن المحدودية الواضحة للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام، جنبًا إلى جنب مع اندلاع جوانب قواعد اللعب اللاحقة وتصعيدها التي أنتجتها القطبية الثنائية خلال الحرب الباردة والمتمثلة في الردع وإدارة الأزمات (خصوصا بعد أزمة الصواريخ الكوبية)، غذَّت نوعًا من الواقعية ذات طابعٍ أكثر مادية، كما غذَّت لاحقًا صعود الواقعية الجديدة. إن بروز الواقعية خلال الحرب الباردة لم يشكل بالطبع أمرا محيرًا. فبدلًا من المؤسسات المتعددة الأطراف والنظام الليبرالي، كان الموضوع الأساسي للعلاقات الدولية منذ أواخر الأربعينيات يتمحور حول القطبية الثنائية والتنافس بين القوتين العظميين. لقد بدت الحرب الباردة كأنها تبرر الافتراضات الأساسية للواقعية القائلة إن الفوضى، أو غياب أي شكل أعلى من السلطة فوق الدولة، هو السمة الأساسية للنظام الدولي؛ وأن العلاقات الدولية هي لعبة ذات محصل صفري تؤدي فيها المؤسسات الدولية دورًا هامشيًّا. وبدلًا من ذلك، فإن مفتاح النظام الدولي هو الحفاظ على توازن القوى، مع تحديد القوة على نحو أساسي من الناحية الاقتصادية والعسكرية. وفي الطبعة الثانية من كتاب «السياسة بين الأمم» Politics Among Nations الذي نُشر في العام 1954، أضاف مورغنثاو قسمًا عن «المبادئ الستة للواقعية السياسية» التي يُنظر إليها باعتبارها بيانا واضحا عن السياسة الواقعية(*). ومهما كانت نياته في سياق الحرب الباردة، قُرئ هذا العمل أساسا على أنه بصدد تقديم حجة لدعم مقاربة سياسة القوة في ممارسة العلاقات الدولية وكذا في حقلها المعرفي.

(*) المبدأ الرابع على نحو خاص: «تؤكد الواقعية أنه يجب فلترة المبادئ الأخلاقية العالمية من خلال الظروف الملموسة للزمان والمكان، لأنه لا يمكن تطبيقها على تصرفات الدول في صياغتها العالمية المجردة». والمبدأ الخامس: «ترفض الواقعية السياسية تحديد التطلعات الأخلاقية لأمة معينة من خلال القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون». هذه الاقتباسات مأخوذة من الطبعة الرابعة لكتاب (Morgenthau، 1967: 9-10) وقد ورد ذكر إضافة فصل بعنوان «نظرية واقعية للسياسة الدولية» في مقدمة الطبعة الثانية للعام 1954، والتي أُعيد نشرها أيضًا في كتاب Morgenthau 1967، الفصل الثاني عشر. [المؤلفان].

وفي حين أن الواقعية الكلاسيكية لمورغنثاو كان لها تأثير كبير، فإنها لم تكن النظرية السائدة للحرب الباردة أو للقطبية الثنائية، بل الموضوعات الرئيسة لحقل العلاقات الدولية الأمريكي، التي جاءت مع ظهور الواقعية الجديدة. حيث شددت هذه النسخة من الواقعية، التي ابتكرها كينيث والتز في السبعينيات، على أهمية الخصائص الهيكلية للنظام الدولي، وخاصة توزيع القوة (المعروف أيضًا باسم القطبية)، كعامل محدد رئيس للنزاع وشكل النظام. لقد قللت الواقعية الجديدة من أهمية تأثير حالة الطبيعة البشرية (التي أكد عليها الواقعيون الكلاسيكيون) وتأثير السياسات المحلية والإقليمية في العلاقات الدولية. ونظرًا إلى أن مفهوم بنية النظام يشير إلى توزيع القدرات بين الوحدات، فإن تلك الوحدات التي احتلت الدرجات العليا في مصفوفة القوة هي فقط التي يمكنها التأثير في بنية النظام الدولي، وذلك بناءً على سلوكها النزاعي أو التعاوني. لقد وضع التبسيط المادي المتطرف للقطبية القوتين العظميين في مركز نظرية العلاقات الدولية وهمَّش كل القوى الأخرى. ولم يقتصر الأمر على دول العالم الثالث فقط، بل أصبح أيضًا يشتمل على أوروبا واليابان، وقد أصبحت تلك الدول ببساطة تمثل ساحة معركة خاضت فيها القوتان العظميان لعبة القوة والأيديولوجيا ذات المحصل الصفري. كان ثمة نقاشات كبيرة مطروحة بشأن نظرية القطبية والاستقرار النسبي من عدمه، وأيضا بشأن النظام ثنائي القطب في مقابل النظام متعدد الأقطاب، ولكنها لم تكن نقاشات حاسمة (Deutsch and Singer, 1969; Rosecrance, 1969; Gilpin, 1981 ; Levy, 1989; Gaddis, 1992/ 93). ما كان واضحًا للغاية هو أن الواقعية الجديدة ومناقشاتها همَّشت المعضلات الأمنية والديناميات المحلية للعالم الثالث، مما جعلها يُنظر إليها باعتبارها أداة للتنافس بين القوتين العظميين. لقد جاءت الأدلة التاريخية المستخدمة لدعم حجج كلا الجانبين من تطور نظام الدول الأوروبي. وقد تجاهلت هذه التعميمات على مستوى النظام عواقب إنهاء الاستعمار وظهور العالم الثالث ودورهما في الحفاظ على النظام الدولي. الواقع، أنه من خلال تجاهل العلاقة القائمة بين الشمال والجنوب كعامل في النسق النظامي، حافظت الواقعية الجديدة على استبعاد الأطراف من اهتمامات حقل العلاقات الدولية السائد، حيث كان الاستبعاد يُعَد سمة من سمات الحقل منذ القرن التاسع عشر. ففي الموقف النظري لكنيث

والتز، لم يكن معدل حدوث نزاعات الحرب الباردة في العالم الثالث يتحدى الاستقرار الأساسي للأنظمة الدولية ثنائية القطب ما دام التوازن الأساسي ومركزه الإستراتيجي الأوروبي خاليين من الحروب. وقد سعى عدد قليل من الباحثين إلى إعادة تأكيد أهمية المستوى الإقليمي، واستقلاليته عن المستوى العالمي ثنائي القطب (Buzan, 1983; Ayoob, 1986)، لكن التبسيط الكبير للواقعية الجديدة اجتاح عمومًا كل شيء قبل أن يظهر التأكيد على أهمية المستوى الإقليمي.

4 - 2 - الدراسات الإستراتيجية وأبحاث السلام

ليس من المفاجئ أن تؤدي هيمنة منظور تنافس القوى العظمى ثنائية القطب على العالم إلى تعظيم المخاوف بشأن التسلح وحرب القوى الكبرى التي ميَّزت العلاقات الدولية خلال فترة ما بين الحربين، خصوصا عندما اقترنت تلك الهيمنة بظهور الأسلحة النووية. لقد كانت المخاوف المتعلقة بإمكانية نشوب «حرب مقبلة مُرَوِّعَة» تطبع أيضًا سنوات ما بين الحربين، ولكن مع وجود الأسلحة النووية، أصبح الخوف من أن نشوب حرب قادمة، لن تدمر الحضارة فقط بل ربما قد تمحو الجنس البشري، يمثل أمرًا حقيقيًا للغاية. لقد استجاب الجانب الواقعي لحقل العلاقات الدولية لهذا الأمر بطريقة عملية من خلال محاولة العمل على نحو عقلاني على كيفية دمج الأسلحة النووية في إستراتيجية القوى العظمى مع العمل على التقليل من مخاطر الحرب النووية الكبرى. وقد كان جوهر هذا الطرح يتجسَّد في نظرية الردع، مما أدى إلى ظهور حقل فرعي جديد من الدراسات الإستراتيجية. وعلى الرغم من أن الكُتَّاب الكلاسيكيين بشأن الإستراتيجية مثل كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz ظلوا كُتابًا مؤثرين، فإن أحد الأشياء المدهشة بشأن الدراسات الإستراتيجية هو أنها كانت تتم على نحو أساسي من قبل المدنيين(*). لقد كانت الحرب النووية مختلفة تمامًا عن أي شيء سبق ذلك التقليد العسكري، متجاوزةً بذلك الخبرات العسكرية

(*) لم يكن المفكرون الاستراتيجيون المدنيون مجهولين في فترات سابقة، ولا سيما أنجيل (Angell 1909) وبلوخ (Bloch 1898). [المؤلفان].

السابقة التي قَدمت قليلا من الحكمة أو الإرشاد. طوال فترة الحرب الباردة كان على التفكير المتعلق بنظرية الردع مواكبة التطورات السريعة والقاسية الحاصلة على مستوى تكنولوجيا الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها. لقد عارضت أبحاث السلام على نطاق واسع الدراسات الإستراتيجية، إذ استندت في مجملها إلى وجهة النظر القائلة إن الأسلحة النووية تشكل خطرًا غير مقبول على بقاء الإنسان، ومن ثم يجب التخلص منها. وفي حين أن الدراسات الإستراتيجية كانت تعمل على نحو أساسي على إثراء وتحسين السياسات الدفاعية التي تتضمن الأسلحة النووية، كانت أبحاث السلام أكثر ارتباطًا بالحركات الشعبية النشطة التي أرادت التخلص من الأسلحة النووية. فبالنسبة إلى معظم باحثي السلام شكّلت الأسلحة النووية في حد ذاتها تهديدًا أكثر من التهديد الذي قد تشكله القوة العظمى المعادية. لقد كانت الدراسات الإستراتيجية هي المهيمنة في الدول التي تمتلك أسلحة نووية (الولايات المتحدة وبقية دول العالم الناطق باللغة الإنجليزية وفرنسا [بطريقتها الخاصة طبعا])، بينما هيمنت أبحاث السلام في تلك البلدان التي شكّلت على نحو أكبر الخطوط الأمامية لأي حرب نووية قد تنشب بين القوتين العظميين (الدول الإسكندنافية وألمانيا واليابان)(*). أما في اليابان، ونظرًا إلى نبذها الدستوري للحرب، كانت المسالمة عنصرًا مهمًّا في دراسات حقل العلاقات الدولية الياباني، حيث رُبطت أيضًا بفكرة الأمن الشامل (الأمن الإنساني لاحقًا). غير أن هذه الأفكار لم تتحد لإنتاج مقاربة يابانية مميزة لدراسة العلاقات الدولية.

كانت نظرية الردع شبه مهووسة بالشرق والغرب في اهتماماتها، لكن كان ثمة استثناءان أقحماها في علاقات الشمال والجنوب. تَمثل الاستثناء الأول في الخوف من أن النزاعات القائمة في العالم الثالث قد تجتذب القوتين العظميين إلى مستنقعها، ومن ثم قد تؤدي إلى تصعيد يقود إلى نشوب حرب نووية عالمية، وكان هذا الأمر يتعلق على نحو خاص بالشرق الأوسط، وقد كان ذلك جزءًا من الطبيعة العامة لحقل العلاقات الدولية داخل المركز الذي كان ينظر إلى الأطراف باعتبارها ساحة

(*) يمكن العثور على الباحثين في قضايا السلام والإستراتيجيين على طرفي النقيض من هذا الانقسام. وللحصول على نظرة شاملة بشأن هذه الأدبيات وتطورها، انظر: (Buzan and Hansen 2009). [المؤلفان].

للتنافس بين القوتين العظميين(*). كان الاستثناء الآخر يتمثل في الانتشار النووي ورغبة كلتا القوتين العظميين في إبقاء النادي النووي صغيراً قدر الإمكان. فقد كانت سياسة منع انتشار الأسلحة النووية هذه تستهدف جزئيًا دول المركز ذات القدرة النووية (على نحو أساسي ألمانيا واليابان والسويد وسويسرا)، ولكنها كانت تستهدف على نحو أساسي دول العالم الثالث. وقد خدمت سياسة منع انتشار الأسلحة النووية نوعا ما وضع القوتين العظميين اللتين كانتا في حاجة إلى تمييز نفسيهما كنادٍ خاص يتموضع فوق البقية، ولإضفاء مصداقية على تلك السياسة كانوا يدَّعون أن انتشار الأسلحة النووية سيزيد من فرص استخدامها. إن كثرة الدول التي تمتلك أسلحة نووية يعني وجود احتمالية أكبر لنشوب حرب نووية. ولكن كان ثمة أيضًا عنصر تحيز في الدعم الأساسي لسياسة عدم انتشار الأسلحة النووية. حيث كان العنصر الأساسي في نظرية الردع شرطا لأن يفكر أولئك الذين يسيطرون على الأسلحة النووية بعقلانية في إمكانية استخدامها من عدم استخدامها، وكان ثمة بالتأكيد اتجاه في التفكير وراء منع الانتشار قائم على افتراض أن عديدا من دول العالم الثالث لم تتمتع بعد بجودة القيادة أو الحكم لتلبية هذا المعيار (أي معيار العقلانية). ولم يُتَبَنَّ هذا الرأي من قبل عديد من الإستراتيجيين النوويين الغربيين فقط، ولكن كما تؤكد الدراسة الإثنوغرافية التي أجراها هيو جوسترسون (1999) Hugh Gusterson's لمختبر لورانس ليفرمور، قد جرى تبني ذلك الرأي من طرف عديد من العلماء النوويين ومصممي الأسلحة الأمريكيين أيضًا. وقد وصف الإستراتيجي الهندي سوبراهمانيام Subrahmanyam (1993) هذا التوجه بأنه «عنصري».

ثمة رابط آخر بين الشمال والجنوب في هذه الأدبيات تمحور حول الحروب التي خاضها الشمال في الجنوب، وتدخلات دول المركز في الجنوب على نحو عام. فقد كانت معظم هذه الأدبيات مفيدة، وكانت تتأتى من منظور الشمال في سياق

(*) لقد استُبعد العالم الثالث حتى في هذا السياق. واستخدم مشروع «متلازمات الحرب» في جامعة ميشيغان، بقيادة Singer and Small، كمعايير لتعريف الحرب التي استبعدت الحروب الإمبريالية والاستعمارية. ونتيجة لذلك، كما يلاحظ فاسكيز، وفي حين أن مجموعة بيانات المشروع التي أعدت للحروب بين الدول من العام 1816 إلى ذلك الوقت (1972) - والتي تشمل «الدول القومية» - كانت بيانات نهائية، فإن البيانات الخاصة بالحروب «غير النظامية»، أي الحروب الاستعمارية، ظلت «غير مكتملة على نحوٍ يرثى له بالنسبة إلى الكيانات غير الوطنية... التي عادة ما مثلوا ضحايا خلال هذه الفترة التاريخية» (Vasquez, 1993: 27). [المؤلفان].

تنافس القوتين العظميين في العالم الثالث. كما كانت تتمحور حول حرب العصابات وكيفية مواجهتها، وحول مخاطر التصعيد عندما كانت القوتان العظميان تدعمان الأطراف المتعارضة، وكانت تدور أيضا حول الحرب المحدودة، مع كل قيودها على الأسلحة والتكتيكات على عكس أسلوب الحروب الأكثر شمولية وغير المقيد الذي عرفته الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق شكَّلت الأطراف إلى حد كبير موضوعًا في الصراع المهيمن القائم بين القوتين العظميين.

5 - 2 - الليبرالية

مع بداية الحرب الباردة كان مجال حقل العلاقات الدولية الليبرالي الذي يركز على المنظمات الحكومية الدولية العالمية مقيدًا بشدة؛ لذلك ربما لا يكون مفاجئًا أن قدرًا كبيرًا من النظرية الليبرالية بعد الحرب ركَّز على التكامل الإقليمي (Nye, 1988: 239). لقد قُدِّمت النقطة المرجعية الأكثر أهمية لهذه النظرية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي كانت المثال الأكثر نجاحًا للتكامل الإقليمي والمجتمع الأمني الذي ظهر في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد اشتملت الأمثلة الأخرى على كندا والولايات المتحدة، وأوروبا وأمريكا الشمالية، والولايات المتحدة واليابان. في المقابل، كانت مثل هذه التجمعات غير موجودة فعليًّا في العالم الثالث، باستثناء محدود اشتمل على رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN والجزء الجنوبي لأمريكا اللاتينية.

كانت نظرية التكامل الإقليمي تشكل جزئيًا عبورًا من فترة ما بين الحربين إلى فترة ما بعد العام 1945 تَجَسَّد في شكل النظرية الوظيفية Functionalism لديفيد ميتراني David Mitrany (L. Ashworth, 2014: 221–5). وقد تمحورت الأدبيات الواسعة المتعلقة بنظرية التكامل الإقليمي (E. Haas, 1964, 1973; Hansen, 1969; Lindberg and Scheingold, 1971; Puchala, 1984; Mace, 1986) إلى حد كبير حول المدرسة المؤثرة للوظيفية الجديدة Neofunctionalism بقيادة إرنست هاس Ernst Haas، وتمحورت إلى حد أقل، حول النزعة عبر الوطنية (الاتصالية)، التي كان مُؤَيدُهَا الفكري الرئيس كارل دويتش Karl Deutsch (Puchala, 1984: 186). ولكن كان ثمة «اتفاق ضئيل»

بشأن كيفية تعريف المتغير التابع (التكامل)، أو بشأن ما إذا كان يُعَد «عمليةً أو شرطًا» (Hodges, 1978: 237).

ففي حين افترضت كلا المقاربتين تخفيفًا تدريجيًا لسيادة الدولة، فإن المقاربة الوظيفية الجديدة Neofunctionalist تُصَوِّرُ أن التبادلات والتعاون بين الدول تبدأ بقضايا «السياسة الدنيا» أو تلك القضايا ذات الحساسية السياسية الأقل (مثل التجارة وإدارة الموارد)، والتي يمكن أن يكون لها تأثيرُ «الامتداد/ الانتشار»، مما يؤدي إلى تعاونٍ سياسي وأمني أكبر وأكثر اتساعًا. وقد ركزت المقاربة عبر الوطنية (الاتصالية) على زيادة الاتصالات الاجتماعية التي تؤدي إلى قيام «الجماعة الأمنية»، حيث تتميز العلاقات داخلها بـ «غياب الحرب أو وجود استعدادات مُنَظَّمَة مهمة بين أعضائها لمجابهة الحرب أو العنف على نطاق واسع» (Deutsch, 1961: 99; see also Yalem, 1979: 217). يمكن أن يجري «دمج» الجماعات الأمنية من خلال الدمج السياسي الرسمي للوحدات المشاركة، أو من خلال الحفاظ على «التعددية»، بحيث يظل الأعضاء في هذه الحالة مستقلين رسميًا. وبينما تجاهلت المقاربة عبر الوطنية (الاتصالية) دور المؤسسات في مسار التوحيد السياسي، فإن المؤسسات ستكون ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى الوظيفيين الجدد Neofunctionalists.

على الرغم من أن بعض التجمعات دون الإقليمية في العالم الثالث؛ مثل جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، سعت في البداية إلى محاكاة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، فإن جهودها باءت بالفشل. وفي حين أن الوظيفيين الجدد Neofunctionalists تصوروا «امتدادًا/ انتشارًا» من التكامل الاقتصادي إلى التعاون السياسي والأمني، فقد تبين أن تجربة العالم الثالث كانت معكوسة تمامًا؛ إذ كان التفاهم والتعاون السياسيان يشكلان شرطا أساسيا للتكامل الاقتصادي (Axline, 1977: 103). وعلى نحو عام أثبت التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم الثالث أنه «بدائي أكثر مما هو عليه في أوروبا، وأكثر غموضًا من حيث الهدف، وغير واضح من حيث المحتوى» (Gordon, 1961: 245)، مما أثار تساؤلات بشأن إمكانية تطبيق نظريات التكامل الإقليمي في العالم الثالث (Duffy and Feld, 1980: 497). يُقِر إرنست هاس (1973: 117) أن «تطبيق [نموذجه الوظيفي الجديد] Neofunctionalist model على العالم الثالث... كان كافيًا فقط للتنبؤ

بدقة بصعوبات وإخفاقات التكامل الإقليمي، بينما تمكّن نموذجه في الحالة الأوروبية من تحقيق بعض التنبؤات الإيجابية الناجحة».

من خلال بحثه المكثف بشأن التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، خَلُصَ جوزيف ناي Joseph Nye إلى أن أسباب فشل التكامل في العالم الثالث لها علاقة كبيرة بالظروف المحلية: القيادة الأبوية؛ والمؤسسات السياسية والبيروقراطية الضعيفة التي تكون عُرضة للاستيلاء العسكري؛ والتفاوت الاقتصادي؛ وغياب مجموعات المصالح المنظمة؛ والفجوات الثقافية بين المناطق الحضرية والريفية؛ ونقص القوى العاملة المُدَربة على نحو كافٍ (Nye, 1968: 381–2). ولكن ربما كان السبب الحقيقي وراء عدم انطلاق التكامل الإقليمي في العالم الثالث؛ على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، هو التفضيل المعياري لقادة ما بعد الاستعمار الرامي إلى الإبقاء على السيادة غير منقوصة. ففي حين سعت النزعة الإقليمية في أوروبا الغربية إلى نقل السياسة الدولية الإقليمية إلى ما وراء الدولة القومية، سعى أنصار الإقليمية من غير الغربيين - بعد قرون من الحكم الاستعماري - إلى إنشاء وتوحيد الدول القومية مهما كان تصورها مصطنعا. ومن ثم، وعلى عكس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وُظِّفَت منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية باعتبارها «أداة للاستقلال الوطني بدلًا من كونها أداة للتكامل الإقليمي» (Miller, 1973: 58)، وتبنت صيغة موسعة من مبدأ عدم التدخل.

منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي كان ثمة تحول واضح في تركيز نظرية العلاقات الدولية الليبرالية نحو الليبرالية الجديدة المؤسساتية والاعتماد المتبادل. لقد اعترف إرنست هاس (1975 :6) بأن التكامل الإقليمي أصبح نظرية «بالية» في مواجهة الروابط الاقتصادية الآخذة في الاتساع والتي أصبحت عالمية من حيث النطاق والتأثير. وابتداءً من سبعينيات القرن الماضي عندما أزاح خطاب الاعتماد المتبادل مفهوم التكامل الإقليمي، تَحدت الليبرالية الجديدة المؤسساتية وفرعها المعروف (نظرية النظم) الهيمنة التقليدية للنموذج الواقعي/ الواقعي الجديد. وعلى عكس الليبرالية الكلاسيكية، التي اتخذت وجهة نظر حميدة عن حالة الطبيعة البشرية، تقبلت الليبرالية الجديدة المؤسساتية الفرضية الواقعية القائلة إن النظام الدولي فوضوي، وإن الدول هي الفواعل الأساسية؛ إن لم تكن الفواعل الوحيدة، في

العلاقات الدولية. لكنها لا تتفق مع رفض الواقعية الجديدة للمؤسسات الدولية. إذ يؤكد الليبراليون الجدد أن المؤسسات الدولية المحددة على نطاق واسع - بما في ذلك الأنظمة والمنظمات الرسمية - يمكنها تنظيم سلوك الدولة وتعزيز التعاون عن طريق خفض تكاليف المعاملات؛ وتسهيل تبادل المعلومات؛ ومنع الغش؛ وتوفير سبل الحل السلمي للنزاعات (Keohane, 1984: 15; 1989: 10).

لقد تحدَّت الليبرالية الجديدة المؤسساتية نظرية استقرار الهيمنة Hegemonic Stability Theory، وهي النظرية التي تطورت بفضل أعمال تشارلز كيندلبيرجر Charles Kindleberger (1973)؛ مع مزيد من المساهمات والتعديلات التي أُدخلت عليها من قبل ستيفن كراسنر Stephen Krasner (1976)؛ وروبرت غيلبين Robert Gilpin (1987)؛ وروبرت كيوهان Robert Keohane (1984) نفسه، حيث أدت هذه النظرية إلى ظهور المجال الفرعي للاقتصاد السياسي الدولي. تعتمد نظرية استقرار الهيمنة على الدور العالمي لبريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى، ودور الولايات المتحدة بعد العام 1945 في دعم التجارة الحرة والأمن (البحرية على نحو خاص) كمنافع عامة دولية. ببساطة، ترى نظرية استقرار الهيمنة أن هذا النظام والتعاون يتطلبان مبادرة من قوة مُتَفَوقة أو قوة مُهَيْمِنَة. اثنتان من هذه الجهات الفاعلة في التاريخ الحديث للعالم هما بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (Grunberg, 1990: 431). إن مثل هذه القوى باستطاعتها خلق مؤسسات وأنظمة اقتصادية أو أمنية لخدمة مصالحها، ولكنها تقدم أيضًا فوائد أو منافع عامة دولية للآخرين. يعتمد الحفاظ على هذا النظام على القوة المادية المتفوقة (الاقتصادية والعسكرية) وأيضا على الهيمنة والقدرة القسرية، فضلًا على قدرتها على تشكيل توافق أيديولوجي وفرض القبول. حيث تسعى قواعد المُهَيْمِن إلى تثبيط الخداع وتشجيع الآخرين على تقاسم تكاليف الحفاظ على النظام.

بيد أن نظرية استقرار الهيمنة انتُقِدت ليس فقط بسبب قدرتها المحدودة على تفسير النظام والتغيير في السياسة العالمية (Snidal, 1985)، ولكن أيضًا بسبب مركزيتها العرقية (Grunberg, 1990: 444–8). وقد كان روبرت كيوهان (1984) يبتعد عن نظرية استقرار الهيمنة بالقول إن المؤسسات الدولية ستستمر حتى بعد

تراجع الهيمنة الأمريكية؛ لأنها استمرت في تقديم فوائد مثل مشاركة المعلومات وخفض تكاليف المعاملات، ولأن إنشاء مؤسسات جديدة يُعَد أكثر صعوبة من إصلاح المؤسسات القديمة في عالم «ما بعد الهيمنة». ولكن في حين يمكن اتهام نظريات التكامل الإقليمي بالنزعة الأوروبية، فإن الليبرالية الجديدة المؤسساتية هي بالأحرى تتمحور حول أمريكا. وقد اعترف كيوهان بـ «الطابع الأمريكي المميز الذي وُضِع في مجال العلاقات الدولية»، مُعترفًا بكيفية تشكيل ذلك لمساهمته النظرية. كما أقر في حاشية أحد الفصول «نظرية السياسة العالمية» قائلا:

«من المحدودية المؤسفة لهذا الفصل أن نطاقه يقتصر على الأعمال المنشورة باللغة الإنجليزية وعلى نحو أساسي في الولايات المتحدة. أُدْرِكُ أن هذا يعكس المركزية الأمريكية للأبحاث الدراسية في الولايات المتحدة، وأنا آسف لذلك. لكني لست متمكنًا بما يكفي من الأعمال المنشورة في مكان آخر للتعليق عليها بذكاء» (Keohane, 1989: 67, note 1).

كان ثمة القليل جدا مما تعيَّن على النظريات المؤسساتية أن تقوله بشأن دور دول الأطراف باعتبارها مساهما في تطور التعددية والأفكار التي يقوم عليها هذا التطور. لقد تغاضى التفكير الليبرالي عن فاعلية العالم الثالث. ويمكن قول الشيء نفسه عن الفهوم العامة المتعلقة بالتعددية والحوكمة العالمية. فعلى سبيل المثال، لم يحتوِ أحد أكثر الكتب تأثيرًا بشأن التعددية (Ruggie, 1993) على فصل واحد يتناول التعددية في العالم الثالث، حيث يرى التعددية على أنها طريقة أمريكية مميزة لتنظيم المجتمع الدولي العالمي.

وعلى الرغم من انتشار أعمالٍ بشأن الاعتماد المتبادل والأنظمة خلال الثمانينيات، فإنها كانت تُعنى في الأغلب بالعلاقات القائمة بين الدول الغربية. وكما لاحظ روبرت كوكس:

«نظرية النظام لديها الكثير لتقوله عن التعاون الاقتصادي بين مجموعة السبعة (G-7) والتجمعات الأخرى للبلدان الرأسمالية المتقدمة فيما يتعلق بالمشكلات المشتركة بينها. وفي المقابل، ليس لديها الكثير لتقوله عن محاولات تغيير هيكل الاقتصاد العالمي، على سبيل المثال، المطالبة في العالم الثالث بنظام اقتصادي دولي جديد New International Economic Order. الواقع أن الأنظمة صُممت

لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، حيث إن لها تأثيرا، كما أكد كيوهان في عمله، في منع الدول وردعها عن الشروع في الابتعاد الجذري عن العقيدة الاقتصادية؛ على سبيل المثال من خلال الاشتراكية» (R. W. Cox, 1992a: 173).

لم يُعِرْ مُنظرو الليبرالية المؤسساتية اهتمامًا كبيرًا للمؤسسة التعاونية الرئيسة في العالم الثالث خلال فترة الحرب الباردة؛ وحركة عدم الانحياز(*). علاوة على ذلك فإن هذه النظريات «تفترض - بدلًا من أن تنشئ - أن الأنظمة خيرة وطوعية وتعاونية وشرعية» (Keeley, 1990: 90)، وهو افتراض مشكوك فيه للغاية عندما يتأمل المرء، كما هو مذكور في الفصل الخامس، الطبيعة الإقصائية لبعض الأنظمة والدور القسري لبعض المؤسسات المتعددة الأطراف مثلما تدركه دول العالم الثالث. وعلى رغم ذلك، فإن تركيز الليبرالية على هيمنة الولايات المتحدة وفوائدها في توفير المنافع العامة مثل التجارة الحرة؛ والمؤسسات الدولية؛ والأمن الجماعي، قد وضع الأساس لفكرة نظام هَيمنةٍ ليبرالي عالمي حَمِيد، والذي سيصبح بارزًا بعد نهاية الحرب الباردة (سيُناقَش ذلك في الفصل الثامن).

لقد شهدت فترة الثمانينيات جدلًا بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. وقد لُخِّصت النقاط الرئيسة بشأن خلافهم على نحو كافٍ (D. Baldwin, 1993: 4–8; S. Smith, 2000: 381) بحيث لا يتطلب منا هذا السياق مزيدًا من التفصيل فيها. على نحو عام، وعلى الرغم من اعتقادهم في دور الفوضى anarchy، فإن الواقعيين الجدد أخذوا القيود التي تفرضها تلك الفوضى على سلوك الدولة بجدية أكبر، مع تسليط الضوء على إمكانية التعاون الدولي وتأثير الأنظمة والمؤسسات الدولية التي يعترف بها الليبراليون الجدد على أساس المصلحة الذاتية الوطنية. على هذا النحو، شدد الواقعيون الجدد على أهمية المخاوف بشأن المكاسب النسبية على حساب تلك المتعلقة بالمكاسب المطلقة. وعلى الرغم من أن كليهما أدرك أهمية التفاعل بين الاقتصاد والأمن، فإن الواقعيين الجدد يولون اهتمامًا لمخاوف الأمن القومي، بينما كان الليبراليون الجدد يؤكدون على الرفاهية الاقتصادية. بالنسبة إلى الواقعيين الجدد، فإن القدرات المادية وتوزيعها سيكون أكثر أهمية من النيات أو

(*) لقد شكل ويليتس استثناء (Willetts 1978). [المؤلفان].

المصالح أو المعلومات. لكن الاختلافات في هذا النقاش كانت تتعلق بدرجة الإيمان بالفوضى anarchy والتعاون، اللذين يمكن التوفيق بينهما مع التلاعب بالمفاهيم. لقد تجلت هذه الأرضية المشتركة فيما يسمى بتركيبة «جديد - جديد» Neo-Neo. وكما يوضح أولي ويفر (163 :1996)، فإن كليهما «يشتركان في برنامج بحث عقلاني»، أي مفهوم العلم، كما أن لدى كليهما استعدادا مشتركا للعمل على أساس الفوضى anarchy (كنيث والتز) والتحقيق في تطور التعاون وما إذا كانت للمؤسسات أي أهمية تذكر (روبرت كيوهان).

6 - 2 - الاقتصاد السياسي الدولي

من بين أهم التطورات التي شهدها حقل العلاقات الدولية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين كان تزايد شعبية الاقتصاد السياسي الدولي. فعلى عكس التوجه الكبير للشرق والغرب نحو الدراسات الإستراتيجية، ظهر الاقتصاد السياسي الدولي ببُعْدٍ قوي بين علاقات الشمال والجنوب. وقد كان لذلك علاقةٌ جزئيةٌ بصلاته بالماركسية ونظرية التبعية. وبطريقة أكثر عملية، كان الأمر يتعلق أيضًا بأصول الاقتصاد السياسي الدولي خلال أزمة النفط في السبعينيات، حيث كشفت سياسة المقاطعات التي انتهجها أعضاء العالم الثالث في أوبك عن الضعف الاقتصادي للولايات المتحدة والغرب، مما أثار المخاوف بشأن الأمن الاقتصادي والاعتماد المتبادل. وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث تطور هذا المجال الفرعي على نحو مستقل نسبيًا، أعطى كل من روبرت جيلبين Robert Gilpin (1987) وسوزان سترانج (1988) مكانةً معقولةً للعالم الثالث، بل قد يكون الاقتصاد السياسي الدولي هو أكثر شيء أثار انتباه العالم الثالث تجاه مقاربات المركز في حقل العلاقات الدولية.

لقد أسهم بعض منظري أطروحة الاعتماد المتبادل، وخاصة جوزيف ناي وروبرت كيوهان، في ظهور الاقتصاد السياسي الدولي داخل الولايات المتحدة. لكن الاقتصاد السياسي الدولي شهد أيضًا تدخلات كبيرة من قبل باحثين واقعيين مثل كرانسر وجيلبين. ففي كتابه للعام 1975 عرَّف جيلبين الاقتصاد السياسي الدولي بأنه «التفاعل المتبادل والديناميكي... للسعي وراء الثروة ووراء القوة» (Gilpin, 1975: 43).

وسيواصل جيلبين كتابة أحد النصوص الأكثر توظيفًا في الاقتصاد السياسي (Gilpin, 1987). حيث ظل تصنيف جيلبين لنظريات الاقتصاد السياسي الدولي إلى قومية؛ وليبرالية؛ وماركسية، تصنيفًا مؤثرًا: وكانت مقاربة جيلبين الخاصة، كما سيصوغ ذلك لاحقًا، تتمثل في الواقعية المتمركزة حول الدولة (Gilpin, 2001). بيد أنه ظهرت بدائل للمقاربة الأمريكية في أماكن أخرى، خاصة في المملكة المتحدة وكندا. وبالمقارنة مع الاتجاه السائد لفكر الاقتصاد السياسي الدولي في الولايات المتحدة، تبنت سوزان سترانج وجهة نظر أكثر انتقادية بشأن عمل الاقتصاد العالمي، مؤكدة على تقلب رأس المال المالي الدولي (Strange, 1986) والتحدي الذي يمثله صعود الأسواق العالمية لسلطة الدولة (Strange, 1988). وفي كندا طوَّر روبرت كوكس (1987) وستيفن جيل (Gill and Law, 1988; see also Gill, 1991) مقاربة ماركسية جديدة وغرامشية للاقتصاد السياسي الدولي.

7 - 2 - الماركسية

لم يكن لتفكير حقل العلاقات الدولية القادم من الكتلة السوفييتية أي تأثير تقريبًا في تفكير حقل العلاقات الدولية في المركز الغربي واليابان. غير أن الماركسية كانت إطارًا مؤثرًا للتفكير في العلوم الاجتماعية على نحو عام - وكذلك في العلاقات الدولية – باعتباره شكلا من أشكال النظرية النقدية (انظر قسم «النظريات النقدية» في الفصل الثامن). لقد شكَّلت الماركسية خط تفكير مهما بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية في اليابان حتى الستينيات (1960) على الأقل (Inoguchi, 2009:88–90). وفي بريطانيا طوَّرت جامعة ساسكس تقليدًا لحقل العلاقات الدولية الماركسي، ونظم باحثو العلاقات الخارجية المهيمنون؛ مثل روبرت ماكينلاي وريتشارد ليتل (1986)، مقاربة النموذج الفكري الخاص بالموضوع تتمحور حول النماذج الليبرالية والاشتراكية والواقعية للنظام العالمي. وقد كان العلماء المتأثرون بالماركسية مثل إدوارد كار؛ وروبرت كوكس؛ وفريد هاليداي؛ وإيمانويل والرشتاين يمثلون شخصيات مهمة في العلاقات الدولية. لم يكن من غير المألوف بالنسبة إلى القراء وأيضا بالنسبة إلى الكتب المدرسية أن تتضمن مناقشات بشأن المقاربات الماركسية تجاه العلاقات الدولية، وخاصة في مجال الاقتصاد السياسي الدولي: على

سبيل المثال أعمال ليتل وسميث (1980)؛ وجيلبين (1987). وقد استمر التفكير الماركسي في المعاناة من تهميش الدولة، ولكن كانت لديه أشياء مفيدة ليقولها عن الرأسمالية والاستغلال (ومن ثم الاستعمار الجديد)، وكان من حيث المبدأ، وإلى حد ما من حيث الممارسة، أكثر انفتاحًا على إشكاليات ومنظورات العالم الثالث مما كانت عليه الواقعية أو الليبرالية.

إنه لمن الإنصاف القول إن التأثير الأكثر أهمية للماركسية في العلاقات الدولية كان غير مباشر، أي أنه كان يتم من خلال نظريات مثل نظرية التبعية؛ والنظم العالمية؛ والأدبيات الغرامشية الجديدة؛ وإلى حد أقل، مقاربة ما بعد الاستعمارية تجاه العلاقات الدولية. قد يكون لهذا علاقة بما يتحسر عليه بعض الباحثين من أنه «قصور جيوسياسي» شَابَ الفكر الماركسي التقليدي (Teschke, 2008: 166) أو «ازدواجيته تجاه السياسي، ونفيه واستبقاءه في آن واحد» (Davenport, 2011: 42). لكن العناصر الرئيسة للفكر الماركسي واللينيني؛ وخاصة دور القوى الاقتصادية في تشكيل السياسة والأمن؛ ومكانة اللامساواة واللاعدالة؛ والهيمنة؛ واحتمال المقاومة والتحول في السياسة العالمية، دُمجت كلها ضمن مجموعة من المفاهيم البديلة للسياسة العالمية. كانت الماركسية مؤثرة على نحو خاص في تحدي المفاهيم المتمركزة حول الدولة في نظريات العلاقات الدولية السائدة والتصوير الحميد للترابط الرأسمالي بالليبرالية (Davenport, 2011: 35)، لاسيما من خلال تقديم مفهوم بديل للهيمنة من خلال مفاهيم الإكراه والموافقة (R. W. Cox, 1987). علاوة على ذلك أثَّرت الدراسة الماركسية المستوحاة من غرامشي في المناقشات المعرفية، وأحد أهم الأمثلة على ذلك هو جملة روبرت كوكس الشهيرة القائلة إن «النظرية هي دائمًا لشخص ما ولغرض ما»، وكذا تمييزه بين «حل المشكلات» و «النظرية النقدية» (R. W. Cox, 1981: 128–30). إن الأول (حل المشكلات)، والذي يشمل الواقعية والليبرالية والمدرسة الإنجليزية (وبعض صيغ البنائية)، يقبل النظام الحالي ويسعى إلى الإصلاح والتغيير ضمن معاييره الحالية، وذلك جنبا إلى جنب «مع العلاقات الاجتماعية السائدة وعلاقات القوة والمؤسسات التي يُنَظَّم في أُطرها» (R. W. Cox, 1981: 128). وعلى النقيض من ذلك، تدعو «النظرية النقدية» إلى التشكيك في النظام القائم ومؤسساته. إذ يتعلق الأمر بكيفية ظهورهم (النظام القائم ومؤسساته)

و«كيف وما إذا كانوا في طور التغيير» (R. W. Cox, 1981: 129)، ومن ثم السعي من أجل تحولهم الجذري. وبينما تساعد «مقاربات حل المشكلات» على «شرعنة نظام غير عادل وخطير للغاية»، تحاول «النظرية النقدية» «تحدي النظام السائد من خلال البحث عن العمليات الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى التغيير الانعتاقي؛ وتحليلها ودعمها حيثما أمكن ذلك» (Hobden and Wyn Jones, 2008: 151). لقد ناقشنا نقد روبرت كوكس للمؤسسات الليبرالية، وسوف نناقش نظرية التبعية ونظريات النظم العالمية لاحقًا في هذا الفصل.

8 - 2 - المدرسة الإنجليزية

بدأ العمل على المدرسة الإنجليزية في أواخر الخمسينيات (1950) عندما موَّلت مؤسسة روكفلر اجتماعات اللجنة البريطانية بشأن نظرية السياسة الدولية. ومنذ مرحلة مبكرة تباينت المدرسة الإنجليزية عن تفكير حقل العلاقات الدولية الجاري في الولايات المتحدة. لقد كان جوهر الاختلاف هو أن التفكير الأمريكي؛ الواقعي والليبرالي، كان يركز على نحو أساسي على فكرة النظام الدولي، بينما تطوَّرت المدرسة الإنجليزية على نحو أساسي بشأن فكرة المجتمع الدولي(*). فالتفكير النُّظُمي يشرح العلاقات الدولية من خلال منظور مادي وميكانيكي: توازن القوى؛ والقطبية؛ والاعتماد المتبادل وما شابه. في حين أن التفكير من منظور المجتمع الدولي يشرح العلاقات الدولية بمصطلحات أكثر مُجتَمَعِية واجتماعية، مثل القواعد؛ والقيم؛ والمؤسسات؛ المشتركة التي تُكَوِّن مجتمع الدول. بهذا المعنى، توقعت المدرسة الإنجليزية تطور ما كان سيصبح نظرية بنائية (وأثرت في أحد دعاتها البارزين؛ ألكسندر وندت Alexander Wendt). لقد مثَّلت على نحو عام مقاربة معيارية أكثر وضوحًا من نظرية العلاقات الدولية الأمريكية السائدة. وبدلًا من طرح التحليلات الواقعية والليبرالية على أنها أضداد، تتخذ المدرسة الإنجليزية مقاربةً أكثر شمولًا، حيث

(*) للحصول على نظرة عامة شاملة عن التاريخ والأفكار والأدبيات الخاص بالمدرسة الإنجليزية، انظر: (Dunne 1998), (Vigezzi 2005), (Buzan 2014).

[المؤلفان].

ترى ممارسة العلاقات الدولية كنقاش مستمر ومتغير باستمرار بين ضرورات النظام (هذا الطرح يمثله الجناح التعددي داخل المدرسة الإنجليزية) وتلك الضرورات الخاصة بالعدالة (الجناح التضامني). ليست الفكرة في أن ينتصر أي من الطرفين في هذا النقاش، بل إن ما هو على المحك هو تحقيق توازن بينهما يجعل أفضل الظروف متاحة في الوقت المناسب. ومثل الواقعيين الأمريكيين الأوائل الذين جرت مناقشتهم أعلاه، يمكن فهم المدرسة الإنجليزية على أنها محاولةٌ إما لتجاوز/ أو اختيار معارضة إدوارد كار المتموضعة بين الواقعية والطوباوية. فالمدرسة الإنجليزية لا تحتوي على علم غائي، وتقبل بفكرة أن المجتمع الدولي يشهد مدا وجزرًا، وأنه في حالة تطور مستمر.

غير أن المدرسة الإنجليزية تحتوي أيضًا على مقاربة بنيوية قوية (Bull, 1977; Holsti, 2004; Buzan, 2004b). فهي ترى المؤسسات الأولية - مجموعة من القواعد والممارسات الثابتة التي تتطور بمرور الوقت - باعتبارها الهيكل الاجتماعي للمجتمع الدولي. ففي أعمال المدرسة الإنجليزية الكلاسيكية خلال هذه الفترة كانت المؤسسات الأولية الرئيسة التي نُوقشت هي: السيادة؛ والإقليمية؛ وتوازن القوى؛ والحرب؛ والديبلوماسية؛ والقانون الدولي وإدارة القوى العظمى. وقد أضاف جيمس مايول (1990) James Mayall ظهور القومية خلال القرن التاسع عشر. لقد فُهِمت هذه المؤسسات الأولية على أنها المُكَوِّنَة لكل من أعضاء المجتمع الدولي (السيادة + الإقليمية + القومية = الدولة الحديثة) والسلوك المشروع داخل ذلك المجتمع (قواعد بشأن كيفية تواصل الدول وإدارة النظام والقتال بعضها ضد بعض). ويمكن تتبع تلك المؤسسات الأولية من حيث الظهور والتطور، وفي بعض الأحيان من حيث الاضمحلال والزوال. لقد مَيَّزت المدرسة الإنجليزية إذن بين مجتمع الدول (المعروف أيضًا باسم المجتمع الدولي)، والمجتمع العالمي للبشرية جمعاء، الذي يعد أكثر افتراضية، ولكنه مهم من الناحية المعيارية.

لقد كانت المدرسة الإنجليزية على نحوٍ ملحوظ أكثر تاريخية من نظريات العلاقات الدولية الأخرى السائدة في ذلك الوقت. إذ كان لها تركيزٌ خاص على كيفية تطور وتوسع المجتمع الدولي العالمي الذي انبثق مع إنهاء الاستعمار من مجتمع دولي أوروبي أصلًا، والذي تطوَّر في حد ذاته منذ فترة العصور الوسطى

في أوروبا وبدأ في الظهور على نحو حديث بحلول العام 1648 (Wight, 1977; Bull and Watson, 1984a; Watson, 1992). لقد ساعدت هذه المقاربة التاريخية كثيراً في التفريق بين المدرسة الإنجليزية والواقعية الجديدة (التي أخضعت أهمية التاريخ لعالمية قواعد سياسة القوة) والليبرالية (التي لم يكن لها تاريخ طويل، ولم ترغب في إعادة النظر في فشل «الطوباوية» المفترض خلال سنوات ما بين الحربين). ولكن فيما يتعلق بالعالم الثالث فإن المدرسة الإنجليزية، مثلها مثل نظرية العلاقات الدولية الغربية الأخرى في ذلك الوقت، تُصنَّف ضمن إطار المركزية الأوروبية. فقد هَمَّش التفكير الكلاسيكي للمدرسة الإنجليزية العالم الثالث بثلاث طرق: حيث إنه، أولاً، فسَّر المجتمع الدولي الأوروبي على أنه تطور أصيل فُرِض لاحقا على بقية العالم. وثمة بعض القوة لهذا الطرح من ناحية مسارات الاستعمار وإنهاء الاستعمار، لكن القصة الكلاسيكية للمدرسة الإنجليزية تجاهلت على نحوٍ أساسي المدخلات القادمة من بقية العالم نحو أوروبا في أثناء مراحل تكوينها. ثانيًا، تبنت المدرسة الإنجليزية الكلاسيكية، مثلها مثل الواقعية الجديدة، وجهة نظر «الوحدات المتشابهة» للدول والتي ترى أن الدول متشابهة في الشكل والوظيفة والمساواة في السيادة، ولا تفرق بينها إلا بمعيار القوة الذي يميز القوى الكبرى عن البقية. وقد خلق هذا تمييزا مزدوجا ضد دول العالم الثالث: بما أن أيا من دول العالم الثالث لم تكن تشكل قوة كبرى، فقد أُقصِيت إذن من إدارة القوى الكبرى. كما تجاهلت المدرسة الإنجليزية الاختلافات الهائلة في السياسات المحلية والدولية التي نتجت عن كون هذه الدول دولًا ما بعد استعمارية؛ وغالبًا ما كانت دولا مصطنعة؛ وكانت في الأغلب فقيرة ومتخلفة. ثالثًا، كان الرد الرئيس للمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية المُوجَّه تجاه إنهاء الاستعمار يتمثل في الخوف بشأن إضعاف المجتمع الدولي من خلال دخول عديد من الدول الجديدة التي كانت ضعيفة وفقيرة ولا تشارك الثقافة الغربية. إن تحليل هيدلي بول (1984) للثورة ضد الغرب اعترف على الأقل بقوة المشاعر المناهضة للاستعمار هناك، وفتح الطريق أمام العالم الثالث للمطالبة بالعدالة. غير أن المدرسة الإنجليزية رأت في الأغلب أن إنهاء الاستعمار يمثل مشكلة لأنه أَضْعَفَ النظام القائم من خلال تقويض تماسكه الثقافي (الغربي).

9 - 2 - حقل العلاقات الدولية يناقش نفسه من جديد

مثلما كان الحال خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، شهد حقل العلاقات الدولية داخل المركز خلال الحرب الباردة «نقاشا كبيرا» آخر. الواقع أن النقاش الكبير الثاني حصل في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، حيث جاء هذا النقاش في سياق الثورة السلوكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي أسهمت على نحو كبير في تشكيل حقل العلاقات الدولية الأمريكي، وقد لُخِّص هذا النقاش في الجدل الذي كان قائما بين هيدلي بول (1966) ومورتون كابلان (1966) الذي سبق ذكره، حيث أشار هذا الجدل على نحوٍ جيد إلى الشرخ المتزايد بين الهواجس المنهجية لحقل العلاقات الدولية الأمريكي والقصور النسبي في الحماس المُبدى حيال هذه المقاربة في معظم الأجزاء المتبقية من المركز. لقد أراد هيدلي بول تبني «مقاربة كلاسيكية» - باستخدام إطار تفسيري قائم على الفلسفة والتاريخ والقانون لتَتَبُّع فهم السياسة العالمية. في المقابل، طالب السلوكيون مثل مورتون كابلان بـ «مقاربة علمية» - باستخدام إطار تفسيري - قائم على الوضعية، وتَتَبع تفسير السياسة العالمية عن طريق إنتاج المعرفة الحركية المرتكزة على نموذج استنتاجي افتراضي (Bull, 1966:361–2)(*). لقد تعلَّق النقاش الكبير الثاني إذن بالمنهجية وليس بالنظرية أو مصادر الابتكار النظري (Kahler, 1997: 30). وكما هو مذكور أعلاه، فقد انضم بعض الواقعيين إلى هيدلي بول في الجدل القائم ضد استخدام الطريقة العلمية في حقل العلاقات الدولية الأمريكي. ومثلما يلاحظ مايلز كاهلر، كان الواقعيون في هذا المجال، من أمثال هانز مورغانتو، «يتموقعون على نحو مباشر في الجانب المضاد للسلوكيين وشنوا هجومًا قويًا على أعمال كل من هارولد لاسويل ومورتون كابلان» (Kahler, 1997: 30; see also M. Williams, 2013). إن النقاش الكبير الثاني لم يَتأتَ بسبب الأحداث الكارثية، أي بالطريقة نفسها التي دفعت بها الحرب العالمية الأولى النقاش الكبير الأول إلى الظهور. بيد أن تلك الأحداث ساعدت لاحقا في تشكيل «الهوية العلمية» لحقل العلاقات الدولية

(*) بشأن التمييز بين الفهم والتفسير، انظر:
(Hollis and Smith 1990).
[المؤلفان].

الأمريكي (Schmidt, 2002:11)، ويمكن القول إن السلوكيين انتصروا في هذا النقاش داخل الولايات المتحدة، ولكن ليس في معظم دول المركز الأخرى. وعلى الرغم من شُح الأدلة المقدمة، فإن النقاش الثاني لم يكن له عمليًا أي تأثير مباشر في دول الأطراف، حيث كانت الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية لاتزال في مهدها. ولكن استنادًا إلى المسح الذي أجريناه لتطور حقل العلاقات الدولية في الأطراف، فمن المعقول أن نفترض أن دراسات وأبحاث حقل العلاقات الدولية هناك كانت أكثر تناغمًا مع المقاربة الكلاسيكية منها إلى المقاربة العلمية.

3 - تفكير حقل العلاقات الدولية في الأطراف

مثلما نوقش في الفصل الرابع، كان التفكير داخل دول الأطراف خلال سنوات ما بين الحربين مزيجًا من العمل الأكاديمي وأفكار المثقفين والقادة العامين، وكانت كفة الميزان تميل بقوة لمصلحة القادة العامين. كان أحد التفسيرات لذلك هو ضعف أو عدم وجود مأسسة لهذا المجال الجديد - حقل العلاقات الدولية الأكاديمي - في معظم دول الأطراف. خلال فترة الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار ظل هذا النمط العام على حاله. وعلى الرغم من بعض تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على حقل العلاقات الدولية الأكاديمي، فإنه لايزال ضعيفًا على نحو عام، وحيثما كان موجودًا كان غالبًا ما يركز على نحو أساسي على السياسة واحتياجات موظفي الدولة. لقد كانت الهيمنة الفكرية لحقل العلاقات الدولية الغربي المزدهر قويةً جدا. وكما يجادل تينكر وويفر (2009c:335)، فقد ظهر شيء من تقسيم العمل مع نظرية حقل العلاقات الدولية في دول المركز، ولم يكن ذلك موجودا في دول الأطراف. وحتى في الصين، عندما انفتح حقل العلاقات الدولية مرة أخرى بعد وفاة ماو تسي وبدأ في النمو بسرعة، استغرق الأمر عدة عقود لأجل استيعاب والتحكم في الكتابات الغربية لحقل العلاقات الدولية قبل التفكير في إمكانيات تأسيس مدرسة صينية لـحقل العلاقات الدولية (Qin, 2010, 2011a). وقد كان جزء كبير من حقل العلاقات الدولية الأكاديمي الوليد في دول الأطراف ضعيف الموارد ومُكَلَّفًا على نحو أساسي بالتدريس/ التدريب بدلًا من البحث. إن ضعف الموارد اشتمل أيضًا على إقصاء دول الأطراف إلى حد كبير من المشاركة المباشرة في دوائر المؤتمرات التي كانت تعقدها

الجمعيات الأكاديمية اليابانية والغربية الجديدة، وظل ذلك على حاله حتى فتحت هذه الجمعيات أبوابها لأجل مشاركة أوسع.

ترك ضعف وحداثة حقل العلاقات الدولية الأكاديمي داخل دول الأطراف المجال مفتوحًا للقادة السياسيين المؤثرين للاضطلاع بإسهام كبير في التفكير بشأن حقل العلاقات الدولية. وقد منح إنهاء الاستعمار القادة السياسيين في الأَطْرَاف أصواتًا أعلى وأكبر نطاقًا للعمل. حيث طرح بعض هؤلاء القادة أفكارًا بشأن النظام الإقليمي والدولي. وعلى سبيل المثال، فإن أونغ سان Aung San من بورما، الذي تعاون في البداية مع اليابانيين، رفض لاحقًا فكرة تكتلات القوى الكبرى (مثل مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبرى الياباني) باعتباره وسيلة لتحقيق السلام والرفاهية الإقليميين. ودعا في مقابل ذلك إلى التعاون الإقليمي على أساس المساواة في السيادة والاعتماد المتبادل، ومن ثم كرر طرح الموضوعات القديمة لتفكير حقل العلاقات الدولية الخاص بالأَطْرَاف، مُتَوَقعًا بذلك ظهور مبادئ الإقليمية في كثير من دول الأَطْرَاف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تلك التي طورتها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تأسست في العام 1967. وخلال الستينيات قدَّم سوكارنو Sukarno الإندونيسي تصورًا راديكاليًّا للصراع القائم بين الشمال والجنوب من خلال المحاججة بأن الانقسام الرئيس للعالم لم يكن من خلال الحرب الباردة، ولكن من خلال الصراع بين «القوى القديمة القائمة» و«القوى الجديدة الصاعدة»، حيث تتألف «القوى القديمة القائمة» من القوى الاستعمارية الغربية التي لاتزال تهدد الدول المستقلة حديثًا من خلال قواعدها العسكرية واستغلالها الاقتصادي. في حين تضم «القوى الجديدة الصاعدة» القوات المتحالفة ضد الاستعمار والاستعمار الجديد، بما في ذلك «المحور المناهض للإمبريالية» في إندونيسيا؛ وكمبوديا؛ وفيتنام الشمالية؛ وجمهورية الصين الشعبية؛ وكوريا الشمالية (Weinstein, [1976] 2007:167). كان ثمة أيضًا أمثلة على انتشار الأفكار الإقليمية بشأن السيادة والمساواة والاعتماد الاقتصادي على الذات في عديد من المناطق. فكوامي نكروما Kwame Nkrumah، الذي مُنِع من حضور مؤتمر باندونغ في العام 1955 من قِبل بريطانيا المُسْتَعْمِرَة لغانا، تبنى مبادئ مؤتمر باندونغ (مثل الامتناع عن الدخول في التكتلات الإقليمية التي تقودها القوى الكبرى، والاعتماد الاقتصادي على الذات) في

تنظيم أول تجمع رسمي للدول الأفريقية المستقلة حديثًا: أي مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أكرا Accra في 15-22 أبريل 1958. وقد عُقد مؤتمر لاحق في أديس أبابا في العام 1960، حيث طور مبادئ إنهاء الاستعمار؛ والسيطرة على الأسلحة؛ والسيطرة على الموارد الطبيعية؛ ووضع بعض الأسس لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1963.

بينما ظل إنهاء الاستعمار غير مكتمل من أواخر الأربعينيات إلى منتصف السبعينيات، كان بإمكان هؤلاء القادة على الأقل الاستمرار في موضوعات مناهضة الاستعمار والعنصرية منذ سنوات ما بين الحربين وما قبلها. ومع تحول الاستعمار الرسمي إلى مجرد تاريخ، تحول الخطاب أكثر نحو معارضة الاستعمار الجديد، لا سيما بخصوص أشكال التفاوتات الاقتصادية والتنموية التي ظلت قائمة فترة طويلة بعد أن نالت معظم الشعوب الاستقلال السياسي. لقد ظلت مناهضة العنصرية موضوعًا قويًّا، لا سيما ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وضد إسرائيل، وكلاهما يُنظر إليه من قبل معظم دول العالم الثالث على أنهما دولتان استعماريتان. وفي الشرق الأوسط تبنى جمال عبدالناصر وأعاد تنشيط فكرة الوحدوية العربية المتأتية من سنوات ما بين الحربين. وفي الهند كان لأفكار نهرو بشأن عدم الانحياز والمنطقة غير الإقصائية تأثير كبير في مقاربات السياسة الخارجية للعالم الثالث، وعلى الأخص حركة عدم الانحياز، على الرغم من أنها لم تحظ باهتمام كبير في المناقشات النظرية لحقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز (Behera, 2009:143). وقد كان لأفكار غاندي بشأن المقاومة اللاعنفية تأثير عملي وفكري في جميع أنحاء العالم، مما ألهم مارتن لوثر كينغ ونيلسون مانديلا. وقد تردد صدى أفكار ماو تسي تونغ بشأن السياسة الاشتراكية والتنمية على نطاق واسع بين تيارات أقصى اليسار في عديد من الأماكن. وكانت «نظريته للعوالم الثلاثة» منذ منتصف السبعينيات تمثل مشروعًا سياسيًّا ضد هيمنة القوتين العظميين (العالم الأول) وطريقة لفهم ديناميات السياسة العالمية على نحوٍ عام (Garver, 2016:327–8)(*). لقد طوّر ماو تسي

(*) كان تصنيف ماو للعوالم الثلاثة مختلفًا عن النموذج القياسي، الذي كانت فيه الدول الغربية المتقدمة هي العالم الأول، والكتلة الاشتراكية باعتبارها العالم الثاني، والدول المتخلفة باسم العالم الثالث. اتفق مخطط ماو مع هذا بالنسبة إلى العالم الثالث، ولكن كان العالم الثاني هو الدول المتقدمة بخلاف القوتين العظميين. [المؤلفان].

تونغ أيضًا؛ جنبًا إلى جنب مع تشي جيفارا وريجيس دوبريه Régis Debray، فكرة حرب العصابات وروجوا لها ومارسوها كإستراتيجية يستخدمها الضعفاء عسكريًا ضد القوة العسكرية - ما يُطلق عليه اليوم «الحرب غير المتكافئة».

على نحوٍ عام، وكما هو موضح سابقا، استمرت نظرية العلاقات الدولية السائدة داخل المَرْكَزٍ في التركيز على القطبية الثنائية والمُشكلات الغربية وعلاقات القوى الكبرى. وعلى الرغم من أن إنهاء الاستعمار مثَّل أحد التطورات الرئيسة التي حددت ممارسة العلاقات الدولية لما بعد العام 1945، فإن الديناميات المتغيرة في علاقات المَرْكَز - الأَطْرَاف لقيت اعترافًا خافتا في نظرية العلاقات الدولية. كانت العلامة الرئيسة للتغيير، كما أشرنا في الفصل الرابع، تتمثل في ظهور منظورين بشأن العلاقات الدولية قادمين من الأَطْرَاف من أجل تحدي النقاشات الجارية داخل المَرْكَز: نظرية التبعية؛ ونظرية ما بعد الاستعمارية. لقد نشأت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية، وهي المنطقة التي شهدت إنهاء الاستعمار في وقت مبكر بكثير مقارنة بآسيا أو أفريقيا أو الشرق الأوسط. وعلى رغم ذلك، فإن الدول الأخيرة، وخاصة في آسيا، يمكن أن تدعي أنها تمثل مرحلة ولادة نظرية أخرى غير غربية لحقل العلاقات الدولية: أيْ نظرية ما بعد الاستعمارية. وبينما يرى الباحثون عمومًا أن نظرية ما بعد الاستعمارية قد جاءت بعد نظرية التبعية، فإنه يمكن المحاججة بأن جذورها الفكرية والعملية قد وُضعت في وقت سابق. إن لكل من نظرية التبعية ونظرية ما بعد الاستعمارية نقاط منشأ متشابهة، حيث يربط كلاهما المستعمرات بالقوى الاستعمارية السابقة بمعنى سلبي(*).

1 - 3 - ما بعد الاستعمارية

لنظرية مابعد الاستعمارية جذور ترجع إلى نصف الألفية الثاني المرتبط بالتوسع الإمبراطوري الأوروبي إلى ما وراء البحار. إن الأمر يتعلق برؤية هذا المسار ليس فقط باعتباره مسار هيمنة ونضالات ضد الاستعمار، ولكن أيضًا يتعلق برؤيته من

(*) القراء الذين يرغبون في مراجعة أكثر تفصيلا لتفكير حقل العلاقات الدولية في الأطراف يجب أن يطلعوا على: (Tickner and Wæver 2009a), (Tickner and Blaney 2012, 2013).

[المؤلفان].

خلال مواجهات ثقافية وإعادة تشكيل متبادلة(*). كمقاربة أكاديمية للتفكير في حقل العلاقات الدولية، تنتمي ما بعد الاستعمارية على نحوٍ أساسي إلى فترة مابعد العام 1989، بيْد أنها شهدت بعض البدايات المهمة خلال الحرب الباردة. يتعلق كثير من الإلهام المبكر لمقاربة ما بعد الاستعمارية بالتفاعل بين عالم الممارسة والعالم الأكاديمي لحقل العلاقات الدولية، وإعادة التقييم الذي اضطلع بها الأكاديميون لمؤتمر آسيا وأفريقيا للعام 1955 في باندونغ. لقد اعتنقت ما بعد الاستعمارية مؤتمر باندونغ باعتباره واحدا من لحظاتها التأسيسية. وعلى حد تعبير مصطفى باشا، في حين أن مؤتمر باندونغ ربما لم يحقق جميع أهدافه السياسية أو الاقتصادية المعلنة، فإنه يمثل «لحظة حرجة في القصة العالمية التي سُردت بإيعاز من حقل العلاقات الدولية» (Pasha, 2013: 146, emphasis original).

جاء مؤتمر باندونغ نتيجةً للمؤتمرين من «مؤتمر العلاقات الآسيوية» ARC، اللذيْن عُقِدَا في نيودلهي خلال العامين 1947 و1949. وقد تناول جدول أعمال مؤتمر العام 1947 ثماني قضايا شملت: الحركات الوطنية من أجل الحرية؛ والمُشكلات العرقية؛ والهجرة داخل آسيا؛ والانتقال من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني؛ والزراعة؛ وإعادة الإعمار؛ والتنمية الصناعية؛ ومُشكلات العمل والخدمات الاجتماعية؛ والمُشكلات الثقافية، ووضع المرأة والحركات النسائية (Appadorai, 1979). في حين رُبط المؤتمر الثاني لمؤتمر العلاقات الآسيوية على نحوٍ خاص بمطلب استقلال إندونيسيا عن الحكم الهولندي (Acharya, 2009: 34–5). وذهب مؤتمر باندونغ إلى أبعد ما ذهب إليه مؤتمر العلاقات الآسيوية، حيث لم ينحصر هدفه في «مواصلة النضال من أجل التعميم الكامل للاستقلال الوطني»، بل تعدى ذلك ليهدف إلى «صياغة وتأسيس معايير معينة لإدارة العلاقات الدولية الحالية، وصياغة أدوات التطبيق العملي لتلك القواعد» (Abdulghani, 1964: 72, 103). كان هدف مؤتمر باندونغ هو التوصل إلى «اتفاق بشأن المبادئ العامة» للسلوك في الشؤون الدولية (League of Arab States, 1955: 23). لقد كان بمنزلة تحول من معارضة الاستعمار إلى محاولة الظفر بمكانٍ للعالم الثالث ضمن المجتمع الدولي

(*) وهذا يشمل قصة أصحاب البشرة السمراء في الولايات المتحدة، الذين ارتبطت عبوديتهم بالاستعمار والعنصرية، والذين ارتبط نضالهم من أجل التحرر بالنزعة الوحدوية الأفريقية، كما هو موضح في الفصول السابقة. [المؤلفان].

العالمي. وقد اعتبر المشاركون في مؤتمر باندونغ إعلان السلام العالمي «أهم قرار»، لأنه حدد «المبادئ التي تنظم علاقاتهم بعضهم مع بعض؛ وكذا علاقاتهم مع العالم بأسره» (League of Arab States, 1955:151).

بعد مؤتمر باندونغ وصل التحرك نحو الوعي المتزايد في بلدان العالم الثالث؛ والسعي إلى تحقيق مشاركة أكبر والتعبير عن رأي في المجتمع الدولي العالمي؛ إلى ذروته في الستينيات والسبعينيات مع تأسيس حركة عدم الانحياز في العام 1961، ووصل إلى حد الدعوة اللاحقة إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتشكيل نشاطات مجموعة الـ 77. لقد أثارت حرب فيتنام والتدخلات الأخرى التي قِيدَت من قبل الولايات المتحدة، لا سيما في أمريكا اللاتينية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة تتصرف كقوة إمبريالية جديدة (Viotti and Kauppi, 2011:211). وخلال فترة السبعينيات قُوِّضت الآمال المعقودة بشأن مزيد من المشاركة والتعاون بين الشمال والجنوب، مما أدى إلى تفاقم إدراك اللاعدالة واللامساوة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي (Darby, 2004:2). وقد شكلت كل هذه الأحداث عوامل مهمة في إثارة نظرية العلاقات الدولية ما بعد الاستعمارية.

لقد جاء الباحثون المُؤَسِّسُون لما بعد الاستعمارية من مثل فرانتز فانون Frantz Fanon؛ وإدوارد سعيد(*)؛ وغاياتري شاكرافورتي سبيفاك Gayatri Chakravorty Spivak؛ وهومي بابا Homi Bhabha؛ ونغوغي وا ثيونغو Ngugi wa Thiong'o من مجموعة متنوعة من المهن والتخصصات، وكانوا مؤثرين في عمل أولئك الذين أقحموا منظور مابعد الاستعمارية ضمن حقل العلاقات الدولية. لقد تجسدت بعض الحجج الرئيسة لما بعد الاستعمارية في رفض إيمي سيزير Aimé Césaire (1955) مهمةَ الاستعمار «الحضارية» المزعومة، وعمل فرانتز فانون (1965) بشأن التأثير اللاإنساني للاستعمار، وفَضْحِ إدوارد سعيد (1978) لـ «الاستشراق» وتصويره للمُسْتَعْمَر على أنه دوني؛ وغريب؛ ومُستَبِد؛ وصوفي مثلما تطرحه الأعمال الأدبية

(*) أحد أهم المفكرين في القرن العشرين وعمل أستاذا جامعيا للنقد الأدبي والأدب المقارن في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، ومن أهم أعماله كتاب الاستشراق، وقد نشرت له سلسلة «عالم المعرفة» كتابا بعنوان «إدورد سعيد: أماكن الفكر»، العدد الرقم 492، مارس 2022. [المحرر].

الغربية. فقد اكتشف كتاب «مُعَذَّبُو الأرض» لفرانتز فانون (1965) كيف أن الاستعمار فرض على رعاياه شعورًا بالتبعية؛ ودونيةٍ سياسية ونفسية واقتصادية واجتماعية عميقة إلى درجة أنه لا يمكن معالجتها إلا من خلال اللجوء إلى العنف. وسعى كتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد (1978) إلى إظهار إلى أي مدى أن ما كان وما أصبح يُعرف باسم «الغرب»، اشتُق إلى حد كبير من «الآخر» في «الشرق» («الغرب» هو كل شيء، في حين أن «الشرق» لا شيء ولا يمكن أن يكون أي شيء، ويسعى الغرب من خلال الإمبريالية إلى ضمان تحقيق تلك النبوءة).

نظرًا إلى أن فكر مابعد الاستعمارية يَتَأَتى من مجموعة متنوعة من المنظورات الأدبية والماركسية والغرامشية، وكذا من مجموعة من مفكري ما بعد الحداثة، فقد انتُقد باعتباره «غير شرعي نظريًّا» (Kennedy, 1996: 347–8). ونظرًا إلى التأثير الثقيل لعلماء الأدب، مثل إدوارد سعيد وغاياتري سبيفاك، فإن ارتباط ما بعد الاستعمارية مع حقل العلاقات الدولية يُعَدُّ ضعيفًا إلى حد ما من قبل علماء التخصص التقليديين، على الرغم من عمل حقل العلاقات الدولية مابعد الاستعماري بقوة على تحديد موقع نظرية ما بعد الاستعمارية ضمن المناقشات الجارية داخل التخصص. وبسبب أصولها في دراسات الأدب، فإن ما بعد الاستعمارية، على عكس نظرية التبعية، غالبًا ما تُظهر التركيز على القوى الفكرية التي تُشَكل المجتمع، وذلك على حساب القوى المادية. فنظرية التبعية «هي في الأساس نظرية اقتصادية للتخلف لا تفسح المجال بسهولة لتحليل قضايا العرق والثقافة واللغة والهوية» (Tikly, 2001:251). وعلى رغم ذلك، فإن هذه القضايا تعد من بين الاهتمامات المركزية لما بعد الاستعمارية، فهي تُعَد ناشئة جزئيًّا عن الموضوعات الهوياتية في الأدب القادم من المستعمرات السابقة، وجزئيًّا تعد ناشئة من جذور ما بعد الاستعمارية في دراسات المناطق، والتي أصبحت في بعض النواحي تمثل خلفًا لها (Harootunian, 2002).

بوصفها فكرة سياسية، تنظر ما بعد الاستعمارية إلى أصول النظام الدولي الحديث ليس بدءا من العام 1648، أو بدءا من صلح وستفاليا، ولكن بدءا من العام 1498، مع «اكتشاف» كولومبوس العالم الجديد. وتحاجج ما بعد الاستعمارية بأنه نظرًا إلى أن المعرفة المتعلقة بالنظام الدولي والنظام العالمي قد أُنتِجت على نحوٍ

كبير خلال فترة التوسع والهيمنة الاستعمارية الغربيين، فإن هذا الإنتاج للمعرفة يجب أن يكون موضع تساؤل واستشكال (Grovogui, 2013:249). ومن ثم، فإن أنصار ما بعد الاستعمارية يشككون، على أقل تقدير، في الإثنوغرافيا والأنثروبولوجيا الاستعمارية، وفي الواقع، في أي نظرة كونية متولدة عن الغرب، بما في ذلك الرأسمالية والماركسية (Chibber, 2013). حيث يهتم أنصار ما بعد الاستعمارية على نحوٍ خاص بكيفية تقبل حقل العلاقات الدولية للمعرفة السائدة من دون إخضاعها للتمحيص النقدي الصارم.

2 - 3 - نظرية التبعية

تستند نظرية التبعية إلى فهمٍ مادي للبنية الاقتصادية الدولية، وتُسلط الضوء على عدم المساواة القائمة بين الاقتصادات الغربية المتقدمة والاقتصادات المتخلفة أو النامية في العالم الثالث. تجادل نظرية التبعية بأن تقسيم البنية الاقتصادية الدولية إلى «مَركَز» و«أَطْرَاف» يجعل من دول الأَطْرَاف تعتمد على نحوٍ أساسي على دول المَرْكَز، كما يجعلها تعاني عائقا مزمنا في شروط التجارة.

طُوِّرت الجوانب الاقتصادية الأساسية للأفكار التي ارتبطت بنظرية التبعية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي من قبل الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبيش Raúl Prebisch، قبل أن تصبح مسألة التبعية تمثل قضية في السياسة الدولية. كانت أفكار بريبيش مؤثرة على نحوٍ خاص في المسرح الدولي لأنه شغل منصب رئيس اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إبان تشكيلها في العام 1948، وحولها إلى منصة انطلاقٍ لأفكاره. بعد ذلك، انتقل بريبيش ليصبح أول مدير عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، حيث تصدر الأصوات الداعية إلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد (The Economist, 2009). لقد حولت صِيَغٌ لاحقة من نظرية التبعية، وخاصة عمل فرناندو كاردوسو Fernando Cardoso وإنزو فاليتو (1972) Enzo Faletto، التركيز قليلاً من الاهتمامات الاقتصادية البحتة نحو الاهتمام بمقاربة الاقتصاد السياسي. بهذا المعنى، توقعت نظرية التبعية عودة ظهور الاقتصاد السياسي الدولي في حقل العلاقات الدولية الغربي السائد خلال السبعينيات والثمانينيات. كان لنظرية التبعية، خاصة في أعمالها اللاحقة، صِيَغٌ ماركسية ملحوظة.

وكان بعض هذا مؤثرًا في الاقتصاد السياسي الدولي السائد، على الرغم من أن الأخير كان لديه الكثير من الميول الليبرالية. لقد كانت التنمية والتخلف والتبعية، وفق كاردوسو وفاليتو، ناتجة عن تأثيرات البنية الاقتصادية والسياسية الدولية. وبالابتعاد عن الحجج الاقتصادية البحتة، اعتقد كاردوسو وفاليتو أنه من الضروري أيضًا تحليل القوى الاجتماعية والأيديولوجيات. وبصرف النظر عن العلماء والمهنيين المذكورين سابقا والقادمين من أمريكا اللاتينية، فإن من ضمن المساهمين الرئيسين الآخرين في أدبيات نظرية التبعية كان ثمة أندري غوندر فرانك Andre Gunder Frank (1966, 1971)، الذي ركز على الاقتصاد السياسي الماركسي؛ وكذا سمير أمين (1972)، الباحث الماركسي المصري الفرنسي الذي كرس أعماله لتحليل أفريقيا من ضمن عديد من المناطق الأخرى. كما ترتبط نظرية التبعية أيضا بنظرية يوهان غالتونغ Johan Galtung البنيوية للإمبريالية (1971). حيث سعى غالتونغ إلى تسليط الضوء ليس على اللامساواة القائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف على المستوى الدولي فقط، ولكن أيضًا على اللامساواة القائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف داخل الدول نفسها. يعرف غالتونغ الإمبريالية بأنها «نظام يقسم الجماعات ويربط بعض الأجزاء بعضها ببعض في إطار علاقات انسجام المصالح، كما يربط أجزاء أخرى بعضها ببعض في إطار علاقات تنازع أو تضارب المصالح (Galtung, 1971: 81, emphasis original). وقد طوَّر غالتونغ هذه النظرية بهدف تحقيق «التحرر» من «العنف البنيوي».

كان التركيز الأولي لنظرية التبعية ضيقًا للغاية، حيث إنها ركزت فقط على الجوانب الاقتصادية للتبعية. وبالاعتماد على تجربة أمريكا اللاتينية، وتحديدًا الأرجنتين، جادل راؤول بريبيش بأن دول الأطراف لا يمكنها أن تتطور أبدًا لأنها كانت تعتمد على صادرات المواد الخام كمصدر للدخل، بينما كانت دول المركز تعتمد على التصنيع. لم يكن من المرجح أن يتغير هذا العائق النسبي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية في ظل النظام الليبرالي الغربي الذي فرض التجارة الحرة. وبدلًا من ذلك دعا بريبيش إلى حماية الاقتصادات الوطنية للأطراف من خلال تبني سياسات توطين التصنيع كبديل عن الواردات. وكما يشير إريك هيلينر، يعتقد بريبيش أن دول الأطراف «بحاجة إلى عزل نفسها عن الصدمات القوية المتأتية من البلدان الصناعية، كما أنها بحاجة إلى إيجاد خيارات سياسية لتعزيز التصنيع والتنمية الاقتصادية

المدعومة من طرف الدولة» (Helleiner, 2017: 89). كان هذا مطلوبًا لحماية الصناعات الناشئة وللسماح بتوطين التصنيع المحلي. وقد خَلُصَ بريبيش إلى هذا الاستنتاج من خلال ملاحظته القائلة بأن «سعر المنتجات الأولية يميل إلى الانخفاض بالنسبة إلى أسعار السلع المصنعة (التي تجسد إنتاجية أعلى)، ومن ثم فإن البلدان الصناعية تستفيد من التجارة أكثر مما تستفيد الدول النامية» (The Economist, 2009) لذلك، كان التغيير البنيوي مطلوبًا بغية تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد توصل الاقتصادي البريطاني الألماني المولد هانز سينجر Hans Singer إلى الاستنتاج نفسه على نحوٍ مستقل، وأصبحت أفكارهم تُعرف باسم أطروحة «بريبيش سينجر» (Toye and Toye, 2003).

اكتسبت نظرية التبعية مكانة بارزة في حقل العلاقات الدولية في وقت كانت هناك مخاوف سائدة بين دول العالم النامي بشأن الافتقار إلى التنمية الاقتصادية بعد مرحلة إنهاء الاستعمار. فخلال السبعينيات والثمانينيات، أدت مُشكلات ديون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي واجهتها عديد من دول العالم الثالث، وخصوصا في أفريقيا، إلى تفاقم هذه المخاوف بسبب الشروط القاسية المفروضة. ورأى منظرو التبعية أن هذه تُعَدُّ قضية بنيوية، حيث مارست القوى الاستعمارية السابقة شكلًا من أشكال الاستعمار الجديد من خلال فرض التبعية الاقتصادية، وذلك على عكس الحكم الاستعماري المباشر. وبلغ تأثير نظرية التبعية في الشؤون الدولية ذروته في العام 1974 عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الرامي لإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وكان الكثير من الزخم المؤيد لذلك يأتي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وفي حين أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يكن ناجحًا من ناحية تنفيذ البنود الواردة فيه، فإنه كان مهمًا لأنه عبر عن مخاوف العالم النامي بشأن الآثار السيئة للتجارة الحرة المفروضة.

بعد حماسها الأولي الذي بلغ ذروته خلال السبعينيات، تَطَوَّرَت نظرية التبعية إلى نظريةٍ للنظم العالمية، والتي تشترك في جميع خصائص الأولى تقريبًا مع وجود اختلافات مهمة. ترتبط نظرية النظم العالمية على نحوٍ وثيق بأعمال إيمانويل والرشتاين (Immanuel Wallerstein (1974, 1979, 1983, 1984،

حيث كان له موضوع بنيوي قوي للاقتصاد السياسي الدولي مبني على التفاعل الديناميكي بين المَرْكَز، وشبه الأَطْرَاف، والأَطْرَاف. لقد عكست نظريته صدى كل من المقاربات الماركسية والليبرالية للاقتصاد السياسي الدولي، وأصبحت نظرية مؤثرة في العلوم الاجتماعية والتاريخ. وكانت نظريته متوافقةً على نطاق واسع مع نظرية التبعية ولكن كان لها تاريخ أكبر ونطاق نظري خاص. إن نظرية النظم العالمية كانت نظريةً بنيويةً وماديةً، ركزت أساسا على المَرْكَز والأَطْرَاف. وفي حين ركزت نظرية التبعية في المقام الأول على التأثيرات قصيرة المدى للعالم الثالث، وتحديدًا أمريكا اللاتينية، فإن نظرية النظم العالمية تمركزت على بنية وعلاقات الاقتصاد الدولي بمعناه العالمي الحقيقي.

كان أحد الانتقادات الرئيسة الموجهة إلى نظرية التبعية هو تركيزها المفرط، حتى الحصري، على القضايا الاقتصادية. إذ حالت نزعتها المادية دون دمج قضايا العرق والجنس في تحليلاتها. وهكذا، وبرغم تركيزها على الأمم المهمشة في العالم، أو الأَطْرَاف، فإن هذه النظرية لم تصلح لتحليل أنواع أخرى من التهميش، مثل الجماعات المهمشة داخل الدول. كما لم يسمح التركيز البنيوي لنظرية التبعية بالتنظير بشأن دور النخب داخل دول الأَطْرَاف، وتحديدًا اهتمامهم وعملهم تجاه الحفاظ على العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة مع المَرْكَز الغربي. ثمة نقد آخر يتمثل في الفاصل القائم بين النظرية والتطبيق. ففي حين اكتسبت الدعوة إلى إنشاء اقتصاد دولي جديد انكشافًا وزخمًا كبيرين خلال فترة السبعينيات، أثبتت بنود تلك المبادرة أنها غير قابلة للتطبيق وتُركت من دون إنفاذ. وعندما أصبح كاردوزو رئيسًا للبرازيل تراجع عن نظريته ونفَّذ بدلًا من ذلك سياسات تتعارض مع كتاباته ذات التوجه الاشتراكي (Viotti and Kauppi, 2011: 202). ربما يكون أكبر انتقاد موجه إلى نظرية التبعية هو تركيزها على البنية الاقتصادية في وقت معين من التاريخ وكذلك في مناطق معينة من العالم، مما حال دون تعميم استنتاجاتها. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت اقتصادات شرق آسيا في الصعود انطلاقا من السبعينيات، وشهدت نموًا اقتصاديًّا سريعًا في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فهي لم تحقق ذلك عن طريق استبدال الواردات، ولكن عن طريق ترويج الصادرات، حيث جعلت هذه الظاهرة نظرية التبعية تفقد كثيرا من أهميتها.

منذ فترة الثمانينيات، انتقل الكثير من الزخم في التنظير بشأن العالم غير الغربي إلى نظرية النظم العالمية وما بعد الاستعمارية. وعلى رغم ذلك، كان لنظرية التبعية تأثير كبير. يبدو أنها كانت أول نظرية لحقل العلاقات الدولية تَتَأَتى من الأَطْرَاف لتُقْحِم نفسها داخل المَرْكَز وتسهم في النقاشات الدائرة فيه. بحيث أسهمت في إيجاد نظرية النظم العالمية كما أسهمت في إعادة إدخال الاقتصاد السياسي الدولي لاحقًا ضمن حقل العلاقات الدولي داخل المَرْكَز، وتناولها من قِبل باحثين أساسيين مؤثرين من أمثال غالتونغ. وكما يجادل ميشيل بانكس (18 :1985)، فإن البنيوية، بما في ذلك الإمبريالية، «كانت تلوح في الأفق دائمًا في ظلال حقل العلاقات الدولية» طوال فترة تكوينها. وكما ناقشنا في الفصلين الثاني والرابع، فإن حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز تعمد تهميشها بالفعل. ولكن أخيرًا «سُلِّط الضوء عليها» في حقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز، وذلك من خلال أعمال مُنَظِّرِي التبعية في فترة الستينيات والسبعينيات. لقد كان هناك تقسيم معين للعمل بين نظرية التبعية وما بعد الاستعمارية. وكما يلاحظ إيلان كابور (8–647 :2002)، فإن «نظرية التبعية تتبنى منظورًا بنيويًّا واجتماعيًّا اقتصاديًّا، وترى أن الإمبريالية والتنمية مرتبطتان بتكشف الرأسمالية، في حين تُفضل نظرية ما بعد الاستعمارية تبني منظور ثقافي مابعد بنيوي، وربط الإمبريالية وصفة الفاعلية بالخطاب وسياسة التمثيل». وسيناقش الفصل الثامن نظرية ما بعد الاستعمارية بتفصيل أكبر.

3 - 3 - حقل العلاقات الدولية في الأقاليم

لقد أصبح تتبع تطور حقل العلاقات الدولية على نحوٍ منهجي في مختلف الأقاليم غير الغربية أمرًا صعبًا بسبب المأسسة الضعيفة عمومًا لهذا الحقل المعرفي في معظم دول الأَطْرَاف (نوقش ذلك سابقًا)، والقيود السياسية المفروضة على العمل الأكاديمي وما يترتب على ذلك من ندرة في المعلومات. وفي حين شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بداية أبحاث حقل العلاقات الدولية في جميع أرجاء العالم في النضج وفي التعبير عن الأفكار الرئيسة لهذا التخصص، فإن أسسها المفاهيمية المهمة وُضعت خلال الحرب الباردة.

4 - 3 - آسيا

تعاني دراسة تطور حقل العلاقات الدولية في الآسيوي بعض مُشكلات التنوع الموجودة داخل الإقليم والاختلافات الموجودة في الأقاليم الأخرى، وإن كان ذلك حاصلا على نطاق أعلى، خاصةً بسبب حقيقة أن القوى الثلاث الرئيسة المحتضنة لحقل العلاقات الدولية، وهي اليابان والهند والصين، تمكنت من تطوير مجال الدراسة هذا بطرق مختلفة ومتميزة (Alagappa, 2011) ومن دون أي روابط بعضها مع بعض. بالإضافة إلى ذلك، كانت اليابان تشكل جزءًا من مَرْكَز حقل العلاقات الدولية أكثر من كونها تشكل جزءًا من الأَطْرَاف، كما أن تطوير حقل العلاقات الدولية في هذه البلدان يُعَد أيضًا عملية ديناميكية، تستجيب للسياسات المحلية المتغيرة والتيارات الجيوسياسية التي تواجه الدولة.

ففي الهند كانت «السردية الرئيسة» لحقل العلاقات الدولية هي عدم الانحياز، على الرغم من أن الهند انضمت لاحقًا إلى سياسات السعي وراء الأمن بالمعنى التقليدي (Alagappa, 2011: 204). وفي الصين كانت السردية الرائجة تتمركز على موقعها كدولة اشتراكية تتماهى مع العالم النامي. ومن المفارقات أن مجتمع حقل العلاقات الدولية في الهند، على الرغم من دور الدولة باعتبارها مؤسسا لحركة عدم الانحياز ومُنَاصِرة للتضامن بين دول العالم الثالث، فشل في بناء مفهوم عدم الانحياز بوصفه مساهمة نظرية قوية لحقل العلاقات الدولية متأتية من العالم غير الغربي (Mallavarapu, 2009). كان هذا على عكس ما كان يحدث في الصين، حيث يمكن اعتبار نظرية العوالم الثلاثة لماو تسي تونغ (الموضحة سابقا) مساهمةً صينيةً في حقل العلاقات الدولية (Alagappa, 2011). ولكن خلال معظم هذه الفترة كان حقل العلاقات الدولية الأكاديمي الصيني إما يقبع تحت سيطرة أيديولوجية صارمة للحزب، وإما يتموضع بجانب معظم الحياة الجامعية المحاطة بفوضى الثورة الثقافية.

وفي حين أن بعض النظريات الغربية، خاصة الواقعية الكلاسيكية، كانت مؤثرة في كل من الهند والصين، فإن ما بعد الاستعمارية والمقاربات المستوحاة من دراسات التبعية كانت شائعة على نحوٍ كبير في الهند، إذ يمكن أن تكون الأخيرة تمثل أهم مساهمة للهند في نظرية العلاقات الدولية. وعلى رغم ذلك، يرفض بعض الباحثين

الهنود البارزين في هذا التخصص فكرة وجود أي مقاربة هندية متميزة لحقل العلاقات الدولية (Mallavarapu, 2009: 166; Behera, 2010: 92).

خلال فترة الحرب الباردة، أسهم المفكرون/ الباحثون الهنود في أفكار النظام العالمي والعدالة من وجهة نظر التجربة الهندية. لكن هذه المساهمات لم تشكل فهمًا متجانسًا للنظام العالمي. قد يكون من الممكن أيضًا، مع بعض مخاطر التبسيط المفرط، وصف سيسر جوبتا Sisir Gupta بأنه «واقعي صارم»؛ وأيضا نَعْتُ أرجون أبادوراي A. Appadorai بأنه ليبرالي أممي؛ وجواهر لال نهرو باعتباره ليبراليًّا واقعيًّا؛ وآشيس ناندي Ashis Nandy باعتباره مؤيدًا لما بعد الاستعمارية. لقد وجد سيدهارث مالافارابو Siddharth Mallavarapu (2018: 169–70) «انتقائية كبيرة في الطريقة التي وُضعت بها نظرية للنظام في ساحة تفكير حقل العلاقات الدولية الهندي... سيكون في غير محله إسناد أو فرض أي وجهة نظر جوهرية أو أحادية للنظام السياسي تنبع من الهند». وفي الوقت نفسه، «غالبًا ما كانت وجهات النظر هذه في حوار بعضها مع بعض إما عن طريق التأييد وإما عن طريق النقد» (Mallavarapu, 2018:170). علاوة على ذلك، اكتشف سيدهارث مالافارابو وجود روح معيارية قوية كميزة مشتركة لهذه المساهمات الهندية (Mallavarapu, 2018: 170). أما نافنيتا بيهارا Navnita Chadha Behera، فرافع لأجل إنشاء مواقع بديلة لبناء المعرفة، وهو ما يمكن النهوض به من خلال توظيف وجهات نظر مختلفة، كطريقة لبناء حقل علاقات دولية جديد. إذ يجب أن يعتمد الحقل على تأكيدات ما بعد الوضعية بشأن الثقافة والهوية (Behera, 2007: 355).

5 - 3 - أمريكا اللاتينية

خلال السبعينيات والثمانينيات، أفسح اهتمام أمريكا اللاتينية بنظرية التبعية المجال أمام الاستقلال الذاتي، مستمدًا بذلك من الواقعية الكلاسيكية أفكارها بشأن دور النخب السياسية ودور السلطة. والاستقلال الذاتي، كما توضح ذلك أرلين تكنر (2009: 33)، كان يُنظر إليه على أنه «شرط مسبق لتحقيق التنمية الداخلية وبناء إستراتيجية سياسة خارجية ناجحة... كآلية للحماية من الآثار الضارة للتبعية على المستوى المحلي، ومن مستوى الداخل إلى الخارج كأداة لتأكيد المصالح الإقليمية

في النظام الدولي». كان التفكير المعرفي البرازيلي مؤثرا على نحوٍ خاص في تطوير مفهوم الاستقلال الذاتي. وكنظرائهم في الأقاليم الأخرى، وجد باحثو حقل العلاقات الدولية في أمريكا اللاتينية أن نظريات العلاقات الدولية المستوردة ناقصة في شرح الواقع المحلي، ولكن بدلًا من التخلي عنها تمامًا، قاموا بتَبْيِئَتِهَا/ تَوْطِينَهَا. وقد أدى ذلك إلى ظهور ما تسميه أرلين تكنر بنموذج أمريكا اللاتينية «الهجين» (A. B. Tickner, 2009: 33)، حيث تُجسد أعمال هيليو جاغواربي Helio Jaguaribe وخوان كارلوس بويج Juan Carlos Puig هذا التوليف أو «التهجين»، أو «الدمج الإبداعي» لمبادئ حقل العلاقات الدولية التقليدي في التحليلات الإقليمية للعلاقات الدولية، مما يؤدي إلى «اندماج المفاهيم المتأتية من نظريات التبعية والواقعية والاعتماد المتبادل... التي أصبحت أساسية لتحليل القضايا العالمية في عديد من دول المنطقة» (A. B. Tickner, 2003a: 331).

6 - 3 - أفريقيا(*)

كما هو الحال في المناطق الأخرى، اعتمد حقل العلاقات الدولية الأفريقي تَكْيِيف والتَكَيف مع مفاهيم ونظريات حقل العلاقات الدولية الغربي. لقد انتقد باحثو حقل العلاقات الدولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA) الخطوط المهيمنة لحقل العلاقات الدولية الغربي، مثل تركيبة «جديد - جديد» Neo-Neo. ومن وجهة نظر ما، «فإن توليفة «جديد – جديد» لم تفشل فقط في شرح الحقائق السياسية الدولية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بل كانت تسمح باستغلال المنطقة أيضًا وتضفي الشرعية على سياسة الاستغلال من خلال التأكيد على سياسة القوة» (Claassen, 2011:182). لقد جمع باحثو العلاقات الدولية الأفارقة بين نظريات التحديث والتبعية ووجهات نظر الدولة. ففي حِجاجه ضد طبيعة مركزية الدولة في نظرية العلاقات الدولية الحديثة، يشير أسيس مالاكياس Assis

(*) نحن ندرك حقيقة أن مصادرنا الخاصة بأفريقيا تعود على نحو أساسي إلى فترة ما بعد الحرب الباردة. إن قدرًا كبيرًا من أبحاث حقل العلاقات الدولية في أفريقيا حديث العهد نسبيًّا، لا سيما بالمقارنة مع أمريكا اللاتينية وآسيا، ولكن كما هو الحال مع مصادر أبحاث حقل العلاقات الدولية والنقاش الدائر بشأن مناطق أخرى والكثير منها حديث العهد نسبيًّا، فهي تغطي الموضوعات الرئيسة للحقل مثلما تطور خلال الحرب الباردة. [المؤلفان].

Malaquias (2001: 27) إلى أن الدولة أو الجهات الفاعلة دون الدولة يجب أن تكون وحدة تحليل حقل العلاقات الدولية الأفريقي بدلًا من الدولة الوستفالية.

كما أن الانقسام بين أولئك الذين يفضلون الإطار العالمي القائم على الغرب وأولئك الذين يفضلون الإطار السياقي القائم على أفريقيا قد ميز أيضًا أبحاث حقل العلاقات الدولية في المنطقة (Ofuho, 2009: 74). كانت أبحاث حقل العلاقات الدولية الأفريقي منذ البداية أكثر توجهًا نحو التحديات التي تواجه القارة، مثل الصراع والعرق؛ وأزمات اللاجئين؛ والأمن؛ والفساد وسوء الحكم؛ ونقص الديموقراطية والعسكرة والانقلابات؛ والفقر والتخلف، والمجاعة والأمن الغذائي؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ والمساعدات الدولية وأزمات الديون؛ والجندر والقضايا البيئية؛ والإرهاب؛ والبنية التحتية المنهارة؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (Ofuho, 2009: 76). وهنا، كما هو الحال في المناطق الأخرى، تُعَدُّ فائدة نظريات العلاقات الدولية الغربية مصدر اهتمام كبير بالنسبة إلى علماء حقل العلاقات الدولية.

كان التركيز الثاني لحقل العلاقات الدولية الأفريقي، على غرار المناطق الأخرى في الأطراف، مُنْصَبًّا على الأفكار الإقليمية التي شددت على أهمية التضامن والعمل الوحدوي الأفريقي. ووفق توماس تيكو ThomasTieku (2013:15)، قد يعزو المرء ذلك إلى الاعتقاد السائد بين الحكام الأفارقة بأن السلوك السليم يرتكز على «الشعور بالوحدة والدعم تجاه الأفارقة الآخرين، على الأقل في الأماكن العامة». وعلى الرغم من أهمية القومية ومعيار السلامة الإقليمية، تميل الكتابات الأفريقية بشأن حقل العلاقات الدولية إلى تأكيد رؤية جماعية للعالم، وهي الرؤية التي غالبًا ما تُتجاهَل في الكتابات الغربية عن أفريقيا (Tieku, 2013:16). وقد أدت هذه النظرة العالمية إلى ظهور مقترحات من أجل السلام والأمن، مثل دعوة نكروما Nkrumah إلى قيادة عليا أفريقية (Adebajo and Landsberg, 2001) لتأمين السلام والأمن في أفريقيا من دون المساعدة أو التدخل الخارجيين.

كان علي مزروعي أحد المساهمين الرئيسين في تفكير حقل العلاقات الدولية الأفريقي خلال أواخر فترة الحرب الباردة، إذ يمكن وصفه بأنه مُركِّب المفاهيم والمُفكر الهجين العظيم في أفريقيا. ومن ثم سنتطرق إليه على نحوٍ منفصل في

هذا السياق، على رغم أن البعض قد يعتقد أنه ينتمي إلى فئة الفكر مابعد الاستعماري الذي نوقش سابقا. على الرغم من تأثره بالنزعة الوحدوية الأفريقية (Mazrui, 1967)، غير أن علي مزروعي (1986) أكد على التراث الأفريقي الثلاثي: الثقافة الأفريقية الأصلية؛ والإسلام؛ والنصرانية. من الناحية الأيديولوجية، تموضع علي مزروعي خارج الماركسية والرأسمالية. وعلى عكس أول حكام أفريقيا بفترة مابعد الاستعمار مثل الجزائري أحمد بن بلة والتنزاني جوليوس نيريري، لم ير علي مزروعي الاشتراكية باعتبارها بديلا أفضل من التطور الرأسمالي. لكنه اعترف أيضًا بأمراض الرأسمالية، وفي حجة شهيرة ضد المثقف الغاني الداعي إلى الوحدوية الأفريقية والتر رودني Walter Rodney، دعا إلى المزج بين الرأسمالية الليبرالية والقيم الأفريقية (Rajab, 2014). قد يُفَسر هذا الاعتقاد في التهجين سبب دعمه لبرنامج جوليوس نيريري الخاص بـ «أوجاما» Ujamaa (الأُسَرِية familyhood)، وهو مفهوم يجمع بين المبادئ الاشتراكية والقيم الأفريقية. كان مزروعي من أشد منتقدي إسرائيل، وقد روج لمفهوم «أفرابيا» Afrabia، أي اندماج أفريقيا والعالم العربي (Rajab, 2014). وقد أدت أعمال مزروعي، مع اعترافه بالتنوع الثقافي والحضاري وفهمه التعددي للأيديولوجيا والهوية ومقاربات التنمية، ببعض الباحثين إلى اعتبارها مقدمة لفكرة حقل العلاقات الدولية العالمي، وهي الفكرة التي تقود كتابنا (Adem, 2017: 247).

7 - 3 - الشرق الأوسط

خلال الحرب الباردة ظل تطوير حقل العلاقات الدولية في جميع أنحاء الشرق الأوسط ضعيفًا من الناحية النظرية ويركز على القضايا العملية/ السياسية وتدريب الدبلوماسيين. ففي تركيا ركزت دراسة هذا الحقل تحت إشراف المَكْتَب المُلْكي Mekteb-i Mülkiye (مدرسة القصر، أو المدرسة الحكومية) - التي تأسست في العام 1859 ولكنها اندمجت مع جامعة أنقرة في العام 1950 - على نحوٍ كبير على التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي (Aydinli and Mathews, 2008). حيث سيطرت الواقعية المُطَبقة على المشكلات العملية على كل محاولة للتأطير النظري. وفي العالم العربي، كما بين كريم مقدسي (2009: 183)، عُرِّفت دراسة حقل العلاقات

الدولية من خلال «مزيج من الشؤون الملحة الجارية، وشواغل السياسة العامة قصيرة المدى». وفي إيران، لم يكن حقل العلاقات الدولية قبل ثورة الخميني في العام 1979 يتسم بالصرامة لا من الناحية المنهجية ولا النظرية. إذ كانت الواقعية هي النظرية المهيمنة. ولكن بعد الثورة، لم تشهد إيران اهتمامًا متزايدًا بالنظرية والمنهجية فقط، خاصة بين جيل الشباب، بل شهدت أيضًا تبني أطر مفاهيمية شاملة في فهم السياسة الخارجية لبلدهم، بما في ذلك التوجهات الليبرالية والواقعية ومزيج من المقاربات الأيديولوجية وغير الأيديولوجية (المقاربات الوضعية والتجريبية والتكاملية) (Sariolghalam, 2009:160–1). أما إسرائيل، فلطالما كانت مندمجة على نحوٍ وثيق مع حقل العلاقات الدولية الأوروبي والأمريكي، ومن ثم كانت تُشكل جزءًا من المَرْكَز أكثر من كونها جزءًا من الأَطْرَاف. ولم يتغير هذا الوضع في إسرائيل، وربما بسبب انخراطها الكبير في التفاعل الوثيق مع حقل العلاقات الدولية الغربي، أصبحت تفتقر إلى إمكانية حيازة مقاربة نظرية متميزة لدراسة السياسة الدولية (Kacowicz, 2009).

خلاصات

بحلول نهاية الحرب الباردة، بدأ حقل العلاقات الدولية في نشر مقاربة أكاديمية مُتَأَتِّية من المَرْكَز نحو الأَطْرَاف، أي أصبح يشكل تخصصا معرفيا أكثر رسمية. لكن هذا التخصص المعرفي ظل يهيمن عليه الغرب على نحوٍ كبير، وذلك بسبب هيمنة قوة المَرْكَز واهتمامات الأخير بشأن القطبية الثنائية والأسلحة النووية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى مثل الموارد المحدودة لدى الباحثين في دول الأَطْرَاف وعدم اهتمامهم بالنظرية والمنهج، وتوجههم إلى حد كبير نحو السياسي والتجريبي (وهو ما سيناقش في الفصل العاشر).

وعلى رغم ذلك، كانت ثمة بدايات تفاعل حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز مع نظيره في الأَطْرَاف، وذلك بمساعدة ظهور نظرية التبعية ونظرية النظم العالمية، والاستجابات الأساسية التي قدمتها تلك النظريات، وتأثيرها في دراسات التنمية والاقتصاد السياسي الدولي. ولكن، ظلت ما بعد الاستعمارية خلال هذه الفترة تمثل في الأغلب حوارًا بين الباحثين المتشابهين في التفكير القادمين من الأَطْرَاف.

وعلى الرغم من أن نظرية العلاقات الدولية في الغرب لم تكن كتلة واحدة، وأنه بحلول الثمانينيات كانت الواقعية والليبرالية ومتغيراتها قد بدأت بالفعل في مواجهة تحديات قادمة من النسوية والنظريات النقدية الأخرى (سنناقش هذه التحديات في الفصل الثامن، حيث ظهرت تلك النظريات خلال التسعينيات)، كانت نظرية العلاقات الدولية موجهة أساسًا إلى بناء التجربة الغربية بمصطلحات عالمية. وعلى الرغم من أن إنهاء الاستعمار كان تغييراً كبيراً في ممارسة العلاقات الدولية، وجزءًا رئيسا من التحول من الصيغة الأولى إلى الصيغة الأولى المعدلة للمجتمع الدولي العالمي، فإنه ظل خلال هذه المرحلة الأولى هامشيًّا إلى حد كبير في كل من ممارسة العلاقات الدولية وفي حقلها المعرفي. من المؤكد أن دول الأَطْرَاف أصبحت تتمتع الآن بالاستقلال وبصوت سياسي أكبر. لكنها لم تكن تملك ثروة ولا قوة من الناحية المادية. من ناحية دول المَرْكَز، بدا الأمر أقل أهمية بكثير من اللعبة الصفرية الكبيرة التي طبعت المنافسات الأيديولوجية والنووية خلال الحرب الباردة. وعلى رغم ذلك، بدأ الوضع يشهد تغيرا. حيث بدأ جزء من حقل العلاقات الدولية القادم من الأَطْرَاف في فرض نفسه داخل المَرْكَز، وكان هذا الاتجاه ينتعش على نحوٍ ملحوظ خلال فترة التسعينيات وما بعدها عندما تحول تركيز حقل العلاقات الدولية من التنافس الأيديولوجي والأسلحة النووية نحو الترابط والعولمة وحقوق الإنسان والاقتصاد السياسي الدولي.

7

العالم بعد العام 1989: «الأحادية القطبية»، العولمة وصعود البقية

مقدمة

يغطي هذا الفصل الفترة الممتدة بدءا من نهاية الحرب الباردة، مرورًا بالأزمة الاقتصادية التي بدأت في العام 2008، وصولا إلى وقت كتابة هذا الكتاب (2017-2018). يمثل أول عقدين من هذه الفترة، أي التسعينيات ومعظم أوائل هذه الألفية، ذروة الصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَع الدولِي العَالَمِي التي بدأت في التشكُّل بعد الحرب العالمية الثانية. أما العقد الثالث لتلك الفترة فقد شهد بدايات انتقال المجتمع الدولي العالمي من بنيته العالمية الغربية في صيغتها الأولى المعدلة نحو البنية المابعد غربية في صيغتها الثانية. يُلخص القسم التالي بإيجاز استمرارية وعدم استمرارية المجتمع الدولي

«كان تعافي روسيا تحت حكم بوتين بدءا من العام 2000 كافيًا لتمكينها من البدء في فرض نفسها داخل إقليمها والقتال ضد الولايات المتحدة والغرب»

العالمي المتشكل خلال فترة الحرب الباردة/ إنهاء الاستعمار. ويتناول القسم الذي يليه بمزيد من التفصيل الموضوعات الرئيسة للصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَع الدولي العَالَمِي، وكيف أن تلك المواضيع مارست أدوارا في تنامي وتيرة التحول نحو الصيغَة الثانِية للمُجْتَمَع الدولِي العَالَمِي المابعد غربي.

1 - الاستمرارية وعدم الاستمرارية من عالم ما قبل العام 1989

مثلما حُوجج بذلك في الفصل الخامس، بدا أن نهاية الحرب الباردة كانت بمنزلة انتصار للرأسمالية الليبرالية الجديدة الديموقراطية للغرب على صيغة الاقتصاد الموجه الشمولي للحداثة التي طرحها الاتحاد السوفييتي. ضمن هذا النطاق كان ثمة أيضًا إلى حد ما انتصار للرأسمالية الليبرالية الجديدة على أشكالٍ من الرأسمالية كانت ذات نَزَعَات أكثر ديموقراطية واجتماعية وكينزية مثل تلك الموجودة في الدول الإسكندنافية وأوروبا القارية واليابان. خلال أوائل التسعينيات بدت الولايات المتحدة وحلفاؤها الرئيسون أكثر قوة؛ إذ أظهرت شراكاتهم التي ربطتهم معًا خلال فترة الحرب الباردة عُمقًا حقيقيا من خلال البقاء على قيد الحياة بعد زوال التهديد الأيديولوجي والعسكري السوفييتي المشترك. وقد أكدت الولايات المتحدة على نحوٍ مقنع قوتها العسكرية بهزيمتها لصدام حسين وطرد قواته من الكويت (1990-1991)، في حين انتعش اقتصادها من ركود الثمانينيات وبدا أنه يشكل اقتصادا قويا.

ومثل الولايات المتحدة بدا الاتحاد الأوروبي أيضًا كأنه يستعيد ذلك الزخم. فقد ولَّد القانون الأوروبي الموحد لعام 1987؛ ومشروع العام 1992 للإصلاحات والتكامل إحساسًا حقيقيًا بالتقدم. وبينما وعدت معاهدة ماستريخت في العام 1993 بتأسيس الاتحاد النقدي في غضون عقد من الزمان، نجحت معاهدة شنغن في العام 1995 في تفكيك الحدود الداخلية للاتحاد. ولم يكن الاتحاد الأوروبي يتعمق في مسار اندماجه فقط، بل كان يشهد توسعا أيضًا: حيث انضمت إليه إسبانيا والبرتغال في العام 1986؛ وحققت ألمانيا إعادة التوحيد في العام 1990؛ وأُدخلت ألمانيا الشرقية السابقة ضمن المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ وانضمت السويد وفنلندا والنمسا في العام 1995؛ وفتح الاتحاد آفاق التوسع شرقا بعد تحرير دول البلطيق وأوروبا الشرقية من السيطرة السوفييتية. وقد تجسَّد هذا الشعور

بالزخم في التحول الذي حصل في العام 1993 من المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي. وفي أوائل التسعينيات على الأقل، تمتع الشريك الرئيس الآخر للولايات المتحدة، اليابان، بزخم متولد عن ازدهاره الاقتصادي الطويل، حيث اعتبر البعض اليابان المنافس المحتمل للولايات المتحدة (Huntington, 1991: 8; Layne, 1993: 42–3, 51; Waltz, 1993: 55–70; Spruyt, 1998). لقد كان لها دور رائد في تشكيل نظرية «الإوَز الطائر»(*) للاقتصادات سريعة النمو في شرق آسيا (Cumings, 1984)، وكانت تمارس دورًا رئيسًا في تحديث وتوسيع «اشتراكية السوق» التي أطلقتها الصين حديثًا (Yahuda, 2014: locs. 627, 2258; S. A. Smith, 2015: 35–6; Kokubun et al., 2017: 95–121). وقد بدت الرأسمالية، وبدرجة أقل الديموقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، في موقع قيادي في المجتمع الدولي العالمي مع بداية التسعينيات.

لم يواجه الغرب المنتصر، على الأقل في البداية، أي منافسين أقوياء. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي دخلت روسيا في تدهور اقتصادي وسياسي وعسكري حاد، وبالكاد تمسكت بوضعها باعتبارها قوة كبرى. وسرعان ما توجهت دول البلطيق الثلاث بالإضافة إلى الدول التابعة للاتحاد السوفييتي السابق في أوروبا الشرقية نحو الغرب، إذ أصبح معظمها يشكل جزءا من «الناتو» والاتحاد الأوروبي بحلول العام 2004. أما الصين فقد تخلت عن الاقتصاد الموجه لمصلحة الاقتصاد الرأسمالي في أواخر السبعينيات، وقد كان أداؤها جيدًا في الإصلاحات الاقتصادية خلال الثمانينيات، لكنها بدأت الحقبة الجديدة في ظل ظروف معقدة، حيث كان الحزب الشيوعي الصيني يعيش حالة ذعر شديد بسبب انهيار الأنظمة الشيوعية في جميع أنحاء الإمبراطورية الروسية، وكانت عديد من العقوبات قد فُرضت على

(*) وضع الاقتصادي الياباني المشهور «اكاماتسو كانامي» في العام 1937 نظرية اقتصادية اعتمدت على طريقة أسراب الإوز، وعرفت بنظرية «الإوَز الطائر» flying geese theory، وقد انتشرت هذه النظرية وذاع صيتها على يد الاقتصادي «برسو كامنغز» في العام 1984 كنظرية بديلة شكلت اختراقا في مجال نماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون. وتصوِّر نظرية الإوز الطائر عمليةَ النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا على أساس أن اليابان تأتي في مقدمة السرب باعتبار أنها قائد السرب، وتليها مجموعة السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. ثم يأتي السرب الثاني الذي يشمل ماليزيا وتايلند وإندونيسيا، أما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام. وبالطبع تفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه، وهو ما يعكس مرحلة النمو والتطور الاقتصادي في كل دولة. [المترجم].

البلاد بسبب سحقها الوحشي للمظاهرات المؤيدة للديموقراطية في ساحة تيانانمين Tiananmen Square في العام 1989. لقد أرادت بكين/ وكانت تحتاج إلى الاستقرار والوصول إلى الاقتصاد العالمي، وقد اتبعت نصيحة الزعيم الصيني الأسبق دنغ شياو بينغ بالابتعاد عن الأنظار، وتكريس وقتها للسعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) بأفضل الشروط التي يمكن أن تحصل عليها. وكانت الهند هي المنافس الوحيد المحتمل لها، ولكن حتى أواخر التسعينيات بدت الهند غارقة في النمو البطيء والسياسات التي تتطلع إلى التركيز على الداخل.

بالنظر إلى كل هذا، فليس من المستغرب أن يكون التحول البنيوي بعد العام 1989 قد رُصِد على نحو عام من خلال مفهومين تبسيطيين كبيرين: القطبية الأحادية؛ والعولمة. لقد بدا هذا الانتصار الذي أحرزته الديموقراطية الرأسمالية الليبرالية انتصارا شاملًا إلى درجة أن فرانسيس فوكوياما (1992) أعلن بجرأة أنه يُمثل إيذانًا بـ «نهاية التاريخ».

في الصياغة الواقعية الجديدة التي كانت مؤثرة داخل الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى على مستوى الدوائر الأكاديمية والسياسة، تحوَّلت القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية (Huntington, 1999; Kapstein and Mastanduno, 1999; Wohlforth, 1999, 2009). فتشكيل النظام الذي كان مكونا من ثلاث دول تملك وضع القوة العالمية العظمى في العام 1945، انخفض إلى القوتين العظميين بين العامين 1947 و1989، ثم بعد ذلك إلى القوة العظمى الأوحد. ومنذ العام 1990 وقفت الولايات المتحدة وحدها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة. وبدا أن سحقها جيشَ صدام (1990-1991) يشير إلى قدرة عسكرية على التدخل من دون منافسة أو تقييد من أي قوى أخرى. ومع انهيار الاقتصاد الموجه في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي، وتحول الصين نحو اقتصاد السوق، بدت الليبرالية الجديدة كأنها حاملة اللواء الأيديولوجي الوحيد المتبقي للحداثة، مما فتح الطريق أمام عولمة كاملة للاقتصاد العالمي الرأسمالي. بالإضافة إلى ذلك، تبخر بسرعة ملحوظة خطر الحرب النووية الوشيكة التي كانت قد سادت عالم الحرب الباردة. فقد ألغت الولايات المتحدة وروسيا المستويات العالية من التأهب العسكري والحساسية التي تراكمت بينهما على مدى أربعة عقود من الحرب الباردة، وبدأتا في تقليص الترسانات

الهائلة من الأسلحة النووية وأنظمة الإطلاق التي تراكمت لدى كل منهما. وحتى الانتشار النووي بدا كأنه تحت السيطرة، حيث استردت روسيا فائض ترساناتها النووية من بعض الدول التي خَلَفَتْهَا، وأبرزها أوكرانيا وجنوب أفريقيا، حين فككت الترسانة النووية الصغيرة التي بناها نظام الفصل العنصري هناك. وقد عُزِّز التبسيط الكبير للأحادية القطبية المتمحورة حول الولايات المتحدة عندما انفجرت الفقاعة الاقتصادية لليابان، أما التكهنات الشائعة لفترة وجيزة القائلة بأن اليابان قد تتفوق على الولايات المتحدة، فقد صارت في طي النسيان.

مارست مركزية الدولة الخاصة بالقطبية الأحادية دورًا غريبًا إلى حد ما مع العولمة التي أصبحت الطريقة المشهورة الأخرى لرؤية عالم ما بعد الحرب الباردة (Hirst and Thompson, 1996; Clark, 1997; Armstrong, 1998; Held et al., 1999). فقد ابتعدت العولمة من فهم العلاقات الدولية على أنها مجرد نظام من الدول، وعمدت إلى النظر إلى العلاقات الدولية بوصفه نظاما من التدفقات التي تجسد عديدا من أنواع الفواعل بما في ذلك الدول. ويكمن جوهر العولمة في تتبع الروابط المتزايدة والاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب على نطاق عالمي. وبما أن الاقتصاد كان القطاع الرائد في مثل هذه الروابط ومسارات الاعتماد المتبادل، فإن منظور العولمة يفضل الديناميات الاقتصادية على السياسية. فهو يميل إلى رؤية الدول والشعوب منخرطة على نحو متزايد في شبكات الاعتماد الاقتصادي المتبادل التي تنسجها الشركات عبر الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية. هذه الروابط الاقتصادية، وحينما تُضاف إلى المصائر المشتركة مثل قضايا البيئة والأمراض العالمية، وأيضا إلى مجموعة متنامية من المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات عبر الوطنية التي تربط الناس معًا عبر حدود الدولة لأجل مجموعة متنوعة من الأهداف، ستشير إلى نظام عالمي غير إقليمي تكون فيه الدول أقل صلة بقضايا السياسة، وتنجرف فيه السياسة العالمية نحو الحوكمة العالمية (Held et al., 1999; Weiss, 2013).

وحتى لو كان المرء يرى العولمة على أنها كانت مسارا طويل الأمد، فقد بدا أنه لا جدال في أن الأحادية القطبية خلال التسعينيات، ولأنها كانت تقودها قوة ليبرالية، فقد أعطت للعولمة حكمًا أكثر حرية من أي وقت مضى. يمكن الآن إطلاق العنان

لرأس المال ضمن نظام مقيد بالقواعد، يدمج الإنتاج على نطاق عالمي؛ ويعمق الترابط بين الجميع ضمن إطار التجارة والتمويل العالميين. لقد روَّجت الدول الليبرالية الرائدة للعولمة الاقتصادية (على الرغم من أن الأخيرة تتعلق برأس المال والسلع أكثر مما تتعلق بالعمالة) على الرغم من أنها أضعفت سيطرتهم المحلية والإقليمية. كانت الصفقة هي التجارة في النظام الاقتصادي الذاتي للأسواق العالمية من أجل الحصول على معدلات نمو أعلى، وقد قُبِلت هذه الصفقة حتى من قبل الحزب الشيوعي الصيني. كانت الفكرة التي ربطت بين العولمة والقطبية الأحادية هي فكرة استقرار الهيمنة: النظرية القائلة إن الاقتصاد العالمي الليبرالي كان يعمل على نحو أفضل عندما كانت هناك قوة ليبرالية رائدة قوية بما يكفي للسيطرة على الساحة؛ وتوفير الأمن؛ وتعزيز ودعم المؤسسات اللازمة لحكم التجارة والتمويل العالميين حتى يظل الاقتصاد العالمي مستقرًا (Kindleberger, 1973; Gilpin, 1981, 1987). وقد أشارت العولمة إلى زيادة الاعتماد المتبادل في توليد الثروة، ومن ثم، إلى التقليل من جَدوَى الحرب والقوة العسكرية (Keohane and Nye, 1977). وعلى نحو أقل وضوحا، أشارت إلى صعود المصائر المشتركة كعامل متزايد في السياسة العالمية. وأوضح مثال لذلك هو المصير المشترك لجميع الذين انخرطوا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ والاعتماد على أدائه السلس من أجل تحقيق الثروة والرفاهية. أما المثال الأقل وضوحا فقد كان يتمثل في المصير المشترك للعيش على كوكب يتعرض لضغوط متزايدة بسبب مطالب الأعداد البشرية المتزايدة ومستويات المعيشة.

كانت كل من القطبية الأحادية والعولمة تسيران في مصلحة الولايات المتحدة، ولم يكن من المفاجئ أن تحظيا بشعبية هناك. وقد قُبِلَتا على نطاق واسع في أماكن أخرى، وإن لم يكن دائمًا بحماس، كما شكَّلتا أيضا في كثير من الأحيان أشياء كان يجب معارضتها. لفت التركيز على هذين المفهومين الانتباه بعيدًا عن حقيقة أن عصر إنهاء الاستعمار قد انتهى أيضًا. إذ اعتبر البعض تفكك الاتحاد السوفييتي؛ وظهور روسيا والدول 14 التي خلفته؛ وأيضًا تحرير دوله الست التابعة لأوروبا الشرقية، أنها الجولة الأخيرة من مسار إنهاء الاستعمار. لكن آخرين (Jansen and Osterhammel, 2017: 1 3–22)، وعلى الرغم من اعترافهم بأن كلا من إنهاء الاستعمار في العالم الثالث وما بعد الاتحاد السوفييتي ينطويان على نزع

الشرعية عن ممارسة الحكم الأجنبي، فإنهم رأوا حالة ما بعد الاتحاد السوفييتي مختلفة عن تفكيك الإمبراطوريات التي توجد فيها متروبولات مركزية هيمنت على أطراف العالم الثالث. ومع انهيار ما يسمى بـ «العالم الثاني»(*). بعد العام 1989 أصبح المجتمع الدولي العالمي أكثر انقسامًا بين مركز العالم الأول الذي يضم الاقتصادات الصناعية المتقدمة، وأطراف العالم الثالث المكون من البلدان النامية. ضمن هذا السياق كانت الصين مبدئيا لاتزال تتموضع على نحو غامض في مكان وسط بين المركز والأطراف.

ضمن هذا الإطار، المركز-الأطراف، الذي هيمن عليه تحالف القوة العظمى الليبرالية (الولايات المتحدة) وحلفائها من قوى كبرى أخرى (الاتحاد الأوروبي واليابان)، ليس من المستغرب أن يكون ثمة إعادة إحياء لـ «معيار الحضارة» بعد العام 1990، على الرغم من عدم استخدام نفس لغة الحقبة الاستعمارية تلك. إذ تحوَّل «معيار الحضارة» إلى مصطلحات ليبرالية أكثر تهذيبا تمظهرت في مصطلحات حقوق الإنسان، والحكم «الرشيد» (أي الديموقراطية) والمشروطية. حيث لاحظ عديد من الكُتاب كيف أصبحت فكرة حقوق الإنسان تمثل «معيارًا جديدًا للحضارة» (Gong, 1984: 90–3; 2002 ; Donnelly, 1998; Jackson, 2000: 287–93; Keene, 2002: 122– 3, 147– 8; Clark, 2007: 183; Bowden, 2009). كما عكست الممارسات المرتبطة بالترويج لإجماع واشنطن Washington Consensus(**) قبل الأزمة المالية للعام 2008 مواقف «معيار الحضارة». وكذلك فعلت تلك الفكرة التي برزت في الولايات المتحدة خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث أكدت أن «عُصْبَة» الديموقراطيات يجب أن تؤكد مسؤوليتها الإدارية على المجتمع الدولي (Ikenberry and Slaughter, 2006; Geis, 2013). لم يعكس هذا تقليدًا طويل الأمد للسياسة الخارجية الأمريكية فقط،

(*) يُقصد به المعسكر الشيوعي أو المعسكر الشرقي، وهي مجموع الدول الداخلة تحت نطاق الاتحاد السوفييتي، أو تلك البلدان التي كانت تتميز بتبني الاقتصاد الموجه. [المترجم].

(**) إجماع واشنطن هو مسودة طرحها الاقتصادي الأمريكي من أصل بريطاني جون وليامسون في العام 1989 لتكون علاجا ووصفا من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني هذه البنود. [المترجم].

بل عكس أيضًا سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة المتمثلة في توسيع مجال الديموقراطية التي بدأها بيل كلينتون، واستمر فيها بطريقة أكثر عدوانية جورج دبليو بوش (Bouchet, 2013; Lynch, 2013).

ولكن ما بدا في البداية أنه انفتاح نحو تحقيق الغائية الليبرالية، سرعان ما تحول إلى شيء أكثر تعقيدًا وتحديًا. فبعد نهاية الحرب الأيديولوجية بين الشرق والغرب، انهار التوتر السائد عالميًا بين الشيوعية الشمولية والليبرالية الديموقراطية اللتين هيمنتا على المجتمع الدولي العالمي لمدة نصف قرن. وبدلًا من ذلك، كان ثمة عودة إلى القومية والدين والنعرة الحضارية وسياسات الهوية. غالبًا ما كان هذا المركب ممزوجًا باستياء ما بعد فترة الاستعمار، وفي بعض الأحيان كان مصحوبًا بالعنف الشديد. في بعض النواحي وفي بعض الأماكن ظهر الإسلام ليحل محل الشيوعية كقطب فكري مضاد للمشروع الليبرالي. وفي أماكن أخرى، وعلى الأخص في الصين وروسيا، قُبِلت الرأسمالية ولكن ليس الديموقراطية، مما خلق مرة أخرى انقسامًا سلطويًا/ ديموقراطيًا داخل العالم الرأسمالي. وقد بدأ صعود الصين السريع نحو الثروة والقوة في التشكيك في الهيمنة الغربية على نحو أكثر بروزًا مما كان عليه صعود اليابان سابقا. وسرعان ما ساءت عملية التصالح المأمول بين الغرب وروسيا، وبدأت القوى الصاعدة في فرض نفسها ضد الهيمنة الغربية. وهو ما أثبت وعلى نحو سريع خطأ غطرسة فوكوياما الليبرالية بشأن «نهاية التاريخ».

2 - ذروة الصيغة الأولى المعدلة من المجتمع الدولي العالمي والانتقال نحو صيغته الثانية: الموضوعات الرئيسة للعلاقات الدولية 1989-2017

في هذا القسم سنستخدم البنية نفسها (المركز - الأطراف) كما فعلنا في الفصل الخامس، حيث سنتطرق إلى دول المركز ودول الأطراف والتفاعل الحاصل بينهما، وسنرصد خيوط التفكير من حيث تركناها في الفصول السابقة. يتمثل أحد الاختلافات الرئيسة لهذا الفصل في أن الصين ستصبح جزءًا من المركز؛ ولذا فإننا سنناقشها ضمن ذلك السياق بدلًا من كونها منطقة نائية منفصلة.

1 - 2 - المركز

خلال فترة الحرب الباردة، كانت موضوعات القطبية الثنائية للقوتين العظميين والتطور السريع للأسلحة النووية يهيمنان على المركز. وبعد العام 1989 تلاشى الاهتمام بشأن الأسلحة النووية وحروب القوى العظمى، على الرغم من أن المخاوف بشأن الانتشار النووي ووقوعه في أيدي الدول الأخرى ظلت قويةً (Buzan and Hansen, 2009: 239–43). لقد أفسحت «القطبية الثنائية» الطريق أمام «القطبية الأحادية»، ولكن مثلما حاججنا في الفصل الخامس بأن القطبية الثنائية فشلت في الاستيلاء على جزء كبير من بنية المجتمع الدولي العالمي فترة الحرب الباردة، فلم تكن الأحادية القطبية تمثل وصفًا دقيقًا للبنية الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة. إن فكرة التفريق الفردي بين القوى العظمى وجميع الدول الأخرى أهملت ببساطة كثيرا من الأشياء. لقد كان التوصيف الأفضل للمجتمع الدولي العالمي بعد العام 1989 هو وجود القوة العظمى الأوحد (الولايات المتحدة)، وعديد من القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا، ويمكن القول بدرجة أكبر اليابان والهند) وأعداد كبيرة جدًا من القوى الإقليمية (مثل البرازيل وإندونيسيا، وإيران، ونيجيريا، وباكستان، وجنوب أفريقيا، وتركيا) (Layne, 1993, 2006; Huntington, 1999; Buzan and Wæver, 2003; Buzan, 2004a). لو كانت الولايات المتحدة تشكل القوة العظمى الوحيدة في عالم ليس فيه قوى كبرى ويحتوي فقط على قوى إقليمية، لكانت بالفعل غير مقيدة نسبيًا. ولكن مع وجود مجموعة من القوى الكبرى في اللعبة أيضًا، وإحداها الصين التي كانت قوة صاعدة بسرعة، كانت الولايات المتحدة تتمتع بمركز مهيمن لكنه بعيد عن القيادة. وعلى رغم ذلك، خلال التسعينيات وفي أعقاب انتصار الرأسمالية في الحرب الباردة، كان للأحادية القطبية بعض المصداقية. فقد دعمت الآمال والخطط الليبرالية لتوسيع المجال الديموقراطي الليبرالي، وعززت انجرافًا قاتلًا نحو النزعة الانفرادية داخل الولايات المتحدة والتي تبلورت في عهد إدارة بوش الابن (2001-2009).

في غضون هيمنة القطبية الأحادية، كان ثمة خطاب يدعو إلى نظام عالمي «متعدد الأقطاب» تبنته كل من روسيا والصين وفرنسا وإيران والهند وغيرها من الدول المعارضة لهيمنة الولايات المتحدة (Ahrari, 2001; Ambrosio, 2001).

كانت لهذه القوى أسباب مختلفة تمامًا تقف وراء تبني تلك الدعوة للتعددية القطبية، على الرغم من أن أيا منها لم يكلف نفسه عناء وضع أي رؤية متماسكة أو تصور بشأن أي نوع من المجتمع الدولي العالمي كانوا يريدونه. كان القاسم المشترك أنهم يريدون مزيدا من الاستقلالية و/ أو مزيدا من المكانة والصوت لأنفسهم ولمناطقهم داخل المجتمع الدولي العالمي. في حالة البعض، لا سيما روسيا والصين وإيران والهند، كان النص الضمني غير المخفي هو أنهم يريدون مزيدًا من النفوذ داخل مناطقهم، وتقليل الخضوع للقواعد والتدخلات الأمريكية. وفي حين أن القطبية الأحادية كتوصيف لبنية المجتمع الدولي العالمي ربما تكون قد أربكت المشهد أكثر مما أوضحته، فإنها ظلت صحيحة على الأقل حتى العام 2008، ذلك أن علاقات جميع القوى الكبرى مع الولايات المتحدة كانت أكثر أهمية من علاقاتها بعضها مع بعض. وعلى هذا الأساس، من المجدي في هذا القسم الفرعي أن نراجع بإيجاز كلا من هذه العلاقات الثنائية للقوى العظمى مع الولايات المتحدة؛ لأن مثل هذه المراجعة لا تكشف فقط الحقيقة المختفية وراء الادعاء القائل بالأحادية القطبية، ولكنها تكشف أيضًا الآلية الكامنة وراء التآكل المستمر لذلك الادعاء. سنبدأ بأولئك الأكثر معارضة للولايات المتحدة (روسيا والصين)، ثم نتطرق إلى أولئك المتحالفين معها (أوروبا واليابان)، وننتهي مع الهند، وهي قوة صاعدة حاولت فترة طويلة سلوك مسارٍ أكثر حيادية.

2 - 2 - روسيا

إن قصة العلاقات الروسية - الأمريكية هي لعبة ذات شقين، يغطي الشق الأول منها فترة الضعف الروسي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991، بينما يركز الشق الثاني على انتعاش روسيا في العقدين الأول والثاني من هذا القرن. خلال التسعينيات كانت روسيا تعيش حالة فوضى سياسية واقتصادية، حاولت خلالها العثور على صيغة انتقال من الشيوعية إلى شكل من أشكال الديموقراطية والرأسمالية. لقد انهار اقتصادها وقوتها العسكرية، وكانت قيادتها السياسية ضعيفة. وقد حافظت المفاوضات الجارية مع الولايات المتحدة بشأن تخفيضات الأسلحة النووية على بعض الوهم الخاص بتمتعها بوضعها السابق كقوة

عظمى، لكن موقف روسيا كان ضعيفًا لأنها لا تستطيع الآن تحمل أعباء حتى تلك الأسلحة التي تمتلكها. لقد فقدت روسيا مجال نفوذها في أوروبا الشرقية في العام 1989، وكان من الواضح منذ البداية أن أتباعها السابقين، وفي الواقع حتى بعض الأجزاء المكونة للاتحاد السوفييتي السابق، سيصطفون إلى جانب الغرب. شهدت فترة التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إعادة تنظيم هائلة لمناطق النفوذ بين «الناتو»/ الاتحاد الأوروبي وروسيا (MacFarlane, 1993; Fierke, 1999). فقد توحدت ألمانيا مرة أخرى في العام 1989، مما أدى إلى انضمام ألمانيا الشرقية السابقة إلى كل من «الناتو» والاتحاد الأوروبي. وبعد اضطلاعها بالاستعدادات اللازمة، انضمت بولندا وجمهورية التشيك والمجر إلى «الناتو» في العام 1999؛ وانضمت إستونيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا في العام 2004؛ وألبانيا وكرواتيا في العام 2017. كما انضمت جمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا إلى الاتحاد الأوروبي في العام 2004؛ وبلغاريا ورومانيا في العام 2007. وقد انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مع روسيا في العام 2002، ثم بدأ «الناتو» في التحرك نحو تثبيت دفاعات صاروخية كانت ظاهريًا موجهة ضد إيران، لكن روسيا عارضتها بشدة على أساس أنها قوَّضت قدراتها الردعية. وفي ظل نظام القطبية الأحادية الأمريكي، كانت روسيا الضعيفة بالكاد متمسكة بوضعها كقوة كبرى. فقد تراجع نفوذها، ولم تتلقَ المساعدة الاقتصادية المتوقعة من الغرب، وتوغلت مغازلة «الناتو» مع أوكرانيا وجورجيا لتتصل على نحو أعمق إلى مجال النفوذ التقليدي لروسيا.

بدأ الشق الثاني للعلاقات الروسية - الأمريكية مع بداية القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت روسيا، المستفيدة من طفرة السلع التي يغذيها نمو الصين، في استعادة بعض قوتها تحت قيادة فلاديمير بوتين. كان هدفها هو أن تكون دولة رأسمالية استبدادية ممزوجة بنظرة قومية متزايدة معادية للغرب متعلقة بالسياسات العامة. وبينما استعادت روسيا بعض قوتها السابقة، لم تكن بالتأكيد تشكل «قوة صاعدة» مثل الصين أو الهند على الرغم من إدراجها ضمن دول البريكس BRICS (البرازيل؛ وروسيا؛ والهند؛ والصين؛ وجنوب أفريقيا). إذ كانت في أحسن الأحوال

تمثل قوة تشهد تعافيا، وظلت إلى حد كبير مُصدرة للسلع الأساسية، وعرضة على نحو خاص لتقلبات السوق في أسعار النفط. وعلى عكس الصين، كانت رأسماليتها ضحلة وغير قادرة حقًا على توليد الثروة والقوة كاقتصاد حديث متكامل. لقد كان عدد سكانها يتقلص، وعلى النقيض من العام 1945 حينما كانت محاطة بجيران ضعفاء، أصبحت الآن محاطة بدول صار معظمها يبلي بَلَاءً حَسَنًا - حتى أفضل مما كانت تفعله روسيا نفسها - في التعامل مع الحداثة بطرق كانت أكثر فعالية في توليد الثروة والقوة.

وعلى رغم ذلك، كان تعافي روسيا تحت حكم بوتين بدءا من العام 2000 كافيًا لتمكينها من البدء في فرض نفسها داخل إقليمها والقتال ضد الولايات المتحدة والغرب. لقد استخدمت الوسائل العسكرية والفكرية، وقد تجسَّدت الأخيرة في تصاعد نزعتها القومية وإعادة تعريف هويتها خارج إطار الغرب (وهذا من شأنه أن يعيد تشكيل التفكير الروسي في حقل العلاقات الدولية، كما سيناقش ذلك في الفصل الثامن). ولم تكن روسيا تملك القوة الكافية لكي تتحدى الغرب اقتصاديًا أو سياسيًا، بل كانت تملك قوة كافية وعلى نحو محدود فقط في الجانب العسكري. لكنها كانت قوية بما يكفي لتصبح مصدر إزعاج كبير، وقد شرعت في ذلك بمجرد أن أُتيحت لها الفرصة. كان أحد أجزاء القتال الروسي ضد الغرب هو إرباك توسع «الناتو»/ الاتحاد الأوروبي في مجال نفوذ روسيا السابق والعمل على زعزعة استقرار ذلك التوسع. وفعلت روسيا ذلك من خلال عديد من الأعمال مثل الهجوم السيبراني في العام 2007 على إستونيا؛ واستئناف جس النبض العسكري المنتظم لدفاعات «الناتو» من قبل قواتها الجوية والبحرية؛ والتدخل الخفي في السياسات الأوروبية من خلال دعم الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة. جزء آخر من هذا القتال كان أكثر حزما، وقد تمثل في العمل على وقف أي توسع إضافي لحلف شمال الأطلسي/ الاتحاد الأوروبي شرقا. حيث غزت روسيا جورجيا في العام 2008، وفصلت عنها أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ورسخت هيمنتها الإستراتيجية في القوقاز.

أقدمت روسيا على خطوة أكبر بكثير في العام 2014، عندما غزت جزئيًا أوكرانيا وضمت شبه جزيرة القرم. لقد أقدمت روسيا على فعل ذلك بالتنسيق مع الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا، مما خلق حالة من عدم اليقين المستمر

بشأن ما إذا كانت روسيا تريد إضعاف البلاد أو تفتيتها أو تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها دمج أوكرانيا ككل ضمن الاتحاد الروسي. كان يُنظر إلى هذه الخطوة في الغرب على أنها انتهاك كبير لحرمة الحدود كمبدأ عام للمجتمع الدولي العالمي. وقد أدت إلى تدهور حاد في علاقات روسيا مع الغرب. حيث طُردت روسيا من مجموعة الثماني، النادي الاقتصادي للقوى الرأسمالية الرائدة، والتي كانت روسيا عضوًا فيها منذ العام 1998. بالإضافة إلى ذلك، فرض الغرب عقوبات ضد روسيا، كما زاد حلف شمال الأطلسي من نشاطه في أوكرانيا. الواقع أن أوكرانيا أصبحت موضوع شد وجذب بين «الناتو» وروسيا. ومن خلال هذه الخطوة، قطعت روسيا على نحو أساسي العلاقات مع أوروبا التي كانت قد أقيمت خلال التسعينيات، ووضعت نفسها مرة أخرى كقوة معادية تهدد «الناتو»، وخاصة دول البلطيق والاتحاد الأوروبي. لقد دفع هذا الانقطاع بروسيا إلى تعميق علاقاتها مع الصين، حيث شكلت على نحو متزايد شريكًا صغيرًا في مشروع بكين المناهض لهيمنة الولايات المتحدة. وقد واصلت روسيا هذا المسار عبر تدخل تصعيدي كبير في الحرب الأهلية السورية في العام 2015 لدعم حكم الأسد. كما يُعتقد على نطاق واسع أنها حاولت التأثير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية العام 2016، وهو موضوع تحقيقات جارية حتى وقت كتابة هذا الكتاب(*).

لقد كان ضعف روسيا لأكثر من عقد بعد نهاية الحرب الباردة جزءًا مما جعل المجتمع الدولي العالمي يبدو أحادي القطب. إن تعافيها خلال العقد الأول من

(*) انتهت التحقيقات في العام 2019 بنشر تقرير مولر، المعروف في الدوائر الرسمية في أمريكا باسم «تقرير عن التحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية للعام 2016»، وهو تقرير رسمي يوثق نتائج واستنتاجات تحقيق المستشار القانوني الخاص روبرت مولر في الجهود الروسية للتدخل في انتخابات الولايات المتحدة الرئاسية للعام 2016، وفي مزاعم التآمر أو التنسيق بين حملة دونالد ترامب الرئاسية والحكومة الروسية، وادعاءات تتهم ترامب بعرقلة سير العدالة، وكذلك «في أي أمور نشأت أو قد تنشأ مباشرة من التحقيق». وكان النائب العام للولايات المتحدة وليام بار ووزارة العدل الأمريكية قد أصدرا نسخة مُنَقّحة من التقرير المكون من 448 صفحة في 18 أبريل 2019. ويتضمن التقرير مجلدين: المجلد الأول (يتكون من الصفحات 1-207) يركز على التدخل الروسي والمسائل التي تتعلق بالتآمر، والمجلد الثاني (يتكون من الصفحات 208-448) لمناقشة العرقلة المحتملة لسير لعدالة. خلص التقرير إلى أن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية للعام 2016 قد حدث «بطريقة شاملة ومنتظمة» و«انتهك القانون الجنائي الأمريكي»، وسرد طريقتين حاولت روسيا عن طريقهما التأثير في نتائج الانتخابات: أولا، عن طريق حملة شنتها وكالة أبحاث الإنترنت (IRA) الروسية على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل «تضخيم الخلاف السياسي والاجتماعي»، وثانيًا عن طريق «القرصنة الإلكترونية» أو اختراق حواسيب حملة هيلاري كلينتون الرئاسية ومنظمات الحزب الديموقراطي الأمريكي وإطلاق رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بهما في توقيت حساس من الحملة الانتخابية. [المترجم].

القرن الحادي والعشرين، وموقفها القوي على نحو متزايد ضد الولايات المتحدة والغرب، وتحولها إلى بناء شراكة إستراتيجية مع الصين باعتبارها تشكل مفتاح علاقتها الدولية، مثلث كلها أجزاء من نمط يؤشر إلى ظهور حقبة ما بعد الغرب.

3 - 2 - الصين

في الفصل الخامس وصفنا الصين بأنها الغريب الغامض الذي لا ينسجم على نحو مريح مع صِيَاغَة القطبية الثنائية أو صِيَاغَة العالم الثالث. فبمجرد أن تعافت الصين من الانتكاسة المؤقتة للعام 1989، سرعان ما جعلها نموها الاقتصادي المطرد والسريع جدا ليس فقط واحدة من القوى الكبرى في النظام «الأحادي القطب»، ولكن جعل منها أيضًا وعلى نحو متزايد الطرف الذي يعتقد أنه من المرجح أن يتحدى الولايات المتحدة على الصعيدين المادي والسياسي. لقد خلق هذا ازدواجية غريبة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. فمن ناحية، أصبح البلدان مرتبطين اقتصاديًا على نحو متزايد. حيث فتحت الولايات المتحدة أسواقها أمام الصين، مما سمح للزعيم الصيني دنغ وخلفائه باتباع إستراتيجية نمو ناجحة للغاية تقودها الصادرات. وهكذا، أصبحت الصين أحد المستفيدين الرئيسين من العولمة من خلال قدرتها على ربط اقتصادها بالأنظمة التجارية والمالية التي تقودها الولايات المتحدة. وقد عُوِّض العجز التجاري الذي نتج عن هذا الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة من خلال مشتريات الصين الضخمة من سندات الخزانة الأمريكية (Shirk, 2007: 25; Foot and Walter,188 2011: 18) والواردات الصينية الرخيصة التي أدت إلى خفض تكاليف الاستهلاك وإبقاء معدلات التضخم منخفضة. وعلى رغم أن الصين شكلت منافسًا للولايات المتحدة، فقد أبرمت واشنطن مع بكين النوع نفسه من الصفقة الاقتصادية التي أبرمتها واشنطن مع حليفتها اليابان خلال الحرب الباردة.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالعلاقات السياسية والإستراتيجية، كان ثمة أوجه تشابه مثيرة للاهتمام بين اليابان في فترة ما بين الحربين العالميتين والصين ما بعد حكم ماو تسي تونغ في كيفية ارتباطهما بالولايات المتحدة. فقد أرادت كل من اليابان بين الحربين العالميتين والصين المعاصرة التفوق في آسيا، ولم تستطيعا تجنب التنافس مع الولايات المتحدة التي كانتا تعتمدان عليها اقتصاديًا، والتي كانت أيضًا

لاعبًا رئيسًا في المنطقة (Buzan, forthcoming). خلال هذه الفترة تحركت الصين بوضوح للتموضع داخل المركز، حيث إنها تتشارك حسابات القوى الكبرى الأخرى نفسها، فنموها الاقتصادي الهائل جعلها المنافس المحتمل الأكثر وضوحًا للولايات المتحدة. وقد ابتعدت عن الأطراف مع انطلاق تطورها، على رغم استمرارها في تعريف نفسها بطرق عديدة على أنها دولة نامية. من الصحيح عمومًا القول إن السياسة في الصين مدفوعة في المقام الأول بالاعتبارات السياسية المحلية، ومن أوضحها رغبة الحزب الشيوعي الصيني وحاجته إلى سحق أي تحديات قد تواجه بقاءه في السلطة إلى الأبد. وقد أدى هذا العامل المحلي إلى ظهور ازدواجية غريبة في العلاقات الصينية - الأمريكية. فقد احتاج الحزب الشيوعي الصيني إلى النمو الاقتصادي لتعزيز شرعيته بعد أن تُخُلِّي عن الحرب الطبقية والاقتصاد الماركسي، مما جعله يعتمد على النظام الاقتصادي العالمي لواشنطن. لكن الحزب الشيوعي الصيني احتاج أيضًا إلى النزعة القومية لتعزيز الوحدة الوطنية في أثناء الاضطرابات التي رافقت التحول الاقتصادي، مما مهَّد الطريق لعلاقة سياسية متوترة وسريعة الانفعال مع الولايات المتحدة. من جهتها، كان موقف الولايات المتحدة ممزقًا بالقدر نفسه، حيث رحبت بالصين باعتبارها إضافة رئيسة للاقتصاد العالمي الرأسمالي، لكنها أبدت قلقا إزاءها كمنافس اقتصادي وعسكري/ سياسي، وعلى نحو متزايد كمنافس لتفوق واشنطن العالمي.

ومن الأمثلة الواضحة على هذه الازدواجية الفوضوية هو المسار الذي أدخل الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، ومن ثم أضفى الطابع الرسمي على اندماجها في النظام الاقتصادي الغربي. كانت الصين قد تقدمت بطلب لأول مرة في العام 1995، وهو العام الذي حلَّت فيه منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الجات (حيث كانت الصين مراقبًا). إذ كانت الصين تأمل أن تكون عضوًا مُؤسِّسًا في منظمة التجارة العالمية، لكن القوى الغربية واليابان عرقلت ذلك، حيث طالبت بمزيد من الإصلاحات للاقتصاد الصيني الذي لايزال يتمتع بحمائية وإدارة للدولة كبيرين. وقد ضيَّعت إدارة كلينتون فرصة التوصل إلى اتفاق في أوائل العام 1999، وعمدت إلى إذلال رئيس الوزراء الصيني تشو رونغجي Zhu Rongji خلال هذا المسار. كان على واشنطن أن تقبل بصفقة

أقل فائدة مع الصين في وقت لاحق من العام نفسه، بعد أن أدى قصف الولايات المتحدة لسفارة الصين في بلغراد إلى مزيد من توتر العلاقات بين البلدين (Shirk, 2007: 192, 228–31). كانت عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية صعبة وشاقة بالنسبة إلى الصين، مما تطلب منها فتح اقتصادها على نحو أكبر من معظم البلدان النامية الأخرى، وأيضا إصلاح عديد من المؤسسات والممارسات قبل أن تتمكن من الانضمام (Shirk, 2007: 132; Westad, 2012: loc. 6179). وقد كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خطوة رئيسة للدفع بالإصلاحات التي أقدمت عليها الصين أيضا في انفتاحها، حيث ألزمتها بنظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، ومنحتها دفعة كبيرة بالنسبة إلى اقتصادها وتنميتها.

وعلى الرغم من النتيجة الناجحة، كان ثمة متسع كبير من الاختلافات في وجهات النظر بشأن هذه العملية برمتها. فقد رأت الولايات المتحدة نفسها على أنها استوعبت بسخاء قوة صاعدة غير ليبرالية من خلال السماح لها بالدخول إلى النظام التجاري والمالي العالمي (Shirk, 2007: 25; Kissinger, 2011: 487–503; Westad, 2012: locs. 5962, 6150). وكان موقف الصين منقسما، حيث اعتنق البعض الالتزام بالعولمة باعتبارها ستعزز إصلاحات الصين وسعيها وراء الثروة والقوة. وعلى رغم ذلك، رأى صينيون آخرون من ذوي النزعة القومية أن الصين تعرضت للتخويف من أجل تقديم تنازلات حينما كانت لاتزال ضعيفة، وأنه قد فُرِض عليها أمر لم يكن من صنعها. كان هناك استياء كبير في الصين بشأن طول وشروط عملية انضمامها، حيث قارنها البعض بالإهانة التي تعرضت لها الصين بسبب «المطالب الواحد والعشرين» التي طرحتها اليابان خلال الحرب العالمية الأولى (Shirk, 2007: 230). كان من نتائج انضمام الصين زيادة العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلى درجة أنه أصبح «متفجرًا سياسيًا» في السياسة الداخلية للولايات المتحدة (Shirk, 2007: 249). ومع ازدياد قوة الصين، زاد ذلك الشعور القومي بالاستياء من إجبار بكين على اتباع قواعد لم تشارك في إيجادها. لقد انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية كاقتصاد غير سوقي، وهو الأمر الذي عرضها لعديد من الادعاءات بتسببها في الكساد (Shirk, 2007: 276–7; Shambaugh, 2013:160). وعندما انتهت هذه الحالة تلقائيًا في العام 2016 فتحت نزاعًا مستمرًا بين ادعاء الصين القائل إنه

يجب التعامل معها الآن باعتبارها اقتصادَ سوق، وزَعْمِ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن الصين لم تستوفِ هذا المعيار بعد.

لقد كان التنافس الحاد بين الصين والولايات المتحدة واضحًا على نحو أكبر في سلسلة من المشاحنات في القطاعين العسكري والإستراتيجي. وعلى الرغم من إسقاط الخطاب الثوري من السياسة الخارجية للصين لما بعد حكم ماو تسي، فإنه كان ثمة كثير من الاستمرارية في الشد والجذب العسكري/ الإستراتيجي الذي ميَّز العلاقات الأمريكية - الصينية طوال فترة حكم ماو تسي. وبمجرد زوال الاتحاد السوفييتي، سرعان ما تبدد ذلك الجو الذي ساد خلال السبعينيات والثمانينيات، عندما تحالفت الصين والولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي. وظلت التوترات بين الولايات المتحدة والصين بشأن تايوان سمة دائمة، تمامًا كما فعلت تحالفات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية. كانت للصين مشكلة تاريخية خاصة بها مع اليابان، ووجد الحزب الشيوعي الصيني أن نشر القومية المعادية لليابان بين الشعب الصيني من خلال برامج مستدامة «للتعليم الوطني» كانت طريقة مفيدة للتوفيق بين انقسامات التاريخ السياسي المحلي للصين، وسد الفجوة بين حزب الكومينتانغ والحزب الشيوعي الصيني في معارضتهما المشتركة للإمبريالية اليابانية (Wang, 2008, 2012). وكان موقف بكين منقسما بشأن ما إذا كان التحالف بين الولايات المتحدة واليابان أمرًا جيدًا (لأنه قيَّد أي إحياء للنزعة العسكرية اليابانية) أو سيئًا (لأنه كان جزءًا من مؤامرة أمريكية لاحتواء صعود الصين). تَلَت ذلك اشتباكات معقدة انجذبت فيها الولايات المتحدة إلى الخلافات الصينية - اليابانية بشأن جزر سينكاكو/ دياويو، والتزمت فيها اليابان على نحو متزايد بدعم الولايات المتحدة في الدفاع عن تايوان.

وقد تمظهرت الاحتكاكات العسكرية/ الإستراتيجية الرئيسة بين الولايات المتحدة والصين خلال هذه الفترة فيما يلي:

- مضيق تايوان 1996. بعد خلاف وقع بين الولايات المتحدة والصين (وداخل الولايات المتحدة) في العام 1995 بشأن منح تأشيرة للرئيس التايواني لي تنغ هوي، أجرت الصين تجارب صاروخية قبالة سواحل تايوان في العامين 1995 و1996، كان بعضها قريبا بما يكفي لتعطيل عمليات الشحن في موانئ تايوان، وقد كان يهدف

جزئيًا إلى تخويف الناخبين في انتخابات تايوان في العام 1996. ردت الولايات المتحدة بإرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة، وإبحار إحداهما عبر مضيق تايوان. خسرت الصين هذه الأزمة. ولم تُظهر الولايات المتحدة تفوقًا بحريًا فقط، بل زادت شعبية لي تنغ هوي، وتعمقت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان وتايوان.

- تفجير السفارة في بلغراد 1999. في مايو 1999 قصفت الولايات المتحدة السفارة الصينية في بلغراد خلال حربها الجوية ضد صربيا. كان هناك كثير من الغضب الشعبي الصيني - بتشجيع من الحكومة الصينية - حيال الفعل والوفيات. لم تُمنح المزاعم الأمريكية بشأن استهدافٍ تم عن طريق الخطأ إلا القليل من المصداقية في الصين. وفي نهاية المطاف، سُوِّي هذا الحادث ديبلوماسيا مع دفع الولايات المتحدة تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالسفارة الصينية والقتلى والجرحى، ودفعت الصين تعويضات للولايات المتحدة عن الأضرار التي لحقت بسفارتها في بكين نتيجة للاحتجاجات الشعبية التي لم يجرِ احتواؤها من قبل الشرطة.

- حادث الطائرة في أبريل 2001، التي اصطدم بها مقاتل صيني كان يضايق طائرة استخبارات أمريكية من طراز EP-3 فوق بحر الصين الجنوبي، مما أسفر عن مقتل الطيار المقاتل وإلحاق الضرر بالطائرة EP-3، مما اضطرها إلى الهبوط الاضطراري في جزيرة هاينان. احتجزت الصين طاقم الطائرة أكثر من أسبوع، وأعادت فقط الطائرة EP-3 المفككة في يوليو. سُوِّيت هذه القضية ديبلوماسيًا بعد الإدلاء ببعض الخطابات الساخنة.

- بناء جزيرة في بحر الصين الجنوبي من طرف الصين، والأزمة مستمرة منذ العام 2010 حتى الآن. في العام 2010 أعادت الصين تعريف بحر الصين الجنوبي كمصلحة وطنية أساسية يمكن مقارنتها بتايوان. ومن العام 2014 إلى العام 2016 كان هناك بناء صيني سريع لعديد من الجزر الاصطناعية في جزر سبراتلي، دُمِجت لاحقًا. وعبر مزيج من الحوافز الاقتصادية والديبلوماسية القسرية، اتُّهِمت الصين باتباع سياسة فرِّق تسد تجاه رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي، حيث انحازت كمبوديا والفلبين (بعد انتخاب دوتيرتي رئيسًا) إلى جانب الصين. لقد أجَّلت الصين إبرام مدونة سلوك ملزمة بشأن بحر الصين الجنوبي مع رابطة دول جنوب شرق آسيا بحجة أن التوقيت لم يكن مناسبا، مشيرةً

إلى عدم وجود وحدة داخل الرابطة. وقد بدأت الولايات المتحدة عمليات حرية الملاحة قبالة الجزر من أكتوبر 2015، مع الإبحار المنتظم لسفنها الحربية عبر المياه التي تطالب بها الصين الآن، ولكن الولايات المتحدة لم تعترف بها. وفي يوليو 2016 حكمت محكمة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في قضية رفعتها الفلبين ضد مطالبات صينية في بحر الصين الجنوبي، لكن الصين رفضت هذا الحكم، وعمدت إلى ملاطفة الحكومة الفلبينية حتى هدأت والتزمت الصمت بشأن هذه القضية.

- منطقة الحظر الجوي 2013. في نوفمبر من هذا العام فرضت الصين منطقة تمييز للدفاع الجوي ADIZ على نحو صارم وغير معتاد على معظم بحر الصين الشرقي، بما في ذلك الجزر سينكاكو/ دياويو المتنازع عليها مع اليابان. لم تعترف الولايات المتحدة بمنطقة تمييز الدفاع الجوي تلك وحلقت طائرتان من طراز B-52 عبر المنطقة في نوفمبر، على الرغم من تكيف الخطوط الجوية التجارية إلى حد كبير مع هذا الوضع الجديد.

على الرغم من هذه الاحتكاكات، كان هناك بعض التعاون بين الولايات المتحدة والصين، لا سيما في المحادثات السداسية الأطراف بشأن المشكلة النووية لكوريا الشمالية بين العامين 2003 و2009. لكن الصينيين كانوا، وعلى نحو متزايد، يفضلون سلوك طريقهم الخاص. لقد تعاونوا مع روسيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للدفاع عن أنفسهم ضد الضغط الغربي على نحو عام، وللتغطية على التدخلات الروسية في أوكرانيا وسورية، ولعرقلة استخدام الغرب سلطة مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على تدخلاته. لقد بدأوا في تأسيس منظمات حكومية دولية خاصة بهم تركز على الصين لتحدي الهيمنة الغربية في المجتمع الدولي العالمي، وعلى الأخص منظمة شنغهاي للتعاون SCO التي تأسست في العام 2001، ومجموعة البريكس BRICS التي تأسست في العامين 2009 و2010، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB الذي تأسس في العام 2014 (Stuenkel, 2016: locs. 2974–3202). تضم منظمة شنغهاي للتعاون الصين وروسيا وأربع دول من آسيا الوسطى، مع انضمام الهند وباكستان في العام 2017. وتضم مجموعة البريكس الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا كنوع من التجمع المضاد للغرب. وتُعَد الصين هي الاقتصاد المهيمن إلى حد بعيد في هذه المجموعة، التي أنشأت كلًا من بنك التنمية

الجديد في العام 2014، وترتيب احتياطي للطوارئ للبريكس في العام 2015. وقد اختار البنك الآسيوي الاستثمار في البنية التحتية في عديد من الأعضاء الأوروبيين والآسيويين، على الرغم من عدم انضمام اليابان والولايات المتحدة، وكذلك كوريا الشمالية.

في عهد شي جين بينغ Xi Jinping، من الواضح أن الصين قد تحركت لتنأى بنفسها عن الولايات المتحدة؛ فبعد الأزمة الاقتصادية في العام 2008 كان من الواضح أن الولايات المتحدة المُثْقَلة بالديون لم تعد قادرة على دعم نمو الصين الذي تقوده الصادرات، وأنه سيتعين على الصين تحقيق مزيد من النمو في أسواقها المحلية. تستفيد الصين أيضًا على نحو جيد من أخطاء إدارة ترامب وما خلفته من اختلال في الولايات المتحدة، فضلًا على استفادتها من الانقسام والشلل السائد في بريطانيا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك لتعزيز نموذجها الخاص في التنمية الاستبدادية، والمطالبة بدور قيادي أكبر داخل المجتمع الدولي العالمي بغية ملء الفراغ الذي سبَّبه دونالد ترامب والانهيار الداخلي الذي يعيشه العالم الناطق باللغة الإنجليزية. لقد ظهر كلا هذين الخطين بوضوح في خطاب شي جين بينغ أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي في أكتوبر 2017، حيث استخف بالأشكال الأخرى للحكم وادعى أنه: «حان الوقت لأن نأخذ مركز الصدارة في العالم ونقدم مساهمة أكبر للبشرية»(*). إن التوترات التجارية الحاصلة بين الصين وإدارة ترامب تؤدي إلى تفاقم التنافس الإستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، وقد تدفع الصين أكثر نحو تطوير مبادراتها الخاصة وتأثيرها في الحوكمة العالمية.

إن الصين لا تسعى إلى الحرب مع الولايات المتحدة، أو حتى إلى التنافس الإستراتيجي المفتوح معها. لكنها تسعى إلى تأكيد حضورها على نحو متزايد في آسيا، وتتحدى الولايات المتحدة واليابان في تلك المنطقة بشأن التفوق الإقليمي. يمكن اعتبار خطة مبادرة الحزام والطريق الطموحة، التي وضعها شي جين بينغ لاستخدام مشاريع البنية التحتية العملاقة لربط أوراسيا بالصين، نوعا من الإستراتيجية القارية الكبرى التي تهدف إلى مواجهة الإستراتيجية البحرية الكبرى

(*) BBC World News, www.bbc.co.uk/news/world-asia-china-41647872 (Accessed 18 October 2017). [المؤلفان].

للولايات المتحدة (Gao, 2013; Pieke, 2016: 164–5; Stuenkel, 2016: locs. 3985–4041). وبرغم أن الصينيين قد لا يتقبلون هذه المقارنة، فإنه من الممكن رؤية بعض أوجه الشبه بين مبادرة الحزام والطريق والإستراتيجية القارية لليابان خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، والتي حملت عنوان «مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا». إذ إن كلتيهما تهدف إلى تقديم نفسها باعتبارها تشكل جوهر الاقتصاد القاري في آسيا القادر على الوقوف ضد الولايات المتحدة.

4 - 2 - أوروبا واليابان

يمكن سرد قصص أوروبا واليابان في علاقتهما بالولايات المتحدة بإيجاز لأنها تدور على نحو أساسي حول استمرار العلاقات التي شكلتها الحرب الباردة. فقد تمكن كل من حلف «الناتو» والولايات المتحدة واليابان من الصمود على الرغم من نهاية الحرب الباردة.

وكما لوحظ سابقا، لقد توسع «الناتو» ليس فقط في مجال النفوذ السوفييتي السابق في أوروبا الشرقية، ولكن أيضا في أجزاء من الاتحاد السوفييتي السابق نفسه. ونجح هذا التحالف في إعادة توجيه نفسه باعتباره وسيلة للتضامن من أجل شمال الأطلسي والرأسمالية الديموقراطية الليبرالية، وظل نشطا بطرق متنوعة. لم يكن «الناتو» مشاركا في «تحالف الراغبين» بقيادة الولايات المتحدة الذي رد على غزو العراق للكويت (1990-1991). لكن بريطانيا وفرنسا كانتا عضوين رئيسين في ذلك التحالف، كما شارك أيضا عديد من أعضاء «الناتو» الآخرين. وقدمت الولايات المتحدة بدورها الدعم العسكري من خلال «الناتو» في التدخلات في البوسنة (1992-1994)، وفي العام 1999 في كوسوفو، حيث كشف تفكك يوغوسلافيا الفوضوي اعتماد أوروبا العسكري المستمر على الولايات المتحدة. وقد استند حلف «الناتو» إلى المادة 5 (الدعم المتبادل لعضو تعرض للهجوم) ردا على هجوم 11 سبتمبر الإرهابي على الولايات المتحدة في العام 2001، ودعم الولايات المتحدة في الغزو اللاحق لأفغانستان. كما تولى قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية من العام 2003 إلى العام 2014. بيْد أن الغزو الأمريكي الثاني للعراق في العام 2003 سبب انقسامات عميقة داخل «الناتو»، حيث دعمت بريطانيا وبولندا الولايات المتحدة

بقوة، أما فرنسا وألمانيا، إلى جانب روسيا، فقد عارضوا بشدة الغزو الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، أقدم «الناتو» على مهمة تدريبية في العراق في الفترة من العام 2004 إلى العام 2011. ومنذ العام 2009، دعم أيضا عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي. وقد كان «الناتو» نشطا مرة أخرى في التدخل في ليبيا في العام 2011 وفرض منطقة حظر جوي، حيث تموقعت الولايات المتحدة خلال تلك العملية في المقعد الخلفي وتولى الأوروبيون زمام المبادرة. لقد كان «الناتو» متورطا أيضا في أوكرانيا وفي تعقيدات العلاقات بين أوكرانيا وروسيا منذ بداية القرن، وذلك عندما أصبحت عضوية أوكرانيا المحتملة في الحلف قضية سياسية. وكما ذُكر سابقا، أصبح هذا السؤال أكثر إلحاحا بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا في العام 2014، ولايزال يمثل نقطة خلاف حادة بين «الناتو» وروسيا.

لقد ألقى الارتباك بظلاله على مستقبل التحالف بسبب الخطاب غير المتسق للغاية للرئيس ترامب وسياسة «أمريكا أولا». حيث ندد ترامب في بعض الأحيان بحلف شمال الأطلسي وأشاد به في أحايين أخرى، مما أثار الشكوك بشأن استمرار التزام الولايات المتحدة بالمادة الخامسة من ميثاق الحلف. وفي العامين 2017 و2018، عارض الأوروبيون بشدة انسحاب ترامب من المعاهدة النووية مع إيران، والتي مارست كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وكذلك روسيا دورا رئيسا في التفاوض بشأنها. وأدى خروج ترامب في العام 2018 من الاتفاق إلى فتح شرخ في التحالف عبر الأطلسي في وقت أصبح يشكل فيه العدو القديم لحلف شمال الأطلسي، وروسيا، مجددا مصدر قلق أمني للأوروبيين وللولايات المتحدة على حد السواء.

إن قصة التحالف بين الولايات المتحدة واليابان متشابهة مع سابقتها، لكنها كانت أبسط. وعلى عكس «الناتو»، الذي كانت انشغالاته في الأصل تدور حول التهديد القادم من الاتحاد السوفييتي، كان التحالف الأمريكي الياباني منذ الانتصار الشيوعي في العام 1949 يستهدف الصين. فبعد الحرب الباردة كانت الصين تشهد صعودا سريعا، وكانت تزرع في الوعي القومي الصيني كراهية تاريخية حيال اليابان. لقد مرت اليابان بحرب باردة مريحة إلى حد ما، إذ كانت معزولة في موقف يمكن وصفه بنقطة لاغرانج بين الاتحاد السوفييتي والصين من جهة، والولايات المتحدة

من جهة أخرى. كان على الولايات المتحدة حمايتها، وقد حققت اليابان مكاسب اقتصادية، سواء من خلال الحروب الأمريكية في كوريا وفيتنام، أو من خلال إبقاء نفقاتها الدفاعية منخفضة نسبيا عند 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن بعد الحرب الباردة انهار هذا الموقف المعزول، مما جعل اليابان أكثر انكشافا، وتتملكها مخاوف بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستسعى إلى استيعاب الصين على حساب اليابان.

لذلك، ركزت اليابان على الحفاظ على التحالف الثنائي مع الولايات المتحدة. وعززت على نحو مطرد وتدريجي التزامها بالتحالف من خلال بناء قوة بحرية وخفر سواحل ذات قدرات عالية، ووضع موارد كبيرة في تقنيات الدفاع الصاروخي الباليستي التي تقودها الولايات المتحدة، والابتعاد تدريجيا عن القيود التي يفرضها التفسير الصارم للمادة التاسعة من دستورها (Pempel, 2011: 266–73; Hagström, 2015:130–2)(*). إذ وسَّعت اليابان ببطء الطرق التي يمكن من خلالها استخدام قواتها المسلحة، وزادت من قدرتها على العمل المشترك مع القوات الأمريكية في غرب المحيط الهادئ. من جانبها، أكدت الولايات المتحدة أن المعاهدة تغطي جزر سينكاكو/ دياويو، التي تسيطر عليها اليابان وتطالب بها الصين. لقد مرت اليابان بأوقات عصيبة خلال فترة التسعينيات، عندما رأى البعض في الولايات المتحدة اليابان أنها منافسة أكثر من كونها حليفة، ولكن بمجرد أن أقلع صعود الصين، أصبحت علاقات اليابان مع الولايات المتحدة أكثر مرونة حيث احتلت الصين على نحو متزايد دور القوة المنافسة في أعين الولايات المتحدة. كما أدى تزايد المخاوف بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية منذ أوائل التسعينيات إلى توفير مصلحة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة. وقد تعزز هذا أخيرا مع اقتراب كوريا الشمالية من الحصول على القدرة على دعم تهديداتها الصاخبة والمتكررة بضرب الولايات المتحدة في حد ذاتها بضربات نووية. لكن اليابان، وعلى غرار عديد

(*) هي إحدى مواد دستور اليابان الرئيسة التي أضيفت في العام 1947 والمعنية بالحروب والابتعاد عن النزاعات المسلحة أو المشاركة في الحروب بالنسبة إلى اليابان. في نصها تتخلى الدولة رسميا عن حق السيادة في القتال وتهدف إلى سلام دولي قائم على العدالة والنظام. وتنص المادة أيضًا على أنه لتحقيق هذه الأهداف، لن يحافَظ على القوات المسلحة ذات الإمكانات الحربية. وقد أضيف هذا البند بضغوط أمريكية. [المترجم].

من الدول الآسيوية الأخرى، تواجه معضلة المصالح الاقتصادية والأمنية المتباينة، حيث تعتمد مصالحها الاقتصادية أكثر على الصين، في حين تعتمد مصالحها الأمنية على الولايات المتحدة. وقد أدى إلغاء الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) من قبل الرئيس ترامب إلى تفاقم هذه المعضلة من خلال تدمير الركيزة الاقتصادية الرئيسة لمحور الولايات المتحدة في آسيا. وإلى جانب الموقعين الآخرين، تحاول اليابان إحياء اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ من دون الولايات المتحدة، على أمل أن تبقيها مفتوحة لعضوية الولايات المتحدة إذا اتخذت قيادة أمريكا بعد ترامب وجهة نظر مختلفة. وتثير التهديدات المتأتية من كوريا الشمالية والصين، وتناقض ترامب بشأن التزامات الولايات المتحدة، أيضا سؤالا لليابان بشأن ما إذا كان عليها أن تحذو حذو بريطانيا وفرنسا في الحصول على أسلحتها النووية الخاصة.

5 - 2 - الهند

خلال الحرب الباردة، كانت الهند على نحو واضح تشكل قوة إقليمية وجزءا من العالم الثالث. لكن مع إصلاحاتها الاقتصادية التي قادتها في أوائل التسعينيات، وتجاربها للأسلحة النووية في العام 1998، وعضويتها في البريكس، انتقلت الهند بسرعة إلى مصاف القوى الكبرى. وبذلك حافظت على شيء من تقاليدها الحيادية الخاصة بالحرب الباردة. لقد أبقت على روسيا كمُورِّد رئيس للأسلحة، واتخذت وجهة نظر حذرة من صعود الصين في الشمال، حيث كان لديها نزاعات حدودية نشطة، وتنافس على القوة أكثر عمومية في جنوب وشرق آسيا (Ladwig, 2009 ; Rehman, 2009 ; Buzan, 2012). منذ أواخر التسعينيات، واصلت الولايات المتحدة تعزيز علاقاتها مع الهند (Paul, 2010: 17–18)، وهذا يعني أن رغبة الهند في أن تُقبل قوةً كبرى على المستوى العالمي قد حققت تقدما كبيرا. وقد حُل وضع الهند باعتبارها دولة حائزة أسلحة نووية إلى حد كبير من خلال اتفاقها النووي المدني مع الولايات المتحدة في العام 2005، ومثَّل هذا تعزيزا رئيسا لمطالبتها بالاعتراف بها كقوة كبرى (Pant, 2009: 276). وبحلول العام 2017، كانت الولايات المتحدة تعمل علنا على ترسيخ العلاقات مع الهند باعتبارها ديموقراطية زميلة (قيم مشتركة - ومن المفارقات، أنه عامل لم تحصل الهند من خلاله على كثير من التقدير

من الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة) وكقوة توازن ضد الثقل المتزايد للصين في آسيا. لكن الهند لديها مصلحة في التَحَوُّط ضد الصين أكثر من اهتمامها بالموازنة الصريحة ضدها. وما لم تصبح الصين أكثر عدوانية ضدها على نحو علني، يبدو من المرجح أن تستمر الهند في أداء دور وسطي. ومثل عديد من الدول الآسيوية الأخرى، فهي لا تريد الانجرار إلى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين. وعلى رغم ذلك، فهي لا تريد مواجهة الضغط الصيني وحدها. حيث إن جزءا من إستراتيجيتها كان تنمية شراكات إستراتيجية مع اليابان وفيتنام وأستراليا ودول أخرى في المنطقة تتطلع إلى التَحَوُّط ضد الصين.

باختصار، في إطار بنية القوة العظمى الواحدة وعديد من القوى الكبرى، كانت القوى الكبرى منقسمة على نحو متزايد فيما إذا كانت يجب عليها أن تدعم الولايات المتحدة أو تعارضها. لقد تحركت الصين وروسيا على نحو واضح في اتجاه المعارضة، وعززتا ذلك في شكل شراكة إستراتيجية. وقد دعا البعض في الصين إلى التخلي عن سياسة «عدم التحالفات» لتعميق هذه العلاقة (Zhang, F., 2012b ; Yan, 2014). وفي وقت كتابة هذا الكتاب، لم يكن من الواضح بعد مدى الضرر الذي ستلحقه إدارة ترامب بإضعاف تحالفات الولايات المتحدة مع اليابان وأوروبا. فلا اليابان ولا أوروبا كانتا ترغبان في مثل هذا الانقطاع، لكن كان على كلتيهما التفكير في إمكانية حدوث ذلك. أما الهند، فقد فضَّلت الحفاظ على استقلاليتها آخذة موقفا وسطا مادامت الظروف سمحت لها بذلك. ومع إحراق الولايات المتحدة في عهد ترامب بقايا رأس المال الاجتماعي الدولي الذي تراكم لديها منذ العام 1945، بدا أن المَرْكَز ينجرف نحو نظام لا يضم قوى عظمى وعديدا من القوى الكبرى. لاتزال الولايات المتحدة تشكل القوة العظمى، ولكن يبدو أنها بصدد فقدان ليس فقط القوة المادية النسبية، ولكن أيضا الإرادة من أجل الاستمرار فترة أطول باعتبارها القوة العظمى. أما الصين فقد كانت تزداد قوة، ولكن كان لديها القليل من رأس المال السياسي، ومع ازدياد عدد الدول الكبيرة أيضا (Zakaria, 2009; Stuenkel, 2016) أصبحت القوة منتشرة للغاية بحيث لا تسمح لأي دولة بأن تكون قوة عظمى (Buzan, 2011; Kupchan, 2012; Buzan and Lawson, 2015a: 273–304). وعلى عكس ما حدث خلال

الحرب الباردة، أصبحت القوى الرئيسة الآن كلها رأسمالية، مما أدى إلى تضييق النطاق الترددي الأيديولوجي للمجتمع الدولي العالمي إلى حد كبير. غير أن هذا التقارب الاقتصادي لم ينتج عنه أي تقارب سياسي بشأن الديموقراطية الليبرالية. وبدلا من ذلك، ظهرت عدة أنواع من الرأسمالية ضمن الترتيبات السياسية التي تتراوح في جميع المجالات من الديموقراطية الليبرالية إلى السلطوية الشديدة (Jackson and Deeg, 2006; Witt, 2010; McNally, 2013; Buzan and Lawson, 2014b)، وسنتعرض لمزيد عن كل هذا في الفصل التاسع.

إلى جانب هذا التفريق في القوة والتشابك معها، كان هناك طمس، أو حتى انهيار، للحدود القائمة بين المركز والأطراف، والتي كانت سابقا حدودا واضحة إلى حد ما. وكما هو مبين في الفصل الأول، ظهرت تلك الحدود خلال القرن التاسع عشر عندما نجحت مجموعة صغيرة من الدول (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وروسيا واليابان) في استيعاب ثورات الحداثة، حيث فتحت تلك الدول فجوة قوة كبيرة بينها وبين الآخرين. وفي فترة ما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب الباردة، اضطلعت حفنة من الدول الصغيرة إلى حد ما - النمور الآسيوية: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة - بهذه القفزة وانضمت إلى المَرْكَز، على الرغم من أن الصين كانت تستجمع قوتها بوضوح للانضمام إليهم أيضا. ولكن منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأت الدول التي كانت لاتزال مصنفة رسميا من قبل الأمم المتحدة كدول نامية في التحرك نحو صفوف القوى الكبرى، وبالأخص الصين والهند. وعلى نطاق أوسع، بدأت القوى الصاعدة تؤدي على المسرح العالمي دورا ليس باعتبارها دولا من العالم الثالث تنشط ضد المَرْكَز انطلاقا من الأَطْرَاف، بل تنشط باعتبارها دولا من المَرْكَز. إحدى العلامات المبكرة على هذا الخلط الأكثر عمومية بين المَرْكَز والأَطْرَاف كان قبول المكسيك وكوريا الجنوبية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD – النادي الخاص بالدول المتقدمة - خلال منتصف التسعينيات. وتمثلت العلامة الأخرى في تشكيل مجموعة العشرين G20 في العام 1999، في أعقاب الأزمة المالية (1997-1998) في شرق آسيا. وبالإضافة إلى الدول الغربية المعتادة واليابان، ضمت مجموعة العشرين الأرجنتين؛ والبرازيل؛ والصين؛ والهند؛ وإندونيسيا؛ والمكسيك؛ وروسيا؛ والمملكة العربية السعودية؛ وجنوب

أفريقيا؛ وكوريا الجنوبية؛ وتركيا، ووسّع النادي ليشمل الدول الصاعدة متوسطة الدخل. ولكن، ربما جاءت نقطة التحول الرئيسة في هذا التطور في وقت مبكر بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008 (والتي يوجد مزيد بشأنها لاحقا). ففي العام 2009، حلت مجموعة العشرين محل مجموعة الثماني باعتبارها المنتدى الرئيس لإدارة الاقتصاد العالمي. وفي العام 2010، حاولت البرازيل وتركيا التوسط في صفقة نووية مع إيران. وفي العامين 2009 و2010 قدمت دول البريكس نفسها كمجموعة ديبلوماسية نشطة.

يمكن جزئيا فهم هذه التغييرات من منظور قصير الأجل على أنها عواقب للعولمة والليبرالية الجديدة التي تدمج الاقتصاد العالمي على نحو أكثر إحكاما. ضمن هذا الإطار، يمكن أيضا فهمها باعتبارها استجابات حيال الأزمات المالية النسقية التي تعد سمة دورية للأنظمة الرأسمالية، والتي تتطلب مشاركة أوسع إذا كان سيُتَعامل معها بنجاح. كما يمكن فهمها أيضا من منظور أطول كمرحلة مهمة في تطور الحداثة التي انطلقت خلال القرن التاسع عشر. إن التقسيم الحاد الأولي بين المَرْكَز والأَطْرَاف الذي نشأ في ذلك الوقت، والذي استمر طوال القرن العشرين، انهار أخيرا حيث كانت مزيد ومزيد من الدول والمجتمعات تجد طرقا لها نحو الحداثة، وغالبا ما كانت طرقا قابلة للاستيعاب والاستمرار داخل ثقافاتها. وهذا يعني أن دعاة التحديث الأوائل، الغرب وروسيا واليابان، بدأوا يفقدون المركز المهيمن في العالم الذي احتلوه منذ القرن التاسع عشر. وضمن هذا السياق، أشاروا أيضا إلى تآكل القطبية الأحادية الأمريكية، وهي عملية تسارعت بفعل النزعة الانفرادية للرئيسين بوش الابن ودونالد ترامب.

وإذا كان المَرْكَز يشهد توسعا، فإن هذا يعني أن الديناميات الرئيسة للعلاقات الدولية كانت تبتعد عن الاقتصاد السياسي العالمي الخاص ببنية المَرْكَز - الأَطْرَاف، وأصبحت تدور على نحو متزايد بشأن ديناميات مَرْكَزٍ موسعٍ كان الغرب يسيطر عليه على نحو متناقص (Buzan and Lawson, 2015a: 270). وإذا كان المَرْكَز وديناميته يشهدان توسعا، فإن ذلك يعني بالضرورة أن الأطراف كانت تتقلص من حيث الحجم والأهمية.

6 - 2 - الأطراف

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير متباين في الأمن في العالم الثالث. فمن ناحية، بدا أنه خلق ظروفا أكثر ملاءمة للاستقرار والتنمية. لقد كان الحدث التحولي على نحو خاص هو النهاية السلمية لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، حيث بدأت المفاوضات منذ العام 1990 وتبعها انتخاب نيلسون مانديلا رئيسا للبلاد في العام 1994. وشملت التطورات الأخرى تسوية النزاعات الإقليمية للحرب الباردة في جنوب أفريقيا؛ وجنوب آسيا؛ وأمريكا الوسطى؛ وجنوب شرق آسيا؛ وهي الأقاليم التي شهدت تدخلا مباشرا أو غير مباشر من طرف القوتين العظميين. وشملت هذه اتفاقيات جنيف في العام 1988 التي أدت إلى الانسحاب السوفييتي من أفغانستان (اكتمل في العام 1989)، واتفاقيات نيويورك في العام 1988 التي تنص على استقلال ناميبيا واتفاقية تشابولتيبيك في العام 1992 لإنهاء الصراع في السلفادور. وفي جنوب شرق آسيا، أدت اتفاقية باريس للسلام في العام 1991 لإنهاء الحرب الأهلية في كمبوديا إلى ظهور أكبر مهمة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة خلال الفترة من العام 1992 إلى العام 1993، وذلك لإدارة انتقال البلاد السلمي إلى الديموقراطية.

من الناحية السلبية، كانت نهاية الحرب الباردة بمنزلة ضربة للعالم الثالث بمعنى أنها أزالت مصدر تماسكه السياسي الرئيس (عدم الانحياز)، وقلَّصت من هامش المناورة السياسية التي أوجدته منافسة القوتين العظميين. كما أدى عدم وضوح الحدود الفاصلة مع المَرْكَز الناتج عن صعود البقية إلى تقليل الاهتمام المشترك للعالم الثالث بقضايا التنمية. وفي حين ظلت بعض دول العالم الثالث فقيرة وتُدار بطريقة سيئة، كان البعض الآخر يجد له طريقا نحو الثروة والقوة، ويطرق أبواب النوادي الاقتصادية للقوى الكبرى داخل المركز. ومع صعود الصين والهند، كان الثقل الديموغرافي للعالم يتحول من الدول المتخلفة إلى البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع. وقد ظل خطاب مناهضة الاستعمار والتنمية قويا، لكن إنهاء الاستعمار أصبح الآن حقيقة من حقائق حقبة سابقة، وشيئا لم تختبره على نحو شخصي نسبة متزايدة بسرعة من سكان العالم الثالث. وكما وجد آخرون في العالم الثالث مسارات تنمية قابلة للتطبيق، أصبح من الصعب على نحو متزايد على أولئك الذين تُرِكُوا في الخلف الاستمرار في إلقاء اللوم على الاستعمار كسبب لفقرهم

وحكمهم غير الكفؤ - على الرغم من أن ذلك لم يمنع عديدا من قادة العالم الثالث من الاستمرار في الاضطلاع بذلك. كانت العولمة تضع الجميع في القارب نفسه، وكحركة سياسية، أصبح العالم الثالث من ثم ظِلا لما كان عليه في السابق. وعلى رغم ذلك، ظلت المشاعر المعادية للغرب من الناحية الفكرية قوية داخل المجتمع الأكاديمي والنشط، مع موجة جديدة من أدبيات حقل العلاقات الدولية لما بعد الاستعمار (نُوقشت في الفصل الثامن) وسَّعت تركيزها لتشمل قضايا العنصرية والتهميش الاقتصادي والتمييز بين الجنسين وما إلى ذلك.

لقد تحولت الحروب إلى كونها تقع داخل الدول أكثر من كونها تنشب فيما بينها، وذلك تحت تأثير كل من الليبرالية الجديدة والفساد وعدم المساواة. لم يضع إنهاء الحرب الباردة حدا للتدخلات المتأتية من المَرْكَز، ولكنه أزال عنصر التنافس الأيديولوجي والعسكري: الآن صارت التدخلات غربية على نحو أساسي (ثمة مزيد بشأن هذا لاحقا). ربما كانت المشكلة الرئيسة في العالم الثالث هي عدد الدول الضعيفة والفاشلة الموجودة داخله. فخلال حقبة الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار، كان التوقع العام هو أن الدول الجديدة، وبمساعدةٍ من المَرْكَز، ستحل بطريقة ما مشكلة إيجاد علاقة مستقرة مع الحداثة. وقد تعزز هذا الافتراض من خلال المنافسة بين القوتين العظميين لنشر أيديولوجياتهما ونماذجهما التنموية في العالم الثالث (Westad, 2007). ومع بداية عصر القطبية الأحادية والعولمة وصعود البقية، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه في حين أن بعض دول ما بعد الاستعمار تمكنت، بدرجات متفاوتة من النجاح، من إدارة هذا التحول، فإن ثمة دولا أخرى كثيرة لم تتمكن من تحقيق ذلك. حيث ظهرت مجموعة من الدول الضعيفة والفاشلة التي لا يبدو أنها قادرة على الحكم أو تطوير نفسها بنجاح في ظل الظروف الصعبة للغاية التي أوجدتها الرأسمالية العالمية. وقد اشتملت الدول الضعيفة في العالم الثالث على تشاد؛ والعراق ما بعد صدام حسين؛ وليبيريا؛ ومالي؛ وسيراليون؛ مع البوسنة وأوكرانيا في أوروبا كحالات إضافية. واشتملت الدول الفاشلة على أفغانستان؛ وجمهورية الكونغو الديموقراطية؛ وهاييتي؛ والصومال؛ وجنوب السودان؛ واليمن. وقد كشف الربيع العربي (2011-2013) هشاشة واسعة النطاق في الشرق الأوسط،

أُطيح بالحكومات في مصر؛ وليبيا؛ واليمن؛ وتونس، ودُفِعت ليبيا وسورية إلى أتون حروب أهلية وحشية حولتهما إلى وضع الدولة الفاشلة.

لقد كشفت النزاعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة أوجه ضعف النساء في الأطراف كضحايا للاغتصاب والتعذيب والعبودية الجنسية في مناطق النزاع، كما وسَّعت تلك النزاعات أجندة إدارة الأمن العالمي. فعلى سبيل المثال، اغتُصب ما بين 250 ألفا و500 ألف امرأة خلال الإبادة الجماعية في رواندا في العام 1994 (Rehn and Sirleaf, 2002: 9). وتشتهر مناطق النزاع بزيادة حادة في العنف المنزلي ضد المرأة وكذلك الاتجار بالنساء. وتشكل النساء والأطفال عددا كبيرا جدا من اللاجئين الفارين من مناطق النزاع، إذ يُجندون أيضا كمقاتلين في أثناء النزاعات. ففي الصراع الإثيوبي الذي أدى إلى استقلال إريتريا في العام 1993، شكَّلت النساء أكثر من ربع المقاتلين. كما نشر «نمور التاميل»، الحركة التي قُضِيَ عليها الآن، عددا كبيرا من النساء كمقاتلات وقائدات وفرق انتحارية. تصبح النساءَ أهدافا للاغتصاب والعنف الجنسي ليس فقط لأنهن يمثلن رمزا اجتماعيا وثقافيا، ولكن يمكن أيضا ممارسة العنف ضدهن كإستراتيجية متعمدة من قبل أطراف النزاع بهدف تقويض النسيج الاجتماعي لخصومهم. كان من نتائج هذه الأعمال الوحشية تزايد الاهتمام بدور المرأة في السلام والأمن (Rehn and Sirleaf, 2002: 63). فقد حددت هيئة تابعة للأمم المتحدة خمسة مجالات تربط المرأة بأجندة السلام والأمن: (1) العنف ضد النساء والفتيات؛ (2) عدم المساواة بين الجنسين في السيطرة على الموارد؛ (3) عدم المساواة بين الجنسين في السلطة وصنع القرار؛ (4) حقوق الإنسان للمرأة؛ (5) والاعتراف بالنساء (والرجال) بوصفهم فاعلين وليسوا ضحايا (Inter Agency Network on Women and Gender Equality, 1999: 1). وقد شكل اعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في العام 2000 علامة فارقة في الدفع بالإجراءات اللازمة لمعالجة هذه القضايا. كما أثرت هذه التطورات في جدول أعمال الدراسات الأمنية والدراسات النسوية، وهو ما سيُناقش في الفصل الثامن.

على رغم استمرار العنف، فإن النظرة إلى الأمن والاستقرار في دول الأَطْرَاف لم تكن نظرة قاتمة فقط. وكان الانحدار العام للنزاعات المسلحة في دول الأطراف هو السبب الرئيس الذي جعل الفترة الأولية التي تلت الحرب الباردة تشهد

انخفاضا كبيرا في حدوث النزاعات المسلحة بشأن العالم (University of British Columbia, 2005). لكن هذا الاتجاه لم يكن خطيا. فقد انخفض عدد النزاعات المسلحة (النزاعات التي أسفرت عن 25 حالة وفاة على الأقل وتكون مرتبطة بمعركة تكون الدولة أحد أطرافها) من 51 نزاعا في العام 1991 (ذروة النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة) إلى 31 نزاعا في العام 2010؛ وقد شهد العام 2014 ارتفاعا مفاجئا حيث بلغ إجمالي عدد النزاعات المسلحة 40 نزاعا. وقد تراجعت النزاعات التي أودت بحياة أكثر من ألف شخص والتي عرِّفت بأنها حروب، من 16 في العام 1988 إلى 7 في العام 2013، ولكنها زادت إلى 11 في العام 2014 (Pettersson and Wallensteen, 2015: 536, 539). وعلى رغم ذلك، فقد أودت النزاعات المسلحة منذ نهاية الحرب الباردة بحياة عدد أقل نسبيا مقارنة بأي وقت آخر خلال القرن العشرين (Pettersson and Wallensteen, 2015: 536).

لقد تأثرت الأَطْرَاف أيضا بمسارات توسع وانحسار الديموقراطية في فترة ما بعد الحرب الباردة. إن من بين أبرز حالات التحول الديموقراطي كانت تلك التي حصلت في إندونيسيا بعد سقوط سوهارتو في العام 1998، وإندونيسيا هي رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان وأكبر دولة ذات أغلبية مسلمة. أما الحالة الأخرى فقد جسدتها ميانمار (منذ العام 2011). لكن الموجة الرابعة من الدَمَقْرَطَة التي شهدت تزايد عدد الديموقراطيات إلى الضِعف تقريبا بعد نهاية الحرب الباردة بلغت ذروتها بحلول العام 2000 (Micklethwait and Wooldridge, 2014)، لكنها واجهت مزيدا من الانتكاسات مع الوعد الذي لم يتحقق للربيع العربي، خاصة مع الانتكاسات والتراجع الذي شهدته مصر وتايلند وميانمار.

إن الاتجاه الرئيس الآخر في الأَطْرَاف يتمثل في انتشار المؤسسات الإقليمية وتوسيع وظائفها، والتي ربما تكون قد عوضت إلى حد ما تراجع تضامن العالم الثالث. فقد استُبدلت منظمة الوحدة الأفريقية ذات التركيز الشديد على السيادة وحل محلها الاتحاد الأفريقي في العام 2000 الذي أُسندت إليه مهمة التدخل الإنساني. وأُنشئت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في العام 1992 بعضوية جنوب أفريقيا مابعد الفصل العنصري. وبدأ ظهور المنظمات الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

في العام 1989، واستمر ذلك مع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في العام 1994؛ وقمة شرق آسيا في العام 2005؛ ومنظمة شنغهاي للتعاون في العام 2001. وقد وسَّعت النزعة الإقليمية في الأَطْرَاف من نطاقها إلى ما وراء التجارة والأمن لمواجهة التحديات العابرة للحدود الوطنية مثل الأزمات المالية وتغير المناخ، وذلك على الرغم من النتائج المتباينة التي حققتها.

على الرغم من ثرواتها المتباينة من حيث الاستقرار والتعاون، ومواجهة التأثير غير المتكافئ للعولمة، ظلت الأَطْرَاف أساسية بالنسبة إلى سياسات المجتمع الدولي العالمي بسبب الطرق التي تربط عبرها العولمة المَرْكَز والأَطْرَاف في إطار مجموعة متنوعة من المصائر المشتركة المتزايدة الأهمية. فقد تراجع العالم الثالث عن دوره باعتباره فاعلا جماعيا، ولكن هذا يرجع إلى أن عديدا من أعضائه كانوا ينتقلون إلى المَرْكَز كجزء من صعود البقية. وظلت العولمة قوية، ولكنها تعمقت واتسعت أيضا باعتبارها سمة بنيوية رئيسة للمجتمع الدولي العالمي. وبعد تسعينيات القرن الماضي، ضعفت القطبية الأحادية، وبدا أن المجتمع الدولي العالمي يتحول على نحو متزايد من كونه يتشكل من قوة عظمى واحدة وعديد من القوى الكبرى، إلى كونه يتشكل من عديد من القوى الكبرى، وإن كان بعضها أقوى بكثير من القوى الأخرى. في هذا السياق، كانت التفاعلات والاعتماد المتبادل بين الأَطْرَاف والمَرْكَز، وعدم وضوح الحدود الفاصلة بينهما، هي التي تحدد على نحو متزايد أجندة المجتمع الدولي العالمي في القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن بعض التنافسات الجيوسياسية العميقة لاتزال قائمة بين القوى الكبرى، كما ذكرنا سابقا، فإنها كانت مصحوبة على نحو متزايد بمجموعة من تهديدات المصير المشترك التي تتطلب وجود عمل جماعي.

7 - 2 - علاقات المَرْكَز - الأَطْرَاف كمصير مشترك

إن مجموعة قضايا المصير المشترك القائمة بين المَرْكَز-الأَطْرَاف والتي تشكل على نحوٍ متزايدٍ الأجندة السياسية للمجتمع الدولي العالمي تتمثل في: عودة انتشار الأسلحة النووية؛ والإرهاب؛ والهجرة؛ والتدخل؛ والإدارة الاقتصادية العالمية؛ والإشراف البيئي؛ والأمن السيبراني. وغالبا ما تتشابك هذه القضايا بعضها مع بعض بطرق معقدة، وفيما يلي سنستعرض بإيجاز كل واحدة من هاته القضايا.

8 - 2 - عودة انتشار الأسلحة النووية

خلال الحرب الباردة، كان انتشار الأسلحة النووية أحد مجالات الاتفاق القليلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. فقد كان للقوتين العظميين مصلحتهما الخاصة في إبقاء نادي الدول الحائزة أسلحة نووية صغيرا قدر الإمكان، ولكن نظرا إلى أن مزيدا من انتشار الأسلحة النووية زاد من احتمالية نشوب حرب نووية، فقد كان ثمة أيضا اهتمام منهجي قوي ومعترف به لدى المجتمع الدولي العالمي ككل بضرورة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع اقتراب نهاية الحرب الباردة، بدا أن الانتشار النووي قد تم احتواؤه على نحو أو آخر. إذ فككت جنوب أفريقيا مخزونها السري الصغير؛ وكانت روسيا قد سيطرت على الترسانة السوفييتية السابقة المتروكة في أوكرانيا وأماكن أخرى. وجمدت البرازيل والأرجنتين برامجهما النووية المتنافسة. لكن خلال فترة التسعينيات، برزت قضية عودة انتشار الأسلحة النووية إلى الساحة مرة أخرى.

لقد كان أحد أسباب ذلك هو إضافة القوى الكبرى المحتملة قدراتها النووية ضمن مطالب الاعتراف بها كقوى كبرى. لكن هذا ينطبق فقط على الهند، التي شكلت، من ثم، حالة خاصة لم تهدد بفتح سباق انتشار الأسلحة النووية. وخلال التسعينيات، اعتُرف على نحو متزايد بمزاعم الهند أنها تتمتع بوضع القوة الكبرى، وعلى رغم أن كل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هم من الدول الحائزة أسلحة نووية، فقد جعل ذلك من تحرك الهند تحركا مقبولا (Buzan, 2018). لقد أدت تجارب الأسلحة النووية التي أجرتها الهند في العام 1998 بسرعة إلى حد ما، إلى توسط الولايات المتحدة في حل بديل مع الهند لتجاوز استبعادها القانوني من مجموعة الدول الحائزة أسلحة نووية في معاهدة عدم الانتشار. وكما لوحظ سابقا، اتُّفق على هذه الصفقة في العام 2005، ونُفذت في العامين 2008 و2009. وقد عزَّز ذلك من مكانة الهند كدولة نووية، وكان بمنزلة تعزيز إضافي لمطالبها بالاعتراف بها كقوة كبرى (Pant, 2009: 276).

كانت المخاوف الأكثر إثارة للقلق، على الأقل بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تتمثل في محاولات بعض الدول لامتلاك أسلحة نووية كرادع ضد التدخل الأمريكي ضدها (D. Smith, 2006). ففي أثناء إدارة كلينتون، استُخدم مصطلح «الدُوَلُ

المَارِقَة» لتوصيف كوبا؛ وإيران؛ والعراق؛ وليبيا؛ وكوريا الشمالية، واستخدمت إدارة بوش اللاحقة مصطلح «مِحْوَرُ الشَر» في السياق نفسه. وقد شعرت تلك الدول فعلا بتهديد الولايات المتحدة خلال ذروة الأحادية القطبية التي انفردت بها واشنطن. وعلى رغم أن كوبا لم تسعَ إلى امتلاك أسلحة نووية، لكن الآخرين فعلوا ذلك. وبحلول العام 2003 تخلت ليبيا عن محاولتها تطوير برنامج أسلحة نووية، لكن كوريا الشمالية وإيران والعراق لم تقم بذلك، واستخدمت باكستان خوفها من الهند المجاورة كذريعة لإجراء تجارب أسلحة نووية في العام 1998. إن قصة باكستان تتمحور حول كيف أدار عبد القدير خان، الأب الروحي لبرنامج الأسلحة النووية الباكستاني، شبكة السوق السوداء في مجال التكنولوجيا النووية خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات. ويُعتقد أنه مرر خُططا وتقنيات نووية مهمة إلى إيران؛ وكوريا الشمالية؛ وليبيا؛ وربما أيضا إلى جنوب أفريقيا؛ والعراق. حيث رُبطت شبكة خان بالعمل مع الوسطاء والشركات في أكثر من 20 دولة. وقد اعتُقل وأُغلِقَت شبكته في العام 2004 (MacCalman, 2016). وكانت خدعة السلاح النووي لصدام حسين جزءا من مقدمة غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة والإطاحة بنظامه في العام 2003، على الرغم من عدم العثور على دليل يشير إلى وجود برنامج أسلحة نووية حَقِيقِي.

ومن ثم فإن الحالتين الرئيستين الجاريتين للدول «المارقة» التي تطمح إلى وضع الدول الحائزة أسلحة نووية هما إيران وكوريا الشمالية. لقد كُشف عن البرنامج النووي الإيراني في العام 2002، وفي العامين 2005 و2006 تبين أنه ينتهك الضمانات الدولية وتعرضت إيران إثر ذلك لعقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي. نجحت إيران في الحصول على التكنولوجيا والخبرة الكافيين لتقصير مهلها لتصبح قادرة على صنع أسلحة نووية. وتعاقبت سنواتٌ من المفاوضات المعقدة بخصوص ذلك، وفي العام 2015 أُبرم اتفاق نووي بين إيران من جهة، والولايات المتحدة؛ والصين؛ وروسيا؛ وبريطانيا؛ وفرنسا؛ وألمانيا؛ والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وهو اتفاقٌ تعلق بموجبه إيران برنامجها للأسلحة في مقابل رفع العقوبات المفروضة على طهران بسبب انتهاكاتها المتكررة السابقة. وفي وقت كتابة هذا الكتاب، كان الرئيس ترامب قد رفض هذه الصفقة، لكنها كانت لاتزال قائمة.

أما قضية كوريا الشمالية فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير. أصبحت كوريا الشمالية محل اشتباه في العامين 1992 و1993 نتيجة عمليات التفتيش التي اضطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أدرج بوش الابن كوريا الشمالية ضمن «محور الشر» في خطابه في العام 2002، وفي العام 2003 أعلنت بيونغ يانغ انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي أكتوبر 2006 أجرت كوريا الشمالية أول تجربة نووية لها. وقد اضطلعت بذلك بعد فترة طويلة من المحادثات السداسية والمساومات التي جرت فيما بينهم، حيث إن كل الجهود التي بذلتها الصين؛ واليابان؛ وروسيا؛ والولايات المتحدة؛ وكوريا الجنوبية في منع ذلك باءت بالفشل. في العام 2009 أجرت بيونغ يانغ تجربتها النووية الثانية، وأجرت في الوقت نفسه تجارب صاروخية منتظمة. وقد بدت الصين غير مبالية على نحو مثير للفضول بهذا التطور، أو على الأقل غير راغبة في اتخاذ إجراءات جادة ضد حليفها الكوري الشمالي، على الرغم من أن استفزازات بيونغ يانغ وخطابها التحريضي يهدد بحدوث أزمة عسكرية كبيرة مع الولايات المتحدة، وإمكانية زرع شعورٍ لدى اليابان وكوريا الجنوبية بأنهما مجبرتان في النهاية على امتلاك وسائل الردع النووية الخاصة بهما. لطالما اتبعت اليابان سياسة الردع «المتراخية»: التهديد بالحصول على أسلحة نووية بسرعة كبيرة إذا شعرت بتهديد عسكري خطير. إذ إن لديها كل القدرات التي تمكنها من تجميع أسلحة نووية قابلة للإطلاق، وربما يكون ذلك في غضون بضعة أشهر فقط (Buzan and Herring, 1998: 50–1, 172–3). وقد استمرت لامبالاة الصين حيال هذا الوضع حتى وقت كتابة هذا الكتاب، وخلال ذلك الوقت كانت كوريا الشمالية على وشك امتلاك أسلحة نووية يمكن أن تصل إلى الأراضي الأمريكية. وكما ذُكر سابقا، تعرضت اليابان وكوريا الجنوبية لضغوط متزايدة من التهديدات والقدرات النووية لكوريا الشمالية، وقد تعززت تلك الضغوط بشكوك بشأن ضمان الولايات المتحدة للدفاع عنهما وذلك نتيجة لضعف موقف واشنطن أمام كوريا الشمالية، والمواقف المتناقضة داخل إدارة الرئيس ترامب بشأن ضمانات التحالف. لم يكن من الواضح في وقت كتابة هذا الكتاب ما إذا كان أي تطور جوهري سينبثق من المحادثات الجارية بين ترامب وكيم جونغ أون، على الرغم من أن احتمالات نزع السلاح النووي الكامل لكوريا الشمالية كنتيجة لهذه المحادثات تستدعي شكوكا كبيرة.

9 - 2 - الإرهاب

كان موضوع الإرهاب بالتأكيد مطروحا على أجندة الأمن الدولي خلال الحرب الباردة وخلال التسعينيات، وهو موضوع يرتبط على نحو أساسي بالنزاعات الدائرة في العالم الإسلامي. ولكن حتى أحداث العام 2001، كان هذا الموضوع يمثل اهتماما هامشيا نسبيا بالنسبة إلى أجندة الأمن الدولي (Buzan and Hansen, 2009: 227–55). ومنذ هجمات 2001 على نيويورك وواشنطن من قِبل تنظيم القاعدة، أصبحت ما تسمى بـ «الحرب العالمية على الإرهاب» (GWOT) تشكل المحور الرئيس للأمن العالمي (Buzan, 2006). ومن المفارقات أن تنظيم القاعدة تعود جذوره إلى حرب الولايات المتحدة بالوكالة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان خلال الثمانينيات عندما سلَّحت الولايات المتحدة ودعمت الميليشيات الإسلامية المتطرفة ضد الاحتلال السوفييتي (Westad, 2007: 353–7). كانت الدلائل المبكرة على نشاط ونوايا تنظيم القاعدة تتمثل في تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك في العام 1993؛ وتفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وأوغندا في العام 1998؛ والهجوم على السفينة الحربية الأمريكية المدمرة كول في عدن في العام 2000. وقد أدت هجمات العام 2001 إلى غزو الولايات المتحدة أفغانستان في العام 2001؛ وغزو العراق في العام 2003، وسنتعرض لذلك لاحقا بشيء من التفصيل. كما أن موضوع الإرهاب مرتبط بالانتشار النووي والهجرة والأمن السيبراني والإدارة الاقتصادية العالمية. لقد قتلت الولايات المتحدة أخيرا أسامة بن لادن في مايو 2011 في مخبأه في باكستان، الحليف المفترض للولايات المتحدة. لكن تنظيم القاعدة في ذلك الوقت كان قد أنشأ بالفعل خليفة له، أي تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش). بدأ تنظيم الدولة الإسلامية كفرع من تنظيم «القاعدة» في العام 1999، حيث شارك في الحرب الأهلية في العراق في أعقاب الفوضى السياسية في ذلك البلد التي خلفها الغزو الأمريكي في العام 2003 والاحتلال الأمريكي اللاحق. وقد برز تنظيم «الدولة الإسلامية» في حد ذاته في العام 2014 عندما نجح في تجنيد جنود وأنصار من عديد من دول الغرب والعالم الإسلامي، مستغلا في ذلك فوضى الدول الضعيفة والحروب الأهلية القائمة. حيث سيطر التنظيم على مساحات شاسعة من العراق وسورية، وربط بين الحروب الأهلية القائمة في هذين البلدين. وعلى أثر ذلك، بدأ

«الناتو» في قصف تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2014، ووسَّعت الدولة الإسلامية هجماتها إلى أوروبا، ونشطت في الحروب الأهلية في ليبيا، واستولت هناك على أراضٍ كبيرة في العامين 2014 و2015، وأيضا في نيجيريا، حيث كانت بوكو حرام تابعة لها في العام 2015.

كانت الأحداث الرئيسة المرتبطة بالإرهاب الدولي بعد العام 2001 كما يلي:

- 2002: هجوم مسرح موسكو.
- 2002: قصف السياح في بالي (إندونيسيا).
- 2004: هجوم مترو موسكو ورهائن مدرسة بيسلان.
- 2004: تفجيرات قطارات مدريد.
- 2005: تفجيرات قطارات وحافلات في لندن.
- 2006: تفجير قطار في مومباي، الهند.
- 2008: هجمات مومباي.
- 2010: هجوم مترو موسكو مرة أخرى.
- 2013: تفجير ماراثون بوسطن.
- 2015: تفجيرات أنقرة.
- 2015: إطلاق النار في باريس.
- 2016: إطلاق النار في ملهى أورلاندو.
- 2016: مطار إسطنبول.
- 2016: هجوم نيس (فرنسا).
- 2016: هجوم سوق عيد الميلاد في برلين.
- 2017: هجمات جسر وستمنستر، ولندن بريدج وسوق بورو، ومانشستر أرينا.
- 2017: هجوم برشلونة.
- 2017: هجوم نيويورك.

كان ثمة عديد من الهجمات الأخرى في إندونيسيا والعراق وإسرائيل والهند وباكستان وروسيا وتركيا وأماكن أخرى، بما في ذلك الصين في العام 2011 (كاشغر) Kashgar وفي العام 2014 (كونمينغ) Kunming. لقد قُتل من جراء تلك الهجمات ما بين بضع مئات وبضعة آلاف شخص كل عام منذ السبعينيات، مع أكثر من ضعف

هذا العدد من الضحايا. كان الإرهاب يشكل تهديدا لجميع البلدان، والأولوية التي أُوليت لهذا الموضوع كانت تتعلق بقدر كبير بإمكانية حدوث ضرر أكبر بكثير إذا استحوذ الإرهابيون العدميون على أسلحة الدمار الشامل. وهكذا ترادفت المخاوف بشأن الانتشار النووي والإرهاب جنبا إلى جنب إلى حد ما. ومن المحتمل أن الإرهاب كان يمثل تهديدا للمجتمعات الديموقراطية أكثر من المجتمعات الاستبدادية، لأن المجتمعات الديموقراطية واجهتها المعضلة الرهيبة المتمثلة في كيفية حماية سكانها من دون المساس بالانفتاح الذي دافعوا عنه، وكذا كيفية عدم التحول إلى دول بوليسية. أما المجتمعات الاستبدادية التي كانت بالفعل دولا بوليسية، فلم تكن هذه المعضلة مطروحة لديها، على رغم أنه كان عليها التخوف حيال أن الإرهاب قد يُقوض مصداقية إحساسها بالسيطرة، ومن ثم قد يُقوض شرعيتها.

10 - 2 - الهجرة

لم تكن الهجرة قضية رئيسة بالنسبة إلى دول المَرْكَز خلال الحرب الباردة، ولكن منذ التسعينيات فصاعدا أصبحت تشكل مصدر قلق سياسي متزايدا، خاصة بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة. كانت الهجرة بعد الحرب الباردة مدفوعة بعوامل مختلفة، تتراوح بدءا من المهاجرين الاقتصاديين التقليديين الذين يتطلعون إلى تحسين آفاقهم من خلال الانتقال من البلدان الفقيرة إلى الدول الغنية، ووصولا إلى طالبي اللجوء الفارين من الحرب أو المجاعة أو القمع. من ناحية بنية المَرْكَز-الأَطْرَاف، كان الناس من المستعمرات السابقة يشقون طريقهم نحو القوى المتروبولية السابقة التي استعمرتهم كمهاجرين اقتصاديين: من جنوب آسيا والكاريبي إلى المملكة المتحدة؛ والأفارقة والعرب إلى فرنسا. لقد عملت روابط الإمبراطورية غير الرسمية بالطريقة نفسها، حيث توجه الأتراك إلى ألمانيا واتجه الأمريكيون اللاتينيون إلى الولايات المتحدة. أما الاتحاد الأوروبي فقد أوجد قضية الهجرة الخاصة به من خلال الجمع بين انفتاح سوقه الموحدة والتوسع نحو البلدان الفقيرة نسبيا في جنوب شرق أوروبا شرقها. وعلى الرغم من أن الهجرة من المَرْكَز إلى الأَطْرَاف جذبت قدرا أكبر من الاهتمام، فإنه كان ثمة أيضا عديد من الهجرات بين الجنوب والجنوب. فاللاجئون من النزاعات، على سبيل المثال، يفرون على نحو أساسي إما إلى داخل

بلدانهم (نازحين داخليا) وإما إلى البلدان المجاورة التي غالبا ما تشبههم ثقافيا. وكما سجلت ذلك الأمم المتحدة (16 :2016): فإن «أغلبية المهاجرين الدوليين الذين منشؤهم آسيا (60 في المائة، أو 62 مليون شخص)؛ وأوروبا (66 في المائة، أو 40 مليون شخص)؛ وأوقيانوسيا (59 في المائة، أو مليون شخص)؛ وأفريقيا (52 في المائة، أو 18 مليون شخص)، يعيشون في بلد آخر داخل مناطقهم الأصلية الرئيسة».

وأُدرجت قضية الهجرة ضمن الأجندة الأمنية في أوروبا فور انتهاء الحرب الباردة عندما أشعل تفكك يوغوسلافيا السابقة حروبا صغيرة ولكنها كانت قاسية (Wæver et al., 1993). فقد شهدت أوائل التسعينيات توجه نحو 300 ألف لاجئ إلى شمال أوروبا. وقد أشارت أزمة كوسوفو في أواخر التسعينيات إلى أنه بحلول العام 2000 ربما كان هناك مليونا شخص من أصل بلقاني داخل الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عودة عديد من الكوسوفيين إلى مناطقهم في وقت لاحق.

ظلت قضية الهجرة مطروحة ضمن الأجندة الأوروبية بسبب سلسلة الحروب والتدخلات التي أعقبت ذلك في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. فقد بدأ نمط جديد من اللاجئين العائدين من أفغانستان بعد الغزو والحرب السوفييتية خلال الثمانينيات، واستمر ذلك مع نظام طالبان القمعي خلال التسعينيات. حيث كان لإيران وباكستان الحصة الأكبر من هؤلاء اللاجئين. وبدءًا من العام 2014 كان لايزال هناك نحو 2.5 مليون أفغاني في إيران وباكستان. أما البلدان الأخرى التي تضم أكثر من 50 ألف أفغاني فقد اشتملت على ألمانيا؛ وطاجيكستان؛ والمملكة المتحدة؛ والولايات المتحدة؛ بالإضافة إلى كندا بـ 48 ألف أفغاني (IOM, 2014). وفي العام 2014 بدأ عدد طالبي اللجوء الأفغان الذين وصلوا إلى أوروبا في التسارع، حيث ارتفع على نحوٍ حاد إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون في العامين 2015 و2016، مما سبب أزمةً خصوصا في اليونان حيث تَرَكز الجزء الأكبر من هؤلاء الوافدين (2014-2015) (EU, 2016). كما أدى الغزو والعنف الداخلي إلى موجة من الهجرة من العراق في العام 2006. واعتبارًا من العام 2015 كان ما يقرب من 1.5 مليون عراقي يعيشون في الخارج، أي ما يقرب من 4 في المائة من السكان. حيث توزعوا على نطاق واسع في كل من دول جوار العراق (أكثر من نصف مليون)؛ وفي أوروبا (ما يقرب من نصف مليون، معظمهم في بلدان شمال أوروبا)؛ وأمريكا الشمالية

(ما يقرب من ربع مليون) (IOM, 2015). ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في سورية في العام 2011، قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن 4.8 مليون سوري قد فروا إلى تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق، وأن 6.6 مليون نزحوا داخليًّا داخل سورية. في حين قدم نحو مليون منهم طلب لجوء إلى أوروبا، حيث تلقت من بينهم ألمانيا أكثر من 300 ألف طلب؛ والسويد 100 ألف (EU, 2016). وقد شكّل السوريون والأفغان والعراقيون أكثر من 88 في المائة من زيادة عدد الوافدين إلى اليونان بعدد يصل إلى نحو مليون شخص في العام 2015 (IOM, 2017: 12). وإذا ما تمعنا في قضية الهجرة على نحوٍ إجمالي، برغم أن عدد الأشخاص المقيمين في بلد آخر غير بلد ميلادهم بلغ 244 مليونًا في العام 2015 بزيادة قدرها 41 في المائة منذ العام 2000، فإن المهاجرين كنسبة من سكان العالم كان مستواهم ثابتًا إلى حد ما عند نحو 3 في المائة على مدى العقدين الماضيين (IOM, 2017: 5). كانت نسبة الهجرة من الجنوب إلى الجنوب أعلى بقليل من الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وقد بلغ حجم الهجرة من الشمال إلى الشمال نحو ثلثي الحجم، أما الهجرة من الشمال إلى الجنوب فمثّلت سُبع حجم الهجرة القادمة من الجنوب إلى الشمال (IOM, 2017: 7). لقد استضافت المناطق النامية 86 في المائة من اللاجئين في العالم (12.4 مليون شخص)، وهي أعلى قيمة منذ أكثر من عقدين. وقد قدمت أقل البلدان نموا اللجوء إلى 3.6 مليون لاجئ، أو 25 في المائة من المجموع العالمي. وفي العام 2014 أصبحت تركيا الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم باستقبالها 1.6 مليون لاجئ؛ تليها باكستان (1.5 مليون)؛ ولبنان (1.2 مليون)؛ وجمهورية إيران الإسلامية (مليون)؛ وإثيوبيا والأردن (0.7 مليون لكل منهما). ويأتي أكثر من نصف (53 في المائة) اللاجئين وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ثلاثة بلدان فقط: سورية (3.9 مليون)؛ وأفغانستان (2.6 مليون)؛ والصومال (1.1 مليون) (UN, 2016: 9).

لقد كان للهجرة مكاسب واضحة: حيث إن «التحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية بلغت 581 مليار دولار أمريكي في العام 2015»، وقد ذهب معظم هذا المبلغ إلى الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل التي بلغت تدفقات التحويلات إليها ثلاثة أضعاف المساعدات الأجنبية التي تلقتها

هذه البلدان في العام نفسه (IOM, 2017: 15). ولكن عندما كانت التدفقات كبيرة ومفاجئة ومستمرة، خلقت ضغوطًا هائلة على المجتمعات المستقبلة. فبحلول العام 2015 كان الاتحاد الأوروبي يتصدى لضغوط تدفقات المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي العام 2016 شكّل الخوف من الهجرة قضية مهمة في التصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة؛ وفي انتخاب ترامب في الولايات المتحدة. كان للهجرة أيضا روابط قوية بالحرب والتدخل في كل من المَرْكَز والأَطْرَاف. فالمخاوف بشأن الآثار المترتبة على الهوية من جراء التدفقات الجماعية للأشخاص القادمين من ثقافات مختلفة ساهمت في إثارة قضايا الهوية، حيث قوت شوكة الشعبويين اليمينيين في العديد من البلدان الغربية. كما ترتبط الهجرة ارتباطًا وثيقًا بالإرهاب، حيث ثمة خوف من أن يكون هنالك ضمن تدفقات طالبي اللجوء والمهاجرين لأسباب اقتصادية، إرهابيون مختبئون مصممون على مهاجمة البلدان المضيفة من الداخل.

11 - 2 - التدخلات

صار من الواضح الآن أن التدخلات تشكل قضية رئيسة أخرى متشابكة بين المَرْكَز والأَطْرَاف، خاصة مع تداعيات الانتشار النووي والإرهاب والهجرة. في البداية، كان هناك تحول من التدخلات التنافسية التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة، إلى التدخلات التي قادها الغرب خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لكن هذا النمط الأخير من التدخل عاد على نحو متزايد إلى سابق عهده ليأخذ طابع التدخل التنافسي، وكان هذا أكثر وضوحًا في سورية بعد العام 2011. كانت هذه التدخلات تتم أحيانًا على أسس تتعلق بالأمن القومي ضد الدول «المارقة» التي كان يُعتقد أنها تهدد الغرب (في البداية أفغانستان والعراق)، بينما كانت تتم في أحايين أخرى على أسس تتعلق بانتهاكات الأمن الإنساني لأشخاص آخرين في أثناء الحروب الأهلية (يوغوسلافيا السابقة؛ وليبيا؛ وسورية؛ وبعض التدخلات أيضًا في أفغانستان؛ والعراق في مرحلة ما بعد الغزو).

لقد أدى تفكك يوغوسلافيا إلى عدة دول في العام 1991 إلى نشوب حرب في كرواتيا بين الصرب والكروات في العامين 1991 و1992. وعندما انفصلت البوسنة

والهرسك في العام 1992، بدأت حرب البوسنة مع صربيا. وفي العامين 1992 و1993، انجر «الناتو» إلى الحرب، حيث قام في البداية بعمليات المراقبة، ثم انتقل إلى الإشراف على فرض عقوبات مجلس الأمن الدولي وقرارات منطقة حظر الطيران (قرارات مجلس الأمن الدولي 713، 757، 781). وفي العامين 1993 و1994، قدم «الناتو» الدعم الجوي لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة. وفي العام 1995 شن هجمات عنيفة على صربيا. وبعد اتفاقيات درايتون للعام 1995 وفر «الناتو» قوات حفظ السلام التي دُمجت في النهاية ضمن قوة تحقيق الاستقرار. وأعقب ذلك حرب انفصالية بين جمهورية يوغوسلافيا ومتمردي كوسوفو، وهي الحرب التي ظهرت في منتصف التسعينيات واشتدت في العامين 1998 و1999. وقد تدخل حلف شمال الأطلسي على أثر ذلك لأسباب إنسانية في مارس - يونيو 1999، ليشن حملة قصف ضد صربيا تمت من دون تفويض من مجلس الأمن الدولي لأن روسيا والصين كانتا ستعيقها. وقد انفصلت كوسوفو في النهاية عن صربيا في العام 2008 بدعم غربي، لكنها لم تلق الاعتراف من روسيا والصين.

وفي العام 2001 كان التدخل في أفغانستان قيْد التحضير منذ منتصف التسعينيات، عندما هزمت «طالبان»، بدعم من باكستان ودول أخرى، أمراء الحرب الذين استولوا على السلطة بعد الانسحاب السوفييتي، لِتُحْكِمَ بذلك «طالبان» قبضتها على العاصمة كابول. وبعد طرد أسامة بن لادن من السودان، نقل الأخير عمليات تنظيم القاعدة إلى أفغانستان، حيث ساعد طالبان في حربها الأهلية المستمرة ضد أمراء الحرب الطاجيك والأوزبكيين في تحالف الشمال الأفغاني. لقد صار أسامة بن لادن مطلوبا بالفعل من قبل الولايات المتحدة بسبب مشاركته في تفجيرات العام 1998 لسفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وأوغندا. وأصبحت أفغانستان التي تحكمها طالبان الهدف الأول للحرب العالمية ضد الإرهاب بقيادة جورج دبليو بوش، لأنها استضافت بن لادن والقاعدة. في البداية، نفى بن لادن مسؤوليته عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر على نيويورك وواشنطن، لكنه أعلن مسؤوليته عن ذلك في وقت لاحق في العام 2004. وقد كان التدخل الأمريكي ناجحًا في بدايته، إذ سرعان ما هزم حركة طالبان في العامين 2001 و2002 وعطل قواعد وعمليات القاعدة في أفغانستان. وبعد ذلك نصَّبت الولايات المتحدة حكومة

في كابول، واضطلع «الناتو» بدور متزايد في العملية برمتها. ولكن بعد ذلك، وفيما يشبه إعادة التجربة السوفييتية في أفغانستان خلال الثمانينيات، وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة في مستنقع باهظ الثمن وغير مثمر عمقت من خطورته الحكومات الضعيفة والفاسدة وغير الفعالة في كابول، وكذلك حركات التمرد القبلية والإسلامية التي كانت متحمسة ومسلحة جيدًا وتحظى بدعم خارجي. ومثل الاتحاد السوفييتي، كانت الولايات المتحدة قادرة على كسب المعارك، لكنها لم تتمكن من خلق إما حكومة قادرة على حكم البلاد بأكملها على نحوٍ شرعي، وإما تأسيس جيش أفغاني قادر على كسب الحرب أو السيطرة على الأراضي. لقد شنت حركة طالبان وجماعات أخرى معظمها إسلامي، حرب عصابات دائمة وفعالة ضد قوات «الناتو» والحكومة الأفغانية في كابول. وقد كان بمقدورهم شن هجمات في أي مكان تقريبًا، حيث نجحوا في احتلال أجزاء كبيرة من البلاد. وعلى الرغم من الإنهاء الرسمي لتدخل «الناتو» في العام 2014، فإن هذه الحرب لاتزال مستمرة على نحوٍ مؤلم وباهظ الثمن، مع عدم وجود خروج واضح للقوات الأمريكية التي لن تقبل بعودة البلاد تحت حكم طالبان.

بعد أن هزمت صدام في العامين 1990 و1991، ولكن لم تطح به، عاودت الولايات المتحدة الكرة في العام 2003. وكان السبب المنطقي لهذا التدخل مرتبطًا بكل من الحرب العالمية ضد الإرهاب والأسلحة النووية العراقية المزعومة، على الرغم من عدم إثبات أي تهمة بخصوصهما على الإطلاق. وقد هُزم جيش صدام حسين بسرعة على يد تحالف تقوده الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ليُحلَّ لاحقًا. لقد أدت الحكومات العراقية الضعيفة إلى تفاقم الانقسامات بين الشيعة والسنة، وخلقت شكوكًا بشأن ما إذا كان يمكن الحفاظ على الدولة العراقية موحدة، أو تقسيمها إلى مناطق سنية وشيعية وكردية. كانت سلطة التحالف المؤقتة التي حكمت البلاد في العامين 2003 و2004 غير كفؤة إلى حد كبير، كما أن حظرها لأعضاء حزب البعث من الحكومة زود المتمردين بإمدادات مفيدة من المجندين المدربين المقصيين. وعلى الفور تقريبًا، بدأ تمرد عنيف ضد القوات الأمريكية والقوات المتحالفة في النمو المتزايد. حافظت زيادة القوات الأمريكية في العام 2007 على الصمود، بيْد أنه في العام 2011 تلا ذلك الصمود نوع من التلاشي، أُعيد على أثره

الاشتباك مع هجوم الدولة الإسلامية بدءًا من العام 2014. لقد عمقت الحرب عداء الولايات المتحدة لإيران، التي دعمت الجانب الشيعي في كل من العراق وسورية، مما أضاف إلى المشهد بُعدًا آخر للمشاركة الأمريكية الشاملة في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل والمملكة العربية السعودية. لقد تم دعم وتسليح العراق تحت حكم صدام من قبل الغرب والاتحاد السوفييتي ضد إيران خلال الثمانينيات في أعقاب ثورة الخميني الإسلامية في إيران في العام 1979. وانعكس التفاؤل الأمريكي الساذج بخصوص عملية التحول الديموقراطي في اسم العملية العسكرية ضد صدام: «عملية حرية العراق». وكذلك في حجم قوة الاحتلال الصغيرة نسبيًّا التي اعتقد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld أنها ستكون كافية بعد الإطاحة بصدام. لكن سرعان ما تبخر ذلك الأمل مع بداية مواجهة المتمردين المسلحين المتعددين؛ والسياسات الوطنية المتشعبة والاستبدادية في كثير من الأحيان؛ والنفوذ الواسع للإسلاميين المسلحين والاستبداديين. وبرغم أن حرب العراق وقعت تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يمكن إثبات أنها أدت إلى تفاقم كلتا المشكلتين على نحوٍ كبير. حيث أصبحت العراق بمنزلة مكان تجنيد وأرض تدريب للجماعات الإرهابية، كما ساعدت الحرب أيضا في إقناع القيادة الكورية الشمالية بأنه من الأفضل التسريع من وتيرة برنامج الأسلحة النووية إذا أرادوا تجنب مصير صدام.

أقدم «الناتو» أيضًا على قيادة تدخل في الحرب الأهلية الليبية في العام 2011. وقد كانت حملة جوية على نحوٍ أساسي، وشملت دولًا غير أعضاء في «الناتو» مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والسويد. وقد دعمت جامعة الدول العربية فرض منطقة حظر جوي لأسباب إنسانية. كان الهدف الأصلي الذي فوضته الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1973 إنسانيًّا، لكن انتهى الحلف «الناتو» بالسعي إلى تغيير النظام والإطاحة بمعمر القذافي. وقد امتنعت روسيا والصين عن التصويت على القرار 1973، وانتقدت لاحقًا التدخل لانتهاكه فكرة مسؤولية الحماية (R2P) واستخدامه ذريعةً لتغيير النظام.

إن العودة إلى نمط التدخل التنافسي الذي تنبأ به هذا الانقسام، ظهر أيضا خلال الحرب الأهلية السورية التي أثارها الربيع العربي في العام 2011. إذ سرعان ما تطور

القمع الحكومي القاسي للمتظاهرين إلى صراع وحشي متعدد الجوانب. فقد دعمت إيران وميليشيا حزب الله المدعومة من طهران حكومة الأسد التي تلقت أيضا دعما روسيا. وأقدمت الولايات المتحدة ودول أخرى على دعم بعض الجماعات المناهضة للأسد التي تلقت بدورها دعما تركيا. قاتلت مجموعة متنوعة من الميليشيات العرقية والدينية كلًا من الحكومة وبعضها بعضا، حيث كان بعضها يتطلع إلى استبدال الحكومة، في حين كان البعض الآخر، مثل الأكراد، يبحث عن الحكم الذاتي والسيطرة على أراضيه. وقد أدى انهيار وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الأمم المتحدة في العام 2012 إلى حرب أهلية واسعة النطاق بحلول العام 2013، خاصة مع نشوب القتال بين القوات المتمردة الأكثر اعتدالًا والدولة الإسلامية من جهة، والقتال بين جميع تلك القوات المعارضة والحكومة من جهة أخرى. وقد شن تنظيم الدولة الإسلامية هجومًا كبيرًا في سورية في العام 2013، وبحلول العام 2014 تمكن تنظيم الدولة الإسلامية من السيطرة ربما على ثلث الأراضي السورية وعلى جزء كبير من نفطها. وفي العام 2014 اشتبكت تركيا ضد تنظيم الدولة الإسلامية والأكراد، وبدأت الولايات المتحدة شن ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وعلى رغم ذلك، نجحت الدولة الإسلامية في السيطرة على أراضيها وتوسيعها في العام 2015. ليعقب ذلك تدخل روسي من خلال ضربات جوية في سبتمبر 2015 ضد تنظيم الدولة الإسلامية والميليشيات الأخرى المناهضة للأسد. كما شنت فرنسا من جهتها ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية ردا على الهجمات الإرهابية في باريس، وأقدمت بريطانيا أيضا على شن ضربات جوية. لقد احتوى هذا الصراع الفوضوي على نحوٍ غير عادي على عناصر من حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وروسيا على الرغم من تعاونهما بشأن هدنة فاشلة إلى حد كبير في العام 2016. أما تركيا فقد أقدمت على غزو سورية في أغسطس 2016 لمواجهة كل من الدولة الإسلامية والأكراد. وفي العام 2017 شنت الولايات المتحدة هجمات جوية مباشرة على قوات الحكومة السورية ردا على استخدام الأسلحة الكيماوية. لقد ارتبطت الحرب الأهلية السورية بالعراق عبر مكاسب تنظيم الدولة الإسلامية على الأرض؛ حيث استولى تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل وعلى أجزاء أخرى كثيرة في العراق، مستغلًا في ذلك الانقسام السياسي بين السنة والشيعة في عراق ما بعد صدام. وبحلول العام

2015 سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق كبيرة من غرب العراق وشرق سورية، وشكّل منطقة متماسكة مع عاصمة الخلافة المزعومة في الرقة. ليعقب ذلك هجمات مضادة كبيرة قيدت ضد التنظيم أدت إلى تآكل معظم سيطرته بحلول أواخر العام 2017، بما في ذلك خسارته للموصل في يوليو 2017.

12 - 2 - الإدارة الاقتصادية العالمية

تشابك كل من المَرْكَز والأَطْرَاف في إطار اقتصاد عالمي واحد منذ القرن التاسع عشر، وكان الاندماج المتزايد فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد العالمي واضحًا بالفعل في قصة مجموعة العشرين التي سُردت سابقا. هناك أيضًا تداعيات واضحة بين القطاع الاقتصادي والمصائر الأخرى المشتركة التي تربط بين المَرْكَز والأَطْرَاف، فعلى سبيل المثال: شكّلت اللامساواة الاقتصادية أحد دوافع الهجرة؛ وكان فرض عقوبات تتعلق بالانتشار النووي والإرهاب بمنزلة خروج عن القواعد العادية للتجارة والتمويل. وقد تجلى المصير المشترك للمَرْكَز والأَطْرَاف في الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة في تطورين تمثلا في: الأزمات الاقتصادية؛ وإعادة تشكيل عدم المساواة الاقتصادية.

كانت الأزمات الاقتصادية الدورية سمة من سمات الرأسمالية الصناعية منذ القرن التاسع عشر، لذا فهي تُعَدُّ نمطًا معروفًا بدلًا من كونها شيئًا جديدًا. وفي الآونة الأخيرة، نشأت هذه الأزمات على نحوٍ رئيس من خلال سياسات التحرير المالي، وما يترتب عن ذلك من ميل الاقتصاد العالمي إلى توليد أزمات ديون من خلال الإقراض المفرط وغير الحكيم. وقد ضربت أزمة سابقة من هذا النوع أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، وفي العام 1997 حدث شيء مشابه في شرق آسيا حيث أدى مزيج من المديونية العالية من الاقتراض الزائد؛ بالإضافة إلى سيولة الأموال الساخنة(*)، إلى انهيار الثقة الاقتصادية والعملات في شرق آسيا، وإلى ركود حاد ومخاوف من انتشار الأزمة على مستوى عالمي. اكتسبت الصين بعض المكانة خلال هذه الأزمة بعدم تخفيض قيمة اليوان. وتضررت إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند بشدة، واحتُوِيَت الأزمة جزئيًّا عن طريق خطة إنقاذ لصندوق النقد الدولي بقيمة 120 مليار دولار.

(*) المال الساخن هو مصطلح يشير إلى رؤوس أموال مستثمرين من الخارج تدخل على عملات دول وفي بعض الأحيان إيداعات بنوك قصيرة المدى وتخرج منها بسرعة وتنتقل بين الدول بهدف تحقيق ربح سريع. [المحرر].

وفي العام 2008 حدثت أزمة مالية أكبر بكثير وأطول وأكثر من ناحية التداعيات. فقد انتشرت هذه الأزمة المالية من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في العام 2007، لتترك العديد من البنوك تحتفظ بمبالغ كبيرة من السندات المالية منخفضة القيمة أو عديمة القيمة بما يكفي لجعل تلك البنوك مفلسة. وكانت النتيجة انكماشًا حادا في السيولة في النظام المصرفي على نحوٍ عام، وانخفاضا حادا في الإقراض. وقد تبع انهيار بنك ليمان براذرز في العام 2008 عديد من عمليات الإنقاذ البنكية وحُزم التحفيز الضخمة الممولة من طرف الدولة. وفي العام 2008 أطلقت الصين حزمة تحفيز بقيمة 586 مليار دولار، تلتها بعد فترة وجيزة في العام 2009 حزمة تحفيز أمريكية بقيمة 787 مليار دولار (Skidelsky, 2009: 18). وقد أدى الانكماش العام في النشاط الاقتصادي إلى الركود الكبير (2008-2012) وأزمة الديون الأوروبية ذات الصلة (2009-2014) داخل منطقة اليورو، والتي أثرت على نحوٍ رئيس في اليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا وقبرص. حيث سبب ذلك بطالة شديدة وفرض قيودٍ مالية، وتطلب من الحكومات اللجوء إلى التيسير الكمي الهائل واستدامة أسعار الفائدة المنخفضة.

من نواح كثيرة، كانت هذه أزمة كلاسيكية للتحرير المالي. إن إغراء تحرير التمويل موجود باستمرار في النظام لأنه يسمح بتوسيع مقدار الائتمان الذي يمكن الاستفادة منه من أي مخزون معين من رأس المال. فمزيد من الائتمان يزيد من احتمالات الاستثمار والاستهلاك والنمو التي تغذيها تلك الموارد الإضافية. ومادام الناس يعتقدون أن نظام الائتمان مستقر، فإن الموارد الإضافية الناتجة عن توسيع الائتمان حقيقية وقابلة للاستخدام. يكمن الخطر في أنه لا أحد يعرف إلى أي مدى يمكن دفع مثل نسبة المديونية هذه، ولا أحد يريد أن يكون أول من يخرج من نشاط مربح للغاية. ولكن عندما تصبح النسبة بين رأس المال الفعلي ومقدار الائتمان الممنوح منه عالية جدًا، تنكسر الثقة، مما يسبب حدوث انهيار داخلي هائل وسريع ومؤلِم للسيولة والائتمان. إن الابتكارات المالية المعقدة والقروض المحفوفة بالمخاطر وجني الأرباح المفترس تُقَوِّض مصداقية النظام، وبعض المحفزات (في حالة العام 2008، إخفاق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة) يكشف الفقاعة ويسبب انهيارًا سريعًا للثقة. لقد أوضح كل من روبرت سكيدلسكي)

(Robert Skidelsky 2009: 1–28) ومارتن وولف (Martin Wolf (2014 كيف كشفت هذه الأزمة على هذا المنوال، وكلاهما يجادل بأن مثل هذه الأزمات ناتجة عن نقاط ضعف أساسية في النظرية الاقتصادية، لا سيما التقليل من المخاطر المالية - أي أن مثل هذه الأزمات هي داخلية للنظام الرأسمالي وليست ناتجة عن صدمات خارجية. ومثلما يغذي التوسع في الائتمان الاقتصاد الحقيقي، فإن انكماشه يؤدي إلى انكماش الاقتصاد، مما يسبب أزمة تمس المَرْكَز والأَطْرَاف، أي أنها تمس كلا من مُصَدِّرِي الموارد وكذلك مناطق المراكز الصناعية.

وفي حالة أزمة العام 2008، كان أحد الآثار السياسية الرئيسة يتمثل في الكشف عن التفاوت المتزايد بين الأغنياء والفقراء الذي نتج عن النظام الرأسمالي العالمي. ففي حين أن الفوارق في الثروة بين البلدان كانت تتضاءل على نحوٍ كبير نتيجة انتشار التنمية والحداثة، فإن الفروق بين الأغنياء والفقراء آخذة في الارتفاع داخل البلدان. فوفقًا للبنك الدولي (2016: 9–12)، انخفض معامل «جيني» coefficient Gini(*) لعدم المساواة بين البلدان على نحوٍ مطرد من 0.80 في العام 1988 إلى 0.65 في العام 2013، بينما ارتفع على نحوٍ حاد في حالة عدم المساواة داخل البلدان خلال التسعينيات، وكان يميل إلى الاستقرار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكما أفادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2011: 22): «معامل جيني»... بلغ متوسط 0.29 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في منتصف الثمانينيات. وعلى رغم ذلك، بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفع بنسبة 10 في المائة تقريبًا ليصل إلى 0.316 بوصة. وقد ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» (Waldau and Mitchell, 2016) أن «معامل جيني» للصين كان 0.3، مرتفعا إلى نحو 0.49 خلال الثمانينيات، وأعلى على نحوٍ ملحوظ من الرقم المماثل للولايات المتحدة (0.41). بينما كان «معامل جيني» لروسيا في العام 2013 هو 0.40، وللهند 0.34 (UNDP, 2016). بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، كان معامل جيني للعام 2016 هو 3.1 (Eurostat, 2017). وقد بدأ صعود البقية

(*) عامل جيني (نسبة إلى عالم الإحصاء الإيطالي كورادو جيني) من المقاييس المهمة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي. [المترجم].

في سد فجوة عدم المساواة القائمة بين حفنة الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والتي انفتحت خلال القرن التاسع عشر. لكن داخل عديد من البلدان، وعلى الأخص الولايات المتحدة والصين وروسيا، توسعت فجوة عدم المساواة بين الأثرياء والبقية على نحوٍ حاد.

مجتمعة معا، أدت حوادث الركود الكبير الذي بدأ في العام 2008 والانهيار الظاهري للعقد الاجتماعي للرأسمالية الذي انعكس في ارتفاع عدم المساواة إلى فتح أزمة الشرعية. لقد ترافقت اللحظات الافتتاحية في هذه الأزمة مع التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب ترامب في العام 2016. وبدا أن التقدم السريع في تطوير الذكاء الاصطناعي (AI) وتطبيقه على الإنتاج سيوسع هذه الأزمة أكثر من خلال تآكل شرعية الرأسمالية داخل البلدان (إضافة الخوف من البطالة الدائمة إلى الاستياء السائد نتيجة عدم المساواة)، وفيما بينها (مما يهدد النمط الراسخ لتنمية الأَطْرَاف من خلال العمالة الرخيصة والنمو الذي يقوده التصدير).

13 - 2 - الإشراف البيئي

ربما تكون الإدارة البيئية هي القضية النهائية المشتركة المصير، والتي تربط بين المَرْكَز والأَطْرَاف. وبغض النظر عن الاختلافات القائمة على مستوى الثروة والقوة والثقافة، فإن جميع البشر يتشاركون في كوكب واحد، وإذا تغيرت تلك البيئة المادية بطرق معينة أو تضررت فإننا جميعًا سنعاني عواقب ذلك. تأتي التهديدات لبيئة الكوكب بأشكال عديدة، قد يكون بعضها طبيعي (الزلازل، والبراكين، والصخور الفضائية، والدورات المناخية، والأوبئة) وقد يكون بعضها ناتجا عن الإنسان (الشتاء النووي، والأمراض المُهَنْدَسَة، وتلوث الأرض والبحر والجو). كما أن بعض القضايا الأخرى هي عبارة عن مزيج من هذا وذلك، كما هو الحال عند ممارسات الزراعة البشرية، على سبيل المثال إنشاء تجمعات كبيرة من الحيوانات، مما يؤدي إلى تسريع تطور البكتيريا والفيروسات، وزيادة إمكانية انتقالها من الحيوانات إلى البشر (مثل إنفلونزا الطيور وإنفلونزا الجمال). لقد اكتسب البشر قدرات للتعامل مع بعض التهديدات الطبيعية، ولكن في الوقت نفسه، بدأت أنشطتهم في الهندسة الجغرافية للكوكب بطرق غير مقصودة وغالبًا ما تكون ضارة. وتشمل التأثيرات

البشرية: تحمض المحيطات وتسخينها؛ وتغيير التركيب الكيميائي للغلاف الجوي بطرق تزيد من تأثير الاحتباس الحراري؛ وتسريع تطور البكتيريا والفيروسات من خلال تحديها عن طريق الأدوية؛ وتضييق تنوع المحيط الحيوي عن طريق دفع عديد من الأنواع إلى الانقراض. هناك علاقة قوية بين الإشراف البيئي والتنمية، لأن الأنشطة الاقتصادية غالبًا ما تُوَلِّد الضرر البيئي. ويثير هذا الارتباط المعضلة السياسية المتمثلة في وضع التنمية والإشراف البيئي على خلاف أحدهما مع الآخر ما لم يُعثر على طرق لجعل التنمية مستدامة. نحن سنتطرق بإيجاز إلى قضيتين محددتين هما تغير المناخ والسيطرة على الأمراض العالمية، وذلك للتدليل على أهمية هذا المصير المشترك.

يُعَد تغير المناخ دورة طبيعية للفترات الدافئة والباردة يمكن ملاحظة عمليتها بوضوح في السجل التاريخي، ولكن تبقى أسبابها غير مفهومة على نحوٍ كامل؛ وهي تُعَدُّ تهديدا من صنع الإنسان يكون مدفوعًا بضخ الجسيمات والغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وكما يجادل روبرت فالكنر وباري بوزان (2017)، فإن معيار الإشراف البيئي كان له فترة حمل طويلة تمتد إلى القرن التاسع عشر. ولكن فقط في عقود ما بعد الحرب الباردة حقق هذا المعيار اختراقًا ليصبح نظاما للمجتمع الدولي العالمي. لقد ولد مؤتمر ستوكهولم في العام 1972 وعيًا سياسيًّا عالميًّا بالقضايا والمعايير التي تنشط المجتمع المدني والعمل السياسي المحلي في بعض الدول الرائدة. وقد بدأ مؤتمر ريو في العام 1992 عملية التوفيق بين ما كان لايزال بالأساس معيارًا غربيًّا للإشراف البيئي واهتمامات العالم الثالث بشأن التنمية. ولكن في حين نجح مؤتمر ريو في عولمة تلك المعايير، فإنه لم يتمكن من حل مشكلة توزيع المسؤولية للتصرف بموجبها، لا سيما مع مشكلة تلوث الغلاف الجوي الذي يسبب تغير المناخ.

لقد وُضع مبدأ «المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة» للتعامل مع غازات الاحتباس الحراري في مؤتمر ريو، وهذا يعني على نحوٍ فعال أن الدول المتقدمة تتحمل تقريبًا كل العبء لعمل شيء ما حيال مسألة الاحتباس الحراري، بينما يمكن للبلدان النامية متابعة التنمية من دون مسؤولية بيئية. وقد أدى ذلك المأزق إلى شل مؤتمر كوبنهاغن في العام 2009، حيث انحازت الصين إلى جانب الدول النامية. غير أنه حُلَّت تلك الإشكالية في مؤتمر باريس في العام 2015، حيث اتُّفِق على

تطبيق أهداف الانبعاثات الطوعية على الجميع. وقد استُبدل بهذا الحل مجموعة التزامات أكثر مرونة وطوعية من أجل تحصيل قبول عالمي أكثر لمسؤولية التصرف. وعلى غرار الاستجابة تجاه استنفاد طبقة الأوزون في أواخر الثمانينيات عندما حظر بروتوكول مونتريال إنتاج المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون (Benedick, 1991)، أدى صعود الإشراف البيئي إلى وضع نظام أساسي للمجتمع الدولي العالمي، حيث أشار هذا النظام إلى أنه عند مواجهة قضايا المصير المشترك الملحة، فإن المجتمع الدولي يمكنه أن يقدم استجابات جماعية مهمة على الرغم من الاختلافات السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة بين أعضائه.

إن للسيطرة العالمية على الأمراض تاريخا طويلا، ولكن في العام 2000 حصل حدث بارز عندما أقر مجلس الأمن الدولي لأول مرة بالصلة القائمة بين الصحة والأمن من خلال إعلان أن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تشكل «خطرا على الأمن والاستقرار»، وذلك في القرار الرقم 1308 (Poku, 2013: 529; Deloffre, 2014). ومنذ نهاية الحرب الباردة، أدت زيادة القدرة على التفاعل؛ خاصة مع اندماج الصين والدول التي خلفت الاتحاد السوفييتي السابق في الاقتصاد العالمي، إلى جعل الناس في كل مكان أكثر اتصالا وقربا بعضهم من بعض من خلال التجارة والسفر والهجرة، وهو ما أثار مخاوف عالمية بشأن مكافحة الأمراض. ومنذ التسعينيات كان احتمال أن تؤدي إنفلونزا الطيور إلى ظهور سلالات قادرة على إصابة الناس على نطاق واسع يمثل احتمالا نشطًا خاصة في شرق آسيا. فقد ظهرت حالات إصابة بين البشر من حين إلى آخر، وأُعدِمت على نحوٍ دوري أعداد كبيرة من الطيور المصابة. ونظرًا إلى السهولة التي يمكن أن تنتشر بها الإنفلونزا، ومعدلات الوفيات المرتفعة المرتبطة ببعض سلالاتها، يظل هذا الأمر يشكل مصدر قلق. إذ يكاد يكون من المؤكد أن جائحة الإنفلونزا التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قتلت أشخاصًا أكثر مما قتلت الحرب نفسها(*).

(*) جائحة إنفلونزا 1918 أو ما عرف بالإنفلونزا الإسبانية، هي جائحة إنفلونزا قاتلة انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى في أوروبا والعالم وخلَّفت ملايين القتلى، وسبب هذه الجائحةَ نوعٌ خبيثٌ ومدمرٌ من فيروس الإنفلونزا (أ) من نوع فيروس «الإنفلونزا أ» H1N1، وتميز الفيروس بسرعة العدوى، حيث تقدر الإحصائيات الحديثة أن نحو 500 مليون شخص أصيبوا بالعدوى، وتشير التقديرات المتحفظة إلى وفاة ما بين 50 مليون شخص إلى 100 مليون من جراء الإصابة بالمرض أي ما يعادل ضعف المتوفين خلال الحرب العالمية الأولى. [المترجم].

على الرغم من عدم وجود تفشي وبائي بمقياس العامين 1918 و1920، فإنه كانت هناك عدة أحداث كافية للحفاظ على مستوى المخاوف الجماعية. ففي العامين 2002 و2003 كان هناك انتشار لمتلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة (سارس)، خاصة في الصين، مع وجود عدة آلاف من الحالات ومئات الوفيات. وفي المملكة العربية السعودية (2014) وكوريا الجنوبية (2015) كان هناك تفشٍ صغير لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والمعروفة أيضًا باسم إنفلونزا الإبل. وفي الفترة من العام 2013 إلى العام 2016، كان هناك انتشار كبير جدًا لمرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. وقد أتى التحذير الأول بشأن تفشي هذا المرض من منظمة الصحة العالمية (WHO) في مارس 2014، على الرغم من عدم اتخاذ إجراءات حاسمة من قبل المجتمع الدولي العالمي في ذلك الوقت. واتضح أنه أكبر انتشار للفيروس والأطول والأشد تعقيدًا منذ اكتشافه في العام 1976. وعندما بلغت الأزمة ذروتها في سبتمبر 2014، وصلت الحالات الأسبوعية إلى ما يقرب من 1000 حالة (WHO, 2014; Santos et al., 2015). وعندما أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا انتهاء جائحة إيبولا في 14 يناير 2016، كانت الأزمة قد استمرت نحو عامين، أصيب خلالها أكثر من 28600 شخص بالفيروس وفقد أكثر من 11300 شخص حياتهم، كان معظمهم في غينيا وليبيريا وسيراليون (WHO, 2016). كانت هناك استجابة دولية كبيرة لاحتواء المرض، حيث أرسلت الولايات المتحدة والصين أفرادًا عسكريين للعمل جنبًا إلى جنب مع جهات فاعلة غير حكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود. كما اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار الرقم 2177 في 18 سبتمبر 2014، الذي أعلن أن تفشي فيروس إيبولا في أفريقيا يشكل «تهديدًا للسلم والأمن الدوليين»، مما دفع إلى إضفاء الطابع الأمني على الصحة (أمننة القطاع الصحي) بعمق وعلى مستوى غير مسبوق (Snyder, 2014). وعلى الرغم من أن الجنس البشري لم يخضع بعد لاختبار قاسٍ في القرن الحادي والعشرين بشأن هذا المصير المشترك، فإن وجوده معترف به في الشبكة العالمية للإنذار بتفشي الأمراض والتصدي لها التي أُنشئت في العام 2000 من أجل ربط عديد من المنظمات العامة والخاصة التي تعمل على مراقبة الأوبئة والاستجابة لتهديداتها.

14 - 2 - الأمن السيبراني

لقد أضحت قضية المصير المشترك أكثر تعقيدًا إلى حد ما تحت عنوان الأمن السيبراني (Hansen and Nissenbaum, 2009). إن الأمن السيبراني معقد لأنه يمثل مصيرا مشتركا أو بالأحرى قضية أمنية مشتركة (إلى الحد الذي يعتمد فيه الاقتصاد العالمي والشبكات الاجتماعية العالمية على الأداء الفعال للإنترنت باعتبارها نظاما عالميا)، ومصيرا قابلا للتجزئة أو قضية أمن قومي (إلى حد امتلاك كل من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية الوسائل والحوافز لمهاجمة بعضها بعضا عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات مستهدفة). إن جانب الأمن القومي يجعل من الحرب السيبرانية مصدر قلق بالغ (Singer and Friedman, 2014). وقد كانت إستونيا؛ وجورجيا؛ وإيران؛ والولايات المتحدة؛ والصين من بين الدول العديدة التي عانت مثل هذه الهجمات، التي غالبًا ما تكون هجمات يصعب تحديد مصدرها، إذ إنها قد تأتي من دول أخرى أو من جهات فاعلة غير حكومية.

إن الأمن السيبراني نشأ كقضية مصير مشترك بسبب الطريقة التي ظهرت بها الإنترنت لتحل محل التلغراف والهاتف والراديو، لتشكل بذلك مرحلة تالية من الاتصالات المتكاملة عالميًّا. لقد وفرت الإنترنت اتصالات عالية الحجم وعالية السرعة ومنخفضة التكلفة، كما وفرت إمكانية الوصول إلى المعلومات لأعداد كبيرة من الناس حول العالم. بدءًا من مرافق الاتصالات العسكرية في الستينيات، أصبحت الإنترنت تشكل شبكة مهمة من الشبكات خلال الثمانينيات، لتنطلق في مجال الاتصالات الجماهيرية مع إدخال صفحات الويب العالمي في العام 1993. ربما كان نحو 150 مليون شخص على اتصال بالإنترنت بحلول أواخر التسعينيات (Christensen, 1998). وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ملياري شخص كانوا متصلين بالإنترنت بحلول العام 2013، وأن حركة الإنترنت كانت تنمو بمعدل 50 في المائة سنويًّا (Mulgan, 2013: 46). لم تزد الإنترنت من نطاق أو سرعة الاتصال عبر الوسائل الإلكترونية السابقة. ولكن من خلال خفض التكاليف، ساهمت الإنترنت في زيادة نسبة الوصول إلى الاتصالات وحجمها، وبالاعتماد على طرق لا تعد ولا تحصى غيَّرت المحتوى والغرض من الاتصال. ومن خلال ذلك، زادت الإنترنت من مدى انتشار ثورة الاتصالات وعمقها وتأثيرها بطرق يمكن اعتبارها تحولية للشروط الإنسانية. إن

الإنترنت الآن تعد موردا عالميا سيكون لخسارته تأثير كبير. لكنها أيضًا تعتبر سلعة قابلة للتجزئة ولا يرتبط استخدامها فقط بسير الاقتصاد العالمي والمجتمع العالمي، ولكن استخدامها صار يرتبط أيضًا بالإرهاب والهجرة وانتشار الأسلحة النووية.

الخلاصة: من الصيغَة الأُولَى المُعَدلة إلى الصيغَة الثَانِية للمُجْتَمَع الدوْلي العَالَمي

كما هو مقترح في مقدمة هذا الفصل، تمثل قصة العالم منذ العام 1989 نقطة ذروة الصيغَة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي (الغربي) الذي ظهر بعد العام 1945، والمراحل الافتتاحية للانتقال الواضح إلى الصيغة الثَانِية للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي (المابعد الغربي). من منظور أطول، يشير هذا التحول إلى الابتعاد عن كل من الصيغة الأُولَى للمُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي (القرن التاسع عشر إلى العام 1945) وكذلك الصيغة الأُولَى المُعَدَلة للمُجْتَمَع الدوْلِي العَالَمِي، واللتين كانتا تتمحوران حول هيمنة الغرب بطرق مختلفة. لايزال الانتقال الجاري الآن يُبقي على مركزية الدولة في صيغها السابقة، لكنه يبتعد عن الهيمنة الغربية متوجها نحو حقبة ما بعد الغرب. وكما أوضحنا في هذا الفصل، فإن ثمة الآن توزيعا متزايدا للثروة والقوة والسلطة الثقافية يتجه نحو التعددية العميقة في سياق من التكثيف المستمر للعولمة والاعتماد المتبادل.

ومع الاقتراب من نهاية الفترة التي يغطيها هذا الفصل، كانت هناك علامات واضحة على التحول الاقتصادي الشامل للأَطْرَاف. وقد كان التطور الأكثر إثارة هو نمو عديد من البلدان في آسيا بقيادة الصين والهند. ويقدر معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS, 2012) أنه بحلول العام 2030، يمكن أن تستحوذ الصين والهند على أكثر من 34 في المائة من الاقتصاد العالمي. كما يتنبأ تقرير صادر عن شركة برايس ووترهاوس (2015) بأن الصين والهند ستظهران كأكبر اقتصادين في العالم بحلول العام 2050، تليهما الولايات المتحدة وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك واليابان وروسيا ونيجيريا وألمانيا. إذا ثَبُتَت صحة هذا التوقع فإن سبعة من أكبر عشرة اقتصادات في العالم ستكون غير غربية، ومن بين 32 اقتصادًا رائدًا في العالم فيما يتعلق بشروط تعادل القوة الشرائية، فإن 20 اقتصادًا (باستثناء اليابان وروسيا) سيكون من العالم غير الغربي بحلول العام 2050.

من المؤكد أن التنمية الاقتصادية في الأَطْرَاف متفاوتة على نحوٍ ملحوظ وستظل تشهد تفاوتا. وعلى رغم ذلك، يشهد العالم «صعودًا للبَقِية» (Zakaria, 2009; Acharya, 2014b:27–31) على الصعيد الاقتصادي على نحوٍ أكثر عمومية. فوفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2013: 2)، ارتفعت حصة الجنوب العالمي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 33 في المائة في العام 1980 إلى 45 في المائة في العام 2010. وخلال الفترة نفسها ارتفعت حصته من التجارة العالمية للبضائع من 25 في المائة إلى 47 في المائة. وتقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الجنوب العالمي يمكن أن يمثل 57 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول العام 2060 (Guardian Datablog, 2012). كما ينعكس صعود البَقِية في الكثافة المتزايدة للتفاعلات بين الجنوب والجنوب. فوفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013: 2)، قفزت التجارة بين بلدان الجنوب من أقل من 8 في المائة من تجارة البضائع العالمية في العام 1980 إلى أكثر من 26 في المائة في العام 2011. ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2015: 5, 8–9) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب تشكل الآن أكثر من ثلث التدفقات العالمية. كما وجد المؤتمر أنه في العام 2015، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات القادمة من آسيا النامية (باستثناء اليابان) أكبر مجموعة استثمارية في العالم لأول مرة، حيث تمثل ما يقرب من ثلث الإجمالي العالمي. وقد نما الاستثمار الخارجي من قبل الشركات متعددة الجنسيات الصينية على نحوٍ أسرع من التدفقات الوافدة إلى البلاد، حيث وصل إلى مستوى جديد بلغ 116 مليار دولار.

ربما تكون الأزمة الاقتصادية للعام 2008 بمنزلة التاريخ المعياري لنقطة التحول بين الصيغة الأُولَى المُعدلة للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي (الغربي) والصيغة الثَانِية للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي (المابعد الغربي)، حيث ينحدر كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أزمة عميقة، وتشعر الصين وروسيا وتركيا وغيرها بثقة أكبر وعلى نحوٍ ملحوظ. لقد أضعفت الأزمة الاقتصادية الغرب ماديًّا، هذا بالإضافة إلى أن الأيديولوجية الليبرالية التي كانت تدعم قوته قد تآكلت أيضًا. إن تزايد عدم المساواة قاد إلى التساؤل عن مدى توافق الرأسمالية والديموقراطية، أما ممارسات الولايات المتحدة في الحرب العالمية ضد الإرهاب فقد قوضت من قدرتها على

التحدث عن حقوق الإنسان. ويمكن القول إن الولايات المتحدة في عهد ترامب بدأت تشبه الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة في سنواته المتدهورة: قويةً عسكريًّا، على رغم أنها غير قادرة على استخدام هذه القوة لتحقيق تأثير جيد. كما أنها صارت أقل إثارة للإعجاب على نحوٍ متزايد اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا/ أيديولوجيًّا.

إن ما لدينا الآن هو مجتمع دولي عالمي بمركز مُتَوَسع، مع مَرْكَز غربي متآكل وأَطْرَاف متقلصة. لقد بدأت الغائِية الليبرالية تفقد مصداقيتها، وتشير الأصوات المؤيدة لترامب ولخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى أزمة تلوح في الأفق ستمس الرأسمالية والديموقراطية داخل المَرْكَز. إن الافتراض الليبرالي القائل بأن الديموقراطية هي المرافقة الطبيعية والحتمية للرأسمالية لم يعد افتراضا ذا مصداقية، وقد صار الحزب الشيوعي الصيني يتحدى ذلك الطرح علنًا. إن الانفتاح على أنواع مختلفة من الرأسمالية سيقود على نحوٍ طبيعي نحو فتح النقاشات، وتقديم أمثلة ملموسة جديدة بشأن أفضل السبل لإدارة المفاضلات بين الحرية والسيطرة، والمصالح والحقوق الفردية والجماعية، والازدهار وعدم المساواة، والانفتاح والمرونة في مقابل الاستقرار. ليس من الواضح أنه سيكون هناك تقارب على نموذج واحد «أفضل» للاقتصاد السياسي، أو أن مثل هذا التقارب إذا حدث، فسيكون متوافقا مع الخطوط الكلاسيكية لليبرالية الديموقراطية. وإذا كان ثمة من تقارب، فيبدو أنه أقرب إلى أن يأخذ مكانا وسطا في منتصف الطيف. فبينما فتحت الصين والهند وغيرهما اقتصاداتهما ومجتمعاتهما إلى حد ما، أجبرت الأزمة الاقتصادية وسياسات الهجرة القوى الليبرالية التقليدية على إعادة تأكيد مزيد من سيطرة الدولة. وفي هذا المزيج تكتسب مجموعة القضايا العابرة للحدود ذات المصير المشترك الموضحة سابقا أهمية على القضايا التقليدية المشتركة بين الدول.

وسيعمد الفصل التاسع إلى رصد هذه الخيوط ويفحص كيف يمكنها أن تتكشف خلال العقود القادمة في ظل مجتمع دولي عالمي تحدده التعددية العميقة.

8

حقل العلاقات الدولية بعد العام 1989

«من المتوقع أن تكون هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد سبَّبت ارتفاعا كبيرا ودائما لدراسات الإرهاب، وهو المجال الذي كان حتى أواخر التسعينيات مجالاً هامشيًا إلى حد ما»

مقدمة

في الفصل السادس حاججنا بأن حقل العلاقات الدولية خضع لتأسيسٍ ثانٍ. حيث اتسع وتعمق إضفاء الطابع المؤسسي عليه؛ وأصبحت الولايات المتحدة تُمثل مركز هذا التخصص المعرفي (على الرغم من فشلها في تحقيق الهيمنة الفكرية عليه)؛ وأُغفِل كثير من أفكاره العائدة إلى ما قبل العام 1945؛ وأصبح هذا التخصص أكثر أكاديمية، مع مزيد من التقسيم الفرعي إلى مواضيع ومقاربات متخصصة. لقد ظل حقل العلاقات الدولية يُركز على نحو أساسي على مخاوف دول المركز، وكان أقل تأثرًا بإنهاء الاستعمار وأكثر اهتماما بالتنافس النووي القائم بين القوتين العظميين. ولكن كان ثمة بعد ذلك

بعض علامات التكامل بين تفكير حقل العلاقات الدولية في المركز والأطراف، حيث إن إنهاء الاستعمار أضفى الشرعية على المنظورات المناهضة للاستعمار والعنصرية والتي كانت سابقًا تشكل أفكارا معزولة داخل الأطراف. تطرقنا أيضا إلى هيمنة النظرية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة (وتوليفة جديد - جديد)، وناقشنا مجموعة متنوعة من النظريات المنافسة لهما، حيث كان بعضها أكثر نقدًا (الماركسية، وأبحاث السلام، وما بعد الاستعمارية، ونظرية التبعية) وبعضها الآخر كان أكثر أرثوذكسية (المدرسة الإنجليزية، والاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي).

وفي هذا الفصل سنتتبع تَفَحُّصَ هذه القصص ونُضيف إليها بعض المقاربات والتقسيمات الفرعية الجديدة الواردة ضمن هذا التخصص مثل النظرية النقدية؛ والنظرية النسوية؛ والنظرية البنائية. وفي سياق الإسهاب في تفصيل تطور تخصص العلاقات الدولية، سنأخذ بعين الاعتبار مناقشة الفصل السابع المتعلقة بالعولمة المتزايدة للسياسات العالمية التي أثارتها نهاية القطبية الثنائية وما يسمى بـ «لحظة القطبية الأحادية» للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة. تُعَد هذه الفترة أبسط من الناحية الأيديولوجية لأن الرأسمالية (وليس الديموقراطية) انتصرت في الحرب الباردة، لكن هذه الفترة تتميز أيضًا بتحولات معقدة على مستوى القوة العالمية. فقد ظلت الولايات المتحدة مهيمنةً فترةً وجيزة وكانت تحالفاتها لاتزال قوية، ولكن بعد ذلك واجهت واشنطن تحديات متزايدة مُتَأَتِّيةً من القوى الكبرى الأخرى، كما واجهت أيضا تحديات ارتبطت بسياساتها الداخلية. وأصبح العالم الثالث أضعف من الناحية الجماعية، لكن بعض أعضائه، لا سيما الصين والهند، كانوا ينتقلون إلى نادي القوى الكبرى، حيث ستتحالف الصين وروسيا ضد الولايات المتحدة. وستبدأ الحدود التي كانت واضحة سابقًا بين المركز والأطراف تشهد حالة من الضبابية وعدم الوضوح. ويمتزج مع كل هذا ظهور تحديات عبر وطنية معقدة مثل الإرهاب؛ والجريمة؛ وحقوق الإنسان؛ والهجرة؛ وكذلك مجموعة من المصائر المشتركة المُلِحة بما في ذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي؛ ومجموعة متنوعة من التهديدات البيئية.

على الرغم من أن العام 1989 لم يُشِر إلى حدوث تحول في المجتمع الدولي العالمي بالمدى نفسه الذي حدث في العام 1945 (Buzan and Lawson, 2014a)،

فإننا نجادل بأنه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأ هنالك تحول من الصيغَة الأُولَى المُعَدلة إلى الصيغَة الثانِية للمجتمع الدولي العالمي. فالهيمنة الغربية على المجتمع الدولي العالمي والمستمرة منذ القرن التاسع عشر بدأت تُستبدَل على نحو واضح من خلال توزيع أكثر انتشارًا للثروة والقوة والسلطة الثقافية، وهي بِنْيَة صنفناها على أنها تمثل تعددية عميقة (والتي سنتعرض لها بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع). وفي حين لا يمكن للمرء دائمًا إنشاء علاقة مباشرة أو وثيقة بين التحولات العالمية وبروز النظريات المخالفة، يمكننا بالتأكيد تتبع تأثير تطورات ممارسة العلاقات الدولية في تفكير حقلها المعرفي، وذلك جزئيًا من حيث نوع القضايا التي تحتل مركز الصدارة؛ وجزئيًا من حيث كيفية تحدى تطورات العالم الحقيقي لمختلف المقاربات النظرية؛ وجزئيًا من حيث من يضطلع بعملية التنظير وأين يتم ذلك. ولعل الأهم من وجهة نظرنا هو كيف أن صعود الدول غير الغربية والعولمة المتزايدة للمجتمع الدولي العالمي تَتحِدُ لتؤدي إلى تآكل الحدود القائمة بين المركز والأطراف في العلاقات الدولية كممارسة وأيضا في حقلها المعرفي. وقد فتح هذا بدوره مساحة للأصوات التي تنادي بتعددية أكبر ضمن هذا التخصص المعرفي، وتأجيج المطالبة بحقل العلاقات الدولية العالمي الذي يتجاوز النظريات النقدية السابقة ليصل إلى استيعاب الأصوات المابعد استعمارية التي ظلت مهملة حتى الآن. وعلى الرغم من أننا نجادل بأن بِنْية المركز - الأطراف آخذة في الانهيار، فإننا، ومن أجل الاستمرارية، سنحافظ على البِنْية نفسها كما تم ذلك مع الفصول السابقة: أي كما تم مع تلك الفصول المتعلقة بإضفاء الطابع المؤسسي وتفكير حقل العلاقات الدولية في المركز وفي الأطراف.

1 - المأسسة

في الفصل السادس جادلنا بأن التوسع الكبير في مأسسة حقل العلاقات الدولية بعد العام 1945 كان عنصرًا أساسيًا في قضية التأسيس الثاني لهذا التخصص المعرفي. فقد أُنشئ النمط الرئيس للجمعيات الأكاديمية والمجلات العلمية ومراكز الفكر والتدريس الجامعي الخاصة بحقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، ولايزال ذلك المسار مستمرًا حتى اليوم. ولكن حتى العام 1989 كانت تطورات

المأسسة تلك حاصلة داخل المركز إلى حد كبير، مع وجود قليل من المأسسة فقط داخل الأطراف. إن ما حصل من ناحية التأسيس منذ العام 1989 اشتمل في الأساس على: توسيعٍ وتعميقٍ لهذا النمط، وامتداده إلى ما وراء المركز ليصل إلى الأطراف، وتآكلٍ على نحوٍ كبير للحدود المؤسسية القائمة بين المركز والأطراف.

وحيثما أُرسي بالفعل الطابع المؤسسي استمر حقل العلاقات الدولية في الاتساع والتعميق، سواء داخل المركز أو خارجه. وبينما كانت الولايات المتحدة تضم عديدا من الجمعيات الأكاديمية، فقد أُنشئت عديد من الجمعيات الجديدة في أوروبا الشرقية والغربية، وما لا يقل عن 15 جمعية أخرى خارج الغرب، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية (انظر الجدول 1-8).

الجدول (1-8): الجمعيات الأكاديمية الجديدة

م	الجمعية	العام	المكان
1	الجمعية النوردية للدراسات الدولية	1991	أودنسي، الدنمارك
2	الجمعية الأوروبية للدراسات الدولية	1992	/
3	الجمعية الفنلندية للدراسات الدولية	1993	/
4	لجنة الدراسات الدولية العالمية	1993	/
5	جمعية الدراسات الدولية لأوروبا الوسطى والشرقية	1996	براغ
6	الجمعية البرتغالية للعلوم السياسية	1998	لشبونة
7	الجمعية الروسية للدراسات الدولية	1999	موسكو
8	الجمعية الآسيوية للدراسات السياسية والدولية	2001	مانيلا
9	جمعية جنوب أفريقيا للدراسات السياسية	2001	بريتوريا
10	المجلس التركي للعلاقات الدولية	2004	إسطنبول
11	الجمعية التايوانية للدراسات الدولية	2004	تايبيه
12	الجمعية البرازيلية للعلاقات الدولية	2005	بيلو هوريزونتي، البرازيل

الجدول (1-8): الجمعيات الأكاديمية الجديدة			
13	جمعية تايوان للعلاقات الدولية	2007	تايبيه
14	الجمعية التركية للدراسات الدولية	2007	/
15	الجمعية الكورية للدراسات الدولية	2009	سيول
16	الشبكة الكولومبية للعلاقات الدولية	2009	بوغوتا
17	الجمعية البولندية للدراسات الدولية	2009	وارسو
18	رابطة الدوليين	2009	باريس
19	الرابطة الشيلية للمتخصصين الدوليين	2015	سانتياغو دي تشيلي
20	المنظمة الفلبينية للدراسات الدولية	2015	مانيلا
21	الجمعية الكازاخستانية للعلاقات الدولية	/	/
22	الجمعية التركية للعلوم السياسية	/	إسطنبول
23	الجمعية الإسرائيلية للدراسات الدولية	/	/
24	المجلس الاتحادي الأرجنتيني للدراسات الدولية	/	بوينس آيرس
25	الجمعية الإيطالية للعلوم السياسية	/	ترينتو، إيطاليا
26	الجمعية الكرواتية للدراسات الدولية	/	/

ظلت جمعية الدراسات الدولية ISA (لأمريكا الشمالية) هي الأكبر والأكثر ثراءً إلى حد بعيد، حيث استمرت على ذلك الحال حتى العام 1989. إذ ارتفع عدد فروع جمعية الدراسات الدولية التي لديها اهتمام بموضوع أو مقاربات العلاقات الدولية إلى 30 فرعًا بحلول العام 1917، مما يدل على توسيع نطاق الاهتمام المتعلق بحقل العلاقات الدولية(*). وقد زادت عضوية جمعية الدراسات الدولية لتصل إلى 7 آلاف بحلول العام 2017(**).

(*) www.isanet.org/ISA/Sections (Accessed 18 September 2017).

[المؤلفان].

(**) www.isanet.org/ISA/About-ISA/Data/Membership (Accessed 18 September 2017).

[المؤلفان].

كما أُطلق ما لا يقل عن 16 مجلة جديدة، مما مكَّن أوروبا وآسيا من البدء في تحدي احتكار أمريكا شبه الكامل لمجلات العلاقات الدولية المرموقة التي تسيطر على الجوانب الفكرية للتخصص (انظر الجدول 2-8).

الجدول (2-8): مجلات العلاقات الدولية الجديدة

م	اسم المجلة	سنة النشر	الجهة الناشرة
1	مجلة دراسات الأمن	1991	/
2	مجلة الاقتصاد السياسي الدولي	1994	/
3	مجلة الدراسات الدولية والإقليمية	1994	جامعة سيول الوطنية
4	مجلة العلاقات الدولية	1994	الجمعية الألمانية للعلوم السياسية – قسم العلاقات الدولية
5	الحوكمة العالمية	1995	المجلس الأكاديمي للأمم المتحدة
6	المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية	1995	الفريق الدائم المعني بالعلاقات الدولية، والاتحاد الأوروبي للبحوث السياسية والجمعية الأوروبية للدراسات الدولية
7	مجلة الدراسات الدولية	1999	جمعية الدراسات الدولية - تولي المسؤولية من مركز ميرشون
8	مجلة العلاقات الدولية لآسيا والمحيط الهادئ	2001	الجمعية اليابانية للعلاقات الدولية
9	مجلة ييل للشؤون الدولية	2005	جامعة ييل
10	مجلة الأمن الآسيوي	2005	/
11	مجلة بدائل	2005	مركز دراسة المجتمعات النامية
12	مجلة تحليل السياسة الخارجية	2005	جمعية الدراسات الدولية
13	المجلة الصينية للسياسة الدولية	2006	معهد العلاقات الدولية، جامعة تسينغهوا
14	مجلة علم الاجتماع السياسي الدولي	2007	جمعية الدراسات الدولية
15	مجلة النظرية الدولية	2009	جمعية الدراسات الدولية
16	المجلة الأوروبية للأمن الدولي	2016	جمعية الدراسات الدولية البريطانية

بالإضافة إلى ذلك انتشرت موجة من مراكز الفكر الجديدة في كل من المركز والأطراف: كان هنالك 39 مركزا في الغرب (بما في ذلك اليابان؛ وكوريا الجنوبية؛ وإسرائيل؛ وأستراليا؛ ونيوزيلندا)؛ و25 مركزا في الجنوب العالمي؛ و18 مركزا في الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية؛ ومركز واحد في الصين (see McGann, 2018). كما زاد وجود الأبحاث والدورات التعليمية الخاصة بحقل العلاقات الدولية في الجامعات داخل كل من المركز والأطراف(*).

بالإضافة إلى هذا التوسيع والتعميق الجوهري لمسار مأسسة حقل العلاقات الدولية، كان ثمة انهيار كبير مس التقسيم القائم بين المركز والأطراف. فقد رُبِط عديد من الجمعيات الأكاديمية ومراكز الفكر بعضها مع بعض من جراء انهيار ذلك التقسيم، حيث صارت المجلات تهتم على نحو متزايد بحقل العلاقات الدولية العالمي. كان من المهم تحديد أمكنة إنشاء المجلات العلمية والجهات التي تسهر على تحريرها، ولكن بالنسبة إلى معظم مجلات حقل العلاقات الدولية، كان القراء وفرق التحرير والمؤلفون عالميين على نحو كبير. إذ جذبت مؤتمرات حقل العلاقات الدولية الكبرى عمومًا مشاركين من مناطق عديدة. لذلك، لم تكن العلاقات الدولية ترسخ فقط جذورها في أماكن أكثر، بل كانت ترتبط أيضًا وعلى نحو متزايد بإطار عمل مُعَوْلَم. ربما كانت الرموز الرئيسة لهذا التطور هي جمعية الدراسات الدولية ISA نفسها، وأيضا لجنة الدراسات الدولية العالمية WISC المُنشأة في العام 1993 والتي اعتمدت ميثاقها في العام 2002؛ وبدأت في عقد مؤتمرات منتظمة بدءا من العام 2005. خلال أواخر الثمانينيات بذلت جمعية الدراسات الدولية ISA جهدًا كبيرًا لتصبح جمعية عالمية للدراسات الدولية وذلك ليس من خلال تجنيد مزيد من الأعضاء الأجانب فقط، بل من خلال دمجهم أيضا في هيكل الحوكمة. وقد أثار هذا بعض المقاومة على أساس أن حقل العلاقات الدولية الأمريكي كان بالفعل مُهَيْمِنا للغاية، وأن عولمة جمعية الدراسات الدولية من شأنها أن تعزز من تلك الهيمنة. ونتيجة لذلك بدأت التحركات لتأسيس الهيئة العالمية الأكثر اتحادًا والتي أصبحت في النهاية تحمل اسم «اللجنة العالمية للدراسات

(*) سيكون من الصعب تتبع هذا التطور بأي طريقة موثوقة، والاضطلاع بذلك يقع خارج نطاق هذا الكتاب. إن وجود جمعيات أكاديمية (انظر الجدول 1-8) هو وكيل مفيد للبلدان التي تُدَرَّس فيها العلاقات الدولية، لأن معظم أعضاء هذه الجمعيات سيكونون مدرسين جامعيين وباحثين. [المؤلفان].

الدولية» WISC. في الوقت نفسه فإن ذلك يعني أن جمعية الدراسات الدولية، برغم حجمها ووزنها الهائلين، أصبحت في بعض النواحي هيئة عالمية بحكم الواقع. فقد أصبحت مؤتمراتها السنوية هي المكان الأكثر ملاءمة لإقامة الشبكات العالمية، وقد بذلت جمعية الدراسات الدولية قصارى جهدها للتعاون مع فروعها الأخرى وعقد بعض مؤتمراتها العديدة في مناطق أخرى، بما في ذلك آسيا وأمريكا اللاتينية. واعتبارًا من العام 2018 كان لدى جمعية الدراسات الدولية نحو 75 منظمة شريكة مع وجود نحو ثلث تلك المنظمات في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا(*). في حين تضم اللجنة العالمية للدراسات الدولية 24 منظمةً عضوا بما في ذلك جمعية الدراسات الدولية، مع توزيعٍ مماثل عبر القارات(**). وبالتعاون معًا، وبطرقهما المختلفة، فإن جمعية الدراساتٍ الدولية ISA واللجنة العالمية للدراسات الدولية WISC أصبحتا تمثلان الوجه العام لمدى تقدم حقل العلاقات الدولية في جعل نفسه تخصصًا معرفيًا عالميًا. ومن بعض النواحي، نفذت هاتان المنظمتان عملية الربط بين المركز والأطراف، والتي بدأت مع مؤتمر الدراسات الدولية ISC خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

2 - تفكير حقل العلاقات الدولية داخل المركز

كما هو الحال مع حقل العلاقات الدولية بين العامين 1945 و1989، ستكون قصة حقل العلاقات الدولية منذ العام 1989 مألوفة لمعظم القراء، وستكون تجربة حية للكثيرين. ولذلك فإننا سنتبع المقاربة نفسها التي اعتمدناها في الفصل السادس، والعمل على ربط هذه القصة المألوفة بموضوعين:

- إلى أي مدى وبأي طرق يعكس تطور حقل العلاقات الدولية (النظرية) التطورات الرئيسة الحاصلة في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية (الممارسة)؟

- ما طبيعة التوازن الناشئ بين مصالح ورؤى المركز؛ ومصالح ورؤى الأطراف داخل حقل العلاقات الدولية، وإلى أي مدى ظل هذا التمييز (القائم بين المركز والأطراف) مُهمًا؟

(*) www.isanet.org/ISA/Partners (Accessed 14 March 2018).

[المؤلفان].

(**) www.wiscnetwork.org/about-wisc/members (Accessed 14 March 2018).

[المؤلفان].

في الفصل السادس تطرقنا لموضوع التنوع والتمايز في تفكير حقل العلاقات الدولية داخل المركز. ستستمر تلك العملية خلال هذه الفترة، وتندمج على نحو متزايد مع انهيار الحواجز القائمة بين حقل العلاقات الدولية في المركز وحقل العلاقات الدولية في الأطراف. أحد العناصر المهمة في ذلك هو تطور الإنترنت الذي جعل الاتصال في جميع أنحاء العالم أرخص وأسرع وأسهل ومتاحًا على نطاق أوسع منذ التسعينيات. وعلى الرغم من أن الإنترنت كانت متمركزة في المركز في البداية، فإنها سرعان ما أصبحت عالمية، مما سهَّل الاتصال الأكاديمي والتعاون عبر حدود المركز - الأطراف. وبرغم أن الولايات المتحدة ظلت أكبر مركز لحقل العلاقات الدولية ولاتزال مؤثرة للغاية، فإن ذروة قوة الولايات المتحدة في ظل القطبية الأحادية والعولمة خلال التسعينيات لم تكن مصحوبة بالهيمنة الفكرية الأمريكية القوية في حقل العلاقات الدولية. وبدلًا من ذلك اتسعت وتعمقت أنواع التحديات التي تواجه توليفة «جديد - جديد» (Neo-Neo) والتفسيرات الوضعية لـ «العلم» ليس فقط داخل المركز، ولكن صارت تلك التحديات أيضًا تتأتى على نحو متزايد من الأطراف، والواقع أنها صارت مطروحة بقوة داخل الولايات المتحدة نفسها. وفيما يلي سنبدأ بالتمعن في كيفية تكيف التوليفة الجديدة والدراسات الأمنية مع عالم ما بعد الحرب الباردة، ثم نتطرق إلى النظريات المنافسة لها سواء كانت من النظريات القديمة (المدرسة الإنجليزية، وأبحاث السلام) أو الجديدة (النظرية البنائية، والنظرية النسوية، والنظرية النقدية). لنختتم الفصل بإلقاء نظرة على الجولة الثالثة من «النقاشات الكبرى» لحقل العلاقات الدولية.

1 - 2 - الواقعية

بعد فشلهم في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، دخل الواقعيون الجدد فترة التسعينيات بطريقة ما من الباب الخلفي. ومع زوال الاتحاد السوفييتي، كانوا ليواجهوا أمامهم واقعًا يشهد تحولًا من نظام ثنائي القطب إلى نظام أحادي القطب. غير أن نظريتهم لم يكن لها مكان لاستيعاب الهيكل أحادي القطب، إذ إنه؛ وفقًا للمنطق الواقعي، يجب أن يمنع ميزان القوى حدوث مثل هذا التحول في النظام. وبحكم الضرورة، كان عليهم أن يروا هذه القطبية الأحادية كلحظة انتقالية قصيرة تتبعها عودة

حتمية إلى نظام متعدد الأقطاب (Layne, 1993, 2006 ; Waltz, 1993). لم تُفَرِّق نظرية القطبية الواقعية الجديدة أيضًا بين القوى العظمى Superpowers والقوى الكبرى Great Powers، ووجدت نفسها في وضع ضعيف لتصور العالم الذي كانت الولايات المتحدة لاتزال تمثل فيه القوة العظمى لكنها تعمل جنبًا إلى جنب عديد من القوى الكبرى. وقد رأى عديد من الواقعيين الجدد أن التعددية القطبية أقل استقرارًا وأكثر خطورة من القطبية الثنائية، ولذلك توقعوا عالمًا أكثر اضطرابًا، خاصة بالنسبة إلى أوروبا والجنوب العالمي (Gaddis, 1986: 103–4; Cintra, 1989: 96–7; Mearsheimer, 1990; Hoffmann, 1991: 6) وبعبارة كاربنتر (1991) التي أُعيدَ استخدامها كثيرًا، توقع الواقعيون الجدد «اختلال العالم الجديد». ولكن مع تعاظم «وقت» أحادية القطب الأمريكية واستمرارها، أصبح عديد من الواقعيين الجدد، بطريقة ما، مرتاحين لفكرة بِنْية القوة أحادية القطب على الرغم من حقيقة أنها دمرت ميزان القوى باعتباره المنطق الدافع لنظريتهم (Huntington, 1999; Kapstein and Mastanduno, 1999; Wohlforth, 1999).

لقد أظهرت الواقعية أيضًا بعض الاختلافات الداخلية. بقيادة جون ميرشايمر John Mearsheimer (2001: 402) اتخذ «الواقعيون الهجوميون»، الذين ينظرون إلى الدول باعتبار أنها تسعى دائما إلى تعظيم قوتها، موقفًا مخالفا في مواجهة «الواقعيين الدفاعيين» مثل كينيث والتز Kenneth Waltz، وروبرت جيرفيس Robert Jervis (1994, 1999)، وجاك سنايدر Jack Snyder، الذين أكدوا أن الدول تسعى دائما إلى تعظيم أمنها. وقد كان هذا الموقف مدفوعًا بصعود الصين، التي رأى الواقعيون الهجوميون أنه سيقود حتمًا إلى الصراع بين الصين والولايات المتحدة، ومن ثم أشاروا إلى مخاطر انخراط الولايات المتحدة مع الصين من أجل إدخالها في الاقتصاد العالمي. لقد كان الواقعيون الهجوميون متشككين أيضا بشأن المؤسسات الدولية، وذلك بحجة أنها:

«تُمثل في الأساس انعكاسًا لتوزيع القوة في العالم. إنها تستند إلى حسابات المصلحة الذاتية للقوى الكبرى، وليس لها تأثير مستقل في سلوك الدولة؛ لذلك يعتقد الواقعيون أن المؤسسات ليست سببا مهما للسلام، وأن لها أهمية هامشية فقط» (Mearsheimer, 1994/ 95: 5).

لقد تمظهر الاختلاف الآخر في ظهور ما يسمى بـ «الواقعية الكلاسيكية الجديدة»، التي سعت إلى التراجع عن التبسيط المفرط للنظرية الواقعية البنيوية من خلال إعادة إقحام العوامل المحلية والمعرفية في التحليل الواقعي (Lobell, Ripsman and Taliaferro, 2009).

ومن المفارقات أن صعود الصين أنقذ الواقعيين الجدد من بعض تناقضاتهم النظرية لأنه مكّنهم من التراجع عن الحديث عن أحادية القطب والتحدث أكثر عن «انتقال القوة» وإمكانية العودة إلى هياكل القوة العالمية ثنائية القطبية أو متعددة الأقطاب. خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، تزايدت الأدلة على أن وقت أحادية القطب الأمريكية تقترب من نهايتها. إذ لم تكن الصين فقط تشهد صعودا، بل كانت الهند أيضًا تشهد صعودا. كما استعادت روسيا، على رغم أنها ليست قوةً صاعدةً، بعض قدرتها العسكرية ومعظم عدائها للغرب. وهكذا، فإن شيئًا مثل «تعددية الأقطاب»، التي تنبأ بها الواقعيون الجدد فورًا بعد الانهيار الداخلي للاتحاد السوفييتي، بدأ في الظهور أخيرًا. لقد تحدى بعض الواقعيين فكرة أن الأنظمة متعددة الأقطاب كانت بالضرورة غير مستقرة (Copeland, 2010)، ففي حين أنها أُنقذت من مأزق الاستحالة النظرية للقطبية الأحادية، غير أن الواقعية الجديدة فشلت في معالجة التمييز بين القوى العظمى superpowers والقوى الكبرى great powers. لذلك، لم تكن هذه النظرية في وضع يؤهلها لفهم العالم الناشئ ذي التعددية العميقة المشار إليه في الفصل السابع، والتي ستُتَناول بشيء من التفصيل في الفصل التاسع. هل سيكون هذا العالم مكونًا من قوى كبرى، مع تراجع الولايات المتحدة إلى هذا الوضع (أي تراجعها من وضع قوة عظمى إلى وضع قوة كبرى)، وفشل الصين في أن تصبح قوة عظمى؟ أم أنها ستكون مزيجًا من القوى العظمى (الولايات المتحدة والصين) والقوى الكبرى (روسيا والهند والاتحاد الأوروبي واليابان)؟ (Buzan, 2004a). ونظرًا إلى أن تحليلها للنظام الدولي اعتمد على افتراضاتٍ تتمركز حول الدولة، لم تكن الواقعية أيضًا في وضع جيد للتعامل مع الحرب العالمية ضد الإرهاب، التي دفعت بالجهات الفاعلة من غير الدول إلى أداء دور رئيس في الحرب.

2 - 2 - الدراسات الأمنية الدولية

منذ فترة الثمانينيات، وبسرعة أكبر بعد العام 1989، كانت الدراسات الإستراتيجية وأبحاث السلام تنجرف نحو الأرضية المشتركة للأمن، والتسمية الشاملة للدراسات الأمنية الدولية (ISS)(*). لم يتنازل أي من العنصرين كليًا عن هويته أو مؤسساته، غير أن الإحساس بوجود اختلاف بينهما قد تضاءل، واحتلت أجنداتهما البحثية على نحو متزايد أرضية مشتركة في مجالات الأمن الإنساني وقطاعات الأمن غير التقليدية الأخرى. في الوقت نفسه ظهرت مجموعة متنوعة من المقاربات الأخرى لتعقيد ما كان تقسيمًا ثنائيًا بسيطًا: مدرسة كوبنهاغن؛ والدراسات الأمنية النقدية Critical Security Studies؛ والدراسات الأمنية النسوية؛ والدراسات الأمنية مابعد الاستعمارية، والدراسات الأمنية مابعد البنيوية.

ليس من المستغرب أن يكون لانتهاء الحرب الباردة تأثير كبير في الدراسات الأمنية الدولية نظرًا إلى ارتباطها الوثيق بقضايا السياسة اليومية. فبمجرد أن أصبح التنافس بين القوتين العظميين شيئا من الماضي، سرعان ما تبخر التركيز المهووس على الردع النووي والحرب والمخاوف بشأن التطور المستمر للتكنولوجيا العسكرية. ثمة شيئان ملآ الفراغ، أحدهما كان المخاوف القديمة بشأن الانتشار النووي الذي كان خاضعًا لسياسات الردع. وكان الآخر عبارة عن توسيع وتعميق عام لأجندة الأمن الدولي بعيدًا عن المقاربة التقليدية للسياسة العليا والقضايا العسكرية، لينتقل ذاك التوسيع والتعميق نحو القضايا الأمنية غير العسكرية أو «غير التقليدية» من منظور الأمن الدولي. وقد قاد هذا إلى التشكيك في مركزية الدولة باعتبارها الهدف المرجعي للأمن. إذ لم يقلل انتهاء الحرب الباردة من المخاوف بشأن الأمن بقدر ما أدى إلى تغيير أسسه.

وكما لوحظ في الفصل السادس، تعود مسألة الانتشار النووي إلى أدبيات الخمسينيات من القرن الماضي. لقد تغيرت البلدان المعنية بمرور الوقت، لكن الحجج الداعية إلى إبقاء النادي النووي صغيرًا قدر الإمكان والسيطرة على الروابط

(*) للحصول على القصة الكاملة والمراجع التي تدعم هذا القسم، انظر:
Buzan and Hansen 2009: chs. 6–8.
[المؤلفان].

بين التكنولوجيا النووية المدنية (السلمية) والعسكرية ظلت كما هي إلى حد كبير. وبعد الحرب الباردة، تركزت المخاوف على نحو كبير على ما وصفته الولايات المتحدة بـ «الدول المارقة»، لا سيما كوريا الشمالية؛ وإيران؛ والعراق (في عهد صدام)؛ وكذلك باكستان إلى حد ما. وكما لوحظ، كانت الهند على وشك أن تُقبَل باعتبارها قوة كبرى ومن ثم فطموحها إلى وضع الدول الحائزة للأسلحة النووية كان أكثر شرعية. وبعد الهجمات التي شنتها القاعدة على الولايات المتحدة في العام 2001 اتسعت المخاوف بشأن الانتشار النووي لتشمل الجماعات الإرهابية، مما أدى مرة أخرى إلى إبراز المناقشات الجارية بشأن الإرهاب، والتي كانت في السابق مُتَضَمَّنة ضمن الأدبيات الأمنية.

لقد تَضَمَّن توسيع وتعميق الدراسات الأمنية الدولية طرقًا مختلفة للتفكير بشأن الأمن (التعميق) ومجموعة واسعة من التهديدات والأشياء المرجعية التي جرى التعامل معها على أنها قضايا أمنية. كانت إحدى المقاربات الرئيسة للتعميق هي مدرسة كوبنهاغن التي طبقت مقاربات بنائية لفهم الأمن (Buzan, Wæver and de Wilde, 1998). وبدلًا من معالجة التهديدات بمصطلحات مادية معينة، تطرقت مدرسة كوبنهاغن إلى عملية الأَمْنَنَة (إضفاء الطابع الأمني securitisation)، وتساءلت عن كيف؛ ومِن طرف مَن؛ ولماذا جرى في الخطابات بناء بعض الأشياء باعتبارها تشكل تهديدات، وكيف ولماذا قُبِل ذلك على هذا النحو من قبل الجماهير المعنية بالأمر. مقاربة أخرى للتعميق كانت تتعلق بما بعد البنيوية، التي تساءلت عما إذا كانت الدول تسعى على نحو أساسي إلى الأمن، أو أنها تحتاج أيضًا إلى عنصر من التهديد الخارجي من أجل الحفاظ على تكوينها (Campbell, 1998). أما البنائيون، فقد أحيوا الفكرة القديمة للجماعات الأمنية للنظر إلى الجانب الوضعاني للأمن وليس مجرد التركيز على التهديدات (Adler and Barnett, 1998).

إلى جانب هذا التعميق، كان ثمة توسيعٌ كبيرٌ جدًا للقضايا المُحدَّدة من النواحي الأمنية. فبالإضافة إلى المخاوف التقليدية بشأن الأمن السياسي والعسكري، ظهرت مناقشات بشأن الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الإنساني والأمن الهوياتي والأمن السيبراني والأمن الصحي وما شابه. وإلى جانب التهديدات العسكرية والأيديولوجية، جرى أيضا إضافة تهديدات الهجرة وإضفاء الطابع الأمني عليها؛

وعدم الاستقرار الاقتصادي؛ وعدم المساواة؛ وتغير المناخ والتلوث؛ وانتقال الأمراض؛ والهجمات على الإنترنت وما شابه ذلك. ويمكن تتبع بعض هذه الأجندة العائدة إلى المناقشات البيئية والأمنية الاقتصادية التي كانت نشطة خلال فترة السبعينيات. ولكن، خلال التسعينيات فقط أصبحت هذه القضايا وغيرها من القضايا غير التقليدية تُعَد سائدة في الدراسات الأمنية الدولية. فقد أعطى الأمن الإنساني مكانة بارزة للأشخاص باعتبارهم المرجع الرئيس للأمن في مواجهة مرجعية الدولة(*). كما شككت دراسات ما بعد الاستعمارية والدراسات الأمنية النقدية في الأمن القومي في العالم الثالث والسياقات الأخرى التي كانت فيها الدولة في كثير من الأحيان تشكل التهديد الرئيس لمواطنيها. كما شككت أيضًا الدراسات الأمنية النسوية في الافتراضات الذكورية الواردة داخل الدراسات الأمنية الدولية السائدة، وسعت إلى إعادة إقحام النساء كموضوعات وكأهداف للأمن. لقد جاءت عديد من التهديدات غير العسكرية في شكل قضايا المصير المشترك، ومن ثم ولَّدت منطق الأمن المشترك (الأمن مع...) إلى جانب المنطق التقليدي للأمن القومي (الأمن ضد...). وقد ظهرت الدراسات الأمنية الدولية الجديدة والمُجدَّدة هذه وتوطدت على نحو رئيس خلال التسعينيات. إذ ثمة حدثان كبيران أثرا في هذا الهيكل الجديد: الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في العام 2001؛ وصعود الصين واسترداد روسيا مكانتها وظهورهما كقوى كبرى منافسة للولايات المتحدة.

من المتوقع أن تكون هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد سببت ارتفاعا كبيرا ودائما لدراسات الإرهاب، وهو المجال الذي كان حتى أواخر التسعينيات مجالاً هامشيًا إلى حد ما. فقد وضعت الحرب العالمية على الإرهاب الجهات الفاعلة غير الحكومية في قلب التفكير التقليدي بشأن الأمن العسكري. ونظرًا إلى كونها جهات فاعلة مستقلة ولا تتبع دولا على نحو أساسي، فإن التعاطي معها يقع إلى حد كبير خارج الطرق التقليدية الخاصة بالتفكير بشأن الردع والأمن القومي. وإلى حد ما يمكن ربط تلك الجهات الفاعلة غير الحكومية بالدول الراعية، وقد دَعَمَ هذا المنطق التدخلات الرئيسة التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. فالحرب

(*) وبهذا يصبح الأمن هو أمن الأشخاص وليس أمن الدول. [المترجم].

العالمية على الإرهاب، مثلها مثل عديد من قضايا أجندة الأمن غير التقليدي، تميل إلى تفكيك الحدود بين الأمن المحلي والدولي.

ومثلما حدث مع النظرية الواقعية، فقد أدى صعود الصين وتعافي روسيا كقوى كبرى منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى زيادة الضغط للعودة إلى أجندة الدراسات الإستراتيجية التقليدية الخاصة بالحرب الباردة. فالاهتمام القديم للحرب الباردة المتعلق بالأمن العسكري والردع لم يختفِ تمامًا. لكن الاهتمام بالردع بعد الحرب الباردة كان محصورًا إلى حد كبير في المناطق المتوترة مثل جنوب آسيا والشرق الأوسط. كما استمر أيضا الاهتمام بالتقدم المتواصل للتكنولوجيا العسكرية طوال الوقت، وخاصة فيما يتعلق بالصواريخ والطائرات والسفن الخفية؛ ومعالجة المعلومات والاتصالات؛ والدفاعات ضد الصواريخ الباليستية. بيد أنه جرى تأطير هذا الاهتمام على نحو أساسي ضمن إطار التهديد المُتَأتي من الدول المارقة الصغيرة نسبيًا، ومن ثم كان اهتمامًا أقل حدة بكثير مما كان عليه خلال الحرب الباردة. لقد أدى صعود الصين وتعافي روسيا إلى إعادة طرح موضوع المنافسة العسكرية بين القوى الكبرى على أجندة الدراسات الأمنية الدولية. إن روسيا ليست أكثر من مجرد مصدر إزعاج كبير. فعلى الرغم من تعافيها إلى حد ما من تدني مستوياتها في التسعينيات، فإنها تُعَد قوة آخذة في التدهور، وإن كانت لاتزال تمتلك إرث التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من أيام تمتعها بوضع القوة العظمى. إن نمو الصين يُعَد أهم من روسيا بكثير؛ لأنها تشكل قوة صاعدة ذات قدرات تكنولوجية متزايدة، وثروة وإرادة لبناء نفسها كلاعب عسكري هائل واسع النفوذ. وأصبحت الهند أيضًا لاعبًا مهما على نحو متزايد في هذه اللعبة النووية الجديدة بين القوى الكبرى. لقد أعادت هذه التطورات مرة أخرى طرح مسألة ردع القوى الكبرى المتعاظمة؛ والمخاوف بشأن المنافسة في التقنيات العسكرية المتقدمة على أجندة الدراسات الأمنية الدولية، وإن كان ذلك يتم الآن جنبًا إلى جنب مع الأجندة الأوسع والأعمق التي ظهرت خلال التسعينيات مثل قضايا الهجرة؛ والصحة؛ والبيئة؛ والاقتصاد العالمي؛ والأمن السيبراني، حيث ظلت هذه القضايا من الشواغل المركزية للدراسات الأمنية.

لذلك، ومن نواحٍ عديدة، كانت الدراسات الأمنية الدولية التي نشأت بعد الحرب الباردة أقل تركيزًا بكثير على قضايا الشرق - الغرب، وأكثر تركيزًا على قضايا

الشمال - الجنوب. كما كانت أيضًا موجهة إلى حد ما نحو قضايا الجنوب - الجنوب من ناحية دراسة الردع النووي على المستوى الإقليمي في جنوب آسيا والشرق الأوسط، وكذلك إلى الحروب والتدخلات الإقليمية لا سيما تلك الحاصلة في الشرق الأوسط. وقد بدأ الأمن الإقليمي يميز نفسه باعتباره موضوعا متميزا لا يخضع فقط لمنافسات القوى الكبرى (Buzan and Wæver, 2003). لقد كان للمخاوف بشأن الانتشار النووي بعد الحرب الباردة توجهٌ لدراسة قضايا الشمال - الجنوب على نحو أساسي، تماما كما فعلت الحرب العالمية على الإرهاب وحروب التدخل المرتبطة بها التي تمت بقيادة الولايات المتحدة. ولم يكن أي من هذين الأمرين مرتبطًا بخطر التصعيد إلى حرب نووية بين القوى الكبرى، وتحولت المخاوف المتأتية من حرب العصابات إلى قضية أوسع بين الشمال والجنوب تتمثل أساسا في «الحرب غير المتكافئة». صار جزء كبير من الأجندة الأمنية الواسعة النطاق يشتمل على قضايا الشمال - الجنوب وقضايا الجنوب - الجنوب: الهجرة القادمة من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا؛ ومن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة؛ ومن عديد من البلدان في الجنوب إلى جيرانها الآخرين في دول الجنوب. وصار الاحتباس الحراري الآن تسببه الصين بالقدر نفسه الذي تسببه الولايات المتحدة؛ كما صار استقرار الاقتصاد العالمي يعتمد الآن على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وفي جميع المناطق؛ وصارت الصحة العالمية أكثر اعتمادًا على أحزمة النقل التي تربط جميع أنحاء العالم. وحتى صعود الصين يمكن رؤيته جزئيًا من منظور الشمال - الجنوب، وعلى رغم أن الصين والهند تتمتعان بمكانة قوة كبرى، فإن تأطير الشمال - الجنوب أصبح أقل فائدة، مما يفسح المجال لمنظور أكثر عالمية بشأن كل من الأمن التقليدي وغير التقليدي. في عالم أكثر عولمة وترابطًا حيث صارت الدول النامية تعد أيضًا قوى كبرى، فإن عودة ديناميات أمن القوى الكبرى التقليدية لن تعيد الدراسات الأمنية الدولية إلى تركيزها التقليدي الضيق على عالم القوى الكبرى البيضاء.

3 - 2 - الليبرالية والليبرالية الجديدة والاقتصاد السياسي الدولي

في حين أن نهاية الحرب الباردة شكلت صدمة بالنسبة إلى الواقعيين على اختلاف مشاربهم الفكرية وحتى أولئك الذين كانوا منخرطين في الدراسات الأمنية

الدولية، كان العكس صحيحًا بالنسبة إلى الليبراليين من جميع الأطياف، وخاصة أولئك الذين كانوا يهتمون بدراسة الاقتصاد السياسي الدولي. فالجمع بين القطبية الأحادية والعولمة، الذي أشرنا إليه في الفصل السابع، باعتبارهما السمتين الرئيستين لفترة ما بعد الحرب الباردة مباشرة، فتح آفاقًا كبيرة أمام الليبراليين. لقد كانت القوة العظمى الليبرالية الوحيدة في وضع قوي لإبراز وحماية القيم الليبرالية الأساسية مثل الديموقراطية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان. وقد جلبت العولمة في ظل القوة العظمى الليبرالية أفكار السلام الديموقراطي والعلاقات الدولية متعددة الأطراف إلى الواجهة. وعرضت طريقة لإدخال الصين الصاعدة في نظام القواعد والمؤسسات الغربي، وأثارت الآمال بشأن إمكانية السعي وراء حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية مما كان عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة. لقد كان لهذه اللحظة الليبرالية تأثير قوي في العلاقات الدولية خلال التسعينيات، ولكن هذا الوضع شهد بعد ذلك توترا على نحو متزايد.

خلال فترة التسعينيات عُزِّزت توليفة «جديد – جديد» Neo-Neo المشار إليها في الفصل السادس، فقد اتفق الليبراليون الجدد والواقعيون الجدد على نطاق واسع بشأن قطبية القوة؛ والمنهج العقلاني؛ والمقاربة المادية لدراسة العلاقات الدولية. وعلى رغم ذلك، كانت ثمة خلافات كبيرة قائمة بينهما. فالواقعيون يميلون إلى تهميش تأثير المؤسسات، بينما يعطي الليبراليون المؤسسات دورًا رئيسًا (Keohane and Martin, 1995: 47). وعلى نحوٍ عام اختلف الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد بشأن الأهمية النسبية للفوضى anarchy، حيث كان الواقعيون الجدد ينظرون إلى «الفوضى باعتبار أنها تضع قيودًا أكثر صرامة على سلوك الدولة أكثر مما كان يعتقده الليبراليون الجدد» (D. Baldwin, 1993: 5). وقد رأى الواقعيون الجدد أن التعاون «يصعب تحقيقه، وأن الحفاظ عليه أصعب، وأنه يعتمد على نحو أساسي على قوة الدولة» (Grieco, 1993: 302). وفي حين شدد الواقعيون الجدد على المكاسب النسبية التي تشجع على المنافسة، أكد الليبراليون الجدد على المكاسب المطلقة التي تُسَهل التعاون. وعلى عكس الواقعيين الجدد، لم تكن لدى الليبراليين مشكلة مع القطبية الأحادية التي تتناسب على نحو جيد مع أفكارهم بشأن نظرية استقرار الهيمنة التي نوقشت في الفصل السادس. فعلى خلاف الواقعيين، الذين تمنع نظرية

توازن القوى الخاصة بهم إمكانية حصول الأحادية القطبية أو النظر إليها - إن حصلت - كظاهرة قصيرة وغير مستقرة للغاية، ترى نظرية استقرار الهيمنة ضرورةَ وجود قوة مهيمنة لتوفير المنافع العامة لأجل النظام العالمي. لقد عزز فشل توازن السلوك الذي حدث خلال التسعينيات وجهة النظر الليبرالية. ويميل الجانبان إلى الاختلاف بشأن الصين أيضا، حيث يرى الواقعيون أن صعودها يشكل تهديدا حتميا للولايات المتحدة، بينما يرى الليبراليون العولمة فرصةً عظيمةً لتسهيل صعود الصين السلمي لمصلحة الجميع. كانت العولمة متوافقة على نطاق واسع مع كلا المنظورين، وإن كان ذلك بطرق مختلفة: كسمة للأنظمة الاقتصادية الليبرالية المفتوحة؛ ونتيجة للقوة والتفوق الأمريكيين. وكانت كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة توليان أهمية كبيرة للولايات المتحدة، حيث وضعتا هذه القوة العظمى الوحيدة في صلب التحليل.

ازدهرت عديد من الأدبيات المتميزة خلال الفترة الليبرالية التي أعقبت العام 1989. فظهرت العولمة كمجال منفصل تقريبًا للدراسة، وذلك جزئيًا داخل حقل العلاقات الدولية وجزئيًا خارج هذا التخصص بسبب أنها تجاوزت الإطار المركزي للدولة (Hirst and Thompson, 1996; Sassen, 1996; Clark, 1999; Held et al., 1999; Keohane and Nye, 2000; Scholte, 2000; Woods, 2000; Ripsman and Paul, 2010). وتوسع الاقتصاد السياسي الدولي منذ بداياته في الثمانينيات، وتمكن على نحو متزايد من اكتساب عديد من المجلات العلمية (مثل مجلة الاقتصاد السياسي الدولي) والكتب المدرسية الخاصة به (Spero, 1990; Stubbs and Underhill, 1994)، وأصبح يمثل مجالًا فرعيًا رئيسًا داخل حقل العلاقات الدولية. وفي الولايات المتحدة تقارب الاقتصاد السياسي الدولي مع مقاربة عقلانية مهيمنة، أي مدرسة الاقتصاد السياسي المفتوح (OEP)، وهي المدرسة التي تأثرت بشدة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد ونظرية التجارة الدولية (Lake, 2008; Oatley, 2011). سبَّبت نهاية الحرب الباردة خسارة أخرى من التنوع، خاصة مع انتكاس الاقتصاد السياسي الدولي الماركسي. وقد نشر روبرت غليبين (2001) نصًا جديدًا بعنوان «الاقتصاد السياسي العالمي» Global Political Economy وعلى رغم التحول الإيحائي في العنوان الرئيس عن عنوان كتابه «الاقتصاد السياسي

للعلاقات الدولية» الصادر في العام 1987، وعلى رغم أن نيته كانت تقديم سرد للتغييرات العميقة التي حدثت منذ نشر ذلك الكتاب، فإن روبرت غليبين يؤكد في نصه الجديد موقفه النظري الواقعي المتمركز حول الدولة.

لكن مدرسة الاقتصاد السياسي المفتوح تعرضت لانتقادات لأنها خلقت «ثقافة أحادية» أمريكية للاقتصاد السياسي الدولي، تتميز بنزعة اختزالية منهجية ركزت على مصالح الدولة باعتبارها المتغير التفسيري الرئيس من دون أن تقدم كثيرا من الإيضاحات عن كيفية بناء المصالح (Farrell, 2009). وقد ظهرت مناهج أخرى للاقتصاد السياسي في الولايات المتحدة، خاصة تلك التي شددت على «التفاعل بين المصالح المجتمعية والمؤسسات السياسية» (Oatley, 2012: 12). بالإضافة إلى العمل النظري الأكثر عمومية للباحثين البريطانيين والكنديين المذكورين في الفصل السادس، قدم ريتشارد هيجوت (Richard Higgott Higgott and Stubbs, 1995) وجون رافينهيل (John Ravenhill 2001) في أستراليا مساهمات في الاقتصاد السياسي الدولي من وجهة نظر إقليمية، مع التركيز على إضفاء الطابع الإقليمي على منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من أنهم (Higgott and Watson, 2007; Ravenhill, 2007) رفضوا محاولة بنيامين كوهين (Benjamin Cohen 2007, 2008) للتمييز بين المدارس «الأمريكية» و«البريطانية» في الاقتصاد السياسي الدولي باعتبارها تبسيطًا مفرطًا، فقد أدى هذا النقاش إلى تسليط الضوء على بعض الاختلافات الرئيسة القائمة بين أبحاث الاقتصاد السياسي الدولي السائدة في الولايات المتحدة وتلك الموجودة في أجزاء أخرى من الغرب، خصوصا في بريطانيا وكندا وأستراليا. يكمن أحد الاختلافات الرئيسة، على نحو غير مفاجئ، في المنهجية غير الوضعانية للأخيرة، والتي تجنبت ولع نظيرتها الأمريكية باختبار الفرضيات والبحث الكمي. إذ كانت المقاربات غير الأمريكية أيضًا متعددة التخصصات وأكثر معيارية من نظيرتها الأمريكية (Cohen, 2014: 50–1)، حيث كانت لها قواسم مشتركة أكثر مع مقارباتٍ غير تلك المقاربات الأمريكية السائدة للاقتصاد السياسي الدولي.

علاوةً على الاقتصاد السياسي الدولي أنتجت حقوق الإنسان أدبيات ليبرالية واسعة النطاق موازية في بعض النواحي لتلك الأدبيات التي أنتجها الأمن الإنساني الذي نوقش سابقا، إذ كان لها غرض ترويجي على نحو واضح (Barkin, 1998;

Dunne and Wheeler, 1999; Reus-Smit, 2001; Sikkink, 2016). وقد طُوِّرت أدبيات كثيرة حول نظرية السلام الديموقراطي، والتي يمكن المحاججة بأنها أثيرت من خلال إحياء مايكل دويل (Michael Doyle 1986) للرابطة الليبرالية الكلاسيكية للديموقراطية والسلام (Ray, 1995, Brown, Lynn-Jones and Miller, 1996; Weart, 1998). كما تبنى المختصون في أبحاث السلام (Gleditsch, 1992) أيضا نظرية السلام الديموقراطي ونشروها. وقد كانت فكرتها الأساسية عبارة عن ادعاء تجريبي يرى أن الديموقراطيات لا تخوض حربًا بعضها ضد بعض، وكان هذا النوع من التفكير مؤثرًا في كل من إدارتي كلينتون وجورج دبليو بوش في الولايات المتحدة، اللتين سعتا إلى توسيع منطقة الديموقراطية. لقد ولَّدت نظرية السلام الديموقراطي كثيرا من الجدل حول ما يمكن اعتباره ديموقراطية، وما يمكن اعتباره خوضًا للحرب، وما هي الآليات السببية لذلك (Maoz and Russett, 1993). كما اتُّهِمت هذه النظرية بأنها ذات مركزية أوروبية لعدم إمكانية تطبيقها في عديد من المناطق الأخرى (Friedman, 2000: 228)، كما اتُّهِمت بعدم إمكانية محاسبتها على نحو كافٍ عن الحروب الاستعمارية ونزوع الديموقراطيات إلى التدخل في دول الأطراف(M. Haas, 1995; Mann, 2001; Barkawi and Laffey, 2001; Ravlo, Gleditsch and Dorussen, 2003: 522; Acharya, 2014a).

وعلى رغم ذلك، ربما كانت الأدبيات الليبرالية الرئيسة هي تلك التي ركزت على نحو عام على النظام الليبرالي (أو النظام الليبرالي المهيمن) الذي كان يُنظر إليه باعتبار أنه ظهر نتيجةً للقطبية الأحادية والعولمة. لقد كان المدافع الرئيس عن ذلك هو جون آيكينبيري (Deudney and Ikenberry, 1999; Ikenberry, 2001, John Ikenberry, 2009, 2011) الذي أكد في سلسلة من الكتب والمقالات أن النظام الدولي الليبرالي الذي أنشأته وقادته الولايات المتحدة لم يكن مفيدًا فقط، بل من المحتمل أن يكون نظاما دائما أيضًا. ولم يقتصر النظام الليبرالي المؤسسي على تقييد قوة الولايات المتحدة، بل خدم أيضًا مصالح الكثيرين من خلال توفير القواعد والمؤسسات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (Ikenberry, 2001: 29). وقد اعتقد جون آيكينبيري (2011: 9, 15; 2009) أن النظام الليبرالي خلق الشرعية ودعم الجماهير خارج الولايات المتحدة والغرب، ومن ثم سيستمر حتى لو

تراجعت الولايات المتحدة. وجادل بأن النظام الليبرالي «من السهل الانضمام إليه، ومن الصعب قلبه» (Ikenberry, 2011: 9). وبرغم ذلك، وعلى الرغم من تخفيه وراء عبارات توافقية، فإن قصة النظام الدولي الليبرالي هي في الأساس قصة عن نشوء وعواقب وشرعية الهيمنة الأمريكية. كان للادعاء القائل إن «الأنظمة الليبرالية التي تقودها بريطانيا وأمريكا قد بُنيت في جوانب نقدية بشأن التوافق» (Ikenberry, 2011: 15) أصداء مميزة لمفهوم غرامشي للهيمنة، لذلك جرى استيعابها بحيث لا يجب رؤية فوائدها المفترضة لكي تُصدَّق، ويجب أن يُطْلَب من المرء أن يقدم الولاء. لكن هذا الادعاء يتجاهل الجوانب المهمة القسرية التي تُعَد محل نزاع والمتعلقة بتاريخ ذلك النظام (Acharya, 2014d).

غير أنه وبعد العقد الذهبي الليبرالي الذي شهدته فترة التسعينيات، بدأ كثير من هذا اللمعان الليبرالي يفقد بريقه. فقد أصبح يُنظر إلى حقوق الإنسان على نحو متزايد باعتبار أنها المعيار الجديد لـ «الحضارة» (Donnelly, 1998 ; Buzan, 2014: 107). وتحول السلام الديموقراطي إلى غطرسة للسلطة وعَجْرَفة ليبرالية تجسدت في فكرة «وفاق الديموقراطيات» التي تطالب بتهميش الأمم المتحدة وتحويل إدارة المجتمع الدولي العالمي إلى يد حفنة من الدول الديموقراطية ذات التفكير المماثل (Ikenberry and Slaughter, 2006). ففي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، أصبح ثمة ضعف في القيم والرؤى الليبرالية، كان مدفوعًا جزئيًا بمتطلبات الحرب العالمية على الإرهاب، وجزئيًا بسبب تزايد عدم المساواة وعدم الاستقرار الناتج عن الاقتصاد العالمي الليبرالي الجديد. وهكذا، تحولت ذروة الليبرالية التي شهدها عهد كلينتون خلال التسعينيات إلى خيانة لحقوق الإنسان خلال الحرب العالمية على الإرهاب التي قادها جورج بوش الابن، لتتحول بعدها في عهد ترامب إلى معارضة صريحة لكثير من الإرث الأمريكي ذي النزعة المؤسساتية والاقتصادات المفتوحة. وبحلول العام 2018 لم تعد الولايات المتحدة الدولة التي تتسيد المستقبل، ولم تعد القيم الليبرالية تُفهم باعتبار أنها القيم الغائية الحتمية للمجتمع الدولي العالمي.

وفيما يتعلق باستدامة أو تقليل الحواجز القائمة بين المركز والأطراف في حقل العلاقات الدولية، قدمت الليبرالية سجلا مختلطا. فقد أكدت نظريات استقرار الهيمنة؛ وحقوق الإنسان؛ و«وفاق الديموقراطيات»؛ والسلام الديموقراطي أهمية

المركز، خاصة مع ما يمكن تسميته بـ «الليبرالية الهجومية» التي أعادت إحياء معيار «الحضارة». لكن التركيز على المؤسسات فتح مساحة سياسية مشروعة للأطراف، كما عززت العولمة والاقتصاد السياسي الدولي على نحو مباشر من نظرة شُمولِية للنظام/ المجتمع الدولي. ومع التدهور التدريجي للنظام الليبرالي حتى قبل مجيء إدارة ترامب، لم يكن هذا يفسح المجال لدول الأطراف لأجل إدارة الاقتصاد والأمن العالميين فقط (Acharya, 2018: 199–206)، ولكن كان يفسح أيضًا مساحة متزايدة للمنظورات النقدية وأيضا لتلك المنظورات المُتَأتية من الأطراف. ومع صعود الصين والبقية إلى المراتب الوسطى للتنمية، كانت بِنْية وأهمية المركز - الأطراف تشهد تغيرا على نحو سريع.

4 - 2 - البنائية

كانت الواقعية والدراسات الأمنية الدولية والليبرالية في الأساس كلها مقاربات تقليدية ومادية لحقل العلاقات الدولية، حيث تكيفت تلك المقاربات بدرجات متفاوتة من النجاح مع الظروف الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة. وعلى النقيض من ذلك كانت البنائية بمنزلة وافدٍ جديدٍ إلى نظرية العلاقات الدولية السائدة. فلم تكن البنائية طرحًا جديدًا في حد ذاتها، بل كانت مقاربة قائمة في النظرية الاجتماعية جرى تكييفها حديثًا لدراسة العلاقات الدولية، وقد تم ذلك من طرف بعض الباحثين مثل جون روجي John Ruggie؛ وفريدريش كراتوتشويل Friedrich Kratochwil؛ وألكسندر وندت Alexander Wendt؛ ونيكولاس أونوف Nicholas Onuf؛ وإيمانويل أدلر Emanuel Adler؛ وبيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein. وعلى عكس الواقعية والدراسات الأمنية والليبرالية، لم تكن البنائية على وجه التحديد تشكل نظرية للعلاقات الدولية. وبالنسبة إلى نقادها وكذلك إلى بعض مؤيديها، كانت البنائية تُعَد على نحو أكبر «كنوع من الفلسفة أو نظرية ماورائية، أو منهجية بحث إمبريقية» (Zehfuss, 2002: 8). إذ لم تكن نظرية خاصة لأجل حقل العلاقات الدولية، ولكن نظرية يمكن تطبيقها على هذا الحقل المعرفي.

بالنسبة إلى البنائيين لا تتعلق السياسة الدولية بالقوى المادية فقط مثل السلطة والثروة، ولكنها تتشكل أيضًا من خلال عوامل ذاتية ومابين ذاتية بما في

ذلك الأفكار؛ والمعايير؛ والثقافة؛ والهوية. إنهم يرون أن العلاقات الدولية محكومة بمنطق المُلاَءَمَة؛ أو اعتبارات الصواب والخطأ، وليس بمنطق العواقب؛ أو حسابات التكلفة والفوائد. إذ يرفض البنائيون التحيز العقلاني (النفعي) والمادي الموجود في الواقعية والليبرالية الجديدة المؤسساتية. إنهم يرون مصالح وهويات الدول لا كمعطى مسبق أو محدد سلفًا، بل تنشأ وتتغير من خلال عملية تفاعلات متبادلة وتنشئة اجتماعية. فظروفٌ مثل الفوضى anarchy وسياسة القوة ليست سمات دائمة للعلاقات الدولية، ولكنها مبنية اجتماعيًا ويمكن أن يكون لها نتائج مختلفة: ففي صياغة ألكسندر وندت الشهيرة (1992)، فإن «الفَوْضَى هِيَ نِتَاجُ مَا تَصْنَعُه الدوَل». والمعايير لها حياة خاصة بها، وهي لا تخلق وتعيد تعريف مصالح الدولة ومقارباتها فقط، بل تنظم أيضًا سلوك الدولة وتشكل هويتها. ومن خلال التفاعل والتنشئة الاجتماعية، قد تُطَوِّر الدول هوية جماعية تُمكنها من التغلب على سياسات القوة والمعضلة الأمنية.

ومثل جميع بقية المقاربات الأخرى لحقل العلاقات الدولية، انقسمت البنائية بسرعة إلى عديد من خطوط التفكير، كان بعضها؛ مثل الخط الذي يمثله ألكسندر وندت (1999)، أكثر تمركزا حول الدولة، بينما كان البعض الآخر يركز على نحوٍ أكبر على الجهات الفاعلة غير الحكومية (Keck and Sikkink, 1998). وكانت بعض الخطوط الأخرى؛ عند كل من تيد هوبف (Ted Hopf 1998; see also: Reus-Smit, 2005) وماجا زيهفوس (Maja Zehfuss, 2001) أكثر تقليدية (باستخدام الهوية متغيرا سببيا)، في حين كان البعض الآخر أكثر نقدية (التحقيق في كيفية ظهور الهوية في المقام الأول). لقد اعتمد البنائيون التقليديون مقاربة «علمية» بدلًا من المقاربة التفسيرية، ومن ثم طمسوا انقسامهم مع النزعة العقلانية. وأصبح النقاش بين العقلانية (كل من الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة) والبنائية نقطة الخلاف الرئيسة في نظرية العلاقات الدولية خلال التسعينيات (Katzenstein, Keohane and Krasner, 1999: 6). ولكن مثل «النقاش» السابق بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، انتهى الانقسام العقلاني-البنائي بتركيب جزئي، إما بمحاولة الربط بين العقلانية الذرائعية والبناء الاجتماعي (Finnemore and Sikkink, 1999: 270, 272; Barkin, 2010: 7–8)، وإما بتحديد موقع البنائية بوصفه طريقا وسطا

بين النزعة العقلانية والنزعة الانعكاسية (Refl ectivism Adler, 1997; Fearon and Wendt, 2002: 68; Checkel, 2013: 222–3).

خلال التسعينيات، اكتسبت البنائية شعبيةً بسرعة، ومرة أخرى، يمكن ربط هذا التطور بالتطورات الحاصلة في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية (الممارسة). فقد فشلت العلاقات الدولية السائدة في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وهذا الفشل، جنبًا إلى جنب عدم ظهور توازن محموم ضد الولايات المتحدة، أدى إلى فقدان مصداقية النظريات المادية في نظر الكثيرين. لقد كان انهيار الاتحاد السوفييتي من الداخل إلى حد ما يتعلق بانهيار فكرة سياسية أكثر من كونه يتعلق بتغيير في الظروف المادية. فعندما انهار، كان الاتحاد السوفييتي لايزال يمتلك قوة عسكرية هائلة. ويمكن قول الشيء نفسه إلى حد كبير عن استسلام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وخلال أوائل التسعينيات أيضًا وفي الاتجاه المعاكس شهد الاتحاد الأوروبي تقدما. وقد شهدت التسعينيات أيضًا ظهور سياسات الهوية المكثفة في دول الاتحاد السوفييتي السابق والدول التي خلفت يوغوسلافيا. ولم تكشف هذه الأحداث عن الدور الكبير للأفكار والهويات في حقل العلاقات الدولية فقط، بل أشارت أيضًا إلى إمكانية حدوث تغيير سلمي كبير في المجتمع الدولي العالمي.

في البداية، أظهرت البنائية إمكانية واضحة لتأمين اعترافٍ أكبر بالجهات الفاعلة غير الغربية. فغالبًا ما تلجأ الدول الضعيفة التي تفتقر إلى القوة المادية إلى العمل المعياري والفاعلية لتحقيق قدر من الاستقلالية وإعادة تشكيل سياسات السلطة. ويلاحظ دونالد بوشالا (Donald Puchala 1995: 151) أنه بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث، تعتبر الأفكار والأيديولوجيات أكثر أهمية بكثير من القوة أو الثروة، لأن «انعدام القوة» و«التوزيع غير المتكافئ لثروة العالم» هما «ثوابت» تحرك الشؤون العالمية. تسمح البنائية أيضا بإمكانية التعاون في غياب المؤسسات الرسمية والقانونية القوية. إذ يمكن نشر آلياتها السببية الرئيسة للتغيير، وخصوصا الأفكار والمعايير، من دون منظمات رسمية ذات بيروقراطيات كبيرة ودائمة مثل الاتحاد الأوروبي (Acharya, 2001a, 2009). وهذا يعني أن البنائية يمكن أن ترصد عديدا من أنواع التعاون الدولي والإقليمي الموجودة في العالم الثالث. الواقع أن سرعان ما انتشرت هذه المقاربة في حقل العلاقات الدولية داخل الأَطْرَاف، خاصة مع ظهور

دعاة مؤثرين في الصين (Qin, 2009, 2011a, 2016) وعديد من الأماكن أخرى.

لكن برغم تحديها لعقلانية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، لم تستطع البنائية أن ترتقي على نحوٍ كامل فوق الميل إلى تجاهل الفاعلين غير الغربيين. فقد أشار أميتاف أشاريا (2004, 2009) إلى ميل النظرية إلى تفضيل العالمية الأخلاقية للفاعلين الغربيين العابرين للحدود في شرح انتشار المعايير في السياسة العالمية. ويبدو الأمر كأن جميع الأفكار الكبيرة تأتي من الغرب، وتنقلها على نحوٍ أساسي الحركات الغربية العابرة للحدود، أما الجهات الفاعلة غير الغربية فهي مجرد متلقية خاملة. يردد هذا أصداء رؤى المدرسة الإنجليزية كما يطرحها كلارك (2007) وأندرو هوريل (Andrew Hurrell 2007: 111–14; see also Armstrong, 1998)، وهي أن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتزايد في ملء المجتمع المدني العالمي هي في الأساس غربية، وتعمل على تعزيز الهيمنة الغربية من خلال إبراز القيم الغربية. وردًا على ذلك، حوَّل أميتاف أشاريا (2004, 2009) تركيز الأبحاث المعيارية البنائية من سؤال: «ما إذا كانت الأفكار مهمة»، إلى سؤال: «أفكارُ مَنْ هي المهمة؟».

5 - 2 - المدرسة الإنجليزية

على عكس الواقعية والدراسات الأمنية الدولية والليبرالية، لم يكن لنهاية الحرب الباردة أي آثار فورية في المدرسة الإنجليزية. وعلى رغم ذلك، شكَّلت فترة التسعينيات وما بعدها وقتًا تجاوزت فيه المدرسة الإنجليزية قاعدتها الرئيسة في المركز - الإنجليزي وأصبحت أكثر رسوخًا عالميًّا كمقاربة رئيسة لحقل العلاقات الدولية. لقد حدث هذا جزئيًّا لأن المدرسة الإنجليزية أصبحت أكثر تنظيمًا وتمكنت من تعزيز حضورها على نحوٍ واضح في مؤتمرات حقل العلاقات الدولية. لكن ثمة تطوران آخران ساعداها في ذلك أيضًا. أولًا، أسهم انتشار البنائية داخل الولايات المتحدة في فتح الطريق أمام المدرسة الإنجليزية (Dunne, 1995). فالبنائية إلى حدٍ ما خففت من سطوة نظرية المعرفة الوضعانية، مما سهَّل الطريق لأولئك المهتمين بالطرق التاريخية والبنيوية الاجتماعية لتفكير العلاقات الدولية. ومنذ العام 2003 كان هناك قسم للمدرسة الإنجليزية داخل جمعية الدراسات الدولية، وأصبحت المدرسة الإنجليزية أكثر قبولًا في الولايات المتحدة بوصفها مقاربة رئيسة لحقل

العلاقات الدولية، وإن كان عدد من يتبناها قليل. أما التطور الثاني فتجسد في الانفتاح والتوسع السريع لحقل العلاقات الدولية داخل الصين. لقد اهتم المجتمع الأكاديمي لحقل العلاقات الدولية الذي طُوِّر حديثًا في الصين بالمدرسة الإنجليزية (Zhang, Y., 2003; Zhang, X., 2010) وإن كان من طرف عدد قليل، وجاء هذا الاهتمام نتيجة لثلاثة أسباب. يتمثل السبب الأول في أن المدرسة الإنجليزية شجعت المقاربات التاريخية والثقافية، حيث كان عديد من الباحثين الصينيين حريصين على إقحام تاريخهم ونظريتهم السياسية في حقل العلاقات الدولية. أما السبب الثاني فيتمثل في أن تسمية «المدرسة الإنجليزية» قد يبدو أنه مُبَرِّرٌ لإنشاء مدارس وطنية لنظرية حقل العلاقات الدولية. وعلى الرغم من أنه يصعب وصف المدرسة الإنجليزية بأنها مدرسة وطنية، فإن ذلك لم يمنع استخدامها لدعم تطوير ما يسمى بـ «المدرسة الصينية» (Wang and Buzan, 2014; Zhang and Chang, 2016). أما السبب الثالث فقد تمثل ببساطة في أن المدرسة الإنجليزية لم تكن أمريكية: ففي حين أن مجتمع حقل العلاقات الدولية الصيني الجديد كان حريصًا على أن يكون في طليعة نظرية العلاقات الدولية، فإنه لم يرغب في الوقت نفسه في أن يصبح مستعمرة فكرية للولايات المتحدة. وبهذا المعنى، أصبحت المدرسة الإنجليزية تشكل جزءًا من التحدي المتزايد للهيمنة العالمية لحقل العلاقات الدولية الأمريكي. ومن منظور خارجي، كان حقل العلاقات الدولية الأمريكي يمثل نوعًا من «المدرسة الوطنية»، على الرغم من أن ثمة قلة من الأمريكيين فقط ممن رأوا أنشطتهم الخاصة وفق هذا المنظور.

مع تزايد الاهتمام العالمي بالمدرسة الإنجليزية، حل جيل جديد من الباحثين محل الآباء المُؤَسِّسِين، حيث حافظ هذا الجيل الجديد على بعض التقاليد كما فتح بعض الآفاق الجديدة. وقد ظلت مقاربة المدرسة الإنجليزية الشاملة والمعيارية خلال النقاش بشأن النظام / العدالة (التعددية/ التضامن) وسيلة قوية ومؤثرة للنظر إلى النظام العالمي، وظلت المدرسة الإنجليزية طرفا نشطًا في النقاشات الواسعة بشأن حقوق الإنسان خلال فترة التسعينيات (e.g. Dunne and Wheeler, 1999; Wheeler, 2000; Hurrell, 2007). وكان للمدرسة الإنجليزية انطلاقة جديدة تتمثل في أن المقاربة البنيوية للمجتمع الدولي، المُتَضَمنة بوضوح في تحليل هيدلي

بول (1977)، قد أُعلِن عنها صراحة ووُضِعت جنبًا إلى جنب المقاربة المعيارية للمدرسة (Buzan, 2004b; Holsti, 2004). وعلى الأقل جزئيًّا خلال استجابتها للعمل داخل بيئة حقل العلاقات الدولية الأمريكي، أصبحت المدرسة الإنجليزية أكثر وعيا من الناحية المنهجية (Navari, 2009). إذ كان لها اهتمام أكبر باستكشاف المؤسسات الأساسية؛ والمجتمع العالمي؛ والمجتمع الدولي على المستوى الإقليمي؛ كما كان لها مزيد من الاهتمام بمعارضة التفسير ذي المركزية الأوروبية بشأن توسع المجتمع الدولي إلى النطاق العالمي، والوارد في الأدبيات الكلاسيكية(*). وخلال استجابتها للنظام العالمي أحادي القطب المفترض الذي نشأ خلال التسعينيات، اهتمت المدرسة الإنجليزية أكثر بالهيمنة والتسلسل الهرمي (Dunne, 2003; Clark, 2011; Buzan and Schouenborg, 2018)، وهي أحد جوانب المجتمع الدولي التي أثارت فضول آدم واتسون ومارتن وايت Martin Wight، ولكن هُمِّشت تلك الجوانب داخل المدرسة لمصلحة مقاربة المساواة في السيادة بالنسبة إلى المجتمع الدولي (Watson, 2001).

وفق طرق مختلفة، بدأت المدرسة الإنجليزية في استيعاب قضايا وطروحات العالم الثالث أكثر مما كانت عليه من قبل. فقد تُبُنِّيت فكرة المجتمع الدولي على المستوى الإقليمي، وخاصة في أمريكا اللاتينية (Merke, 2011). وأُثيرت تساؤلات عديدة بشأن مدى ملاءمة مقاربة «الوحدات المتشابهة» للمجتمع الدولي نظرًا إلى الاختلافات المهمة جدا بين التاريخ والثقافة والتنمية الاقتصادية والسياسية على مستوى الأعضاء (Buzan and Schouenborg, 2018). وقد دفع نقد المركزية الأوروبية في قصة التوسع هذه نحو تفسير أكثر عدالة وعالمية بشأن كيفية تشكيل المجتمع الدولي (Keene, 2002; Buzan and Little, 2014; Dunne and Reus-Smit, 2017a). إن مخاوف الجيل الأول حيال «الثورة على الغرب» لم تستمر. وعلى العكس من ذلك، بُذِل مزيد من الجهد لفهم البنى الاجتماعية للعالم الذي بسط عليه الأوروبيون نفوذهم خلال القرن التاسع عشر (Suzuki, 2009; Suzuki, Zhang and Quirk, 2014). وعلى رغم ذلك، ظل تركيز المدرسة الإنجليزية مُنصبًّا

(*) للحصول على ملخصات ومصادر بشأن كل هذا، انظر: (Buzan 2014). [المؤلفان].

في الأغلب على المَرْكَز بدلًا من الأَطْرَاف، وكان هذا ينطبق على كل من المجتمع الدولي والمجتمع العالمي. إن عملها ضد هذا الإهمال المستمر تجسد في إعطائها تفضيلا للقوى الكبرى باعتبارهم الصناع والمديرين الرئيسين للنظام الدولي. ونظرًا إلى أن البلدان النامية مثل الهند وخاصة الصين شقت طريقها لترتقي إلى مصاف القوى الكبرى، فقد أصبحت تلك القوى، بطبيعة الحال، تحظى بتركيز كبير في منظورات المدرسة الإنجليزية (Zhang, Y., 1998; Zhang, X., 2011a, b).

6 - 2 - النظريات النقدية

مثل البنائية، كانت النظرية النقدية(*) عبارة عن استيرادٍ لطروحاتٍ إلى حقل العلاقات الدولية من خارج التخصص، حيث كانت وبطرق عديدة تمثل منهجية أو طريقة تفكير بشأن هذا المجال المعرفي أكثر من كونها نظرية في حد ذاتها للعلاقات الدولية. لم تكن النظرية النقدية نظرية فريدة من نوعها خلال فترة التسعينيات. إذ كانت لها جذور في التفكير الماركسي السابق بشأن العلاقات الدولية، خصوصا عند غرامشي، وأيضًا في مختلف فروع الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع، ولا سيما في باريس وفرانكفورت؛ كما كان لها أيضا جذورٌ مُتأتيةٌ من الجانب الراديكالي لأبحاث السلام. لقد احتلت النظريات النقدية مكانة بارزة في حقل العلاقات الدولية خلال الثمانينيات، وبحلول التسعينيات كانت في وضع يمكنها من تقديم نفسها باعتبارها بديلا جذريا لتيار حقل العلاقات الدولية السائد في «النقاش الثالث» الذي شهده هذا التخصص (ثمة مزيد بشأن هذا النقاش لاحقا). وهذا القسم لا يتسع للكشف عن التنوعات والتعقيدات التي لا تعد ولا تحصى للنظرية النقدية والتي تتشابك مع نظريات ما بعد الحداثة؛ وما بعد البنيوية؛ والجوانب الأكثر راديكالية من البنائية؛ والدراسات الأمنية؛ والنسوية (see Devetak, 1996a). أما نظرية ما بعد الاستعمارية، فهي تحافظ على مسافة من هذه النظريات النقدية لأسباب ستُناقَش لاحقًا في هذا الفصل.

كانت النظرية النقدية مدفوعة بالرغبة في تغيير العالم، وذلك من خلال التفكير بشأنه على نحوٍ مختلف. لقد كان تحديها للتيار السائد تحديًا معياريًّا وإبستمولوجيًّا

(*) «النظرية النقدية» Critical Theory، بالأحرف العلوية، عادة ما تشير إلى مدرسة فرانكفورت، ولكن هنا نستخدم المصطلح لتضمين مجموعة متنوعة من النظريات التي عادة ما توضع بالأحرف السفلية في الأدب. [المؤلفان].

(معرفيا)، مع تداخل الاثنين بطرق معقدة. وكان التوتر والتبَاعُد القائم بين مُنَظِّري حقل العلاقات الدولية المهيمنين والمنظرين النقديين أقوى على نحوٍ عام من ذلك التوتر والتبَاعُد الذي كان قائمًا بين مُنَظِّري حقل العلاقات الدولية المهيمنين والمُنَظرين البنائيين، مع اتهاماتٍ بأن النظريات النقدية «الأيديولوجيا البديلة، للتفسير بـ/ والانخراط في التفكير الرغبوي غير المقيد بالواقع» (Viotti and Kauppi, 2011: 336). ربما يكون التحدي المعياري المُتأتي من النظرية النقدية قد رُصِد على نحوٍ جيد من خلال تمييز روبرت كوكس (1981: 128–30) بين حل المشكلات والنظرية النقدية، حيث يعمل الأول (حل المشكلات) ضمن الأصول التقليدية القائمة من أجل تحسين تلك المشكلات، بينما يعمد الأخير (النظرية النقدية) إلى التشكيك فيها والبحث عن بدائل(*). فنظرية العلاقات الدولية، كما وصفها كوكس في مقولته الشهيرة (1986: 207)، «هي دائمًا لشخص ما ولغرض ما». لقد اعترض المُنَظرون النقديون على إقصاء وهيمنة أي مجموعات اجتماعية على أساس الجنس؛ والعرق؛ والجندر؛ والطبقة وما إلى ذلك، وجعلوا من فكرة الانعتاق المتجذرة في عصر التنوير مصدر اهتمام مركزي (Devetak, 1996a: 166). يجادل لينكلاتر (1996: 280–1) بأن «المعرفة بالمجتمع تكون غير مكتملة إذا كانت تفتقر إلى غاية الانعتاق»؛ ومن ثم فإن النظرية النقدية «تتصور أشكالًا جديدة من المجتمع السياسي التي تُجْرِي قطيعة مع الإقصاء غير المُبَرر». وعلى عكس الماركسية التقليدية التي ركزت على القوى الاقتصادية التي تشكل التاريخ وهامشية الطبقة العاملة ضمن نمط الإنتاج، فإن النظرية النقدية تولي اهتمامًا للمجموعات المستبعدة الأخرى من خلال «تحليل مجموعة متنوعة من القوى، بما في ذلك قوى الإنتاج، التي تشكل ملامح التاريخ البشري» (Linklater, 1996: 280).

لقد كان التحدي الإبستمولوجي (المعرفي) أوسع نطاقا. فقد شكك المُنَظِّرُون النقديون في مدى ملاءمة المقاربات الوضعانية كأسس لفهم العالم الاجتماعي. حيث أنكروا فكرة وجود حقيقة موضوعية في تلك المقاربات، ومن ثم أنكروا إمكانية «تحليلٍ محايدٍ سياسيًّا لواقع خارجي» (Linklater, 1996: 295). لقد رأوا

(*) كان تمييز آشلي (1980: 175-6) بين «العقلانية التقنية» و«العقلانية المناسبة» يضطلع بالعمل نفسه. [المؤلفان].

أن المعرفة دائمًا ما تتلون بقيم متأصلة لا مفر منها و«أهداف ومصالح اجتماعية موجودة مسبقًا» (Linklater, 1996: 279). وقد أرادوا مقاربات أكثر شمولية وتاريخية وأكثر إنسانية (على عكس تلك المتمركزة حول الدولة)، مؤكدين على المعارضة والتفسير. وبالاعتماد على أعمال ميشيل فوكو، صقل باحثو ما بعد البنيوية الجينيالوجيا، وهو «أسلوب من الفكر التاريخي يفضح ويسجل أهمية علاقات السلطة بالمعرفة»، ويُبرز «تلك الأشياء أو الأفكار التي دُفِنَت وغُطِّيت أو أُقصِيت من العرض في أثناء كتابة وصنع التاريخ» (Devetak, 1996b: 184). وقد دافع ريتشارد آشلي (246 :1996) من أجل «ابتكار وتطوير الأساليب التفكيكية؛ والجينيالوجية؛ والتفسيرية-التحليلية وغيرها من الأساليب» التي على الرغم من استشكالها فكرة المنهجية، فإنها تتيح استكشافًا مُتعمقًا وصارمًا ونقدا واعيًّا للأحداث والأنشطة في وقت واحد، مما يفرض تجاوز حدود الإمكانية الاجتماعية.

ربما كانت النظرية النقدية، مثل البنائية، تمثل على نحوٍ أساسي استجابة لعدم الرضا عن الخصائص المعيارية والإبستمولوجية (المعرفية) لنظرية العلاقات الدولية السائدة، ولا سيما الواقعية. وكما يتضح من أعمال آشلي وكوكس، فقد كان هذا الاستياء موجودًا خلال الحرب الباردة. ونظرًا إلى إخفاقات الواقعية وعدم اتساقها، فقد اكتسبت النظرية النقدية نطاقًا أوسع بعد العام 1989. وكما يقول ديفيد كامبل (226 :2013):

«كان الباحثون النقديون غير راضين عن الطريقة التي ظلت بها الواقعية - وإحيائها في ذلك الوقت من خلال الواقعية الجديدة - قوية في مواجهة التحولات العالمية. لقد شعر هؤلاء الباحثون بأن الواقعية همشت أهمية الفواعل والقضايا والعلاقات عبر الوطنية الجديدة، وفشلت في سماع (فضلا عن تقدير) أصوات الشعوب ووجهات النظر المقصية. وعلى هذا النحو، بدأت ما بعد البنيوية باهتمام أخلاقي لتشمل أولئك الذين تجاهلهم وأقصاهم التيار السائد لحقل العلاقات الدولية».

لكن النظرية النقدية جاءت أيضًا استجابةً للأحداث الجارية في العالم الحقيقي. فقد تطورت نظرية روبرت كوكس جزئيًّا استجابةً:

«لأزمة التعددية التي ظهرت خلال الثمانينيات بسبب ميل الولايات المتحدة وبعض الدول القوية الأخرى إلى رفض الأمم المتحدة باعتبارها أداة للعمل الدولي،

وتَحَرك هذه الدول نحو الأحادية أو الهيمنة الجماعية في الشؤون الاقتصادية والسياسية العالمية» (R. W. Cox, 1981: 137).

كان إسهام روبرت كوكس في النظرية النقدية مميزا (بالنسبة إلى النظريات النقدية الأخرى باستثناء ما بعد الاستعمارية) عبر تسليطها الضوء على تهميش العالم الثالث. حيث يسلط كوكس الضوء على تأثير انخفاض المساعدات من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة نتيجة الأزمة الاقتصادية في منتصف السبعينيات؛ والاعتماد المتزايد على شروط المعونة؛ وتحرير السوق الحرة والخصخصة كما تتبعها «المؤسسات الرئيسة للاقتصاد العالمي التي يهيمن عليها الغرب» مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ والصراع بين الشمال والجنوب الناشئ عن مقاومة الهيمنة الاقتصادية الغربية من طرف دول العالم الثالث التي تعمل من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وفقدان الدعم السوفييتي للعالم الثالث بسبب مشاكله الداخلية التي شهدها منذ الثمانينيات (R. W. Cox, 1981: 137). واستمرت هذه المخاوف خلال التسعينيات، حيث قدم كل من نظام الأحادية القطبية والعولمة النوع نفسه من القوة للنظرية النقدية مثلما فعل تمامًا مع الليبرالية، وذلك من خلال جعل العالم يبدو أشبه بما تطرحه نظرياتهم. ولكن بصرف النظر عن روبرت كوكس (see also Cox and Sinclair, 1993, 1996)، لم تركز النظرية النقدية على نحوٍ عام على العالم غير الغربي ومصائب الإمبريالية والاستعمار. ويتمثل نقد ما بعد الاستعمارية للنظريات النقدية في أنها لاتزال تُركز على التنوير الأوروبي، وأنها نظرية عالمية بدلًا من كونها نسبية (Krishna, 1993). وقد نقدت الماركسية أيضًا ما بعد الاستعمارية لأسباب مماثلة (Kennedy, 1996: 348; Chibber, 2013). فعلى حد تعبير لينكلاتير (1996: 296)، «تحافظ النظرية النقدية على إيمانها بمشروع التنوير وتدافع عن العالمية في نموذجها للحوار المفتوح ليس فقط بين المواطنين، ولكن على نحوٍ أكثر جذرية بين جميع أفراد الجنس البشري».

وكما ذُكر سابقا، نجحت النظرية النقدية في تأسيس فرعٍ دراسي داخل الدراسات الأمنية، مُركِّزة بذلك على الانعتاق باعتباره ضروريًّا للأمنٍ بمعناه العميق، ومُرَكزة على الإنسان بدلًا من الأمن القومي. وهو المجال الآخر الذي مارست فيه المقاربة النسوية دورا مؤثرا.

7 - 2 - النسوية

مثل النظرية النقدية، اكتسبت النسوية زخمًا خلال الثمانينيات، وهي الفترة التي شهدت صعود الحركات النسوية في جميع أنحاء العالم، وظهور النظرية النسوية في العلوم الاجتماعية على نحوٍ عام. شاركت المقاربة النسوية اهتمامات النظرية النقدية بشأن الانعتاق؛ ومصادر المعرفة؛ والعلاقة بين المعرفة والسلطة؛ وهيمنة مركزية الدولة في تفكير حقل العلاقات الدولية. ومثل النظرية النقدية أيضًا، جاءت النسوية كرد فعل ضد أوجه القصور والاختلالات والتسلسل الهرمي والتحيزات التي شابت نظرية العلاقات الدولية السائدة (Sylvester, 1994). لكن النسوية لم تكن على نحوٍ كامل جزءًا من النظرية النقدية. حيث توجد لدى النسوية خيوط تفكير في نظريات العلاقات الدولية كالليبرالية والبنائية بالإضافة إلى نظريات ما بعد البنيوية وما بعد الاستعمارية (Tickner and Sjoberg, 2013). لقد انصب تركيز النسوية على الجندر باعتباره فئة منفصلة من التحليل تختلف عن الفئات الأخرى مثل العرق والطبقة، لأن الجندر يسري على جميع الفئات الأخرى. وبالنسبة إلى الباحثين النسويين في حقل العلاقات الدولية، فإن الجندر هو «الطريقة الأساسية للدلالة على علاقات القوة ليس فقط في المنزل، ولكن أيضًا في عالم السياسة الخارجية والعلاقات الدولية» (Viotti and Kauppi, 2011: 363). ووفق النسويين، فإن معظم المعرفة تُنشأ من قِبل الرجال (Tickner and Sjoberg, 2013: 207). وتهتم نظرية العلاقات الدولية النسوية بكيفية تأثير هذه العلاقة في نظرية وممارسة العلاقات الدولية. ففي مقال إِبداعِي، دحضت جي. آن تيكنر (J. Ann Tickner 1997: 612) أولئك الذين تساءلوا عما إذا كان «الجندر له علاقة بتفسير سلوك الدول في النظام الدولي» ورفضت الادعاء القائل بأن النسوية ليست معنية بحل مشاكل «العالم الحقيقي»، مثل تلك الحاصلة في البوسنة أو أيرلندا الشمالية، أو مشاكل الانتشار النووي. وقد أظهرت آن تاونز (Ann Towns 2009: 683; see also Towns, 2010) كيف أنه خلال القرن التاسع عشر «استُبعدت المرأة على نطاق واسع من السياسة»، ورُبطت أدوار المرأة في السياسة بـ «الوحشية»، وأصبح إقصاء الإناث من السياسة و«الحضارة» معيارًا غير رسمي «للحضارة».

ومثل الليبرالية، اكتسبت الحركة النسوية قوتها من الانفتاح الذي حصل خلال التسعينيات. فقد أتاحت العولمة وإزالة هواجس الحرب الباردة المتعلقة بالأمن القومي والردع مجالاً أكبر للنظر في مجموعة واسعة من القضايا والجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، أتاحت هذه الفترة فرصة أكبر للأصوات النسوية، لا سيما في تشكيل أجندة المؤسسات الدولية واعترافها بأهمية الجندر في السياسة العالمية. إذ كانت التحالفات النسوية قادرة على الضغط من أجل الاعتراف بحقوق المرأة باعتبارها من حقوق الإنسان، وتحدي الاغتصاب والعنف ضد المرأة كأداة حرب تتبناها الأنظمة والجماعات في مناطق النزاع (True, 2017). وكمثل النظرية النقدية، وبترديدها لبعض طروحات أبحاث السلام، فتحت الحركة النسوية مجالاً مهمًا في الدراسات الأمنية (see Buzan and Hansen, 2009: 208–12). فقد اتخذ النسويون نظرة أوسع للصراع والعنف، بما في ذلك «الأبعاد الاقتصادية وقضايا العنف البنيوي»، وركزوا على نحوٍ أكبر على «عواقب الحرب بدلًا من التركيز على أسبابها» (J. A. Tickner, 1997: 625–6). وقد قدمت لورا سجوبرغ (Laura Sjoberg 2012) حجة طموحة ترى أن التسلسل الهرمي للجندر هو سمة بنيوية للسياسة العالمية يمكنه تقديم تفسير أفضل للحرب من ذلك الذي تقدمه البنية الفوضوية للنظام الدولي كما يطرحها كنيث والتز.

وعلى نحوٍ عام، قدمت وجهات النظر النسوية إسهامات مهمة ليس فقط من خلال فضح الطبيعة الإقصائية لتنظير حقل العلاقات الدولية، ولكن أيضًا من خلال تقديم طرق تفكير تتعلق بكيفية التغلب على ذلك التهميش. بهذا المعنى، تعمل النسوية بقوة من أجل عبور الحواجز القائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف. هناك مقارنة مثيرة للاهتمام بين الطريقة التي مارس بها الجندر والعرق دورا في العلاقات الدولية. فقبل الهجرات الجماعية في العصر الحديث على وجه الخصوص، كانت الاختلافات العرقية القائمة بين المجتمعات أقوى بكثير على نحوٍ عام من تلك الاختلافات العرقية القائمة داخل المجتمعات. وهكذا كانت العنصرية عاملاً قويًّا للغاية في التمييز بين المَرْكَز والأَطْرَاف خلال الحقبة الاستعمارية، ولاتزال الذاكرة المريرة لذلك الوضع تمارس دورًا قويا في السياسة العالمية. وعلى النقيض من ذلك، وكما تلاحظ لورا سجوبرغ (laura sjoberg 2012: 7)، فإن السمات

السلوكية الذكورية والنسوية والتسلسلات الهرمية المرتبطة بها، تُظهر «أوجه تشابه مفاجئة عبر التاريخ المسجل» خصوصا في الحضارات الكبرى. ولأن امتياز الجندر كان يُمارَس على نطاق واسع داخل القوى الكبرى في النظام الدولي، فإنه لم يخلق بوضوح وضع التمايز بين الدول والمجتمعات التي زوَّدت النزعة العنصرية بقدرة تأثير كبير في المجتمع الدولي العالمي.

لكن التحدي الذي يواجه الأبحاث الأكاديمية النسوية يكمن في سد الفجوة بين الأبحاث الأكاديمية التي يهيمن عليها الغرب ونظرية ما بعد الاستعمارية، بما في ذلك الحركة النسوية مابعد الاستعمارية. فبينما جادل بعض النسويين بأنه يمكن استخدام النسوية مصطلحًا لجميع أنواع الفاعلين المضطهدين لمساعدتهم على الارتقاء (True, 1996)، لاتزال الفجوة بين العرق والجندر قائمة. حيث تأسف كل من تيكنر وجاكي ترو (11 :2018) على أنه «في حين أن ثمة مجالات مزدهرة من الأبحاث الأكاديمية بشأن العرق والجندر داخل التخصص المعرفي للعلاقات الدولية، فإننا نادرًا ما نجمع هذه المقاربات جنبًا إلى جنب تحليل الطبقة الاجتماعية والاقتصادية بغية الكشف عن تصنيف علمي مختلف للقوة العالمية، يختلف عن ذلك التصنيف العلمي المهيمن والمتمركز حول الدولة». الواقع، وكما سيتبين ذلك في مناقشتنا لنظرية ما بعد الاستعمارية في هذا الفصل، أن باحثي ما بعد الاستعمارية اتهموا الدراسات النسوية الغربية بتهميش دور المرأة داخل الأَطْرَاف.

8 - 2 - النقاشات الكبرى: الجزء الثالث

لقد جسد «النقاش الثالث»(*) المُعقد لحقل العلاقات الدولية إلى حد ما الشرخ القائم بين النظرية النقدية ونظرية العلاقات الدولية السائدة الموصوفة سابقا. فقد بدأ هذا النقاش خلال الثمانينيات مع خيبة الأمل المتزايدة التي خلفتها الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة وتوليفة «جديد - جديد»، لكنه امتد إلى التسعينيات حينما أصبح له تأثير أكبر من خلال تشجيعه على مزيد من التنوع في

(*) يفضل أولي ويفر (1996) أن يرى أن ثمة مناقشتين منذ الثمانينيات. وبصرف النظر عن النقاش الثالث بين الوضعانيين وما بعد الوضعانيين، فإنه يدعو إلى الاعتراف بالنقاش الرابع الذي يدور حول المقاربات «الانعكاسية»، مثل النظرية النقدية، وما بعد الحداثة، وما بعد البنيوية وبعض أشكال من النسوية والبنائية، ضد التركيبة «العقلانية» للواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. [المؤلفان].

نظرية العلاقات الدولية. كان أحد الدوافع الرئيسة للنقاش الثالث بين العقلانيين والانعكاسيين هو مقال يوسف لابيد (Yosef Lapid 1989) في فصلية الدراسات الدولية، والذي «أصبح معيارًا لمجموعة متنوعة من المناقشات النظرية والمنهجية داخل مجال العلاقات الدولية». وعلى الرغم من أن هذا المقال لم يشكل الدعوة الوحيدة إلى التشكيك في أسس واتجاه مجال العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإنه تمكن من التوفيق بين سرديات «النقاشات الكبرى» عن أصول هذا المجال الدراسي وتطوره مع الدعوة إلى التنوع والتعددية، وهي الدعوة التي لعبت على الوتر الحساس لدى الكثيرين (Jackson, 2014).

تساءل النقاش الثالث بشأن «تفرد الرؤية الوضعانية، وكشف محدودية نظرية المعرفة التجريبية، أو على الأقل، النطاق الضيق للادعاءات الأنطولوجية التي تسمح بها». وكجزء من النقاش، ركز المُنَظِّرُون النقديون على «عدم حيادية المعرفة وسعوا إلى فضح المصالح السياسية التي تقوم عليها الوضعانية، وذلك لأجل تقديم إمكانات انعتاقية بديلة» (Butler, 2010). يحاجج ييل فيرجسون Yale Ferguson وريتشارد مانسباخ (Richard Mansbach 2014) بأن تأثير النقاش الثالث كان محدودًا في الولايات المتحدة (مقارنة بأوروبا)(*). حيث إن هذا النقاش «لم يغير آراء الوضعيين في المجالات الذين مازالوا يهيمنون على عديد من الإدارات والمجلات الرائدة خاصة في الولايات المتحدة». ولكنه على نحوٍ عام، «أدى إلى توعية الباحثين على نحوٍ كبير، وخاصة الباحثين الأصغر سنًا، بدور عوامل مثل المعايير والهويات والأفكار والمبادئ». لقد ولَّد هذا النقاش الثالث تحولًا نحو الأفكار وابتعادا عن المادية. «ونتيجة لذلك، لم يعد باحثو العلاقات الدولية، من غير أولئك الذين مازالوا متمسكين بالوضعانية الضيقة، يعتقدون أن «الحقائق تتحدث عن نفسها وتُصر على أن نولي مزيدًا من التركيز على المعنى وتفسير الأحداث التي صُفِّيت من خلال العدسات الذاتية». لقد قدم النقاش الثالث تأطيرًا لتنويع نظرية العلاقات الدولية الموصوفة سابقا. وجعل «الفاعل» أكثر بروزًا و«سلط الضوء على محدودية المنظورات «البنيوية» مثل الواقعية الجديدة». كما أعطى صوتًا لمجموعة متنوعة من المقاربات بما في

(*) جميع الاقتباسات اللاحقة في هذه الفقرة مأخوذة من مقال فيرغسون ومانسباخ غير المرقم. [المؤلفان].

ذلك «التيارات المختلفة للبنائية؛ والمدرسة الإنجليزية؛ والنظرية المعيارية؛ والنظرية النقدية؛ والنظرية النسوية؛ وما بعد الحداثة؛ أو نظرية ما بعد الاستعمارية».

وعلى رغم ذلك، فإن النقاشات الكبرى لحقل العلاقات الدولية، سواء أكان المرء يعتبرها ثلاثة أم أربعة، لم تقدم شيئًا يذكر لجلب الجنوب العالمي إلى «داخل النقاش»، بمعنى أنها لم تثر الانتباه إلى تاريخ وأفكار وفواعل المجتمعات غير الغربية. فوصف ويفر (1996) للمناقشة الرابعة، على سبيل المثال، لا يضم نظرية ما بعد الاستعمارية تحت فئة المقاربات «الانعكاسية»، على الرغم من أن نقد أبحاث ما بعد الاستعمارية للإقصاء ودعوتها إلى الانعتاق ودفاعها عن الانفتاح الإبستيمولوجي (المعرفي) والمنهجي، لم يكن أقل قوة من تلك الإسهامات التي قدمتها النظرية النقدية؛ وما بعد البنيوية؛ والنسوية في هذا الخصوص. سيؤدي هذا «الاستبعاد من قبل المُسْتَبعَدين» إلى خيبة أمل ما بعد الاستعمارية من النظريات النقدية، ومن ثم يقود إلى تحديها (Krishna, 1993).

في اليابان، وقف تفكير حقل العلاقات الدولية بعيدًا إلى حد ما عن هذه النقاشات النظرية الجارية في المركز الغربي. إذ لم يتعرض حقل العلاقات الدولية في اليابان لصدمة خاصة بعد العام 1989، وظل يركز على الجانب التجريبي إلى حد كبير (Inoguchi, 2007, 2009). وظل حقل العلاقات الدولية الياباني مركزا على أفكار السياسة، وخاصة المتعلقة بإقليمية منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لقد تم تحدي أهمية النزعة السلمية، حتى عندما حل مفهوم الأمن الإنساني محل المفهوم السابق للأمن الشامل، مما عكس التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية اليابانية. غير أن هذه الأفكار لم تتحد لإنتاج مقاربة يابانية متميزة لدراسة حقل العلاقات الدولية. حيث افتقرت اليابان إلى «الماضي العميق» القابل للتوظيف في نظرية العلاقات الدولية، على الرغم من أنه من اللافت للانتباه أنه كان ثمة بعض الاهتمام بإحياء مدرسة كيوتو (D. Williams, 2004; Goto-Jones, 2005; Shimizu, 2015). وكما هو الحال مع كارل شميت في الغرب، بدأت الارتباطات بالفاشية - التي حالت دون انخراط بعض مفكري ما بين الحربين - في التراجع، خاصةً أن بعض أفكار أولئك المفكرين لاتزال أفكارا مهمة.

3 - تفكير حقل العلاقات الدولية داخل الأطراف

في هذا القسم سنتطرق إلى تطور نظرية ما بعد الكولونيالية بعد العام 1989، ثم نراجع التطورات الأخرى الحاصلة في الأَطْرَاف من خلال التطرق إلى كل منطقة على حدة.

3 - 1 - ما بعد الاستعمارية

كما حاججنا في الفصل السادس، ظهر حقل العلاقات الدولية الأكاديمي مابعد الاستعماري خلال الثمانينيات، أي تقريبًا في الوقت نفسه الذي بدأت فيه النظريات النقدية تكتسب مكانة بارزة في حقل العلاقات الدولية. والأهم من ذلك أن ما بعد الاستعمارية، مثل النسوية تمامًا، تشترك في عديد من جوانب النظرية النقدية (على سبيل المثال تحدي النظريات العقلانية كالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة؛ والتشكيك في العلاقة بين المعرفة والسلطة وإبرازها؛ والسعي إلى تعزيز قيم العدالة والسلام والتعددية في العالم)، بينما تعد في الوقت نفسه نظرية متمايزة عنها. كان بعض باحثي ما بعد الاستعمارية ينتقدون بعض المصادر الرئيسة للنظرية النقدية. فقد تحدت غياتري سبيفاك Gayatri Spivak ميشِل فوكو لتعاطيه مع «أوروبا ككيان منعزل وذاتي الإنتاج، من خلال إهمال الدور المركزي للإمبريالية في صنع أوروبا» (Ahmad, 1997: 374). واتهم إدورد سعيد (1994: 278) ميشِل فوكو ليس فقط «بتجاهل السياق الإمبراطوري لنظرياته»، ولكن أيضًا بتقديم منظور «يُعزز هيبة النظام الاستعماري» ويجعله «لا يقاوم». كما ينتقد سانكاران كريشنا (1993) النظرية النقدية لبقائها ذات نزعة مركزية أوروبية أو مركزية غربية، وعدم اعترافها بالعالم غير الغربي. وبهذا المعنى، فإن ما بعد الاستعمارية تتجاوز النظرية النقدية في جانبها الانعتاقي. وعلى رغم ذلك، ففي عناصر قرابتها مع النظرية النقدية وكذلك لدى الأفراد الذين يتبنون هذه المقاربة، تمثل ما بعد الاستعمارية انهيارًا مهمًا للغاية للحواجز القديمة لحقل العلاقات الدولية التي كانت قائمة بين المَرْكَز والأَطْرَاف.

ثمة موضوع آخر مشترك بين أبحاث ما بعد الاستعمارية والنظرية النقدية وهو نقد النزعة العالمية الغربية والتأكيد بدلًا من ذلك على النسبية الثقافية. غالبًا ما

تكون النزعة العالمية في العلوم الاجتماعية، وتحديدًا في حقل العلاقات الدولية، تعني إسقاط الأفكار والقيم والثقافة الغربية على بقية العالم. وفي حقل العلاقات الدولية، يتجلى هذا في كيفية اعتبار أفكار المفكرين الأوائل مثل ثيوسيديدس؛ ونيكولا مكيافيللي؛ وتوماس هوبز؛ وإيمانويل كانط؛ وجون لوك؛ وآدم سميث قابلة للتطبيق على جميع الدول والمجتمعات. إن المفاهيم الغربية مثل القانون الدولي؛ والدولة القومية؛ واقتصاد السوق هي في الواقع مفاهيم مَبْنِية (Seth, 2013)[*]. فالنسبية الثقافية، على عكس النزعة العالمية، تعترف بالاختلافات القائمة على مستوى الثقافات؛ حيث تختلف ثقافات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، سواء فيما بينها أو بالمقارنة مع الغرب. وبينما تركز ما بعد الاستعمارية على الهوية والثقافة، فإنها تتجنب «إضفاء الطابع الجوهري» على ثقافة معينة (Grovogui, 2013: 253). وبتوظيفها للمقاربات الأنثروبولوجية، تسعى ما بعد الاستعمارية إلى استدعاء أصوات المُسْتَعْمَرين، ووضعها في مواجهة سرديات المركزية الأوروبية السائدة بشأن الإمبريالية والاستعمار. كما تسلط الضوء ليس فقط على الآثار اللاحقة للهيمنة الاستعمارية الغربية في الماضي، ولكن أيضًا على الهيمنة المستمرة للغرب في الخطاب والممارسة المعاصرين. وفي هذا السياق، فإن العولمة الحديثة والحرب على الإرهاب والتحول الديموقراطي هي أمثلة على هيمنة الأفكار الغربية (Darby, 2004). كما تؤسس ما بعد الاستعمارية أيضًا لفكرة «التهجين»، أي فكرة أن المواجهة الاستعمارية كانت أيضًا طريقًا ذا اتجاهين، حيث تعيد كل ثقافة تشكيل الثقافة الأخرى بطرق مهمة.

ومثل النظرية النقدية والنسوية، احتلت ما بعد الاستعمارية مواقع هامشية داخل حقل العلاقات الدولية مقارنة بالتيار السائد، لكنها نجحت أيضًا في إنشاء جسور مع المقاربات الأخرى. فقد ألهمت ما بعد الاستعمارية، على سبيل المثال، النظرية النسوية بنقد قوي للهيمنة الغربية (Mogwe, 1994). كما أن عديدا من باحثي النظرية النسوية ما بعد الاستعمارية من مثل شاندرا موهانتي

(*) بمعنى أنها مبنية اجتماعيا socially constructed كما يذهب إلى ذلك البنائيون، وأنها ليست معطى مسبقا أو قبليا كما تقر بذلك النظريات العقلانية، فهي تنشأ اجتماعيا من خلال التفاعل بين الفواعل المجتمعية المختلفة التي تسهم في إنشائها. [المترجم].

(Chandra Mohanty 1984)؛ وأيهوا أونغ (Aihwa Ong 2001)؛ وسواتي باراشار (Swati Parashar 2013)؛ وآنا أجاثانجيلو وأل. أتش. أم. لينغ (2004) قد كشفوا ورفضوا هيمنة باحثات النسوية الغربيات وسوء تمثيلهن للمرأة في العالم الثالث من خلال اعتبارهن إياها «سلبية ومتخلفة وتحتاج إلى إنقاذها من قِبل أخواتها البيضاوات المحررات» (Persaud and Sajed, 2018a:8)، متهمين إياهن بتجاهل الاختلافات في مواقفهن وخبرتهن وردهن على القمع. إن هذا الخط من النسوية يسعى إلى معالجة مشاكل وقضايا المُهَمَّشين (النساء من العالم النامي) داخل المُهَمَّشين (النساء على نحوٍ عام). وفي حين أن هذا الانقسام الحاصل بين أنصار النسوية ما بعد الاستعمارية الغربيات لايزال قائما، فإن مقاربة «التقاطع»، وهي إسهام رئيس لأبحاث النسويين السود، تقدم طريقة مفيدة للجمع بين دراسات «العرق؛ والجندر؛ والطبقة؛ والوطنية؛ والجِنسانِية» ومن ثم، «تحديد واقع المنظورات المتنوعة والحاجة إلى تكوين تحالفات موحدة لإحداث تغيير اجتماعي وعالمي» (Tickner and True, 2018: 11).

لقد ألهمت ما بعد الاستعمارية أيضًا واستلهمت من دراسات الفرعية، وهي إسهام هندي يرفض التأريخ النخبوي لتجربة الهند مع الاستعمار في كل من الكتابات الغربية (في جامعة كامبريدج) والهندية. تؤكد «دراسات الفرعية» فاعلية «التابعين» باعتبارهم صناعا لمصيرهم ضد كل من الإطار القانوني والمؤسسي وكذلك الوسائل الأيديولوجية الرمزية والقوة المادية التي وظَّفها النظام الاستعماري (Guha, 1982). وهذا يعيد مراجعة التصور المرتبط بموقف غاياتري سبيفاك (1985) بشأن لامعقولية الصوت التابع (هل يستطيع التابع أن يتكلم؟). فقد انتُقد موقف سبيفاك، الذي قد يكون قراءة خاطئة، لتجاهلها العالم الثالث باعتباره فاعلا، أو، على حد تعبير بينيتا باري (Benita Parry cited in Persaud and Sajed, 2018a: 8)، بسبب «الصمم المتعمد حيال الصوت المحلي أينما يمكن سماعه». وفي إحدى محاولات التوليف الحديثة المهمة، يجادل راندولف بيرسود Randolph Persaud وألينا ساجد (Alina Sajed 2018a: 2) بأنه بالنسبة إلى ما بعد الاستعمارية، «كان العالم الثالث صانعًا للنظام الدولي بالقدر نفسه الذي كان فيه النظام الدولي صانعًا للعالم الثالث». وجادل مفكرا ما بعد الاستعمارية، ديبيش تشاكرابارتي (Dipesh Chakrabarty 2000)

وآشيس ناندي (Ashis Nandy 1995)، بأن «التاريخ» و «الماضي» يعتمدان كثيراً على فهمنا للحاضر، وكذلك على إدراكنا «للمستقبل» (وفي السياق نفسه، على إدراكنا للحداثة). إن الأبحاث الحديثة لم تعترف (Persaud and Sajed, 2018b) بهذا التنوع في فكر ما بعد الاستعمارية فقط، بل سلطت الضوء أيضًا على العناصر المشتركة بين تلك الأفكار.

في البداية، لم تكن نظرية ما بعد الاستعمارية مهتمة صراحةً بالدراسات الأمنية (Persaud, 2018). ولكن مع اقتراب الحرب الباردة من نهايتها، بدأت ما بعد الاستعمارية في تقديم إسهام كبير في معالجة المركزية الإثنية للدراسات الأمنية الدولية، خاصة فيما يتعلق بإهمال العالم غير الغربي وإهمال تطوير أدوات مفاهيمية للتحليل الأمني متأتية من التجربة غير الغربية، بدلًا من مجرد استخدام التصنيفات الغربية القياسية. وتنتقد أعمال محمد أيوب (1984, 1991, 1995)؛ وإدورد عازار؛ وتشونغ إن مون (Chung-in Moon 1988)؛ ويزيد صايغ (1990) مفهوم الأمن لعدم قدرته على استيعاب المشكلات الأمنية التي تواجه دول العالم الثالث. ويجادل أشاريا (1996) بأن إسهام مثل هذه الأبحاث في الأمن داخل الأَطْرَاف يمكن أن يصبح مركزيا لإعادة تعريف مفهوم الأمن القومي ويصبح أساسيا لإعادة ابتكار مجال الدراسات الأمنية الدولية. فمثل هذه الأعمال لا تقوم على تأكيدات بشأن التفرد الثقافي للعالم الثالث. وبدلًا من ذلك، فإنها تحدد «مأزقا» محددا في العالم الثالث، حيث لا تركز الاهتمامات الأمنية للدول والأنظمة على حماية السيادة والسلامة الإقليميين من التهديدات الخارجية، ولكن تركز على الحفاظ على أمن النظام واستقراره السياسي من التهديدات الداخلية (Job, 1991; Ayoob, 1995). تَمَثَّل جانبٌ آخرٌ من هذه الفئة من الأعمال في محاولة بناء نماذج للسياسة الخارجية والأمن تتناسب مع ظروف العالم الثالث، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الشامل والأمن غير التقليدي والأمن الإنساني (Sen, 2000; Acharya, 2001b; Caballero-Anthony, Emmers and Acharya, 2006; Tadjbakhsh and Chenoy, 2007; Caballero-Anthony, 2015).

يُعَدُّ العرق قضية أساسية أكثر تميزًا في دراسات ما بعد الاستعمارية، إذ غالبًا ما يرتبط العرق بالاستعمار (Persaud and Walker, 2001; J. M. Hobson,

2012; Bell, 2013; Henderson, 2013; Persaud, 2014). فالعرق لم يحدد أصل ومسار المشروع الاستعماري الغربي فقط، بل حدد أيضًا الهيكل الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال عرض العمالة المصنفة على أساس العرق. لقد امتزج الاستعمار مع العنصرية للتأثير على نحوٍ كبير في التكوين المكاني والديموغرافي للعالم (Persaud and Walker, 2001). وكما أوضحنا ذلك، على الرغم من بروز أهمية العرق قبل العام 1945، فإنه لم يحظ باهتمام كبير في نظرية العلاقات الدولية السائدة بعد العام 1945 على رغم دوره باعتباره «قوة أساسية في صنع النظام العالمي الحديث» (Persaud and Walker, 2001: 374)، حتى إن بعض المُنَظِّرين النقديين من مدارس ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية كانوا قد ابتعدوا عن التطرق إلى قضايا العرق. وقد ركز الفكر ما بعد الاستعماري المتأثر بالماركسية (مع استثناءات مثل فانون Fanon) على البعد الاقتصادي، لكن الأعمال الأخيرة من هذا النوع مثل عمل أندريه جوندر فرانك Andre Gunder Frank وباري جيلز (Barry Gills 1992) أعطت مكانة للعرق. وأصبحت الطبيعة الجندرية للعلاقات العرقية أيضًا موضوعًا مهمًا للنسوية مابعد الاستعمارية مع تطور رئيس يتمثل في «التقاطع» بين العرق والجندر والطبقة (Persaud and Sajed, 2018a: 8–9).

لقد قدمت ما بعد الاستعمارية نقدًا لحقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز، كما قدمت، وبطرق مختلفة، إسهامات لرأب الصدع الحاصل في التخصص بين المَرْكَز والأَطْرَاف. وإلى جانب ذلك، كانت هناك مجموعة متنوعة من تطورات حقل العلاقات الدولية داخل مناطق مختلفة من الأَطْرَاف والتي كانت تفعل الشيء نفسه إلى حد كبير: أي تمييز حقلها عن حقل العلاقات الدولية المطروح داخل المَرْكَز والاندماج مع حقل العلاقات الدولية العالمي. ولكن مع زيادة التباعد عن الحقبة الاستعمارية، وتزايد التباينات على مستوى التنمية، أصبحت الأَطْرَاف في حد ذاتها أكثر تشتتًا، سواء من الناحية السياسية أو فيما يتعلق بتطور حقل العلاقات الدولية. حيث صار الإرث الذي كان يعد بمنزلة مصدر إلهام لمناهضة الاستعمار ومناهضة العنصرية يشهد مزيدا من التضاؤل، على الرغم من أنه لايزال يؤدي دورًا قويًّا. وقد بدأ الاهتمام الطويل الأمد للأَطْرَاف بالإقليمية يأخذ منحى التمييز بين آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بعضها عن بعض كما عن

الغرب. وحيث إن الحقل المعرفي للعلاقات الدولية اتبع ممارستها الفعلية في العالم الحقيقي حيث أصبح أكثر عَوْلَمِيَّة، فقد تحول التركيز ليصبح مُنصبًّا على نحوٍ أقل على الاغتراب عن المَرْكَز، ويصير مُنصبًّا أكثر بشأن كيفية العثور على مواقع متميزة داخل حقل العلاقات الدولية المُعَوْلَم. ففي آسيا، وخاصة في شمال شرق آسيا، أصبح حقل العلاقات الدولية كبيرًا ومزودًا بمصادر جيدة، وأظهر مزيجًا مثيرًا للاهتمام من تكامله (كحقل معرفي) مع حقل العلاقات الدولية داخل المَرْكَز، كما كشف عن وجود عمل جاد لتأسيس أنماط متميزة من تفكير حقل العلاقات الدولية تعكس التاريخ والثقافة المحليين. وفي أماكن أخرى من الأَطْرَاف، كان حقل العلاقات الدولية عمومًا أقل تزودا بالمصادر، ويميل إلى الانجذاب إلى المَرْكَز، مع الاحتفاظ بالتركيز على قضايا السياسة الخارجية المحلية.

2 - 3 - آسيا

خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، شهدت «السرديات الرئيسة» (Alagappa, 2011: 204) عن حقل العلاقات الدولية في آسيا تحولا. ففي الهند حدث التحول من عدم الانحياز إلى الانفتاح الاقتصادي، ثم تحولت هذه الدولة إلى دورها بوصفها قوة صاعدة. وقد تحولت السردية الرئيسة للصين من قصة دولة ضعيفة تحافظ على الوضع القائم إلى دولة إصلاحية وقوة عالمية صاعدة. وفي حين أن هذه التحولات قدمت سياقًا سياسيًّا معينًا، فإن تفكير حقل العلاقات الدولية داخل معظم آسيا صار - كما كان سابقًا في المَرْكَز - يشكل على نحو متزايد اختصاصًا للأكاديميين أكثر منه اختصاصًا للقادة السياسيين. وكجزء من هذا التحول، أصبح حقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف أكثر تميزًا عن المَرْكَز وأكثر ارتباطًا بالمقاربات والنقاشات الجارية فيه. وفي حين أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالعمل النظري في جميع أنحاء الإقليم (آسيا)، فإنه لا توجد أي مدرسة إقليمية ناشئة من ذلك الإقليم. وتتمثل العقبات التي تعترض نشوء مدرسة إقليمية في الظروف المحلية المتميزة والميول الفكرية، والتي غالبًا ما تتشكل من خلال الأيديولوجيات الوطنية وأطر السياسة الخارجية التي يصوغها الباحثون في مختلف أنحاء الإقليم، وخاصة في الصين والهند (Alagappa, 2011). هناك عائق آخر يحول دون تطوير مدرسة آسيوية للعلاقات الدولية وهو الطبيعة المحدودة

للتبادل والتفاعل بين الباحثين من مختلف الأقاليم الفرعية في آسيا. لذلك فإننا سنتطرق على نحوٍ رئيس إلى تطورات حقل العلاقات الدولية داخل آسيا دولة بدولة.

لقد كان المسار المزدوج للتمايز والتكامل أكثر وضوحًا في الصين، حيث كان على حقل العلاقات الدولية، منذ ثمانينيات القرن الماضي، إعادة بناء نفسه من الصفر تقريبًا بعد القمع والفوضى التي خلفتها سنوات حكم ماو تسي. وكما يرى كين ياكينغ (Qin Yaqing 2010, 2011a)، فقد تم ذلك من خلال مسار منهجي تمامًا لاستيراد وترجمة «كلاسيكيات» حقل العلاقات الدولية وإتقانها ثم محاولة تطوير صيغ صينية متميزة من نظرية العلاقات الدولية. لقد استوعب حقل العلاقات الدولية الصيني وناقش الواقعية والليبرالية والبنائية والمدرسة الإنجليزية، وأنجب دعاة مؤثرين لكل من تلك النظريات(*). ثم استمر في تطوير تفكير خاص بهذا التخصص استنادًا إلى التاريخ والنظرية الصينيين (e.g. Yan, 2011, 2014)، وإلى السلوك والخصائص الثقافية الكونفوشيوسية (e.g. Qin, 2009, 2011b, 2016). حتى إنه كان ثمة بعض الأعمال النظرية التي واجهت «النقاشات الكبرى» مثل النموذج الفكري للتطور الاجتماعي لتانغ شيبينغ (Tang Shiping 2013)، الذي يُحاجج بأنه لا توجد نظرية واحدة صالحة في جميع الأوقات، وأن نظريات العلاقات الدولية، وخصوصا الواقعية والليبرالية، «تتناسب مع مراحل مختلفة من التاريخ» (Buzan, 2013: 1304; see also the discussion of 'theoretical pluralism' by Eun, 2016). وأثارت فكرة تطوير «مدرسة صينية» للعلاقات الدولية عديدا من النقاشات (Wang and Buzan, 2014). وقد عارضها البعض على أساس أن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تسعى جاهدة لتكون عالمية وليست خاصة، وأن المدارس الوطنية تثير أيضًا خطر الارتباط الوثيق بمراكز السلطة والأمن الوطنيين، وقد بدا هذا خطرًا خاصًا في الصين، حيث كانت الحكومة الاستبدادية، مع القليل من الموانع لقمع النقد، تتبنى على نحو متزايد الخطاب الكونفوشيوسي عن تيانكسيا Tianxia (كل ما تحت السماء) وعلاقات الانسجام لتأطير سياستها الخارجية. لقد كان كل من

(*) Yan Xuetong for Realism, Wang Yizhou for Liberalism, Qin Yaqing for Constructivism, Zhang Xiaoming for the ES.

[المؤلفان].

تشين Yaqing Qin (العلائقية Relationalism)، ويان Yan وتانغ Tang (الواقعية Realism) مجتهدين في تقديم عملهم النظري باعتباره ذا صلة عالمية، وقد نُشر في الغرب لتأكيد هذه النقطة. ومن الناحية الإمبريقية، كان ثمة قدرٌ كبيرٌ من أعمال حقل العلاقات الدولية في الصين، التي حللت علاقة بكين بالولايات المتحدة على وجه الخصوص، وموقع الصين كقوة صاعدة داخل المجتمع الدولي العالمي على وجه العموم. كان ثمة أيضًا كثير من الأعمال بشأن المبادرات والمفاهيم الرئيسة للسياسة الخارجية الصينية، مثل «الصعود السلمي» و«الحزام والطريق» و «نوع جديد من مبادرات القوى الكبرى».

لم يتعرض حقل العلاقات الدولية الهندي إلى العرقلة التي تعرض لها في الصين، ولم يكن لديه كثير من حواجز اللغة التي تفصله عن تفكير حقل العلاقات الدولية الجاري في مَرْكَز العالم الناطق باللغة الإنجليزية، غير أن حقل العلاقات الدولية الهندي لم يختبر أيضًا طفرة المصادر المعرفية التي أفادت حقل العلاقات الدولية في الصين، أو انفعال الصين كونها عالمًا تُجوهل فترة طويلة. وقد ظلت ما بعد الاستعمارية بارزة في الهند، كما هو الحال في الصين ولكن بدرجة أقل، وأظهر الباحثون الهنود محاولة متزايدة للاعتماد على التقاليد والحضارات الكلاسيكية لتحدي نظرية العلاقات الدولية الغربية واقتراح مفاهيم ونظريات بديلة أو أصلية (Shahi and Ascione, 2016). وكما هو الحال في الصين، ثمة اهتمام متزايد بين الباحثين الهنود للاستفادة من النصوص الهندية الكلاسيكية مثل ملحمة ماهاباهارتا (Mahabharata Narlikar and Narlikar, 2014; Datta-Ray, 2015) والأطروحة العلمانية لتقاليد أرثاشاسترا (Arthasastra Gautam, 2015)، وذلك لأجل شرح السياسة الخارجية الهندية وخياراتها الإستراتيجية. لكن مثل هذا الحديث لم يتطور بعدُ ليصبح محاولة واعية لتطوير مدرسة هندية لحقل العلاقات الدولية (Acharya, 2013a). وكما هو الحال في الصين، فإن «المعرفة التاريخية الأصلية» لها أنصارها وخصومها في الهند (Mishra, 2014: 119, 123). ومن الناحية الإمبريقية، كتب باحثو العلاقات الدولية الهنود، الذين غالبًا ما يتطلعون إلى سياسة الحكومة الهندية، عن أهمية عدم الانحياز؛ وعدم الانتشار النووي؛ وعلاقات الهند مع جيرانها في جنوب آسيا وخصوصا باكستان؛

ودور الهند كقوة عالمية صاعدة؛ والتنافس الصيني الهندي؛ كما كتبوا أخيرًا عن منطقة «المحيطين الهندي - الهادئ Indo-Pacific (والتي أصبحت أكثر بروزًا مقارنة مع آسيا والمحيط الهادئ Asia-Pacific).

لقد تمكنت البنائية من اكتساب شعبية في جنوب شرق آسيا، حيث كان هناك أيضًا بعض الاهتمام بتوظيف المصادر التاريخية المحلية كأساس للتنظير في حقل العلاقات الدولية (Chong, 2012; Milner, 2016). توسع حقل العلاقات الدولية في كوريا وتايوان وازدهر بعد العام 1989، لكن كليهما ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالتفكير الأمريكي في مجال العلاقات الدولية، وكليهما كان مهتمًا على نحو أساسي بمشاكلهما المحلية الكبيرة، أي على التوالي، بإعادة التوحيد والعلاقات عبر المضيق (Inoguchi, 2009). كان أحد الاستثناءات الملحوظة هو نظرية شيه (Shih 1990; Shih and Yin, 2013) العلائقية، والتي مثلها مثل نظرية تشين تهدف إلى أن تكون سارية على المستوى العالمي. فالباحثون الكوريون الأمريكيون مثل ديفيد كانغ (David Kang 2003, 2005) وفيكتور تشا (Victor Cha 1997, 1999, 2000, 2010) أثروا عالميًا أيضًا في التفكير بشأن العلاقات الدولية لشمال شرق آسيا.

إن ارتياب أليستر إيان جونستون (Alastair Iain Johnston 2012) بشأن قيمة العمل النظري القادم من آسيا لم يعد يبدو الآن مبررًا، لكونه يستند إلى معايير المركزية الأمريكية لما يمكن اعتباره نظرية. لقد كانت التطورات الآسيوية في التفكير بشأن حقل العلاقات الدولية مهمة بالفعل، سواء في حد ذاتها أو في الكشف عن قيود نظريات العلاقات الدولية الغربية، وخاصةً قابليتها للتطبيق في آسيا. لقد ثَبُتَ أن التنبؤات الواقعية بانهيار النظام بعد الحرب الباردة في آسيا كانت خاطئة هناك كما في أي مكان آخر، وقد طورت آسيا أشكالًا من الإقليمية مختلفة تمامًا عن نموذج الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ تفكير حقل العلاقات الدولية الآسيوي الآن في استكشاف الأسباب التي تميز العلاقات الدولية لآسيا عن تلك الموجودة في الغرب.

وفي أماكن أخرى من الأَطْرَاف، لم يكن هناك شيء حاصل يشبه الجهود الصينية لتأسيس مدرسة متميزة، على الرغم من وجود أسس ثقافية مختلفة يمكن استخدامها لهذا الغرض. وقد كان الموضوع الرئيس هو الاندماج في حقل العلاقات

الدولية الخاص بالمَرْكَز، مع محاولة الحفاظ على موقف متميز والتركيز على قضايا السياسة الخارجية المحلية.

3 - 3 - أمريكا اللاتينية

شهد حقل العلاقات الدولية الأكاديمي توسعا كبيرا في أمريكا اللاتينية، ولكنه انجذب على نحو متزايد نحو المَرْكَز من ناحية التفكير في المواضيع المتعلقة بهذا التخصص. فقد عدَّلت دول أمريكا اللاتينية منظور سياستها الخارجية على نحو مختلف لتتوافق مع التغييرات التي عرفها المجتمع الدولي العالمي بعد العام 1989. فعلى سبيل المثال، تجاوز وزير الخارجية البرازيلي لامبريا مفهوم الحرب الباردة المتمثل في «الحكم الذاتي من خلال التبَاعُد»، وصاغ مصطلح «الاستقلال الذاتي من خلال التكامل» من أجل توحيد سياسة حكم كاردوسو (Bernal- Meza, 2016: 8–9). ولم يكن من المستغرب أن تأتي مقاربةٌ أكثر رفضًا للنظام الدولي السائد من فنزويلا بقيادة هوغو شافيز. وقد سلطت فكرة «تأسيس العصيان»، الواردة في وثيقة وزارة الخارجية للعام 2012، الضوء على هيكل القوة المهيمن الذي يتألف من دول خاضعة وأخرى مُخضِعة، وعن إمكانية توقف الأولى عن كونها دولًا خاضعةً وأن تصبح دولة مُخضِعة من خلال الوصول إلى «عتبة السلطة»، وهو مفهوم صاغه سابقًا مارسيلو جولو (Bernal-Meza, 2016: Marcelo Gullo 12–13). لقد سعت مفاهيم أخرى في حقل العلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية إلى إعادة تعريف السياسة الخارجية لدولها في سياق التحول المستمر الحاصل على مستوى القوة العالمية، وخاصة مع صعود قوى جديدة من الأَطْرَاف على المستويين الدولي والإقليمي. ويشار إلى هذا في فكرة «دول الأَطْرَاف الكبيرة» التي طورها صامويل بينيرو غيماريش (Samuel Pinheiro Guimarães 2005)، والتي شملت الصين والهند والبرازيل. وعلى الرغم من أن هذه الدول شهدت صعودا، فإنها استمرت في العمل ضمن «هياكل القوة المهيمنة» القائمة، وذلك بهدف تأمين وضعها ودورها. كان ثمة اهتمام متزايد في المنطقة بفكرة القوة الإقليمية (الشائعة أيضًا في مناطق أخرى من الأَطْرَاف)، والتي استخدمت تحرير الاقتصاد المحلي والعمل متعدد الأطراف

لتشكيل سياستها الخارجية والتحرك في هذا العالم المُعَوْلَم. أخيراً، فإن المفهوم التشيلي لـ «عدم التماثل المزدوج» يعني ضمنيًا العلاقة المتزامنة التي تربط تشيلي بالاقتصادات الرئيسة في العالم، ومع تلك الاقتصادات التي تكون قوتها النسبية أقل على نحو واضح (خصوصا البلدان الشمالية المجاورة، مثل بيرو وبوليفيا) (Bernal-Meza, 2016: 24).

على عكس المفاهيم التي تتمركز حول الدولة الواردة سابقا، فإن فكرة «الواقعية الطرفية»، التي طورها عالم السياسة الأرجنتيني كارلوس إسكودي Carlos Escudé، رأت أن الدعوة إلى الحكم الذاتي، التي شددت عليها دول أمريكا اللاتينية إلى حَد الآن، يجب تقييم منافعها في مقابل تكاليفها. كان كارلوس إسكودي مُدركًا أن التبني غير النقدي للأطر النظرية التي أُنتجت على نحو أساسي في الولايات المتحدة يخدم الأغراض الأيديولوجية للنخب الحاكمة في تلك البلدان. فبينما استُخدمت النظرية الواقعية لتبرير السياسات الخارجية العدوانية تجاه الأَطْرَاف، فقد أدى الاعتماد المتبادل إلى المبالغة في تقدير نطاق عمل تلك الأَطْرَاف. وفي عمل صدر في العام 1995، استشكل كارلوس إسكودي «مغالطة التجسيم» الخاصة بالواقعية الكلاسيكية، أي ميلها إلى اعتبار الدولة كإنسان، مما أدى إلى تأكيدها المصلحة الوطنية والقوة، وتفضيلها لمصالح بعض المجموعات على حساب الآخرين، مع تجاهل مصالح الناس. وبدلاً من ذلك، دافع كارلوس إسكودي عن «مقاربة واقعية تتمركز حول المواطن» (cited in A. B. Tickner, 2003a: 332).

ولخص فلورن فراسون كوينز Florent Frasson-Quenoz رؤيةً لأمريكا اللاتينية إلى العالم تختلف عن رؤية الأوروبيين والأمريكيين، وذلك بناءً على معارضتها المركزية الأوروبية ومحاولتها إعادة تعريف المفاهيم وتأسيسها لكي تتلاءم مع المنظورات الوطنية والإقليمية. وبغض النظر عن أفكار المَرْكَز بشأن التبعية والاستقلالية والميل إلى تبني التنظير الاستقرائي، وجد فراسون كوينز أنه لا توجد مدرسة فكرية خاصة بأمريكا اللاتينية بسبب التقارب الوثيق بين هذه المفاهيم والنظرية الماركسية، وبسبب أيضا أن «الخيارات الأنطولوجية/ المنهجية المختارة في أمريكا اللاتينية لا تختلف عن نظيراتها الغربية» (Frasson-Quenoz, 2015: 72).

4 - 3 - أفريقيا

في أفريقيا، ظل تطوير حقل العلاقات الدولية الأكاديمي ضعيفًا نسبيًا وفقيرا من ناحية المصادر. إذ لم يكن ثمة جهد جاد لإنشاء «مدرسة أفريقية للعلاقات الدولية». وبدلًا من ذلك، كان الجهد الرئيس مُنصبا على تأسيس منظورات ومؤسسات وأصوات أفريقية في حقل العلاقات الدولية العالمي الناشئ، وذلك بناءً على الاعتقاد بأن «الأصوات والمساهمات الأفريقية يجب أن يكون لها صدى عالمي، وأنه يمكن إقحامها في مَرْكَز تخصص العلاقات الدولية» (Bischoff, Aning and Acharya, 2016: 2). لقد استمرت سردية التهميش، وهي موضوع رئيس في حقل العلاقات الدولية الأفريقي، في فترة ما بعد الحرب الباردة. ووفق وجهة النظر هذه، تعمل نظرية العلاقات الدولية التقليدية على تهميش أفريقيا على أساس «الافتراض المتغطرس القائل إنها تفتقر إلى سياسة ذات معنى»، وتستخدم أفريقيا باعتبارها «الآخر المُسَخَّر لبناء الذات الغربية الأسطورية» (Dunn, 2001: 3). وعلى نحو متصل، واصل الباحثون الأفارقة، كمثل أولئك الموجودين في آسيا وأماكن أخرى، تحدي أهمية مفاهيم ونظريات العلاقات الدولية الغربية في أقاليمهم. حيث تم تحدي جدوى مفهوم الدولة كوحدة للتحليل والحدود الوطنية على نحو خاص لعدم عكسها «البنى الحقيقية للسلطة والسيادة والحكم» في أفريقيا، وهي البنى التي تنتمي إلى «أمراء الحرب أو المنظمات غير الحكومية أو المجموعات العرقية» (K. Smith, 2012: 28).

وبدلًا من التركيز على الدولة القومية المصطنعة، دعا باحثو العلاقات الدولية الأفارقة، كما هو مذكور في الفصل السادس، إلى مزيد من الاهتمام بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتحديات المتعلقة بالحوكمة الداخلية وعبر الوطنية التي تواجه القارة. وعلى رغم ذلك، تحذر كارين سميث Karen Smith، وهي باحثة من جنوب أفريقيا، من رفض المفاهيم الغربية تمامًا. مستشهدة في ذلك بالأعمال الأخيرة للباحثين الأفارقة بشأن «القوة الوسطى» و«الدول المعزولة» والمفهوم الجماعي «أوبونتو» (Ubuntu)(*)، حيث تحاجج قائلة:

(*) تعود جذور أوبونتو ubuntu إلى الفلسفة الأفريقية الإنسانية، حيث تعتبر فكرة المجتمع إحدى اللبنات الأساسية للمجتمع. ومصطلح أوبونتو يشير إلى الإنسانية المشتركة، والوحدة، والإنسانية، وأنا وأنت. وكلمة ubuntu هي مجرد جزء من عبارة مقتطفة من لغة الزولو الأفريقية تعني أننا لا نكون بشرا إلا من خلال الإحساس بإنسانية الآخرين. [المترجم].

«لا تحتاج المساهمات النظرية المتأتية من الجنوب العالمي - وفي هذه الحالة من أفريقيا - إلى أن تكون مختلفة جذريًّا عن النظريات الموجودة لكي تشكل تقدمًا من حيث خلق فهمٍ أفضل للعلاقات الدولية. إن إعادة تفسير أو تعديل الأطر القائمة وإدخال مفاهيم جديدة للفهم يحوزان القدر نفسه من الأهمية» (K. Smith, 2017: 1).

لقد اكتسبت مسألة أفريقيا كجهة فاعلة (Bischoff, Aning and Acharya, 2016: 11–17) أهمية أكبر في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ يمكن اعتبارها إجابة أفريقية عن الاهتمام المتزايد لحقل العلاقات الدولية في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا بشأن دور القوى الصاعدة والقوى الإقليمية. ويعرف ويليام براون (2012: 1891) أفريقيا كجهة فاعلة بأبعاد متعددة: «بصفتها فاعلًا دوليًّا جماعيًّا؛ كمجموعة من الدول لها تاريخ مشترك؛ وباعتبارها حضورًا متواصلًا يستخدمه كل من الأفارقة والأجانب في السياسة الدولية». كما يجادل براون (2012: 1902) بأن «التقدير المناسب للجهة الفاعلة يحتاج إلى تحديد كيفية وجود تراكمات الممارسة السابقة في الحقائق اليومية التي تواجه الجهات الفاعلة المعاصرة». وفي الأدبيات المتعلقة بهذه الإمكانية، تُعرَّف الجهة الفاعلة الأفريقية على نطاق واسع لتشمل العناصر المادية والفكرية في العلاقات الإقليمية والدولية، لتغطي المجالات التي تكون فيها مساهمات أفريقيا مرئية وذات صلة على نحو خاص، مثل الإقليمية وإدارة الأمن وعلاقات أفريقيا مع العالم الخارجي. ويشير الباحثون الأفارقة (van Wyk, 2016: 113–17) إلى أمثلة عن الفاعلية الأفريقية، مثل الحملة الدولية ضد الفصل العنصري (التي نجحت في إعلان الفصل العنصري جريمةً ضد الإنسانية)، وإعلان القارة بأكملها منطقةً خالية من الأسلحة النووية وإنشاء الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية، كأمثلة يمكنها أن توفر القيادة في إنشاء أنظمة دولية مثل عملية كيمبرلي Kimberley process بشأن الماس الدموي، وعلى نحو أعم مثل المشاركة الأفريقية في التجمعات غير الغربية أو بين الجنوب والجنوب مثل البريكس BRICS وإبسا IBSA (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا). وعلى عكس الماضي، فإن الخطاب الجديد بشأن صفة الفاعلية الأفريقية ليس خطابا متمحورا على نحو حصري بشأن «الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية». بل إنه يغطي مجموعة من «المساهمات

التي يحدد فيها الأفارقة مصطلحات لأجل فهم القضايا، ويضعون الشروط لطبيعة ونطاق المشاركة الخارجية» (Bischoff, Aning and Acharya, 2016: 1–2). ولا يعتمد المفهوم الجديد للفاعلية الأفريقية حصريًّا على الادعاءات المتعلقة بالتميز الأفريقي أو الاستثنائية الأفريقية.

لقد كانت النزعة الإقليمية أحد الجوانب الرئيسة للفاعلية الأفريقية. فقد أدى إنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، إلى إحياء الاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الأفريقية، وقد تَقَاطع ذلك مع المناقشات العالمية الناشئة لاحقًا بشأن التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية. يسلط الباحثون الأفارقة الضوء على الفاعلية المعيارية والعملية للبلدان الأفريقية من خلال مساهمات القادة والدبلوماسيين الأفارقة، مثل نيلسون مانديلا؛ وثابو مبيكي Thabo Mbeki؛ وأولوسيغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo؛ وبطرس بطرس غالي؛ وكوفي عنان؛ وسالم أحمد سالم؛ ومحمد سحنون؛ وفرانسيس دينق Francis Deng في إنتاج تحول عالمي في الموقف من العقيدة القديمة لعدم التدخل إلى التدخل الإنساني (Adebajo and Landsberg, 2001; Swart, 2016) ومسؤولية الحماية (Acharya, 2013b). وقد كررت هذه الأفكار المقترحات السابقة التي نُوقشت في الفصل السادس، مثل اقتراح نكروما قيادةً عليا أفريقية ودعوة علي مزروعي إلى التدخل الأفريقي الداخلي لتأمين السلام والأمن في أفريقيا. فمحمد سحنون الجزائري، الذي شارك في رئاسة اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (ICISS) التي شكلت فكرة المسؤولية عن الحماية، يدَّعي أنه إلى جانب قاعدة عدم اللامبالاة بالفظائع الجماعية الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ وكذلك «مفهوم السيادة باعتبارها مسؤولية» الذي طوره دينغ الباحث والدبلوماسي السوداني الذي أصبح مواطنًا من جنوب السودان بعد تشكيل ذلك البلد، «شكلت مسؤولية الحماية من نواحٍ عديدة مساهمةً أفريقيةً في حقوق الإنسان» (Sahnoun, 2009). وعلى عكس التجمعات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية، اضطلع الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتدخل جماعي، مما أدى إلى فك الارتباط السابق بمبدأ عدم التدخل. وفي هذ السياق، لم يكن الأفارقة مُتلقين غير فاعلين لهذا المعيار العالمي الناشئ، لكنهم كانوا مُؤَيدين نشطين له. ويحاجج كويسي أنينغ وإيدو أفول

(2016: 120) بأنه على الرغم من الموارد والإرادة السياسية المحدودين لدى بعض البلدان في المنطقة، فإن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أظهروا الفاعلية الأفريقية في الأمن الإقليمي والدولي وكانوا «قادة عالميين في تبني وتفعيل مسؤولية الحماية».

أخيرًا، لقد طُرحت أفريقيا باعتبارها مصدرا للتفكير الجديد أو البديل في حقل العلاقات الدولية، «لخلق لغة جديدة، وطريقة جديدة في التفكير بشأن هذا التخصص المعرفي» (Dunn, 2001: 6). ويذهب بعض الباحثين الأفارقة إلى حد المحاججة بشأن إمكانية وجود أكثر من نظام دولي واحد (Claassen, 2011: 182). وعلى هذا النحو، كان ثمة نقاش بشأن نظرية العلاقات الدولية الأفريقية القائمة على عودة المثقفين الأفارقة إلى الواقع السياسي الأَولي وماقبل الاستعماري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. لكن البعض حذَّر من أَن هذا قد يؤدي إلى «مزيد من التهميش» لأفريقيا (Claassen, 2011: 181). في حين يرى آخرون أن التحدي المتمثل في أبحاث حقل العلاقات الدولية هو إدراك أن هناك عديدا من الاختلاف في أفريقيا، مما يستلزم انتشار العديد من نظريات العلاقات الدولية استنادًا إلى «الطرق المتعددة للتفكير التي يمثلها هذا التخصص، والعمل على التعرف على أبعادها التي لا تُعَد عادة جزءًا من الإطار التحليلي» (Cornelissen, Cheru and Shaw, 2012: 16).

5 - 3 - الشرق الأوسط

في معظم أنحاء العالم العربي، ظل الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية ضعيف التطور إما بسبب الفوضى السياسية وإما السيطرة الاستبدادية. أما خارج العالم العربي، فقد تطور هذا الحقل الأكاديمي على نحو كبير في إسرائيل وتركيا، وحتى إلى حد ما في إيران، غير أنه في تركيا وإسرائيل كان ذلك الحقل متكاملًا إلى حد كبير مع حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز.

وعلى ذلك، رأت فترة ما بعد الحرب الباردة أن الإسلام قد يكون مصدرا غنيًا محتملا لتفكير حقل العلاقات الدولية في المنطقة. فقد ظل الباحثون منقسمين بشأن كيفية «إقحام الإسلام» داخل هذا التخصص. فبعض الباحثين يرفضون

فكرة نظرية العلاقات الدولية الإسلامية باعتبارها نظرية متميزة بسبب موقفها الغامض من مكانة الدولة القومية. إذ يحاجج شهربانو تادجباخش Shahrbanou Tadjbakhsh بأن «النموذج الكلاسيكي لنظرية العلاقات الإسلامية لا ينسجم مع الدول القومية الموروثة التي تشكلت في المنطقة نتيجة للاستعمار والتحديث». ومن ثم، فإن الإسلام قد «بَنَى رؤيته الخاصة للعلاقات الدولية... إن الإسلام كرؤية للعالم، باعتباره متغيرا ثقافيا ودينيا وفكريا، سعى إلى أساسٍ مختلف للحقيقة والحياة الجيدة التي يمكن أن تقدم بدائل لنظرية العلاقات الدولية الغربية» (Tadjbakhsh, 2010: 174). علاوة على ذلك، يجب أن يُنظر إلى نظرية العلاقات الدولية الإسلامية على أنها «نظرية نسقية، لا تتعلق بكيفية تفاعل الدول بعضها مع بعض أو كيفية تأثير النظام في الدولة، ولكنها... تمثل بالأحرى مفهومًا للنظام العالمي الذي يركز على العلاقات بين المسلم/ العربي وغير المسلم/ العربي وكيف ينبغي ترتيب هذا العالم». إذ تختلف الرؤية الإسلامية للعالم كثيراً عن المفاهيم المعاصرة الموجودة في حقل العلاقات الدولية بحيث لا يمكنها أن تنسجم مع النظريات الموجودة. ومن ثم يجب التعامل مع الإسلام «كنموذج فكري خاص للنظرية الدولية» (Turner, 2009).

ولكن على الرغم من هذا الارتياب، فإنه من الممكن ربط الإسلام بمفاهيم حقل العلاقات الدولية وتوظيف الرؤية الإسلامية للعالم من أجل بناء نظرية إسلامية للعلاقات الدولية - وهي نظرية مبنية على «قوة الأفكار مثل الإيمان؛ والعدالة؛ والسعي نحو الحياة الجيدة؛ والأخلاق الدينية، في مقابل السعي وراء المصالح المادية والسلطة في حد ذاتها» (Tadjbakhsh, 2010: 191). يحاجج شهربانو تادجباخش، الباحث الإيراني في فرنسا، بأن نظرية العلاقات الدولية الإسلامية يمكن أن تستند إلى مصادر كلاسيكية مثل القرآن والحديث والسنة والاجتهاد، وإلى الأصولية والحداثة وكلاهما رجعي ودفاعي؛ وإلى أسلمة المعرفة «كطريق ثالث» بين الأصولية والحداثة (Tadjbakhsh, 2010: 176–7). ففي حين تُصوَّر الفلسفة الإسلامية في الغرب على أنها غير عقلانية، فإن فكرة الاجتهاد تُمثَّل كجزء من «اللاهُوت الإسلامي العقلاني»، والذي ينص على أنه «لا يمكن استيعاب فكرة الله إلا من خلال العقل البشري الفردي المجرد» (Tadjbakhsh, 2010: 178).

ففي الماضي، كان الفلاسفة المسلمون من أمثال الكندي (800-873)؛ والرازي (865-925)؛ والفارابي (873-950)؛ وابن سينا (980-1037)؛ وابن رشد (1126-1198)؛ والزهراوي (936-1013) يتعارضون مع «الاعتقاد الكاثوليكي في سلطة الإله» السائد، وشددوا على «مركزية الفرد» (J. M. Hobson, 2004: 178–80).

إن الإسلام ليس المصدر الوحيد المحتمل لتطوير مفاهيم ونظريات حقل العلاقات الدولية المحلي في الشرق الأوسط. فهذه المنطقة يمكنها أن تحذو حذو الصين والهند، فضلا على الغرب، في النظر إلى الحضارات الكلاسيكية، بما في ذلك المصرية والسومرية والفارسية، كأساس لاستخلاص نظريات للعلاقات الدولية. إذ لايزال يتعين استغلال هذه الإمكانات، ودراسة ديبلوماسية العمارنة(*) من خلال توظيف نظرية العلاقات الدولية (Cohen and Westbrook, 2000; Scoville, 2015) يُعَد مثالًا واعدًا لمثل هذه الجهود.

لقد تطور حقل العلاقات الدولية الأكاديمي بقوة في تركيا. فبينما كانت هذه الدولة تركز في وقت سابق على تدريب صانعي السياسات والديبلوماسيين على حساب تطوير النظرية والتنظير (Aydinli and Mathews, 2009: 209; Turan, 2017: 2)، وجد الباحث سيشكين كوستيم (2015: 59) أن دراسة حقل العلاقات الدولية في تركيا كانت تبتعد عن هيمنة مقاربات التاريخ الديبلوماسي متوجهة «نحو تبني النقاشات النظرية الكبرى في المجال الواسع لحقل العلاقات الدولية». وتأثر نمو حقل العلاقات الدولية بتأثير الدولة التركية التي تسعى إلى الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، والتي تستضيف المؤتمرات المنعقدة من قبل الجمعيات الدولية، مثل اللجنة العالمية للدراسات الدولية. وثمة اهتمام متزايد بالإقليمية وتحول القوة العالمية، حيث يُدرَّس دور القوى الصاعدة مثل تركيا نفسها. وعلى ذلك، لايزال كثير من حقل العلاقات الدولية التركي يركز في الأغلب على مختلف الجوانب الإقليمية والمواضيعية لعلاقات تركيا الخارجية، مع وجود القليل من الرؤى النظرية الأصلية (Köstem, 2015: 62)، وقد أحرز القليل من التقدم في اقتحام «النظريات الكبرى للعلاقات الدولية» (Turan, 2017: 3). وعلى ذلك، وكما هو الحال مع الصين،

(*) هي حقبة من حقبات تاريخ المملكة المصرية القديمة، ترجع فترة هذه الحقبة من القرن الـ 15 إلى القرن الـ 13 قبل الميلاد. [المحرر].

أحدث عدد من الباحثين الأتراك الذين يعملون داخل البلاد وخارجها تأثيرات وسمعة دولية كبيرة، وكانوا جزءًا مهمًا من تكامل حقل العلاقات الدولية بين المَرْكَز والأَطْرَاف. وهؤلاء يشتملون على: بهار روميليلي (Bahar Rumelili 2004) بشأن الهوية؛ وعائشة زاراكول (Ays ̧e Zarakol 2011, 2014) (التي تُدرِّس الآن في كامبريدج) بشأن الوصم؛ وطوران كاياوغلو (Turan Kayaoglu 2010a) بشأن نقد «المركزية الويستفالية الأوروبية» وخارج الحدود الإقليمية (Kayaoglu, 2010b)؛ ونوري يوردسيفر (Nuri Yurdusev 2003, 2009) بشأن المدرسة الإنجليزية؛ وبينار بيلجين (Pinar Bilgin 2004a, b, 2008) بشأن دراسات ما بعد الاستعمارية والنسوية والأمن.

6 - 3 - روسيا وشرق أوروبا ووسطها

كما لُوحظ في الفصل السادس، كان لتطور حقل العلاقات الدولية في الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية خلال الحرب الباردة سمات مشابهة لتلك الموجودة في كل من المَرْكَز والأَطْرَاف، ولكن القيود السياسية التي فرضها الشيوعيون كانت على نحو خاص شبيهة بتلك التي سادت في دول الأَطْرَاف الاستبدادية. ومع سقوط الشيوعية وجد مجتمع حقل العلاقات الدولية في المنطقة مساحة أكبر للتعامل مع مجموعة واسعة من الموضوعات والنظريات. ففي روسيا كان هذا التوسع الذي شهده الحقل واضحًا في الاهتمام بـ «العولمة... الجوانب القانونية والاقتصادية للنشاط الدولي لمناطق روسيا؛ التحديات والتهديدات الجديدة؛ التكامل الأوروبي وما إلى ذلك من المواضيع» (Lebedeva, 2004: 278). ومن الناحية النظرية، وجدت كل من الليبرالية والبنائية موطئ قدم لها هناك، وظلت الواقعية مؤثرة للغاية وتحولت إلى اهتمام قوي بالجغرافيا السياسية. وكمثال على ذلك، فقد وجدت أطروحة هنتنغتون Huntington بشأن «صدام الحضارات» صدى أكبر في روسيا أكثر مما وجدته أطروحة فوكوياما بشأن «نهاية التاريخ» (Lebedeva, 2004: 275). إن التعددية القطبية الناشئة، والتي يمكن لروسيا من خلالها استعادة هويتها كعضو قديم في نظام القوى الكبرى الأوروبية، قدمت طريقة لإبراز هويةٍ روسيةٍ متميزةٍ في مواجهة الغرب. وفي حين قَبِلَ بعض

الباحثين الروس أهمية نظرية العلاقات الدولية الغربية، اعتقد البعض الآخر أنها بحاجة إلى تفسير وفقًا للتقاليد والظروف والهوية الروسية. لقد سعى بعض باحثي حقل العلاقات الدولية الروس إلى استخدام تعددية الأقطاب والحضارات كأساس لتطوير مقاربة روسية «غير غربية» تجاه العلاقات الدولية، أو حتى مدرسة لحقل العلاقات الدولية (Makarychev and Morozov, 2013: 329, 335)، وهذا يشبه إلى حد ما ظهور «المدرسة الصينية للعلاقات الدولية» التي نُوقشت سابقًا، ولكنها كانت مدرسة أقل نجاحًا. إن الخطاب الحضاري والجيوسياسي الصاعد في حقل العلاقات الدولية الروسية يقطع كلا الاتجاهين، ويخلق في الوقت نفسه أساسا لمقاربة روسية متميزة ولكنه يمنع أيضًا من تطوير أجندة عالمية أوسع في أبحاث حقل العلاقات الدولية (Makarychev and Morozov, 2013: 339). وقد لُخِّص التوتر الكبير القائم داخل مجتمع حقل العلاقات الدولية الروسي على نحو مناسب من طرف أندريه ماكاريشيف Andrey Makarychev وفياتشيسلاف موروزوف (Viatcheslav Morozov 2013: 345):

«يتميز المجال التخصصي لحقل العلاقات الدولية في روسيا بوجود فجوة واسعة بين الباحثين الذين يتعاملون مع روسيا كحالة تحكمها القوانين العامة للتحديث والانتقال إلى الديموقراطية، وزملائهم من الباحثين الذين يصرون على أن مكانة روسيا فريدة من نوعها إلى درجة أنها تتطلب تطوير منصة نظرية مختلفة نوعيا. وفي التحليل الأخير، نتج هذا الانقسام من جراء تسييس الخطاب الأكاديمي، الذي أصبح يتمحور بشأن مفهوم الهوية».

بالمقارنة مع تحوله الداخلي نسبيًا في روسيا، كان حقل العلاقات الدولية في دول أوروبا الشرقية والوسطى في مرحلة ما بعد الشيوعية أكثر تطلعًا إلى الخارج، وخاصة تجاه الغرب الليبرالي، وذلك بمساعدة دخول عديد من الدول إلى حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وعلى رغم أن جمعية أوروبا الوسطى والشرقية للدراسات الدولية التي أُنشئت حديثًا مع منشورها الرئيس «مجلة العلاقات الدولية والتنمية» قد أنشأت نقطة محورية لأبحاث حقل العلاقات الدولية داخل المنطقة، فإن أبحاثها تأثرت على نحو كبير بالنظريات والأبحاث الغربية وكذلك بالدعم المالي الغربي (Drulák, Karlas and Königová, 2009: 243). وبغض النظر عن هذا الدعم

الخارجي، أو ربما بسببه، ظلت حالة حقل العلاقات الدولية في المنطقة متخلفة من حيث النظرية والمنهج. وربما أدى الاعتماد الخارجي دورًا - على عكس روسيا – في عدم تطور أبحاث حقل العلاقات الدولية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، أي أنه لم يسهم في تطوير «أي مفاهيم أو منظورات عامة مناسبة من شأنها أن تشير إلى السياق المحلي» (Drulák, Karlas and Königová, 2009: 258).

خلاصات

استنادًا إلى المناقشة التي تمت في الفصول 2 و4 و6 و8، يمكن إجراء ثلاث ملاحظات ختامية بشأن تطور تفكير حقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف: بشأن التنوع الإقليمي؛ وبشأن ضعف نسبية التطور النظري للحقل؛ وبشأن النشاط البحثي/ الأكاديمي.

أولًا، ثمة قدر كبير من التنوع قائم بين الأقاليم وفي داخلها. إنه لمن المتوقع حدوث تباين بين الأقاليم، وذلك نظرًا إلى اختلاف تاريخها الجغرافي والثقافي والسياسي. وفي الواقع، يمكن القول إن تفكير حقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف يعكس في المقام الأول سياقًا إقليميًا أو محليًا. فقد أكدت مناطق مختلفة على سرديات مركزية مختلفة: على سبيل المثال، التبعية والهيمنة والاستقلالية لأمريكا اللاتينية؛ التهميش وصفة الفاعلية لأفريقيا؛ والماضي الحضاري والإذلال الاستعماري لآسيا. فبالنسبة إلى الشرق الأوسط (باستثناء إسرائيل)، كان الإسلام مَحط تركيز إضافي، وإن كان مرتبطًا بكل من الحضارات السابقة والظروف السياسية السابقة في المنطقة. وفي حين أن العلاقات الدولية في آسيا تتطلع الآن على نحو متزايد إلى العودة إلى المكانة والقوة، فإن هذا لا ينطبق على الشرق الأوسط العربي، مما يعكس حالة التنمية الاقتصادية والقوة الإستراتيجية الضعيفة فيه. إن التنوع داخل الإقليم كان تنوعًا على طول الخطوط الوطنية ودون الإقليمية. ويبدو أن حقل العلاقات الدولية يُعَدُّ أكثر تقدمًا في الصين والهند، وكذلك في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وتركيا. كما يُظهر إقليم جنوب شرق آسيا اختلافات وطنية أكبر؛ حيث إن سنغافورة تتقدم بلا شك مقارنة بجيرانها، لكن ماليزيا وتايلند وإندونيسيا والفلبين تشهد أيضًا زيادة في

الاهتمام بهذا التخصص المعرفي. وفي الشرق الأوسط، يبدو أن مقاربات وطنية مميزة إلى حد ما بدأت تظهر في إيران وتركيا، خاصة بشأن موضوع الإسلام.

ثانيًا، مع استثناءات قليلة أبرزها يتأتى من الصين وتركيا، لايزال العمل النظري شَحِيحًا. فأمريكا اللاتينية لم تتابع حقًا مساهمتها النظرية المبكرة والمتميزة لنظرية التبعية، على رغم أن التفكير في حقل العلاقات الدولية في معظم العالم غير الغربي كان نظريًّا عند نشأته. وفي كثير من الحالات، بدأت دراسات العلاقات الدولية بهدف تدريب الديبلوماسيين. وعندما كانت ثمة أفكار نظرية، خاصة عندما يأخذ المرء تعريفًا واسعًا للنظرية، فقد مرت هذه الأفكار من دون أن يلاحظها أحد في الغرب لأنها لم تكن تتعلق بمفاهيم ومفردات حقل العلاقات الدولية الغربي (بما في ذلك مصطلحات مثل الواقعية؛ والمثالية؛ والليبرالية؛ وتوازن القوى؛ والمعضلة الأمنية). علاوة على ذلك، فإن عديدا من الباحثين من الجنوب العالمي الذين أسهموا في حقل العلاقات الدولية يقيمون أساسا في الغرب. أما نظرية ما بعد الاستعمارية، التي يعتبرها البعض خليفة لنظرية التبعية وأن كتابها الرئيسين هم باحثون من الجنوب العالمي (على الرغم من أن كثيرين منهم في الغرب)، فلم تُعَد نظرية سائدة في مَرْكَز حقل العلاقات الدولية، على الرغم من أنها تُتداول الآن بقوة متزايدة في المناقشات النظرية الحاصلة في الغرب، كما بات لها وجود ملحوظ في نصوص حقل العلاقات الدولية الرئيسة خلال الآونة الأخيرة. بيْد أن دراسات حقل العلاقات الدولية في الجنوب العالمي كانت في الأغلب مدفوعة بالأحداث الجارية والمخاوف المتعلقة بالسياسات والمعرفة النظرية التطبيقية. إذ تظهر جميع أقاليم الأَطْرَاف ارتباطًا وثيقًا بالسياسة والتطبيق العملي. وفي حين أن البعض في الغرب يأسف للانقسام الأكاديمي والسياسي الحاصل في حقل العلاقات الدولية، فقد يكون العكس صحيحًا في العديد من مناطق العالم الثالث، ولا سيما في آسيا (Acharya, 2014d). وعلى الرغم من بعض الاستثناءات الملحوظة، لاتزال الأَطْرَاف تمثل إلى حد كبير مُسْتَهْلِكًا لنظريات العلاقات الدولية الغربية.

إن أحد الانتقادات المألوفة لنظرية العلاقات الدولية غير الغربية هو أنها لم تستطع تجاوز النظريات والمناهج الغربية الحالية، ولكنها تُقحم على نحو بسيط الثقافة الأصلية وصِفَةَ الفاعلية المحلية في مفاهيم وتصنيفات حقل العلاقات

الدولية الحديثة والمشتقة من الغرب. غير أن نشر نظرية العلاقات الدولية الغربية في العالم غير الغربي نادرًا ما يطرح إشكالية التبني الكامل لتلك النظريات. وبدلًا من ذلك، فإن حقل العلاقات الدولية على نحو عام، والنظرية على نحو خاص، يتقدمان من خلال عملية «التوطين/ التبيئة» (Acharya, 2004, 2009)(*)، حيث يختار العلماء المحليون الأفكار والمفاهيم الأجنبية أو يعدلونها أو يكيفونها لكي تتلاءم مع الحاجة والسياق المحليين (الوطني والإقليمي). وتُرصد عملية أخرى ذات صلة في مفهوم التبعية المعيارية، إذ يزاوِج باحثو الجنوب العالمي بين المفاهيم الثقافية والسياسية الأصلية مع المفاهيم المستوردة وذلك لمنحها تأطيرًا أكثر شمولية (Acharya, 2011b). وهذا لا يفسر فقط الاختلافات القائمة في «التحولات النظرية» التي توجد بلا شك ضمن الأقاليم المختلفة، ولكنه يقدم أيضًا مساهمة مهمة أو «فاعليةً» للأطراف تُسهِمُ في انتشار حقل العلاقات الدولية حول العالم: وهو ما يمثل مسارًا حاسمًا لبناء حقل علاقات دولية عالمي. وكما استنتج كل من تكنر وويفر (2009c:338) فإنه «من الواضح أن حقل العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم يتشكل من قِبَل حقل العلاقات الدولية الغربي. وعلى ذلك، فإن الوضع بالتأكيد لا يمثل حالة «تطابق» أو «تماثل» على وجه التحديد لأن حقل العلاقات الدولية الغربي يُتَرْجَمُ إلى شيء مختلف عندما ينتقل إلى الأَطْرَاف».

وهذا يعني أن الأعمال النظرية في الأَطْرَاف لا تمثل تبنيًّا شاملًا للنظريات الغربية من ناحية، ولا رفضًا صريحًا أو الدعوة إلى بداية جديدة تمامًا من ناحية أخرى. إذ تنجز تلك الأعمال مع عمليات تبيئة/توطين وتفريع وتهجين نظرية العلاقات الدولية في العالم غير الغربي كما يحصل مع باحثي الجنوب العالمي، إذ تبدو المفاهيم الغربية لهم في البداية ذات صلة وحتى جذابة، ثم سرعان ما يشعرون بخيبة الأمل من مركزيتها الأوروبية. ويفسر هذا سبب ظهور الكثير من التفكير والممارسات غير الغربيين في حقل العلاقات الدولية على أنها هجينة (A. B. Tickner, 2009: 33) أو، بتعبير بيلجن (2008: 19–20)، تَظْهَرُ على أنها تُكَوِّنُ

(*) نحن نفضل كلمة توطين على كلمة «الترجمة» التي لا تنقل من هو المترجم، أي الفواعل المحلية، وعلى كلمة vernacularisation، والتي تعني تحويل اللغة الرسمية إلى اللهجة العامية، التي تركز على اللغة بدلا من الجوهر. [المؤلفان].

«تقريبًا الشيء نفسه ولكن ليس تمامًا» من حقل العلاقات الدولية الغربي. وفي حين أنها غير كافية لمواجهة التصور القائل إن الجنوب العالمي هو مُسْتَهْلِكٌ لنظريات العلاقات الدولية المُنْتَجَة في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة، فقد أسهمت عمليات التبيئة/ التوطين هذه في تحول نظري متزايد في الجنوب العالمي وفي تبرير مناشدات بعض الباحثين من بلدان الجنوب (Bilgin, 2008; K. Smith, 2012: 28–9) بعدم تجاهل أو استبعاد أهميتهم.

لقد ناقشنا مزايا (التعبئة) وعيوب (ضيق الأفق، استحواذ الدولة) «المدارس الوطنية» لحقل العلاقات الدولية في عديد من الأماكن (Acharya and Buzan, 2007a). إن الشاغل الرئيس لأي مدرسة وطنية هو ما إذا كان يمكنها «تجاوز ضيق التفكير» (Acharya, 2014c)، أي السفر خارج السياق الوطني أو الإقليمي الذي انبثقت منه في المقام الأول، تمامًا مثل ما فعلت المدرسة الإنجليزية ومدرسة كوبنهاغن (نظرية الأمننة ومركبات الأمن الإقليمي). وإذا كانت «المدارس» مفيدة فقط لشرح التطورات المتعلقة ببلد أو إقليم معين، فإن انتشارها ينطوي على مخاطر أكبر لتجزئة هذا التخصص المعرفي. إن هذا يُشكل في الواقع تحديا كبيرا لتطوير حقل العلاقات الدولية العالمي انطلاقا من التفكير والمصادر المحليين. وكما أوضحنا، فإن بعض العلماء الصينيين البارزين يواجهون هذا التحدي، الذي يجب أن يكون ذا أهمية كبيرة لنظرائهم في آسيا ومجتمع حقل العلاقات الدولية الأوسع. إن هذا لا يعني أن حقل العلاقات الدولية الغربي وغير الغربي/ التقليدي والعالمي متعارضون، بل يعني أنهم متقاربون ويعزز كل منهما الآخر. وهذا يتماشى مع العنصر الأساسي لحقل العلاقات الدولية العالمي من حيث إنه لا يحل محل نظريات العلاقات الدولية الحالية ولكنه يسعى إلى إثرائها بضخ مزيد من الأفكار والممارسات المُتَأَتِّية من العالم غير الغربي.

ثالثًا، كان مفكرو حقل العلاقات الدولية القادمين من الأَطْرَاف في كثير من الأحيان باحثين نشطاء. إذ لم يسهموا فقط في نقد الإمبريالية أو الاستعمارية، مثل نظرية الاستنزاف لناوروجي؛ أو أطروحة جيمس بشأن إنهاء استعمار جزر الهند الغربية البريطانية؛ أو تنظيم حركات مناهضة للاستعمار على أساس وطني أو إقليمي (أطروحة غارفي بشأن النزعة الوحدوية الأفريقية هي مثال رئيس على

ذلك). بل أسهموا أيضا في نقد الفكر الغربي، بما في ذلك الأيديولوجية الماركسية التي كانت تيارًا قويًّا داخل كل من العالم الاستعماري والمستعمرات السابقة لأمريكا اللاتينية. ومن الأمثلة على أولئك الذين تحدوا الماركسية وعدلوها على المستوى الفكري، هنالك المفكرون البيروفيون هيا Haya وماريتيغي Mariátegui؛ والمفكر جيمس من ترينيداد؛ والمفكر مانابيندارا ناث روي Manabendra Nath Roy من الهند. كما أن بعضا من مفكري الأَطْرَاف رفضوا الشيوعية، حيث يعتقد غارفي أن الشيوعية كانت أكثر فائدة للعرق الأبيض الذي سيستخدم السود للحصول على السلطة. ولم يعتقد جيمس أن الحركة القومية السوداء كانت بحاجة إلى الدور الطليعي لحزب تروسكي لأنها كانت مُنَظمة على نحو أفضل وعلى نحو مستقل عنه. ولم يكن علي مزروعي يرى الشيوعية حليفًا للقومية والتقدم.

جمع عديد من هؤلاء المفكرين على نحو مباشر بين النشاط السياسي والقيادة مع الاستكشافات والتحليلات الفكرية. حيث ينتمي غارفي وجيمس ورودني إلى فئة الباحثين الناشطين على غرار مهاتما غاندي؛ وخوسيه ريزال؛ وجمال الدين الأفغاني؛ وليانج كيتشاو؛ وسون يات سين وغيرهم في حقبة سابقة. وفي فئة الباحثين-القادة، يمكن للمرء أن يضع إريك ويليامز Eric Williams من ترينيداد؛ وتشيدي جاغان Chedi Jagan من غويانا (الذي تبنى فكرة النظام الإنساني العالمي)؛ وميخائيل مانلي Michael Manley من جامايكا (الذي دافع عن الاشتراكية الديموقراطية). لقد شكل هؤلاء الباحثون-القادة أشباهًا لنهرو وغيره من القادة المفكرين السابقين. وكانت هناك أيضًا حالات عديدة للمفكرين الذين أثروا في القادة، مثل جيمس ونكروما، ومزروعي مع نيريري، وعلاقة طاغور مع غاندي.

ثمة جانب آخر لهذه المجموعة يتمثل في طبيعة وتأثير تفكيرهم العابر للحدود الوطنية، والحركات التي قادوها. لقد تفاعلوا وتعلموا بعضهم من بعض، كما انخرطوا في مناقشات وخلافات مثيرة. فقد كان روبرت جيمس وجورج بادمور أصدقاء خلال مرحلة الطفولة وشركاء في الكفاح ضد الاستعمار وتأثروا بكتابات غارفي. وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، اختلف غاندي ووليام دو بويز بشأن فائدة اللاعنف كمقاربة لمناهضة للاستعمار. وفي عشرينيات القرن الماضي، اختلف هيا وماريتيغي بشأن مقاربة «الجبهة المتحدة» (التي تجمع جهود

القوى الثورية والبرجوازية المتعاطفة) وما إذا كانت الرأسمالية ستكون المرحلة النهائية أو الأولى من الاستعمار في العالم غير الأوروبي. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي، رفض دو بويز قومية غارفي السوداء لكونها كانت متطرفة للغاية، وهو ما يرقى إلى امتياز أن السود لا يمكن أن يكونوا متساوين مع البيض، بينما كان غارفي يشك في قرب دو بويز من العرق الأبيض وحُكم عليه بأنه متحيز ضده بسبب تنشئته الكاريبية. وفي العام 1970، ناقش علي مزروعي مع رودني فوائد الاستعمار، خاصة اللغة الإنجليزية، بالنسبة إلى الشعوب الأصلية.

وفيما يتعلق بالحركات التي قادها هؤلاء المفكرون، يمكن التطرق إلى بعض الأمثلة الرئيسة. فقد أطلق غاندي أفكاره وحملته المناهضة للاستعمار في جنوب أفريقيا، قبل الانتقال إلى الهند. وقد جمع المؤتمر الدولي الأول لمناهضة الإمبريالية والاستعمار، الذي عُقد في بروكسل في العام 1927، العديد من القادة المناهضين للاستعمار، ومن بينهم نهرو من الهند، ومحمد حتا من إندونيسيا (نائب رئيس الدولة بعد ذلك)، وممثلو المؤتمر الوطني الأفريقي وحركة نجم شمال أفريقيا الجزائرية الثورية. وقد حضر مؤسس حزب الكونغرس الهندي، ناوروجي، المؤتمر الأفريقي الأول في لندن في العام 1900. وكان مانابندرا ناث روي الهندي هو مؤسس الحزب الشيوعي المكسيكي. وقد تفاعل العديد من المفكرين الكاريبيين والأفارقة بعضهم مع بعض ليس فقط في تلك المناطق، ولكن أيضًا في أوروبا و/أو الولايات المتحدة، حيث درسوا وعملوا هناك أحيانًا.

وبينما تلقى عديد من هؤلاء المثقفين تعليمهم في الغرب، ودرس بعضهم في جامعات النخبة مثل أكسفورد؛ وكلية لندن للاقتصاد؛ وجامعة هارفارد، كان تفكيرهم وكتاباتهم تركز دائمًا على ظروف المكان وظروف الأصل. لقد تأثرت أفكارهم بالتفكير الغربي، لكنهم غالبًا ما رفضوا هذا التفكير أو كيفوه مع سياق واحتياجات المجتمعات التي أتوا منها. خلال إعادة بناء تاريخ حقل العلاقات الدولية، لا نحتاج إذن إلى النظر إلى الماضي فقط، ولكن نحتاج أيضًا إلى النظر في تاريخ الحقل على نطاق أوسع. وبسبب الضعف المؤسسي والتطور الأكاديمي المتأخر في معظم دول العالم الثالث، فإن تفكير حقل العلاقات الدولية كان يضطلع به المثقفون العامون والقادة السياسيون أكثر بكثير مما كان يضطلع به الأكاديميون.

وكان الأمر نفسه ينطبق على تفكير حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حيث، كما أوضحنا ذلك من قبل، أصبح حقل العلاقات الدولية حقلا أكاديميًا في الأغلب بعد العام 1945. وليس من المستغرب أن يكون ثمة انفصال في التوقيت التطوري لتفكير حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز والأَطْرَاف، وهذا لا يُعَدُّ سببًا لاستبعاد تفكير حقل العلاقات الدولية في الأَطْرَاف من تاريخ هذا التخصص المعرفي.

9

النظام العالمي مابعد الغربي: تعددية عميقة

> «قد يستمر الاستياء التاريخي ضد الغرب فترةً طويلة قد تضاهي طول فترة الهيمنة الغربية، وإذا حدث ذلك فسوف يُضعف فرص الإدارة الملائمة لمشاكل المصير المشترك على المستوى العالمي»

مقدمة: المجتمع الدولي العالمي في تحول/أزمة

في الفصل السابع ناقشنا أنه منذ نحو العام 2008، بدأ المجتمع الدولي العالمي على نحوٍ واضح في التحرك نحو الانتقال من الصيغة الأُولَى والصيغة الأُولَى المُعَدلة التي كان يهيمن عليها الغرب، إلى الصيغة الثانِية للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي. لقد بينا كيفية توسع المَرْكَز في علاقته مع الأَطْرَاف حيث بدأت الدول النامية الكبيرة مثل الصين والهند في الاضطلاع بأدوار القوى الكبرى. وكانت الثروة والقوة والسلطة الثقافية تتقسم مبتعدةً بذلك عن المَرْكَز الغربي القديم واليابان. وقد تزامن ذلك مع تراجع مطرد لمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة من حيث القدرة المادية والمكانة والسلطة

الفكرية. لقد كان المشروع الليبرالي الذي قَدَّم منذ فترة طويلة أسطورة غائية لهيمنة الغرب على نحوٍ عام والولايات المتحدة (والأطراف الإنجليزية) على نحوٍ خاص، يعيش أزمة عميقة نتيجة الركود الكبير الذي بدأ في العام 2008؛ والتصويت لترامب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في العام 2016. وعلى رغم ذلك، بينما أصبحت ديناميات المَرْكَز أكبر وأكثر هيمنة في المجتمع الدولي العالمي، وصارت تلك الخاصة بالأَطْرَاف أصغر وأضعف، كان كل من المَرْكَز والأَطْرَاف ينخرطان على نحوٍ متزايد ضمن مجموعة من المصائر المشتركة التي تمثل تهديدا بالنسبة إلى الجميع. وقد نشأت كل هذه التغييرات من جراء العمل المستمر للمسارات العميقة التي أطلقتها ثورات الحداثة التي نوقشت في الفصل الأول. في الأساس، كان التفاوت الكبير في التنمية الذي نشأ في ذلك الوقت قد بدأ الآن بالتآكل خاصة مع صعود البقية، وكان التقارب الكبير الحاصل بين أجزاء العالم يتسارع حتى وصل إلى مستويات غير مسبوقة من الترابط العالمي. يبدو أنه ليس هنالك شك في أن التغييرات الحاصلة من هذا النوع على مستوى المجتمع الدولي العالمي، لن تؤدي فقط إلى إنشاء مجتمع دولي عالمي أكثر تعددية (تعددية بمعنى انتشار أوسع ليس فقط للثروة والقوة، ولكن أيضًا للسلطة الثقافية)، بل ستؤدي أيضًا إلى تحدي وتغيير طبيعة الحوكمة العالمية وإدارة القوى الكبرى.

في هذا القسم نتناول بالتفصيل مسألة الانتقال/ الأزمة، ثم نراجع المصطلحات والمفاهيم التي يمكن للمرء من خلالها استيعاب طبيعة المجتمع الدولي العالمي الناشئ في مرحلة ما بعد الغرب. ويوضح القسم التالي الافتراضات بشأن سبع سمات هيكلية رئيسة للمجتمع الدولي العالمي الناشئ والأسباب المنطقية التي تدعم هذه الحجة. ويقدم القسم الثالث بعض التنبؤات المحددة التي تتطلع إلى المستقبل، وتحليلًا لبعض السمات والديناميات الهيكلية الرئيسة للمجتمع الدولي العالمي في فترة ما بعد الغرب. فيما تشير الاستنتاجات في الأخير إلى نطاق فاعلية الأخير.

حتى قبل الاضطرابات التي أحدثها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ووصول ترامب إلى سدة الحكم في العام 2016، كان ثمة شعورٌ واسع النطاق بأن المجتمع الدولي العالمي كان يعيش فترة انتقالية كبيرة، أو حتى أزمة، خاصة مع كون النظام الغربي الطويل الأمد صار محاصرا من عدة اتجاهات مختلفة

(Zakaria, 2009; Kupchan, 2012; Acharya, 2014d; Buzan and Lawson, 2015a, b ; Stuenkel, 2016). إن صعود الصين والهند و«البَقِيَّة» يؤدي على نحوٍ مطرد إلى تآكل الهيمنة النسبية للغرب، سواء على الصعيد المادي أو الفكري. ويُعَدُّ هذا مسارًا عميقًا ومستمرًا لإعادة تعريف هيكل وتوزيع القوة والسلطة داخل المجتمع الدولي العالمي، حيث بدأ هذا المسار مع صعود اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، ليعكس التكيف الناجح لثورات الحداثة داخل عديد من الدول والمجتمعات. وفي حين أن إنهاء الاستعمار أزال الجانب السياسي للنظام الاستعماري الغربي، فإن صعود البقية أدى على نحوٍ مطرد إلى تراجع بنية المَرْكَز - الأَطْرَاف الاقتصادية والثقافية. في الوقت نفسه، أصبح الإرهاب العابر للحدود والهجرات الجماعية والاتصالات الجماعية تشكل على ما يبدو هجمات دائمة على النظام الإقليمي والسياسي في فترة ما بعد الاستعمار. ففي أجزاء كثيرة من الأَطْرَاف، أصبحت تلك الظواهر تهدد دولة ما بعد الاستعمار (على نحوٍ واضح في الشرق الأوسط وأفريقيا)، وفي المَرْكَز صارت تلك الظواهر تهدد المجموعة الطويلة الأمد من النظم الأساسية - السيادة، والإقليمية، والقومية - التي تجعل من الدول أعضاءً في المجتمع الدولي العالمي.

كانت مجموعة النظم تلك مهددة أيضًا من قِبل الرأسمالية الليبرالية الجديدة المعولمة التي كانت المنتصر الأكبر في الحرب الباردة، ولكن يبدو أن ذلك الانتصار يعيش الآن في أزمة كبيرة. إذ تقوض اللامساواة شرعيته السياسية، وتعمل العولمة والتشغيل الآلي على التراجع عن النماذج الخاصة بتوزيع الثروة من خلال التوظيف الجماعي. تُهدد هذه الأزمة المزدوجة الاستقرار السياسي الذي كان بمنزلة المحرك الأساسي للثروة والقوة، والذي دفع العالم نحو التقدم طوال القرنين الماضيين. إن إدمان الرأسمالية على النمو باعتباره شرطا ضروريا لجعل عدم المساواة مقبولاً يرتبط أيضًا بالأزمات البيئية التي يبدو أنها تلوح في الأفق القريب، مما يهدد ظروف العمل الأساسية لجميع المجتمعات البشرية. كما يرتبط ابتكار الرأسمالية الدؤوب بالطرق المتعددة والمعقدة التي تُغَيِّرُ بها الإنترنت العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع والاقتصاد، والتي يقوم عليها النظام الحالي. وعلى نحوٍ تراكمي، أصبح النوع البشري المترابط على نحوٍ متزايد على كوكب أكثر كثافة من أي وقت

مضى، وصار يواجه مجموعة متنوعة من قضايا المصير المشترك المتفاقمة التي تتراوح من تغير المناخ والأمراض العالمية؛ مرورا بالإرهاب والتهديدات المتعلقة بالإنترنت؛ ووصولا إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي والمحيط الحيوي. وعلى الرغم من أن خطر الحرب بين الدول صار أقل مما كان عليه منذ فترة طويلة، وأن المجتمع الدولي العالمي يتمتع بنظام اقتصادي أعمق من أي وقت مضى، فإن ذلك يبدو غير مستقر. ومن خلال إسقاط العالم الناطق باللغة الإنجليزية من دوره القيادي الطويل الأمد في مَرْكَز المجتمع الدولي العالمي، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ووصول ترامب إلى سدة الحكم يزيدان من الشعور بأن انتقالاً كبيرًا نحو المجتمع الدولي العالمي مابعد الغربي جارٍ على قدم وساق.

إن هذا التهديد المُركب الذي يواجه المجتمع الدولي العالمي الحالي، والمُتأتي من انتشار الثروة والقوة والسلطة وتكثيف قضايا المصير المشترك، ليس بالأمر الهين. فعندما أعادت الحداثة تشكيل العالم خلال القرن التاسع عشر، كانت قد خلقت لأول مرة نظامًا مترابطًا على نحوٍ مكثف قائم على الاعتماد المتبادل على نطاق عالمي. ونظرًا إلى أن طليعة ثورات الحداثة كانت مُركزة في الغرب واليابان، فإن الصيغة الأُولَى للمُجْتَمَعِ الدوْلِي العَالَمِي كانت تُهيمن عليها بشدة المؤسسات والممارسات والأفكار الأوروبية/ الغربية. لقد اضطر دعاة التحديث غير الغربيين الأوائل، وعلى الأخص اليابان، إلى التكيف مع النموذج الغربي من أجل الحصول على الاعتراف. ومنذ ذلك الحين، شهد المجتمع الدولي العالمي عديدا من الأزمات، بما في ذلك الحروب العالمية؛ والركود الاقتصادي والكساد؛ وإنهاء الاستعمار؛ واستبدال النظام الإمبراطوري بنظام المساواة بين الدول والشعوب. لكن من خلال كل هذه الاضطرابات تمكن الغرب على نحوٍ عام والغرب الناطق باللغة الإنجليزية على نحوٍ خاص من الانتصار في جميع الحروب الكبرى وظل يمثل بحزم مَرْكَز المجتمع الدولي العالمي. إن هذه الهيمنة تعني أن الدول ذات النمط الغربي القائمة على السيادة الشعبية والنزعة الإقليمية والقومية هي التي تحدد عضوية المجتمع الدولي العالمي. كان هذا يعني أيضًا، على الأقل في الغرب بعد العام 1945، أن المجتمع الدولي العالمي كان لديه أجندة ليبرالية غائية تقريبًا، كانت أكثر نجاحًا في القطاع الاقتصادي، وأيضًا في التوقعات بشأن انتصار الديموقراطية وحقوق الإنسان في نهاية

المطاف. وقد تعرضت هذه الغائية الليبرالية على نحوٍ دوري لتحديات الفاشية كما حصل في سنوات ما بين الحربين، وكذا لتحديات الشيوعية مثلما حدث خلال الحرب الباردة. ولكن بطريقة ما، كان العالم الناطق باللغة الإنجليزية هو المنتصر دائماً، مما أبقى على قيْد الحياة مزاعمه بشأن تسيد المستقبل. وبحلول أوائل التسعينيات، بدا الأمر كأن النموذج الليبرالي الغربي لم يتبق له أي منافسين جديين.

إن هذا المجتمع الدولي العالمي الذي يهيمن عليه الغرب هو النظام الدولي الوحيد - الذي عرفناه على الإطلاق - الممتد على نطاق عالمي، والجزء الذي يهيمن عليه الغرب داخل هذا النظام هو الذي يضعف الآن بسرعة. فالغرب لا يخسر الآن الهيمنة المادية للقوة والثروة فقط، بل يخسر أيضًا الشرعية الفكرية والإرادة المحلية اللازمة لممارسة الدور القيادي. تؤدي أزمة الرأسمالية دورًا في هذا الأمر، وهناك اختلاف بشأن النقطة المرجعية لهذا التحول ما إذا كانت تتمثل في بداية الأزمة الاقتصادية في العام 2008 أو في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ورفض ترامب للرأسمالية العالمية في العام 2016. ولا توجد أي سوابق لعملية الانتقال/ التحول هذه أو لما قد يبدو عليه النوع المستقبلي الآخر من النظام العالمي. وحتى الآن لا يمكننا التحدث عنه بصورة دقيقة. الواقع أنها أكثر من مجرد عملية انتقال/ تحول مابعد استعماري لأن دول الأَطْرَاف السابقة لا تتمتع باستقلالها السياسي فقط، بل تتمتع على نحو متزايد بالثروة والقوة للتعبير عن ثقافاتها المتعددة والسعي وراءها، كما تسعى أيضا وراء مظالمها التاريخية العديدة. ومن المحتمل أيضا ألا يكون انتقالا/ تحولا مابعد ويستفالي، لأن نُظُم المَرْكَز المتعلقة بالسيادة والأراضي والقومية تبدو في وضع جيد للبقاء والازدهار. إن هذا الانتقال/ التحول سيكون بلا شك مابعد غربي، ليس بمعنى أن الغرب سوف يختفي كما حصل مع روما، ولكنه سيصبح مجرد مَرْكَزٍ واحدٍ من بين عدة مَرَاكِز للثروة والقوة والسلطة الثقافية.

إن الكثير من النقاش الحاصل بشأن الوضع الحالي يدور في نطاقات ضيقة. فهل ستتفوق الصين على الولايات المتحدة وتؤدي إلى أزمة على مستوى انتقال القوة؟ وهل سيتعثر الاقتصاد العالمي بسبب حالة ركود ناتجة عن الهيكل المالي المنهك و/أو عن طريق ردود الفعل الوطنية المتزايدة ضد التأثيرات الاجتماعية للعولمة؟ هل ستؤدي بعض الأزمات البيئية، سواء كانت ظاهرة الاحتباس الحراري أو ارتفاع

مستوى سطح البحر أو وباء عالميا، إلى تغيير الافتراضات الجيوسياسية والجغرافية والاقتصادية الأساسية؟ يهدف هذا الفصل إلى تحديد مجموعة من الافتراضات المعقولة بشأن جميع السمات الهيكلية الرئيسة التي ستشكل المجتمع الدولي العالمي خلال العقود القليلة القادمة، وبذلك سنسعى إلى بناء صورة شاملة لمشهد ما بعد الغرب الذي يَمْثُل أمامنا. نحن نعني بالميزات الهيكلية تلك الترتيبات المادية والفكرية والاتجاهات التي يبدو أن تلك الميزات الهيكلية ستتكشف في إطارها. وهي مستمدة من مختلف الرؤى النظرية لحقل العلاقات الدولية، ولكن لأسباب تتعلق بالمساحة المتاحة لنا، فإننا لن نتطرق بالتفصيل إلى تلك الرؤى النظرية. فأولئك الذين يهتمون بنظرية العلاقات الدولية سوف يمكنهم ملاحظتها بسهولة كافية. أما أولئك الذين لا يستطيعون ملاحظتها، فسيكونون قادرين على تقييم الحجج الواردة بناءً على مُؤَهلاتهم الإمبريقية. من خلال تحديد مثل هذه الهياكل، نأمل أن نعرض افتراضاتهم الأساسية للتدقيق وأن نخلق أساسًا بسيطًا نسبيًّا يمكن للمرء أن يبني عليه سيناريوهات ما بعد الحقبة الويستفالية التي تأخذ بعين الاعتبار التآزر والتناقضات المحتملة بين هذه الهياكل وفيما بينها. فقط عندما نتمكن من رؤية شكل هذه الأشياء يمكننا أن نبدأ في التفكير في المساحة للفاعلين قد نجدها بداخلها.

إن هذا التمرين يفترض أنه لن يظهر على طاولة العلاقات الدولية أي شيء لا يمكن التنبؤ به من شأنه تغيير قواعد اللعب خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة: لا تَغَير مناخيا كبيرا ومفاجئا؛ ولا حرب نووية واسعة النطاق؛ ولا طاعون عالميا؛ ولا انهيار هائلا للاقتصاد للعالمي أو البنية التحتية؛ ولا تحدي للهيمنة البشرية من قبل أنظمة الذكاء الاصطناعي فائقة الذكاء وما شابه ذلك. وكما ناقشنا لاحقا، قد تكون المخاوف بشأن هذه الأشياء تمارس دورًا كبيرا. ثم إن استبعادهم لا يعني القول بأنها لن تحدث أو لن تحدث على الإطلاق. بدلًا من ذلك، هذا الافتراض هو لغرض تبسيط شروط التحليل، وللإشارة إلى أنه في حين أن بعض هذه الحقائق من المحتمل جدا أن تحدث في مرحلة ما، وأنها إذا حدثت فمن المحتمل أن تكون في مرحلة أبعد إلى حد ما. التفكير في طبيعة المجتمع الدولي العالمي بعد ظهور أمر واحد غير متوقع أو أكثر يُعَد تمرينًا مختلفًا عن هذا التمرين الذي يعتمد على نحوٍ أكبر على الاستقراء، على الرغم من أن بعض الأفكار هنا قد طُبِّقت عليه.

نحن، بالطبع، لسنا أول من حاول النظر إلى ما وراء مرحلة الانتقال التي نحن فيه الآن وإيجاد طرق لتسمية الهيكل الجديد الناشئ للمجتمع الدولي العالمي. فهناك بعض الإجماع، على الأقل خارج الدوائر الواقعية، على أن الفكرة الكلاسيكية لتعدد الأقطاب غير ملائمة لهذه المهمة. وبالتأكيد، سيكون ثمة عديد من مراكز الثروة والقوة والسلطة الثقافية، ومن ثم سيكون المجتمع الدولي العالمي بمعنى ما متعدد الأقطاب. ولكن سيكون هناك أيضا عديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية ضمن المجتمع الدولي العالمي هذا، كما أن بعضها سيعمد إلى توظيف كميات مهمة من الثروة والقوة والسلطة. ومن المحتمل أن تظل الدول هي الشكل المهيمن للجهات الفاعلة، ولكنها ستكون أكثر تشابكًا ضمن شبكات الحوكمة العالمية أكثر مما هو مُتَضَمنٌ في مصطلح تعددية الأقطاب أو في نظام المدرسة الإنجليزية الخاص بإدارة القوى الكبرى (Cui and Buzan, 2016). وحتى بمجرد التفكير في الدول، فلن يكون المجتمع الدولي العالمي الناشئ متعدد الأقطاب كما هو مفهوم تقليديًّا لأنه يفتقر إلى أي قوى عظمى أو أي قوى عظمى طموحة، ولن يتميز بصراع من النوع الواقعي للسيطرة على النظام بأكمله. سيكون هذا نظامًا عالميًّا، لكن من دون قوى عظمى، ويحتوي على عديد من القوى الكبرى وعديد من القوى الإقليمية. لقد طُرِح بالفعل عديد من العلامات التي تُمكن من رصد حداثة هذا الهيكل وتعقيده: التعددية (plurilateralism Cerny, 1993)؛ ومتباين الأقطاب (heteropolarity Der Derian, 2003)؛ وعالم ليس لأحد (no one's world Kupchan)؛ ومُتَعَددُ التعقيد (multinodal Womack, 2014)؛ وعالم متعدد الوسائط (multiplex world Acharya, 2014a)؛ ولامركزية العولمة (decentred globalism Buzan, 2011; Buzan and Lawson, 2014b, 2015a)؛ والعولمة متعددة الأشكال(polymorphic globalism Katzenstein, 2012)؛ والعالم متعدد النظم (multi- order world Flockhart, 2016)(*).

(*) للحصول على مناقشة مفصلة ونقد للمبالغة في تبسيط نظرية القطبية، انظر
(Buzan 2004b, 2011), (Acharya 2014b: locs. 343–492).
[المؤلفان].

وبناءً على عملنا المفاهيمي وأعمال الآخرين، قررنا طرح مجموعة صغيرة ومتكاملة من المفاهيم التقليدية التي نعتقد أنها ترصد ما يتكشف الآن: «التعددية العميقة» Deep pluralism و«التعددية المُتنازع عليها» Contested pluralism في مقابل «التعددية الراسخة» Embedded pluralism. نعني بالتعددية العميقة توزيعًا منتشرًا للقوة والثروة والسلطة الثقافية، يوضع ضمن نظام دولي قوي متكامل ومترابط، حيث يوجد تحرك كبير نحو المجتمع الدولي العالمي حيث تمارس فيه كل من الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أدوارًا جوهرية. ومع استمرار التفاوتات على مستوى القوة، فإن ذلك النظام يُقدم عَالمًا ليس دون مُهَيْمِنٍ عالمي فقط، بل عَالما لم تعد فيه فكرة المُهَيمِن العالمي تحظى بالشرعية. وقد يتميز هذا العالم بأيديولوجيات وأنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة، بما في ذلك بقايا النظام الليبرالي (Buzan, 2011; Acharya, 2014a, 2017, 2018; Buzan and Lawson, 2014b, 2015a). إن التعددية العميقة تقدم لنا وصفًا بخصوص إلى أين يأخذنا الزخم الحالي للمجتمع الدولي العالمي سواء أحببنا ذلك أو لا. غيْر أننا نحتاج أيضًا إلى مصطلحاتٍ للإشارة إلى ما إذا كان هذا الشرط مفهومًا ويُعمل وفقًا له في ضوء إيجابي أو سلبي، وأين يكمن نطاق الفاعلية والسياسة. أما التعددية المتنازع عليها، فتعني أن هناك مقاومة كبيرة للواقع المادي والفكري للتعددية العميقة. وقد يتخذ هذا أشكالًا مختلفة: الدول التي تُقاوم أدوار ومكانة الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ والقوى العظمى السابقة (الولايات المتحدة على نحوٍ واضح) الرافضة للتنازل عن حقوقها وامتيازاتها الخاصة؛ والقوى الكبرى التي ترفض الاعتراف إحداها بمكانة الأخرى وتلعب بعضها ضد بعض كمنافس أو عدو. أما التعددية الراسخة، فهي تتكيف مع فكرة روجي (1982) عن «الليبرالية الراسخة»(*). تعني التعددية الراسخة أن اللاعبين الرئيسين في المجتمع الدولي العالمي لا يتسامحون

(*) يمكن أيضا العثور على دعم إضافي للتعددية الراسخة في حجج جون ويليامز (John Williams 2015) بشأن الحاجة إلى القبول الحقيقي للاختلاف والتعايش وعدم التسامح مع التعصب، ووفق فيليبس وشارمان (Phillips and Sharman 2015) فإن الوحدات من مختلف الأنواع يمكنها أن تولد النظام بنجاح وعلى نحو دائم مادام لديها بعض الأهداف غير المتضاربة و/أو المتوافقة. وحتى دفاع هيدلي بول الكلاسيكي (Bull 1977: 286–7) عن التعددية ضد المخططات الأكثر طموحا التي تحاول تجاوز أو تجاهل الانقسامات العميقة في المجتمع البشري يمكن قراءتها على أنها تشير إلى التعددية الراسخة باعتبارها الموقف المرغوب. نحن هنا نبني على أول محاولة للتوصل إلى أفكار التعددية العميقة والتعددية الراسخة عند باري بوزان وسكونبرغ (Buzan and Schouenborg 2018). [المؤلفان].

مع الاختلافات المادية والثقافية والأيديولوجية وصفة الفاعلية الخاصة بالتعددية العميقة فقط، بل يحترمونها ويقدرونها أيضًا كأساس للتعايش(*). وهناك طريقة أخرى لرؤية ذلك وهي أن التعددية الراسخة تتعلق بالحفاظ و/أو تنمية التنوع والتميز السياسي والثقافي اللذين يمثلان إرث التاريخ الإنساني (Jackson, 2000: 23). وهكذا، فإن الموقف المعياري للتعددية الراسخة يرتكز على مفهوم أخلاقي عملي للإدارة المسؤولة والحفاظ على مجتمع دولي عالمي متنوعٍ ثقافيًا وسياسيًا (Jackson, 1990; Cochran, 2008). وقد تكون التعددية الراسخة مدعومة بدرجة من الإدراك الذاتي للمصالح المشتركة في التعامل مع مجموعة قضايا المصير المشترك التي لا مفر منها والتي نوقشت في الفصل السابع.

1 - افتراضات معقولة بشأن مستقبل السمات الهيكلية السبعة الرئيسة للمجتمع الدولي العالمي

بالاعتماد على السرديات الواردة في الفصول الأول والثالث والخامس والسابع، يحدد هذا القسم افتراضات بشأن سبع سمات هيكلية رئيسة للمجتمع الدولي العالمي الناشئ، والأسباب المنطقية التي تدعم تلك الافتراضات. والقصد من ذلك هو توضيح أسس التفكير المسبق في طبيعة التعددية العميقة وتنفيذها. تتمثل السمات الهيكلية السبع في: الاقتصاد العالمي؛ وتوزيع القوة؛ وطبيعة القوى الكبرى؛ والمعرفة العلمية والتكنولوجيا؛ والمصائر المشتركة؛ والهياكل المعيارية؛ والصراع والعنف. فبعض هذه السمات تتطلب افتراضًا واحدًا، بينما يتطلب البعض الآخر افتراضات متعددة.

1 - 1 - الاقتصاد العالمي

الافتراض: إن نظام السوق الرأسمالي العالمي الذي بادرت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تَعزز على نحوٍ كبير من خلال الإصلاح والانفتاح الصينيين منذ أواخر السبعينيات وانهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات،

(*) هناك أوجه تشابه بين هذه الديناميكية وفكرة «نظام الأمن التوافقي» الذي اقترحه أميتاف أشاريا (Acharya 2014b) لتحليل الأمن الآسيوي. [المؤلفان].

سيستمر كهيكل اقتصادي أساسي، على الرغم من مشاكله الحالية. وهذا يعني أن التجارة والتمويل العالميين سيظلان من السمات الرئيسة للاقتصاد العالمي على الرغم من أنه قد تكون هناك قيود أكثر مما كانت عليه قبل العام 2016. ولن يكون هناك انهيار وتراجع مرة أخرى نحو الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني أو الإقليمي. وبما أن اقتصاد السوق العالمي لا يمكن أن يشتغل من دون قدرٍ كبيرٍ من التنظيم والإدارة، فإن هذا يخلق حتمية قوية للحفاظ على درجة كبيرة من الحوكمة العالمية وإدارة القوى الكبرى على المستوى العالمي. لكن الظروف التكنولوجية والسياسية المتغيرة تعني أن هياكله وممارساته المُؤَسسية ستضطر إلى التكيف والتطور بطرق مهمة.

التعليل: بالنظر إلى الأزمة الخطيرة للرأسمالية المقترحة سابقا، والوزن السياسي المتزايد للشعبوية المناهضة للعولمة التي يمكن الإشارة إليها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ووصول ترامب إلى سدة الحكم، قد يبدو هذا الافتراض عَنْتَرِيا إلى حد ما. وهناك نوعان من الأسباب المنطقية وراء ذلك. أولًا، تقف الرأسمالية العالمية باعتبارها الوسيلة الأسرع والأكثر فاعلية لاكتساب الثروة والقوة، ولا بديل عنها. فقد أدرك دينغ ذلك وألزم به الصين. وكلا البديلين المعروفين - الرأسمالية التفضيلية الإمبريالية؛ والاقتصاديات الاستبدادية - جُرِّبا وباءا بالفشل، وهما يمثلان مسارًا شغل معظم القرن العشرين. كان الدرس الرئيس المستقى من الحرب العالمية الثانية هو أن تفضيل الإمبريالية الرأسمالية التي قسمت العالم إلى مناطق رأسمالية إقصائية وتنافسية قد أنتج الكثير من الصراع. وحتى الصين، على رغم تميزها السياسي والثقافي الدفاعي، لم تنظر في هذا الاتجاه. وكان الدرس الرئيس المستفاد من الحرب الباردة، والذي دفعه صعود اليابان إلى المركز الثاني، هو أن الاقتصادات المُوَجَّهة، وحتى على نطاق الاتحاد السوفييتي، لا يمكنها منافسة الاقتصادات الرأسمالية. فإذا كانت الثروة والقوة هما الهدفين الرئيسين لمعظم الدول والشعوب (ونفترض أن هذا صحيح في معظم الأماكن وسيظل كذلك)، فلا توجد حاليًّا بدائل جادة لرأسمالية السوق العالمية. إن التراجع مرة أخرى إلى شكل من أشكال المركنتيلية الجديدة، حتى على المستوى الإقليمي، من شأنه أن يُوَلِّد انكماشًا اقتصاديًّا كبيرًا قد يترتب عليه نشوء سياسات غير عادلة لإعادة التوزيع ستمس الجميع تقريبًا.

ثانيًّا، إن الرأسمالية بطبيعتها ليست عرضة للأزمات الدورية فقط، بل إنها أيضًا مرنة وقابلة للتكيف. فقد نجحت في البقاء على رغم عديد من التنبؤات القائلة بأنها في حالة تدهور أو أزمة نهائية، وهي تتعلم وتتطور باستمرار لأجل الاستجابة للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية التي تُوَلِّدها عملياتها. إن الرأسمالية هي شكل من أشكال الثورة الدائمة التي تتفوق حتى على أحلام ماو تسي. وهذه العملية بالتأكيد ليست سلسة، والتكيف مع التغييرات التي لا هوادة فيها قد لا يأتي من دون أزمات، وأحيانًا تكون تلك الأزمات شديدة، ولعل التحديات الحالية المتمثلة في عدم المساواة؛ والهجرة؛ وعدم الاستقرار المالي؛ والمشاكل البيئية؛ والعمالة (والبطالة) تُعَدُّ كلها أزمات خطيرة وحلولها ليست واضحة. إن إغراء تحرير التمويل وتوسيع نطاق الائتمان إلى ما بعد المستويات المستدامة هو مشكلة هيكلية للنظام الرأسمالي (M. Wolf, 2014). ولكن الرهان على هذا التعليل العقلاني هو أن التكيف سيستمر في تجاوز كل من رد الفعل المناهض للعولمة والكارثة النهائية.

2 - 1 - توزيع القوة

افتراض (أ): لقد أصبحت القوة في النظام/ المجتمع الدولي أكثر انتشارًا. من حيث الدول، لن يكون هنالك مزيد من القوى العظمى (القوى التي يمثل العالم منطقتها)، ولكن سيكون ثمة نظام دولي تهيمن عليه القوى الكبرى (المؤثرة في أكثر من منطقة واحدة) والقوى الإقليمية (المؤثرة على نحوٍ أساسي داخل منطقتها الأصلية) (Buzan and Wæver, 2003). وهكذا، سيظل النظام العالمي مُعَوْلَمًا (اقتصاديًّا وبيئيًّا) لكنه سيصبح لامركزيًّا سياسيًّا من ناحية القوة والسلطة. وبالنظر إلى وجود هيكل مكون من عدة قوى كبرى، مع عدم وجود قوى عظمى تحاول فرض نظام عالمي، فمن المعقول أن نتوقع أن يكون النظام السياسي العالمي اللامركزي إقليميًّا على نحوٍ كبير، مع سيطرة القوى الكبرى على مجالاتها المحلية. وعلى رغم ذلك، لا ينبغي التقليل من درجة وجود خلافات داخل معظم المناطق، ومقاومةٍ قويةٍ لهيمنة القوى المحلية (Acharya, 2014b: locs. 1705–804). لن تواجه المناطق التي لا توجد بها قوة كبرى محلية (أفريقيا والشرق الأوسط) مشكلة الهيمنة المحلية، ولكنها ستواجه مشكلة ما إذا كان بإمكانها توفير نظام محلي كافٍ من دون هيمنة

محلية أو من دون قوة عظمى مُتَدَخلَة. ومن المحتمل أن يكون للتغيير في توزيع القوة تأثير ضئيل عليهم، حيث سيظل كلاهما فوضويًّا كما كان منذ إنهاء الاستعمار. وسيتعين على المناطق التي لديها أكثر من قوة كبرى (آسيا) أن تختار بين تعددية محلية متنازع عليها تقوم على التنافس الداخلي فيما بينها، أو بناء مجتمع دولي إقليمي توافقي قائم على التعددية الراسخة.

التعليل (أ): كانت هناك فترة طويلة تركزت خلالها القوة في أيدي عدد صغير نسبيًّا من المجتمعات والدول الغربية على نحوٍ أساسي واليابان. وقد استند هذا التركيز إلى التفاوت الهائل في التطور الذي نتج عن الطريقة التي تكشفت بها ثورات الحداثة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، أنذر صعود اليابان بصعود البقية، لكن لم يحذُ حذوها أحد مدة قرن. وكما يشير الصعود الأخير للصين والهند وغيرهما، فإن هذه الثورات أصبحت متاحة الآن لمزيد من الدول والشعوب، الذين أصبحوا نتيجة لذلك يكتسبون عناصر الثروة والقوة التي كانت محصورة في السابق في يد حفنة من الدول. ومع تطور هذا المسار أصبحت قوة الدول والشعوب في النظام/ المجتمع الدولي أكثر انتشارًا وأقل تركيزًا. ونظرًا إلى أن الكثيرين كانوا يشهدون صعودا، فلن تتمكن القوى الكبرى الجديدة من تحقيق تركيزات الثروة والقوة النسبية التي مكَّنت بريطانيا والولايات المتحدة من العمل كقوى عظمى عالمية في الأيام التي سبقت انتشار الحداثة. كما لن تختفي مراكز القوة القديمة، بل ستفقد قوتها النسبية فقط. وسيستمر موقع الولايات المتحدة كقوة عظمى أخيرة في التآكل، وربما سيكون ذلك بسرعة كبيرة إذا نجح ترامب في تفكيك الثقة والتحالفات والمؤسسات التي تدعم القيادة الأمريكية في المجتمع الدولي العالمي.

الافتراض (ب): داخل توزيعٍ أكثر انتشارًا للقوة، هناك مجال للمنافسة الإقليمية بين القوى الكبرى على حدود مجالاتها.

التعليل (ب): هناك بالفعل مثل هذه المنافسة بين الصين والولايات المتحدة في شرق آسيا؛ وبين الهند والصين في جنوب وجنوب شرق آسيا؛ وبين روسيا وأوروبا في أوكرانيا ودول البلطيق. وهناك مجال للمنافسة بين الصين والهند في الخليج الذي تعتمد كلتاهما على نفطه (بالإضافة إلى اليابان). وهذه المنافسة تدور حول المجالات وليس حول الهيمنة على المجتمع الدولي العالمي ككل.

الافتراض (ج): سوف يمارس انتشار القوة دورا أيضًا بين الدول والمجتمعات وإن كان ذلك بطرق معقدة، وسيكتسب بعض الفاعلين غير الحكوميين القدرة على التحدي أو التحالف ليس فقط مع الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، ولكن أيضًا مع الدول، سواء كان ذلك داخل الدول أو مع دول أخرى بعيدة. وستكون الدول في الطرف الضعيف/ الفاشل من الطيف أكثر عرضة للتحديات القادمة من الجهات الفاعلة غير الحكومية. من منتصف الطيف حتى الدولة القوية، سيعتمد انتشار القوة - لكي يشمل الجهات الفاعلة غير الحكومية وقدرتها على تحدي الدولة - على مدى انفتاح أو انغلاق تلك الدولة المعنية. قد تتحالف الدول القوية على نحو جيد مع جهاتٍ فاعلة غير حكومية لأجل مجموعة من الأغراض تتراوح بين أغراض المساعدة والتنمية إلى أغراض التخريب وزعزعة استقرار الدول والأنظمة والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى. وتُرصَد هذه النظرة الطبقية للقوة من خلال بعض المصطلحات المذكورة سابقا في توصيف النظام العالمي على أنه: مختلف الأقطاب؛ ومتعدد الوسائط؛ وعالم متعدد النظم؛ وتعددي.

التعليل (ج): يؤدي انتشار القوة في بعض النواحي إلى تمكين الدول ضد سكانها، كما هو واضح في الصين. ولكن من نواحٍ أخرى فإن انتشار القوة يُمكِّن للجهات الفاعلة غير الحكومية ضد دولها المحلية، وأيضا ضد الدول الأخرى والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية وكذلك المجتمع الدولي العالمي. ويوجد بالفعل سجل طويل من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تهاجم دولها المحلية (على سبيل المثال في أفغانستان؛ ونيجيريا؛ وتركيا؛ وسريلانكا؛ والهند؛ والكونغو؛ وعديد من الدول العربية) وكذلك الأهداف البعيدة (القاعدة والدولة الإسلامية). إن الجهات الفاعلة غير الحكومية تعد أيضًا أكثر تأثيراً في الطرق السياسية غير العنيفة، كما هو الحال في الحملات المتعلقة بالقضايا البيئية وحقوق الإنسان، وفي تقديم المساعدة والمساعدة الإنمائية والإغاثة في حالات الكوارث.

3 - 1 - طبيعة القوى الكبرى

افتراض: إن مجموعة القوى الكبرى Great Powers التي ستهيمن على المجتمع الدولي العالمي خلال العقود القادمة سوف تتطلع إلى الداخل إلى درجة قد تصل

إلى حد «التَوَحُّد» Autistic. عند الأشخاص يتمحور التَوَحُّد حول كونه تطغى عليه المدخلات القادمة من المجتمع الذي يحيط بهؤلاء الأشخاص المصابين بالتَوَحُّد، مما يجعل سلوكهم يشار إليه على أنه سلوك داخلي أكثر من كونه سلوكا يتشكل من خلال التفاعلات مع الآخرين. وفي الدول يمكن فهمه على أنه عندما يعتمد رد الفعل على المدخلات الخارجية على نحو أكبر على المسارات الداخلية للدولة - مساوماتها السياسية المحلية؛ والتنافس الحزبي؛ واسترضاء الرأي العام (سواء كان قوميًا أو انعزاليًا) وما شابه - أكثر من اعتماده على العقلانية، والتقييم القائم على الحقائق والانخراط مع الدول والمجتمعات الأخرى التي تشكل المجتمع الدولي (Senghaas, 1974; Buzan, [1991] 2007: 277–81; Luttwak, 2012: 13–22). وإلى حد ما، يعتبر التَوَحُّد بهذا المعنى سمة طبيعية للدولة. ومن ضمن بنيتها السياسية أن تأخذ العوامل المحلية الأولوية القصوى عمومًا، سواء كان ذلك ضروريًا لبقاء النظام، أو لأن الحكومة مُصممة بطريقة معينة على أن تمثل مصالح مواطنيها. غير أن القوى الكبرى تُحدَّد جزئيًا من خلال مسؤولياتها الأوسع تجاه ما وصفه واتسون (1992: 14) «مصلحة النظام العليا» Raison de système، والتي تُعرَّف بأنها «الاعتقاد الذي يدفع إلى جعل النظام يعمل». وهذا يقف كنقطة مطابقة لفكرة «مصلحة الدولة العليا» Raison d'état، والتي تمثل على نحو واضح فكرة مركزية للواقعية، وضمنيًا فكرة مركزية لكثير من نظريات وممارسات حقل العلاقات الدولية الغربي. وإلى الحد الذي تتمتع فيه الدول، وخاصة القوى الكبرى، بسياسات خارجية تَوَحُّدية Autistic، فإنها لا تفشل فقط في دعم «مصلحة النظام العليا»، ولكنها تفقد أيضًا الاتصال ببيئتها الاجتماعية، وتُعْمَي عن كيفية تأثير سياساتها وسلوكياتها في الطريقة التي يراها بها الآخرون ويتفاعلون من خلالها معها. وفي مثل هذه الظروف، من المرجح أن تسود دورة من الإجراءات الشائكة - المبالغة في رد الفعل، ويصبح بناء الثقة صعبًا أو مستحيلاً. فالجميع لا يرون إلا مصالحهم ومخاوفهم و«صوابهم»، وهم متجاهلون لمصالح الآخرين ومخاوفهم و«صوابهم». فإذا تبين أن تشخيص التَوَحُّد هذا صحيح، فمن غير المرجح أن نرى قوى كبرى مسؤولة. وغياب القوى الكبرى المسؤولة يشير في ظروف التعددية العميقة إلى وجود مجتمع دولي عالمي متنازعٍ عليه، ضعيفٍ وربما منقسمٍ إلى حد كبير.

التعليل: سيكون التَوَحُّد قويًا عند مجموعة من القوى الكبرى الحالية والمستقبلية لسببين: أولًا، لن تختفي القوى الصناعية الكبرى القديمة والمتقدمة (الولايات المتحدة؛ والاتحاد الأوروبي؛ واليابان)، لكنها ستكون منهكة وضعيفة على الصعيدين المادي والشرعي، وغير قادرة أو غير راغبة على نحو متزايد في تولي زمام القيادة. ولا يمكن أن يكون هناك توضيح أوضح لهذا الأمر أكثر من النجاحات المفاجئة للعام 2016 في جذب دعم الناخبين لكل من حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، وحملة ترامب «أمريكا أولًا» في الولايات المتحدة. إن لدى الاتحاد الأوروبي مؤسسات سياسية خارجية وأمنية ضعيفة على أي حال، وهي غارقة جدا في مشاكلها المحلية الخاصة باليورو، والبريكست، والهجرة، وتركيا، وروسيا، بحيث لم يتبق لها كثير من الطاقة الديبلوماسية أو الشرعية لأجل «مصلحة النظام العليا». إنها بالكاد تحافظ على «مصلحة الإقليم العليا». أما اليابان فهي منشغلة باستعادة وضعها كدولة طبيعية ومحاولة التعامل مع الصعود السريع للصين التي تبدو ملتزمة بالحفاظ على العداء التاريخي ضدها. إن القوى الكبرى الصاعدة (الصين والهند، وربما البرازيل) حريصة للغاية على المطالبة بوضع القوة الكبرى، وقد تَضُخ تلك الدول دماء جديدة لمعسكر القوى الكبرى. لكن تلك الدول مازالت حريصة بالقدر نفسه على عدم التخلي عن وضعها باعتبارها دولا نامية. إنها تريد تأكيد ثقافتها الخاصة ضد الهيمنة الطويلة للغرب، وأكثر من ذلك حتى، لا سيما الصين، يزرع النزعة القومية القائمة على المظالم التاريخية. ولكن في حين أن تلك الدول تعرف ما الذي تعارض، فإن القوى الصاعدة لم تُظهر حتى الآن سوى قليل من الأفكار الواضحة بشأن نوع المجتمع الدولي العالمي البديل الذي تريده. وهذا المزيج يقودهم إلى إعطاء الأولوية لتنميتهم. إنهم يجادلون، ليس على نحو غير معقول، بأن تنميتهم هي مهمة كبيرة وصعبة بالنسبة إليهم، وأن تطوير مجموعاتهم السكانية الكبيرة هو مساهمة كافية في حد ذاتها بالنسبة إلى المجتمع الدولي العالمي. وعلى هذا الأساس، فهم يقاومون فكرة منحهم مسؤوليات إدارية عالمية أوسع. أما روسيا فهي ليست قوة صاعدة، وهي ضعيفة للغاية، وغير شعبية للغاية، ومتمركزة حول الذات للغاية، وهي عالقة للغاية في عقلية إمبريالية لتولي دور قيادي عالمي توافقي. إن دورة العلاقات الشائكة والردود المفرطة هي أعراض

نمطية للتوحد Autism ظاهرة بالفعل في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين؛ وفي علاقات روسيا والاتحاد الأوروبي؛ وفي علاقات الولايات المتحدة وروسيا، وفي علاقات الصين واليابان.

4 - 1 - المعرفة العلمية والتكنولوجيا

افتراض: سيستمر التراكم والتقدم والتوزيع السريع للمعرفة والتكنولوجيا العلمية التي انطلقت خلال القرن التاسع عشر عبر طيف واسع. وهذا لن يضيف فقط المزيد والمزيد من القدرات الجديدة إلى جانب تلك التي تملكتها البشرية، ولكنه أيضًا، ومثلما هو حاصل منذ القرن التاسع عشر، سيضع ضغوطًا مستمرة وكبيرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والعسكرية والأخلاقية. وهكذا ستظل البشرية رهينة لانفجار المعرفة الذي بدأ خلال القرن التاسع عشر، وللثورة الاجتماعية التي يبدو أنها ستظل دائمة والتي كانت تقودها المعرفة منذ ذلك الحين. من الصعب التنبؤ بالشكل والطابع الدقيقين للتغييرات الاجتماعية التي أحدثتها التقنيات الجديدة. فلا يكاد يوجد أحد كان يفهم عواقب الإنترنت عندما بدأت في الظهور في التسعينيات. وأولئك الذين يفكرون حاليًا فيما يسمى بالتفرد (النقطة التي يظهر فيها شكل من أشكال الذكاء، سواء أكان آليًا أم بيولوجيًا، يساوي أو يتفوق على الإنسان المميز) ليس لديهم إجماع حول ما إذا كان مثل هذا التطور الذي يتوقعون حدوثه في العقود القليلة القادمة سيكون تطورا حميدا أو كارثيا بالنسبة إلى البشرية (Mills, 2013; Bostrum, 2014; Brynjolfsson and McAfee, 2014).

التعليل: هذا هو النمط الراسخ الآن بعمق في معظم الدول والمجتمعات، حيث تعززه عولمة الرأسمالية. إن السعي إلى تحقيق التقدم بهذه الطريقة لم يكن مثيرًا للجدل حتى في أثناء المواجهات الأيديولوجية الكبرى مثل الحرب الباردة. ويتطلب تعطيله إما تحولًا فكريًا هائلًا للغاية بعيدًا عن العقلانية والثروة والقوة التي يولدها هذا النمط الراسخ، وإما انهيارًا كبيرًا ودائمًا للنظام الاجتماعي الضروري لدعمه، وإما أن ينتقل التطوير من نموذج الاستقراء إلى نموذج غير قابل للتنبؤ به. من الناحية النظرية قد تكون احتمالات المعرفة والتكنولوجيا

متناهية ومحدودة ذاتيًا، ولكن إذا كان هذا هو الحال، فلا توجد دلائل على أننا قريبون من تلك النقطة. ففي كل قطاع تقريبًا من العلوم المادية، بدءًا من الفيزياء وعلم الفلك وصولا إلى التكنولوجيا الحيوية والحوسبة، يستمر تطوير المعرفة والتكنولوجيا الجديدة بوتيرة متسارعة. وسرعة وحجم التقدم في تكنولوجيا المعلومات والعلوم المادية وعلم الوراثة الحاصل على مدى العقود الأخيرة كفيلان بتوضيح هذه النقطة. ثمة بالتأكيد مشاعر قوية وقابلة للاستغلال سياسيًا ضد الخبراء. ولكن ليس من الواضح على الإطلاق أن السياسة المتعلقة بالقضايا المعقدة للتكنولوجيا والحوكمة والاقتصاد ستكون أفضل إذا صيغت من منظور الجهل، وليس في ضوء أفضل المعارف المتاحة.

5 - 1 - المصائر المشتركة

الافتراض: كما استُعرِض ذلك بالتفصيل في الفصل السابع، ستصبح البشرية على نحو متزايد عُرضَة لقضايا المصائر المشتركة، التي قد يكون بعضها طبيعيا والبعض الآخر من صنع الإنسان (Rees, 2003; Bostrum and Ć irkovic', 2008; N. Wolf, 2011; Mills, 2013; Homer-Dixon et al., 2015). إن صعود تهديدات المصائر المشتركة غير التقليدية سوف ينافس على نحو متزايد هيمنة الأجندة الأمنية والتهديدات العسكرية/ السياسية التقليدية التي تشكلها الدول والمجتمعات بعضها ضد بعض. ونظرًا إلى أن هذا المنطق المُوسَّع لـ «الأمن المشترك» (الأمن مع) سيصبح أكثر كثافة، سوف يتنافس إذن مع منطق «الأمن القومي» (الأمن ضد) (Buzan and Hansen, 2009: 187–225; Cui and Buzan, 2016). كما ستخلق بعض هذه المصائر المشتركة ضغوطًا مستدامة بالنسبة إلى الإدارة العالمية، ومن أبرزها نجد السوق العالمية؛ وتغير المناخ؛ ومكافحة الأمراض؛ وحماية الكواكب من الصخور الفضائية. لكن البعض من تلك المصائر المشتركة سيخلق ضغوطًا من أجل التعاون العالمي وفُرصًا للتسليح في منافسات القوى الكبرى؛ وعلى نحو أكثر وضوحًا في الأمن السيبراني؛ والهجرة؛ وصعود الذكاء الاصطناعي. إن الاتجاه المهيمن سيتفاعل بقوة مع ما إذا كانت اتجاهات المجتمع الدولي العالمي تتجه نحو التعددية المتنازع عليها أو نحو التعددية الراسخة.

التعليل: نظرًا إلى أن الجنس البشري يحتل كوكبه على نحو أكثر كثافة من أي وقت مضى، خاصة مع تزايد الترابط والتنمية وزيادة تعقيدهما على خلفية زيادة القدرة على التفاعل، فإن هذه الحالة تجعل الجنس البشري من الناحية الهيكلية أكثر عرضة لمجموعة المصائر المشتركة المذكورة سابقا. ستنخفض الكثافة المتزايدة للاحتلال البشري للكوكب في معظم أنحاء العالم باستثناء أفريقيا والشرق الأوسط، حيث يبدو أنها ستزداد. ولكن مع تقدم انتشار ثورات الحداثة، ستزداد الكثافة الناتجة عن التنمية وارتفاع مستويات المعيشة في كل مكان تقريبًا. وعلى الرغم من طموحات إيلون ماسك لاستعمار المريخ، فلن يكون هناك حل «خارج الكوكب» لهذه المشكلة (الكثافة السكانية) لعقود عديدة، إن لم يكن للأبد.

6 - 1 - الهياكل المعيارية

هذه الميزة الهيكلية تتعلق بالمجتمع، وبما أن المجتمع مفهوم متنازع عليه، فإنه يتطلب منا بعض الشرح. تتطلب جميع المجتمعات، بما في ذلك المجتمعات الدولية والعالمية، نوعًا من الأساس المعياري أو الأخلاقي الذي يدعم الهويات التي تُعَرِّف بها الشعوب نفسها و«الآخرين». وتحدد هذه الهياكل المعيارية من يُعتبَر عضوًا شرعيًا في المجتمع، وما الذي يعتبر سلوكًا شرعيًا داخل ذلك المجتمع. هنالك خلاف بشأن أي نوع من المجتمع موجود على المستوى العالمي. وتقدم المدرسة الإنجليزية حجة مقنعة عن وجود مجتمع دولي (أي مشترك بين الدول) يحدد نفسه وعضويته من خلال مجموعة مشتركة من النظم الأولية التي تتراوح بين السيادة والديبلوماسية إلى القومية والمساواة الإنسانية (Bull, 1977; Buzan and Schouenborg, 2018). ومجتمع الدول هذا يمكن اعتباره أيضًا مجتمعا من المجتمعات، لديه عدد صغير نسبيًا من الأعضاء (نحو 200) ومجموعة واضحة نسبيًا من القواعد المحددة والمؤسسات التي يشترك فيها أعضاؤه من الدول. لقد أبدى علماء الاجتماع اهتمامًا ضئيلًا نسبيًا بمجتمع ما بين الدول، ولن يقبل كثير منهم اعتباره شكلًا من أشكال المجتمع. إن المجتمع العالمي الذي يضم البشرية جمعاء هو أكثر ملاءمة للفهم الاجتماعي السائد للمجتمع، ولكنه في الممارسة العملية يعد بناءً فلسفيًا أكثر من كونه حقيقة قابلة للإدراك. وعندما يكون البشر أعضاء

في المجتمع، فسيكون هناك قليل من التماسك على المستوى العالمي مع الاعتراف الواسع النطاق بأن جميع البشر متساوون (استبدال الافتراض القديم على أساس العرق أو الطبقة أو الجنس أو المكانة التي لم يكونوا عليها، والذي عزز العنصرية والعبودية والإمبراطورية والمكانة المتدنية للمرأة). وبالنظر إلى المنظور العالمي فإن الهيكل المعياري للبشرية كأفراد مُجَزأ بقوة داخل عديد من الهويات الحضارية والوطنية والدينية دون العالمية (J. Williams, 2015; Buzan, 2017; Buzan and Schouenborg, 2018). إن الوسيط بين الديناميات المابين دولاتية المشتركة للمجتمع الدولي العالمي وديناميات الهوية ما بين البشرية للمجتمع هي مجموعة معقدة ومُتَرَاصة على نحو متزايد من الفاعلين غير الحكوميين العابرين للحدود، سواء كانوا مدنيين أو غير مدنيين.

ينتج عن هذا التقسيم بين مجتمع دولي من الدول ومجتمع عالمي من الناس افتراضات متناقضة بشدة بشأن الهيكل المعياري للمجتمع الدولي العالمي الناشئ.

الافتراض (أ): إن الهيكل المعياري العالمي لمجتمع الدول أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى، وعلى الرغم من بعض خطوط الصدع، فإنه يُظهر علامات واضحة على تعميق وتوسيع نطاق نظمه الأولية.

التعليل (أ): منذ نهاية الحرب الباردة كان هناك إجماع كبير وواسع النطاق على مجموعة واسعة من النظم الأولية التي تحدد المجتمع الدولي العالمي، وتشمل هذه النظم: السيادة؛ والإقليمية؛ والدبلوماسية؛ والقانون الدولي؛ والسوق؛ والتنمية؛ والقومية؛ والمساواة الإنسانية؛ وإدارة القوى الكبرى؛ وإلى حد ما الحرب. إن الإجماع بشأن رأسمالية السوق العالمية هو إجماع ملحوظ، حيث أصبحت الآن جميع القوى الكبرى وعديد من القوى الإقليمية بمعنى ما تشكل قوى رأسمالية. ويمثل هذا تضييقًا كبيرًا في النطاق الترددي الأيديولوجي للمجتمع الدولي العالمي منذ الحرب الباردة، حيث كانت القضية الأساسية هي «الرأسمالية أم لا». هذا لا يعني أنه لا توجد اختلافات أو خلافات بشأن هذه الأشياء، على سبيل المثال: بشأن عدم التدخل؛ وكيفية إدارة السوق العالمية؛ وكيف يجب أن تشتغل إدارة القوى الكبرى. ثمة خلافات من حيث المبدأ بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية، ومن ثم فهي لا تعتبر نُظُمًا عالميةً للمجتمع الدولي . ولكن على الرغم من هذه الخلافات، فإن هناك

بنية معيارية واسعة وقوية، وفي بعض الجوانب (مثل السيادة؛ الإقليمية؛ والقومية؛ والديبلوماسية؛ والمساواة الإنسانية) تشكل بنية معيارية عميقة للغاية يقوم عليها مجتمع ما بين الدول المعاصرة. إذ تمارس بعض جوانب هذه البنية المعيارية، مثل القومية والمساواة البشرية، دورا قويا في المجتمع العالمي أيضا. وقد برزت فكرة الإشراف البيئي، وهي فكرة ترى أن للجنس البشري مسؤولية جماعية ومصلحة ذاتية لرعاية كوكب الأرض، أخيرا كنظام أولي جديد خلال القرن الحادي والعشرين، تمامًا كما برزت القومية خلال القرن التاسع عشر، والسوق خلال القرن العشرين (Falkner, 2016; Falkner and Buzan, 2017). إن المصائر المشتركة لديها القدرة على توليد عناصر من الأخلاق والثقافة المشتركة التي تدفع إلى الأعلى انطلاقا من المجتمع العالمي إلى مجتمع بين الدول (Clark, 2007). ويبدو مركز هذه البنية المعيارية (السيادة؛ والإقليمية؛ والقومية) مستقرًا، لكن الاستقطاب السياسي المعياري بين المستبدين والديموقراطيات؛ والتنافس بين القوى الكبرى على مجالات النفوذ، يمكن أن يحد على نحو كبير من تعزيز مجتمع ما بين الدول (Buzan and Schouenborg, 2018).

الافتراض (ب): سيصبح الهيكل المعياري العالمي للمجتمع العالمي أكثر انفتاحًا وتنوعًا مما كان عليه خلال العقود القليلة الماضية.

التعليل (ب): لقد وفَّرت الهيمنة الطويلة للغرب و«معياره الحضاري» الليبرالي قشرة للثقافة والأخلاق العالمية. وبدافع من مركز العالم الناطق باللغة الإنجليزية، أعطى هذا مظهر صعود عالميا للأفكار الليبرالية، المُحددة على نحو أساسي من ناحية المصالح الاقتصادية. وقد عُزِّزت هذه القشرة الرقيقة من خلال قوة الادعاء الليبرالي الغائي بتسيد المستقبل، والذي عُزِّز بدوره من خلال الصعود المادي للعالم الناطق باللغة الإنجليزية، وقد أخفت تلك القشرة الرقيقة كثيرا من التنوع الثقافي تحتها. إن الانحدار النسبي للغرب يعني أن القوة المادية والسلطة المعنوية أصبحتا أكثر انتشارًا عبر نطاق أوسع من الجهات الفاعلة. وأصبحت حقيقة مجتمع عالمي لما بعد الاستعمار مرئية الآن مع انتشار الحداثة إلى ما وراء مركزها الأصلي الصغير. ستبقى القيم الليبرالية قوية داخل الغرب، على الرغم من أنها تواجه، حتى داخل الغرب في حد ذاته، تحديًا خطيرًا مُتأتيًا من المنظورات القومية والشعبوية والفاشية

الجديدة المناهضة للعولمة. وستنتشر القيم الليبرالية على نحو أضعف في أماكن أخرى، وستظل مؤثرة عالميًا كإحدى الرؤى السياسية الرئيسة. لكن صعود البقية، والتأثير الذي يغذيه الإنترنت لمجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي يمتد عملها عبر الحدود الوطنية، سيعيد تمكين مجموعة متنوعة من البدائل الأخلاقية الثقافية، وأكثرُ تلك البدائل وضوحًا يتَأَتى من الإسلام والكونفوشيوسية، وأيضًا من التقاليد المحلية للسلطوية. على نحو جماعي، سيؤدي ذلك إلى نظام أخلاقي/ ثقافي أكثر تعددية. ويتضح هذا بالفعل في تأكيد بكين على «الخصائص الصينية»؛ وغرس فكرة الهندوتفا(*) في الهند؛ وعودة روسيا إلى الهوية السلافية؛ والترويج للإسلام كنظام أخلاقي بديل. إن الحماس المبدى حيال العولمة يشهد ضعفا، في حين أن القومية وما يمكن تسميته بالنزعة الحضارية تشهدان عودة. وهيمنة سياسات الهوية على الاقتصاد لا تمارس دورا في الصين وروسيا واليابان ومعظم دول آسيا فقط، ولكن أيضًا في معاقل الليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة. وبمعنى ما، يشهد المجتمع العالمي عودة إلى حالته التاريخية المتمثلة في التنوع الثقافي حينما أفسحت الحالة الاستثنائية للهيمنة الغربية، التي كانت فترتها قصيرة ولكن تأثيرها قوي، الطريقَ أمام الانتشار العالمي لثورات الحداثة.

7 - 1 - النزاع والعنف

افتراض (أ): ستظل حرب القوى الكبرى الشاملة مقيدة للغاية. ويمكن أن تحدث حرب من خلال حدث عرضي أو الإهمال، ولكن من غير المرجح أن يكون اختيارًا سياسيا عقلانيًا بالطريقة التي كان عليها بالنسبة إلى القوى التي بدأت الحربين العالميتين الأولى والثانية. إن السعي وراء الهيمنة على نطاق عالمي من قبل القوى الكبرى سيستمر في الضعف كدافع لنزاعات وحروب القوى الكبرى. وإذا كان لا بد من وجود نظام عالمي مبني على أساس التعددية الراسخة، فلا بد أن يكون نظاما

(*) هندوتفا (Hindutva) هو الشكل السائد للقومية الهندوسية في الهند. حظي المصطلح بشعبية من قبل مؤسسه فيناياك دامودار سافاركار في العام 1923. وتدافع عنها عدة منظمات قومية هندوسية. وقد وُصفت حركة هندوتفا بأنها حركة «فاشية بالمعنى الكلاسيكي»، حيث تلتزم بالمفهوم المتنازع عليه المتمثل في الأغلبية المتجانسة والهيمنة الثقافية. يعارض البعض التسمية الفاشية، ويشير إلى أن هندوتفا كانت شكلا من أشكال «المحافظة» أو «الحكم المطلق العرقي». [المترجم].

يأتي عن طريق التفاوض ويحظى بالتوافق. وعلى رغم ذلك، قد يظل البحث عن الهيمنة على نطاق إقليمي وتنافس القوى الكبرى حول مناطق النفوذ قويا جدا داخل المجتمع الدولي العالمي اللامركزي.

التعليل (أ): لم تعد الحرب العالمية بين القوى الكبرى تقدم خيارًا جيدًا، أو ربما أي خيار آخر، لتحقيق مكاسب تفوق الخسائر. فقد أصبحت وسائل التدمير كبيرة للغاية؛ والتكاليف باهظة للغاية؛ وشرعية الكسب الإقليمي عن طريق الغزو منخفضة للغاية؛ واحتمال المقاومة في الأراضي المحتلة مرتفعا للغاية. بالإضافة إلى ذلك، وفي عالم من القوى الكبرى (أي لا توجد فيه قوى عظمى)، لن يكون لدى أي من القوى الكبرى القدرة، وربما لن يكون لدى أي منها الطموح، للمنافسة على الهيمنة العالمية. وكما تظهر التجربة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين، فإن هذه الوظيفة (وظيفة القوة العظمى) تنطوي على أعباء باهظة التكلفة ومستحيلة على نحو متزايد، كما أن كلا من وظيفة القوة العظمى نفسها ومسؤولية الولايات المتحدة فيها تتراجع شرعيتهما. وكما أشرنا سابقا، فإن خطاب القوى الكبرى الصاعدة مثل الهند والصين يوضح أنها مترددة في تحمل مسؤوليات القوة الكبرى، فضلا على مسؤوليات القوى العظمى، مفضلة إعطاء الأولوية لتنميتها. وضمن هذه الأولوية، لا تختلف تلك القوى الصاعدة كثيرًا عن الولايات المتحدة إبان فترة انعزاليتها حتى العام 1941. إن التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والصين، وعلى الرغم من أنه يُفهم غالبًا على أنه يتعلق بالتفوق العالمي، فإنه يدور حول من هي القوة التي ستهيمن على آسيا. هذا يعني أنه قد تسعى القوى الكبرى إلى التفوق الإقليمي، على الرغم من أنه حيثما توجد أكثر من قوة كبرى في المنطقة فإن الخوف من الحرب سيقيد استخدام الحرب الشاملة لتحقيق مثل هذه الأهداف.

الافتراض (ب): ستبقى الحروب بين الدول على نحو عام نادرة، وتمثل الاستثناء وليس القاعدة. هذا لا يستبعد بأي حال من الأحوال حدوث كثير من الاختيال العسكري الذي قد يدفع نحو سباق التسلح.

التعليل (ب): تنطبق هنا الحجج نفسها الخاصة بالتعليل (أ). ويبدو أن بحر الصين الجنوبي أصبح حالة اختبار لكلا الافتراضين (أ) و(ب).

الافتراض (ج): ستصبح الحروب بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وبين الجهات المتنافسة غير الحكومية فيما بينها، الشكل الرئيس للعنف «الدولي».

التعليل (ج): لقد كان من الواضح منذ العام 2001 وبداية الحرب العالمية على الإرهاب أن الجهات الفاعلة غير الحكومية لديها القدرة على تجنيد وتدريب وتحفيز وتجهيز قوات مقاتلة كبيرة. وهنالك سجل متزايد من قتالهم بعضهم لبعض (على نحو رئيس في الشرق الأوسط) ومهاجمة أهداف أبعد في أوروبا والولايات المتحدة. إن انهيار النظام السياسي لما بعد الاستعمار في أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وظهور عديد من الدول الفاشلة وعديد من الدول الضعيفة في تلك الأماكن، يوفر فرصا جيدة للجهات الفاعلة العنيفة غير الحكومية لإنشاء قواعد لها. وظهور التنوع الأخلاقي/ الثقافي في سياق الاستياء التاريخي المستمر من الاستعمار ومن الآثار الكبيرة التي خلفتها الهيمنة الغربية، يوفر شرعية قوية للجهاديين. كما أن الاقتصاد المعولم يجعل من السهل عليهم شراء المعدات والعثور على ممولين، سواء من المجتمع المدني وغير المدني أو حتى من بعض الدول.

الافتراض (د): ستظل الديناميات القائمة بين الدول تشكل محركا مهما للنزاع والعنف، وإن كان على نحو متراجعٍ نسبيا. ستستمر العنصرية في التراجع كمحرك للنزاع، لكن الاختلافات الثقافية يبدو أنها ستظل قوية، خاصة عندما ترتبط بقضايا الهجرة. وبالنظر إلى التبني الواسع النطاق لرأسمالية السوق العالمية، فإن الدوافع الأيديولوجية ستتراجع أيضا. ولكن بالنظر إلى أزمة الرأسمالية التي نوقشت سابقا، فقد تصبح اللامساواة الاقتصادية دافعا متناميا للنزاع داخل الدول على نحو أكبر من أن تكون بين الدول. وكما هو موضح في الفصل السابع، تعمل الرأسمالية العالمية على سد الفجوات بين الدول بينما تفتح التفاوتات داخلها. ويشير هذا النمط من الدوافع إلى أن «العنف والنزاع سيكونان داخل الدول و/أو عبر الدول، أكثر منه عنفا ونزاعا فيما بين الدول».

التعليل (د): ستستمر عديد من الدول في الاستعداد للقتال بشأن القضايا الإقليمية، خاصة عندما قُدست هذه القضايا من قبل القومية. وستتنافس الدول أيضا وربما تستخدم القوة حيال قضايا الوضع المحلي/ الإقليمي. لكن الرأسمالية العالمية تعمل كحاجز ضد استخدام القوة لأسباب اقتصادية، وهكذا

تلاشى الزخم المتعلق بالمنافسة على الهيمنة العالمية. فلم تعد الاختلافات الأيديولوجية العميقة مثل تلك التي حدثت خلال القرن العشرين قائمة، على الرغم من أن الانقسام بين الأنظمة الاستبدادية والديموقراطيات يمكن أن يظل كبيرا. وقد كُبحت الدوافع العنصرية بسبب الالتزام واسع النطاق بعد الاستعمار بفكرة أن جميع البشر متساوون، لكن ردود الفعل إزاء الهجرة الجماعية في عديد من الأماكن تشير إلى أن الاختلافات الثقافية، وربما الدينية على وجه الخصوص، مازالت تحتفظ بأهمية كبيرة. ويبدو أن سياسة الهوية تعتمد الآن على الثقافة أكثر من كونها تستند إلى العرق. لم تجد الرأسمالية بعدُ إجابة لأقصى درجات عدم المساواة، التي ستستمر في النمو لتصبح أكثر حساسية من الناحية السياسية. ويبدو الحل التقليدي المتمثل في الحفاظ على نمو اقتصادي مطرد لإضفاء الشرعية على عدم المساواة أضعف وأكثر صعوبة منذ الأزمة الاقتصادية للعام 2008. وكما يُظهر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ووصول ترامب إلى سدة الحكم، فإن استجابة القرن التاسع عشر المتمثلة في الترويج للقومية لمواجهة الاختلافات الطبقية قد لايزال لها بعض المنفعة، لكنه يخاطر بتعطيل الاقتصاد العالمي، الذي يعتمد عليه الجميع في تحصيل الثروة والقوة. لقد تم التنبؤ بزوال الرأسمالية بسبب تناقضاتها الداخلية على نحو خاطئ ولعدة مرات، مما يشير إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقلل من قدرة التعلم والقدرة على التكيف التي تتميز بها الرأسمالية كنظام. لكن إذا حاولت النخب الثرية ترسيخ موقعها، سواء من خلال الاستيلاء على الدولة أو استخدام تقنيات السيطرة أو التراجع إلى سياسات الجيوب المحمية، فيمكن حينئذٍ توقع نشوب النزاع.

إذا أخذ المرء هذه المجموعة من الافتراضات والتعليلات على أنها معقولة، فسيكون كل من التآزر والتناقضات بينها واضحين. إن هذه التوافقات والتناقضات لا تعطي صورة بسيطة، فالرسالة الرئيسة هي أنه في حين أن القوى الهيكلية القوية تؤدي دورا في كل من الاستمرارية والتغيير، فإن تلك القوى كثيرا ما تُجْتَذَب نحو اتجاهين متعاكسين. فيا ترى بماذا يخبرنا هذا التوتر عن النظرة المستقبلية بخصوص المجتمع الدولي العالمي وعن إمكانيات الفاعلية في الخيارات بين التعددية المتنازع عليها والتعددية الراسخة خلال العقود المقبلة؟

2 - النظرة المستقبلية: مجتمع دولي عالمي ما بعد غربي

يدعم هذا التحليل ثلاثة تنبؤات بشأن المجتمع الدولي العالمي خلال العقود القادمة. الأول، هو أن المجتمع الدولي العالمي بصدد الدخول في فترة تَحَول عميقة ومستدامة. والثاني هو أن ما هو ناشئ لن يكون أي شكل من أشكال «العودة إلى المستقبل»، ولكنه شيء جديد تماما يقف على نحو كبير خارج نظريات العلاقات الدولية السائدة. والثالث هو أن المجتمع الدولي العالمي الناشئ سيعرض بنية تعددية عميقة بين المستويات الإقليمية والعالمية.

1 - 2 - التحَول

من الواضح الآن أن المجتمع الدولي العالمي يبتعد عن شكله الطويل الأمد والمتمثل في كونه بنية مَرْكَز-أَطْرَاف يهيمن عليها الغرب بقيادة الولايات المتحدة، مع مَرْكَز صغير وأَطْرَاف كبيرة نسبيا. إنه يتجه نحو أن يكون شكلا يعكس مجموعة متنوعة ثقافيا وسياسيا من القوى الكبرى والإقليمية، مع مَرْكَز مُتَوسع وأَطْرَاف مُتقلصة. في الوقت نفسه، يُعاد تشكيل مركزية الدولة الشاملة الخاصة بالمجتمع الدولي العالمي من خلال الدور والقوة المتزايدين لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية المدنية منها وغير المدنية على حد السواء، وكذلك من خلال الزيادة المستمرة في القدرة على التفاعل والمصائر المشتركة. ستكون الهياكل المادية والمعيارية لهذه الصيغة الناشئة، أي الصيغة الثانية للمجتمع الدولي العالمي ما بعد الغربي، مختلفة على نحو لافت للنظر عن النموذج الغربي العالمي. وستكون القوة المادية أكثر انتشارا، وستكون الشرعية المعيارية أكثر انتشارا وتكون نابعة من ثقافات متعددة، بما في ذلك الليبرالية، التي لن تصبح هي المهيمنة عليه. كما ستكون هذه التعددية الثقافية هي واقع الحال ليس فقط بين الدول، ولكن أيضا بين الدول ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية. كل هذا يكون مصحوبا بتحول سياسي يبتعد عن النزعات الأيديولوجية من بين جميع الجهات التي قادت الكثير من السياسات الدولية خلال القرن العشرين، ويتجه نحو التوتر الذي حدده أولئك الذين يُفضلون النزعة الداخلية والقومية الحمائية وسياسات الهوية الوطنية من ناحية، وأولئك الذين يُفَضلون المجتمعات المنفتحة والعولمة من ناحية أخرى.

إن معظم المجتمعات ممزقة بسبب هذا السؤال، ومن المرجح أن تتأرجح سياساتها المحلية بشأنها بطرق يحتمل أن تكون غير مستقرة. فروسيا والهند تعتبران نموذجين للموقف الذي يتطلع إلى الداخل. أما الصين فقد كان أداؤها جيدا من خلال العولمة ولكنها تتطلع إلى الداخل على نحو عام. وبالمثل، كان أداء اليابان جيدا من العولمة، لكنها تملك أيضا اهتماما قويا بسياسات الهوية. في حين أن معاقل الليبرالية السابقة - الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي - منقسمة بشدة بشأن هذه المسألة.

2 - 2 - عدم «العودة إلى المستقبل»

وعلى رغم ذلك، فإن هذه الحركة المتجهة نحو التعددية الثقافية والمادية ليست مجرد عودة إلى الوضع السابق الذي كان قائما خلال عصور ما قبل الحداثة؛ حيث كانت الحضارات عبارة عن تطورات شبه مستقلة؛ وكان للعالم عدة مَرَاكز للثروة والقوة كان معظمها مترابطا بعضه مع بعض على نحو ضعيف. ضمن المجتمع الدولي العالمي الناشئ، سيحدث انتشار القوة والشرعية المعيارية في سياق ترابط مستدام وعميق لا مفر منه. وهكذا، وبرغم أن الثقافات التي كانت خاضعة للقوة الغربية والليبرالية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تعود إلى الظهور الآن، فإنها بعيدة كل البعد عن الاضطلاع بذلك بطريقة مستقلة. ففي حين أن القوى الصاعدة قد تعيد اكتشاف جذورها الثقافية وتعيد توثيقها، فإنها أيضا تندمج على نحو لا مفر منه مع أفكار ونظم الحداثة. لقد أصبحت الحداثة الآن منسوجة في نسيجهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكما هو الحال بالنسبة إلى الغرب، فهي أساسية في سعيهم وراء الثروة والقوة. وهكذا، فإن القوى الصاعدة تُمثل اندماجا ثقافيا مختلفا تماما عن الأشكال التي كانت عليها خلال مرحلة ما قبل الحداثة. ومثلما تغيرت الثقافة الغربية بفعل الحداثة، فإن كل الثقافات الأخرى التي تواجه الحداثة ستلقى المصير نفسه (Katzenstein, 2010: 14–38). فخارج الغرب، قادت اليابان الطريق في تطوير اندماج مستقر لثقافتها الخاصة مع الأفكار والممارسات الحديثة، وتتقدم الصين وآخرون الآن على نحو جيد على المسار نفسه. لم يُؤَدِ التحديث ومنطق التنمية المركبة غير المتكافئة إلى جعل اليابان أو الصين أو الهند نماذج مستنسخة عن الغرب؛ فهي بعيدة كل البعد عن ذلك (Rosenberg, 2013, 2016). وقد

نتج عن ذلك اندماج فريد يختلف عن الغرب ويختلف أيضا فيما بينها بعضها عن بعض، حيث يجد كل مجتمع طريقته الخاصة لدمج أفكار ونظم الحداثة في ثقافته الخاصة. وهكذا، وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي الناشئ قد يكون أكثر تعددية ثقافيا مما كان عليه خلال فترة الهيمنة الغربية، فإنه سيشترك أيضا في ركيزة مهمة من أفكار ونظم الحداثة كإرث من مساره التكويني.

3 - 2 - مجتمع دولي عالمي مابعد غربي، متعدد الطبقات، وتعددي على نحو عميق

حقيقة أن الضغوط الهيكلية تدفع في كثير من الأحيان في اتجاهات معاكسة، ستنتج شكلا أكثر تعددية وطبقية من المجتمع الدولي العالمي. إن رغبة الدول والشعوب في مزيد من التمايز السياسي والثقافي، وإلى حد ما، الاقتصادي، ترتبط على نحو متزايد بتوزيع أكثر انتشارا للقوة والشرعية الثقافية. هذا المزيج، جنبا إلى جنب مع ميول التَوحُد لدى القوى الكبرى المحتملة، يشير إلى اتجاه قوي نحو مجتمعات دولية أكثر إقليمية وأكثر تمايزا من النواحي الثقافية والسياسية. وعلى رغم ذلك، في الوقت نفسه، فإن الهيكل المعياري للمجتمع الدولي العالمي قوي نسبيا، وضرورات المصائر المشتركة، بما في ذلك الحفاظ على الاقتصاد العالمي، تجعل قدرا كبيرا من التعاون على المستوى العالمي أمرا لا مفر منه ما لم تكن الدول والشعوب مستعدة لقبول تخفيضات كبيرة في ثرواتها وسلطتها وأمنها. إن حقيقة وجود قوى قوية تسحب في اتجاهين متعاكسين، لا تشير فقط إلى أن نطاق الفاعلية لكل من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول هو نطاق كبير، ولكن تشير أيضا إلى أن انتصار أي من الاتجاهين – مجتمع دولي عالمي أضعف وأكثر تجزئة وإقليمية؛ أو مجتمع دولي عالمي أقوى وأكثر تماسكا وعولمة - قد لا يكون النتيجة المرجحة. يمكن أن تكون مستويات النظم الإقليمية والعالمية ذات محصلة صفرية كما كانت خلال الثلاثينيات، كما يمكنها أن تكون متوافقة مثلما هو مقترح من قبل المناطق الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، والتي لا توفر فقط بديلا أو تراجعا عن النظام الاقتصادي العالمي، ولكن أيضا طريقة لبناء موقف تفاوضي أقوى داخل لعبة عالمية. يقدم العالم الذي نواجهه جدلية مختلفة نوعا ما بين المستويين الإقليمي والعالمي

تختلف عن تلك الجدلية الخاصة بفترة الثلاثينيات أو عن تلك التي يطرحها الاتحاد الأوروبي. وتشير قوة القوى التي تدفع حاليا إلى كلا الخيارين إلى أنه خلال العقود القادمة، سيكون الحصول على صيغة من كلا الخيارين هو النتيجة الأكثر ترجيحا. ستكون المُعضِلَة بالنسبة إلى العقود القادمة هي كيفية التوفيق بين ضرورات تبيئة/توطين التنوع الثقافي الذي تم إحياؤه مع الضرورات العولمية للمصائر المشتركة، وكيفية الاضطلاع بذلك في عالم تعددي بعمق من دون قوة عظمى أو مجموعة مَرَاكِز أو ثقافة أو أيديولوجية مهيمنة.

إن ما تشير إليه هذه الضغوط الهيكلية المتناقضة على ما يبدو هو مجتمع دولي عالمي أكثر طبقية حيث يؤدي فيه التمايز الإقليمي و/أو شبه العالمي المدفوع بالنزعة الحضارية دورا، جنبا إلى جنب مع مستوى عالمي تعددي تدعمه الحاجة إلى التعامل مع المصائر المشتركة. ولحسن الحظ، فإن التفسير التعددي لنظم المجتمع الدولي العالمي هو من نواحٍ عديدة متوافق تماما مع التنوع الثقافي. إن السيادة وعدم التدخل والأقاليم والقومية كلها تدعم الحفاظ و/أو تنمية الاختلاف والتمايز السياسي والثقافي اللذين يشكلان إرث التاريخ البشري. ومن الناحية العملية، سوف تنطوي هذه الحركة المزدوجة على تحول في الهدف بين المستويين الإقليمي والعالمي. فعلى المستوى الإقليمي، ستصبح الحوكمة أكثر عمومية من أجل دعم التمايز السياسي والثقافي. ويمكن أن تضطلع بذلك القيادة المهيمنة المحلية، مثلما يبدو ذلك من خلال الانجراف الحاصل في المشاريع الإمبريالية الجديدة لروسيا والصين. أو قد يُضَّطلَع به على نحو أكثر توافقية، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، أو كما لُمح إليه من خلال الحديث عن انشقاقات أفريقية عن المحكمة الجنائية الدولية. وبهذا المعنى المحدد، قد يصبح الاتحاد الأوروبي النموذج الذي طالما أراد أن يكون بقدرٍ ما النموذج الذي يوضح كيفية الاضطلاع بالتمايز الإقليمي على أساس ثقافي. أما على المستوى العالمي، فستصبح الحوكمة أقل عمومية وأكثر تركيزا على القضايا الوظيفية المحددة التي تثيرها المصائر المشتركة. وسيضعف المشروع الغربي للترويج للقيم الليبرالية باعتبارها الركيزة العالمية أو «معيار الحضارة» للنظام الدولي على الصعيد العالمي، حتى لو ظلت تلك القيم قوية داخل الغرب (وهو ما يشير إليه وصول ترامب إلى سدة الحكم وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأنه قد لا يكون

كذلك) وإلى حد ما في مكان آخر. ولن يحل محلها أي شيء «عالمي» بمعنى النظرة الواسعة لما هو صحيح سياسيا وأخلاقيا. وسوف تتكشف الحداثة على عدة خطوط سياسية واجتماعية بدلا من خط واحد فقط.

إن أولئك الموجودين في الصين وروسيا وإيران وفرنسا والهند وأماكن أخرى، من الذين عارضوا الهيمنة الأمريكية/ الغربية منذ فترة طويلة ودعوا إلى نظام دولي أكثر «تعددية للأقطاب»، سوف يحصلون على رغبتهم. لكن في التقليد المُخَادِع المتمثل في قصص «التمنيات»، فلن يحصلوا على ما كانوا يتوقعونه. ستُترك الأقاليم وعلى نحو متزايد لتُدبر أمرها بنفسها في السراء والضراء. وفي غياب كل من القوى العظمى والأيديولوجيات المهيمنة عالميا، لن يكون المستوى العالمي متعلقا بالنظام السياسي والاجتماعي العالمي على نحو عام كما كان الحال طوال العقود العديدة الماضية. وبدلا من ذلك، سوف يتعلق الأمر بسلسلة من الاتفاقيات والمؤسسات الوظيفية المحددة للتعامل مع قضايا المصير المشترك التي يعترف بها الجميع ويقبلونها على هذا النحو، ولا يُتعامل معها على أنها مناطق نزاع سياسي. ربما يُنبئ تراجع المجتمع الدولي العالمي إلى مجموعة محدودة من الخصائص الوظيفية بقدرة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على الاتفاق على عدم انتشار الأسلحة النووية حتى في أوج تنافسهما ذي المحصل الصفري. وفي الآونة الأخيرة، يشير التحول من الخلاف إلى الإجماع بشأن تغير المناخ بين كوبنهاغن في العام 2009 وباريس في العام 2015 إلى ظهور تعاون وظيفي محدد ضد تهديد مشترك (Falkner and Buzan, 2017)، وقد بدأت هذه الاتفاقية تبدو قوية بما يكفي للنجاة من معارضة ترامب، ومن ثم فهي تضيف مؤشرات أخرى عن تراجع الولايات المتحدة عن وضع القوة العظمى.

إن التطور ثنائي المسار الحاصل على طول هذه الخطوط من شأنه أن يرقى إلى إعادة تصور جوهرية لمفهوم المجتمع الدولي العالمي، يختلف عن ذلك التصور الذي اعتدنا عليه خلال العقود الماضية. وبمعنى ما، قد يقطع ذلك الافتراض الليبرالي التضامني بأن هناك مجموعة محددة من القيم السياسية والاجتماعية العالمية التي يجب على الجميع الالتزام بها في نهاية المطاف. سيكون مجتمعا دوليا عالميا عميقا وراسخا وتعدديا على نحو واضح من الناحية الثقافية والسياسية، لكنه يعتمد على ركيزة قوية من المؤسسات الأولية المشتركة، ويخضع لضغوط

تتأتى من مجموعة من مشاكل المصير المشترك. لذلك قد يحتوي على عناصر تضامن كبيرة من حيث الترتيبات الوظيفية للتعامل مع التهديدات المشتركة. وسيكون البديل من ذلك هو التعددية العميقة المتنازع عليها والتي تتجاهل فيها القوى الكبرى التوحدِية حقيقةَ أنها محاصرة في سياق معولم للغاية من الاعتماد المتبادل والمصائر المشتركة، وتسعى فقط إلى تحقيق مصالحها الضيقة. في هذه الحالة، يمكن أن نتوقع سوء إدارة جدية للمصير المشترك على المستوى العالمي، والكثير من التصارع على مجالات النفوذ الإقليمية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو كيف يمكن أن يتوازن المجتمع الدولي العالمي التعددي العميق الناشئ بحيث يمكنه التعامل مع مشاكل المصير المشترك على المستوى العالمي وتلبية المطالب المنادية بالتعددية الثقافية داخل المجتمع العالمي. ستحتاج القوى الكبرى التوَحدية القديمة والجديدة على حد السواء إلى تحويل تركيزها بعيدا عن تضارب الأفكار بشأن الديموقراطية في مقابل الاستبداد، أو بشأن المبادئ العامة للنظام العالمي. سوف تحتاج إلى السعي وراء التسامح والتعايش في علاقتها بمشاريعها السياسية والثقافية الأوسع، والتركيز على المجالات الوظيفية المحددة للتعاون على المستوى العالمي الضروري للتعامل مع المصائر المشتركة. وإذا كانت الضرورات الإقليمية تميل إلى الاضطراب والمنافسة بين القوى الكبرى، فإن ذلك من شأنه أن يجعل التمييز بين ما يمكن اعتباره قضية عالمية مشتركة المصير، وبين تلك القضية التي يمكن استخدامها في المنافسة بين القوى الكبرى، مسألة أكثر إثارة للجدل. فمن الواضح، مثلا، أن كويكبا قاتلا في مسار تصادم مع الأرض سيُعتبر قضية مصير مشترك وسيتغلب على جميع الاختلافات. وبالمثل، قد يكون من الممكن الحفاظ على استقرار التجارة العالمية، والحاجة إلى الدفاع ضد وباء عالمي. ولكن قد يُنظر إلى قضايا مثل الهجرة؛ والانتشار النووي؛ والأمن السيبراني من منظور أكثر قُطْرِية، حيث قد تضر تطورات معينة بالبعض وقد تكون في مصلحة آخرين. إن الشك الأخير في أن روسيا كانت سعيدة للغاية بإثارة أزمة لاجئين في الاتحاد الأوروبي، سواء كان ذلك صحيحا أو لا، لهو مثال جيد على كيفية عمل هذا المنطق القُطْرِي. قد يكون للأمن السيبراني المنطق نفسه لكونه جزئيا مصيرا مشتركا عالميا، وجزئيا لكونه موردا للنزاع بين القوى المتنافسة.

ومن ثم، فإن مدى جودة أو مدى سوء وظائف المجتمع الدولي العالمي سيعتمد على ما إذا كانت اللعبة ستُلعَب على نحو أساسي كتعايش على المستوى العالمي، أو ستُلعَب على نحو أساسي كمنافسة على المستوى الإقليمي.

إن العامل الرئيس في نطاق الفاعلية بين نتائج التعايش والتنافس هو كيفية معالجة مشاكل الذاكرة التاريخية. قد تكون إحدى الفوائد المحتملة من تلاشي الهيمنة الغربية والأمريكية؛ والهيمنة العالمية الليبرالية هي تخفيف بعض مشاكل رد الفعل والاستياء والمعارضة لمثل هذه الهيمنة التي عاشت استبدادا في المجتمع الدولي العالمي منذ نهاية الحرب الباردة. ومع تراجع شرعية القيادة الأمريكية والغربية، أدى ذلك إلى إضعاف قيادة المجتمع الدولي العالمي من دون وضع أي بديل لتلك القيادة. وعلى رغم ذلك، فإن تخفيف رد الفعل والاستياء والمعارضة سيعتمد على تلاشي الذكريات التاريخية للتنمر والإهانة التي لاتزال تغذي الاستياء في مرحلة ما بعد الاستعمار، وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا. إن لمثل هذه الذكريات فائدة سياسية للأنظمة الحاكمة في عديد من الأماكن، وإقدام الحزب الشيوعي الصيني على خلق قومية صينية معادية بشدة لليابان ومعادية للغرب يمثل المثال الرائد للحكومات التي تزرع (وتشوه) مثل هذه الذكريات لمآربها الخاصة. وقد فعلت الإمبراطورية اليابانية هذا حينما كانت في أوجها، وتلعب روسيا وإيران اللعبة نفسها، ويمكن للهند أن تميل في هذا الاتجاه على رغم أنها لم تفعل ذلك حتى الآن. قد يستمر الاستياء التاريخي ضد الغرب فترة طويلة قد تضاهي طول فترة الهيمنة الغربية، وإذا حدث ذلك، فسوف يُضعف فرص الإدارة الملائمة لمشاكل المصير المشترك على المستوى العالمي، ويؤدي إلى تفاقم الخصومات الإقليمية.

وفي كلتا الحالتين، فإن أحد التنبؤات الثابتة والمحددة هو أن الانتشار العام للقوة والسلطة، والدور المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية جنبا إلى جنب مع الدول، سيضع الكثير من الضغط على الهيكل الحالي للمنظمات الحكومية الدولية. وكما يتضح من عدم القدرة على ضم ألمانيا واليابان إلى مجلس الأمن الدولي، فإن المجموعة الحالية من المنظمات الحكومية الدولية أصبحت قديمة بالفعل حتى في ظل افتراض وجود مجتمع دولي عالمي يهيمن عليه الغرب. وفي المجتمع الدولي العالمي لما بعد الغرب الذي يتميز بتعددية عميقة ومَرْكَز مُوسع،

ستواجه المنظمات الحكومية الدولية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية أزمة شرعية متصاعدة إذا لم تتكيف مع التوزيع الأكثر انتشارا للثروة والقوة، ومع المشهد الفكري الأكثر تعددية من الناحية الفكرية والأخلاقية. وكاستجابة لبطء التعديل داخل هذه المؤسسات المركزية، ربما يكون ترويج الصين «للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» نذيرا لما سيكون لعبة تستمر عقودا لأجل إعادة تشكيل المنظمات الحكومية الدولية والأنظمة بحيث تتلاءم على نحو أفضل مع ازدواجية النظام العالمي المابعد الغربي الناشئ، ومع التقسيم المتغير للأهداف بين المستويين الإقليمي والعالمي(*). إن الجانب الإيجابي لهذا، كما جادل أوليفر ستوينكل (Oliver Stuenkel 2016: locs. 434–532) هو أن الدول غير الغربية تدعم على نحو أساسي النظام الحالي، لكنها تريد تحسين وضعها داخله. وستكون المشكلة هي ما إذا كان الغرب على نحو عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص يستطيعان إجراء التعديل من أجل التحول من التفكير في أنفسهم على أنهم المُزَوِدُون الأساسيون للقيادة العالمية والرؤية الليبرالية العالمية، إلى فهم أنفسهم على أنهم مجرد جزء واحد من مجتمع دولي عالمي تعددي على نحو عميق يتألف من أقران متمايزين ثقافيا وسياسيا. وتشير معارضة الولايات المتحدة «للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» حتى في عهد باراك أوباما إلى أن هذا المسار سيكون طويلا ومحفوفا بالصعاب.

إن نمو ما يسمى بـ «الحوكمة العالمية»، حيث تؤدي القوى الأقل قوة والجهات الفاعلة غير الحكومية أدوارا مهمة في بناء المعايير والمؤسسات العالمية، من المحتمل أن تكون عاملا إضافيا في هذا المسار. حتى الآن، كان يُنظر إلى إدارة القوى الكبرى والحوكمة العالمية على أنهما في تعارضٍ أكثر من كونهما تعملان معا، حيث يرى أنصار الحوكمة العالمية إلى حد ما أن إدارة (سوء إدارة) القوى الكبرى هي المشكلة. وفي المجتمع الدولي العالمي شديد التعددية، لن تكون إدارة القوى الكبرى أو الحوكمة العالمية كافية في حد ذاتها لدعم درجة النظام والإدارة اللازمين للتعامل

(*) للحصول على مراجعة تفصيلية بشأن إصلاح المنظمات الحكومية الدولية وإعادة تشكيلها، انظر:
(Stuenkel 2016, chs. 4 and 5).

[المؤلفان].

مع المصائر المشتركة. فإما أن يعملوا معا وإما أن المجتمع الدولي العالمي سيكون ضعيفا وسيئ الإدارة (Cui and Buzan, 2016).

خلاصات

هذه الممارسة في التطلع إلى المستقبل بالكاد يقدم كرة بَلورِية تُظهر صورة مفصلة عن المجتمع الدولي العالمي ما بعد الغربي. لكنه يقدم نظرة عامة معقولة عن المشهد الطبيعي الذي نتوجه إليه، وعن الديناميات الرئيسة التي تدفع بذلك. إنه يوفر رسما تخطيطيا للمستقبل يستند إلى أُسس متينة بما يكفي ليكون بمنزلة أساسٍ لكل من المناقشة النظرية والسياسية. فنحن نعرض ما حُدد بشدة وما لايزال مفتوحا، ومن ثم تخصيص مجال معتبر للفاعلية. نحن لا نحاول أن نكون متفائلين أو متشائمين. فنحن على ثقة بأن ثمة شكلا من التعددية العميقة هو ما ينتظرنا، ولكن ضمن ذلك، يمكن للقراء أن يتوصلوا إلى استنتاجاتهم الخاصة بشأن إيجابيات وسلبيات السعي وراء التعددية المتنازع عليها أو التعددية الراسخة. كما أننا لم نحاول الانحياز إلى أي جانب خلال عديد من النقاشات الحماسية الدائرة حول الصواب والخطأ في تاريخ العالم. فنحن نحاول أن نبين أن الجنس البشري، سواء أحب المرء ذلك أو لا، ينتقل إلى مشهد سياسي وثقافي عالمي مختلف عن المشهد الذي كنا فيه منذ القرن التاسع عشر، برغم أنه لايزال مشهدا يتشكل بقوة من خلال الأخير. إن عالم ما بعد الغرب يَمْثُل الآن أمامنا. إذ يمكننا تحديد عديد من ميزاته الرئيسة، ولدينا خيارات بشأن كيف يمكننا محاولة التنقل داخل هذا المشهد العالمي الجديد.

10

نحو حقل علاقات دولية عالمي

مقدمة

في هذا الفصل الختامي، نقدم أولًا ملاحظات موجزة بشأن نتائج الكتاب من حيث صلتها بتطور العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة. ثم نناقش بعض الاتجاهات الحديثة في نظرية العلاقات الدولية وفي هذا التخصص المعرفي، مبرزين بذلك اتساع مجال الدراسة هذا، وكذلك المركزية الغربية المستمرة التي لاتزال تطبع الأدبيات الخاصة بهذا المجال. بعد ذلك، ندرس ظهور حقل العلاقات الدولية العالمي (والمفاهيم ذات الصلة مثل: «حقل العلاقات الدولية غير الغربي» أو «حقل العلاقات الدولية مابعد الغربي»). سنتطرق إلى العناصر الرئيسة لحقل العلاقات الدولية العالمي، ونرسم بعضًا

«نادرًا ما يُختبر الطلاب الجامعيون - الذين يدرسون الواقعية والليبرالية كنظريات عالمية عن العلاقات الدولية - عن ارتباط تلك النظريات بالعنصرية الثقافية والإمبريالية وتبريرها لهما»

من هذه المناقشات الدائرة بشأنه، والطرق التي يمكن من خلالها متابعته وتعزيزه، والتحديات التي تواجهها كل هذه الجهود. نحن ندعو إلى تأسيسٍ ثالثٍ أو إعادة تأسيسٍ للتخصص، ليس فقط على أُسس معيارية، ولكن كضرورة للاحتفاظ بجدوى حقل العلاقات الدولية في عالم مابعد غربي مُعَوْلَم وتعددي على نحوٍ عميق.

في الفصل التاسع قدمناً أفكار التعددية المتنازع عليها والتعددية الراسخة لتصور مفهومٍ للنظام العالمي مابعد الغربي. وإلى الحد الذي يتتبع فيه تفكير حقل العلاقات الدولية واقع العلاقات الدولية كممارسة - وهذا الكتاب يرتكز على نحوٍ وثيق على وجهة نظرنا القائلة بأن هذا هو الحال في كثير من الأحيان - نتوقع قدراً أكبر من التعددية لحقل العلاقات الدولية، سواء في مجال التخصص نفسه أو في نظريته. نعني بالتعددية الاختلاف بدلًا من التجزئة بالمعنى السلبي، على الرغم من أن درجة معينة من هذا الأخير لا مفر منها. لكن الانتقال إلى نظام عالمي مابعد غربي لم يكن واضحًا إلا خلال العقدين الماضيين، وسيستغرق عدة عقود أخرى للعمل على ذلك الانتقال. إن هذا ليس انتقالًا سريعًا مثل ذلك الذي صاحب هزيمة قوى المحور في العام 1945 وانهيار الاتحاد السوفييتي داخليًّا بعد العام 1989. كما أن «تحول الأفكار» العالمي المُصاحب (Acharya, 2016) داخل تخصص العلاقات الدولية سوف يعمل أيضًا على حل المشكلة. وفي هذا النطاق الزمني، نأمل ألا يتخلف التخصص كثيراً عن ظهور التعددية العميقة، وربما حتى عن توقعها في بعض النواحي. إن التقدم باتجاه حقل العلاقات الدولية العالمي يحدث بالفعل وسوف يتكثف. لكنه يواجه عقبات خطيرة، ليس أقلها التصاق الهيمنة الغربية بهذا التخصص، واستمرار الظروف في الجنوب العالمي التي تعرقل التحقيق السريع لمشروع حقل العلاقات الدولية العالمي.

تتمثل إحدى النتائج الرئيسة لهذا الكتاب في أنه على الرغم من الجهود المبذولة لإدخال تنوع أكبر في هذا المجال الدراسي، فإن معظم نظريات العلاقات الدولية، مع استثناء مهم لنظرية ما بعد الاستعمارية، تظل نظريات ذات مركزية غربية، وإن حقل العلاقات الدولية لايزال يمثل علم اجتماع غربيا في الأغلب، على رغم أنه بالتأكيد ليس علم اجتماع أمريكيا على نحوٍ حصري. ونتائج بحثنا، مع نتائج أبحاث ما بعد الاستعمارية (Nandy, [1983] 2009; Dirlik, 1999; Chowdhry and

(Acharya, 2014b: 25–6; Kuru, وآخرين Nair, 2004; J. M. Hobson, 2012)
(2016، يتردد صداها بشأن الأبعاد العديدة المستمرة والمتداخلة للهيمنة الغربية على نظرية العلاقات الدولية، حيث تتمثل في:

- **المركزية الأوروبية:** الميل إلى وضع نظريات للمبادئ والآليات الرئيسة للنظام الدولي بناءً على الأفكار والثقافة والسياسة والتجارب التاريخية والممارسة العملية المعاصرة المتعلقة بالغرب (أوروبا الغربية على نحوٍ أساسي، ولكن مع بصمة الولايات المتحدة اللاحقة). بالمقابل، ينعكس هذا في تجاهل واستبعاد وتهميش الأفكار والثقافة والسياسة والتجارب التاريخية والممارسة العملية المعاصرة غير الغربية. يمكن أن يُعزى جزء من المركزية الأوروبية إلى شعور قوي بالفوقية للنمط الغربي على النمط غير الغربي (Acharya, 2000). حيث تُضخَّم فعاليته من خلال قدرة الغرب على التحكم في تمثيل الأشياء من أجل تطبيع التسلسلات الهرمية القائمة.

- **العالمية الكاذبة:** الميل إلى رؤية أو عرض الأفكار والممارسات الغربية على أنها المعيار العالمي، بينما يُنظر إلى المبادئ والممارسات غير الغربية على أنها خصوصيات أو انحرافات أو دونية. وكما أوضحنا، تمتد هذه الممارسة بدءًا من الافتراضات الواقعية والليبرالية بشأن الدولة، وصولا إلى الافتراضات النسوية بشأن وضع المرأة.

- **العنصرية:** الإغفال المستمر في الغرب للدور الرئيس الذي تؤديه التسلسلات الهرمية العرقية في الاستعمار، والموروثات المستمرة لهذا في كل من الممارسات الغربية والاستياء والغضب المتولِّد عن ذلك في دول الأطراف.

- **الانفصال:** عدم الانسجام بين ما يُمرَّر بالنسبة إلى نظرية العلاقات الدولية وتجربة العالم غير الغربي، على الرغم من أن العلماء الغربيين نادرًا ما يرون أن هذا يمثل عقبة أمام بناء النظرية. إذ ثمة مشاكل جدية بشأن تطبيق نظريات النزاع؛ والتعاون؛ وبناء المؤسسات؛ وديناميات انتشار المعايير؛ والإمبراطورية؛ والنسوية وما إلى ذلك، والتي تهيمن على أدبيات حقل العلاقات الدولية، ومن ثم على غير الغربي.

- **إنكار الفاعلية:** عدم الاعتراف بفاعلية الدول غير الغربية والمؤسسات الإقليمية والجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في الإسهام في النظام العالمي، بما في ذلك الإضافات والتوسعات الجادة للمبادئ والآليات التي وضعها الغرب. وكما ذكرنا في

الفصل الثامن، يُنظر إلى غير الغرب على أنهم مستهلكون، وليسوا منتجين، ومتلقون سلبيون بدلًا من كونهم مقترضين نشطين، للمعرفة النظرية.

تميل هذه الممارسات مجتمعة إلى تجاوز أهمية الاختلافات الثقافية، وهو أحد الأسباب التي تجعل الثقافة والنزعة الثقافية هي الحلبة الرئيسة للدفاع والهجوم المضاد ضد الهيمنة الغربية في كل من العلاقات الدولية كحقل معرفي والعلاقات الدولية كممارسة عملية. فكيف يمكن إذن لحقل العلاقات الدولية العالمي معالجة هذه القضايا من أجل الحفاظ على التخصص متماشيا مع النظام العالمي مابعد الغربي الناشئ؟

1 - الهيمنة و«التنوع» في حقل العلاقات الدولية

بالنظر وراءً إلى كيفية تطور نظرية العلاقات الدولية في العقد الماضي، سيبرز عديد من الاتجاهات. أولًا، يبدو أن الاتجاه السائد في هذا المجال المعرفي المتمركز حول الغرب، خاصة في الولايات المتحدة، قد تجاوز «النقاشات الكبرى» الدائرة بشأن النماذج الفكرية Paradigms والنَّزَعَات Isms Jackson and Nexon, 2013: 545–8). إن النقاش الحديث، بين العقلانية (الواقعية والليبرالية) من ناحية والبنائية من ناحية أخرى، أفسح المجال أمام محاولات تجسير النموذج الفكري، والتعددية النظرية، والانتقائية التحليلية (Dunne, Hansen and Wight, 2013). يشكك كاهلر (1997) في فائدة النقاشات الكبرى، بينما يقدم جوناس هاغمان Jonas Hagmann وتوماس بيرستكر Thomas Biersteker 2014: 294–5) وصفًا تنقيحيًّا لمواقعها وتسلسلها. وهم يشيرون إلى الاختلافات القائمة بين أوروبا والولايات المتحدة: على سبيل المثال، وجود تفكير واقعي قوي في أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين عندما كان حقل العلاقات الدولية الأمريكي يطغى عليه التفكير «المثالي»؛ ثم تحولت تلك المثالية إلى حقل العلاقات الدولية الألماني بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان حقل العلاقات الدولية الأمريكي يتحول إلى الواقعية. وفي حين ظل الفرنسيون غير متأثرين بالنقاشات الكبرى، كانت هناك نقاشات مختلفة جارية في أماكن مختلفة.

ثانيًّا، إن تلاشى الاهتمام بالنقاشات «الكبرى» أو ما وراء النظرية، كان مصحوبًا بتزايد شعبية «النظريات متوسطة المدى». إذ تحدد مثل هذه الأعمال أسئلة البحث

أو «المعضلات الموجهة نحو قضايا معينة» (Walt, 2005: 33) في الشؤون الدولية وتشرحها بمساعدة «الآليات السببية المقبولة على نطاق واسع» الخاصة بحقل العلاقات الدولية، وهي الآليات السببية التي تحدد العلاقة بين مختلف المتغيرات (Jackson and Nexon, 2013: 548). تقع الأغلبية العظمى من تلك الأعمال الواردة في مجلات حقل العلاقات الدولية الرئيسة في الولايات المتحدة ضمن هذه الفئة (Jackson and Nexon 2013: 548)، على الرغم من أن هذا لا ينطبق كثيراً على مجلات حقل العلاقات الدولية الأوروبية التي يحتفظ معظمها بطيف واسع من المقاربات الإبستمولوجية (المعرفية). ومجلات العلاقات الدولية الصاعدة في آسيا تحتوي أيضًا على (المجلة الصينية للسياسة الدولية، العلاقات الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ) مجموعة واسعة من المقاربات النظرية. وقد انتُقدت المقاربة الوضعية الضيقة لكونها مقيدةً بالافتراضات الإبستمولوجية والأنطولوجية السائدة (Dunne, Hansen and Wight, 2013: 418) لإنتاج تعميمات مشروطة أو عرضية في الأغلب (Walt, 2005: 33) وللتركيز كثيرًا على «المعارف العملية ذات الصلة» (Reus- Smit, 2013: 601–3) على حساب الابتكار النظري. ومن هنا يأتي الحديث عن «نهاية النظرية الدولية» (Dunne, Hansen and Wight, 2013)(*).

إن صعود النظرية متوسطة المدى له آثار عديدة بالنسبة إلى أولئك الذين يسعون بدفع نظرية العلاقات الدولية للانفتاح على العالم غير الغربي. فمن ناحية، وسعت هذه النظريات من استخدام نظرية العلاقات الدولية على نحوٍ عام. وقد أثارت فضول الباحثين الغربيين بشأن العالم الأوسع المكون من عديد من الأقاليم، وساعدت في جذب اهتمام الباحثين غير الغربيين بنظرية العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى، وإلى الحد الذي تتحدث فيه الكتابات التي تستخدم اختبار الفرضيات والنظريات متوسطة المدى عن تحيز وضعاني ساحق في حقل العلاقات الدولية

(*) لا يتفق الجميع مع «نهاية النظرية» في العلاقات الدولية. يقول كولجان (Colgan 2016) إنه في حين أن التمعن بهدوء في المجلات قد يُظهر الشعبية المتزايدة للنظريات متوسطة المدى واختبار الفرضيات، فإن هذا يتناقض مع ما يُدرَّس في جامعات الولايات المتحدة على مستوى الدكتوراه (خصوصا «الندوات الميدانية») التي لاتزال تهيمن عليها القضايا النظرية والتأطيرية الكبرى. ويجادل كريستنسن (Kristensen 12: 2018) بأنه بينما يؤكد تحليل الاقتباس لمقالات المجلات وجود فجوة آخذة في الاتساع بين العمل القائم على النظرية والنمذجة الكمية، فإن هذا الأخير لا يعد «متجاوزًا للتخصُّص». [المؤلفان].

الأمريكي (Colgan, 2016: 495)، فإنه ليس من المفيد لباحثي الجنوب العالمي نشرها في المجلات الغربية الكبرى، لأن هؤلاء الباحثين يفضلون عادة المقاربات غير الوضعانية. فالمفاهيم والآليات السببية المستخدمة في صياغة الفرضيات مستمدة على نحوٍ أساسي من التاريخ والخبرة الغربيين. وهذا يرسخ تقاليد الهيمنة الغربية في نظرية العلاقات الدولية.

التطور الثالث في نظرية العلاقات الدولية هو الصعود المستمر للبنائية. ففي استطلاع العام 2014 بشأن التدريس والبحث والسياسة الدولية (TRIP)، احتل ألكسندر وندت المرتبة الأولى بوصفه «الباحث الذي كان لعمله التأثير الأكبر في مجال العلاقات الدولية خلال العشرين عامًا الماضية»(*). وظهرت البنائية أفضلَ اختيار بالنسبة إلى النموذج الفكري لحقل العلاقات الدولية بنسبة 22.5 في المائة تليها الواقعية والليبرالية، لكن أعداد أولئك الذين اختاروا «أنا لا أستخدم النموذج الفكري» تجاوزت البنائية(**). وهذا يدلل على صحة النقطة المذكورة سابقا بشأن انخفاض الاهتمام بنقاشات النماذج الفكرية.

إن صعود البنائية له بعض الآثار الإيجابية لأولئك الملتزمين بمشروع أكثر شمولية لتخصص حقل العلاقات الدولية أو حقل العلاقات الدولية العالمي. وبسبب افتقار البلدان النامية إلى القوة المادية، فإنها غالبا ما تلجأ إلى القوى الفكرية (أي إلى عالم الأفكار) (Puchala 1995: 151)، وهذا هو المكان الذي تكون فيه البنائية مفيدة على نحوٍ خاص. إن هذا المكان يوفر نطاقا أكبر لرصد دورهم المعياري في السياسة العالمية، مثل التنافس مع المعايير الغربية؛ وإضفاء الطابع المحلي عليها؛

(*) TRIP survey (2014), https://trip.wm.edu/charts/#/bargraph/385045/ (Accessed 27 June 2018). Keohane occupied the top IR scholar spot in the 2009 TRIP survey (www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/final_trip_report_2009.pdf, accessed 27 June 2018), while Wendt came first in the 2012 TRIP survey (www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/ trip_around_the_world_2011.pdf, accessed 27 June 2018).

[المؤلفان]

(**) طُرح سؤال الاستطلاع كالتالي: «أي مما يلي يصف على نحوٍ أفضل مقاربتك في دراسة العلاقات الدولية؟ إذا كنت لا تعتقد أن عملك يقع ضمن أحد هذه النماذج أو المدارس الفكرية، فالرجاء تحديد الفئة التي يصنف ضمنها معظم الباحثين الآخرين أبحاثك».

TRIP survey (2014), https://trip.wm.edu/charts/#/bargraph/385052/ (Accessed 27 June 2018).

[المؤلفان].

وخلق معايير جديدة لإصلاح وتعزيز النظام العالمي(*). ثانيًا، حققت البنائية تقدما في دراسة الديناميات الإقليمية وذلك من قِبل الباحثين الغربيين وغير الغربيين (see, e.g.Barnett, 1995, 1998on the Middle East; Kacowicz, 2005 and Sikkink, 2014on Latin America; Johnston, 1998 and Hemmer and Katzenstein, 2002on East Asia; and Acharya, 2001a, 2004, 2009, 2011bon Southeast Asia and Asian regionalism in general) وقد ركز الكتاب البنائي المؤثر الذي حمل عنوان «مجتمعات الأمن» (Security Communities Adler and Barnett, 1998) إلى حد كبير على الأقاليم، سواء في أوروبا أو خارجها. فكل هذه الأدبيات كانت أعمالًا لا تقدر بثمن في تحفيز النقاشات الموجهة بالنظرية والتحليل والتواصل بين الباحثين الغربيين وغير الغربيين.

ومع تركيزها على الثقافة والهوية، وفرت البنائية جسرًا قيمًا بين تقليد دراسات المناطق المشهور في أدبيات حقل العلاقات الدولية في العالم غير الغربي ومراكز حقل العلاقات الدولية في الغرب. وكما كتب باحث ماليزي في العلاقات الدولية (Karim, 2007)، «التفكير في السياق البنائي كان أفضل هدية متاحة للباحثين والقادة في المنطقة». وعلى رغم ذلك، لاتزال البنائية إلى حد كبير مشروعا ذا مركزية غربية. ففي حين أن البنائية قد تجاوزت امتيازها الأولي للمعايير الغربية وأنصار القيم، فإنها استمرت في إهمال قضايا العرق وحضارات ما قبل الويستفالية في آسيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى، والتي قد تجلب رؤى جديدة لنظرية العلاقات الدولة من خارج المصادر المركزية في الغرب. وقد وجدت دراسة حديثة تُحلل مجموعة بيانات واسعة النطاق قائمة على المجلات العلمية (Bertucci, Hayes and James, 2018: 23) أنه على الرغم من مكانة البنائية باعتبارها البديل النظري الرائد للمقاربة العقلانية لدراسة العلاقات الدولية في إطار نطاقها الجوهري والتجريبي، فإن البنائية لا تبدو مختلفة كثيرًا عن البدائل العقلانية مثل الواقعية والليبرالية. ففي جميع الحالات، تركز الأبحاث في المقام الأول على العمليات والنتائج الأمنية التي تحدث في

(*) بشأن الفاعلية المعيارية للجنوب العالمي، انظر الحوكمة العالمية (2014) بمساهمات من إريك هيلينر (التنمية الدولية)، وكاثرين سيكينك (حقوق الإنسان)، ومارثا فينيمور وميشيل جوروفيتش (المشاركة العالمية) وأميتاف أشاريا (التأثير المعياري للعام 1955) المؤتمر الآسيوي الأفريقي في باندونغ بشأن حقوق الإنسان والسيادة ونزع السلاح والأمم المتحدة. راجع أيضًا المقالات في (Weiss and Roy 2016). [المؤلفان].

منطقة شمال الأطلسي وأوروبا. من الجانب الآخر، يبدو أن معظم الأبحاث العلائقية في شمال شرق آسيا تقوم فقط باتصالات ضعيفة مع الأبحاث الجارية تحت التسمية نفسها في الولايات المتحدة (Qin, 2009, 2016, 2018; Shih and Yin, 2013)، على الرغم من أن هذا الأمر يشهد الآن تغييرا (Qin, 2018).

يؤدي هذا إلى الحديث عن الاتجاه الرابع الخاص بالعقد الماضي، وهو: استمرار الهيمنة الأمريكية والغربية على الصعيد المؤسسي وأيضا على صعيد وضع الأجندة النظرية لحقل العلاقات الدولية. هناك بعض الخلاف بشأن وجود أو مدى وجود الهيمنة الأمريكية. حيث يؤكد نورمان بالمر (1980: 347) أن «العلاقات الدولية هي مجال بحث دولي، ولا يقتصر فقط على العلوم الاجتماعية، وله عديد من الجذور والأصول، ولكن ليس جميعها متجذرا في الولايات المتحدة الأمريكية... فالعلاقات الدولية لم يبتكرها الأمريكيون؛ وسيكون من الأدق أن نقول إنه مجال «نما من فوره». وعلى رغم ذلك، فإن هذا الرأي لا يتوافق مع حقيقة أن عديدا من الباحثين، سواء كانوا أمريكيين أو لا، يعتبرون الأصول البريطانية والأمريكية لهذا التخصص أمرًا مفروغًا منه ويتجاهلون أصوله الأكثر تنوعًا. إذ يجادل توني بورتر (Tony Porter 2001: 131) ضد وجود أي هيمنة أمريكية فردية لأنه لا يوجد شيء مشترك بين الباحثين الأمريكيين غير جنسيتهم. ويتساءل «ما القاسم المشترك بين كينيث والتز وريتشارد أشلي وسينثيا إنلو وكريغ مورفي؟».

علاوة على ذلك، وبما أن حقل العلاقات الدولية الأمريكي له جذورٌ أوروبية قوية نظرًا إلى تأثير باحثين مثل هانز مورغانثو أو كارل دويتش، فإنه يمكن التشكيك في الوسيلة التحليلية المتعلقة بالجنسية في صياغة هوفمان بشأن «علم الاجتماع الأمريكي»(Porter 2001: 137). لكن هذا يتجاهل حقيقة أن تنوع الفكر والمقاربة داخل الولايات المتحدة لايزال محدودًا. وعلى المرء أن يسأل عما إذا كان الأوروبيون الموجودون على الأراضي الأمريكية سيكونون قد أحدثوا تأثيرهم لو بقوا في بلدانهم الأصلية وما إذا كان ذلك كافيًا لجعل حقل العلاقات الدولية أقل تمركزًا حول العرق؟

في الآونة الأخيرة، ظهرت رؤى تنقيحية أكثر تعقيدًا وتنوعًا لأصول حقل العلاقات الدولية تتحدى صياغة هوفمان. إذ يجادل البعض بأن التنوع موجود بالفعل (Maliniak et al., 2018). ويقدم علم الاجتماع التنقيحي لأدبيات حقل العلاقات

الدولية روايات مختلفة عن أصول هذا التخصص في أماكن مختلفة؛ حيث يدَّعي هاجمان وبيرستكر أن «التخصص يُفهم اليوم أنه تطور يتأتى من سلسلة من المصادر والمؤسسات بدءًا من النظرية السياسية؛ ومرورا بالاستعمار والأنثروبولوجيا؛ ووصولا إلى معهد كولونيال إنستيتوت في هامبورغ أو عصبة الأمم في جنيف» (5–294 :2014). لكن هنا مرة أخرى، يمكن طرح السؤال: من قِبَل مَنْ فُهِمَ التخصص؟ ربما فُهِمَ فقط من قِبل عدد قليل من الباحثين الذين يركزون بالفعل على علم اجتماع هذا التخصص، مثل هاجمان وبيرستكر أنفسهما. يجب أن يكون المرء دقيقًا فيما إذا كانت الأغلبية العظمى من المدربين والمتدربين على دراية بهذه الأصول المتنوعة لموضوعهم أو يأخذونها على محمل الجد. وفي حين أن هاجمان وبيرستكر على حق في قولهما إن علم اجتماع حقل العلاقات الدولية أصبح متشككًا في «فكرة مجتمعات حقل العلاقات الدولية الوطنية أو القارية المتجانسة»، فإن الادعاء المصاحب لهذا والقائل بأن أدبيات هذا التخصص «وسعت نطاق التركيز على نحو كبير إلى ما وراء الغرب، كما وسعت تقييم ممارساته على نحوٍ منهجي في مناطق أخرى من العالم» (Hagmann and Biersteker, 2014: 296) يُعَدُّ ادعاءً مبالغًا فيه، مثلما يتضح ذلك من الدراسات الاستقصائية الأخيرة (والتي تتضمن مزيدا لاحقا).

وحتى أولئك الذين يتفقون بشأن الهيمنة الأمريكية أو الغربية على حقل العلاقات الدولية لا يتفقون فيما إذا كان هذا يُعَدُّ أمرا جيدًا أو سيئًا. فبعد تحسره على «الرؤية العالمية المحدودة» لـ «عديد من الباحثين الأمريكيين... عندما يتعلق الأمر بتدريس الطلاب الجامعيين أو كتابة الكتب المدرسية»، يعزو فريدريكس (17 :2004) للهيمنة الأمريكية فضل المساعدة في الحفاظ على تماسك هذا المجال المعرفي. وبالنسبة إليه، «التوافق بين الهيمنة الفكرية لحقل لعلاقات الدولية الأمريكي وواقع سياسات القوة» يجب ألا يكون أمرًا سيئًا، لأنه «من الطبيعي بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية الأمريكي أن يضع الأجندة الفكرية بشأن القوة الدولية أيضًا». علاوة على ذلك، فإن «قوة حقل العلاقات الدولية الأمريكي هي مصدر مهم للشرعية لأجل أقسام الجامعات الضعيفة الموجودة في دول الأطراف... هناك إجماع واسع على أن حقل العلاقات الدولية الأمريكي هو المكان الذي يجري فيه العمل، وبمعنى ما فإن باحثي العلاقات الخارجية في دول الأطراف هم ببساطة

في خدمة مصالحهم الحقيقية أو المتصورة عند الإشادة بعلم الاجتماع الأمريكي». يرى البعض أن نظريات العلاقات الدولية الحالية كافية لشرح التطورات في العالم غير الغربي، مثل آسيا، لأنه على الرغم من سماتها المميزة، فقد دُمجت هذه الأخيرة على نحوٍ تدريجي في النظام الدولي الحديث المنبثق عن أوروبا وتَبَنَّتْ معاييره وخصائصَه السلوكية (Ikenberry and Mastanduno, 2003: 412–23). ثم هناك جون ميرشايمر (2016: 9–147) الذي بميله المميز إلى الاستفزاز، لا يجد شيئًا خطأً في الهيمنة الأمريكية على التخصص لأنها هيمنة «حميدة».

لا تعكس وجهة نظر جون ميرشايمر المطمئنة الرضائية تجارب منع عديد من الباحثين في دول الأطراف الذين يحاولون الوصول إلى المجلات والناشرين الغربيين، حيث تشكل اللغة؛ والثقافة؛ والأسلوب؛ والموضوع؛ أشكالًا أكثر دقة وغير مباشرة من الإقصاء. سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف سيؤثر انتشار مجلات حقل العلاقات الدولية والناشرين الموجودين خارج الغرب في هذا العنصر من الهيمنة الغربية المستمرة. وسواء كان المرء يرى أن الهيمنة الأمريكية داخل حقل العلاقات الدولية جيدةً أو سيئةً، فمن المهم أن نلاحظ، كما جادلنا في الفصل الثامن، أن تلك الهيمنة تقف في بعض النواحي على أُسس هشة. يُعَد حقل العلاقات الدولية الأمريكي مهيمنًا على نحوٍ أساسي على أسس مادية لأنه كبير (كما يشير الحجم النسبي لـجمعية الدراسات الدولية، ربما لايزال باحثو ومؤسسات حقل العلاقات الدولية الأمريكي يشكلون أغلبية باحثي ومؤسسات حقل العلاقات الدولية على المستوى العالمي)، وغني ويوجد في القوة العظمى الوحيدة. أما الوضع الفكري لحقل العلاقات الدولية الأمريكي فهو أقل هيمنة، حيث يرفض الكثيرون داخل الغرب وخارجه ارتباطه بالعلوم السياسية ونظرية المعرفة الوضعانية. ونظرًا إلى انخفاض الحجم النسبي لحقل العلاقات الدولية الأمريكي وثروته مع صعود هذا الحقل في أوروبا، واليابان، والصين، والهند، وتركيا وما إلى ذلك، فقد نتوقع تراجع الهيمنة الأمريكية على نحوٍ متناسب على رغم ذلك الصعود. وسيبدأ حجم وثروة حقل العلاقات الدولية في آسيا وأماكن أخرى في تحدي الأساس المادي للهيمنة الأمريكية، كما سيشرع في ابتكار خطوط تفكيره الخاصة للتنظير لهذا الحقل، تمامًا كما فعلت

أوروبا. من هذا المنظور، فإن الهيمنة الأمريكية هي عقبة يمكن إزالتها من طريق التوجه نحو حقل العلاقات الدولية العالمي.

باختصار، لقد حُقِّقت بالفعل درجة معينة من التنوع في التفكير الحالي لحقل العلاقات الدولية، لكنه لايزال تنوعا ضعيفًا وضحلًا. إن التنوع ليس مجرد مسألة توجه نظري أو منهجي. بل يتعلق الأمر أيضًا بهوية المجموعة: من هو المَشْمُول ومن هو المُسْتَبْعَد. على سبيل المثال، استنادًا إلى مراجعته لحالة الاقتصاد السياسي الدولي، يجادل كوهين (2014: 132–3) بأن الاقتصاد السياسي الدولي لم يعد منعزلًا أو مُهَيْمَنًا (تهيمن عليه «المدرسة الأمريكية»): «عبر العالم، تعد خطوط الاتصال بين الباحثين مفتوحة في الأغلب... لكن الروابط تختلف في حدتها وتكون غير متساوية في أحسن الأحوال. ولكن ما هو موجود الآن ليس تنوعًا بمعنى الأخذ والعطاء المتبادلين للمعرفة والأفكار بين جماعات الاقتصاد السياسي الدولي المختلفة، والذي من شأنه أن يمثل النوع المثالي للتنوع القائم على «تدفقات المعلومات المتناسقة على نحوٍ معقول، مع وجود «مُصَدِّرين» للمعرفة يكونون أيضًا «مُستوردين» لها من مصادر أخرى» (Holsti, 1985: 13). ويمكن أن ينطبق هذا على مجال العلاقات الدولية ككل. إن هذا التنوع العميق لايزال بعيد المنال، ومعالجة هذا الضعف هي هدف رئيس لحقل العلاقات الدولية العالمي.

من الواضح أن مراجعة كل من الدراسات الاستقصائية الأقدم والأكثر حداثة في هذا المجال تشير إلى أن كثيرا من التنوع الذي يطالب به الباحثون الغربيون غالبا ما يشير إلى التنوع داخل المَرْكَز، وبين النظريات السائدة الثلاث: الواقعية؛ والليبرالية؛ والبنائية. فمنذ ما يقرب من العشرين عامًا، أشار كاليفي هولستي، مؤلف العمل المشهور عن التنوع التخصص المعرفي المقسم (The Dividing Discipline)، إلى أن «الجوانب النظرية للسياسة الدولية لم تعد في الأغلب مشروعًا أمريكيًّا» (Holsti, 2001: 90). لكن إشارته إلى «العمل النظري النابض بالحياة» الذي يُجرى خارج الولايات المتحدة كان «أساسًا» للأبحاث الدراسية في المملكة المتحدة وأوروبا الغربية، بما في ذلك الدول الإسكندنافية، وكذلك أستراليا وكندا. وبالمثل، فإن فكرة ويفر (1998 :688) عن مجال «أكثر تعددية وتوازنًا» في حقل العلاقات الدولية كانت تدور على نحوٍ أساسي حول توقع

متفائل «للمجتمعات الأكاديمية التي تتشكل بشأن مراكزها المستقلة الخاصة داخل أوروبا». وقد توقع أنه في الصين فقط قد يمكن تطوير تقليد مستقل لحقل العلاقات الدولية العالمية (Wæver, 1998: 696). وعلى الرغم من أننا نرى الآن مجتمعات حقل العلاقات الدولية الوطنية النابضة بالحياة تظهر أيضًا في اليابان؛ وكوريا الجنوبية؛ والبرازيل؛ وتايوان؛ وتركيا؛ والهند، فإنها لم تجعل من هذا المجال المعرفي «تعدديًّا ومتوازنًا» حقًّا على المستوى العالمي. إذ تظل الهيمنة الأمريكية والأوروبية حقيقة من حقائق الحياة. والأمر نفسه ينطبق على التنوع الذي اكتشفه روبرت كروفورد (Robert Crawford 2001). فقد رُبِط هذا التنوع على نحوٍ أكثر وضوحًا بالتركيبات الفكرية أكثر من ربطه بـ «الهوية الوطنية» أو «الموقع الخاص بأفراد معينين»، في حين أن معظم أولئك الذين يمارسون حقل العلاقات الدولية بالمعنى الضيق للكلمة، يميلون إلى التبادل الثقافي - بخصوص المناهج والنظريات - مع أحد المراكز المهيمنة (التعليمية) للقوة العالمية (مثل أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وبدرجة أقل، أستراليا ونيوزيلندا)، والتي أظهر كل منها اعتمادًا ملحوظًا على/ أو الميل إلى اتباع البنيات الأمريكية (Crawford, 2001: 20). ولم يكن هناك ما يشير في أي من هذه الدراسات إلى أي شيء سوى المكان الهامشي لدول الأطراف في هذا التخصص المعرفي.

بعد عقد من الزمان، كشفت دراسة شملت 12 مجلة رائدة في مجال العلاقات الدولية بالإضافة إلى تحليل لثلاثة استطلاعات لأعضاء هيئة التدريس في حقل العلاقات الدولية «مدى التنوع النظري والمنهجي والإبستمولوجي (المعرفي) في الدراسة الأمريكية لـحقل العلاقات الدولية»، ووجدت تلك الدراسة أن ثمة تنوعًا نظريًّا متزايدًا (Maliniak et al., 2011: 444). وعلى رغم ذلك، فإن التنوع هنا يعني انخفاض أهمية المقالات الأكاديمية التي يحركها النموذج الفكري؛ وتلاشي سطوة النظرية الواقعية لمصلحة النظرية الليبرالية؛ وظهور النظرية البنائية في أوائل التسعينيات. علاوة على ذلك، يجب النظر إلى التنوع النظري السائد المتزايد مقابل تراجع التنوع المنهجي (المقاربات الكمية هي الطريقة الأكثر استخدامًا في مقالات المجلات الأكاديمية) (Maliniak et al., 2011: 454)، بالإضافة إلى الافتقار إلى التنوع الإبستمولوجي (المعرفي)

الذي يتجلى في ندرة المقاربات غير الوضعانية في مقالات المجلات الأكاديمية (Maliniak et al., 2011: 456)(*).

لقد وجدت دراسة بيتر كريستنسن (Peter Marcus Kristensen 2015)، التي تمت باستخدام منهجية وبيانات قياس المراجع لتحليل «جغرافيا تخصص العلاقات الدولية» (IR) ولا سيما مفهوم حقل العلاقات الدولية باعتباره «علما اجتماعيا أمريكيا»، أن حقل العلاقات الدولية «أقل أمريكية من العلوم الاجتماعية الأخرى»، وكذلك «أقل أمريكية» مما كان عليه في الماضي، على الأقل مقارنة بما كانت عليه قبل 45 عامًا، وذلك بناءً على حصة الباحثين الأمريكيين في مقالات المجلات العلمية (Kristensen, 2015: 265). وعلى الرغم من ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تخصصًا «أقل أمريكية لا يعني بالضرورة تخصصًا دوليًّا يمثل على نحوٍ أفضل الدول والشعوب والثقافات الموجودة حول العالم» (Kristensen, 2015: 259). وبينما كان مزيد من الباحثين من مزيد من البلدان ينشرون في مجلات العلاقات الدولية التي شملها الاستطلاع، فإن حصة أكبر خمسة منتجين (عادة الولايات المتحدة؛ والمملكة المتحدة؛ وألمانيا؛ وكندا؛ وأستراليا) لاتزال تمثل 60 في المائة من جميع المقالات العلمية في العام 2010 (مقارنة بنسبة 84 في المائة في العام 1970، و75 في المائة في العام 1980، و77 في المائة في العام 1990، و72 في المائة في العام 2000). وتشير دراسة كريستنسن إلى أنه بين العامين 1966 و2010، زادت مشاركة الباحثين من الجنوب العالمي في المجلات العشر الرائدة في مجال العلاقات الدولية على نحوٍ طفيف بنحو 3 في المائة. ووجد أن «حجة هوفمان لاتزال مقبولة على نطاق واسع»، ولاحظ أن «مشكلة الهيمنة الأمريكية» تتعلق أساسًا بالتحيز العرقي الذي يتجلى في الإيمان بالتفوق والمطالبة بالعالمية (Kristensen, 2015: 248–50). وقد وجد كريستنسن أيضًا أن العلاقات الدولية ليست «أمريكية بالكامل»؛ مع سيطرة شمال شرق الولايات المتحدة على إنتاج مقالات المجلات العلمية (Kristensen, 2015: 265).

(*) هذه الاستنتاجات في حدّ ذاتها تعكس مركزية أوروبية. فأكثر من نصف المجلات الـ 12 المستخدمة في الاستطلاع كانت أمريكية والبقية تقريبًا كانت أوروبية. [المؤلفان].

تجدر الإشارة إلى أن هيمنة الولايات المتحدة على حقل العلاقات الدولية لا توجد فقط في الأدبيات النظرية ذات المستوى العالي ولكن أيضًا في الكتب المدرسية التمهيدية. فقد وجد نوسال (Nossal 2001: 168) أن «الخصائص «الأمريكية» نفسها التي نسبها ستانلي هوفمان إلى تخصص العلاقات الدولية تنعكس بأكملها في الكتب المدرسية لحقل العلاقات الدولية التي تُستخدم لتعريف الطلاب بهذا المجال المعرفي». كما أن حقل العلاقات الدولية الأمريكي كان ضيق الأفق من حيث نوعية تعليم الدكتوراه الذي أنتجته الجامعات الأمريكية، والذي أصبح «عقلانيًّا ووضعانيًّا في توجهه النظري». وبالنظر إلى طبيعة ضيق الأفق الأمريكي باعتباره «عقلانيًّا، ووضعانيًّا، ومتمركزا حول الولايات المتحدة، وأحادي اللغة، وحديث النشر، وكُتِب من طرف الرجال»، فإنه لم يتمكن من إظهار «كوزموبوليتانية نظرية» كما يتجلى ذلك في «الميْل المُتَضَائِل إلى الانخراط في التقاليد النظرية التي طُوِّرت خارج أمريكا» (Biersteker, 2009: 320). وكل هذا يشير فقط إلى وجود تقدم محدود لحقل العلاقات الدولية نحو تنوع عالمي أعمق.

في ظل هذه الخلفيات، ليس من المستغرب أن تتزايد الأصوات الداعية إلى جعل العلاقات الدولية أقل تمركزًا حول الولايات المتحدة. ففي تناقض ملحوظ مع منظور «الهيمنة الحميدة»، أصبح الباحثون من الجنوب العالمي والمتعاونون معهم والباحثون المتشابهون في التفكير من الغرب صريحين على نحوٍ متزايد في تسليط الضوء على ضيق الأفق المستمر لأبحاث العلاقات الدولية السائدة (some examples, far from exhaustive, would include: Neuman, 1998; Ling, 2002, 2010; A. B. Tickner, 2003a, b; Chowdhry and Nair, 2004; Thomas and Wilkin, 2004; K. Smith, 2006; Acharya and Buzan, 2007a, b, 2010; Bilgin, 2008, 2013; Agathangelou and Ling, 2009; Tickner and Wæver, 2009a; Behera, 2010; Shilliam, 2010; Acharya, 2011a, 2014a; Tickner and Blaney, 2012).

لقد كان موضوع اتفاقية جمعية الدراسات الدولية للعام 2015 في مدينة نيو أورلينز، «العلاقات الدولية العالمية والعوالم الإقليمية»، بمنزلة نقطة محورية لتسليط الضوء على الهيمنة الأمريكية والغربية لحقل العلاقات الدولية. وقد كان

استخدام رئيس جمعية الدراسات الدولية ISA الحالي أميتاف أشاريا لمصطلح حقل العلاقات الدولية العالمي Global IR بدلًا من نظرية العلاقات الدولية غير الغربية Non-Western IR theory استخدامًا متعمدًا، ويهدف إلى معالجة بعض المخاوف التي أثيرت ضد هذا الأخير، بما في ذلك من الباحثين المشتغلين بشأن قضايا الجنوب العالمي. لقد خُصِّص ما يقرب من ربع العدد الإجمالي للهيئات والطاولات المستديرة في اتفاقية نيو أورلينز لموضوع المؤتمر، والذي سجل رقمًا قياسيًّا تاريخيًّا وأظهر مستوى الاهتمام الذي ولدته فكرة حقل العلاقات الدولية العالمي بين أعضاء جمعية الدراسات الدولية. قبل عقد المؤتمر بقليل، أصدر مسح TRIP للعام 2014 تقريره. وكان من بين النتائج التي توصل إليها أن أغلبية واضحة من المستجيبين يعتقدون أن حقل العلاقات الدولية يهيمن عليها الأمريكيون والغرب(*). وعندما سأل مسح TRIP عما إذا كان حقل العلاقات الدولية يمثل تخصصا يهيمن عليه الأمريكيون، وافق 49 في المائة ووافق 11 في المائة بشدة، ليصبح المجموع 60 في المائة. وعندما سأل المسح عما إذا كان حقل العلاقات الدولية يمثل تخصصا يهيمن عليه الغرب، كانت النتيجة أن 53 في المائة وافقوا، و22 في المائة وافقوا بشدة. ومن ثم، وافق 75 في المائة من إجمالي عدد المستجيبين أو وافقوا بشدة على أن حقل العلاقات الدولية هو تخصص يهيمن عليه الغرب (For details, see Wemheuer-Vogelaar et al., 2016). وللمرة الأولى، في مؤتمر نيو أورلينز نفسه، حصل باحث من خارج الغرب (الصين)، تانغ، على جائزة أفضل كتاب من جمعية الدراسات الدولية (على أساس مشترك)، لعمله النظري بعنوان «التطور الاجتماعي للسياسة الدولية» The Social Evolution of International Politics (Tang, 2013).

لم يتبين بعدُ ما إذا كانت هذه نقطة تحول أو مرحلة عابرة. وعلى أقل تقدير، يبدو أن هناك وعيًّا متزايدًا يقطع الفجوة بين الغرب والبقية، ويرى أن نظرية العلاقات الدولية تحتاج إلى أن تكون أكثر تعبيرا عن الجنوب العالمي وأن تأخذ اتجاه حقل العلاقات الدولية العالمي (Eun, 2016; Dunne and Reus-Smit, 2017). ربما يكون

(*) قسَّم مسح TRIP للعام 2014 العينة بحيث تلقى المستجيبون السؤال إما بالهيمنة الأمريكية وإما الهيمنة الغربية (والتصدي لاحقًا لهذه الهيمنة) وإما الهيمنة الغربية. [المؤلفان].

أفضل ما يمكن قوله هو إنه سواء اعتُرِف به في الولايات المتحدة أو لا، فإن التحدي العالمي لحقل العلاقات الدولية الأمريكي ذي المرجعية الذاتية والإبستمولوجية (المعرفية) الضيقة يزداد قوة. وكما هو الحال في العالم الحقيقي، تتراجع شرعية الهيمنة الأمريكية على نحوٍ حاد حتى مع بقاء قوتها المادية مهيمنة. ومن المثير للاهتمام أن نظرية العلاقات الدولية المتصاعدة في آسيا، كمثل نظريات أوروبا، غالبا ما تقف خارج التيار الأمريكي السائد، وتُبقي مجالًا أوسع من المقاربات النظرية مفتوحًا. قد تجلب القوى الصاعدة التنوع إلى تفكير حقل العلاقات الدولية، لكنها قد تعزز أيضًا بعض الادعاءات الكونية لنظرية العلاقات الدولية الغربية. وليس هنالك شك، على سبيل المثال، في أن الواقعية ستحظى دائمًا بجاذبية قوية لدى القوى الكبرى الصاعدة لأنها تقدم طريقة، كما هو الحال مع القوى الكبرى الحالية، لتفضيل موقعهم على البقية (Simpson, 2004). إن قوة الواقعية في الصين جديرة بالملاحظة في هذا الصدد، وربما ينذر ذلك بالسوء (Shambaugh, 2013: 26–44).

2 - أصول حقل العلاقات الدولية العالمي

تستجيب فكرة «حقل العلاقات الدولية العالمي» إلى الاستياء المتزايد بين باحثي العلاقات الدولية في جميع أنحاء العالم بشأن الحالة الحالية لتخصصهم المعرفي. وعلى الرغم من شعبيته المتزايدة في جميع أنحاء العالم، فإن حقل العلاقات الدولية يقدم امتيازا للتاريخ والأفكار والممارسات والقيادة الغربية، بينما يهمش التاريخ والأفكار والممارسات الموجودة عند البقية. ويطمح حقل العلاقات الدولية العالمي إلى تكافؤ الفرص، وتطوير تخصص معرفي شامل وعالمي حقيقي يعكس حقًا التنوع المتزايد لباحثي العلاقات الدولية واهتماماتهم الفكرية. لقد التزم كلانا(*) بتطوير منظورات تاريخية عالمية وشاملة بشأن العلاقات الدولية، وكلانا قد اكتسب وعيًا وفهمًا عميقين لمشكلة المركزية الغربية في حقل العلاقات الدولية (Buzan and Little, 2000; Buzan, 2011; Acharya, 2014a, b; Buzan and Lawson, 2014a, b, 2015a).

(*) أي مؤلفي هذا الكتاب: أميتاف أشاريا وباري بوزان. [المترجم].

في العام 2007 نشرنا ندوة بشأن العلاقات الدولية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، «لماذا لا توجد نظرية علاقات دولية غير غربية؟». هناك، وفي كتاب لاحق (Acharya and Buzan, 2010)، طرحنا ذلك السؤال كتحدٍ لباحثي حقل العلاقات الدولية الآسيويين للحصول على أصواتهم وتاريخهم في المناقشات العالمية بشأن كيفية التفكير في حقل العلاقات الدولية، سواء من أجلهم أو من أجل ضرورة التطور المتوازن للتخصص المعرفي. وقد ناقشتْ هذه المشاريع أسباب عدم وجود حقل علاقات دولية غير غربي أو حقل علاقات دولية عالمي. باختصار تتراوح تلك الأسباب بدءا من ميزة السبق الأول للباحثين الغربيين، مرورا بالتدريب المكثف للباحثين الآسيويين (والأكثر عمومًا غير الغربيين) في الولايات المتحدة والوضع المهيمن للباحثين الغربيين والمنشورات والمؤسسات الغربية في حقل العلاقات الدولية؛ وصولا إلى الاعتقاد السائد بأن حقل العلاقات الدولية الغربي قد اكتشف الطريق الصحيح لفهم العلاقات الدولية أو الإجابات الصحيحة لألغاز ومشاكل زمننا الحالي، وهذا بالإضافة إلى نقص خطير في الموارد المؤسسية ومشكلة اللغة الإنجليزية بوصفها لغة مهيمنة على حقل العلاقات الدولية. هناك أيضًا قضية القبول غير النقدي للنظرية الغربية؛ وانعدام الثقة لمن يواجه المُنَظِّرين الغربيين؛ والاحترام الأعمى للباحثين القادمين من المؤسسات الغربية المرموقة؛ والانخراط السياسي الزائد لباحثي العلاقات الدولية في جامعات العالم النامي. وقد أظهرت متابعة ذلك الإصدار أن هذا العمل كان له صدى وتأثير خارج المنطقة (Acharya and Buzan, 2017). وهدفنا في هذا الكتاب هو تجديد التحدي الذي يواجه باحثي العلاقات الدولية على نطاق أوسع وإعادة تركيز ذلك التحدي، آملين أن يسهم ذلك في بناء حقل علاقات دولية عالمي.

لقد أثارت فكرة نظرية العلاقات الدولية غير الغربية الجدل. فالبعض يفضل تسمية المشروع الجديد بـ «ما بعد الغربي» (Shani, 2008: 723)، مع أجندة أكثر راديكالية للتنصل من حقل العلاقات الدولية «الغربي» وإزاحته. وبالنسبة إلينا، تفترض فكرة ما بعد الغرب نهاية الهيمنة الغربية كحقيقة موضوعية أو كطموح معياري، ولا يُعَد أي منهما دقيقًا أو مفيدًا لغرض جعل نظرية العلاقات الدولية أكثر شمولًا. في الوقت نفسه، كما تلاحظ بيلجين، فإن فكرة الأبحاث غير الغربية

في حقل العلاقات الدولية لا تعني الخضوع السلبي لمعرفة التخصص التي أُنشئت عن طريق الغرب. فما يمكن اعتباره غير غربي لا ينشأ بالضرورة من «التغريب الغائي»، وتلك التي لا تبدو مختلفة جذريًّا ولكن يبدو أنها مؤطرة ضمن فئات ومفاهيم نظرية العلاقات الدولية الغربية لا يمكن رفضها وكأنها «زوجات ستيبفورد الروبوتية»(*) بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية الغربي. وتخلص بلجين إلى أن مثل هذا الموقف «يرفض فاعلية الباحثين غير الغربيين» ويصورهم على أنهم محاكون من دون تفكير» (Bilgin, 2008: 13).

في هذا السياق توصل كل منا إلى تقدير بعض الأفكار الرئيسة لما بعد الاستعمارية، إذ نقف إلى جانب حملتها الرامية إلى استعادة التوازن الإدراكي ضد المركزية الأوروبية، وإعادة غير الغرب إلى تاريخ العالم على نحو كامل، وإبراز التأثير المستمر لكل من التهجين الثقافي والاستياء المستمر من الاستعمار والعنصرية في حقل العلاقات الدولية. وعلى رغم ذلك فإننا لا نقبل بالضرورة كل الطروحات السياسية والفلسفية واللغوية لما بعد الاستعمارية، ونحن ندرك اعتمادها الإشكالي على كل من اللغات الأوروبية والفلاسفة الغربيين (ما بعد الحداثة). وإذا كانت أطروحة إدورد سعيد الرئيسة، كما قال دان كينيدي (Dane Kennedy 1996: 347)، ترى أن «تفكيك أنماط الهيمنة الغربية يتطلب تفكيك هياكل المعرفة الغربية»، فليس من الواضح على الإطلاق أن ما بعد الاستعمارية قد حققت هذا الهدف.

لقد خدمت تسمية «نظرية العلاقات الدولية غير الغربية» غرضًا حاسمًا من خلال توليدها للنقاش الذي لفت الانتباه إلى ضيق أفق حقل العلاقات الدولية. وأحد الانتقادات التي أخذناها بعين الاعتبار في العدد الخاص بالعلاقات الدولية للعام 2007 بخصوص قضية آسيا والمحيط الهادئ الخاصة، والذي أصبح أكثر بروزًا

(*) زوجات ستيبفورد Stepford Wives هو عنوان رواية للمؤلف الأمريكي إيرا ليفن Ira Levin نشرت في العام 1972، وتحولت إلى فيلم في العام 1975، وأعيد إنتاجه في العام 2004. تدور الرواية حول سكان جدد لضاحية أمريكية، يلاحظون أن الزوجات في الضاحية في منتهى الخضوع والطاعة لأزواجهن، وعندما يشكّون في الأمر، يكتشفون أن الزوجات عبارة عن روبوتات آلية Robots من صنع الأزواج. والهدف من تحويل الزوجات إلى روبوتات هو جعل الزوجات تقبل حياة الضواحي المملة الرتيبة وتقبل ترك الأزواج لهن فترات طويلة للعمل في المدينة، مع الطاعة المطلقة من دون نقاش طبعاً وتنفيذ الأوامر. وقد صار مصطلح «زوجات ستيبفورد» جزءا من الثقافة العامة وأصبح يستخدم للإشارة إلى الخضوع التام. [المترجم].

منذ ذلك الحين، هو أن العولمة وتقارب الدخل يجعلان الفئات الغربية وغير الغربية والتمييز بين المركز والأطراف أقل أهمية، خاصة في عصر القوى الصاعدة مثل الصين والهند. ومثلما أوضحت الفصول السابقة لهذا الكتاب، فقد كان هناك تقدم حقيقي من التمايز والفصل الكلي تقريبًا بين المركز والأطراف في العلاقات الدولية كحقل معرفي وكممارسة خلال القرن التاسع عشر، يتجه نحو عمليات التقاطع والاندماج الجوهرية بينهما خلال القرن الحادي والعشرين. ظلت عديد من مكونات حقل العلاقات الدولية في طور التكوين منذ القرن التاسع عشر. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المركز آخذٌ في التوسع وأن الحواجز التي تفصله عن الأطراف آخذةٌ في التآكل، فإن هذه الفروق لاتزال لها بعض الفائدة. إذ يظل مصطلح «الغرب» مفيدًا سياسيا وثقافيا لكل من القوى الصاعدة في تحديد هويتها، ومفيدا أيضا للأمم الغربية (في التعامل ليس فقط مع غير الأوروبيين، ولكن أيضًا كما رأينا في أزمة أوكرانيا، في التعامل مع مجتمعات روسيا وأوروبا الشرقية).

ولكن في حين أن فكرة حقل العلاقات الدولية العالمي هي امتداد لمفهومنا عن حقل العلاقات الدولية غير الغربي، فإنها تتجاوزه لأسباب معيارية وذَرَائِعية. لا يمكن أن يكون مشروع جعل حقل العلاقات الدولية حقلا عالميا مجرد محادثة بين ذوي التفكير المماثل، سواء كانوا من التيار السائد لحقل العلاقات الدولية أو من بدائله النقدية وما بعد الاستعمارية. نحن نرفض فكرة الاختيار الصفري بين حقل العلاقات الدولية السائد ومنافسيه النقديين والثقافيين. فكل الأطراف لديها الكثير لتقدمه، ولا أحد يحتكر الحقيقة أو البصيرة. والعالم الحقيقي الذي يُبنَى من خلال التعددية العميقة يحتاج إلى وجود حقل علاقات دولية عالمي يعكس ويفهم هذا الهيكل، سواء من حيث التاريخ الذي أنشأه، أو من حيث الموروثات السياسية المتأتية من ذلك التاريخ والتي تستمر في تشكيل السياسة العالمية. إن كشف التفاعل بين العلاقات الدولية باعتبارها حقلا معرفيا والعلاقات الدولية باعتبارها ممارسة عملية، وكيف انتقلت الأشياء من التمايز الشديد بين المركز والأطراف نحو زيادة التكامل بينهما، كان هو هدفنا في هيكلة هذا الكتاب كما فعلنا. واعتبارًا من وقت كتابة هذا الكتاب، أصبحت الأجزاء المكوِّنة لحقل العلاقات الدولية العالمي أكثر وضوحًا، وصارت المهمة هي تجميع تلك الأجزاء معًا.

من المرجح أن يفشل حقل العلاقات الدولية العالمي إذا لم يجتذب أكبر قدر من الباحثين، بما في ذلك النقاد وأولئك الذين ينتمون إلى التيار الغربي السائد. وتكمن المشكلة في كيفية ابتكار حقل العلاقات الدولية العالمي والاستمرار في التعامل مع أولئك الذين تمدرسوا داخل تقاليد حقل العلاقات الدولية الحالي، وذلك في حوار ذي أهمية ثنائية الاتجاه (Acharya, 2011a). إن التسميات مهمة جدا. ولا يرفض حقل العلاقات الدولية العالمي مصطلحات «غير غربي» أو «ما بعد غربي»، لكنه ينظر إليها «كجزء من تحدٍّ أوسع لإعادة تصور حقل العلاقات الدولية باعتباره تخصصًا عالميًّا» (Acharya, 2014a: 649). حيث يتجاوز حقل العلاقات الدولية العالمي التمييز بين الغربي وغير الغربي أو أي فئات ثنائية مماثلة وحصرية على نحو متبادل. وفي حين أن هذه الفئات قد تستمر كشروط ملائمة، فإنها تفقد أهميتها التحليلية في عالم حقل العلاقات الدولية العالمي، فحقل العلاقات الدولية العالمي يتجاوب مع المحاولات الرامية إلى جعل التخصص أكثر شمولًا، ويكمله من خلال تحقيق «العولمة الثقافية(*) ما وراء الغرب» (worlding beyond the West Tickner and Wæver, 2009a).

في هذه المرحلة يجب تقديم بعض التوضيحات بشأن فكرة حقل العلاقات الدولية العالمي. أولًا، إن حقل العلاقات الدولية العالمي ليس نظرية أو منهجًا، إنه إطارٌ للتحقيق وتحليل العلاقات الدولية بكل تنوعها، خصوصا مع الاعتراف الواجب بتجارب وأصوات وفاعلية الشعوب والمجتمعات والدول غير الغربية التي هُمِّشت حتى الآن في التخصص. إن فكرة حقل العلاقات الدولية العالمي تحث المجتمع العلمي لحقل العلاقات الدولية على تجاوز الأصول الأمريكية والغربية وهيمنتها على التخصص، واعتناق قدر أكبر من التنوع، لا سيما من خلال التعرف على أماكن وأدوار ومساهمات الشعوب والمجتمعات غير الغربية (Acharya, 2014a). ويُستَمد حقل العلاقات الدولية العالمي من مجموعة واسعة من التفاعلات البشرية، مع أصولها

(*) العولمة الثقافية/ ورلدلينغ worlding: هي كلمة مشتقة من كلمة world (العالم) وهي أحد المصطلحات الرئيسة التي يستخدمها أصحاب نظرية ما بعد الاستعمارية وتعني العملية التي يُجلب من خلالها شخص أو أسرة أو ثقافة أو شعب إلى المجتمع العالمي الأوروبي/ الغربي المهيمن. وهذه الكلمة تختلف بالمعنى عن كلمة globalization (العولمة) والتي تعني جعل الشيء – وليس بالضرورة أن يكون مجتمع أو ثقافة البشر – عالميا حيث ترتكز العولمة على الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب الاجتماعي. [المحرر].

وأنماطها وفروقها المتعددة، من أجل تحدي علامات الحدود الحالية لـحقل العلاقات الدولية التي وضعتها الأبحاث الأمريكية والغربية المهيمنة، كما يسعى إلى تشجيع الفهوم والمقاربات الجديدة لدراسة السياسة العالمية. إنه بمنزلة إطار للنهوض بحقل العلاقات الدولية نحو تخصص شامل وعالمي حقًّا. ومن ثم، فإن أجندة أبحاث حقل العلاقات الدولية العالمي تدعو الباحثين إلى اكتشاف أنماط ونظريات ومناهج جديدة من تواريخ العالم؛ وتحليل التغيرات الحاصلة على مستوى توزيع القوة والأفكار بعد أكثر من مائتي عام من الهيمنة الغربية؛ واستكشاف العوالم الإقليمية في تنوعها الكامل وترابطها؛ والانخراط في الموضوعات والمناهج التي تتطلب تكاملاً عميقًا وموضوعيًّا للمعرفة المتخصصة ودراسات المناطق؛ ودراسة كيفية تداول الأفكار والمعايير بين المستويين العالمي والمحلي؛ والتحقيق في التعلم المتبادل بين الحضارات والذي يوجد عنه دليل تاريخي أكثر من ذلك الموجود بخصوص «صدام الحضارات» (Acharya, 2014a).

ثانيًا، لا يمكن لحقل العلاقات الدولية العالمية أن يَحُلَّ - ولا هو معني بذلك أساسا - النقاشات القائمة بين «النماذج الفكرية» و«النَّزَعات» المختلقة لحقل العلاقات الدولية، والتي، كما أشرنا سابقًا، أخذ كل واحد منها مساره المختلف. إن حقل العلاقات الدولية العالمي ليس نموذجًا فكريًا يمكن وضعه جنبًا إلى جنب مع المقاربات النظرية الأخرى. فحقل العلاقات الدولية العالمي يدعو إلى التوليف/التركيب أكثر مما يدعو إلى اختيار مقاربة واحدة على حساب الأخرى.

ثالثًا، لا يتوقع مصطلح حقل العلاقات الدولية العالمي أن ينخرط المجتمع المعرفي لحقل العلاقات الدولية في محادثة عالمية واحدة بشأن النظرية أو المنهج. إذ يجب أن تحدث المحادثات العالمية عبر الحدود الوطنية والإقليمية، كما هو الحال مع الاتفاقيات التي تنظمها جمعية الدراسات الدولية ISA، واللجنة العالمية للدراسات الدولية WISC، والجمعية الأوروبية للدراسات الدولية EISA. نحن بالتأكيد نشجع مزيدا من مثل هذه الحوارات. لكن حقل العلاقات الدولية العالمي لا يقتصر على حوار عالمي واحد، مثلما يفسر البعض موقفنا عن طريق الخطأ (see Maliniak et al, 2018: 34). بل إن حقل العلاقات الدولية العالمي يشعر بالارتياح حيال عديد من المحادثات المتوازية التي تجريها المجموعات التي يشترك أعضاؤها

في موقف نظري أو منهجي أو إبستمولوجي (معرفي) معين (Lake, 2011). وعلى رغم ذلك، فإن ما يهم بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية العالمي ليس عدد المحادثات الجارية، ولكن من يُقصَى من كل منها. وإذا أُجريت محادثات متعددة داخل مجموعات إقصاء متبادلة، سواء كانت من الغرب أو من البقية، فسيكون هذا العمل كالمعتاد: حقل علاقات دولية تقليديا وليس حقل علاقات دولية عالميا. إن التنوع النظري والمنهجي هو المُرَحَّب به دائمًا في حقل العلاقات الدولية العالمي، وليس الإقصاء المتبادل.

في أثناء الدفع بفكرة حقل العلاقات الدولية العالمي، نحن نتفق على أن حقل العلاقات الدولية الحالي «لا يُنصف تطور نظرية العلاقات الدولية في أجزاء أخرى من العالم» (Friedrichs, 2004:14). لكن الأساس المنطقي لحقل العلاقات الدولية العالمي ليس له أساس معياري فقط؛ أي تعزيز الإشمال وتجنب المركزية العرقية، بل يمتد أيضًا إلى التغلب على الانقسام القائم بين الغرب والعالم غير الغربي. وكما أوضحنا في فصول هذا الكتاب، فإن ثمة أيضًا أسبابا واقعية قوية لاحتضان حقل العلاقات الدولية العالمي. تُظهر فصول ممارسة العلاقات الدولية تحول القوة العالمية المرتبطة ببلدان مثل الصين والهند، والتي تُعَد حضارات رئيسة وقوى عالمية مستقبلية. وهذا الاتجاه نحو التعددية العميقة هو بحد ذاته عميق ولا يمكن إيقافه. وقد أظهرت فصول حقل العلاقات الدولية العولمة المستمرة لدراسة العلاقات الدولية حول العالم. وفي هذا السياق يطمح ستيف سميث (Steve Smith 2008: 727–8) إلى تخصص معرفي أقل سيطرة أمريكية: «إذا ظلت العلاقات الدولية علمًا اجتماعيا أمريكيا ضيقًا، فإن المخاطر تكمن في أنها لن تكون ذات صلة بمخاوف أجزاء كبيرة من سكان العالم، والأكثر إشكالية من ذلك أنها قد تصبح على نحو متزايد جزءًا من مسار الهيمنة الأمريكية». وخلال السنوات التي أعقبت كتابته لهذه الجملة أصبحت الهيمنة الأمريكية قضية متناقصة مقارنة بكيفية التعامل مع التعددية العميقة الناشئة التي لا هيمنة عليها. لكن وجهة نظره بشأن خطر أن يصبح حقل العلاقات الدولية غير ذي صلة إذا فشل في تطوير منظور أوسع وأكثر عالمية، تظل وجهة نظر قوية. فإذا بقي حقل العلاقات الدولية في الأغلب غربيا، فسوف يصبح ضيق الأفق على نحو متزايد وغير متناغم مع النظام العالمي الناشئ لما بعد الغرب.

3 - أبعاد حقل العلاقات الدولية العالمي

إن «العالمية» في «حقل العلاقات الدولية العالمي» ليست مجرد تعبير جغرافي أو موضوعي (قضية مناطق). بالطبع، فإن لمصطلح «عالمي» في معناه القاموسي دلالة على «الارتباط بالعالم بأسره» و«يتعلق أو يشمل كل شيء، أو مجموعة من الأشياء»(*). كما يمكن أن يعني مصطلح «عالمي» أيضًا كونيا وشاملا (لكل من الجهات الفاعلة وقضايا المناطق) أو في جميع أنحاء العالم. بيد أننا معنيون هنا بما هو أكثر من ذلك. إن العالمية هي أيضًا مفهوم بين الذات ينقل الترابط والروابط بين الجهات الفاعلة؛ مثل الدول والمجتمعات، وبين المناطق؛ مثل الأقاليم والنظام العالمي. وهو يعني أيضًا النظر إلى أصول ومعاني المفاهيم والممارسات من خلال الانتباه إلى تواريخها ومظاهرها المستقلة والمقارنة والمترابطة، كما يعني على نحو خاص سد الفجوة بين الفهم السائد والفهم المهمل لمفاهيم ونظريات العلاقات الدولية.

وفي رأينا، يدور تنظير وممارسة حقل العلاقات الدولية العالمي حول سبعة أبعاد رئيسة(**):

1 - إن حقل العلاقات الدولية العالمي يقوم على التعددية الكونية: لا «تنطبق على كل شيء»، ولكنها تعترف وتحترم تنوع الجنس البشري.

2 - إنه مُتَأَصِّل في تاريخ العالم، وليس فقط في التاريخ اليوناني الروماني أو الأوروبي أو الأمريكي، ويحترم الزمن والسياق التاريخي.

3 - إنه يستوعب نظريات ومناهج حقل العلاقات الدولية الموجودة بدلًا من أن يحل محلها، ويهتم بكل من الأسباب والنتائج المادية والفكرية/ المعيارية.

4 - إنه يدمج في حقل العلاقات الدولية دراسة الأقاليم والنزعة الإقليمية ودراسات المناطق.

5 - إنه يتحاشى المفاهيم والنظريات التي تقوم فقط على الاستثنائية أو الثقافة الوطنية.

(*) https://en.oxforddictionaries.com/definition/global (Accessed 6 October 2018). [المؤلفان].

(**) هذا القسم مقتبس على نحوٍ كبير من Acharya 2014a)). [المؤلفان].

6 - إنه يعترف بأشكال متعددة من الفاعلية تتجاوز الدولة والقوة المادية، بما في ذلك المقاومة والعمل المعياري والبُنى المحلية للنظام العالمي.

7 - إنه يستجيب للعولمة المتزايدة في العالم، ليس فقط من حيث انتشار الثروة والقوة والسلطة الثقافية، ولكن أيضًا من حيث الترابط المتزايد والمصائر المشتركة.

وفيما يلي شرحٌ موجز لكل من هذه الأبعاد:

أولًا وقبل كل شيء، يدعو حقل العلاقات الدولية العالمي إلى فهمٍ جديدٍ للعالمية أو الشُّمُولِية، فالمعنى السائد للعالمية في العلاقات الدولية اليومً هو التجانس، ويحمل معنى «ينطبق على الجميع». إنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعالمية التنوير. وكما قال روبرت كوكس (2002: 53): «في التنوير، المعنى العالمي يعني الصواب في كل زمان ومكان - منظور الحقيقة المتجانسة». وكان لهذه العالمية أيضًا جانب مظلم: قمع التنوع، وتبرير الإمبريالية الغربية من خلال إضفاء الطابع العالمي على «معيار الحضارة» الأوروبي. وفي منهج ونظرية العلاقات الدولية، وضع حقل العلاقات الدولية الغربي المعيار العالمي الذي استُخدم وسيلةً لوضع المعايير، كما مارس دور حارس البوابة بالنسبة إلى التخصص، مُهَمِشا بذلك السرديات والأفكار والمنهجيات البديلة.

يقدم كوكس (2002: 53) مفهومًا بديلًا للعالمية يقوم على «فهم واحترام التنوع في عالم دائم التغير». حيث ترفض هذه العالمية الانقسام الخاطئ والمستوحى من السياسة بين العالمية والنسبية. إن نقيض العالمية المتجانسة ليس النسبية، بل التعددية؛ لأن العالمية التعددية تنظر إلى حقل العلاقات الدولية باعتباره تخصصًا عالميًا له أسس متعددة. لكن هذه ليست تعددية مثل تلك التي فُهِمت في الكتابات الحديثة بشأن نظرية العلاقات الدولية (for a survey of the literature on pluralism, see Dunne, Hansen and Wight, 2013; Eun, 2016). إن التعددية في حقل العلاقات الدولية العالمي لا تعني النسبية، أو قبول مجموعة متنوعة من النظريات للتعايش، أو السعي إلى الوحدة أو التوليف بين النظريات، أو السعي وراء «الانتقائية التحليلية»، كما أنها ليست فقط ما يسميه تيم دن Tim Dunne وليني هانسن Lene Hansen وكولين وايت (Colin Wight 2013: 416) بـ «التعددية التكاملية» التي «تقبل وتحافظ على صحة مجموعة واسعة من المنظورات النظرية

وتحتضن التنوع النظري كوسيلة لتوفير رؤى أكثر شمولًا ومتعددة الأبعاد للظواهر المعقدة». إن التعددية في حقل العلاقات الدولية العالمي لا تقبل وتحافظ على النظريات الموجودة كما هي، ولكنها تتوقع منها واجب الاعتراف بمكانة وأدوار ومساهمات الشعوب والمجتمعات غير الغربية. وبهذا المعنى، فإن حقل العلاقات الدولية العالمي يقوم في الحقيقة أكثر حول التعددية داخل النظريات، وليس فقط حول التعددية فيما بينها.

على الرغم من أن حقل العلاقات الدولية لديه ادعاءات بأنه يدور حول جميع الأزمنة والأمكنة، فإنه في الواقع يمثل تعبيرا ضيق الأفق إلى حد ما عن الفترة القصيرة في تاريخ العالم حينما كان الغرب هو المهيمن. وكما ورد في المقدمة، كان سيبدو التخصص مختلفًا تمامًا لو أنه ابتُكِر في الصين أو في الهند أو في العالم الإسلامي. ومع شروع فترة الهيمنة الغربية في الانحسار، يحتاج حقل العلاقات الدولية الآن إلى الابتعاد عن هذا التحيز الضيق من خلال دمج منظورات من التاريخ والنظريات السياسية الأخرى. إن حقل العلاقات الدولية العالمي يضع مفاهيم ونظريات العلاقات الدولية في سياقها، ويحدد معانيها المتنازع عليها والطارئة، وذلك بدلًا من افتراض أنها مفاهيم ونظريات عالمية. فعلى سبيل المثال، تقدم الكتب المدرسية لحقل العلاقات الدولية أفكار السيادة وعدم التدخل كابتكارات أوروبية ورثتها ببساطة مجتمعات ما بعد الاستعمار. وعلى رغم ذلك، فإن هذه الرؤية الموحدة تتجاهل التفسيرات المختلفة للسيادة في مناطق مختلفة من العالم، ليس فقط بين أوروبا وبقية العالم، ولكن أيضًا بين مختلف المناطق غير الأوروبية (see Acharya, 2011a). وبالمثل، غالبًا ما تُقدَّم الإقليمية على أنها من أصل أوروبي، على الرغم من أنها ظهرت في أمريكا اللاتينية قبل مائة عام من الجماعة الاقتصادية الأوروبية، كما أنه غالبًا ما يُنظر إلى الإقليمية الأوروبية على أنها أم جميع النَّزَعَات الإقليمية. وبينما يقال إن العولمة نشأت مع توسع أوروبا وحركة التجارة الحرة من قبل البريطانيين ثم الولايات المتحدة، فإن الأصول الحقيقية للعولمة تكمن في أنظمة التجارة متعددة الثقافات التي ربطت بين أوراسيا وأفريقيا أكثر من ألفي عام. وقد اشتملت «طرق الحرير» هذه على أنظمة متطورة في الأرض وفي المحيط الهندي، ولم يسيطر عليها الأوروبيون حتى القرن التاسع عشر. كما يتضمن جزء كبير من هذا التاريخ ظهور

الإسلام من القرن الثامن فصاعدًا، فحينما كان الغرب منعزلًا خلال العصور الوسطى، تمكن العالم الإسلامي من ربط طرق التجارة من إسبانيا إلى آسيا. وقد تضمن هذا النظام ترتيبات متطورة لحماية مجتمعات الشتات التجارية الخارجية. وتتجاهل نصوص حقوق الإنسان على نحو روتيني مثل هذه الأمثلة على حماية سلامة وكرامة الفرد من العقوبة القاسية والظالمة من قِبل الحاكم في المجتمعات الأخرى عبر التاريخ. إن توسيع جينيالوجيا (أنساب) المفاهيم الرئيسة لحقل العلاقات الدولية عبر مصادر متعددة وفي أوقات مختلفة، سيكون من ثم عنصرا حاسما في حقل العلاقات الدولية العالمي، وهو عنصر يمتد إلى زمن أبعد بكثير من القرنين اللذين غطاهما هذا الكتاب.

ثانيًا، واتباعًا لقضية العالمية التعددية، يدعو حقل العلاقات الدولية العالمي إلى أن يكون حقل العلاقات الدولية أكثر رسوخًا في تاريخ العالم بدلًا من التاريخ الغربي، وفي الأفكار والمؤسسات والمنظورات الفكرية وممارسات كل من المجتمعات الغربية وغير الغربية. إن التاريخ العالمي لا يعني فقط إيجاد منظور شامل على مستوى الكوكب والبشرية، ولكن يعني أيضًا إقحام التواريخ المحلية، بما في ذلك التاريخ الغربي في حد ذاته. حيث يعترف حقل العلاقات الدولية العالمي بأصوات وخبرات وقيم جميع الأشخاص في جميع أنحاء العالم. لكن «إقحام البقية» لا يعني ببساطة استخدام العالم غير الغربي كأرضية اختبار لإعادة التحقق من نظريات العلاقات الدولية الموجودة بعد إجراء بعض التعديلات والإضافات، كما أنه لا يعني محاولة استبدال «العالمية» ضيقة الأفق للتاريخ الغربي ببعض «العالمية» ضيقة الأفق بالقدر نفسه استنادًا إلى تاريخ بعض الحضارات الأخرى. إذ يجب أن يكون حقل العلاقات الدولية العالمي مسارا ذا اتجاهين. يتمثل التحدي الرئيس لنظريات ومنظري العلاقات الدولية في العالم في تطوير المفاهيم والمقاربات من السياقات غير الغربية وفقًا لشروطها الخاصة، وتطبيقها ليس فقط محليا، ولكن أيضًا في سياقات أخرى، بما في ذلك السياق العالمي الأوسع. وفي هذا السياق، من المهم دراسة السياسة العالمية التي امتدت على مدى 5 آلاف عام والتي تركت خلالها عديد من الحضارات والإمبراطوريات والمجتمعات بصماتها وآثارها، حيث ظهرت واختفت عديد من أشكال العلاقات الدولية الأخرى. ولا يقتصر حقل العلاقات الدولية على

المركزية الأوروبية فقط، فهو يحد حين تتجاهل السياسة العالمية/ حقل العلاقات الدولية تراثهما العالمي وحصر نفسيهما في الأحداث والأفكار التي تعود إلى بضع مئات من السنين الماضية (Buzan and Little, 2000). ويصدق هذا على نحو خاص عندما يعيد التخصص التحرك نحو التعددية العميقة، ليعيد قوة عديد من الحضارات التي تجاوزها الغرب لفترة وجيزة.

عند إقحام التاريخ من المهم تجنب إشكاليتين شائعتين: الأولى هي التاريخانية Historicism، أو الإيمان باستمرارية التاريخ، أو أن التاريخ يعيد نفسه. والثانية هي «مركزية الزمن» Tempocentrism (أخذ الحاضر المتجدد واستقراؤه بالرجوع في الزمن) (Lawson and Hobson, 2008: 430)، أو إبراز خلفيات المفاهيم الحديثة مثل السيادة؛ والسلطة؛ والمعايير؛ وحقوق الإنسان؛ والديموقراطية؛ وتوازن القوى لأجل تأسيس التماثل والاستمرارية والعالمية لتلك المفاهيم والنظريات الحديثة. إذ من المهم أن ندرك أن بعض هذه المفاهيم قد لا تنطبق على حالات الماضي بالشكل نفسه وعبر الثقافات. إن التمعن بعناية في التاريخ يخدم غرضين رئيسين، الغرض الأول هو البحث عن أوجه التوازي؛ والتقريب؛ والتشابه؛ والاختلافات؛ والتنوع في المفاهيم المركزية المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية. وهذا يسمح لنا بإجراء فحص نقدي بشأن ما إذا كانت بعض المفاهيم والنظريات عالمية حقًا أم لا. قد لا تكون المفاهيم التي اكتُشِفت على هذا النحو هي نفسها تمامًا المصطلحات المستخدمة حاليًا، ولكنها قد تساعدنا في التأكد من مدى عالمية المقولات الحديثة، مثل السلطة؛ والفوضى anarchy؛ والنظام؛ والمؤسسات؛ والأمن؛ والهيمنة؛ والإمبراطورية؛ والسيادة؛ والرفاهية، وإضافة الاختلافات إليها. الغرض الثاني هو تحديد أو اكتشاف مفاهيم ومقاربات جديدة تمامًا للنظرية والممارسة والتي أُهمِلت أو أُخفِيت عن الأنظار بسبب المركزية الأوروبية. وربما تقدم الأعمال الحالية حول التاريخ والفلسفة السياسية الصينيين آمالا واعدة لمثل محاولة الاكتشاف هذه.

ثالثًا، يُضَمِّن حقل العلاقات الدولية العالمي معرفة حقل العلاقات الدولية الحالي بما في ذلك النظريات والمناهج والادعاءات العلمية التي نعرفها بالفعل، وذلك بدلًا من أن يحل محلها. إنه لا يسعى إلى استبدال المعرفة الحالية التي يهيمن عليها الغرب في حد ذاته، ولكنه يسعى فقط إلى إزاحة هيمنته عليها من

خلال وضعها في سياق عالمي أوسع. ومن ثم، يتخذ حقل العلاقات الدولية العالمي مقاربةً تعددية للنظرية والمنهج، إذ يحتضن حقل العلاقات الدولية العالمي كلًّا من الاتجاه السائد (الواقعية؛ والليبرالية؛ والمدرسة الإنجليزية وبعض صيغ البنائية) والمقاربات النقدية، وهو محايدٌ حيال النزوات النظرية والمنهجية للباحثين وتفضيلاتهم. وعلى عكس بعض النظريات النقدية وأبحاث ما بعد الاستعمارية، لا يرفض حقل العلاقات الدولية العالمي النظريات السائدة ولكنه يتحدى ضيق الأفق لديها ويحثها على قبول الأفكار والخبرات والأفكار القادمة من العالم غير الغربي. فجميع النماذج الفكرية والنَّزَعَات لها مكانتها في حقل العلاقات الدولية العالمي، حيث يرى الأخير النظريات كما يرى عالمو الطبيعة العدسات: حيث إن كل عدسة (مثل عدسات الضوء الطبيعي؛ والأشعة تحت الحمراء؛ والأشعة السينية)، تمامًا مثل كل نظرية للعلاقات الدولية، تجعل بعض جوانب الموضوع أكثر حدة ووضوحًا، مع إخفائها للجوانب الأخرى. يحتاج المحلل إلى عديد من العدسات، فكل منها يكشف جزءًا من الحقيقة. وبعض التطورات على هذا المنوال واضحة بالفعل. إن نظريات العلاقات الدولية لا تكاد تكون متجانسة أو غير متغيرة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العالم غير الغربي. فقد كانت بعض النظريات، وخاصة ما بعد الاستعمارية والنسوية، في طليعة الجهود المبذولة للتعرف على الأحداث والقضايا والفواعل والتفاعلات الحاصلة خارج الغرب واستخلاص رؤى نظرية منها لإثراء دراسة العلاقات الدولية. وبالمثل، بدأت المدرسة الإنجليزية في أخذ دور وخبرة دول الأطراف بعين الاعتبار على نحو أكبر لدراسة توسع وتطور المجتمع الدولي على نحو عام، وبناء المؤسسات الأولية وتطورها على وجه الخصوص. وحتى الواقعية، التي تتقدم دائمًا على الليبرالية في استخلاص رؤى من العالم غير الغربي، أضافت متغيرات جديدة - الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ والواقعية الدفاعية - جعلت الواقعية أكثر صلةً بالعالم غير الغربي. وكما هو مذكور في الفصل الثامن، كانت البنائية مهمة على نحو خاص في فتح مساحة للأبحاث حول العالم غير الغربي بسبب تشديدها على الثقافة والهوية. أما الاعتماد الاقتصادي المتبادل؛ والمؤسسات المتعددة الأطراف؛ والدَمَقْرَطَة؛ ومسارات النظام التي تحددها الليبرالية وتنص عليها، فكلها تجعل هذه النظرية أكثر قابلية للتطبيق على العالم غير الغربي.

تجادل كارين سميث (1 :2017)، في مقال حديث، بأن حقل العلاقات الدولية العالمي لا يمكن فصله تمامًا عن حقل العلاقات الدولية الغربي. وتؤكد أن «المساهمات النظرية المتأتية من الجنوب العالمي... لا تحتاج إلى أن تكون مختلفة جذريًا عن النظريات الموجودة». ومن ثم فإن «إعادة التفسيرات أو التعديلات للأطر القائمة... يمكن أن تساعدنا ليس في فهم العلاقات الدولية على نحو أفضل في جزء معين من العالم فقط، ولكن يمكنها في الواقع أيضا تقديم رؤى أكبر للتخصص ككل». لا يعارض حقل العلاقات الدولية العالمي المحاكاة/ التقليد مادام يصقل ويدحض ويطور النظريات الموجودة. وفي الوقت نفسه، لا يترك حقل العلاقات الدولية العالمي النظريات السائدة كما هي. وبدلًا من ذلك فإنه يحث المُنَظِّرين على إعادة التفكير في افتراضاتهم وتوسيع نطاق تحقيقاتهم. فبالنسبة إلى الواقعية، يتمثل التحدي في النظر إلى ما وراء الصراعات التي تسببها المصلحة الوطنية وتوزيع القوة والاعتراف بالمصادر الأخرى للفاعلية، بما في ذلك الثقافة والأفكار والمعايير التي تجعل الدول والحضارات لا تتصادم بل تتبنى وتتعلم بعضها من بعض. وبالنسبة إلى الليبراليين، هناك تحدٍّ مماثل للنظر إلى ما وراء الهيمنة الأمريكية باعتبارها نقطة انطلاق للتحقيق في التعددية والإقليمية وأشكالها المؤسسية. كما تحتاج الليبرالية أيضًا إلى الاعتراف بالاختلافات المهمة في السلوك التعاوني الموجودة في السياقات المحلية المختلفة، بحيث لا يوجد نموذج واحد للتكامل أو التفاعلات يمكن أن يفسر جميعها أو معظمها. وبالنسبة إلى البنائية، لايزال تقييم الأشكال المختلفة للفاعلية في إنشاء ونشر الأفكار والمعايير يمثل تحديًا كبيرًا. أما المدرسة الإنجليزية فتحتاج إلى تعزيز تصورها وفهمها للمجتمع العالمي وتفاعله مع مجتمع الدول.

لقد جادلنا بأن حقل العلاقات الدولية العالمي يجب أن يتبنى التعددية النظرية والمنهجية، وأن يقحم كلا من النظريات النقدية والنظريات السائدة (العقلانية). لكننا نعتقد أيضًا أن بعض النظريات، مثل ما بعد الاستعمارية؛ والنسوية؛ وخاصة النسوية المابعد الاستعمارية والنسوية من ذوي البشرة السوداء مع مساهمتهما القوية في فكرة «التقاطع» (Persaud and Sajed, 2018b)، يمكن اعتبارها من النظريات «الطليعية»، لأنها أسهمت بالفعل في الجهود المبذولة لتوسيع حقل العلاقات الدولية إلى ما وراء الغرب. وفي ضوء قصة العلاقات الدولية التي سردناها

في هذا الكتاب، يمكن اعتبار هذه النظريات الطليعية على أنها تُقْحِم إلى حقل العلاقات الدولية مناهضة الاستعمار والعنصرية والمنظورات الإقليمية/ الثقافية التي تطورت أولًا في الأطراف، ولكنها كانت فترةً طويلةً مقصيةً من حقل العلاقات الدولية داخل المركز. هناك حاجة إلى مزيد من العمل لرسم علاقة أوثق بين الأبحاث النسوية ومابعد الاستعمارية وحقل العلاقات الدولية العالمي. ولكن ما هو واضح أن حقل العلاقات الدولية العالمي يستمد الإلهام والأفكار من النضال المشترك لأبحاث النسوية وما بعد الاستعمارية ضد إقصائهما وتهميشهما التاريخي العميق الجذور الذي تم من طرف أبحاث حقل العلاقات الدولية. ويمكن لما بعد الاستعمارية وحقل العلاقات الدولية العالمي تكييف الكتابات القوية للباحثين النسويين (1 :2018)، والادعاء على نحو مبرر أن دول الأطراف، مثل النساء، «لم تتأخر في القدوم إلى حقل العلاقات الدولية، بل إن حقل العلاقات الدولية هو الذي قَدِمَ متأخرا إلى دول الأطراف».

إن لدى حقل العلاقات الدولية العالمي مكانا لجميع النظريات وهو مفتوح للباحثين القادمين من الجنوب والشمال. ولكن لا يرى جميع الباحثين خارج التيار السائد الحاجة إلى حقل علاقات دولية عالمي خوفًا من أنه قد يضر بخصائصهم. قد يكون بعض المُنَظِّرين النقديين، بما في ذلك باحثو ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية، متعاطفين بالفعل مع حقل العلاقات الدولية العالمي، لكنهم مازالوا يفضلون الحفاظ على هوية منفصلة، أو متميزة، أو على الأقل عدم الانخراط على نحو كافٍ مع «العالمي». هناك أوجه تشابه مهمة بين ما بعد الاستعمارية وحقل العلاقات الدولية العالمي، فكلاهما يبرز ويرفض النظريات الأوروبية المركزية لحقل العلاقات الدولية، ويؤكد كلاهما فاعلية العالم الثالث، كما يؤكدان على الأصول المتعددة للنظام الدولي الحديث، رافضين هيمنة المنظورات التي تميز أصله الأوروبي/ الويستفالي. لكن حقيقة أن حقل العلاقات الدولية العالمي لا يرفض النظريات السائدة الحالية ولكنه يتحداها لتكون أكثر مراعاة للأفكار غير الغربية ومزاعم الفاعلية، هي نقطة اختلاف رئيسة بين حقل العلاقات الدولية العالمي وما بعد الاستعمارية. فعلى عكس الأخيرة، لا يقدم حقل العلاقات الدولية نفسه بديلا لأي نظرية معينة، ولكنه يدعو جميع النظريات إلى التخلي عن مركزيتها الأوروبية. ويشترك عديد من الباحثين النسويين

مع حقل العلاقات الدولية العالمي في الاهتمام بالفئات المهمشة. كما يتماشى التوتر بين النسويين الغربيين ونسويي ما بعد الاستعمارية مع رؤية الأخيرة للمدرسة النسوية الغربية على أنها مهيمنة وإقصائية لهويات الجنوب العالمي، وأيضًا يتماشى مع هدف حقل العلاقات الدولية العالمي المتمثل في تحدي العالمية الزائفة وإلغاء ضيق الأفق الموجود في نظرية العلاقات الدولية.

رابعًا، أن يكون لديك حقل علاقات دولية عالمي كتسمية للتخصص لا يعني التقليل من أهمية المناطق والأقاليم، أو التقليل من أهمية مساهمة دراسات المناطق. وبدلًا من ذلك، يعطي حقل العلاقات الدولية العالمي مركز الصدارة للأقاليم. وفي حين أن العالم لم يكن مقسما إلى أقاليم، فهو أيضًا لا يتحرك بلا هوادة نحو عالمية سلسة. لم يعد يُنظَر إلى الأقاليم باعتبارها كيانات مادية أو خرائطية أو ثقافية ثابتة، ولكن أصبح يُنظَر إليها باعتبارها مساحات ديناميكية هادفة ومبنيةً اجتماعيًا. إن الإقليمية اليوم هي أقل تمركزا حول الإقليم الجغرافي والدولة، إذ تشتمل على مجموعة متزايدة الاتساع من الفاعلين والقضايا. وربما يكون الانقسام التقليدي بين الإقليمية والعالمية آخذًا في الانهيار. ولا تتعلق دراسة الأقاليم بكيفية تنظيم الأقاليم ذاتيًا لمساحاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية فقط، ولكنها تتعلق أيضًا بكيفية ارتباطها بعضها ببعض وتشكيل النظام العالمي. بالإضافة إلى ذلك يُعَد التركيز على الأقاليم أمرًا أساسيًا لتكوين تكامل وثيق بين المقاربات التخصصية ودراسات إقليمية(*).

خامسًا، على الرغم من أن التعددية العالمية تنطوي حتمًا على درجة من التمايز الثقافي والنسبية، فإنه لا يمكن أن يستند حقل العلاقات الدولية العالمي الحقيقي إلى الاستثنائية الثقافية وضيق الأفق. إن الاستثنائية Exceptionalism هي الميل إلى تقديم خصائص مجموعة اجتماعية على أنها متجانسة وفريدة من نوعها على نحو جماعي ومتفوقة على تلك الخصائص الخاصة بالآخرين، إذ غالبًا ما تدعم الادعاءات بالاستثنائية الادعاءات الكاذبة للعالمية مثل «معيار الحضارة» الغربي المفروض على

(*) بشأن منطق الإقليمية في المجتمع الدولي العالمي انظر:

(Buzan and Schouenborg 2018: ch. 4).

[المؤلفان].

بقية العالم خلال الحقبة الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد كان المثال السابق للاستثنائية هو نظام الجزية الصيني الكلاسيكي، وأحدث مثال على ذلك هو فكرة إنشاء رابطة أو مجموعة من الديموقراطيات لتحل محل الأمم المتحدة. غالبًا ما ترتبط مثل هذه الادعاءات بالأجندات السياسية المحلية وأغراض النخبة الحاكمة، كما هو واضح في مفاهيم مثل «القيم الآسيوية» و«الخصائص الصينية»، والتي غالبًا ما ترتبط بالسلطوية. وغالبًا ما تُبَرِّر الاستثنائية في حقل العلاقات الدولية هيمنة القوى الكبرى على الضعفاء، حيث يمكن أن ترتبط الاستثنائية الأمريكية، التي تبدو حميدة وشائعة في الداخل، بمبدأ مونرو ونزعة التدخل العالمية التي تخدم مصالحها الذاتية. ويوضح أحد خطوط خطاب النزعة الوحدوية الآسيوية في اليابان قبل الحرب، والذي تأسس على شعار «آسيا للآسيويين»، هذا الموقف أيضًا. والجهود المبذولة لاستحضار نظام الجزية الصيني الفريد كأساس لمدرسة صينية جديدة لحقل العلاقات الدولية لهي جهود حاملة لإمكانيات مماثلة. وفي حين أن تطوير المدارس الوطنية لحقل العلاقات الدولية يمكن أن يوسع ويثري التخصص، فإنه إذا كان يعتمد على نحو أساسي على الاستثنائية فإنه سيتحدى إمكانيات حقل العلاقات الدولية العالمي. وقد كان كاهلير (1993: 412) محقا في قوله إن «تزايد ضيق الأفق الوطني لا يبشر بالخير بالنسبة إلى التطور المستقبلي للتخصص».

إن حقل العلاقات الدولية العالمي يسمح لنا إذن بالكشف عن التحيزات وضيق الأفق (الخفية أحيانًا) والمركزية العرقية في نظريات العلاقات الموجودة. فبينما تقدم الكتب المدرسية لحقل العلاقات الدولية انتقادات للنظريات الرئيسة، فإنها نادرًا ما تسلط الضوء على افتراضاتهم المتمركزة حول العرق. على سبيل المثال، نادرًا ما يُخبَر الطلاب الجامعيون - الذين يدرسون الواقعية والليبرالية كنظريات عالمية عن العلاقات الدولية - عن ارتباط تلك النظريات بالعنصرية الثقافية والإمبريالية وتبريرها لهما. فقد دعم بعض أكبر الفلاسفة المؤسسين لليبرالية؛ مثل جون لوك، الإمبريالية الأوروبية؛ على نحو مباشر أو غير مباشر، باسم الكفاءة والتجارة الحرة. أما آخرون، مثل آدم سميث؛ ولا سيما كانط، فقد رفضوا الإمبريالية الغربية لكنهم افترضوا عالمية معيارية توقعت أن تتطور الشعوب الأصلية إلى معايير أوروبية. ولن يمنح كانط سيادة غير مشروطة لغير الأوروبيين ما لم يتخلوا عن «الوحشية الخارجة

عن القانون» وقبلوا بهذه المعايير. وتشمل أسس الواقعية النظريات الجيوسياسية لماكيندر وماهان، والتي دعت إلى تحالف غربي أنجلوساكسوني وهجومها لمنع التهديد البربري الأصفر (أو الخطر الأصفر) من الانتقال إلى عتبة الغرب. وفي الآونة الأخيرة رفضت النظرية الليبرالية للسلام الديموقراطي تناول الحروب الاستعمارية، في حين اعتبرت الواقعية البنيوية أن الثنائية القطبية تمثل «سلامًا طويل الأمد» بسبب غياب الحرب في أوروبا، مع تجاهل النزاعات والخسائر العديدة في العالم النامي خلال الحرب الباردة. وقد أعطت البنائية قليلا من الاعتراف بوضع المعايير من قِبل البلدان النامية، والتنافس بين الأنظمة المعيارية المختلفة. إن النقطة ذات الصلة هي عدم التوافق بين النظريات الموجودة - المستمدة من سياق غربي مهيمن - وواقع العالم غير الغربي. وهناك كثير من الأمثلة على ذلك، بما في ذلك التطبيق المحدود لنظريات التكامل الإقليمي خارج أوروبا الغربية، والتي غالبًا ما تُتَجَاهل في نصوص العلاقات الدولية الأكثر مبيعًا. تشمل الأمثلة الأخرى قيود مفهوم الأمن القومي (الذي طُوِّر على نحو أساسي في الولايات المتحدة) للتغلب على المعضلة الأمنية للعالم الثالث، والتركيز في نظرية التنمية الدولية (المطورة في الولايات المتحدة وأوروبا) على النمو الاقتصادي على حساب احتياجات التنمية البشرية.

سادسًا، إن حقل العلاقات الدولية العالمي يأخذ مفهومًا واسعًا للفاعلية. فقد نفت عديد من نظريات العلاقات الدولية ادعاءات الفاعلية للمجتمعات غير الغربية. ومنذ وقت ليس ببعيد، كان يُنظَر إلى الفاعلية في العلاقات الدولية في المقام الأول من منظور «معيار الحضارة»، حيث كان العنصر الحاسم هو قدرة الدول على الدفاع عن سيادتها؛ وشن الحرب؛ والتفاوض بشأن المعاهدات؛ وفرض الامتثال؛ وإدارة ميزان القوة؛ وبناء إمبراطوريات على حساب شعوب «غير متحضرة». لقد تجاهلت هذه الصياغة العنصرية والوقحة، التي تخدم المصالح الذاتية وغير التاريخية المُصوغة من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية، حقيقةَ أن الأشكال المعقدة من فن الحكم كانت موجودة في عديد من الحضارات غير الغربية المبكرة. وبينما اعتبرت نظريات العلاقات الدولية السائدة ما يسمى بالعالم الثالث أو الجنوب العالمي أنه هامشي بالنسبة إلى الألعاب التي تخوضها الدول، فقد ازدهرت بعض النظريات النقدية في الواقع بسبب هذا التهميش المفترض. لقد انتقدوا بحق

النظريات السائدة لاستبعادها الجنوب، لكنهم أجروا استكشافا ضئيلا، على الأقل في البداية، لأشكال بديلة من الفاعلية في الجنوب، خاصة بعد إدراك أن الفاعلية قد تخاطر بتقويض الجزء المركزي من سرديتهم.

وفي حين أن التفاوتات العالمية في القوة المادية لن تختفي، فإننا بحاجة إلى تبني رؤية أوسع للفاعلية في العلاقات الدولية تتجاوز القوة العسكرية والثروة. إن الفاعلية هي فاعلية مادية وفكرية، إنها ليست من اختصاص القوي، ولكنها يمكن أن تظهر كسلاح في يد الضعيف. إذ يمكن ممارسة الفاعلية في الفضاء عبر الوطني العالمي وكذلك على المستويين الإقليمي والمحلي. كما يمكنها أن تتخذ أشكالاً متعددة (Acharya, 2018:12–23). إذ يمكن أن تصف أعمال المقاومة وتضفي الطابع المحلي على المعايير والمؤسسات العالمية. تعني الفاعلية أيضًا بناء قواعد ومؤسسات جديدة على المستوى المحلي لدعم وتعزيز النظام العالمي ضد نفاق وهيمنة القوى الكبرى. فالفاعلية تعني وضع تصور وتنفيذ مسارات جديدة للتنمية والأمن والعدالة البيئية.

ثمة أمثلة كثيرة على هذه الفاعلية، على الرغم من تجاهلها من قِبل أبحاث حقل العلاقات الدولية السائد. فقد جرت إعادة تعريف السيادة وتوسيعها في مؤتمر آسيا وأفريقيا في باندونغ. حيث خلقت أفريقيا شكلًا من الإقليمية للحفاظ على حدود ما بعد الاستعمار. وكان نهرو، أول رئيس وزراء للهند، أول من اقترح حظر التجارب النووية. وبعض أعمال الفاعلية هذه ليست مهمة فقط لمناطق محددة أو للجنوب نفسه، ولكنها مهمة للحوكمة العالمية ككل. وتُظهر الأبحاث الحديثة أن دول أمريكا اللاتينية وآسيا (الصين والهند) وأوروبا الشرقية مارست دورًا رئيسًا في صياغة مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods institutions (Helleiner, 2014).

ويمكن إرجاع أصول وتعزيز معايير حقوق الإنسان ونزع السلاح الحديثة إلى الجهود التي تبذلها دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في الدفاع عن هذه المعايير (Sikkink, 2014, 2016; Acharya, 2016: 1160–1). وقد جاءت أفكار التنمية البشرية والأمن الإنساني من رائدي اقتصاديي التنمية في جنوب آسيا محبوب الحق وأمارتيا سن (Acharya, 2016: 1162–3; 2018: 137–41)، وبينما تُنسب فكرة «مسؤولية الحماية» عادةً إلى اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول برعاية

كندا، كما هو موضح في الفصل الثامن، فإنها تدين بالكثير إلى القادة والديبلوماسيين الأفارقة. وضمن مفاوضات تغير المناخ نرى البلدان النامية تقدم فكرة معيار «المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة» (Acharya, 2018: 195–7). وباستخدام هذا الإطار الأوسع للفاعلية، يمكننا أن نجد أن الجنوب كان له صوت، وأن «التابع يمكنه التكلم بالفعل» والتصرف حتى لو تجاهلتهم نظريات العلاقات الدولية. ويُعَدُّ دمج هذه العناصر في روايات نصوص العلاقات الدولية الخاصة بالاقتصاد السياسي العالمي؛ والأمن العالمي؛ والبيئة العالمية أمرًا بالغ الأهمية، وذلك لأجل الحد من التحيز الغربي وتطوير سردية عالمية لحقل العلاقات الدولية(*).

سابعًا وأخيرًا، إن حقل العلاقات الدولية العالمي يستجيب للعولمة المتزايدة في العالم بمعنى شامل. فالعولمة بمعنى زيادة الترابط والاعتماد المتبادل هي اتجاه طويل الأجل لا يُظهر أي علامة على الضعف. ولكن هناك خطين مهمين للتغيير ينطبقان على نحوٍ متزايد على هذه العملية الأضيق. الأول، هو أنها تُنظَّم على نحوٍ متناقص على أساس المَرْكَز والأَطْرَاف، وأكثر على أساس التعددية العميقة. لذا، بينما يشهد عصر الهيمنة الغربية نهايته، أصبح كل من المحرك الدافع للعولمة والمسؤولية عن عواقبها أكثر عالمية في الحجم. ثانيًا، أن الكثافة المتزايدة وشدة الترابط والاعتماد المتبادل تؤدي الآن على نحوٍ واضح إلى ظهور مجموعة من المصائر المشتركة التي نوقشت في الفصل السابع، والتي تنخرط فيها البشرية جمعاء وتكون المسؤولية عنها جماعية. والكيفية التي يلعب بها جانب المصير المشترك للعولمة هذا في البنية السياسية الأكثر انتشارًا للتعددية العميقة لهي مسألة رئيسة بالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية العالمي.

4 - الأجندة البحثية لحقل العلاقات الدولية العالمي

قام أميتاف أشاريا (2014a) بتحديد ومناقشة عناصر معينة من الأجندة البحثية لحقل العلاقات الدولية العالمي. ومن دون الخوض في التفاصيل، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(*) لمزيد من المناقشة بشأن فعالية الجنوب العالمي، انظر القسم الخاص بالحوكمة العالمية (2014). [المؤلفان].

- اكتشاف أنماط ونظريات ومناهج جديدة من تواريخ العالم.
- تحليل التغيرات الحاصلة على مستوى توزيع القوة والأفكار بعد أكثر من مائتي عام من الهيمنة الغربية.
- استكشاف العوالم الإقليمية في تنوعها الكامل وترابطها.
- التعامل مع الموضوعات والمناهج التي تتطلب تكاملًا جوهريًّا وموضوعيًّا للمعرفة المتخصصة ودراسات المناطق.
- دراسة كيفية تداول الأفكار والمعايير بين المستويين العالمي والمحلي.
- التحقيق في التعلم المتبادل بين الحضارات، والذي يوجد منه دليل تاريخي أكثر مما يوجد بشأن «صدام الحضارات».

وفي حين أن هذه الموضوعات الستة قد تكون نقطة انطلاق جيدة للمحادثات والمناقشات الضرورية لتوسيع نطاق هذا التخصص، فهي ليست مواضيع شاملة بأي حال من الأحوال. بدلًا من ذلك، «يجب أن تظل فكرة حقل العلاقات الدولية العالمي مظلة واسعة ومفتوحة للمنافسة؛ والتفسير؛ والتوضيح؛ والتوسيع» (Acharya, 2014a: 652).

ثمة طريقة أخرى للنهوض بمشروع حقل العلاقات الدولية العالمي تتمثل في النظر في المصادر الموجودة في عديد من المناطق والتي من الممكن أن تساعد في عملية التنظير. وبناءً على عملنا السابق (Acharya and Buzan, 2007a, b; 2010)، هناك خمسة مصادر مفيدة لتطوير مزيد من نظرية العلاقات الدولية العالمية: التقاليد الدينية والفلسفية الكلاسيكية؛ وتفكير حقل العلاقات الدولية المرتبط بالشخصيات التاريخية والدينية والسياسية والعسكرية؛ وتفكير حقل العلاقات الدولية لقادة ما بعد الاستعمار المعاصرين؛ وعمل باحثي العلاقات الدولية المعاصرين النقديين من منظور عالمي؛ والأفكار المستمدة من ممارسات السياسة العالمية.

أولًا، إن التقاليد الكلاسيكية بما في ذلك الفلسفة الدينية مثل البوذية؛ والهندوسية؛ والكونفوشيوسية؛ والإسلام واليهودية؛ والمسيحية؛ والفروع المختلفة داخل هذه التقاليد الكلاسيكية؛ وكذا الأديان اللاحقة مثل السيخية، قد توفر رؤى ذات صلة بنظرية العلاقات الدولية. وهذا، على أي حال، قد يثير أسئلة إبستيمولوجية (معرفية). فحقل العلاقات الدولية العالمي يحتضن التعددية في

المنهج ونظرية المعرفة. لكننا نريد تقديم حالة خاصة لمزيد من التوسع في المقصود بعلم العلاقات الدولية من خلال دمج رؤى من أديان العالم. يقبل حقل العلاقات الدولية العالمي المقاربات الوضعانية، لكنه يرفض بشدة اعتبارها أنها تشكل السبيل الوحيد الصالح لمعرفة حقل العلاقات الدولية. ومن الجدير بالذكر أن مراجعتنا لحقل العلاقات الدولية الإقليمية تُظهر تفضيلًا للمقاربة الكلاسيكية بدلًا من المقاربة الوضعانية التي تميز حقل العلاقات الدولية الأمريكي. ويؤكد باتريك ثاديوس جاكسون Patrick Thaddeus Jackson أنه «لكي نكون غير غربيين حقًا، نحتاج إلى طرق لإنتاج نظرية ليست عرضة للطريقة التي ينتج من خلالها كل من كينغ وكيوهان وفيربا النظرية»(*). إن ما هو مهم إذن ليس فقط محتوى حقل العلاقات الدولية، ولكن طرق عمل هذا الحقل. ويكمن جزء من الإجابة في توسيع مفهومنا لما تعنيه فلسفة العلوم إلى جانب توسيع مفهومنا لما يعنيه حقل العلاقات الدولية في الواقع. ويقدم جاكسون (2010) حجة قوية للتعددية في حقل العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بفهمنا لما يشكل «العلوم». ومن خلال فعل ذلك، يوجه ضربة قوية لمزاعم أولئك الذين وجدوا أنه من الملائم رفض التجارب والأصوات غير الغربية باعتبارها «مادة من دراسات المناطق» أو أنها «غير علمية».

لكن جاكسون (2010: 196) أصر أيضًا على أن «ترك السؤال العلمي جانبا لا يعني بالضرورة أننا ندخل مجالًا يسير فيه كل شيء». فالمعرفة العلمية بالنسبة إليه لها ثلاثة «مكونات أساسية» لا غنى عنها: يجب أن تكون نسقية؛ ويجب أن تكون قادرة على قبول النقد العام (ويفترض المرء معالجة ذلك بنجاح)؛ و«يجب أن يكون الغرض منه إنتاج المعرفة الدنيوية» (Jackson, 2010: 193). لكن على المرء أن يكون حذرًا هنا. فقد يكون أن قدرًا كبيرًا مما قد يجلبه المرء إلى نظرية العلاقات الدولية من العالم غير الغربي «معرفة دنيوية». لكن المصادر الأخرى يمكن أن تكون من المعرفة الدينية والثقافية والروحية التي قد لا تكون مُؤَهلة بدقة لتكون مثل «هذه المعرفة الدنيوية». إذ قد يكون في تلك المعارف تقاطع غامض بين العلم والروحانية أو قد تجمع بين المادي والروحاني. وهكذا، يقترح جورجيو شاني

(*) تعليقات بشأن إطلاق نظرية العلاقات الدولية غير الغربية، بقلم أميتاف أشاريا وباري بوزان، الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، 3 مايو 2010. كانت الإشارة إلى غاري كينغ وروبرت كيوهان وسيدني فيربا (1994). [المؤلفان].

(722 :2008) العقيدة السيخية أو الأمة الإسلامية باعتبارها مصادر لنظرية حقل العلاقات الدولية مابعد الغربي، لأن هذه المفاهيم تقدم «مفهومًا بديلًا للعالمية» - وربما مفهومًا أكثر «تضامنية» للمجتمع الدولي - عن تلك التي يقدمها حقل العلاقات الدولية الويستفالي الغربي. يمكن قول الشيء نفسه عن المفهوم الصيني لـ «تيانكسيا» Tianxia (كل ما تحت السماء). كما تقدم الهندوسية مثالًا آخر أيضا. فملحمة ماهابهاراتا الهندوسية عبارة عن سرد ماورائي للحرب العادلة والظالمة؛ والتحالفات والخيانات؛ والمصالح الشخصية والأخلاق؛ والحكم الصالح والسيئ(*). أما البهاغافاد غيتا(**)، فتحتوي بداخلها على أفكار بشأن ممارسة الحرب في شكل مناشدات اللورد كريشنا للمحارب أَرَجُونَا: «إذا رفضت خوض هذه الحرب العادلة، فستكون إذن تتهرب من واجبك وتفقد سمعتك» (الفصل 2، فقرة 33)؛ «القادة المحاربون الذين كانوا يحترمونك سيحتقرونك الآن، معتقدين أن الخوف هو الذي دفعك إلى الخروج من المعركة» (الفصل 2، فقرة 35)؛ «مت، وستظفر بالجنة؛ انتصر وستتمتع بسيادة الأرض، لذلك قف؛ أَرَجُونَا؛ عازمًا على القتال» (الفصل 2، فقرة 37) (Kaushik, 2007: 55–7). وبعبارة أخرى، فإن عدم الامتناع عن الحرب يتوافق مع منطق الفعل الصالح الذي هو في الوقت نفسه «دنيوي» (شرف؛ عار؛ قوة) و«أُخروي» (عدم قابلية الروح للتدمير).

تُقدم الفلسفة البوذية، التي لم تحظ عمليًّا بأي اهتمام من باحثي حقل العلاقات الدولية(***)، مثالًا آخر. فالدالاي لاما Dalai Lama(****) الحالي يستكشف العلاقة بين العلم والفلسفة البوذية. حيث تقبل الفلسفة البوذية وتوظف التجريبية العلمية، وخاصة «الملاحظة المباشرة» و«الاستدلال المنطقي»

(*) يمكن أن ينظر المرء أيضًا إلى (Cohen and Westbrook 2008). [المؤلفان].

(**) تُعد الكتاب الهندي المقدس في الديانة الهندوسية، وهي الحوار الذي جرى بين السيد أو الرب المبارك كريشنا وأرجونا قبل بداية الحرب بين الكاوارافاس والباندافاس، وهما فرعان من أسرة بهاراتا التي كانت تحكم في ذلك الوقت. البهاغافاد غيتا هي عبارة عن 700 بيت أو آية تقع في ثمانية عشر فصلاً، ويعود تاريخها إلى قرابة الألفية الثالثة قبل الميلاد. كلمة بهاغافاد تعني الرب أو الإلهي، وترمز إلى السيد كريشنا الذي يقدسه الهندوس بوصفه مظهرا من مظاهر إله، بينما تعني كلمة غيتا المغنَّاة أو القصيدة أو الأنشودة. [المترجم].

(***) باستثناء إعجاب تشان وماندافيل وبليكر (Chan, Mandaville and Bleiker 2001). [المؤلفان].

(****) الدالاي لاما هو لقب يعطى لأعلى رجل ديني في الديانة البوذية التبيتية تشابة لقب البابا في الديانة المسيحية والكلمة هي بالأصل من أحد أفرع اللغة المونغولية وتعني المحيط الكبير. [المحرر].

(أي أن المعرفة «يمكن أن تُعطى ظاهريًّا أو يمكن استنتاجها»)، لكنها تتعاون مع العلم في بعض الأجزاء عندما يتعلق الأمر بطريقة ثالثة؛ «السلطة الموثوقة». وتؤمن الفلسفة البوذية بـ «المستوى الإضافي للحقيقة، والذي قد يظل غامضًا بالنسبة إلى العقل غير المستنير». ويشتمل هذه على «قانون الكارما»(*)، و«الاستشهاد بالكتاب المقدس مصدرا صحيحا على نحوٍ خاص للسلطة، أو تعاليم بوذا، التي أثبتت بالنسبة إلى البوذيين أنها يمكن الاعتماد عليها في فحص طبيعة الوجود والطريق إلى التحرر» (Dalai Lama, 2005: 28–9). وعلى الرغم من أن أطروحة قابلية التكذيب falsification thesis لكارل بوبر Karl Popper ستجعل الفجوة بين المنهج العلمي والبوذية أوسع من خلال استبعاد «عديد من الأسئلة التي تتعلق بوجودنا البشري»؛ بما في ذلك الأخلاق والروحانية، فإن «معيار قابلية التكذيب» يتوافق مع مبدأ «نطاق النفي» للبوذية التبتية، والذي يسلط الضوء على الفرق بين «ما لم يُعثر عليه» وما «وُجِدَ أنه غير موجود» (Dalai Lama, 2005: 35). ليس من الصعب أن نرى أن «المستوى الإضافي للحقيقة» قد ينطبق على نحوٍ جيد على معظم المذاهب الدينية الأخرى، مثل السنة الإسلامية والحديث أو بهاغافاد غيتا الهندوسية. وبينما يجادل الدالاي لاما بأن العلم يستبعد أسئلة الميتافيزيقا والأخلاق، فإن كل نظرية العلاقات الدولية (على الرغم من أن ذلك يختلف وفق الصيغ) لا تفعل ذلك.

فهل يمكننا إقحام هذه الأفكار ضمن معرفة حقل العلاقات الدولية إذا حصرنا أنفسنا في إجراء استقصاء يصر على الفصل الصارم بين هذا الدنيوي والأخروي، وبين المادي والروحي؟ يمكننا بالطبع، وبوعي ذاتي، تضمين عناصر مثل المعرفة الكتابية، والتي قد لا تجتاز بسهولة اختبار الدنيوية، ونطلق عليها العناصر غير العلمية لنظرية العلاقات الدولية. ولكن قد يعني هذا نقلهم إلى مرتبة الدرجة الثانية، حيث إن تسمية «علمي»، كما يشير جاكسون، تحمل قدرًا كبيرًا من الهيبة والتأثير التخصصي في نظرية العلاقات الدولية. ومن ثم، فإن الإصرار على العلم يخاطر

(*) الكارما karma مصطلح مشتقٌّ من الكلمة السنسكريتيّة كرمان، والتي تعني العمل. وقانون الكارما هو القانون السببي العالمي، ويُعنى هذا القانون بمبدأ السَّبب والنتيجة، بحيث إنّ الأعمال والتصرُّفات والنيَّات التي يقوم بها ويتبنّاها الأشخاص في الوقت الحاضر، تُحدِّد وتُفسِّر نمط وطبيعة الأعمال والحياة المستقبليَّة في بُعدها الأخلاقي، فكل ما هو مستقبلي – ولادة جديدة Samsara - هو نتيجة لسبب ما في الوقت الحالي، وكل ما هو حاضر، هو نتيجة تراكميّة لأسبابٍ حصلت في الماضي، ومن ثم فإنَّ قانون الكارما يُوجِّه معتقديه إلى العيش حياة أخلاقيَّة. [المترجم].

بتهميش قدرٍ كبيرٍ من مصادر معرفة حقل العلاقات الدولية التي تكون غير علمية كليًّا أو جزئيًّا أو التي لا يمكن إثبات تقاربها مع العلم على نحوٍ واضح.

ثانيًا، بالإضافة إلى الأديان، فإن لدى العالم غير الغربي أمثلة وفيرة من الشخصيات التاريخية الدينية والسياسية والعسكرية التي فكرت في حقل العلاقات الدولية. ومن هؤلاء صن تزو Sun Tzu، وهان فيزي Han Feizi، وكونفوشيوس من الصين؛ وأشوكا Ashoka، وكوتيليا Kautilya، ونغارجونا Nagarjuna (فلاسفة من الديانة البوذية في الهند خلال القرنين الأول والثاني) من الهند. إن الأمر المثير للاهتمام على نحوٍ خاص هو أنها تضمنت تنوعًا في التفكير والمقاربة داخل المجتمعات والثقافات نفسها وحتى خلال الفترات الزمنية نفسها. وحقيقة أنه يمكن للمرء أن يجد خلال فترة قصيرة نسبيًّا من العصر الكلاسيكي لشمال الهند كلًّا من السياسة الواقعية عند كوتيليا (Arthasastra) والاستقامة عند أشوكا (Dharma)، كما يمكن للمرء أن يجد في الصين خلال فترة ما قبل سلالة تشين المذاهب المعاصرة للواقعية عند هان فيزي، واقتراحات الفيلسوف الأخلاقي كونفوشيوس، هي حقيقة تشير إلى أنه من الخطأ بمكان تصوير الحضارات الشرقية على أنها سترة للتقييد الفلسفي. والواقع أنها ضمت تعدد الأفكار والمقاربات للسياسة والعلاقات الدولية. وفي العالم الإسلامي وفي الشرق الأوسط، نجد من الأمثلة البارزة للمفكرين ابن سينا (عالم فارسي موسوعي معروف في الغرب باسم Avicenna)، وأيضا المفكرين من الفلاسفة العرب بين القرنين التاسع والثاني عشر مثل الكندي (الذي عمل في بيت الحكمة في بغداد في القرن التاسع، حيث تُرجم عديد من النصوص الفلسفية والعلمية اليونانية المهمة إلى العربية)؛ والفارابي، وابن رشد (يعرف عند الغرب بـ Averroës). ومن خلال الترجمات إلى العربية والشروح التي قدموها، لم يحافظ هؤلاء وغيرهم من العلماء المسلمين على المعرفة فقط، بل قدموا أيضًا قدرًا كبيرًا من المعرفة الفلسفية اليونانية المنسية أو المفقودة في نسخها اليونانية الأصلية بعد سقوط الإسكندرية واعتناق الأباطرة الرومان دينا جديدا. لاحقًا، قبل النهضة الأوروبية وعند بدايتها، ستُترجم هذه النصوص والمعارف العربية في إسبانيا الإسلامية إلى اللاتينية وكذا إلى فرنسية العصور الوسطى، وستؤثر ليس فقط في تفكير اللاهوتيين المسيحيين مثل توماس الأكويني، ولكن أيضًا ستؤثر في العقلانية الأوروبية الحديثة المبكرة في

باريس وجامعات أكسفورد. ويوجد بالفعل نوع من أدبيات نظرية سياسية ثانوية بشأن هؤلاء المفكرين، والتي يمكن إقحامها في مجال العلاقات الدولية. فقد كان ابن خلدون (1332-1406م) على القدر نفسه من الأهمية بين المفكرين الإسلاميين، حيث أثرت نظريته الديناميكية للتفاعل بين المجتمعات المستقرة والبدوية كمحرك للتاريخ في أعمال المؤرخين العثمانيين في القرن السابع عشر مثل كاتب شلبي؛ وأحمد جودت باشا؛ ومصطفى نعيمة؛ واستشهد به الباحث المعاصر في حقل العلاقات الدولية روبرت كوكس (1992b).

ثالثًا، تفكير ومقاربة المفكرين والقادة السياسيين في العالم المستعمَر. كما ذكرنا بالتفصيل في الفصول السابقة، كانت الأفكار والحركات القومية المناهضة للاستعمار والنَزَعَات الوحدوية الإقليمية؛ سواء تلك المتأتية من النشطاء السياسيين أو الباحثين (أو كليهما)، مصدرًا رئيسا للتفكير في حقل العلاقات الدولية الموجود في كل منطقة. إن حقيقة أن بعض هذه الشراكات شكلت شراكات في الأفكار (مثل تلك التي كانت بين تاغور وأوكاكورا) أو الحركات أو في كليهما، تجعل تفكيرهم أكثر أهمية كأسس لحقل العلاقات الدولية العالمي. ومن المهم أن نلاحظ أنه، كما في الماضي الكلاسيكي، كان التفكير الدولي في العصر الحديث في العالم غير الغربي بالكاد موحدًا. على سبيل المثال، قد يجد المرء في اليابان أفكارًا، أحيانًا متباينة وأحيانًا متكاملة، بشأن العلاقات الدولية من أواخر القرن التاسع عشر حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة عند شيجيرو تاباتا Shigejiro Tabata؛ ويوشيكازو ساكاموتو Yoshikazu Sakamoto؛ وماساتاكا كوساكا Masataka Kosaka؛ وماساميتشي روياما Masamichi Royama؛ وأكيرا أوساوا Akira Osawa؛ ونيشيدا كيتارو Nishida Kitaro؛ وكيسابورو يوكوتا Kisaburo Yokota؛ وهيكوماتسو كاميكاوا Hikomatsu Kamikawa؛ وكوتارو تاناكا Kotaro Tanaka؛ وكاورو ياسوي Kaoru Yasui وشيجيرو تاباتا (Shimizu et al., 2008) وبالمثل، يجب على الأكاديميين الباحثين عن مصادر مهمة ولكن متباينة لتفكير حقل العلاقات الدولية في الهند دراسة كتابات بانيكار K. M. Panikkar؛ وسيسر غوبتا؛ وأبادوراي A. Appadorai؛ ورانا A. P. Rana؛ وباندويوباديااي Jayantanuja Bandyopadhyaya، وأشيش ناندي (Ashis Nandy Mallavarapu).

المصدر الرابع الذي يمكن أن يستمد منه التفكير والتنظير العالمي في حقل العلاقات الدولية هو أعمال هؤلاء الباحثين المعاصرين الذين انخرطوا في نظرية العلاقات الدولية الغربية وتحدوها في معظم الحالات ومن مواقع مختلفة حول العالم. وتشمل القائمة، على سبيل المثال لا الحصر، محمد أيوب (الولايات المتحدة)؛ وأرلين تيكنر (كولومبيا) ؛ وبينار بيلجين (تركيا)؛ وبهجت كوراني (مصر)؛ ونافنيتا تشادها بيهيرا (الهند)؛ وكانتي باجباي (الهند)؛ وتاكاشي إنوغوتشي (اليابان)؛ وتشين ياكينغ (الصين)؛ ويان شوتونغ (الصين)؛ وتانغ شيبينغ (الصين)؛ وسيبا غروفوغوي (الولايات المتحدة)؛ وأيضا ل. ش. لينغ (الولايات المتحدة)؛ وراندولف بيرسود (الولايات المتحدة)؛ وسانكاران كريشنا (الولايات المتحدة)؛ وروبي شيليام (الولايات المتحدة)؛ وديانا توسي (الأرجنتين)؛ وإيفلين جوه (أستراليا)؛ وأوليفر ستوينكيل (البرازيل)؛ وسواتي باراشار (السويد)؛ وشاندرا موهانتي (الولايات المتحدة)؛ ويونغجين زانغ (المملكة المتحدة)؛ وشوجو سوزوكي (المملكة المتحدة) وواندي نايت (كندا). ونود أيضًا تضمين: جي أن تينكر (الولايات المتحدة)؛ وجاكي ترو (أستراليا)؛ وأندرو هوريل (المملكة المتحدة)؛ ولويس فايست (المملكة المتحدة)؛ وبيتر كاتسينستين (الولايات المتحدة)؛ ودفيد كانغ (الولايات المتحدة)؛ وإريك هالاينر (كندا)؛ وتي.في. بول (كندا)؛ وأندرو فيليبس (أستراليا). القائمة بعيدة كل البعد عن كونها شاملة ولا تنصف الاختلافات بين هؤلاء الباحثين وتعقيد تفكيرهم، لكنها تشير إلى أن حقل العلاقات الدولية العالمي هو بالفعل مشروع ناشئ بمساهمات من علماء من الشرق والغرب والشمال والجنوب. وحقيقة أن بعض هؤلاء مثل محمد أيوب؛ وسيبا غروفوغوي؛ أندي نايت؛ وسانكاران كريشنا؛ راندولف بيرسود كانوا في الأصل من الجنوب العالمي ولكنهم انتقلوا إلى الولايات المتحدة لن يجعل مساهمتهم أقل شأنا بالنسبة إلى الفكر غير الغربي؛ فيمكن للمرء في الواقع أن يجادل بأن مساهمتهم تستفيد من الأفكار التي تأتي مع كونهم جزءًا من العالمَيْن الغربي وغير الغربي(*). والمثير للاهتمام أيضًا هو أن بعض الباحثين، مثل أرلين تيكنر أوليفر

(*) قد نضيف أن أحد المؤلفين الحاليين، أميتاف أشاريا، والمقيم الآن أيضًا في الولايات المتحدة، نشأ في الهند، وقد أمضى جزءًا كبيرًا من حياته الأكاديمية في آسيا (سنغافورة والصين)، بينما كان يشغل منصب عضو هيئة التدريس زائر في جنوب أفريقيا وتايلند واليابان، وهو مواطن كندي. [المؤلفان].

ستوينكيل، قد انتقلوا من الغرب إلى مواقعهم الحالية في العالم الجنوبي. وقد احتفظ العديد من هؤلاء الباحثين بروابط وثيقة مع بلدانهم الأصلية، أو يركز عملهم جزئيًّا على الأقل على بلدانهم/ مناطقهم الأصلية، كما حافظوا على روابط وثيقة مع أفكار ومؤسسات تلك المناطق. ويعكس عمل عديد من هؤلاء الباحثين الظروف التاريخية والراهنية للجنوب العالمي، وخصوصا بلدانهم/ مناطقهم الأصلية.

وفي حين أن القاسم المشترك لأعمالهم يتمثل في الدعوة إلى مزيد من الفهم وتضمين الأفكار والمقاربات غير الغربية، فإن هؤلاء الباحثين يسعون وراء مجموعة متنوعة من الاهتمامات والمقاربات النظرية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن تصنيف كتاباتهم ضمن «المعسكرات» النظرية السائدة يمكن أن يكون مفرطًا في التبسيط والتضليل، ولايزال بإمكان المرء أن يقدم بعض التعميمات المعقولة. ويُعرِّف كل من بيرسود؛ وشليا؛ ولينج؛ وبيلجين؛ وكريشنا؛ وغروفوجي أنفسهم بوضوح بأنهم ينتمون إلى مدرسة ما بعد الاستعمارية. كما أن تينكر وبيهايرا ينتميان عموما إلى مدرسة ما بعد الاستعمارية. أما تفكير تشين فهو أساسا تفكير بنائي (وإن كان متأثرًا بشدة بالثقافة الصينية في قيادته للمدرسة الصينية للعلاقات الدولية)، بينما يرفض مواطنه يان، الذي يستمد أفكاره على قدم المساواة من الثقافة الصينية، فكرة المدرسة الصينية ويطلق على نظريته «الواقعية الأخلاقية». وقد طور تانغ مقاربةً انتقائيةً «تطوريةُ اجتماعيةً»، بحيث تنسجم مع الفهم البنائي لحقل لعلاقات الدولية. أما باجباي؛ وإنوغشي؛ وستونكيل؛ ونايت، فهم أقرب إلى الليبرالية، بينما طور أيوب مقاربة أطلق عليها «الواقعية الفرعية». في حين يرتبط هوريل وسوزوكي وزانغ بالمدرسة الإنجليزية. إن هذا الاختلاف هو السمة المميزة لمشروع حقل العلاقات الدولية العالمي الذي يحتضن التعددية النظرية، بما في ذلك نظريات العلاقات الدولية القائمة والنظريات التي تتحداها. إذ يجب على المهتمين بمشروع حقل العلاقات الدولية العالمي الاعتماد على/ وإقحام المفكرين والقادة والمساهمات المتأتية من مختلف التقاليد النظرية والمنهجية.

قد يعتمد المصدر الخامس لتفكير حقل العلاقات الدولية العالمي أيضًا على الممارسة العملية، وخاصة الأنماط الواسعة وطويلة الأجل للعلاقات والتفاعلات وبناء المؤسسات الجارية في أجزاء مختلفة من العالم. يُعد الاعتماد على الممارسة لبناء

النظرية أمرًا شائعًا في أبحاث حقل العلاقات الدولية الغربي. ومن ثم، كان الوفاق الأوروبي هو الأساس للأدبيات المتمحورة حول «الأنظمة الأمنية»، وكان الاتحاد الأوروبي هو نقطة الانطلاق الرئيسة للمؤسسات الليبرالية الجديدة، بينما قدم نظام ميزان القوى الأوروبي الكلاسيكي قدرًا كبيرًا من التنظير بشأن انتقال القوة (كونه الآن ينطبق على صعود الصين) وديناميكيات التحالف وأدبيات «أسباب الحرب». ومن هنا فإن السؤال المطروح: «إذا كان من الممكن تحويل السياسة الإقليمية لأوروبا وشمال الأطلسي إلى نظريةٍ للعلاقات الدولية، فلماذا لا يمكن تحويل السياسة الإقليمية الآسيوية أيضًا إلى نظريةٍ للعلاقات الدولية؟» (Acharya, 2015).

وكما أوضحنا في الفصول السابقة، تُعَد الإقليمية مجالًا رئيسا وراسخًا في تفكير وممارسة العلاقات الدولية في أجزاء كثيرة من الجنوب العالمي. من المفهوم جيدًا الآن أن مناطق العالم المختلفة تتبع مسارات مختلفة للتعاون الإقليمي (Acharya and Johnston, 2007). وتُعَد مقاربات التعاون الإقليمي في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط جميعها طرقًا مهمة لتوسيع دراسات العلاقات الدولية وتطوير نظريتها. وهنا، كما هو الحال مع أفكار ومقاربات المفكرين الكلاسيكيين والقوميين من ذوي النزعة الوحدوية الإقليمية، فإن الأعمال المقارنة مفيدة على نحوٍ خاص. وبينما تَعُدُّ كل منطقة نفسها أن لديها مسارات ومقاربات فريدة أو مميزة، ثمة في الواقع أيضًا بعض أوجه التشابه بينها. فعلى سبيل المثال، يُعَدُّ اتخاذ القرار بالإجماع ممارسةً عالمية للمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، على الرغم من أنها تكتسب بالفعل أسطورة معينة عن التميز في سياقات محلية ويجري الاعتراف بها وقبولها على هذا النحو.

5 - المحاذير والمخاطر

ثمة بالطبع محاذير ومخاطر مرتبطة بحقل العلاقات الدولية العالمي والتي تتطلب مزيدًا من الاهتمام والنقاش. ولاستدعاء مقولة روبرت كوكس مرة أخرى (1981: 128)، «النظرية هي دائمًا لشخص ما ولغرض ما»، لمن هو، إذن، حقل العلاقات الدولية العالمي ولأي غرض جاء؟ من بين المخاوف الأخرى المتعلقة بحقل العلاقات الدولية العالمي، فإن ما يلي جدير بالملاحظة على نحوٍ خاص:

- خطر التركيز حصريًّا أو على نحوٍ أساسي على الدول غير الغربية الأقوى والأكثر ثراءً بالموارد: الهند؛ والصين؛ والبرازيل؛ وجنوب أفريقيا؛ وتركيا وما إلى ذلك، حيث تتقدم أبحاث حقل العلاقات الدولية على نحوٍ أسرع مع إهمال البلدان الأضعف في العالم النامي. وظهور المدرسة الصينية لحقل العلاقات الدولية لهو مثالٌ شاهدٌ على هذا الاحتمال.

- إمكانية تكرار الأفكار الغربية أو إعادة إنتاجها مع تعديلات طفيفة. وقد ينتهي الأمر بـحقل العلاقات الدولية العالمي إلى عولمة نظريات ومفاهيم حقل العلاقات الدولية التقليدي، على الرغم من ملء المحتوى الجديد من خلال جمع المفاهيم حول العالم. وقد يثير هذا أيضًا تساؤلات بشأن المزاعم الانعتاقية لحقل العلاقات الدولية العالمي.

- صعوبة دراسة جميع الأمم والحضارات وقضايا المناطق في إطار واحد، خاصة مع الاختلافات الثقافية والسياسية والاقتصادية الكبيرة القائمة بين المجتمعات والمناطق.

- خطر جعل حقل العلاقات الدولية واسعًا للغاية، مما يقلل من قيمته التحليلية ويجعل بناء النظرية أمرًا صعبًا.

- من خلال التطلع إلى بناء سردية مشتركة والسعي إلى إنهاء إقصاء البقية، قد يصرف حقل العلاقات الدولية العالمي الانتباه عن أشكال الاستبعاد الأخرى والأكثر تحديدًا، مثل الجنس والعرق... إلخ.

إن هذه المخاطر ليست بالهينة، وإبقاؤها في بؤرة التركيز من شأنه أن يساعد باحثي حقل العلاقات الدولية العالمي على تجنبها.

وتماشيًا مع فكرتنا عن التعددية الراسخة، لا نرى حقل العلاقات الدولية العالمي كمثل الانفجار العظيم big bang؛ إذ من المرجح أن ينبض بالحياة خلال العقود المقبلة بعد بذل عديد من المجهودات. ويتمثل أحد جوانب ظهور هذا الحقل العالمي في الحساسية المتزايدة تجاه الجنوب العالمي الموجودة في الكتب المدرسية الجامعية؛ والأجندة البحثية؛ وبرامج التدريس والتدريب في البلدان المركزية في الغرب. والأهم من ذلك، هو الجهود المبذولة لإنهاء استعمار حقل العلاقات الدولية في أماكن مختلفة كانت حتى الآن محرومة من التعرف عليها ومن الإدلاء بصوتها.

في هذا السياق، تُعَدُّ المؤسسات المحلية والشراكات والمنشورات مهمة جدا. ولاتزال منظمات الدراسات الدولية الغربية تسيطر عليها وجهات النظر التقليدية ولاتزال تُدار من قبل قيادة غربية على نحوٍ أساسي، وبعضها فقط ممن يراعي ذلك كان قد أبدى تعاطفا مع عالم ما بعد الغرب. ومن غير المرجح أن يتغير هذا الوضع بسرعة. وفي الوقت نفسه، ومع استمرار تقدم دراسة العلاقات الدولية حول العالم، سيشهد التيار الغربي السائد مقاومة متزايدة لأساطيره التأسيسية ورفضًا لسردياته السائدة. ولا يُنذر هذا التنوع والتعددية بـ «نهاية حقل العلاقات الدولية» باعتباره تخصصا أو نظرية، بل يؤسس حقلا جديدًا يعتمد على مبدأ «العالمية التعددية» التي نوقشت سابقا. ومقاربة حقل العلاقات الدولية العالمي تُمثل طريقة مهمة للمضي قُدمًا نحو تخصص كان يُنظر إليه تقليديًّا على أنه «علم اجتماعي أمريكي» يُهمش العالم النامي. ونحن نأمل في أن يوضح هذا الكتاب بقوة تأثير الإمكانات التحويلية للجهود المحلية في المشهد الأكبر لحقل العلاقات الدولية العالمي.

خلاصات

لكي يصبح عالميًّا، يجب على حقل العلاقات الدولية أن يبذل جهدًا كبيرًا لإعادة تأسيس نفسه مرة أخرى. وكما أوضحنا، فإن التأسيسين الأول والثاني لهذا التخصص الحديث حدثا خلال حقبة ذروة الهيمنة الغربية. لقد جرى كلا التأسيسين الأول والثاني في المَرْكَز، واشتملا على تطورات مؤسسية تركزت على نحوٍ رئيس في الدول الناطقة باللغة الإنجليزية. وقد عكست كل من مؤسسات حقل العلاقات الدولية وموضوعاتها ونظريتها مصالح ووجهات نظر القوى المركزية المهيمنة. وهكذا شُكِّل حقل العلاقات الدولية بقوة من خلال كل من قضايا وممارسات العلاقات الدولية التي حُدِّدت إلى حد كبير من قبل القوى الكبرى الغربية، ومن خلال رؤية تاريخ العالم على أساس أنه امتداد للتاريخ الأوروبي. وللإجابة عن سؤال روبرت كوكس الذي أُثير في القسم السابق، فقد صُمِّم حقل العلاقات الدولية على نحوٍ مؤسسي ونظري ومن حيث نظرته إلى التاريخ من قِبَل دول المَرْكَز ولأجلها. فمنذ تأسيسه، عكس هذا التخصص المعرفي، ولايزال، السياق الذي وضعته تلك البلدان، والذي تمظهر في مجتمع دولي عالمي استعماري وشبه استعماري مُؤَسس على ثنائية المَرْكَز - الأَطْرَاف

شديدة الفصل. ومن ثم، فإن منظورات واهتمامات دول المَرْكَز متجذرة بعمق في هذا التخصص. إن قول هذا لا يعني إجراء نقد معياري بقدر ما هو ملاحظة تاريخية وبنيوية. وفي ظل ظروف تأسيسه، كان سيكون من المدهش أن يتخذ حقل العلاقات الدولية منذ نشأته شكلًا عالميًّا حقيقيًّا بالمعنى الذي نطلق عليه هنا. وبالنسبة إلى حقل العلاقات الدولية، ليس من المستغرب أن يعكس التخصص الأكاديمي الظروف الاجتماعية المحيطة به، خاصة خلال مراحل تكوينه. ولذا، فإن النقطة لا تكمن في نقد ماضي هذا الحقل المعرفي، بقدر ما تكمن في الإشارة إلى المكان الذي يجب أن ينتقل إليه انطلاقا من هنا، وذلك من أجل الخروج من خصوصيات تأسيسه.

لقد كانت موضوعاتنا الرئيسة في هذا الكتاب هي إضفاء الطابع المؤسسي والنظرية (ويعرف أيضًا باسم «التفكير في العلاقات الدولية») والتاريخ، ويمكننا تلخيصها والتطلع إلى الأمام ضمن هذه المصطلحات.

وكما أوضحنا في الفصول السابقة، فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي على حقل العلاقات الدولية على مدى عدة عقود حتى الآن لم تنشر التخصص خارج المَرْكَز فقط، بل بنت أيضًا شبكات وهياكل عالمية حقيقية. لقد نجحت هذه التطورات في تآكل الفصل المبكر لـحقل العلاقات الدولية الخاص بالأَطْرَاف عن ذلك الموجود في المَرْكَز. وهناك الكثير مما يجب فعله قبل فعل أي شيء، مثل تكافؤ الفرص في جميع أنحاء العالم، بيْد أن تطورات حقل العلاقات الدولية في الصين وتركيا وأمريكا اللاتينية وأماكن أخرى تتحرك في الاتجاه الصحيح. حيث يُرحَّب بهذه التطورات المؤسسية على نحوٍ عام، ودعمها إلى حد ما، من قبل مجتمعات حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز، وقد دُمجت في المؤسسات العالمية، ويُنظر إليها عمومًا على أنها فرصة لتوسيع التخصص أكثر من كونها تمثل أي نوع من التهديد. من الناحية المؤسسية، يبدو الطريق نحو حقل العلاقات الدولية العالمي سلسًا نسبيًّا، على رغم أنه طويل. وربما تكون العقبة الرئيسة هي كيفية الجمع بين مجتمعات حقل العلاقات الدولية في الدول الاستبدادية - حيث تُختَرَق المنظمات الأكاديمية على نحوٍ كبير من قِبل الحكومات - مع المنظمات الموجودة في الدول الديموقراطية التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي باعتبارها منظمات عضوية مستقلة. وتعد الصين هي النموذج الحالي الواضح لهذه الإشكالية.

إن القصة مع نظرية العلاقات الدولية تشبه إلى حد ما قصة المؤسسات. لقد فتحت دول الأطراف نفسها أمام بعض التنظير المتأتي من دول المركز، بينما في الوقت نفسه، أتاحت دول المركز بعض المجال لتفكير ما بعد الاستعمارية. ومرة أخرى، فالوضع لا يكاد يكون وضعا متوازنًا، وهناك الكثير للنهوض به. لقد وجدت نظرية ما بعد الاستعمارية، جنبًا إلى جنب مع النظريات النقدية الأخرى، مكانة هامشية داخل حقل العلاقات الدولية في المَرْكَز. وهذا التهميش مثَّل مصدر شكوى، لكنه أيضًا كان علامة على التقدم حتى أنه أُسِّس الاعتراف بمكانته. ولاتزال الجهود المبذولة في الصين وأماكن أخرى لإقحام تاريخها ونظرياتها السياسية ضمن التخصص في مرحلة مبكرة، وهي موضع ترحيب على نحوٍ عام. أما فيما يتعلق بما إذا كان يُنظر إلى مثل هذه التطورات أو سيُنظر إليها على أنها تهديد، فهو سؤال مثير للاهتمام ويصعب الرد عليه أكثر مما هو عليه الحال في قضية المأسسة. قد ينظر البعض إلى ما بعد الاستعمارية على أنها تهديد، سواء على أساس «العلم» أو بسبب الحمل السياسي الذي يحمله عديد من مؤيديها. لكن هذا لا يميزها بقوة عن خطوط التفكير الأخرى للنظرية النقدية، حيث تكون التوترات والخلافات قائمة إلى حد كبير داخل المَرْكَز. وكمثل ما بعد الاستعمارية، يأتي عديد من هؤلاء أيضًا مع حمولات سياسية وطبقة سميكة من المصطلحات اللغوية الذاتية والصياغة التي يصعب على الغرباء اختراقها. ومرة أخرى، تسير تلك التوجهات في الاتجاه الصحيح نحو وجود حقل علاقات دولية أكثر عالمية، لكن الطريق أمامنا طويل ووعر، وقد يكون صخريًّا في بعض الأماكن. فقد صار حقل العلاقات الدولية في المركز متنوعًا من الناحية النظرية، ولذا فإن هذا الباب يظل مفتوح نسبيًّا أيضًا.

ربما تشكل مسألة التاريخ أعمق وأصعب عقبة أمام حقل العلاقات الدولية العالمي. فهو لا يحتاج إلى الخروج من «سجن علم السياسة» فقط (Rosenberg, 2016)، ولكن يحتاج أيضًا إلى الخروج من ضيق نظرته للتاريخ المبنية على المركزية الأوروبية. سيكون من الأمور الحاسمة في اتخاذ هذه الخطوة الكبيرة التساؤل القوي عن الأسطورة القوية القائلة بأنه نظرًا إلى أن التاريخ الغربي أصبح المحرك الرئيس لتاريخ العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، فمن المبرر قراءة كل من المستقبل والماضي البعيد من خلال تلك العدسة. من الواضح أن حجة قراءة الماضي

ماقبل الحداثي بمصطلحات مركزية أوروبية هي حجة ضعيفة على نحوٍ واضح، لكنها مع ذلك تُعَدُّ حجة راسخة بقوة. ونظرًا إلى التأثير الاستثنائي للغرب في إنشاء أول مجتمع دولي عالمي حديث، فهناك مزيد مما يمكن قوله لإعطاء المركزية الأوروبية دورًا مهمًا في التفكير بشأن المستقبل. ومع ذلك، وكما ناقشنا في الفصل التاسع، في عالم تسوده التعددية العميقة، فإن التعددية الثقافية المدعومة بالثروة والقوة تعيد تشكيل المجتمع الدولي العالمي بسرعة. إن أسطورة الغائية الليبرالية العالمية تفسح المجال لشيء أكثر انتشارًا. ستعيد التعددية العميقة تشكيل المجتمع الدولي العالمي بطرق مهمة للغاية. لكن التعددية العميقة نفسها ستظل تتشكل إلى حد كبير من خلال الإرث الغربي. وللتعامل مع هذا التحول، لا يريد حقل العلاقات الدولية العالمي أن يُغَيبَ عن نظره التاريخ الغربي، ولكنه يحتاج إلى ترسيخ هذا التاريخ المعين ضمن منظور تاريخي أعمق للعالم. وكما ذكرنا سابقا، يحتاج حقل العلاقات الدولية العالمي إلى تجسيد التعددية العالمية وأن يرتكز على تاريخ عالمي حقيقي.

إن ما يظهر كحقيقة للعالم هو، من ناحية، توليفة جديدة بين تعدد الحضارات والثقافات التي هي إرث الماضي العميق للبشرية، وهو، من ناحية أخرى، حالة الحداثة والترابط والعولمة التي هي إرث الحداثة والهيمنة الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. فقط عندما يكون حقل العلاقات الدولية قادرًا على توسيع منظوره التاريخي، سيكون في وضع يسمح له بفهم والتنظير لهذا التوليف العالمي سريع الانتشار بين الثقافة والحداثة. إن أسباب التفاؤل بشأن تحطيم هذا التركيز المتجذر بعمق على التاريخ الغربي هو، وكما جادلنا في هذا الكتاب، بسبب كون حقل العلاقات الدولية ظل دائمًا نظامًا مرنًا وقادرًا على التكيف بسرعة مع التغييرات التي قدمها موضوعه المضطرب. وكما أوضحنا، فإن تطور حقل العلاقات الدولية قد اتبع من نواحٍ عديدة أحداث وهياكل ممارسة العلاقات الدولية عبر عدة فترات. ومع اقتراب هذه الحقبة الغريبة من الهيمنة الغربية الضيقة على المجتمع الدولي العالمي من نهايتها، يحتاج حقل العلاقات الدولية الآن إلى أداء هذه الحيلة مرة أخرى. لقد خدم حقل العلاقات الدولية بالفعل وتكيف مع حقبتين متميزتين للعلاقات الدولية كممارسة: الصيغة الأُولَى للمُجْتَمَع الدُوَلِي العَالَمِي الاِسْتِعْمَارِي الغَرْبِي حتى العام 1945، والصيغة الأُولَى المُعَدلة للمُجْتَمَعِ الدَوْلِي العَالَمِي بين

العامين 1945 و2008 تقريبًا. والآن الصيغة الثانية للمجتمع الدولي العالمي آخذة في الظهور بسرعة. ستكون الصيغة الثانية للمجتمع الدولي العالمي مابعد الغربية؛ بمعنى أن الغرب لم يعد هو من يحدد المركزية الرائدة، ومن ثم سيكون خروجًا كبيرًا جدًا عن الشروط التي حددت حقل العلاقات الدولية منذ نشأته. وستكون صيغةً تعدديةً عميقةً؛ بمعنى وجود عدة مراكز رئيسة للثروة والقوة والسلطة الثقافية، بعضها جديد وبعضها قديم. لقد أصبح العالم حقًا واحدًا مرة أخرى، ليس فقط بالمعنى الذي تفهمه عادة «العولمة»، ولكن بمعنى أن الحداثة أصبحت في آن واحد متعددة الثقافات، وقائمة على النوع البشري على نطاق واسع، ولا تمثل فقط امتيازًا لأقلية صغيرة. إن حقل العلاقات الدولية العالمي يحتاج إلى السيْر مع هذا التدفق، والاستمرار في تقدمه الذي لا يستهان به بالفعل نحو إقحام تفكير كل من المَرْكَز والأَطْرَاف بشأن العلاقات الدولية ضمن إطار مؤسسي نظري وتاريخي وعالمي واحد.


ببليوغرافيا

Withe

Abdulghani, Roeslan (1964) *The Bandung Spirit*, Jakarta: Prapantja.
Abernathy, David B. (2000) *The Dynamics of Global Dominance*, New Haven, CT: Yale University Press.
Acharya, Amitav (1996) 'The Periphery As the Core: The Third World and Security Studies', in Keith Krause and Michael Williams (eds.), *Critical Security Studies,* Minneapolis: University of Minnesota Press, 299–327.
(2000) 'Ethnocentrism and Emancipatory IR Theory', in Samantha Arnold and J. Marshall Bier (eds.), *(Dis)placing Security: Critical Re-evaluations of the Boundaries of Security Studies*, Toronto: Centre for International and Security Studies, York University, 1–18.
(2001a) *Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the Problem of Regional Order,* London: Routledge.
(2001b) 'Human Security: East versus West', *International Journal*, 56:3, 442–60.
(2004) 'How Ideas Spread: Whose Norms Matter? Norm Localization and Institutional Change in Asian Regionalism', *International Organization*, 58:2, 239–75.
(2009) *Whose Ideas Matter? Agency and Power in Asian Regionalism,* Ithaca, NY: Cornell University Press.
(2011a) 'Dialogue and Discovery: In Search of International Relations Theories Beyond the West', *Millennium*, 39:3, 619–37.
(2011b) 'Norm Subsidiarity and Regional Orders: Sovereignty, Regionalism, and Rule-making in the Third World', *International Studies Quarterly*, 55:1, 95–123.
(2013a) 'Imagining Global IR Out of India', Keynote speech to Annual International Studies Conference, 10–12 December, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, India.
(2013b) 'The R2P and Norm Diffusion: Towards a Framework of Norm Circulation', *Global Responsibility to Protect*, 5:4, 466–79.
(2014a) 'Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies', *International Studies Quarterly,* 58:4, 647–59.
(2014b) *The End of American World Order*, Cambridge: Polity Press.
(2014c) 'International Relations: A Dying Discipline', World Policy Blog, 2 May, www.worldpolicy.org/blog/2014/05/02/international-studies-dying-discipline (Accessed 27 May 2018).
(2014d) 'International Relations Theory and the Rise of Asia', in Saadia Pekkanen, John Ravenhill and Rosemary Foot (eds.), *The Oxford Handbook of the International Relations of Asia*, Oxford: Oxford University Press, 120–37.
(2015) 'Identity without Exceptionalism: Challenges for Asian Political and International Studies', *Asian Political and International Studies Review* 1, 1–11.
(2016) 'Idea-shift: How Ideas from the Rest Are Reshaping Global Order', *Third World Quarterly*, 37:7, 1156–70.
(2017) *East of India, South of China: Sino-Indian Encounters in Southeast Asia*, New Delhi: Oxford University Press.
(2018) *Constructing Global Order: Agency and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.
Acharya, Amitav and Barry Buzan (2007a) 'Why Is There No Non-Western International Relations Theory? An Introduction', *International Relations of the Asia-Pacific*, 7:3, 287–312.

(eds.) (2007b) 'Why Is There No Non-Western International Relations Theory? Reflections on and from Asia', *International Relations of the Asia-Pacific*, special issue, 7:3, 285–470.

(eds.) (2010) *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia*, London: Routledge.

(2017) 'Why Is There No Non-Western International Relations Theory? Ten Years On', *International Relations of the Asia-Pacific,* 17:3, 341–70.

Acharya, Amitav and Alastair Iain Johnston (eds.) (2007) *Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective*, Cambridge: Cambridge University Press.

Adachi, Mineichiro and Charles De Visscher (1923) 'Examen de l'organisation et des statuts de la Société des Nations', *Annuaire de l'Institut de droit international*, 30, 22–64.

Adebajo, Adekeye and Chris Landsberg (2001) 'The Heirs of Nkrumah: Africa's New Interventionists', *Pugwash Occasional Papers*, 2:1, 17 pp.

Adem, Seifudein (2017) 'Was Ali Mazrui Ahead of His Time', in Kimani Njogu and Seifudein Adem (eds.), *Perspectives on Culture and Globalization: The Intellectual Legacy of Ali A. Mazrui*, Nairobi: Twaweza Communications, 243–59.

Adler, Emanuel (1997) 'Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics', *European Journal of International Relations*, 3:3, 319–63.

Adler, Emanuel and Michael Barnett (eds.) (1998) *Security Communities*, Cambridge: Cambridge University Press.

Agathangelou, Anna M. and L. H. M. Ling (2004) 'The House of IR: From Family Power Politics to the Poisies of Worldism', *International Studies Review*, 6:4, 21–49.

(2009) *Transforming World Politics: From Empire to Multiple Worlds*, London: Routledge.

Ahmad, Aijaz (1997) 'Postcolonial Theory and the "Post-" Condition', in Leo Panitch (ed.), *Ruthless Criticism of All that Exists, The Socialist Register 1997*, London: Merlin Press, 353–81.

Ahrari, M. Ehsan (2001) 'Iran, China and Russia: The Emerging Anti-US Nexus?', *Security Dialogue,* 32:4, 453–66.

Alagappa, Muthiah (2011) 'International Relations Studies in Asia: Distinctive Trajectories', *International Relations of the Asia-Pacific*, 11:2, 193–230.

Albert, Mathias and Barry Buzan (2017) 'On the Subject Matter of International Relations', *Review of International Studies*, 43:5, 898–917.

Allinson, Jamie C. and Alexander Anievas (2010) 'The Uneven and Combined Development of the Meiji Restoration: A Passive Revolutionary Road to Capitalist Modernity', *Capital & Class*, 34:3, 469–90.

Ambrosio, Thomas (2001) 'Russia's Quest for Multipolarity: A Response to US Foreign Policy', *European Security*, 10:1, 45–67.

Amin, Samir (1972) 'Underdevelopment and Dependence in Black Africa: Origins and Contemporary Forms', *Journal of Modern African Studies,* 10:4, 503–24.

Anderson, Benedict (2006) *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism,* London: Verso.

Angell, Norman (1909) *The Great Illusion* (Original title: Europe's Optical Illusion), London: Simpkin, Marshall, Hamilton, Kent & Co.

Aning, Kwesi and Fiifi Edu-Afful (2016) 'African Agency in R2P: Interventions by African Union and ECOWAS in Mali, Cote D'ivoire, and Libya', *International Studies Review*, 18:1, 120–33.

Antonius, George ([1938] 2001) *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement*, London: Routledge.

Appadorai, A. (1979) 'The Asian Relations Conference in Perspective', *International Studies*, 18:3, 275–85.

Ariga, Nagao (1896) *La guerre sino-japonaise au point de vue du droit international*, Paris: A. Pedone.

Armstrong, David (1998) 'Globalization and the Social State', *Review of International Studies*, 24:4, 461–78.

Ashley, Richard K. (1980) *The Political Economy of War and Peace*, London: Frances Pinter.

(1996) 'The Achievements of Poststructuralism', in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 240–53.

Ashworth, Lucian M. (2002) 'Did the Realist–Idealist Great Debate Really Happen? A Revisionist History of International Relations', *International Relations*, 16:1, 33–51.

(2008) 'Feminism, War and the Prospects of International Government – Helena Swanwick and the Lost Feminists of Interwar International Relations', *Limerick Papers in Politics and Public Administration*, 2, 18 pp.

(2013) 'Mapping a New World: Geography and the Interwar Study of International Relations', *International Studies Quarterly*, 57:1, 138–49.

(2014) *A History of International Thought: From the Origins of the Modern State to Academic International Relations*, London: Routledge.

(2017) 'Women of the Twenty Years Crisis: The Women's International League for Peace and Freedom (WILPF) and the Problem of Collective Security', Paper for the BISA Conference, Brighton, 14–16 June.

Ashworth, William (1975) *A Short History of the International Economy since 1850*, 3rd edn., London: Longman.

Axline, W. Andrew (1977) 'Underdevelopment, Dependence, and Integration: The Politics of Regionalism in the Third World', *International Organization*, 31:1, 83–105.

Aydin, Cemil (2007) *The Politics of Anti-Westernism in Asia*, New York: Columbia University Press.

Aydinli, Ersel and Julie Mathews (2008) 'Periphery Theorising for a Truly Internationalised Discipline: Spinning IR Theory out of Anatolia', *Review of International Studies*, 34:4, 693–712.

(2009) 'Turkey: Towards Homegrown Theorizing and Building a Disciplinary Community', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 208–22.

Ayoob, Mohammed (1984) 'Security in the Third World: The Worm about to Turn', *International Affairs*, 60:1, 41–51.

(1986) 'Regional Security and the Third World', in Mohammed Ayoob (ed.), *Regional Security in the Third World: Case Studies from Southeast Asia and the Middle East*, London: Croom Helm, 3–27.

(1991) 'The Security Problematic of the Third World', *World Politics*, 43:2, 257–83.

(1995) *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict,*

and the International System, Boulder, CO: Lynne Rienner.

Azar, Edward and Chung-in Moon (eds.) (1988) *National Security in the Third World*, Aldershot: Edward Elgar.

Bailey, S. H. (1932) *The Framework of International Society*, London: Longmans, Green, and Co.

Bairoch, Paul (1981) 'The Main Trends in National Economic Disparities since the Industrial Revolution', in Paul Bairoch and Maurice Lévy-Leboyer (eds.), *Disparities in Economic Development since the Industrial Revolution*, London: Macmillan, 3–17.

(1982) 'International Industrialization Levels from 1750–1980', *Journal of European Economic History*, 11:2, 269–333.

Baldwin, David (ed.) (1993) *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate,* New York: Columbia University Press.

Baldwin, Richard (2016) *The Great Convergence*, Cambridge, MA: Belknap Press.

Banks, Michael (1985) 'The Inter-Paradigm Debate', in Margot Light and John R. Groom (eds.), *International Relations: A Handbook of Current Theory*, London: Frances Pinter, 7–26.

Barkawi, Tarak and Mark Laffey (eds.) (2001) *Democracy, Liberalism, and War: Rethinking the Democratic Peace Debate*, Boulder, CO: Lynne Rienner.

Barkin, J. Samuel (1998) 'The Evolution of the Constitution of Sovereignty and the Emergence of Human Rights Norms', *Millennium*, 27:2, 229–52.

(2010) *Realist Constructivism: Rethinking International Relations Theory*, Cambridge: Cambridge University Press.

Barnett, Michael (1995) 'Sovereignty, Nationalism, and Regional Order in the Arab States System', *International Organization,* 49:3, 479–510.

(1998) *Dialogues in Arab Politics*, New York: Columbia University Press.

Barone, Charles A. (1985) *Marxist Thought on Imperialism: Survey and Critique*, Armonk, NY: M. E. Sharpe.

Batabyal, Rakesh (2015) *JNU: The Making of a University*, New Delhi: Harper Collins.

Bayly, Martin J. (2017a) 'Imagining New Worlds: Forging "Non-Western" International Relations in Late Colonial India', *British Academy Review*, 30, 50–3.

(2017b) 'Global at Birth: The Multiple Beginnings of International Relations', Unpublished manuscript, 28 pp.

Bayly, Susan (2004) 'Imagining "Greater India": French and Indian Visions of Colonialism in the Indic Mode', *Modern Asian Studies*, 38:3, 703–44.

Behera, Navnita Chadha (2007) 'Re-imagining IR in India', *International Relations of the Asia-Pacific*, 7:3, 341–68.

(2009) 'South Asia: A "Realist" Past and Alternative Futures', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 134–57.

(2010) 'Re-imagining IR in India', in Amitav Acharya and Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia*, London: Routledge, 92–116.

Belich, James (2009) *Replenishing the Earth: The Settler Revolution and the Rise of the Anglo-World, 1783–1939*, New York: Oxford University Press.

Bell, Duncan (2007) *The Idea of Greater Britain: Empire and the Future of World Order, 1860–1900*, Princeton: Princeton University Press.

(2013) 'Race and International Relations: Introduction', *Cambridge Review of International Affairs*, 26:1, 1–4.

Bell, Sydney Smith (1859) *Colonial Administration of Great Britain*, London: Longman, Brown, Green, Longmans and Roberts.

Benedick, Richard E. (1991) *Ozone Diplomacy: New Directions in Safeguarding the Planet*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bernal-Meza, Raúl (2016) 'Contemporary Latin American Thinking on International Relations: Theoretical, Conceptual and Methodological Contributions', *Revista Brasileira de Politica Internacional*, 59:1, 1–32.

Bertucci, Mariano E., Jarrod Hayes and Patrick James (2018) 'Constructivism in International Relations: The Story So Far', in Patrick James, Mariano E. Bertucci and Jarrod Hayes (eds.), *Constructivism Reconsidered: Past, Present and Future*, Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 15–31.

The Bhagavad-Gita (1986) Translated by Barbara Stoler Miller, New York: Bantam Dell.

Biersteker, Thomas (2009) 'The Parochialism of Hegemony: Challenges for "American" International Relations', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 308–27.

Bilgin, Pinar (2004a) *Regional Security in the Middle East: A Critical Perspective*, London: Routledge.

(2004b) 'International Politics of Women's (In)security: Rejoinder to Mary Caprioli', *Security Dialogue*, 35:4, 499–504.

(2008) 'Thinking Past "Western" IR?', *Third World Quarterly*, 29:1, 5–23.

(2013) 'Pinar Bilgin on Non-Western IR, Hybridity, and the One-Toothed Monster called Civilization', Theory Talks (forum), 20 December, www.files.ethz.ch/isn/175508/Theory%20Talk61_Bilgin.pdf (Accessed 23 September 2016).

Bischoff, Paul-Henri, Kwesi Aning and Amitav Acharya (2016) 'Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice, an Introduction', in Paul-Henri Bischoff, Kwesi Aning and Amitav Acharya (eds.), *Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice*, London: Routledge, 1–21.

Bloch, Ivan (1898) *La Guerre Future* (English title: Is War Now Impossible?) Paris: Guillaumin et C. Editeurs.

Booth, Ken (1975) 'The Evolution of Strategic Thinking', in John Baylis, Ken Booth, John Garnett and Phil Williams, *Contemporary Strategy: Theories and Policies*, London: Croom Helm, 22–49.

(1996) '75 Years On: Rewriting the Subject's Past – Reinventing its Future', in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 328–39.

Bostrum, Nick (2014) *Superintelligence: Paths, Dangers, Strategies*, Oxford: Oxford University Press.

Bostrum, Nick and Milan M. Ćirković (eds.) (2008) *Global Catastrophic Risks*, Oxford: Oxford University Press.

Bouchet, Nicolas (2013) 'Bill Clinton', in Michael Cox, Timothy J. Lynch and Nicolas Bouchet (eds.), *US Foreign Policy and Democracy Promotion: From Theodore Roosevelt to Barack Obama*, Abingdon: Routledge, 159–77.

Bowden, Brett (2009) *The Empire of Civilization: The Evolution of an Imperial Idea*, Kindle edn, Chicago: University of Chicago Press.

Bowman, Isaiah (1921) *The New World: Problems in Political Geography*, Yonkers-on-Hudson, NY: World Book Company.

Brewin, Christopher (1995) 'Arnold Toynbee, Chatham House, and Research in

a Global Context', in David Long and Peter Wilson (eds.), *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed*, Oxford: Clarendon Press, 277–301.

Bridgman, Raymond L. (1905) *World Organization*, Boston: Ginn & Co.

Brodie, Bernard (1946) *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order*, New York: Harcourt Brace.

Brown, Michael E., Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller (1996) *Debating the Democratic Peace*, Cambridge, MA: MIT Press.

Brown, Philip Marshall (1923) *International Society: Its Nature and Interests*, New York: Macmillan Company.

Brown, William (2012) 'A Question of Agency: Africa in International Politics', *Third World Quarterly*, 33:10, 1889–908.

Brownlie, Ian ([1966] 1998) *Principles of Public International Law*, New York: Oxford University Press.

Brynjolfsson, Eric and Andrew McAfee (2014) *The Second Machine Age: Work, Progress and Prosperity in a Time of Brilliant Technologies*, New York: W. W. Norton.

Buell, Raymond Leslie (1925) *International Relations*, New York: Henry Holt.

Bukharin, Nikolai (1916) *Imperialism and World Economy*, London: Martin Lawrence.

Bull, Hedley (1966) 'International Theory: The Case for a Classical Approach', *World Politics*, 18:3, 361–77.

(1977) *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics,* London: Macmillan.

(1984) 'The Revolt against the West', in Hedley Bull and Adam Watson (eds.), *The Expansion of International Society*, Oxford: Oxford University Press, 217–28.

Bull, Hedley and Adam Watson (1984a) 'Introduction', in Hedley Bull and Adam Watson (eds.), *The Expansion of International Society*, Oxford: Oxford University Press, 1–9.

(eds.) (1984b) *The Expansion of International Society*, Oxford: Oxford University Press.

Burchill, Scott and Andrew Linklater (2013) 'Introduction', in Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Terry Nardin, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True (eds.), *Theories of International Relations,* 5th edn., New York: Macmillan Palgrave, 1–31.

Butler, Dell Marie (2010) 'What Is at Stake in the Third Debate and Why Does It Matter for International Theory?', *E-International Relations*, 16 January, www.e-ir.info/2010/01/16/what-is-at-stake-in-the-third-debate-and-why-does-it-matter-for-international-theory/ (Accessed 27 May 2018).

Buzan, Barry (1973) 'The British Peace Movement from 1919 to 1939', London University, PhD thesis.

(1983) *People, States and Fear*, Brighton: Wheatsheaf Books.

([1991] 2007) *People, States and Fear*, Colchester: ECPR Press.

(2004a) *The United States and the Great Powers*, Cambridge: Polity Press.

(2004b) *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation*, Cambridge: Cambridge University Press.

(2006) 'Will the "Global War on Terrorism" Be the New Cold War?', *International Affairs,* 82:6, 1101–18.

(2011) 'A World Order without Superpowers: Decentred Globalism', *International Relations*, 25:1, 1–23.

(2012) 'The South Asian Security Complex in a Decentering World Order:

Reconsidering *Regions and Powers* Ten Years On', *International Studies*, 48:1, 1–19.
(2013) 'Review of *The Social Evolution of International Politics*,' *International Affairs*, 89:5, 1304–5.
(2014) *An Introduction to the English School of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2017) 'Revisiting *World Society*', *International Politics*, 55:1, 125–40.
(2018) 'Nuclear Weapons and Deterrence in the Post-Western World Order', *International Security Studies*, 1, 53–73 (in Chinese).
(forthcoming) 'The Dual Encounter: Parallels in the Rise of China (1978–) and Japan (1868–1945)', in Takashi Inoguchi (ed.), *Sage Handbook of Asian Foreign Policy.*
Buzan, Barry and Lene Hansen (2009) *The Evolution of International Security Studies*, Cambridge: Cambridge University Press.
Buzan, Barry and Eric Herring (1998) *The Arms Dynamic in World Politics*, Boulder, CO: Lynne Rienner.
Buzan, Barry and George Lawson (2014a) 'Rethinking Benchmark Dates in International Relations', *European Journal of International Relations,* 20:2, 437–62.
(2014b) 'Capitalism and the Emergent World Order', *International Affairs,* 90:1, 71–91.
(2015a) *The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2015b) 'Twentieth Century Benchmark Dates in International Relations: The Three World Wars in Historical Perspective', *International Security Studies* (Beijing), 1:1, 39–58.
(2018) 'The English School: History and Primary Institutions as Empirical IR Theory?', in William R. Thompson (ed.), *The Oxford Encyclopedia of Empirical International Relations Theories*, New York: Oxford University Press, 783–99.
Buzan, Barry and Richard Little (2000) *International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations*, Oxford: Oxford University Press.
(2010) 'The Historical Expansion of International Society', in Robert Allen Denemark (ed.), *The International Studies Encyclopedia*, Chichester: Wiley-Blackwell.
(2014) 'The Historical Expansion of International Society' in Cornelia Navari and Daniel M. Green (eds.), *Guide to the English School in International Studies*, Chichester: Wiley-Blackwell, 59–75.
Buzan, Barry and Laust Schouenborg (2018) *Global International Society: A New Framework for Analysis,* Cambridge: Cambridge University Press.
Buzan, Barry and Ole Wæver (2003) *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge: Cambridge University Press.
Buzan, Barry, Ole Wæver and Jaap de Wilde (1998) *Security: A New Framework for Analysis*, Boulder, CO: Lynne Rienner.
Caballero-Anthony, Mely (ed.) (2015) *An Introduction to Non-Traditional Security Studies,* London: Sage.
Caballero-Anthony, Mely, Ralf Emmers and Amitav Acharya (eds.) (2006), *Non-Traditional Security in Asia: Dynamics of Securitisation*, London: Ashgate.
Calhoun, Craig (2017) 'Nation and Imagination: How Benedict Anderson Revolutionized Political Theory', ABC, 9 May, www.abc.net.au/religion/articles/2017/05/09/4665722.htm (Accessed 27 May 2018).
Campbell, David (1998) *Writing Security: United States Foreign Policy and Politics*

of Identity, 2nd and revised edn., Manchester: Manchester University Press.

(2013) 'Poststructuralism', in Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 3rd edn., Oxford: Oxford University Press, 223–46.

Cardoso, Fernando and Enzo Faletto (1972) *Dependency and Development in Latin America*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Carozza, Paolo G. (2003) 'From Conquest to Constitutions: Retrieving a Latin American Tradition of the Idea of Human Rights', *Human Rights Quarterly,* 25:2, 281–313.

Carpenter, Ted Galen (1991) 'The New World Disorder', *Foreign Policy*, 84, 24–39.

Carr, E. H. ([1939] 2016) *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939*, London: Palgrave Macmillan.

(1946) *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd edn., London: Macmillan.

(1964) *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd edn., New York: Harper & Row.

Carvalho, Benjamin de, Halvard Leira and John Hobson (2011) 'The Big Bangs of IR: The Myths That Your Teachers Still Tell You about 1648 and 1919', *Millennium*, 39:3, 735–58.

Castle, David Barton (2000) 'Leo Stanton Rowe and the Meaning of Pan-Americanism', in David Sheinin (ed.), *Beyond the Ideal: Pan Americanism in International Affairs*, Westport, CT: Praeger, 33–44.

Cerny, Phil (1993) '"Plurilateralism": Structural Differentiation and Functional Conflict in the Post-Cold War World Order', *Millennium*, 22:1, 27–51.

Césaire, Aimé (1955) *Discourse on Colonialism,* translated by J. Pinkham, New York: Monthly Review Press.

Cha, Victor D. (1997) 'Realism, Liberalism, and the Durability of the US–South Korean Alliance', *Asian Survey*, 37:7, 609–22.

(1999) 'Engaging China: Seoul–Beijing Detente and Korean Security', *Survival*, 41:1, 73–98.

(2000) 'Abandonment, Entrapment, and Neoclassical Realism in Asia: The United States, Japan and Korea', *International Studies Quarterly*, 44:2, 261–91.

(2010) 'Powerplay: Origins of the US Alliance System in Asia', *International Security*, 34:3, 158–96.

Chakrabarty, Dipesh (2000) *Provincializing Europe: Postcolonial Thought and Historical Difference*, Princeton: Princeton University Press.

Chan, Stephen, Peter G. Mandaville and Roland Bleiker (eds.) (2001) *The Zen of International Relations: IR Theory from East to West*, New York: Palgrave.

Chatterjee, M. N. (1916) 'The World and the Next War: An Eastern Viewpoint', *Journal of Race Development*, 6:4, 388–407.

Chatterjee, Partha (1993) *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*, Princeton: Princeton University Press.

Checkel, Jeffrey (2013) 'Theoretical Pluralism in IR: Possibilities and Limits', in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations,* 2nd edn., London: Sage, 220–41.

Chibber, Vivek (2013) 'How Does the Subaltern Speak?', *Jacobin*, 21 April, www.jacobinmag.com/2013/04/how-does-the-subaltern-speak (Accessed 17 May 2018).

Chong, Alan (2012) 'Premodern Southeast Asia as a Guide to International Relations between Peoples: Prowess and Prestige in "Intersocietal Relations"

in the Sejarah Melayu', *Alternatives*, 37:2, 87–105.
(2017) 'Empire of the Mind: José Rizal and Proto-nationalism in the Philippines', in Pinar Bilgin and L. H. M. Ling (eds.), *Asia in International Relations: Unlearning Imperial Power Relations*, London: Routledge, 160–71.
Chowdhry, Geeta and Sheila Nair (eds.) (2004) *Power, Postcolonialism, and International Relations: Reading Race, Gender, and Class*, London: Routledge.
Christensen, Jens (1998) 'Internettets Verden' [The World of the Internet], *Samvirke*, 4 (April), 106–12.
Cintra, Jose Thiago (1989) 'Regional Conflicts: Trends in a Period of Transition', *Adelphi Papers*, 29:237, 94–108.
Claassen, Casper Hendrik (2011) 'The Africanist Delusion: In Defence of the Realist Tradition and the Neo-Neo Synthesis', *Journal of Politics and Law*, 4:1, 181–7.
Clark, Ian (1997) *Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Century*, Oxford: Oxford University Press.
(1999) *Globalization and International Relations Theory*, Oxford: Oxford University Press.
(2007) *International Legitimacy and World Society*, Oxford: Oxford University Press.
(2011) *Hegemony in International Society,* Oxford: Oxford University Press.
Clausewitz, Carl von ([1832] 1968) *On War*, Harmondsworth: Penguin.
Clodfelter, Michael (2002) *Warfare and Armed Conflicts: A Statistical Reference to Casualty and Other Figures, 1500–2000*, 2nd edn., London: McFarland & Co.
Cochran, Molly (2008) 'The Ethics of the English School', in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 286–97.
Cohen, Benjamin J. (2007) 'The Transatlantic Divide: Why Are American and British IPE so Different?', *Review of International Political Economy*, 14:2, 197–219.
(2008) *International Political Economy: An Intellectual History*, Princeton: Princeton University Press.
Cohen, Benjamin (2014) *International Political Economy*, Cheltenham, UK: Edward Elgar.
Cohen, Raymond and Raymond Westbrook (2000) *Amarna Diplomacy: The Beginnings of International Relations,* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
(eds.) (2008) *Isaiah's Vision of Peace in Biblical and Modern International Relations: Swords into Plowshares*, New York: Palgrave.
Colgan, Jeff D. (2016) 'Where Is International Relations Going? Evidence from Graduate Training', *International Studies Quarterly,* 60:3, 486–98.
Collins, Michael (2011) *Empire, Nationalism and the Postcolonial World*, London: Routledge.
Copeland, Dale (2010) 'Realism and Neorealism in the Study of Regional Conflict', Paper presented at conference on 'When Regions Transform', McGill University, 9 April.
Cornelissen, Scarlett, Fantu Cheru and Timothy M. Shaw (2012) 'Introduction: Africa and International Relations in the 21st Century: Still Challenging Theory?', in Scarlett Cornelissen, Fantu Cheru and Timothy M. Shaw (eds.), *Africa and International Relations in the 21st Century*, Basingstoke: Palgrave, 1–17.
Cox, Michael (2001) 'Introduction', in E. H. Carr (ed.), *The Twenty Years Crisis*, Basingstoke: Palgrave, ix–ixxxii.
Cox, Robert W. (1980) 'The Crisis of World Order and the Problem of

International Organization', *International Journal*, 35:2, 370–95.
(1981) 'Social Forces, States and World Order: Beyond International Relations Theory', *Millennium*, 10:2, 126–55.
(1986) 'Social Forces, States, and World Orders: Beyond International Relations Theory', in Robert O. Keohane (ed.), *Neorealism and Its Critics*, New York: Columbia University Press, 204–54.
(1987) *Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History*, New York: Columbia University Press.
(1992a) 'Multilateralism and World Order', *Review of International Studies*, 18:2, 161–80.
(1992b) 'Towards a Post-Hegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun', in James Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 132–59.
(1993) 'Production and Security', in David Dewitt, David Haglund and John Kirton (eds.), *Building a New Global Order: Emerging Trends in International Security*, Toronto: Oxford University Press, 141–58.
(2002) 'Universality in International Studies', in Frank P. Harvey and Michael Brecher (eds.), *Critical Perspectives in International Studies*, Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 45–55.
Cox, Robert and Timothy J. Sinclair (1996) *Approaches to World Order*, Cambridge: Cambridge University Press.
Cox, Wayne S. and Kim Richard Nossal (2009) 'The "Crimson World": The Anglo Core, the Post-Imperial Non-Core, and the Hegemony of American IR', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 287–307.
Crawford, Robert M. A. (2001) 'International Relations as an Academic Discipline: If It's Good for America, Is It Good for the World?', in Robert A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis (eds.), *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, New York: State University of New York Press, 1–23.
Cui, Shunji and Barry Buzan (2016) 'Great Power Management in International Society', *The Chinese Journal of International Politics*, 9:2, 181–210.
Cumings, Bruce (1984) 'The Origins and Development of the North East Asian Political Economy: Industrial Sectors, Product Cycles, and Political Consequences', *International Organization*, 38:1, 1–40.
Curtin, Philip D. (2000) *The World and the West: The European Challenge and the Overseas Response in the Age of Empire*, Cambridge: Cambridge University Press.
Dalai Lama (2005) *The Universe in a Single Atom: The Convergence of Science and Spirituality*, New York: Morgan Road Books.
Darby, Phillip (2004) 'Pursuing the Political: A Postcolonial Rethinking of Relations International', *Millennium*, 33:1, 1–32.
Datta-Ray, Deep K. (2015) *The Making of Indian Diplomacy: A Critique of Eurocentrism*, Oxford: Oxford University Press.
Davenport, Andrew (2011) 'Marxism in IR: Condemned to a Realist Fate?', *European Journal of International Relations*, 19:1, 27–48.
Davies, Thomas (2013) *NGOs: A New History of Transnational Civil Society*, London: Hurst.
Deloffre, Maryam Zarnegar (2014) 'Will AFRICOM's Ebola Response Be Watershed Moment for International Action on Human Security?', *The Washington Post*, 29 September.

Der Derian, James (2003) 'The Question of Information Technology', *Millennium*, 32:3, 441–56.

Deudney, Daniel H. (2007) *Bounding Power*, Princeton: Princeton University Press.

Deudney, Daniel and G. John Ikenberry (1999) 'The Nature and Sources of Liberal International Order', *Review of International Studies*, 25:2, 179–96.

Deutsch, Karl W. (1961) 'Security Communities', in James Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*, New York: Free Press, 98–105.

Deutsch, Karl W. and J. David Singer (1969) 'Multipolar Power Systems and International Stability', in James N. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*, New York: Free Press, 315–24.

Devetak, Richard (1996a) 'Critical Theory', in Scott Burchill and Andrew Linklater (eds.), *Theories of International Relations*, New York: St Martin's Press, 145–78.

(1996b) 'Postmodernism', in Scott Burchill and Andrew Linklater (eds.), *Theories of International Relations*, New York: St Martin's Press, 179–209.

de Wilde, Jaap (1991) *Saved from Oblivion: Interdependence Theory in the First Half of the 20th Century – A Study on the Causality between War and Complex Interdependence*, Aldershot, Hampshire: Dartmouth Publishing.

Dibb, Paul (1986) *The Soviet Union: The Incomplete Superpower,* Basingstoke: Palgrave.

Dickinson, G. Lowes (1916) *The European Anarchy*, London: G. Allen & Unwin.

Dikötter, Frank (2011) *Mao's Great Famine*, Kindle edn., London: Bloomsbury.

(2016) *The Cultural Revolution: A People's History, 1962–1976*, New York: Bloomsbury Press.

Dirlik, Arif (1999) 'Is There History after Eurocentrism? Globalism, Post-colonialism, and the Disavowal of History', *Cultural Critique*, 42, 1–34.

Dominguez, Jorge I. (2007) 'International Cooperation in Latin America: The Design of Regional Institutions by Slow Accretion', in Amitav Acharya and Alastair Iain Johnston (eds.), *Crafting Cooperation: Regional International Institutions in Comparative Perspective*, Cambridge: Cambridge University Press, 83–128.

Donnelly, Jack (1998) 'Human Rights: A New Standard of Civilization?', *International Affairs*, 74:1, 1–23.

(2000) *Realism and International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Dougherty, James E. and Robert L. Pfalzgraff, Jr. (1997) *Contending Theories of International Relations: A Comprehensive Survey*, New York: Longman.

Douhet, Giulio ([1921] 1998) *The Command of the Air*, Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press.

Doyle, Michael (1986) 'Liberalism and World Politics', *American Political Science Review*, 80:4, 1151–69.

Dreyer, June Teufel (2016) *Middle Kingdom and Empire of the Rising Sun: Sino-Japanese Relations, Past and Present*, New York: Oxford University Press.

Drulák, Petr, Jan Karlas and Lucie Königová (2009) 'Central and Eastern Europe: Between Continuity and Change', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World,* Abingdon: Routledge, 242–60.

Duara, Prasenjit (2003) *Sovereignty and Authenticity: Manchukuo and the East Asian Modern*, Kindle edn., Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Du Bois, W. E. B. ([1940] 1992) *The Dusk of Dawn: An Essay toward an Autobiography,* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.
Duffy, Charles A. and Werner J. Feld (1980) 'Whither Regional Integration Theory', in Gavin Boyd and Werner J. Feld (eds.), *Comparative Regional Systems: West and East Europe, North America, the Middle East, and Developing Countries*, New York: Pergamon Press, 497–521.
Dunn, Kevin (2001) 'Introduction: Africa and International Relations Theory', in Kevin Dunn and Timothy Shaw (eds.), *Africa's Challenge to International Relations Theory,* New York: Palgrave, 1–8.
Dunne, Tim (1995) 'The Social Construction of International Society', *European Journal of International Relations*, 1:3, 367–89.
(1998) *Inventing International Society: A History of the English School*, London: Macmillan.
(2003) 'Society and Hierarchy in International Relations', *International Relations*, 17:3, 303–20.
Dunne, Tim and Christian Reus-Smit (eds.) (2017) *The Globalization of International Society*, Oxford: Oxford University Press.
Dunne, Tim and Nicholas J. Wheeler (1999) *Human Rights in Global Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.
Dunne, Tim, Lene Hansen and Colin Wight (2013) 'The End of International Relations Theory?', *European Journal of International Relations*, 19:3, 405–25.
Eagleton, Clyde (1932) *International Government*, New York: Ronald Press Company.
The Economist (2009) 'Raúl Prebisch: Latin America's Keynes', 5 March, www.economist.com/node/13226316 (Accessed 27 May 2018).
Elam, J. Daniel (2017) 'Anticolonialism', *Global South Studies: A Collective Publication with The Global South*, https://globalsouthstudies.as.virginia.edu/key-concepts/anticolonialism (Accessed 18 May 2018).
Engelbrecht, H. C. and F. C. Hanighen (1934) *Merchants of Death: A Study of the International Armaments Industry*, New York: Dodd, Mead and Company.
EU (2016) *Syrian Refugees*, http://syrianrefugees.eu (Accessed 7 October 2017).
EUISS (2012) *Global Trends 2030 – Citizens in an Interconnected and Polycentric World,* Paris: EUISS, http://espas.eu/orbis/sites/default/files/espas_files/about/espas_report_ii_01_en.pdf, (Accessed 27 May 2018).
Eun, Yong-Soo (2016) *Pluralism and Engagement in the Discipline of International Relations*, Singapore: Palgrave Macmillan.
Eurostat (2017) 'Gini Coefficient of Equivalised Disposable Income – EU-SILC Survey', http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do?dataset=ilc_di12 (Accessed 4 October 2017).
Falkner, Robert (2016) 'The Paris Agreement and the New Logic of International Climate Politics', *International Affairs,* 92:5, 1107–25.
Falkner, Robert and Barry Buzan (2017) 'The Emergence of Environmental Stewardship as a Primary Institution of Global International Society', *European Journal of International Relations*, doi: 10.1177/1354066117741948.
Fanon, Frantz (1965) *The Wretched of the Earth*, New York: Grove Press.
Farrell, Henry (2009) 'What's Wrong with International Political Economy', *The Monkey Cage*, 4 March, http://themonkeycage.org/2009/03/whats_wrong_with_international/ (Accessed 27 May 2018).
Fearon, James and Alexander Wendt (2002) 'Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View', in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations*, London: Sage, 52–72.

Fenby, Jonathan (2013) *The Penguin History of Modern China: The Fall and Rise of a Great Power 1850 to the Present*, London: Penguin.
Ferguson, Yale H. and Richard W. Mansbach (2014) 'Reflections on the "Third Debate"', Symposium, 20 March, www.isanet.org/Publications/ISQ/Posts/ID/312/Reflections-on-the-Third-Debate, (Accessed 27 May 2018).
Fierke, Karin M. (1999) 'Dialogues of Manoeuvre and Entanglement: NATO, Russia and the CEECs', *Millennium*, 28:1, 27–52.
Finnemore, Martha and Kathryn Sikkink (1999) 'International Norm Dynamics and Political Change', in Peter J. Katzenstein, Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner (eds.), *Exploration and Contestation in the Study of World Politics*, Cambridge, MA: MIT Press, 247–77.
Flockhart, Trine (2016) 'The Coming Multi-Order World', *Contemporary Security Policy*, 37:1, 3–30.
Foot, Rosemary and Andrew Walter (2011) *China, the United States and Global Order*, Cambridge: Cambridge University Press.
Foreman-Peck, James (1982) *A History of the World Economy: International Economic Relations since 1850*, Brighton: Wheatsheaf.
Frank, Andre Gunder (1966) 'The Development of Underdevelopment', *Monthly Review*, 18:4, 17–34.
(1971) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America*, London: Penguin.
Frank, Andre Gunder and Barry K. Gills (1992) 'The Five Thousand Year Old World System: An Interdisciplinary Introduction', *Humboldt Journal of Social Relations,* 18:1, 1–79.
Fraser, C. Gerald (1989) 'C. L. R. James, Historian, Critic and Pan-Africanist, Is Dead at 88', *New York Times*, 2 June, www.nytimes.com/1989/06/02/obituaries/c-l-r-james-historian-critic-and-pan-africanist-is-dead-at-88.html (Accessed 27 May 2018).
Frasson-Quenoz, Florent (2015) 'Latin American Thinking in International Relations Reloaded', *Oasis*, 23, 53–75.
Friedman, Edward (2000) 'Immanuel Kant's Relevance to an Enduring Asia-Pacific Peace', in Edward Friedman and Barrett L. McCormick (eds.), *What If China Doesn't Democratize? Implications for War and Peace*, Armonk, NY: M. E. Sharpe, 224–58.
Friedrichs, Jörg (2004) *European Approaches to International Relations Theory: A House with Many Mansions*, London and New York: Routledge.
Friedrichs, Jörg and Ole Wæver (2009) 'Western Europe: Structure and Strategy at the National and Regional Levels', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World,* Abingdon: Routledge, 261–86.
Fukuyama, Francis (1992) *The End of History and the Last Man*, London: Penguin.
Fukuzawa, Yukichi ([1875] 2009) *Bunmeiron no Gairyaku (An Outline of a Theory of Civilization*), translated by David A. Dilworth and G. Cameron Hurst III, New York: Columbia University Press.
Fuller, J. F. C. (1945) *Armament and History: The Influence of Armament on History from the Dawn of Classical Warfare to the End of the Second World War*, New York: C. Scribner's Sons.
Funtecha, Henry F. (2008) 'Rizal as a Political Scientist', 14 August, http://knightsofrizal.org/?p=354 (Accessed 27 May 2018).
Gaddis, John Lewis (1986) 'The Long Peace: Elements of Stability in the Post-War International System', *International Security*, 10:4, 99–142.
(1992/3) 'International Relations Theory and the End of the Cold War', *International Security*, 17:3, 5–58.

Galtung, Johan (1971) 'A Structural Theory of Structural Imperialism', *Journal of Peace Research*, 8:2, 81–117.

Ganguli, Birendranath (1965) *Dadabhai Naoroji and the Drain Theory*, New York: Asia Publishing House.

Gao, Bai (2013) 'From Maritime Asia to Continental Asia: China's Responses to the Challenge of the Trans-Pacific Partnership', 22 pp., https://fsi.fsi.stanford.edu/sites/default/files/evnts/media/Gao.TPP_paper.pdf (Accessed 18 October 2017).

Garver, John W. (2016) *China's Quest: The History of the Foreign Relations of the People's Republic of China*, New York: Oxford University Press.

Gautam, Pradeep Kumar (2015) 'Kautilya's Arthasastra: Contemporary Issues and Comparison', IDSA Monograph Series no. 47, New Delhi: Institute of Defence Studies and Analysis.

Geis, Anna (2013) 'The "Concert of Democracies": Why Some States Are More Equal than Others', *International Politics*, 50:2, 257–77.

Gill, Stephen (1991) *American Hegemony and the Trilateral Commission*, Cambridge: Cambridge University Press.

Gill, Stephen and David Law (eds.) (1988) *The Global Political Economy: Perspectives, Problems, and Policies*, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Gilpin, Robert (1975) *US Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment*, New York: Basic Books.

(1981) *War and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1987) *The Political Economy of International Relations*, Princeton: Princeton University Press.

(2001) *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order,* Princeton: Princeton University Press.

Gleditsch, Nils Petter (1992) 'Democracy and Peace', *Journal of Peace Research*, 29:4, 369–76.

Global Governance (2014) 'Principles from the Periphery: The Neglected Southern Sources of Global Norms', *Global Governance,* special section, 20:3, 359–417.

Goebel, Michael (2015) *Anti-Imperial Metropolis: Interwar Paris and the Seeds of Third World Nationalism*, Cambridge: Cambridge University Press.

Gong, Gerrit W. (1984) *The Standard of 'Civilisation' in International Society*, Oxford: Clarendon Press.

(2002) 'Standards of Civilization Today', in Mehdi Mozaffari (ed.), *Globalization and Civilizations*, London: Routledge.

Gordon, Lincoln (1961) 'Economic Regionalism Reconsidered', *World Politics*, 13:2, 231–53.

Goto-Jones, Christopher S. (2005) *Political Philosophy in Japan: Nishida, The Kyoto School and Co-Prosperity*, Abingdon: Routledge.

Grant, A. J. (1916) 'War and Peace since 1815', in A. J. Grant, Arthur Greenwood, J. D. I. Hughes, P. H. Kerr and F. F. Urquhart (eds.), *An Introduction to International Relations*, London: Macmillan, 1–36.

Grant, A. J., Arthur Greenwood, J. D. I. Hughes, P. H. Kerr and F. F. Urquhart (1916) *An Introduction to International Relations*, London: Macmillan.

Gray, Colin S. (2012) *War, Peace and International Relations: An Introduction to Strategic History*, 2nd edn., Kindle edn., London: Routledge.

Gray, Jack (2002) *Rebellions and Revolutions: China from the 1800s to 2000*, Oxford: Oxford University Press.

Greenwood, Arthur (1916) 'International Economic Relations', in A. J. Grant,

Arthur Greenwood, J. D. I. Hughes, P. H. Kerr and F. F. Urquhart (eds.), *An Introduction to International Relations*, London: Macmillan, 66–112.

Greenwood, Ted, Harold A. Feiverson and Theodore B. Taylor (1977) *Nuclear Proliferation: Motivations, Capabilities and Strategies for Control*, New York: McGraw-Hill.

Grieco, Joseph M. (1993) 'Understanding the Problem of International Cooperation: The Limits of Neoliberal Institutionalism and the Future of Realist Theory', in David Baldwin (ed.), *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate*, New York: Columbia University Press, 301–38.

Grovogui, Siba N. (2013) 'Postcolonialism', in Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 3rd edn., Oxford: Oxford University Press, 247–65.

Grunberg, Isabelle (1990) 'Exploring the Myth of Hegemonic Stability', *International Organization,* 44:4, 431–77.

Guardian Datablog (2012) *Developing Economies to Eclipse West by 2060, OECD Forecasts*, www.guardian.co.uk/global-development/datablog/2012/nov/09/developing-economies-overtake-west-2050-oecd-forecasts (Accessed 27 May 2018).

Guha, Ranajit (1982) *Subaltern Studies: Writings on South Asian History and Society*, vol. 1, New Delhi: Oxford University Press.

Guimarães, Samuel Pinheiro (2005) *Cinco Siglod de Periferia*, Buenos Aires: Prometeo.

Gusterson, Hugh (1999) 'Nuclear Weapons and the Other in the Western Imagination', *Cultural Anthropology*, 14:1, 111–43.

Guzzini, Stefano (ed.) (2013) *The Return of Geopolitics in Europe?,* Cambridge: Cambridge University Press.

Haas, Ernst B. (1964) *Beyond the Nation State*, Stanford: Stanford University Press.

(1973) 'The Study of Regional Integration: Reflections on the Joys and Anguish of Pretheorising', in Richard A. Falk and Saul H. Mendlovitz (eds.), *Regional Politics and World Order,* San Francisco: W. H. Freeman, 103–31.

(1975) *The Obsolescence of Regional Integration Theory*, Berkeley: Institute of International Studies, University of California.

Haas, Michael (1995) 'When Democracies Fight One Another, Just What Is the Punishment for Disobeying the Law?', Paper presented at the 91st annual meeting of the American Political Science Association, August, Chicago.

(2016) *International Relations Theory: Competing Empirical Paradigms,* Lanham, MD: Lexington Books.

Hacke, Christian and Jana Puglierin (2007) 'John H. Herz: Balancing Utopia and Reality', *International Relations*, 21:3, 367–82.

Hagmann, Jonas and Thomas J. Biersteker (2014) 'Beyond the Published Discipline: Toward a Critical Pedagogy of International Studies', *European Journal of International Relations*, 20:2, 291–315.

Hagström, Linus (2015) 'The "Abnormal" State: Identity, Norm/Exception and Japan', *European Journal of International Relations*, 21:1, 122–45.

Halliday, Fred (1999) *Revolutions and World Politics*, Basingstoke: Palgrave.

Hansen, Lene and Helen Nissenbaum (2009) 'Digital Disaster, Cyber Security, and the Copenhagen School', *International Studies Quarterly*, 53:4, 1155–75.

Hansen, Roger D. (1969) 'Regional Integration: Reflections on a Decade of Theoretical Efforts', *World Politics*, 21:2, 242–71.

Harootunian, H. D. (2002) 'Postcoloniality's Unconscious/Area Studies' Desire', in Masao Miyaoshi and H. D. Harootunian (eds.), *Learning Places: The*

Afterlives of Area Studies, Durham, NC: Duke University Press, 150–74.
Hashmi, Sohail H. (2009) 'Islam, the Middle East and the Pan-Islamic Movement', in Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez (eds.), *International Society and the Middle East*, Basingstoke: Palgrave, 170–200.
Heatley, David P. (1919) *Diplomacy and the Study of International Relations*, Oxford: Clarendon Press.
Heeren, A. H. L. (1834) *A Manual of the History of the Political System of Europe and Its Colonies, From Its Formation at the Close of the Fifteenth Century, to Its Re-establishment upon the Fall of Napoleon*, Oxford: D. A. Talboys.
Held, David, Anthony McGrew, David Goldblatt and Jonathan Perraton (1999) *Global Transformations*, Cambridge: Polity Press.
Helleiner, Eric (2014) 'Southern Pioneers of International Development', *Global Governance*, 20:3, 375–88.
(2017) 'The Latin American Origins of Bretton Woods', in Matias E. Margulis (ed.), *The Global Political Economy of Raúl Prebisch*, New York: Routledge, 78–94.
Helleiner, Eric and Antulio Rosales (2017) 'Toward Global IPE: The Overlooked Significance of the Haya-Mariátegui Debate', *International Studies Review*, 19:4, 667–91.
Hemmer, Christopher and Peter J. Katzenstein (2002) 'Why Is There No NATO in Asia? Collective Identity, Regionalism, and the Origins of Multilateralism', *International Organization*, 56:3, 575–607.
Henderson, Errol (2013) 'Hidden in Plain Sight: Racism in International Relations Theory', *Cambridge Review of International Affairs*, 26:1, 71–92.
Higgott, Richard and Richard Stubbs (1995) 'Competing Conceptions of Economic Regionalism: APEC versus EAEC in the Asia Pacific', *Review of International Political Economy*, 2:3, 516–35.
Higgott, Richard and Matthew Watson (2007) 'All at Sea in a Barbed Wire Canoe: Professor Cohen's Transatlantic Voyage in IPE', *Review of International Political Economy*, 15:1, 1–17.
Hirst, Paul and Grahame Thompson (1996) *Globalisation in Question*, Cambridge: Polity Press.
Hobden, Stephen and Richard Wyn Jones (2008) 'Marxist Theories of International Relations', in John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens (eds.), *Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 4th edn., Oxford: Oxford University Press, 142–59.
Hobson, J. A. (1902) *Imperialism: A Study*, New York: James Pott & Co.
(1915) *Towards International Government*, London: G. Allen & Unwin.
Hobson, John M. (2004) *The Eastern Origins of Western Civilization*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2010) 'Back to the Future of Nineteenth Century Western International Thought?', in George Lawson, Chris Armbruster and Michael Cox (eds.), *The Global 1989*, Cambridge: Cambridge University Press, 23–50.
(2012) *The Eurocentric Origins of International Relations: Western International Theory, 1760–2010*, Cambridge: Cambridge University Press.
Hodges, Michael (1978) 'Integration Theory', in Trevor Taylor (ed.), *Approaches and Theory in International Relations*, London: Longman, 237–56.
Hoffmann, Stanley (1977) 'An American Social Science: International Relations', *Daedalus*, 106:3, 41–60.
(1991) 'Watch Out for a New World Disorder', *International Herald Tribune*, 26 February.
Hollis, Martin and Steve Smith (1990) *Explaining and Understanding International*

Relations, Oxford: Clarendon Press.
Holsti, Kalevi J. (1985) *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in International Relations Theory*, Boston: Allen and Unwin.
(2001) 'Along the Road to International Theory in the Next Millennium: Four Travelogues', in Robert A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis (eds.), *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, New York: State University of New York Press, 73–99.
(2004) *Taming the Sovereigns: Institutional Change in International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.
Holsti, Ole R. (2014) 'Present at the Creation', Address at the annual meeting of ISA/West, Pasadena, CA, September 27, www.isanet.org/Portals/0/Documents/Institutional/Holsti_ISA_West.pdf (Accessed 27 May 2018).
Homer-Dixon, Thomas, Brian Walker, Reinette Biggs, Anne-Sophie Crépin, Carl Folke, Eric F. Lambin, Garry D. Peterson, Johan Rockström, Marten Scheffer, Will Steffen and Max Troell (2015) 'Synchronous Failure: The Emerging Causal Architecture of Global Crisis', *Ecology and Society*, 20:3, 6.
Hopf, Ted (1998) 'The Promise of Constructivism in International Relations Theory', *International Security*, 23:1, 171–200.
Howard, Michael (1981) *War and the Liberal Conscience*, Oxford: Oxford University Press.
Howland, Douglas (2016) *International Law and Japanese Sovereignty*, New York: Palgrave Macmillan.
Hosoya, Yuichi (2009) 'Kokusaiseijishi no keifugaku – sengo Nihon no Ayumi wo chushin ni' [On the Genealogy of International Political History: Postwar Japan's Path and Before), in Nihon Kokusai Seiji Gakkai [Japan Association of International Relations] ed., *Rekishi no nakano kokusaiseiji* [Historical Approaches to International Politics], Tokyo: Yuhikaku.
Hula, Erich (1942) *Pan-Americanism: Its Utopian and Realistic Elements*, Washington, DC: American Council on Public Affairs.
Huntington, Samuel P. (1991) 'America's Changing Strategic Interests', *Survival,* 33:1, 3–17.
(1999) 'The Lonely Superpower', *Foreign Affairs*, 78:2, 35–49.
Hurrell, Andrew (2007) *On Global Order: Power, Values and the Constitution of International Society*, Oxford: Oxford University Press.
Hurrell, Andrew and Ngaire Woods (1995) 'Globalization and Inequality', *Millennium*, 24:3, 447–70.
Ikenberry, G. John (2001) *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*, Princeton: Princeton University Press.
(2009) 'Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order', *Perspectives on Politics*, 7:1, 71–86.
(2011) *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order,* Princeton: Princeton University Press.
Ikenberry, G. John and Michael Mastanduno (2003) 'Conclusion: Images of Order in the Asia-Pacific and the Role of the United States', in G. John Ikenberry and Michael Mastanduno (eds.), *International Relations Theory and the Asia-Pacific*, New York: Columbia University Press, 421–39.
Ikenberry, G. John and Anne-Marie Slaughter (2006) *Forging a World of Liberty under Law: US National Security in the 21st Century*, Princeton: Princeton Project Papers, Woodrow Wilson School of Public and International Affairs.
Inoguchi, Takashi (2007) 'Are There Any Theories of International Relations in Japan?', *International Relations of the Asia-Pacific*, 7:3, 369–90.
(2009) 'Japan, Korea, and Taiwan: Are One Hundred Flowers about to

Blossom?', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 86–102.

Inter-Agency Network on Women and Gender Equality (1999) 'Final Communiqué, Women's Empowerment in the Context of Human Security', 7–8 December, ESCAP, Bangkok, Thailand, www.un.org/womenwatch/ianwge/collaboration/finalcomm1999.htm (Accessed 2 June 2018).

International Institute for Strategic Studies (1971) *The Military Balance*, vol. 71, London: International Institute for Strategic Studies.

IOM (International Organization for Migration) (2014) *Afghanistan Migration Profile*, https://publications.iom.int/system/files/pdf/mp_afghanistan_0.pdf (Accessed 7 October 2017).

(2015) *Global Migration Flows*, www.iom.int/world-migration (Accessed 7 October 2017).

(2017) *Global Migration Trends 2015 Factsheet*, http://publications.iom.int/system/files/global_migration_trends_2015_factsheet.pdf (Accessed 7 October 2017).

Ireland, Alleyne (1899) *Tropical Colonization: An Introduction to the Study of the Subject*, New York: Macmillan & Co.

Jackson, Gregory and Richard Deeg (2006) 'How Many Varieties of Capitalism? Comparing the Comparative Institutional Analyses of Capitalist Diversity', Köln, Max Planck Institute for the Study of Societies, Discussion Paper 06/2, 48 pp.

Jackson, Patrick Thaddeus (2010) *The Conduct of Inquiry in International Relations: Philosophy of Science and Its Implications for the Study of World Politics*, Oxford: Routledge.

(2014) 'The "Third Debate" 25 Years Later', Symposium, 20 March, www.isanet.org/Publications/ISQ/Posts/ID/297/The-Third-Debate-25-Years-Later [Unpaginated essay] (Accessed 27 May 2018).

Jackson, Patrick Thaddeus and Daniel H. Nexon (2013) 'International Theory in a Post-Paradigmatic Era: From Substantive Wagers to Scientific Ontologies', *European Journal of International Relations*, 19:3, 543–65.

Jackson, Robert H. (1990) 'Martin Wight, International Theory and the Good Life', *Millennium*, 19:2, 261–72.

(2000) *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States*, Oxford: Oxford University Press.

James, C. L. R. (1933) *The Case for West-Indian Self Government*, London: Hogarth Press.

([1937] 2017) *World Revolution, 1917–1936: The Rise and Fall of the Communist International*, Durham, NC: Duke University Press.

([1938] 1989) *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution*, 2nd edn., New York: Vintage Books.

Jansen, Jan C. and Jürgen Osterhammel (2017) *Decolonization: A Short History*, Princeton: Princeton University Press.

Jansen, Marius B. (2000) *The Making of Modern Japan*, Cambridge, MA: Belknap Press.

Jervis, Robert (1994) 'Hans Morgenthau, Realism, and Scientific Study of International Politics', *Social Research*, 61:4, 853–76.

(1999) 'Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate', *International Security*, 24:1, 42–63.

Joas, Hans (2003) *War and Modernity*, translated by Rodney Livingstone, Cambridge: Polity Press.

Job, Brian L. (ed.) (1991) *The (In)security Dilemma: National Security of Third*

World States, Boulder, CO: Lynne Rienner.
Johnston, Alastair Iain (1998) *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History*, Princeton: Princeton University Press.
(2012) 'What (If Anything) Does East Asia Tell Us about International Relations Theory?', *Annual Review of Political Science*, 15, 53–78.
Joll, James (1982) 'The Ideal and the Real: Changing Concepts of the International System, 1815–1982', *International Affairs*, 58:2, 210–24.
Jomini, Antoine-Henri ([1838] 1854) *The Art of War*, translated by Major O. F. Winship and Lieut. E. E. McLean, New York: G. P. Putnam.
Kacowicz, Arie M. (2005) *The Impact of Norms in International Society: The Latin American Experience, 1881–2001*, Notre Dame, IN: Notre Dame University Press.
(2009) 'Israel: The Development of a Discipline in a Unique Setting', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 191–207.
Kahler, Miles (1993) 'International Relations: An American Social Science or an International One', in Linda B. Miller and Michael Joseph Smith (eds.), *Ideas and Ideals: Essays on Politics in Honor of Stanley Hoffmann*, Boulder, CO: Westview Press, 395–414.
(1997) 'Inventing International Relations: International Relations after 1945', in Michael W. Doyle and G. John Ikenberry (eds.), *New Thinking in International Relations Theory*, Boulder, CO: Westview Press, 20–53.
Kang, David C. (2003) 'Getting Asia Wrong: The Need for New Analytical Frameworks', *International Security*, 27:4, 57–85.
(2005) 'Hierarchy in Asian International Relations: 1300–1900', *Asian Security*, 11:1, 53–79.
Kang, Yuwei ([1935] 1958) *Da Tong Shu/Ta T'ung Shu* (The Great Harmony), translated by Laurence G. Thompson, London: George Allen & Unwin.
Kaplan, Morton A. (1966) 'The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations', *World Politics*, 19:1, 1–20.
Kapoor, Ilan (2002) 'Capitalism, Culture, Agency: Dependency versus Postcolonial Theory', *Third World Quarterly*, 23:4, 647–64.
Kapstein, Ethan B. and Michael Mastanduno (eds.) (1999) *Unipolar Politics*, New York: Columbia University Press.
Karim, Azhari (2007) 'ASEAN: Association to Community: Constructed in the Image of Malaysia's Global Diplomacy', in Abdul Razak Baginda (ed.), *Malaysia's Foreign Policy: Continuity and Change*, Singapore: Marshall Cavendish, 109–32.
Karl, Rebecca (1998) 'Creating Asia: China in the World at the Beginning of Twentieth Century', *The American Historical Review*, 103:4, 1096–118.
Katzenstein, Peter J. (2010) 'A World of Plural and Pluralist Civilizations: Multiple Actors, Traditions and Practices', in Peter J. Katzenstein (ed.), *Civilizations in World Politics*, London: Routledge, 1–40.
(2012) 'Many Wests and Polymorphic Globalism', in Peter J. Katzenstein (ed.), *Anglo-America and Its Discontents: Civilizational Identities beyond West and East*, London and New York: Routledge, 207–47.
Katzenstein, Peter J., Robert O. Keohane and Stephen D. Krasner (eds.) (1999) *Exploration and Contestation in the Study of World Politics*, Cambridge, MA: MIT Press.
Kaushik, Ashok (ed.) (2007) *Srimad Bhagavad Gita*, English translation by Janak Datta, 7th edn., New Delhi: Star Publications.
Kawata, Tadashi and Saburo Ninomiya (1964) 'The Development of the Study

of International Relations in Japan', *The Developing Economies*, 2:2, 190–204.
Kayaoğlu, Turan (2010a) *Legal Imperialism: Sovereignty and Extraterritoriality in Japan, Ottoman Empire and China*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2010b) 'Westphalian Eurocentrism in International Relations Theory', *International Studies Review*, 12:2, 193–217.
Keck, Margaret and Kathryn Sikkink (1998) *Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*, Ithaca, NY: Cornell University Press.
Kedourie, Eli (2018) 'Jamāl al-Dīn al-Afghānī', *Encyclopaedia Britannica*, 2 March, www.britannica.com/biography/Jamal-al-Din-al-Afghani (Accessed 27 May 2018).
Keeley, James F. (1990) 'Toward a Foucauldian Analysis of Regimes', *International Organization*, 44:1, 83–105.
Keene, Edward (2002) *Beyond the Anarchical Society*, Cambridge: Cambridge University Press.
Keenleyside, T. A. (1982) 'Nationalist Indian Attitudes towards Asia: A Troublesome Legacy for Post-Independence Indian Foreign Policy', *Pacific Affairs*, 55:2, 210–30.
Keith, A. Berriedale (1924) *The Constitution, Administration and Laws of the Empire*, London: W. Collins Sons & Co.
Kennedy, Dane (1996) 'Imperial History and Post-Colonial Theory', *Journal of Imperial and Commonwealth History*, 24:3, 345–63.
Keohane, Robert O. (1984) *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton: Princeton University Press.
(1989) *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory*, Boulder, CO: Westview Press.
Keohane, Robert O. and Lisa L. Martin (1995) 'The Promise of Institutionalist Theory', *International Security*, 19:1, 39–51.
Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye (1977) *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, Boston: Little, Brown.
(2000) 'Globalization: What's New? What's Not? (And So What)', *Foreign Policy*, 118, 104–19.
Kerr, P. H. (1916) 'Political Relations between Advanced and Backward Peoples', in A. J. Grant, Arthur Greenwood, J. D. I. Hughes, P. H. Kerr and F. F. Urquhart, *An Introduction to the Study of International Relations*, London: Macmillan, 141–82.
Kindleberger, Charles P. (1973) *The World in Depression, 1929–39*, London: Allen Lane.
King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba (1994) *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*, Princeton: Princeton University Press.
Kissinger, Henry (2011) *On China*, London: Allen Lane.
Knutsen, Torbjørn (2016) *A History of International Relations Theory*, 3rd edn., Manchester: Manchester University Press.
Kohli, Atul (2004) *State-Directed Development: Political Power and Industrialization in the Global Periphery*, Cambridge: Cambridge University Press.
Kokubun, Ryosei, Yoshihide Soeya, Akio Takahara and Shin Kawashima (2017) *Japan–China Relations in the Modern Era*, London: Routledge.
Koskenniemi, Martti (2001) *The Gentle Civilizer of Nations: The Rise and Fall of International Law, 1870–1960*, Cambridge: Cambridge University Press.
Köstem, Seçkin (2015) 'International Relations Theories and Turkish International Relations: Observations Based on a Book', *All Azimuth*, 4:1, 59–66.
Koyama, Hitomi and Barry Buzan (2018) 'Rethinking Japan in Mainstream

International Relations', *International Relations of the Asia-Pacific*, lcy013, doi: 10.1093/irap/lcy013, 25 May, 1–28 (Accessed 27 June 2018).

Kramer, Martin (1993) 'Arab Nationalism: Mistaken Identity', *Daedalus*, 122:3, 171–206.

Krasner, Stephen (1976) 'State Power and the Structure of International Trade', *World Politics*, 28:3, 317–43.

Krippendorff, Ekkehart (1989) 'The Dominance of American Approaches in International Relations', in Hugh C. Dyer and Leon Mangasarian (eds.), *The Study of International Relations: The State of the Art*, Basingstoke: Palgrave, 28–39.

Krishna, Sankaran (1993) 'The Importance of Being Ironic: A Postcolonial View on Critical International Relations Theory', *Alternatives*, 18:3, 385–417.

Kristensen, Peter Marcus (2015) 'Revisiting the "American Social Science" – Mapping the Geography of International Relations', *International Studies Perspectives*, 16:3, 246–69.

(2018) 'International Relations at the End: A Sociological Autopsy', *International Studies Quarterly,* sqy002, doi: 10.1093/isq/sqy002, 3 May, 1–10 (Accessed 27 June 2018).

Kuga, Katsunan ([1893] 1968) *Gensei oyobi Kokusa Ron (On the International), in* Kuga Katsunan Zenshu (Collected Complete Works of Kuga Katsunan), Tokyo: Misuzu Shobo, 123–81.

Kupchan, Charles A. (2012) *No One's World: The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn*, New York: Oxford University Press.

Kuru, Deniz (2016) 'Historicising Eurocentrism and Anti-Eurocentrism in IR: A Revisionist Account of Disciplinary Self-Reflexivity', *Review of International Studies*, 42:2, 351–76.

(2017) 'Who F(o)unded IR: American Philanthropists and the Discipline of International Relations in Europe', *International Relations*, 31:1, 42–67.

Kuryla, Peter (2016) 'Pan-Africanism', Encyclopaedia Britannica, www.britannica.com/topic/Pan-Africanism (Accessed 30 March 2018).

Ladwig III, Walter C. (2009) 'Delhi's Pacific Ambition: Naval Power, "Look East", and India's Emerging Influence in the Asia-Pacific', *Asian Security*, 55:2, 87–113.

Lake, David A. (2008) 'International Political Economy: A Maturing Interdiscipline', in Donald A. Wittman and Barry R. Weingast (eds.), *The Oxford Handbook of Political Economy*, Oxford: Oxford University Press, 757–77.

(2011) 'Why "Isms" are Evil: Theory, Epistemology, and Academic Sects as Impediments to Understanding and Progress', *International Studies Quarterly*, 55:2, 465–80.

Lapid, Yosef (1989) 'The Third Debate: On the Prospects of International Theory in a Post-positivist Era', *International Studies Quarterly*, 33:3, 235–54.

Lawrence, T. J. (1919) *The Society of Nations: Its Past, Present, and Possible Future*, New York: Oxford University Press.

Lawson, George (2012) 'The Eternal Divide? History and International Relations', *European Journal of International Relations*, 18:2, 203–26.

Lawson, George and John M. Hobson (2008) 'What Is History in International Relations?', *Millennium*, 37:2, 415–35.

Layne, Christopher (1993) 'The Unipolar Illusion: Why Other Great Powers Will Rise', *International Security*, 17:4, 5–51.

(2006) 'The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States' Unipolar Moment', *International Security*, 31:2, 7–41.

League of Arab States (1955) *The Report of the Arab League on the Bandung Conference*, Cairo: League of the Arab States.

Lebedeva, Marina M. (2004) 'International Relations Studies in the USSR/Russia: Is There a Russian National School of IR Studies?', *Global Society*, 18:3, 263–78.

Lenin, Vladimir Ilyich ([1916] 1975) *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism*, Peking: Foreign Languages Press.

Leonard, Thomas (2000) 'The New Pan Americanism in US–Central American Relations, 1933–1954', in David Sheinin (ed.), *Beyond the Ideal: Pan Americanism in International Affairs*, Westport, CT: Praeger, 95–114.

Levy, Jack S. (1989) 'The Causes of Wars: A Review of Theories and Evidence', in Philip E. Tetlock, Jo L. Husbands, Robert Jervis, Paul C. Stern and Charles Tilly (eds.), *Behavior, Society and Nuclear War*, vol. 1, New York: Oxford University Press, 209–333.

Liddell Hart, Basil (1946) *The Revolution in Warfare*, London: Faber & Faber.

Lindberg, Leon N. and Stuart A. Scheingold (1971) *Regional Integration: Theory and Research*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Ling, L. H. M. (2002) *Postcolonial International Relations: Conquest and Desire between Asia and the West*, London: Palgrave.

(2010) 'Journeys beyond the West: World Orders and a 7th-Century, Buddhist Monk', *Review of International Studies*, 36:S1, 225–48.

Linklater, Andrew (1996) 'The Achievements of Critical Theory', in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 279–98.

(2001) 'Marxism', in Scott Burchill, Richard Devetak, Andrew Linklater, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True, *Theories of International Relations*, 2nd edn., Basingstoke: Palgrave, 129–54.

Little, Richard (2008) 'The Expansion of the International Society in Heeren's Account of the European States-System', SPAIS Working Paper no. 07–08, University of Bristol, 20 pp.

Little, Richard and Mike Smith (1980) *Perspectives on World Politics*, London: Routledge.

Lobell, Steven E., Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro (eds.) (2009) *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, New York: Cambridge University Press.

Lockey, Joseph Byrne (1920) *Pan-Americanism: Its Beginnings*, New York: Macmillan.

Long, David (1995) 'Conclusion: Inter-War Idealism, Liberal Internationalism, and Contemporary International Theory', in David Long and Peter Wilson (eds.), *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed*, Oxford: Clarendon, 302–28.

(2006) 'Who Killed the International Studies Conference?', *Review of International Studies*, 32:4, 603–22.

Long, David and Brian C. Schmidt (2005) 'Introduction', in David Long and Brian C. Schmidt (eds.), *Imperialism and Internationalism in the Discipline of International Relations*, Albany: SUNY Press, 1–21.

Long, David and Peter Wilson (eds.) (1995) *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed*, Oxford: Clarendon Press.

Lorimer, James (1877) 'Le problème final du droit international', *Revue de droit international et de législation comparée*, 9:2, 161–205.

(1884) *The Institutes of the Law of Nations: A Treatise on the Jural Relations of Separate Political Communities*, Edinburgh and London: William Blackwood

and Sons.
Lu, Peng (2014) 'Pre-1949 Chinese IR: An Occluded History', *Australian Journal of International Affairs*, 68:2, 133–55.
Luttwak, Edward N. (2012) *The Rise of China vs. the Logic of Strategy,* Cambridge, MA: Belknap Press.
Lynch, Timothy J. (2013) 'George W. Bush', in Michael Cox, Timothy J. Lynch and Nicolas Bouchet (eds.), *US Foreign Policy and Democracy Promotion: From Theodore Roosevelt to Barack Obama*, Abingdon: Routledge, 178–95.
MacCalman, Molly (2016) 'A. Q. Khan Nuclear Smuggling Network', *Journal of Strategic Security*, 9:1, 104–18.
Mace, Gordon (1986) 'Regional Integration', *World Encyclopedia of Peace*, Oxford: Pergamon Press, 323–5.
MacFarlane, S. Neil (1993) 'Russia, the West and European Security', *Survival*, 35:3, 3–25.
McGann, James G. (2018) '2017 Global Go To Think Tank Index Report', TTCSP Global Go To Think Tank Index Reports, 13.
Mackinder, Halford ([1904] 1996) 'The Geographical Pivot of History', in Halford Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*, Washington, DC: National Defence University, 175–94.
(1919) *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction*, London: Constable and Co.
McKinlay, Robert and Richard Little (1986) *Global Problems and World Order*, London: Frances Pinter.
Mackintosh-Smith, Tim (2002) *The Travels of Ibn Battutah*, London: Picador.
McNally, Christopher (2013) 'How Emerging Forms of Capitalism Are Changing the Global Economic Order', *East-West Center: Asia-Pacific Issues,* no. 107.
Maddison, Angus (2001) *The World Economy: A Millennial Perspective*, Paris: Development Centre of the Organisation for Economic Co-operation and Development.
Mahan, Alfred Thayer (1890) *The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783*, Boston: Little, Brown.
Makarychev, Andrey and Viatcheslav Morozov (2013) 'Is "Non-Western Theory" Possible? The Idea of Multipolarity and the Trap of Epistemological Relativism in Russian IR', *International Studies Review,* 15:3, 328–50.
Makdisi, Karim (2009) 'Reflections on the State of IR in the Arab Region', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World,* Abingdon: Routledge, 180–90.
Malaquias, Assis (2001) 'Reformulating International Relations Theory: African Insights and Challenges', in Kevin Dunn and Timothy Shaw (eds.), *Africa's Challenge to International Relations Theory,* New York: Palgrave, 11–28.
Maliniak, Daniel, Amy Oakes, Susan Peterson and Michael J. Tierney (2011) 'International Relations in the US Academy', *International Studies Quarterly*, 55:2, 437–64.
Maliniak, Daniel, Susan Peterson, Ryan Powers and Michael J. Tierney (2018) 'Is International Relations a Global Discipline? Hegemony, Insularity and Diversity in the Field', *Security Studies*, doi: 10.1080/09636412.2017.1416824 (Accessed 27 June 2018).
Mallavarapu, Siddharth (2009) 'Development of International Relations Theory in India: Traditions, Contemporary Perspectives and Trajectories', *International Studies*, 46:1–2, 165–83.
(2018) 'The Sociology of International Relations in India: Competing

Conceptions of Political Order', in Gunther Hellman (ed.), *Theorizing Global Order: The International, Culture and Governance,* Frankfurt: Campus Verlag GmbH, 142–71.

Mani, V. S. (2004) 'An Indian Perspective on the Evolution of International Law', in B. S. Chimni, Miyoshi Masahiro and Surya P. Subedi (eds.), *Asian Yearbook of International Law, 2000*, vol. 9, Leiden: Brill, 31–78.

Mann, Michael (2001) 'Democracy and Ethnic War', in Tarak Barkawi and Mark Laffey (eds.), *Democracy, Liberalism, and War: Rethinking the Democratic Peace Debate*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 67–85.

Maoz, Zeev and Bruce Russett (1993) 'Normative and Structural Causes of the Democratic Peace, 1946–1986', *American Political Science Review*, 87:3, 624–38.

Marder, Arthur J. (1961) *From the Dreadnought to Scapa Flow: The Royal Navy in the Fisher Era, 1904–1919,* vol. 1, *The Road to War 1904–1914,* Oxford: Oxford University Press.

Marshall, Peter J. (2001) *The Cambridge Illustrated History of the British Empire*, Cambridge: Cambridge University Press.

Marx, Karl ([1852] 1963) *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*, New York: International Publishers.

Marx, Karl and Friedrich Engels ([1848] 2010) *Manifesto of the Communist Party,* www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Manifesto.pdf (Accessed 24 May 2017).

Maull, Hanns W. (1990) 'Germany and Japan: The New Civilian Powers', *Foreign Affairs*, 69:5, 91–106.

Mayall, James (1990) *Nationalism and International Society*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mazrui, Ali (1967) *Towards a Pax Africana: A Study of Ideology and Ambition,* Chicago: University of Chicago Press.

(1986) *The Africans: A Triple Heritage,* Boston: Little, Brown.

Mearsheimer, John J. (1990) 'Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War', *International Security*, 15:1, 5–55.

(1994/5) 'The False Promise of International Institutions', *International Security*, 19:3, 5–49.

(2001) *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W. W. Norton & Co.

(2016) 'Benign Hegemony', *International Studies Review*, 18:1, 147–9.

Meinecke, Friedrich (1908) *Weltbürgertum und Nationalstaat: Studien zur Genesis des deutschen Nationalstaates* (Cosmopolitanism and the Nationstate: Studies in the Beginning of the German Nationstates), Munich: R. Oldenbourg.

Merke, Federico (2011) 'The Primary Institutions of Latin American Regional Interstate Society', Paper for IDEAS Latin America Programme, LSE, 27 January, 38 pp.

Micklethwait, John and Adrian Wooldridge (2014) *The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State*, New York: Penguin Press.

Mill, John Stuart (1848) *Principles of Political Economy*, London: John W. Parker.

(1874) *Dissertations and Discussions: Political, Philosophical, and Historical*, New York: Henry Holt & Co.

Miller, Lynn H. (1973) 'The Prospects for Order through Regional Security', in Richard A. Falk and Saul H. Mendlovitz (eds.), *Regional Politics and World Order*, San Francisco: W. H. Freeman, 50–77.

Mills, David (2013) *Our Uncertain Future: When Digital Evolution, Global Warming and Automation Converge*, San Diego: Pacific Beach Publishing.

Milner, Anthony (2016) 'Searching for Non-Western Perspectives on "International Relations": Malay/Malaysia', Unpublished paper.
Mishra, Atul (2014) 'Indigenism in Contemporary IR Discourses in India: A Critique', *Studies in Indian Politics*, 2:2, 119–35.
Mishra, Pankaj (2012) *From the Ruins of Empire: The Revolt against the West and the Remaking of Asia,* London: Farrar, Straus and Giroux.
Mogwe, Alex (1994) 'Human Rights in Botswana: Feminism, Oppression, and "Integration"', *Alternatives,* 19:2, 189–93.
Mohanty, Chandra T. (1984) 'Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourses', *Boundary*, 2, 333–58.
Molyneux, Maxine and Fred Halliday (1984) 'Marxism, the Third World and the Middle East', *MERIP Reports*, no. 120, January, 18–21.
Morgan, Kenneth O. (2012) 'Alfred Zimmern's Brave New World', 12 March, www.cymmrodorion.org/alfred-zimmerns-brave-new-world/ (Accessed 27 May 2018).
Morgenthau, Hans J. (1948) *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, New York: A. A. Knopf.
(1967) *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 4th edn., New York: Knopf.
Morley, Felix (1932) *The Society of Nations: Its Organization and Constitutional Development*, Washington, DC: The Brookings Institution.
Mulgan, Geoff (2013) *The Locust and the Bee*, Princeton: Princeton University Press.
Murphy, R. Taggart (2014) *Japan and the Shackles of the Past*, Oxford: Oxford University Press.
Nandy, Ashis ([1983] 2009) *The Intimate Enemy: Loss and Recovery of Self under Colonialism*, New Delhi: Oxford University Press.
(1995) 'History's Forgotten Doubles', *History and Theory*, 34:2, 44–66.
Naoroji, Dadabhai (1901) *Poverty and Un-British Rule in India*, London: Swan Sonnenschein.
Narlikar, Amrita and Aruna Narlikar (2014) *Bargaining with a Rising India: Lessons from the Mahabharata*, Oxford: Oxford University Press.
Nath, Sathya and Sohini Dutta (2014) 'Critiques of Benedict Anderson's Imagined Communities', Cultural Studies (blog), http://culturalstudiesblog.blogspot.nl/2014/08/critiques-of-benedict-andersons.html (Accessed 17 May 2018).
Navari, Cornelia (2009) *Theorising International Society: English School Methods*, Basingstoke: Palgrave.
Nehru, Jawaharlal ([1946] 2003) *The Discovery of India*, 23rd impression, New Delhi: Oxford University Press.
Neuman, Stephanie (ed.) (1998) *International Relations Theory and the Third World,* New York: St Martin's Press.
Nossal, Kim Richard (2001) 'Tales that Textbooks Tell: Ethnocentricity and Diversity in American Introductions to International Relations', in Robert A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis (eds.), *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, New York: State University of New York Press, 167–86.
Nye, Joseph S. (1968) 'Central American Regional Integration', in Joseph S. Nye (ed.), *International Regionalism: Readings*, Boston: Little, Brown, 377–429.
(1988) 'Neorealism and Neoliberalism', *World Politics*, 40:2, 235–51.
Oatley, Thomas (2011) 'The Reductionist Gamble: Open Economy Politics in

the Global Economy', *International Organization*, 65:2, 311–41.
(2012) *International Political Economy,* 5th edn., Boston: Longman.
OECD (2011) *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*, www.oecd.org/els/soc/49499779.pdf (Accessed 4 October 2017).
Ofuho, Cirino Hiteng (2009) 'Africa: Teaching IR Where It's Not Supposed to Be', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 71–85.
Okakura, Kakuzō (1903) *The Ideals of the East with Special Reference to the Art of Japan*, London: J. Murray.
(1904) *The Awakening of Japan*, New York: Century Co.
([1906] 1912) *The Book of Tea*, New York: Duffield & Company.
Olson, William C. (1972) 'The Growth of a Discipline', in Brian Porter (ed.), *The Aberystwyth Papers: International Politics 1919–1969*, London: Oxford University Press, 3–29.
Olson, William and A. J. R. Groom (1991) *International Relations Then and Now: Origins and Trends in Interpretation*, London: Routledge.
Olson, William and Nicholas Onuf (1985) 'The Growth of the Discipline Reviewed', in Steve Smith (ed.), *International Relations: British and American Perspectives*, Oxford: Blackwell, 1–28.
Ong, Aihwa (2001) 'Colonialism and Modernity: Feminist Re-presentations of Women in Non-Western Societies', in K. K. Bhavnani (ed.), *Feminism and Race,* New York: Oxford University Press, 108–20.
Osterhammel, Jürgen (2014) *The Transformation of the World: A Global History of the Nineteenth Century*, translated by Patrick Camiller, Princeton: Princeton University Press.
Ó Tuathail, Gearóid (1996) *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space*, Minneapolis: University of Minnesota Press.
(1998) 'Introduction' and 'Imperialist Geopolitics', in Gearóid Ó Tuathail, Simon Dalby and Paul Routledge (eds.), *The Geopolitics Reader*, London: Routledge, 1–43.
Ó Tuathail, Gearóid, Simon Dalby and Paul Routledge (eds.) (1998) *The Geopolitics Reader*, London: Routledge.
Paine, S. C. M. (2012) *The Wars for Asia, 1911–1949*, New York: Cambridge University Press.
(2017) *The Japanese Empire: Grand Strategy from the Meiji Restoration to the Pacific War,* New York: Cambridge University Press.
Palmer, Norman D. (1980) 'The Study of International Relations in the United States: Perspectives of Half a Century', *International Studies Quarterly*, 24:3, 343–64.
Pant, Harsh V. (2009) 'The US–India Nuclear Pact: Policy, Process, and Great Power Politics', *Asian Security*, 5:3, 273–95.
Parashar, Swati (2013) 'Feminist (In)securities and Camp Politics', *International Studies Perspectives*, 13:4, 440–3.
Parry, Benita (1987) 'Problems in Current Theories of Colonial Discourse', *Oxford Literary Review*, 9:1–2, 27–58.
Pasha, Mustapha Kamal (2013) 'The "Bandung Impulse" and International Relations', in Sanjay Seth (ed.), *Postcolonial Theory and International Relations: A Critical Introduction*, New York: Routledge, 144–65.
Paul, T. V. (2010) 'State Capacity and South Asia's Perennial Insecurity Problems', in T. V. Paul (ed.), *South Asia's Weak States: Understanding the Regional Insecurity Predicament*, Stanford: Stanford University Press, 3–27.
Pearton, Maurice (1982) *The Knowledgeable State: Diplomacy, War and Technology*

since 1830, London: Burnett Books.
Pempel, T. J. (2011) 'Japan's Search for the "Sweet Spot": International Cooperation and Regional Security in Northeast Asia', *Orbis*, 55:2, 255–73.
Persaud, Randolph B. (2014) 'Points on Race and Global IR', [Personal email], 20 August.
(2018) 'Security Studies, Postcolonialism, and the Third World', in Randolph B. Persaud and Alina Sajed (eds.), *Race, Gender and Culture in International Relations: Postcolonial Perspectives*, London: Routledge, 155–79.
Persaud, Randolph B. and Alina Sajed (2018a) 'Introduction: Race, Gender and Culture in International Relations', in Randolph B. Persaud and Alina Sajed (eds.), *Race, Gender and Culture in International Relations: Postcolonial Perspectives*, London: Routledge, 1–18.
(2018b) *Race, Gender, and Culture in International Relations: Postcolonial Perspectives*, Abingdon: Routledge.
Persaud, Randolph B. and R. B. J. Walker (2001) 'Race in International Relations', *Alternatives*, 26:4, 373–6.
Pettersson, Therése and Peter Wallensteen (2015) 'Armed Conflicts, 1946–2014', *Journal of Peace Research*, 52:4, 536–50.
Phillips, Andrew (2011) *War, Religion and Empire*, Cambridge: Cambridge University Press.
Phillips, Andrew and J. C. Sharman (2015) *International Order in Diversity: War, Trade and Rule in the Indian Ocean*, Cambridge: Cambridge University Press.
Pieke, Frank N. (2016) *Knowing China: A Twenty-First Century Guide*, Cambridge: Cambridge University Press.
Pines, Yuri (2012) *The Everlasting Empire: The Political Culture of Ancient China and Its Imperial Legacy*, Princeton: Princeton University Press.
Poku, Nana K. (2013) 'HIV/AIDS, State Fragility, and United Nations Security Council Resolution 1308: A View from Africa', *International Peacekeeping*, 20:4, 521–35.
Porter, Tony (2001) 'Can There Be National Perspectives on Inter(national) Relations?', in Robert A. Crawford and Darryl S. L. Jarvis (eds.), *International Relations – Still an American Social Science? Toward Diversity in International Thought*, New York: State University of New York Press, 131–47.
Potter, Pitman B. (1922) *An Introduction to the Study of International Organization*, New York: Century.
Prabhu, Jaideep (2017) 'The Roots of Indian Foreign Policy', 4 March, https://jaideepprabhu.org/2017/03/04/the-roots-of-indian-foreign-policy/ (Accessed 27 May 2018).
Prasad, Bimla (1962) *The Origins of Indian Foreign Policy: The Indian National Congress and World Affairs, 1885–1947*, Calcutta: Bookland.
Preston, Paul (2000) 'The Great Civil War: European Politics, 1914–1945', in T. C. W. Blanning (ed.), *The Oxford History of Modern Europe*, Oxford: Oxford University Press, 153–85.
PricewaterhouseCoopers (2015) 'The World in 2050: Will the Shift in Global Economic Power Continue?', www.pwc.com/gx/en/issues/the-economy/assets/world-in-2050-february-2015.pdf (Accessed 27 May 2018).
Puchala, Donald J. (1984) 'The Integration Theorists and the Study of International Relations', in Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf (eds.), *The Global Agenda: Issues and Perspectives*, New York: Random House, 185–201.
(1995) 'Third World Thinking and Contemporary Relations', in Stephanie Neuman (ed.), *International Relations Theory and the Third World*, New York:

St Martin's Press, 131–57.
Puntambekar, S. V. (1939) 'The Role of Myths in the Development of Political Thought', *Indian Journal of Political Science*, 1:2, 121–32.
Qin, Yaqing (2009) 'Relational and Processual Construction: Bringing Chinese Ideas into International Relations Theory', *Social Sciences in China*, 30:4, 5–20.
(2010) 'Why Is There No Chinese International Relations Theory?', in Amitav Acharya and Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia*, London: Routledge, 26–50.
(2011a) 'Development of International Relations Theory in China: Progress through Debate', *International Relations of the Asia-Pacific*, 11:2, 231–57.
(2011b) 'Rule, Rules and Relations: Towards a Synthetic Approach to Governance', *The Chinese Journal of International Politics*, 4:2, 117–45.
(2016) 'A Relational Theory of World Politics', *International Studies Review*, 18:1, 33–47.
(2018) *A Relational Theory of World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.
Rahe, Paul (2013) 'Progressive Racism', *National Review*, April 11, www.nationalreview.com/article/345274/progressive-racism-paul-rahe (Accessed 21 November 2017).
Rajab, Ahmed (2014) 'Ali Mazrui Obituary', *The Guardian*, 20 October, www.theguardian.com/profile/ahmed-rajab (Accessed 27 May 2018).
Ratzel, Friedrich (1901) *Der Lebensraum: Eine biogeographische Studie*, Tübigen: Verlag der H. Laupp'schen Buchhandlung.
Ravenhill, John (2001) *APEC and the Construction of Pacific Rim Regionalism*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2007) 'In Search of the Missing Middle', *Review of International Political Economy*, 15:1, 18–29.
Ravlo, Hilde, Nils Petter Gleditsch and Han Dorussen (2003) 'Colonial War and the Democratic Peace', *Journal of Conflict Resolution*, 47:4, 520–48.
Ray, James Lee (1995) *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition*, Columbia, SC: University of South Carolina Press.
Rees, Martin (2003) *Our Final Century*, London: William Heinemann.
Rehman, Iskander (2009) 'Keeping the Dragon at Bay: India's Counter-Containment of China in Asia', *Asian Security*, 5:2, 114–43.
Rehn, Elisabeth and Ellen Johnson Sirleaf (2002) *Progress of the World's Women 2002*, vol. 1. *Women, War and Peace: The Independent Experts' Assessment on the Impact of Armed Conflict on Women and Women's Role in Peace-Building,* Technical Report. United Nations Development Fund for Women – UNIFEM: New York.
Reinsch, Paul (1900) *World Politics at the End of the Nineteenth Century As Influenced by the Oriental Situation*, New York: Macmillan.
(1902) *Colonial Government: An Introduction to the Study of Colonial Institutions*, New York: Macmillan.
(1911) *Public International Unions – Their Work and Organization: A Study in International Administrative Law*, Boston: Ginn & Co.
Reus-Smit, Christian (1999) *The Moral Purpose of the State*, Princeton: Princeton University Press.
(2001) 'Human Rights and the Social Construction of Sovereignty', *Review of International Studies*, 27:4, 519–38.
(2005) 'Constructivism', in Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnelly, Matthew Paterson, Christian Reus-Smit and Jacqui True, *Theories of International Relations*, 3rd edn., Basingstoke: Palgrave.

(2013) 'Beyond Metatheory?', *European Journal of International Relations*, 19:3, 589–608.

Ricardo, David (1817) *On the Principles of Political Economy and Taxation*, London: John Murray.

Rich, Paul (1995) 'Alfred Zimmern's Cautious Idealism: The League of Nations, International Education, and the Commonwealth', in David Long and Peter Wilson (eds.), *Thinkers of the Twenty Years' Crisis: Inter-War Idealism Reassessed*, Oxford: Clarendon, 79–99.

Richardson, Neil R. (1989) 'The Study of International Relations in the United States', in Hugh C. Dyer and Leon Mangasarian (eds.), *The Study of International Relations: The State of the Art*, London: Macmillan, 281–95.

Riemens, Michael (2011) 'International Academic Cooperation on International Relations in the Interwar Period: The International Studies Conference', *Review of International Studies*, 37:2, 911–28.

Ripsman, Norrin M. and T. V. Paul (2010) *Globalization and the National Security State*, New York: Oxford University Press.

Rosecrance, Richard N. (1969) 'Bipolarity, Multipolarity, and the Future', in James N. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory*, New York: Free Press, 325–35.

Rosenberg, Justin (2013) 'Kenneth Waltz and Leon Trotsky: Anarchy in the Mirror of Uneven and Combined Development', *International Politics*, 50:2, 183–230.

(2016) 'International Relations in the Prison of Political Science', *International Relations*, 30:2, 127–53.

Royama, Masamichi (1928) *Kokusai Seiji to Kojusai Gyösei (International Politics and International Administration)*, Tokyo: Ganshödö Shoten.

(1938) *Sekai no Hankyoku yo Nippon no Sekai Seisaku (The Changing World and Japan's World Policy)*, Tokyo: Ganshödö Shoten.

Ruggie, John G. (1982) 'International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', *International Organization*, 36:2, 379–415.

(1993) *Multilateralism Matters: The Theory and Praxis of an Institutional Form*, New York: Columbia University Press.

Rumelili, Bahar (2004) 'Constructing Identity and Relating to Difference: Understanding the EU's Mode of Differentiation', *Review of International Studies*, 30:1, 27–47.

Rummel, Rudolph J. (1991) *China's Bloody Century: Genocide and Mass Murder since 1900*, New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Sagan, Scott and Kenneth Waltz (1995) *The Spread of Nuclear Weapons: A Debate*, New York: Norton.

Sahnoun, Mohamed (2009) 'Africa: Uphold Continent's Contribution to Human Rights, Urges Top Diplomat', allAfrica.com, 21 July, http://allafrica.com/stories/200907210549.html?viewall=1 (Accessed 16 July 2013).

Said, Edward W. (1978) *Orientalism*, New York: Pantheon.

(1994) *Culture and Imperialism*, New York: Vintage Books.

Sakai, Tetsuya (2008) 'The Political Discourse of International Order in Modern Japan: 1868–1945', *Japanese Journal of Political Science*, 9:2, 233–49.

Sandole, Dennis J. D. (1985) 'Textbooks', in Margot Light and A. J. R. Groom (eds.), *International Relations: A Handbook of Current Theory*, London: Pinter, 214–21.

Santos, Matheus F. A. et al., (2015) 'Ebola: An International Public Health Emergency', *International Archives of Medicine*, 8:34, http://imed.pub/ojs/

index.php/iam/article/view/1085 (Accessed 27 June 2018).
Sariolghalam, Mahmood (2009) 'Iran: Accomplishments and Limitations in IR', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 158–71.
Sarkar, Benoy Kumar (1916) *The Beginning of Hindu Culture As World-Power (AD 300–600)*, Shanghai: Commercial Press.
(1919) 'Hindu Theory of International Relations', *American Political Science Review*, 13:3, 400–14.
(1921) 'The Hindu Theory of the State', *Political Science Quarterly*, 36:1, 79–90.
Sassen, Saskia (1996) *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*, New York: Columbia University Press.
Sayigh, Yezid (1990) 'Confronting the 1990s: Security in Developing Countries', *The Adelphi Papers*, 30: 251, 3–76.
Schell, Orville and John Delury (2013) *Wealth and Power: China's Long March to the Twenty-First Century*, London: Little, Brown.
Schmidt, Brian C. (1998a) *The Political Discourse of Anarchy: A Disciplinary History of International Relations*, Albany: State University of New York Press.
(1998b) 'Lessons from the Past: Reassessing the Interwar Disciplinary History of International Relations', *International Studies Quarterly*, 42:3, 433–59.
(2002) 'On the History and Historiography of International Relations', in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A. Simmons (eds.), *Handbook of International Relations*, London: Sage, 3–22.
(2005) 'Paul S. Reinsch and the Study of Imperialism and Internationalism', in David Long and Brian Schmidt (eds.), *Imperialism and Internationalism in the Discipline of International Relations*, Albany: State University of New York Press, 43–69.
Scholte, Jan Aart (2000) *Globalization: A Critical Introduction*, Basingstoke: Palgrave.
Schuman, Frederick Lewis (1933) *International Politics: An Introduction to the Western State System*, New York: McGraw Hill.
Schwarzenberger, Georg (1951) *Power Politics: A Study of International Society*, London: Stevens and Sons.
Scoville, Priscila (2015) 'Amarna Letters', *Ancient History Encyclopedia*, 6 November, www.ancient.eu/Amarna_Letters/ (Accessed 27 May 2018).
Seeley, John Robert (1883) *The Expansion of England: Two Courses of Lectures*, London: Macmillan.
Sen, Amartya (2000) 'Why Human Security?', Speech at the 'International Symposium on Human Security', Tokyo, 28 July, www.ucipfg.com/Repositorio/MCSH/MCSH-05/BLOQUE-ACADEMICO/Unidad-01/complementarias/3.pdf (Accessed 27 May 2018).
Senghaas, Dieter (1974) 'Towards an Analysis of Threat Policy in International Relations', in Klaus von Beyme (ed.), *German Political Studies*, London: Sage, 59–103.
Sergounin, Alexander (2009) 'Russia: IR at a Crossroads', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 223–41.
Seth, Sanjay (2013) 'Postcolonial Theory and the Critique of International Relations', in Sanjay Seth (ed.), *Postcolonial Theory and International Relations: A Critical Introduction*, New York: Routledge, 15–31.
Seton-Watson, Hugh (1972) 'The Impact of Ideology', in Brian Porter (ed.), *The Aberystwyth Papers: International Politics 1919–1969*, London: Oxford

University Press, 211–37.

Shahi, Deepshikha and Gennaro Ascione (2016) 'Rethinking the Absence of Post-Western International Relations Theory in India: Advaitic Monism as an Alternative Epistemological Resource', *European Journal of International Relations*, 22:2, 313–34.

Shambaugh, David (2013) *China Goes Global: The Partial Power*, Kindle edn., Oxford: Oxford University Press.

Shani, Giorgio (2008) 'Toward a Post-Western IR: The *Umma, Khalsa Panth,* and Critical International Relations Theory', *International Studies Review*, 10:4, 722–34.

Shepard, Ben (2012) 'From the Ruins of Empire by Pankaj Mishra – Review', *The Guardian,* 4 August, www.theguardian.com/books/2012/aug/05/ruins-empire-pankaj-mishra-review (Accessed 27 May 2018).

Shih, Chih-yu (1990) *The Spirit of Chinese Foreign Policy: A Psychocultural View*, New York: St Martin's Press.

Shih, Chih-yu and Yin Jiwu (2013) 'Between Core National Interest and a Harmonious World: Reconciling Self-Role Conceptions in Chinese Foreign Policy', *The Chinese Journal of International Politics*, 6:1, 59–84.

Shilliam, Robbie (ed.) (2010) *International Relations and Non-Western Thoughts: Imperialism, Colonialism and Investigations of Global Modernity*, London: Routledge.

(2013) 'Intervention and Colonial-Modernity: Decolonising the Italy/Ethiopia Conflict through Psalms 68:31', *Review of International Studies*, 39:5, 1131–47.

Shimazu, Naoko (1998) *Japan, Race and Equality: The Racial Equality Proposal of 1919*, London: Routledge.

Shimizu, Kosuke (2015) 'Materializing the "Non-Western": Two Stories of Japanese Philosophers on Culture and Politics in the Inter-War Period', *Cambridge Review of International Affairs*, 28:1, 3–20.

Shimizu, Kosuke, Josuke Ikeda, Tomoya Kamino and Shiro Sato (2008) 'Is There a Japanese IR? Seeking an Academic Bridge through Japan's History of International Relations', *Afrasian Centre for Peace and Development Studies*, Ryukoku University, Japan.

Shirk, Susan (2007) *China: Fragile Superpower*, Kindle edn., Oxford: Oxford University Press.

Sikkink, Kathryn (2014) 'Latin American Countries As Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights', *Global Governance*, 20:3, 389–404.

(2016) 'Human Rights', in Amitav Acharya (ed.), *Why Govern: Rethinking Demand and Progress in Global Governance*, Cambridge: Cambridge University Press, 121–37.

Simpson, Gerry (2004) *Great Powers and Outlaw States: Unequal Sovereigns in the International Legal Order*, Cambridge: Cambridge University Press.

Sims, Richard (2001) *Japanese Political History since the Meiji Restoration, 1868–2000,* New York: Palgrave.

Singer, P. W. and Allan Friedman (2014) *Cybersecurity and Cyberwar*, Oxford: Oxford University Press.

Sjoberg, Laura (2012) 'Gender, Structure, and War: What Waltz Couldn't See', *International Theory*, 4:1, 1–38.

Skidelsky, Robert (2009) *Keynes: The Return of the Master*, London: Allen Lane.

Smith, Adam (1776) *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,* London: W. Strahan and T. Cadell.

Smith, Derek D. (2006) *Deterring America: Rogue States and the Proliferation of*

Weapons of Mass Destruction, Cambridge: Cambridge University Press.
Smith, Karen (2006) 'Can It Be Home-Grown: Challenges to Developing IR Theory in the Global South', Paper presented to the 47th Annual Convention of the International Studies Association, San Diego, March 22–25.
(2012) 'African As an Agent of International Relations Knowledge', in Scarlett Cornelissen, Fantu Cheru and Timothy M. Shaw (eds.), *Africa and International Relations in the 21st Century*, Basingstoke: Palgrave, 21–35.
(2017) 'Reshaping International Relations: Theoretical Innovations from Africa', *All Azimuth*, 1–12.
Smith, Sheila A. (2015) *Intimate Rivals: Japanese Politics and a Rising China*, New York: Columbia University Press.
Smith, Steve (2000) 'The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?', *British Journal of Politics and International Relations*, 2:3, 374–402.
(2008) 'Six Wishes for a More Relevant Discipline of International Relations', in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *The Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 725–32.
Snidal, Duncan (1985) 'The Limits of Hegemonic Stability Theory', *International Organization*, 39:4, 579–614.
Snyder, Jack (2004) 'One World, Rival Theories', *Foreign Policy*, 145, 52–62.
Snyder, Michael R. (2014) 'Security Council Response to Ebola Paves Way for Future Action', *The Global Observatory*, https://theglobalobservatory.org/2014/12/security-council-response-ebola-action/ (Accessed 26 June 2018).
Song, Xinning (2001) 'Building International Relations Theory with Chinese Characteristics', *Journal of Contemporary China*, 10:26, 61–3.
Spero, Joan E. (1990) *The Politics of International Economic Relations*, New York: St Martin's Press.
Spivak, Gayatri C. (1985) 'Can the Subaltern Speak? Speculations on Widow-Sacrifice', *Wedge*, 7/8, 120–30.
Spruyt, Hendrik (1998) 'A New Architecture for Peace? Reconfiguring Japan among the Great Powers', *The Pacific Review,* 11:3, 364–88.
Spykman, Nicholas (1942) *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power*, New York: Harcourt, Brace and Company.
Stockholm International Peace Research Institute (1979) *SIPRI Yearbook 1979*, London: Taylor & Francis.
Stoddard, Lothrop (1923) *The Rising Tide of Color against White World-Supremacy*, London: Chapman and Hall.
Strange, Susan (1986) *Casino Capitalism*, Oxford: Basil Blackwell.
(1988) *States and Markets,* London: Pinter.
Stubbs, Richard and Geoffrey Underhill (1994) *Political Economy and the Changing Global Order*, Toronto: McClelland and Stewart.
Stuenkel, Oliver (2016) *Post-Western World: How Emerging Powers Are Remaking Global Order*, Cambridge: Polity Press.
Subrahmanyam, K. (1993) 'Export Controls and the North-South Controversy', *Washington Quarterly*, 16:2, 135–44.
Sun, Yat-sen (1922) *The International Development of China,* New York: G.P. Putnam's Sons.
(1941) *China and Japan: Natural Friends – Unnatural Enemies; A Guide for China's Foreign Policy*, Shanghai: China United.
Suzuki, Shogo (2005) 'Japan's Socialization into Janus-Faced European International Society', *European Journal of International Relations*, 11:1,

137–64.

(2009) *Civilization and Empire: China and Japan's Encounter with European International Society*, London: Routledge.

Suzuki, Shogo, Yongjin Zhang and Joel Quirk (eds.) (2014) *International Orders in the Early Modern World: Before the Rise of the West*, London: Routledge.

Swart, Gerrie (2016) 'An Emerging, Established or Receding Normative Agent? Probing the African Union's Recent Response to and Intervention in Libya', in Paul-Henri Bischoff, Kwesi Aning and Amitav Acharya (eds.), *Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice*, London: Routledge, 121–43.

Sylvester, Christine (1994) *Feminist Theory and International Relations in a Postmodern Era*, Cambridge: Cambridge University Press.

Tadjbakhsh, Shahrbanou (2010) 'International Relations Theory and the Islamic Worldview', in Amitav Acharya and Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory: Perspectives on and beyond Asia*, London: Routledge, 174–96.

Tadjbakhsh, Shahrbanou and Anuradha M. Chenoy (2007) *Human Security: Concepts and Implications*, London: Routledge.

Tagore, Rabindranath ([1917] 2002) *Nationalism*, New Delhi: Rupa and Co.

Takahashi, Sakuye (1899) *Cases on International Law during the China–Japanese War*, Cambridge: Cambridge University Press.

Tang, Shiping (2013) *The Social Evolution of International Politics*, Oxford: Oxford University Press.

Tankha, Brij and Madhavi Thampi (2005) *Narratives of Asia: From India, Japan and China*, Calcutta: Sampark.

Teschke, Benno (2008) 'Marxism', in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal (eds.), *Oxford Handbook of International Relations*, Oxford: Oxford University Press, 163–87.

Teune, Henry (1982) 'The International Studies Association', based on a paper prepared for the 1982 ISA Leadership Meeting, University of South Carolina, www.isanet.org/Portals/0/Documents/Institutional/Henry_Teune_The_ISA_1982.pdf (Accessed 27 May 2018).

Thomas, Caroline and Peter Wilkin (2004) 'Still Waiting after All These Years: "The Third World" on the Periphery of International Relations', *British Journal of Politics and International Relations*, 6:2, 241–58.

Tickner, Arlene B. (2003a) 'Hearing Latin American Voices in International Relations Studies', *International Studies Perspectives,* 4:4, 325–50.

(2003b) 'Seeing IR Differently: Notes from the Third World', *Millennium*, 32:2, 295–324.

(2009) 'Latin America: Still Policy Dependent after All These Years?', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World,* Abingdon: Routledge, 32–52.

Tickner, Arlene B. and David L. Blaney (2012) *Thinking International Relations Differently*, Abingdon: Routledge.

(2013) *Claiming International*, Abingdon: Routledge.

Tickner, Arlene B. and Ole Wæver (2009a) (eds.) *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge.

(2009b) 'Introduction: Geocultural Epistemologies', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the World*, Abingdon: Routledge, 1–31.

(2009c) 'Conclusion: Worlding Where the West Once Was', in Arlene B. Tickner and Ole Wæver (eds.), *International Relations Scholarship around the*

World, Abingdon: Routledge, 328–41.
Tickner, J. Ann (1997) 'You Just Don't Understand: Troubled Engagements between Feminists and IR Theorists', *International Studies Quarterly*, 41:4, 611–32.
Tickner, J. Ann and Laura Sjoberg (2013) 'Feminism', in Tim Dunne, Milja Kurki and Steve Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 3rd edn., Oxford: Oxford University Press, 205–22.
Tickner, J. Ann and Jacqui True (2018) 'A Century of International Relations Feminism: From World War I Women's Peace Pragmatism to the Women, Peace and Security Agenda', *International Studies Quarterly*, sqx091, doi: 10.1093/isq/sqx091, 12 April, 1–13.
Tieku, Thomas Kwasi (2013) 'Theoretical Approaches to Africa's International Relations', in Tim Murithi (ed.), *Handbook of Africa's International Relations*, London: Taylor and Francis, 11–20.
Tikly, Leon (2001) 'Postcolonialism and Comparative Education Research', in Keith Watson (ed.), *Doing Comparative Education Research: Issues and Problems*, Oxford: Symposium Books, 245–64.
Tiryakian, Edward A. (1999) 'War: The Covered Side of Modernity', *International Sociology*, 14:4, 473–89.
Tocqueville, Alexis de ([1835] 2006) *Democracy in America*, New York: Harper Perennial Modern Classics.
Topik, Steven C. and Allen Wells (2012) *Global Markets Transformed, 1870–1945*, Cambridge, MA: Belknap Press.
Totman, Conrad (2005) *A History of Japan*, 2nd edn., Malden, MA: Blackwell, Kindle edn.
Towns, Ann E. (2009) 'The Status of Women As a Standard of "Civilization"', *European Journal of International Relations*, 15:4, 681–706.
(2010) *Women and States: Norms and Hierarchies in International Society*, Cambridge: Cambridge University Press.
Toye, John F. J. and Richard Toye (2003) 'The Origins and Interpretation of the Prebisch-Singer Thesis', *History of Political Economy*, 35:3, 437–67.
Treitschke, Heinrich von (1899–1900) *Politik*, Leipzig: S. Hirzel.
True, Jacqui (1996) 'Feminism', in Scott Burchill and Andrew Linklater (eds.), *Theories of International Relations*, New York: St Martin's Press, 210–51.
(2017) 'Feminism and Gender Studies in International Relations Theory', *Oxford Research Encyclopedias*, doi: 10.1093/acrefore/9780190846626.013.46, http://internationalstudies.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-46 (Accessed 27 June 2018).
Trueblood, Benjamin F. (1899) *The Federation of the World*, Boston: Houghton, Mifflin and Co.
Tudor, Daniel (2012) *Korea: The Impossible Country*, Tokyo: Tuttle Publishing.
Turan, İlter (2017) 'Progress in Turkish International Relations', *All Azimuth*, 1–6, doi: 10.20991/allazimuth.328455.
Turner, John (2009) 'Islam As a Theory of International Relations?', *E-International Relations*, 3 August, www.e-ir.info/2009/08/03/islam-as-a-theory-of-international-relations/ (Accessed 27 May 2018).
Tyner, James A. (1999) 'The Geopolitics of Eugenics and the Exclusion of Philippine Immigrants from the United States', *Geographical Review*, 89:1, 54–73.
UN (2016) *International Migration Report 2015*. ST/ESA/SER.A/375 www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/MigrationReport2015_Highlights.pdf (Accessed 7 October 2017).

UNCTAD (2015) *World Investment Report, 2015*, Geneva, UNCTAD http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2015_en.pdf (Accessed 27 May 2018).

UNDP (2013) *Human Development Report 2013. The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World*, New York: UNDP.

UNDP (2016) *Human Development Report*, http://hdr.undp.org/en/content/income-gini-coefficient (Accessed 4 October 2017).

University of British Columbia (2005) *Human Security Report 2005: War and Peace in the 21st Century*, New York: Oxford University Press.

Urquhart, F. F. (1916) 'The Causes of Modern Wars', in A. J. Grant, Arthur Greenwood, J. D. I. Hughes, P. H. Kerr and F. F. Urquhart, *An Introduction to International Relations*, London: Macmillan, 37–65.

van Wyk, Jo-Annsie (2016) 'Africa in International Relations: Agent, Bystander or Victim', in Paul-Henri Bischoff, Kwesi Aning and Amitav Acharya (eds.), *Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice*, London: Routledge, 108–20.

Vasquez, John (1993) *The War Puzzle*, Cambridge: Cambridge University Press.

Vigezzi, Brunello (2005) *The British Committee on the Theory of International Politics (1954–1985): The Rediscovery of History*, Milan: Edizzioni Unicopli.

Viotti, Paul R. and Mark V. Kauppi (2011) *International Relations Theory,* 5th edn., New York: Longman.

Vitalis, Robert (2000) 'The Graceful and Generous Liberal Gesture: Making Racism Invisible in American International Relations', *Millennium*, 29:2, 331–56.

(2005) 'Birth of a Discipline', in David Long and Brian Schmidt (eds.), *Imperialism and Internationalism in the Discipline of International Relations*, Albany: State University of New York Press, 159–81.

(2010) 'The Noble American Science of Imperial Relations and Its Laws of Race Development', *Comparative Studies in Society and History,* 52:4, 909–38.

(2015) *White World Order, Black Power Politics: The Birth of American International Relations*, Ithaca, NY: Cornell University Press.

Vogel, Ezra F. (1980) *Japan As Number 1: Lessons for America*, New York: Harper Collins.

Wæver, Ole (1996) 'The Rise and Fall of the Inter-Paradigm Debate', in Steve Smith, Ken Booth and Marysia Zalewski (eds.), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 149–85.

(1997) 'Figures of International Thought: Introducing Persons Instead of Paradigms?', in Iver B. Neumann and Ole Wæver (eds.), *The Future of International Relations: Masters in the Making?*, London: Routledge, 1–37.

(1998), 'The Sociology of a Not So International Discipline: American and European Developments in International Relations', *International Organization*, 52:1, 687–727.

Wæver, Ole, Barry Buzan, Morten Kelstrup and Pierre Lemaitre (1993) *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, London: Pinter.

Waldau, Gabriel and Tom Mitchell (2016) 'China Income Inequality among World's Worst', *Financial Times*, 14 January, www.ft.com/content/3c521faa-baa6-11e5-a7cc-280dfe875e28 (Accessed 26 June 2018).

Wallace, Michael and J. David Singer (1970) 'Intergovernmental Organization in the Global System, 1816–1964: A Quantitative Description', *International Organization*, 24:2, 239–87.

Wallerstein, Immanuel (1974) *The Modern World-System*, vol.1: *Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*, London: Academic Press.

(1979) *The Capitalist World-Economy*, Cambridge: Cambridge University Press.

(1983) *Historical Capitalism with Capitalist Civilization*, London: Verso.
(1984) *The Politics of the World-Economy*, Cambridge: Cambridge University Press.
Walsh, Edmund A. (1922) *The History and Nature of International Relations*, New York: Macmillan.
Walt, Stephen M. (1998) 'International Relations: One World, Many Theories', *Foreign Policy*, 29–46.
(2005) 'The Relationship between Theory and Policy in International Relations', *Annual Review of Political Science*, 8, 23–48.
Waltz, Kenneth N. (1964) 'The Stability of a Bipolar World', *Daedalus*, 93:3, 881–909.
(1979) *Theory of International Politics*, Reading, MA: Addison-Wesley.
(1993) 'The Emerging Structure of International Politics', *International Security*, 18:2, 44–79.
Wang, Jiangli and Barry Buzan (2014) 'The English and Chinese Schools of International Relations: Comparisons and Lessons', *The Chinese Journal of International Politics*, 7:1, 1–46.
Wang, Zheng (2008) 'National Humiliation, History Education, and the Politics of Historical Memory: Patriotic Education Campaign in China', *International Studies Quarterly*, 52:4, 783–806.
(2012) *Never Forget National Humiliation: Historical Memory in Chinese Politics and Foreign Relations*, Kindle edn., New York: Columbia University Press.
Watson, Adam (1992) *The Evolution of International Society*, London: Routledge.
(2001) 'Foreword' to 'Forum on the English School', *Review of International Studies*, 27:3, 467–70.
Weart, Spencer R. (1998) *Never at War: Why Democracies Will Not Fight One Another*, New Haven, CT: Yale University Press.
Weinstein, Franklin ([1976] 2007) *Indonesian Foreign Policy and the Dilemmas of Dependence: From Sukarno to Suharto*, Singapore: Equinox Publishing.
Weiss, Thomas G. (2013) *Global Governance: Why? What? Whither?*, Cambridge: Polity Press.
Weiss, Thomas G. and Pallavi Roy (eds.) (2016) 'The UN and the Global South, 1945 and 2015: Past as Prelude?', *Third World Quarterly*, special issue, 37:7, 1147–297.
Wemheuer-Vogelaar, Wiebke, Nicholas J. Bell, Mariana Navarrete Morales and Michael J. Tierney (2016) 'The IR of the Beholder: Examining Global IR Using the 2014 TRIP Survey', *International Studies Review*, 18:1, 16–32.
Wendt, Alexander (1992) 'Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics', *International Organization*, 46:2, 391–425.
(1999) *Social Theory of International Politics*, Cambridge: Cambridge University Press.
Westad, Odd Arne (2007) *The Global Cold War: Third World Interventions and the Making of Our Time*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2012) *Restless Empire: China and the World since 1750*, Kindle edn., London: Bodley Head.
Wheaton, Henry ([1836] 1866) *Elements of International Law*, 8th edn., London: Sampson Low, Son & Co.
Wheeler, Nicholas J. (2000) *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society*, Oxford: Oxford University Press.
Wight, Martin (1977) *Systems of States*, Leicester: Leicester University Press.
Willetts, Peter (1978) *Non-Aligned Movement: Origins of a Third World Alliance*, London: Continuum.

Williams, David (2004) *Defending Japan's Pacific War: The Kyoto School Philosophers and Post-White Power*, Abingdon: Routledge
Williams, Eric ([1944] 1994) *Capitalism and Slavery*, Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press.
Williams, John (2015) *Ethics, Diversity, and World Politics: Saving Pluralism From Itself?*, Oxford: Oxford University Press.
Williams, Michael C. (2005) *The Realist Tradition and the Limits of International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.
(2013) 'In the Beginning: International Relations Enlightenment and the Ends of International Relations Theory', *European Journal of International Relations*, 19:3, 647–65.
Wilson, Peter (1998) 'The Myth of the First Great Debate', in Tim Dunne, Michael Cox and Ken Booth (eds.), *The Eighty Years' Crisis: International Relations 1919–1999, Review of International Studies*, 34:Special Issue, 1–15.
Witt, Michael A. (2010) 'China: What Variety of Capitalism?', Singapore, INSEAD Working Paper 2010/88/EPS, 15 pp.
Wohlforth, William C. (1999) 'The Stability of a Unipolar World', *International Security*, 24:1, 5–41.
(2009) 'Unipolarity, Status Competition, and Great Power War', *World Politics*, 61:1, 28–57.
Wolf, Martin (2014) *The Shifts and the Shocks: What We've Learned – and Have Still to Learn – from the Financial Crisis*, London: Penguin.
Wolf, Nathan (2011) *The Viral Storm: The Dawn of a New Pandemic Age*, New York: Times Books.
Womack, Brantly (2014) 'China's Future in a Multinodal World Order', *Pacific Affairs*, 87:2, 265–84.
Wood, James (2008) 'Calvo Doctrine', in Jay Kinsbruner and Erick D. Langer (eds.), *Encyclopedia of Latin American History and Culture*, vol. 2, 2nd edn., Detroit: Charles Scribner's Sons, 46–7.
Woods, Ngaire (ed.) (2000) *The Political Economy of Globalization*, Basingstoke: Macmillan.
Woolf, Leonard (1916) *International Government*, Westminster: Fabian Society.
World Bank (2016) *Poverty and Prosperity 2016/Taking on Inequality*, Washington, DC: World Bank, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/25078/9781464809583.pdf (Accessed 4 October 2017).
WHO (2014) 'Ebola Situation Report: 31 December 2014', Ebola Situation Reports, 31 December, http://apps.who.int/ebola/en/status-outbreak/situation-reports/ebola-situation-report-31-december-2014 (Accessed 27 May 2018).
(2016) 'Latest Ebola Outbreak Over in Liberia; West Africa Is at Zero, but New Flare-ups Are Likely to Occur', WHO Media Centre, 14 January, www.who.int/mediacentre/news/releases/2016/ebola-zero-liberia/en/ (Accessed 27 May 2018).
Wright, Quincy (1955) *The Study of International Relations*, New York: Appleton-Century-Crofts.
Yahuda, Michael (2014) *Sino-Japanese Relations after the Cold War: Two Tigers Sharing a Mountain*, London: Routledge.
Yalem, Ronald J. (1979) 'Regional Security Communities', in George W. Keeton and George Schwarzenberger (eds.), *The Year Book of International Affairs 1979*, London: Stevens, 217–23.
Yan, Xuetong (2011) *Ancient Chinese Thought, Modern Chinese Power*, Princeton: Princeton University Press.
(2014) 'From Keeping a Low Profile to Striving for Achievement', *The Chinese*

Journal of International Politics, 7:2, 153–84.
Yanaihara, Tadao ([1926] 1963) *Shokumin oyobi Shokuminn Seisaku* (*Colony and Colonial Policy*) in *Yanaihara Tadao Zenshu (Collected Complete Works of Yanaihara Tadao)*, vol. 1, Tokyo: Iwanami Shoten.
Yurdusev, A. Nuri (2003) *International Relations and the Philosophy of History: A Civilizational Approach*, Basingstoke: Palgrave.
(2009) 'The Middle East Encounter with the Expansion of European International Society', in Barry Buzan and Ana Gonzalez-Pelaez (eds.), *International Society and the Middle East: English School Theory at the Regional Level*, Basingstoke: Palgrave, 70–91.
Zakaria, Fareed (2009) *The Post-American World and the Rise of the Rest*, London: Penguin.
Zarakol, Ayşe (2011) *After Defeat: How the East Learned to Live with the West*, Cambridge: Cambridge University Press.
Zarakol, Ayşe (2014) 'What Made the Modern World Hang Together: Socialisation or Stigmatisation?', *International Theory*, 6:2, 311–32.
Zehfuss, Maja (2001) 'Constructivism and Identity: A Dangerous Liaison', *European Journal of International Relations,* 7:3, 315–48.
(2002) *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality*, Cambridge: Cambridge University Press.
Zhang, Feng (2012a) 'Debating the "Chinese Theory of International Relations": Toward a New Stage in China's International Studies', in Fred Dallmayr and Zhao Tingyang (eds.), *Contemporary Chinese Political Thought: Debates and Perspectives,* Lexington, KY: University Press of Kentucky, 67–88.
(2012b) 'China's New Thinking on Alliances', *Survival*, 54:5, 129–48.
Zhang, Xiaoming (2010) *English School of International Relations: History, Theory and View on China*, Beijing: People's Press (in Chinese).
(2011a) 'A Rising China and the Normative Changes in International Society', *East Asia*, 28:3, 235–46.
(2011b) 'China in the Conception of International Society: The English School's Engagements with China', *Review of International Studies*, 37:2, 763–86.
Zhang, Yongjin (1998) *China in International Society since 1949*, Basingstoke: Macmillan.
(2003) 'The "English School" in China: A Travelogue of Ideas and Their Diffusion', *European Journal of International Relations*, 9:1, 87–114.
Zhang, Yongjin and Teng-chi Chang (eds.) (2016) *Constructing a Chinese School of International Relations: Ongoing Debates and Sociological Realities*, Abingdon: Routledge.
Zimmern, Alfred (1936) *The League of Nations and the Rule of Law*, London: Macmillan.

أميتاف أشاريا

■ أستاذ متميز في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة.

■ تشمل كتبه الحديثة: «بناء النظام العالمي» (كامبريدج، 2018)؛ «نهاية النظام العالمي الأمريكي» (2014)، وكتابه السابق مع باري بوزان «نظرية العلاقات الدولية غير الغربية: وجهات نظر حول آسيا وما وراءها (2010)».

■ حصل على جوائز الباحث المتميز من التجمع الجنوبي العالمي لرابطة الدراسات الدولية (2015)، وكذا من قسم المنظمات الدولية (2018).

باري بوزان

■ أستاذ فخري في كلية لندن للاقتصاد؛ قسم العلاقات الدولية، وأستاذ فخري في جامعات كوبنهاغن وجيلين والجامعة الصينية للشؤون الخارجية، وزميل في الأكاديمية البريطانية.

■ تشمل مؤلفاته الأخيرة: «المجتمع الدولي العالمي» مع لوست سكوينبورغ (كامبريدج، 2018)، و«التحول العالمي» مع جورج لوسون (كامبريدج، 2015)، وهو الكتاب الذي فاز في العام 2017 بجائزة فرانشيسكو جوتشيارديني لأفضل كتاب في العلاقات الدولية التاريخية.

عمار بوعشة

- باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجمعية الباحثين حول أفريقيا.
- يُحَضِّر لشهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.
- حاصل على درجة الليسانس في العلوم السياسية.
- شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.
- له عدد من المقالات والدراسات المنشورة.
- راجع ودقّق مجموعة من الأعمال المُترجمة منها: «علم النفس الديني»، دار نشر جامعة حمد بن خليفة، الدوحة 2020 (مُترجما عن اللغة التركية)، «بين عالمين: بناء الدولة العثمانية» (مُترجما عن اللغة الإنجليزية)، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة 2022.
- ترجم عددا من الأعمال منها: «تاريخ الفكر المعاصر في تركيا» (مترجما عن اللغة التركية)، يصدر قريبا عن سلسلة ترجمان، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

رسوم الاشتراك للحصول على النسخة الورقية من الإصدارات الدورية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

البيان	عالم المعرفة	عالم الفكر	الثقافة العالمية	من المسرح العالمي	إبداعات عالمية
داخل دولة الكويت	15 د.ك.	6 د.ك.	6 د.ك.	5 د.ك.	5 د.ك.
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	$ 60	$ 25	$ 25	$ 25	$ 25
داخل الدول العربية	$ 30	$ 15	$ 15	$ 15	$ 15
بقية دول العالم	$ 60	$ 25	$ 30	$ 30	$ 30

- تدفع رسوم الاشتراك من خارج دولة الكويت بالدولار الأمريكي.
- قيمة الاشتراك تشمل أجور الشحن بواسطة البريد الحكومي المسجل.

يمكنكم الاشتراك عبر مسح رمز الاستجابة السريعة التالي:



للاطلاع على كشف وكلاء التوزيع ونقاط البيع التابعة لهم، الرجاء مسح رمز الاستجابة التالي:



إشعار

للاطلاع على قائمة كتب السلسلة انظر عدد ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة، حيث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

عددنا المقبل

نهاية النسيان

التنشئة بين وسائط التواصل الاجتماعي

The End of Forgetting

Growing Up with Social Media

تأليف: كيت آيكهورن

ترجمة: عبد النور خراقي

يتناول هذا الكتاب تأثير وسائط التواصل الاجتماعي الحديثة في تاريخ البشر، وخاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة؛ حيث إن هذه الوسائط أعطت - ولأول مرة - الأطفال والمراهقين الحق في توثيق ذواتهم وإبرازها من منظورهم الشخصي دون وجود رقيب يتحكم بمثل هذه المعلومات.

لكن هذا التوثيق يحول دون النسيان؛ وهو ما يثبت الكتاب أهميته لنمو الأطفال والمراهقين نموا سليما؛ فمن دون النسيان قد تتعرقل رحلة الإنسان في اكتشاف ذاته بسبب خوفه من تكرار المواقف المحرجة السابقة، والتي توثقها وسائل التواصل لتبقى ماثلةً أمامه.